المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين بالرياض
الدراسات العليا
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة



منهج الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله
في التعامل
مع الفرق وأهل الأهواء والبدع

بحث أعد لنيل درجة الماجستير

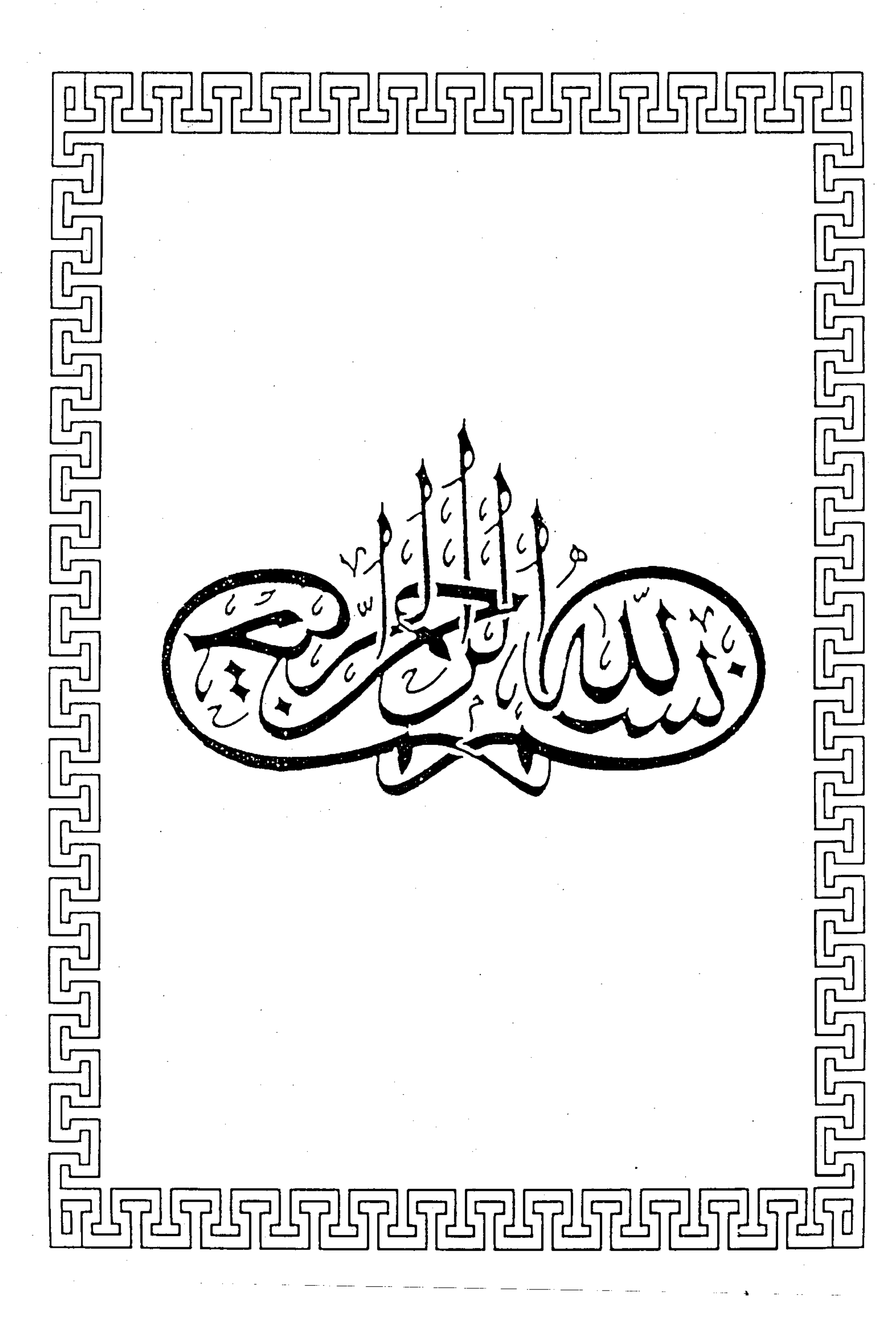
إشـــراف

صاحب الفضيلة الشيخ الأستاذ/عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي

إعـداد

عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالمحسن التركي

١٤١٧هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين بالرياض
الدراسات العليا
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

منهج الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في التعامل مع الفرق وأهل الأهواء والبدع

بحث أعد لنيل درجة الماجستير

إشـــراف
صاحب الفضيلة الشيخ الأستاذ/عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي

إعـداد
عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالمحسن التركي

١٤١٧هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين بالرياض
الدراسات العليا
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

منهج الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في التعامل مع الفرق وأهل الأهواء والبدع

بحث أعد لنيل درجة الماجستير

إشــــراف

صاحب الفضيلة الشيخ الأستاذ/عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي

إعـداد

عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالمحسن التركي

١٤١٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين . . **أما بعد** :

فيقول النبي ﷺ في الحديث الذي يرويه أبو هريرة رضي الله عنه : « الناس معادن كمعادن الذهب والفضة ، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا »(١) .

فالخيرية مرتبطة بالفقه والعلم في أمور الدين ، والعلم لايؤثر ويؤتي ثماره إلا إذا اقترن به العمل ، يقول الله عز وجل مبيناً شدة غضبه على من يقول مالايفعل : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [سورة الصف : ٢-٣] .

لذا كانت مرتبة العلماء العاملين خير المراتب ، ودرجتهم أرفع الدرجات ، لأنهم أظهروا الحق وعلّموا الناس بالأفعال قبل الأقوال .

وفي سلفنا الصالح نماذج كثيرة ، جمعت بين العلم والعمل ، ومن أبرزها إمام أهل السنة والجماعة ، الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله فقد قرر مذهب أهل السنة ، وصدع به في وجه مخالفيه من أصحاب الأهواء والبدع ، قارناً علمه بعمله ، وأخذ على عاتقه هذا الأمر وقام به خير قيام ، ولم تثنه محن ولافتن ، بل ثبت في المحنة التي عصفت بالمسلمين وعلمائهم وأئمتهم في ذلك الوقت ، وصبر على لأوائها ، ولم تزده شدتها إلا تمسكاً بالحق وثباتاً على المنهج ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « إن الإمام أحمد صار مثلاً سائراً يضرب

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٣٨) في كتاب البر والصلة ، باب : الأرواح جنود مجندة ، والإمام أحمد في المسند : ٢/٥٣٩ وغيرهما .

به المثل في المحنة والصبر على الحق ، وإنه لم تكن تأخذه في الله لومة لائم ، حتى صار اسم الإمام مقروناً باسمه في لسان كل أحد ، فيقال : قال الإمام أحمد، هذا مذهب الإمام أحمد ،لقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [سورة السجدة : ٢٤]، فإنه أُعطي من الصبر واليقين مايستحق به الإمامة في الدين ، وقد تداوله ثلاثة خلفاء مسلطون من شرق الأرض إلى غربها ، ومعهم من العلماء المتكلمين والقضاة والوزراء والسعاة والأمراء من لايحصيهم إلا الله ، فبعضهم بالحبس[1] ، وبعضهم بالتهديد الشديد بالقتل . . . وبعضهم بالتشريد والنفي . . . وهو مع ذلك لم يعطهم كلمة واحدة مما طلبوه ، ومارجع عما جاء به الكتاب والسنة ، ولاكتم العلم ، ولااستعمل التقية ، بل أظهر من سنة رسول الله ﷺ وآثاره ، ودفع من البدع المخالفة لذلك مالم يتأت مثله لعالم من نظرائه وإخوانه المتقدمين والمتأخرين »[2] .

تلك هي فتنة القول بخلق القرآن ، التي امتحن المأمون بها علماء الأمة في زمنه ، وسار على نهجه المعتصمُ ، ثم الواثق ، إلى أن أذن الله برفعها على يد المتوكل بحمد الله وفضله .

هذه المحنة التي رفع شعارها المعتزلة، واستخدم أصحابها وازع السلطان لتحقيق أهوائهم ومآربهم ، فلانَ أمام هذا الوازع من لان ، وخضع لهذه الفتنة من خضع ، وبقي الإمام أحمد رحمه الله علماً شامخاً ، وثبت على كلمةالحق غير آبه بتهديد ولامكترث بوعيد ، ووقف في وجه مثيري هذه الفتنة وفي وجه غيرهم من أهل البدع والأهواء والزيغ ، وقفة سُطرت في صحائف الدهور ، فصارت مضرب مثل على مر العصور ، فحفظ الله به الدين ، ودرأ به فتن الظالمين المضلين، فكان بحق مجدداً لدين هذه الأمة ،كما أخبر ﷺ في الحديث الذي يرويه أبو هريرة رضي الله عنه : « إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة

---

(١) أي عاقبه بالحبس .

(٢) مجموع الفتاوى : ١٢/ ٤٣٩ .

من يجدد لها دينها »[1] .

فكان بحق مجدد ذلك القرن ومعيد الأمة إلى منبعها الأصيل الكتاب والسنة .

ولاغرو في ذلك ، فهو إمام أهل السنة في عصره ، وقائد لواء الدفاع عن الحق والرد على أهل البدع والأهواء والزيغ والضلال .

ولما كان رحمه الله مدرسةً في محاربة أهل الأهواء والبدع والرد عليهم وتفنيد باطلهم وتقويض مزاعمهم بالعمل قبل القول ، حرصت على دراسة آثاره المروية عنه في هذا الباب ، والتعرف على منهجه في الرد على المبتدعة ، وعلى منهجه في التعامل معهم ، وأحكام ذلك ، فكان اختياري لموضوع رسالتي لنيل درجة الماجستير ، الذي وافق عليه قسم العقيدة في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وتقرر أن يكون عنوانها :

« منهج الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في التعامل مع الفرق وأهل الأهواء والبدع » .

ولقد سبقت دراسات وأبحاث حول هذا الموضوع ، منها :

١ - رسالة الدكتور عبدالله بن سليمان الجاسر : « أصول الدين عند الإمام أحمد بن حنبل » ، وهي رسالة قيّمة تعرض فيها الباحث إلى ماروي عن الإمام أحمد من أصول في التوحيد والنبوة والصحابة والإمامة والقدر والإيمان والبعث وغير ذلك ، وذكر باختصار موقف الإمام أحمد من أهم الفرق في عصره .

وهي رسالة قيمة ، استفدت منها ، ولاضير أن يستفيد طلاب العلم من كتابات أساتذتهم وشيوخهم ، بل هذا هو المرغوب ،

---

(١) أخرجه أبو داود في الملاحم : ٢/ ٤٢٤ رقم ٤٢٩١ ، والحاكم في المستدرك : ٤/ ٥٢٢ ، وقال سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز حفظه الله : « هذا الحديث إسناده جيد ، ورجاله كلهم ثقات ، وقد صححه الحاكم والحافظ العراقي والعلامة السخاوي وآخرون » . مقدمة الطبعة الثانية لكتاب أحمد بن حجر آل بوطامي : « الشيخ محمد بن عبدالوهاب » ص : ٣ ، ٤ ، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة برقم : ٥٩٩ .

فللدكتور عبدالله الجاسر الشكر على جهوده في رسالته .

٢ - رسالة عبدالإله بن سلمان الأحمدي للماجستير : « المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة » جمع فيها مانقل عن الإمام أحمد من مسائل ورسائل في أصول العقيدة من الكتب المطبوعة وبعض المخطوطات ، وقد أفدت منها أيضاً .

٣ - رسالة عيسى يوجا آر مصطفى للماجستير : « موقف الإمام أحمد بن حنبل من الزنادقة والجهمية » وهي رسالة جيدة استفدت منها .

وقد شد عزيمتي وشحذ همتي ورغبني في أن أتقحم غمار هذا الموضوع ، فأختاره موضوعاً لرسالتي الماجستير أمور ، أهمها :

١ - أن هذا الموضوع يحتاج إلى جمع أقوال الإمام أحمد المنقولة عنه في الفرق وأهل الأهواء والبدع ، ولا أدعي الحصر في بحثي هذا ، ولكني أرى أنني قد أوردت جملة طيبة .

٢ - أن منهج الإمام أحمد يحتاج إلى إيضاح بشكل تفصيلي في الرد على الفرق .

٣ - أن الموقف العملي للإمام أحمد من أهل الأهواء والبدع ، يحتاج هو الآخر إلى إيضاح وتجلية .

٤ - أن أموراً هامة تحتاج إلى أن يركز عليها ، ومنها :

أ - بيان حكم الإمام أحمد على الرافضة .

ب - حقيقة موقف الإمام أحمد من الإمام أبي حنيفة رحمهما الله .

جـ - مناقشة من يزعم أن الإمام أحمد ينقطع عند الاستدلال بالعقل .

وغيرها من الأمور الهامة الجديرة بالبحث .

٥ - الرغبة الملحة في خدمة تراث إمام أهل السنة والجماعة في هذا الباب .

٦ - بيان ضلال الفرق وعوارها وانحرافها عن الجادة .

٧ - الإسهام بجهد المقل في خدمة معتقد أهل السنة والجماعة .

وسأعرض فيما يلي لخطة البحث :

الخطة العامة للبحث :

تتكون الرسالة من مقدمة وتمهيد وستة أبواب وخاتمة .

فالمقدمة وفيها : بيان لأهمية الموضوع ، وأسباب اختياري له ، والخطة العامة للبحث .

والتمهيد : يشتمل على الآتي :

١ - ترجمة موجزة للإمام أحمد رحمه الله .

٢ - أهم المصادر في أقواله ومواقفه .

٣ - نشأة الافتراق ، وأشهر الفرق في عصر الإمام أحمد .

٤ - منهج الإمام أحمد في تلقي العقيدة وتقريرها إجمالاً .

٥ - توثيق مصنفات الإمام أحمد التالية :

أ - الرد على الزنادقة والجهمية .

ب - رسالة الاصطخري .

جـ - رسالة مسدد بن مسرهد .

والباب الأول : منهج الإمام أحمد في الرد على الفرق عموماً ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : إيراد الإمام أحمد لأقوال أهل البدع ومذاهبهم .

الفصل الثاني : بيان الإمام أحمد للحق فيما خالفوا فيه بالدليل .

والباب الثاني: موقف الإمام أحمد من المرجئة ، وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : ماورد عن الإمام أحمد فيهم .

الفصل الثاني : منهجه في الرد عليهم .

الفصل الثالث: حكمه عليهم .

الفصل الرابع : موقف الإمام أحمد من أصحاب الرأي ، وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : نبذة مختصرة عن الرأي ومدرسته .

المبحث الثاني : عرض ماورد عن الإمام أحمد في أهل الرأي .

المبحث الثالث : منهجه في الرد عليهم .
المبحث الرابع : حكمه عليهم .
المبحث الخامس : حقيقة ماورد عن الإمام أحمد في الإمام أبي حنيفة .

والباب الثالث : موقف الإمام أحمد من الخوارج والرافضة . وفيه فصلان :

الفصل الأول : موقف الإمام أحمد من الخوارج ، وفيه ثلاثة مباحث :
المبحث الأول : ماورد عن الإمام أحمد في الخوارج .
المبحث الثاني : منهجه في الرد عليهم .
المبحث الثالث : حكمه عليهم .

الفصل الثاني : موقف الإمام أحمد من الرافضة ، وفيه ثلاثة مباحث :
المبحث الأول : ماورد عن الإمام أحمد في الرافضة .
المبحث الثاني : منهجه في الرد عليهم
المبحث الثالث : حكمه عليهم .

والباب الرابع : موقف الإمام أحمد من الجهمية والمعتزلة ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : موقف الإمام أحمد من الجهمية ، وفيه ثلاثة مباحث :
المبحث الأول : ماورد عن الإمام أحمد في الجهمية .
المبحث الثاني : منهجه في الرد عليهم
المبحث الثالث : حكمه عليهم .

الفصل الثاني : موقف الإمام أحمد من المعتزلة ، وفيه ثلاثة مباحث :
المبحث الأول : ماورد عن الإمام أحمد في المعتزلة .
المبحث الثاني : منهجه في الرد عليهم .
المبحث الثالث : حكمه عليهم .

والباب الخامس : موقف الإمام أحمد من الصوفية ، وهو في فصلين :

الفصل الأول : منهج الإمام أحمد في الرد على الصوفية .

الفصل الثاني : حكم الإمام أحمد على الصوفية .

الباب السادس : موقف الإمام أحمد العملي من الفرق وأهل الأهواء والبدع .

ويشتمل هذا الباب على تمهيد وخمسة فصول :

فالتمهيد فيه بيان لأهمية الموقف العملي .

والفصول كالتالي :

الفصل الأول : التحذير من المبتدعة بالتأليف فيهم والمناظرة لهم .

الفصل الثاني : حكم الرواية عنهم وقبول شهادتهم .

الفصل الثالث : التعامل معهم ، ويشتمل هذا الفصل على ستة مباحث :

المبحث الأول : حكم هجرهم .

المبحث الثاني : حكم السلام عليهم .

المبحث الثالث : حكم مناكحتهم .

المبحث الرابع : حكم أكل ذبائحهم .

المبحث الخامس : حكم عيادة مرضاهم .

المبحث السادس : حكم توريثهم وإرثهم .

الفصل الرابع : حكم الصلاة خلفهم وعليهم .

الفصل الخامس : في أمور أخرى ، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : لعن المبتدعة والدعاء عليهم .

المبحث الثاني : إظهار العداوة والبغض لهم ، ويشتمل على سبعة مطالب :

المطلب الأول : عقوبتهم إما بالسجن أو بالطرد أو بالتعدي عليهم أو الحكم بقتلهم ، والفرح بما ينزله الله

بهم من ذلك .

المطلب الثاني : غيبتهم والسخرية منهم .

المطلب الثالث : منع البيع والشراء منهم والشفعة لهم .

المطلب الرابع : منع الاستعانة بهم في الجهاد .

المطلب الخامس : منع الاطلاع على مؤلفاتهم .

المطلب السادس : منع تلقي أبنائهم العلم عند العلماء .

المطلب السابع : النهي عن تلقي العلم عنهم .

والخاتمة :

وفيها أبرز بإيجاز أهم ماجاء في الرسالة ، وأهم النتائج التي توصلت إليها في البحث .

وفيما يلي أشير إلى بعض النقاط في المنهج الذي اتبعته في إعداد هذه الرسالة :

١ - أقتصر في التعريف بالأعلام غالباً على كتاب السير للذهبي ، والشذرات لابن العماد ، وقد يضاف إليهم طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ، وغيره ممن جمع وترجم لعلماء الحنابلة .
هذا بالنسبة لمصادر الأعلام .
أما بالنسبة لمادة التعريف بهم ، فأقتصر على الاسم والوفاة إن كان مشهوراً ، وإن كان غير مشتهر أضفت بعض مايعرف به ، والغالب الاكتفاء بتعريف الذهبي في السير أو ابن أبي يعلى في الطبقات .

٢ - توجد بعض الرموز والمصطلحات في هذا البحث ومنها : أقول السير وأريد : سير أعلام النبلاء للذهبي ، والطبقات وأريد : طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ، ودرء التعارض وأريد : درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ، والشذرات وأريد : شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ، والمناقب وأريد : مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ، ومجموع الفتاوى وأريد : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن

تيمية رحمه الله ، وغيرها من المصطلحات .

٣ - إذا ذكرت بعد إحالتي إلى كتاب السنة للخلال : وإسناده صحيح ، أعتمد غالباً على حكم محقق الكتاب على إسناده ، وإذا ذكرت الإحالة مجردة ففي إسناد هذا الخبر مقال ، وأشير إلى راوي الخبر عن الإمام أحمد .

٤ - بالنسبة لتخريج الأحاديث أذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة وأحياناً رقم الحديث ، وإن كان الحديث في الصحيحين أكتفي بهما غالباً مع الإشارة إلى مسند الإمام أحمد وغيره وإن كان في غيرهما أخرج الحديث مما تيسر لدي مع ذكر أقوال العلماء في درجته .

٥ - في بعض المباحث التي يقل لدي ماورد عن الإمام أحمد فيها من أقوال، أتجه إلى كتاب المغني لابن قدامة وبعض كتب أئمة الفقه الحنبلي، وأنقل أقوالهم على اعتبار أنهم يتبنون مذهب الإمام أحمد ويوردون أقوال أئمة المذهب وغيرهم .

٦ - فيما يتعلق بمنهج الإمام أحمد في الرد على الفرق قسمت الرد إلى أساسي وثانوي ، أو أصول وسمات ، فالأصول هي الثوابت والأركان التي قام عليها منهج الإمام أحمد في رده على فرقة معينة ، وأما الثانوي أو السمات فهي مستنبطة من بعض نصوص الإمام أحمد وأفعاله ، وليست أصولاً في منهجه ، إنما هي بمثابة المتابعة للأصول ، ويستأنس بها ليس إلا ، وقد تتكرر بعض الأصول والسمات في رده على بعض الفرق .

وفي الختام يتوجب عليّ الشكر لدولتنا الرشيدة المعطاءة وعلى رأسها رائد التعليم الأول وباني نهضتها الحديثة خادم الحرمين الشريفين الملك **فهد بن عبدالعزيز آل سعود** حفظه الله وأمد في عمره وسمو ولي عهده الأمين الأمير **عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود** حفظه الله وسمو النائب الثاني الأمير **سلطان بن عبدالعزيز آل سعود** حفظه الله على أياديهم البيضاء

الكثيرة على أبناء المملكة بخاصة ، وطلاب العلم بعامة ، ونسأل الله أن يبارك في أعمالهم وأن يجزيهم خير الجزاء إنه سميع مجيب .

وكذلك هو لجامعتي الغالية التي تربيت فيها ، واستفدت من مشايخها وعلمائها ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ممثلة في كليتي الحبيبة وقسم العقيدة ، عمادة ورئاسة قسم وعلماء وأساتذة على الجهود العظيمة المتواصلة في سبيل العلم وطلابه ، وأخص بشكري ودعائي صاحب الفضيلة شيخي وأستاذي الشيخ / **عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي** حفظه الله الأستاذ في قسم العقيدة على جهوده المتواصلة في توجيهي إلى أقوم الطرق وعلى ملاحظاته التي كانت السبب بعد توفيق الله في تسديد مسيرتي في بحثي .

وأوجب الشكر وأجزله إلى صاحب المعالي سماحة والدي ومن له بعد الله الفضل عليّ حفظه الله وأمد في عمره على مابذل لي ويبذل .

والشكر موصول لصاحبي الفضيلة المناقشَين على تفضلهما بقراءة الرسالة وتقويمها .

والله المحمود على إحسانه وتوفيقه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والله أعلم .

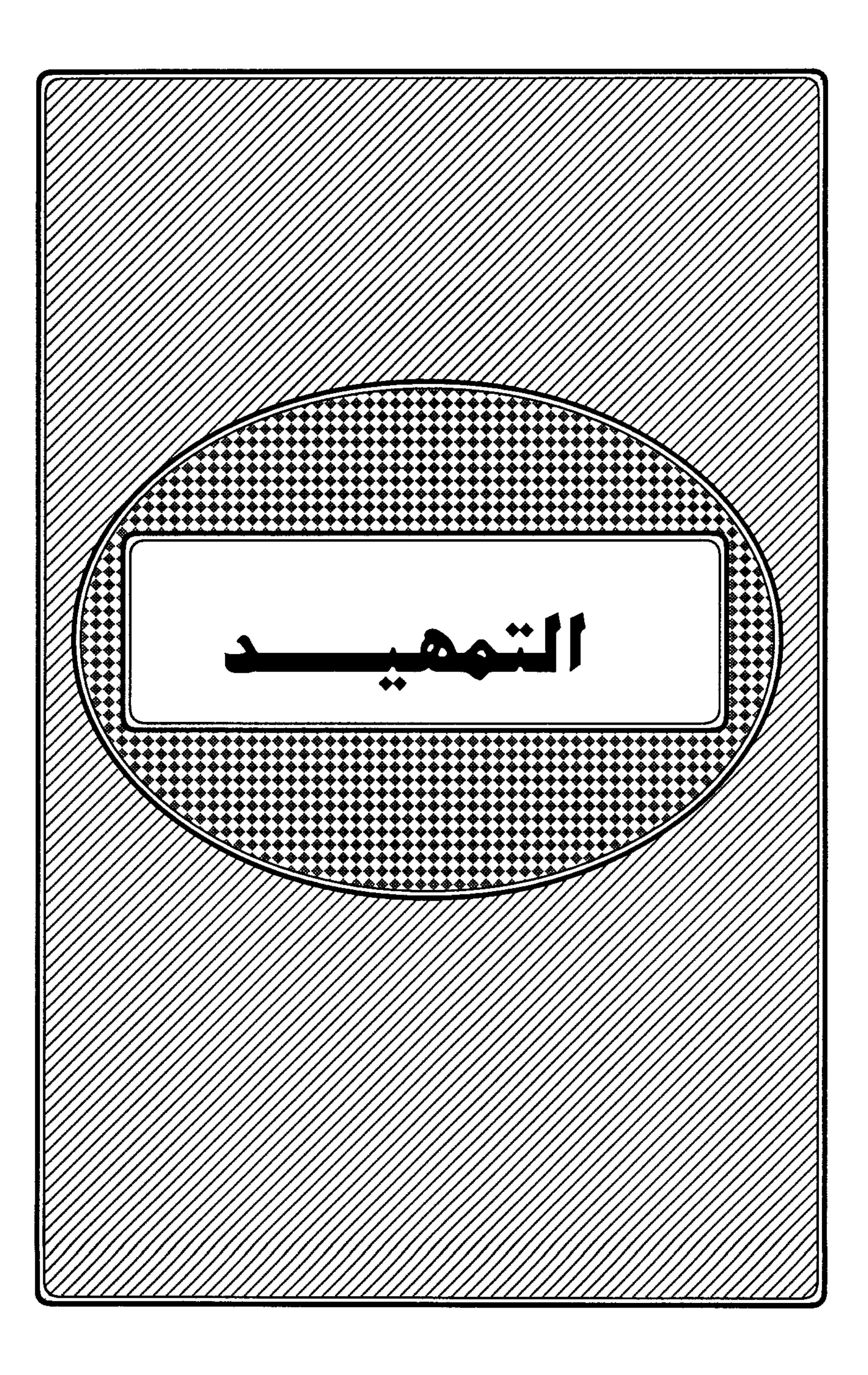
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله .

وكتبه

عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالمحسن التركي

كلية أصول الدين

الرياض


التمهيـــد

تمهيد

أولاً: ترجمة موجزة[1] للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله:

اسمه ونسبه وكنيته :

هو أحمدُ بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريسَ بن عبدالله بن حيان بن عبدالله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عُكَابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنْب ابن أفصى بن دُعْميّ بن جَديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معدّ بن عدنانَ بن أُد بن أُدد بن الهَمَيْسَع بن حمل بن النَّبْت بن قَيْذار بن إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليه السلام .

كذا ذكره ابنه صالح في سيرته[2] ، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد[3] ، واعتمده الخطيب البغداديّ في تاريخه[4] وغيرهم ، غير أنه حصل وهم من بعض العلماء فساقوا نسبه إلى مازن بن ذهل بن شيبان وهو غير صحيح[5] .

ويكنى بأبي عبدالله ، ولم يعلم عن أحد خلاف ذلك[6] .

---

(١) سيرة الإمام أحمد رحمه الله كُتب فيها كتب كثيرة وأُشبعت بحثاً ومن أراد مزيد بحث فيها فليرجع لترجمة الإمام أحمد في سيرة ابنه صالح وماكتبه الذهبي في سير أعلام النبلاء : ج١١ ، وفي تاريخ الإسلام ، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد وغيرهم .

(٢) ص : (٢٧) .

(٣) ص : (٦١) .

(٤) ٤/ ٤١٣ ، ٤١٤ .

(٥) ينظر بسط ذلك في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي : (١٦ - ٢١) ، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي : ٤/ ٤١٣ - ٤١٤ .

(٦) مع أن صالحا ابنه يكبر عبدالله بنحو عشر سنوات إلا أن الإمام أحمد اشتهر بأبي عبدالله ولم يذكر - على حد علمي - أحد من المؤرخين سبباً لذلك ، والراجح عندي أن الإمام أحمد كان يكنى بأبي عبدالله قبل ولادة صالح فكنى به بعد ولادته .

ولادته ونشأته وطلبه للعلم :

ولد الإمام أحمد في ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة ، وجيء به حَمْلاً من مرو[1] إلى بغداد، وتوفي أبوه شاباً وهو ابن ثلاثين سنة والإمام أحمد طفل فتولت أمه صفية تربيته تربيةً دينية ، وكان رحمه الله متجهاً من صباه إلى الصلاح والخير ، وعلامات النجابة والنبوغ ظاهرة عليه[2] .

ابتدأ في طلبه للعلم وتحصيله مبكراً ، قال أبو بكر المرُّوذي[3] : قال لي أبو عبدالله : « كنت وأنا غُلَيم أختلف إلى الكتاب . . . »[4] .

وأول من كتب عنه الحديث أبو يوسف القاضي[5] صاحب أبي حنيفة رحمه الله ، وطلب الحديث وهو ابن ست عشرة سنة .

وابتدأ بعلماء بغداد ، ثم رَحَل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام وغيرها ، وكتب عن طائفة كبيرة من علمائها .

وأبرز من تلقى عنه العلم الإمام محمد بن إدريس الشافعي[6] وسفيان بن عيينة[7] ويحيى القطان[8] ووكيع بن الجراح[9] وعبدالرحمن بن

---

(١) من أشهر مدن خراسان . معجم البلدان : ٥/ ١١٢ .

(٢) سيرة الإمام أحمد لابنه صالح : (٢٦) ، مناقب أحمد لابن الجوزي : (٢٢) ومابعدها .

(٣) هو : أحمد بن محمد بن الحجاج الإمام المحدث أبو بكر المروذي ، كان المقدم من أصحاب الإمام لورعه وفضله وهو الذي تولى إغماض الإمام لما مات وغَسَّله ، توفي سنة ٢٧٥ هـ . ينظر : طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى : ١/ ٥٦ ، تاريخ بغداد : ٤/ ٤٢٣ ، السير : ١٣/ ١٧٣ .

(٤) مناقب أحمد : (٢٣) .

(٥) هو : يعقوب بن إبراهيم بن حَبيب بن حُبيش الإمام العلامة القاضي أبو يوسف الأنصاري الكوفي ، لازم أبا حنيفة وتفقه به ، توفي سنة ١٨٢ هـ . ينظر السير : ٨/ ٤٧ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي : ١/ ٢٩٨ .

(٦) هو : محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان أبو عبدالله الشافعي القرشي صاحب المذهب ، توفي سنة ٢٠٤ هـ . السير : ١/ ٥ ، شذرات الذهب : ٢/ ٩ .

(٧) هو : سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون مولى محمد بن مزاحم الإمام الحافظ أبو محمد الهلالي الكوفي ، توفي سنة ١٩٨ هـ . السير : ٨/ ٤٠٠ ، الشذرات : ١/ ٣٥٤ .

(٨) هو : يحي بن سعيد بن فروخ الإمام الحافظ أبو سعيد التميمي مولاهم البصري ، توفي سنة ١٩٨ هـ . السير : ٩/ ١٧٥ ، الشذرات : ١/ ٣٥٥.

(٩) هو : وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الإمام الحافظ أبو سفيان الرؤاسي الكوفي ، توفي سنة ١٩٧ هـ . السير : ٩/ ١٤٠ ، الشذرات : ١/ ٣٤٩ .

مهدي[1] ويزيد بن هارون[2] وعبدالرزاق الصنعاني[3] وخلق كثير[4] ؛ قال ابن الجوزي[5] : « شيوخه الذين روى عنهم في المسند عَدَدتُهم فبلغوا مائتين وثمانين رجلاً ، وشيوخه الذين روى عنهم وسمع منهم يزيدون على الأربعمائة »[6] .

علمه وزهده وورعه :

من ارتحل في طلب العلم ولازم المشايخ وداوم على ذلك ؛ فإنه يحصّل ثروة علمية لاتحصى وهذه حال إمامنا الإمام أحمد رحمه الله ، فقد هيأ الله الكريم بمنّه وفضله له السُّبُل ولم يتوانَ رحمه الله عن فعل أي سبب يُقَربه إلى الله ، فداوم على العلم وتحصيله وارتحل له حتى حاز قَصَب السبق الذي لم يَحزه غيره فجمع الله له بمنه وفضله العلوم النافعة الشرعية كلها ؛ قال إبراهيم الحربي[7] : « رأيت أبا عبدالله كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين من كل صنف »[8] .

ورزقه الله حظاً وافراً من الزهد والورع والصبر ، فكانت مجالسه مجالس العلم والأدب ، وذِكْر الآخرة ، قال سليمان بن الأشعث

---

(١) هو : عبدالرحمن بن مهدي بن حسان بن عبدالرحمن الإمام الناقد الحافظ أبو سعيد العنبري ، توفي سنة ١٩٨ هـ . السير : ٩/ ١٩٢ ، الشذرات : ١/ ٣٥٥ .

(٢) هو : يزيد بن هارون بن زاذي الإمام القدوة أبو خالد السلمي الواسطي ، توفي سنة ٢٠٦ هـ . السير : ٩/ ٣٥٨ ، الشذرات : ٢/ ١٦ .

(٣) هو : عبدالرزاق بن هَمَّام الصنعاني الحافظ الكبير أبو بكر الحِمْيري ، صاحب المصنف وعالم اليمن في وقته ، توفي سنة ٢١١ هـ . السير : ٩/ ٥٦٣ ، الشذرات : ٢/ ٢٧ .

(٤) ينظر بسط جيد للعلماء الذين تلقى عنهم الإمام أحمد في كتاب مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ، حيث رتبهم - تسهيلاً - على حروف المعجم (١٢١ - ١٤٢) .

(٥) هو : عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي الحافظ جمال الدين أبو الفرج بن الجوزي القرشي التيمي الحنبلي صاحب التصانيف ، توفي سنة ٥٩٧ هـ . السير : ٢/ ٣٦٥ ، ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب : ١/ ٣٩٩ .

(٦) ينظر المصعد الأحمد للجزري : ٣٤ ، السير : ١١/ ١٨١ .

(٧) هو : إبراهيم بن إسحاق الشيخ العلامة أبو إسحاق البغدادي الحربي ، توفي سنة ٢٨٥ هـ . السير : ١٣/ ٣٥٦ ، الشذرات : ٢/ ١٩٠ .

(٨) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى : ١/ ٦ ، السير : ١١/ ١٨٨ .

السجستاني[١] : « مارأيت أحمد بن حنبل ذكر الدنيا قط »[٢] .

وكان رحمه الله ورعاً إلى حد التّنزه عن الحلال فلم يقبل صلات الولاة وعطاياهم ، ولم يدخل فيَ شيء من الولايات والمناصب ، وأكرىَ نفسه من الحمالين عند خروجه من اليمن ، وعَرض عليه عبدالرزاق دراهم فلم يقبلها ، وكان يحتاج للنفقة فيبيع بعض ملابسه ويرهن البعض ، ويكتب بالأجر ولايقبل من أحد عطية .

وكان رحمه الله شديد التمسك بالسنة والأثر معرضاً عن أهل البدع ناهياً عن مخالطتهم[٣] ، ومعظماً بالمقابل لأصحاب الحديث . قال في ذلك : « من عَظَّم أصحاب الحديث تعظَّم في عين رسول الله ﷺ ، ومن حقَّرهم سقط من عين رسول الله ﷺ ؛ لأن أصحاب الحديث أحبار رسول الله - ﷺ »[٤] .

وكان يكره كتب الرأي وينهى عن النظر فيها[٣] .

وكان من أبرز الأمور في حياة الإمام أحمد موقفه الباسل من محنة القول بخلق القرآن[٣] في عهد المأمون[٥] والمعتصم[٦] ثم الواثق[٧] عفا الله عنهم ، التي أُمتحن فيها العلماء وأهل الحديث خاصة فهُددوا بالضرب وقطع الأرزاق ؛ فمنهم من أقر وهو الغالب منهم تقية عملاً بقوله تعالى :

---

(١) هو : سليمان بن الأشعث بن شداد الإمام الحافظ أبو داود السجستاني صاحب السنن والتصانيف ، حدث كثيراً عن أحمد وله مصنف في مسائله ، توفي سنة ٢٧٥ هـ . السير : ١٣/ ٢٠٣ ، طبقات الحنابلة : ١/ ١٥٩ .

(٢) مناقب أحمد لابن الجوزي : ٣٢٩ .

(٣) وسيأتي مزيد تفصيل في ثنايا هذا البحث .

(٤) مناقب أحمد : ٢٤٧ .

(٥) هو : عبدالله بن هارون الرشيد الخليفة أبو العباس أول من دعا إلى القول بخلق القرآن من الخلفاء ، توفي وهو في البذندون من قرى الثغر قريب طرسوس وكان في غزو للروم سنة ٢١٨ هـ . السير : ١٠/ ٢٧٢ ، الشذرات : ٢/ ٣٩ .

(٦) هو : محمد بن هارون الرشيد الخليفة أبو إسحاق ، توفي سنة ٢٢٧ هـ . السير : ١٠/ ٢٩٠ ، الشذرات : ٢/ ٦٣ ومابعدها .

(٧) هو : هارون بن المعتصم بالله الخليفة أبو جعفر ، توفي سنة ٢٣٢ هـ بسامراء . السير : ١٠/ ٣٠٦ .

﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [سورة النحل : ١٠٦] ، ومنهم من استمر على موقفه غير مبال بالموت ؛ فمنهم من قتل كأحمد بن نصر الخزاعي [١] ، ومنهم من مات في الطريق إلى الخليفة المأمون وهو محمد بن نوح [٢] ، ومنهم من بقي صامداً على متن العزيمة الصادقة وهو حال إمامنا الإمام أحمد بن حنبل ، فبموقفه هذا استحق لقب الإمام الصابر رحمه الله رحمة واسعة .

ثناء العلماء عليه :

لما جمع الإمام أحمد رحمه الله هذه الفضائل والمحامد أثنى عليه مشائخه وأقرانه ومن جاء بعده ثناءً بالغا ، قال عبدالرزاق : « مارأيت أفقه من أحمد ولاأورع » [٣] ، وقال الشافعي : « خرجت من بغداد وماخلفت بها أحداً أورع ولاأتقى ولا أفقه - قال الراوي - وأظنه قال : - ولا أعلم من أحمد ابن حنبل » [٤] ، وقال علي بن المديني [٥] : « إن الله أيد هذا الدين برجلين لاثالث لهما أبو بكر الصديق يوم الردة ، وأحمد بن حنبل يوم المحنة » [٦] ، وقال قتيبة بن سعيد [٧] : « لو أدرك أحمد بن حنبل عصر الثوري [٨]

---

(١) هو : أحمد بن نصر بن مالك بن الهيثم الإمام الشهيد أبو نصر الخزاعي ، قتله الواثق في المحنة سنة ٢٣١ هـ . السير : ١١/ ١٦٦ ، الشذرات : ٢/ ٦٩ .

(٢) هو : محمد بن نوح بن ميمون بن عبدالحميد العجلي المعروف بالمضروب ، توفي محبوساً في طريقه إلى المأمون زمن المحنة سنة ٢١٨ هـ . تاريخ بغداد : ٣/ ٣٢٢ .

(٣) مناقب أحمد : ٨٧ .

(٤) المصدر السابق : ١٤٣ ، تاريخ بغداد : ٤/ ٤١٩ ، مناقب الشافعي للبيهقي : ١/ ٥٢٩ .

(٥) هو : علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح الشيخ الإمام الحجة أبو الحسن السعدي مولاهم البصري المعروف بابن المديني ممن أجاب في المحنة تقية ولم يحدث عنه الإمام أحمد بعد ذلك ، توفي سنة ٢٣٤ هـ . السير : ١١/ ٤١ ، طبقات الحنابلة : ١/ ٢٢٥ .

(٦) مناقب أحمد : ١٤٨ ، تاريخ بغداد : ٤/ ٤١٨ .

(٧) هو : قتيبة بن سعيد بن جميل الإمام المحدث أبو رجاء الثقفي من موالي الحجاج بن يوسف ، توفي سنة ٢٤٠ هـ . السير : ١١/ ١٣ ، الشذرات : ٢/ ٩٤ .

(٨) هو : سفيان بن سعيد بن مسروق الشيخ الإمام أبو عبدالله الثوري الكوفي ، توفي سنة ١٦١ هـ . له ترجمة طيبة في السير : ٧/ ٢٢٩ - ٢٧٩ .

ومالك[1] والأوزاعي[2] والليث[3] لكان هو المقدم »[4] ، وقال يحيى بن معين[5] : « والله ماتحت أديم السماء أفقه من أحمدَ بن حنبلٍ ، ليس في شرق ولاغرب مثله »[6] .

بعض تلاميذه :

اشتهر الإمام أحمد رحمه الله بعلمه وزهده وورعه وإخلاصه لله ، وبعد صموده في محنة القول بخلق القرآن بلغت شهرته الآفاق ، فارتحل إليه عدد كبير من طلبة العلم ليسمعوا منه الحديث ويتعلموا منه الفقه والعقيدة وحسن الأدب والسمت .

قال الحسن بن إسماعيل[7] عن أبيه : « كان يجتمع في مجلس أحمد زهاء خمسة آلاف أو يزيدون وأقل من خمسمائة يكتبون والباقون يتعلمون منه حسن الأدب والسمت »[8] .

وذكر ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد رحمه الله عدداً كبيراً منهم[9] ،

---

(١) هو : مالك بن أنس بن مالك شيخ الإسلام إمام دار الهجرة أبو عبدالله الأصبحي ، توفي سنة ١٧٩ هـ . السير : ٨/ ٤٣ - ١٢١ .

(٢) هو : عبدالرحمن بن عمرو بن يُحْمَد شيخ الإسلام وعالم أهل الشام أبو عمرو الأوزاعي نسبة إلى محلة الأوزاع بدمشق ، توفي سنة ١٥٧ هـ . السير : ٧/ ١٠٧ - ١٣٤ .

(٣) هو : الليث بن سعد بن عبدالرحمن الإمام الحافظ وعالم الديار المصرية أبو الحارث الفَهْمي من الموالي ، توفي سنة ١٧٥ هـ . السير : ٨/ ١٢٢ .

(٤) مناقب أحمد : ١٠٤ ، حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني : ٩/ ١٦٦ .

(٥) هو : يحي بن معين بن عون بن زياد الإمام الحافظ شيخ المحدثين أبو زكريا الغَطَفاني المري مولاهم البغدادي ممن أجاب في المحنة تقية ، توفي سنة ٢٣٣ هـ . السير : ١١/ ٧١ ، طبقات الحنابلة : ١/ ٤٠٢ .

(٦) المصعد الأحمد : ٣٧ .

(٧) تنظر أخباره ومروياته عن الإمام أحمد في : طبقات الحنابلة : ١/ ١٤١ ، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح : ٣٦٣ ، المنهج الأحمد للعليمي : ١/ ٣٩٢ .

(٨) السير : ١١/ ٣١٦ .

(٩) ص : ١٢١ - ١٤٢ .

وذكر المزي[1] منهم (٨٥) راوياً[2]، والعليمي[3] (٥٧٨) نفساً ثم قال: « أصحاب الإمام أحمد من الفقهاء المشهورين مائة وثلاثون نفساً . . . ثم ذكرهم وقال: « ومنهم المقل عنه، ومنهم المكثر، وهم أيضاً متفاوتون في المنزلة عند أحمد والنقل عنه والضبط والحفظ، فمن المكثرين عنه إبراهيم الحربي، وإبراهيم بن هانيء وولده إسحاق، وأبو طالب أحمد المشكاني، وأبو بكر المروذي، وأبو بكر الأثرم، وأبو الحارث أحمد، وإسحاق بن منصور الكوسج، وإسماعيل الشالنجي، وأحمد بن محمد الكحال، وأبو النضر إسماعيل، وبشر بن موسى، وبكر بن محمد، وحرب الكرماني، والحسن بن ثواب، والحسن بن زياد، وأبو داود السجستاني، وسندي الخواتيمي، وعبدالله، وصالح، وعبدالله بن فوران، وعبدالملك الميموني، والفضل بن زياد . . . وغيرهم. وبقية الأصحاب الذين ذكرتُهم في هذا الكتاب صحبوا الإمام أحمد وقرأوا عليه الحديث وغيره، ورووا عنه، وبعضهم نقل عنه مسائل في الفقه[4].

وممن روى عنه الحديث من أصحاب الصحاح والسنن: البخاري ومسلم وأبو داود، ومن شيوخه عبدالرزاق والشافعي، ومن أقرانه علي بن المديني، ويحى بن معين، وخلق آخرون . . .[5].

---

(١) هو: يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف بن عبدالملك الحافظ الكبير أبو الحجاج المزي الشافعي، توفي سنة ٧٤٢هـ. الشذرات: ٦/ ١٣٥، مقدمة كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف.

(٢) تهذيب الكمال: ١/ ٤٤٠ - ٤٤٢.

(٣) هو: عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن المؤرخ أبو اليمن العليمي الحنبلي من أهل القدس، توفي سنة ٩٢٨هـ. الأعلام للزركلي: ٤/ ١٠٨.

(٤) المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد: ١/ ٣٥١ - ٣٥٤.

(٥) السير: ١١/ ١٨١ - ١٨٢، وقال الذهبي: « حدَّث عنه البخاري حديثاً وحدث عنه مسلم وأبو داود بجملة وافرة . . . »، وتعود قلة تحديث البخاري عن أحمد؛ لأن البخاري شارك أحمد في كثير من شيوخه لذا عزت وندرت الرواية عنه.

زوجات الإمام أحمد وأبناؤه :

لقد كان الإمام أحمد رحمه الله شديد الإقبال على العلم ، وسافر في طلبه السفر البعيد ووَفَر على تحصيله الزمان الطويل ولم يتشاغل بكسب ولانكاح حتى بلغ منه ماأراد ، قال رحمه الله : « ماتزوجت إلا بعد الأربعين »[1] .

لذلك تأخر زواج الإمام أحمد وكانت أولى زوجاته عبَّاسة بنت الفضل أم ابنه صالح ، قال زهير بن صالح[2] : « تزوج جدي رحمه الله أم أبي عباسة بنت الفضل من العرب ، ولم يولد له منها غير أبي ثم توفيت »[3] ، وقد عاش الإمام أحمد معها ثلاثين سنة كما قال رحمه الله : « أقامت معي أم صالح ثلاثين سنة فما اختلفت أنا وهي في كلمة »[4] .

ثم تزوج بعد وفاة عباسة ريحانة وهي أم عبدالله ، قال زهير بن صالح : « لما ماتت عباسة أم صالح تزوج جدي بعدها امرأة من العرب يقال لها ريحانة فولدت له عمي عبدالله لم يولد له منها غيره »[5] .

وإلى جانب زوجتيه اشترى الإمام أحمد جارية تسَرَّى بها واسمها حُسْن[6] ، قال زهير بن صالح : « لما توفيت أم عبدالله ، اشترى حُسْن فولدت منه أم علي واسمها زينب ، ثم ولدت الحسن والحسين توأما وماتا بالقرب من ولادتهما ، ثم ولدت الحسن ومحمداً فعاشا حتى صارا من السن إلى نحو الأربعين سنة ، ثم ولدت بعدهما سعيداً »[7] .

---

(١) مناقب أحمد : ٧٢ .

(٢) هو : زهير بن صالح بن أحمد بن حنبل حدَّث عن والده ، توفي سنة ٣٠٣ هـ . الطبقات : ٢/ ٤٩ ، المقصد الأرشد : ٤٣٣ ، تاريخ بغداد : ٨/ ٤٨٦ ، المنهج الأحمد : ٢/ ٤ .

(٣) مناقب أحمد : ٢٩٨ ، المنهج الأحمد : ١/ ٤٧٤ .

(٤) الطبقات : ١/ ٤٢٨ ، المنهج الأحمد : ١/ ٤٧٤ .

(٥) مناقب أحمد : ٢٩٩ ، الطبقات : ١/ ٤٢٩ .

(٦) مناقب أحمد : ٣٠١ ، الطبقات : ١/ ٤٢٩ ، المنهج الأحمد : ١/ ٤٧٤ .

(٧) مناقب أحمد : ٣٠١ ، الطبقات : ١/ ٤٢٩ ، ترجمة الإمام أحمد - ضمن تاريخ الإسلام - حوادث ووفيات : ٢٤١ - ٢٥٠ : ص ٨٧ .

هذا بالنسبة لزوجات الإمام أحمد ، أما أولاده فقد أنجب ابنه الأكبر صالح سنة ٢٠٣ هـ ، وكان يكنى أبا الفضل ، وكان أحمد يحبه ويكرمه ويدعو له ، وقد ابتلي بالعيال على حداثة سنه ، سمع أباه أحمد ، وروى عنه ابنه زهير ، تقلد قضاء الرقة[1] ، ثم عاد إلى بغداد ، ثم تقلد قضاء أصبهان[2] ومات بها سنة ٢٦٥ هـ .

وابنه الثاني عبدالله ولد سنة ٢١٣ هـ ، ويكنى أبا عبدالرحمن وكان عالماً بعلل الحديث وأسماء الرجال ، وكان أروى الناس عن أبيه وسمع عنه معظم تصانيفه ، توفي سنة ٢٩٠ هـ .

هؤلاء المشهورون من أبناء الإمام أحمد ، وقد ورد عند ابن الجوزي وغيره أن الإمام أحمد أنجب زينباً وفاطمة والحسن والحسين ومحمداً وسعيدا إلا أن أخبارهم غير متكاملة لدينا[3] .

مؤلفاته :

١ - المسند . مطبوع .
٢ - الزهد . مطبوع .
٣ - فضائل الصحابة . مطبوع .
٤ - العلل ومعرفة الرجال . مطبوع .
٥ - الورع . مطبوع .
٦ - الأشربة الصغير . مطبوع .
٧ - الأشربة الكبير[4] .
٨ - الصلاة . مطبوع .

---

(١) مدينة مشهورة على الفرات بينها وبين حران ثلاثة أيام . معجم البلدان : ٣/ ٥٩ .
(٢) مدينة مشهورة من أعلام المدن الإيرانية حالياً . معجم البلدان : ١/ ٢٠٦ - ٢١٠ .
(٣) ينظر بسط ذلك في المناقب : ٤٠٩ ، ٤١٥ .
(٤) ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة : ١/ ١٨٣ .

٩ - السنة . مطبوع .

١٠ - الرد على الزنادقة والجهمية . مطبوع .

١١ - الإيمان . مخطوط[١] .

١٢ - كتاب التفسير[٢] .

١٣ - كتاب الناسخ والمنسوخ[٣] .

١٤ - كتاب جوابات القرآن[٤] .

١٥ - المقدم والمؤخر في القرآن[٥] .

١٦ - كتاب الفرائض[٦] .

١٧ - المناسك الصغير[٧] .

١٨ - المناسك الكبير[٨] .

١٩ - كتاب طاعة الرسول[٩] . مطبوع .

٢٠ - كتاب التاريخ[١٠] .

٢١ - حديث الشيوخ[١١] .

٢٢ - كتاب الإرجاء[١٢] .

٢٣ - جواب الإمام أحمد عن سؤال في خلق القرآن[١٣] . مطبوع .

---

(١) ينظر تاريخ الأدب العربي : ٣/ ٣١١ ، تاريخ التراث العربي : ٢/ ٢٠٢ .

(٢) ينظر تاريخ بغداد : ٩/ ٣٧٥ ، الفهرست لابن النديم : ٣٢٠ ، طبقات الحنابلة : ١/ ١٨٣ .

(٣) ينظر ماسبق .

(٤) ينظر تاريخ بغداد : ٩/ ٣٧٥ .

(٥) ينظر المصدر السابق .

(٦) ينظر الفهرست لابن النديم : ٣٢٠ .

(٧) ينظر تاريخ بغداد : ٩/ ٣٧٥ ، تهذيب الكمال : ١/ ٤٦٤ .

(٨) ينظر تاريخ بغداد : ٩/ ٣٧٥ ، طبقات الحنابلة : ١/ ١٨٣ .

(٩) ينظر الفهرست : ٣٢٠ .

(١٠) ينظر تاريخ بغداد : ٩/ ٣٧٥ .

(١١) ينظر تاريخ بغداد : ٩/ ٣٧٥ .

(١٢) ينظر السنة للخلال : ١٥٧ ، سير أعلام النبلاء : ١١/ ٢٤٣ ، تاريخ التراث العربي : ٢/ ٢٠٦ .

(١٣) ينظر تاريخ التراث العربي : ٢/ ٢٠٦ ، وهي رسالة المتوكل المشهورة .

٢٤ - كتاب الفتن [١].

٢٥ - فضائل أهل البيت [٢].

٢٦ - رسالة الإمام أحمد إلى مسدد بن مسرهد [٣]. مطبوع .

٢٧ - مسند أهل البيت . مطبوع .

٢٨ - كتاب نفي التشبيه [٤].

٢٩ - كتاب الإمامة [٥].

إضافة إلى مجموعة الرسائل والمسائل التي رواها عنه أبناؤه وتلاميذه ومن جاء بعده .

وفاتــــه :

توفي الإمام أحمد رحمه الله يوم الجمعة الثاني عشر من ربيع الأول لسنة إحدى وأربعين ومائتين عن سبع وسبعين سنة ، وكانت جنازته مشهودة حيث حضرها من الرجال زهاء ثمانمائة ألف ومن النساء زهاء ستين ألف امرأة [٦] ، وأراد ابنه صالح الصلاة عليه فنحاه ابن طاهر وصلى عليه [٧] . رحمه الله رحمة واسعة .

---

(١) ذكره الحاكم في المستدرك : ٣/ ١٥٧ .

(٢) ينظر فهرس مخطوطات الحديث بالظاهرية : ص ١٢٣ .

(٣) ينظر طبقات الحنابلة : ١/ ٣٤١ ، فتاوى ابن تيمية : ٥/ ٣٨٠ ، ٣٨٦ .

(٤) ينظر سير أعلام النبلاء : ١١/ ٣٣٠ .

(٥) ينظر المصدر السابق .

(٦) ينظر سير أعلام النبلاء : ١١/ ٣٣٩ ، سيرة أحمد لصالح : ١٣٨ .

(٧) ينظر ماسبق من المصادر .

ثانياً : أهم المصادر في أقوال الإمام أحمد ومواقفه رحمه الله :

إن المصادرَ والمراجعَ التي حوَت أقوالاً للإمام أحمد ، وأبرزت دُرراً من مواقفه كثيرة مبثوثة في أمهات الكتب التي ألفت في ذلك العصر وماتلاه من العصور ، ومن أهم هذه المصادر والمراجع مايلي : -

١ - كتاب الرد على الجهمية والزنادقة : للإمام أحمد بن حنبل ، طبع عدة مرات بتعليق فضيلة الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري وبتحقيق الدكتور علي سامي النشار في كتاب عقائد السلف ، ود / عبدالرحمن عميرة ١٤٠٢ هـ مستقلاً وفيه أقوال وردود للإمام أحمد على الجهمية والزنادقة .

٢ - كتاب السنة للإمام أحمد بن حنبل ، أو مايسمى برسالة الاصْطَخْري طبع بتصحيح وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصاري ، وفيها بيان لمجمل اعتقاد الإمام أحمد ، وحكاية لبعض أقوال الفرق والرد عليها .

٣ - كتاب السنة لعبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ، وهذا الكتاب طبع عدة مرات وآخرها وأفضلها بتحقيق الدكتور محمد بن سعيد القحطاني في مجلدين عام ١٤١٤هـ ، وفيها الكثير من أقوال الإمام أحمد في الفرق والرد عليها .

٤ - رسالة الإمام أحمد إلى مسدَّد بن مسرهد وهي مطبوعة ضمن كتاب طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي وغيرهما ، وفيها نبذة مختصرة عن عقيدة السلف مع حكاية أقوال بعض الفرق والرد عليها .

٥ - رسالة عبدوس بن مالك العطار ، وفيها جملة طيبة من عقيدة السلف وتحذير الإمام أحمد من البدع ، وهي مطبوعة ضمن طبقات الحنابلة ومناقب أحمد وغيرهما .

٦ - مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبدالله وابنه صالح ، وابن هانيء ، وابن الكوسج، وأبي داود ، وطبع منها مسائل أحمد برواية عبدالله ، وبرواية صالح، وبرواية أبي داود، وبرواية ابن هانيء ، وهذه المسائل حوت أقوالاً كثيرة للإمام أحمد في أهل الفرق وكلها مطبوعة عدا مسائل ابن الكوسج فلم يطبع سوى أوله .

٧ - كتاب السنة للخلال ، طبع بتحقيق د/ عطية بن عتيق الزهراني في خمسة أجزاء ، وقد استفدت كثيراً من هذا الكتاب القيم حيث ذكر الخلال بإسناده الكثير من أقوال الإمام أحمد في الفرق والرد عليها [(١)] .

٨ - اعتقاد الإمام أحمد لأبي الفضل عبدالواحد بن عبدالعزيز التميمي ، وكذا رسالة أبي محمد رزق الله بن عبدالوهاب التميمي وهما مطبوعتان ضمن الطبقات في آخر الجزء الثاني .

٩ - مخطوط : شرح اعتقاد الإمام أحمد لعلي بن شكر [(٢)] ، ولدي صورة من نسخته .

١٠- مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، تحقيق معالي الشيخ عبدالله التركي، وفيه بعض الفصول الخاصة باعتقاده وتحذيره من الفرق المبتدعة وبعض أقواله فيها .

١١- محنة الإمام أحمد لإسحاق بن حنبل وللمقدسي، مطبوعان الأول بتحقيق د/ محمود نغش ، والثاني بتحقيق معالي الدكتور عبدالله التركي .

١٢- إبطال التأويلات لأخبار الصفات ، لأبي يعلى مخطوط وطبع أوله ولديّ صورة من نسخته الخطية ، وفيه بعض أقوال للإمام أحمد في التحذير من المشبهة والجهمية .

---

(١) وقد صدر منه المجلد الأول ١ -٣ ، والمجلد الثاني ٤ - ٥ ، والعمل جيد في المجلدين إلا أني أجد نفسي ملزماً في غالب الأحيان إلى الرجوع إلى النسخة الخطية .

(٢) هو: علي بن علي بن شكر بن أحمد بن شكر ، من الفضلاء ، توفي بعد سنة ٤١٨ هـ ، معجم المؤلفين لكحالة : ٢/ ٤٧٨ ، ط : الرسالة .

١٣ - طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ، مطبوع بتعليق الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله ، وفيه أقوال للإمام أحمد ذكرها بعض أصحابه رواية عنه رحمه الله .

١٤ - المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد، لابن أبي يعلى، مطبوع وفيه إجابات للإمام أحمد عن بعض الأسئلة التي لها علاقة بالمبتدعة - وهي قليلة - .

١٥ - الروايتان والوجهان ، لأبي يعلى ، وهو مخطوط ، وقد حقق د/ عبدالكريم اللاحم القسم الخاص بالفقه في رسالته للدكتوراة ، ولديّ مصورة من نسخته ، وفيه جُمل نفيسة من أقوال الإمام أحمد في أصول الدين والرد على بعض الفرق .

١٦ - رسالة في ماذكر عن الإمام أحمد من أحكام الأئمة فيما لهم وماعليهم نقلها أبو عبدالله يحي بن حامد الوراق ، وهو مخطوط ولديّ صورة من نسخته ، وفيه أقوال للإمام أحمد عن أحكام الأئمة والإنكار على الخروج عليهم وماإلى ذلك .

١٧ - كتاب : العلل ومعرفة الرجال ، للإمام أحمد ، رواية ابنه عبدالله .
وكتاب : بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ، لابن عبدالهادي وكلاهما مطبوعان . الأول بتحقيق الدكتور طلعت قوج يكيت ، والدكتور إسماعيل جراح أوغلي في مجلدين ، والثاني بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس في مجلد واحد . وهما كتابان في الرجال وماروُي عن الإمام أحمد من حكم عليهم وهذا له صلة بمبحث موقف الإمام أحمد من رواية المبتدعة .

١٨ - كتاب : المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعليمي ، وهو مطبوع بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد في مجلد كبير ، وفيه كثير من أقوال الإمام أحمد في الرد على الفرق وكذا مواقفه رحمه الله .

إضافة إلى بعض الكتب التي ليس لها علاقة مباشرة بالإمام أحمد ،

وإنما حوت بعض الأقوال والمواقف عنه ومن أبرزها : -

١ - كتاب الشريعة للإمام محمد بن الحسين الآجُرِّي ، مطبوع حققه الشيخ محمد حامد الفقي .

٢ - كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ، مطبوع بتحقيق د/ أحمد سعد حمدان .

٣ - بعض كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله .

٤ - كتاب طبقات السبكي بتحقيق د/ عبدالفتاح الحلو ، د/ محمود الطناحي .

٥ - كتاب حلية الأولياء لأبي نعيم ، مطبوع .

وبعض الكتابات المعاصرة عن الإمام أحمد ومن أبرزها كتاب معالي الشيخ عبدالله التركي أصول مذهب الإمام أحمد ، وكتاب الشيخ محمد أبو زهرة عن الإمام أحمد ، وكذا كتب كل من أحمد عبدالجواد الدومي ، وعبدالعزيز الأهدل ، وعبدالحليم الجندي وغيرها .

هذه أبرز المصادر والمراجع التي فيها أقوال للإمام أحمد وبعض مواقفه رحمه الله.

ثالثاً : نشأة الافتراق وأشهر الفرق في عصر الإمام أحمد رحمه الله :

كان الناس قبل مبعث النبي ﷺ في أعظم جاهلية وشر واختلاف وتفرق ، قد التبس عليهم الحق فتاهوا بين وثنية جائرة ونصرانية حائرة ويهودية مدمرة ومجوسية فاجرة ودهرية زنادقة ، حتى لم يبق على الأرض من هو على الحق إلا بقايا من أهل الكتاب [1]، قال تعالى : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة آل عمران : ١٠٥]، وقال عز من قائل: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [سورة الروم ٣١ - ٣٢] ، وقال المقداد بن الأسود رضي الله عنه : « والله لقد بُعث النبي على أشد حال بُعث عليه نبي من الأنبياء في فترة وجاهلية مايرون دينا أفضل من عبادة الأوثان فجاء بفرقان فرق بين الحق والباطل . . . »[2] .

فكانوا كذلك حتى بعث الله محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب فجمع بين الشمل وألّف بين القلوب وعصم به من كيد الشيطان[3] ، وأخرجهم به من الظلمات إلى النور .

وكان ﷺ حريصاً أشد الحرص على أمته فما توفي إلا وقد نص على كل مايعصم من المهالك نصاً قاطعاً للعذر[4] . قال عليه الصلاة والسلام فيما رواه أبو الدرداء رضي الله عنه : « أيم الله لأتركنكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها سواء ، قال أبو الدرداء : صدق الله ورسوله فقد تركنا على مثل البيضاء »[5] .

---

(١) يراجع إغاثة اللهفان لابن القيم : ٢/ ٢٠١ .
(٢) ينظر حلية الأولياء لأبي نعيم : ١/ ١٧٥ .
(٣) يراجع فتاوى ابن تيمية : ٢٤/ ١٧٠ .
(٤) يراجع درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية : ١/ ٧٣ .
(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة : ١/ ٢٦ ، وقال الشيخ الألباني : حديث صحيح .

فلما مات الرسول ﷺ سار الصحابة رضي الله عنهم على ماعهد إليهم النبي ﷺ ، فلم يتفرقوا بل كانوا جماعة واحدة ، وإن وقع اختلاف في الرأي فهو عَرَضي سرعان مايُحسم بالاتفاق ورجوع المخالف إلى الصواب متى ظهر[1].

واستمر الأمر على ذلك حتى قتل عثمان رضي الله عنه ، ووقعت الفتنة بين الصحابة رضي الله عنهم ، والتي ظهر على إثرها فرقة الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله عنه بعد قضية التحكيم ، ثم ظهرت الشيعة رد فعل لظهور الخوارج ، فغلوا في علي رضي الله عنه ، وزعموا أن النبي ﷺ نص على إمامته ، وكان رأس هذه البدعة ابن السوداء عبدالله ابن سبأ[2] اليهودي الذي ادعى الإسلام ليتمكن من إفساده على أهله ، منتحلاً حب آل البيت ، وقد اتسعت هذه الفتنة فيما بعد وتولد منها شر عظيم[3].

ثم ظهرت بدعة القدرية وأول من أظهر هذه البدعة رجل نصراني أسلم ثم ارتد إلى نصرانيته وأخذ عنه القول بالقدر معبد الجهني[4] ، ثم أخذ غيلان الدمشقي[5] وتبعهما واصل بن عطاء[6] رأس المعتزلة فيما بعد .

ثم ظهرت المرجئة وهم من يؤخر العمل عن مسمى الإيمان ، قال الشهرستاني[7] : « لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد ، ويذكر أن أول من أحدث القول بالإرجاء غيلان الدمشقي »[8] .

---

(١) ينظر الفتاوى لابن تيمية : ٢٤/ ١٧٢ .

(٢) هو : رأس طائفة السبئية القائلة بألوهية علي ، أصله من اليمن ، وقيل إنه كان يهودياً فأظهر الإسلام وحرض العامة على قتل عثمان رضي الله عنه ، وقيل إن علياً حرقه بالنار . لسان الميزان لابن حجر العسقلاني : ٣/ ٢٨٩ ، تهذيب تاريخ ابن عساكر لابن منظور : ٧/ ٤٢٨ ، الأعلام للزركلي : ٤/ ٢٢٠ .

(٣) يراجع الملل والنحل للشهرستاني : ٦٣ ، والخطط والآثار للمقريزي : ٢/ ٣٥١ ، ٣٥٦ .

(٤) هو : معبد بن عبدالله بن عليم الجهني البصري ، صلبه عبدالملك بن مروان على قوله بالقدر ثم قتله ، وقيل غير ذلك في كيفية قتله ، لكنه مات سنة ٨٠ هـ . يراجع ميزان الاعتدال للذهبي : ٣/ ١٨٣ ، البداية والنهاية لابن كثير : ٩/ ٣٤وغيرهما .

(٥) هو : غيلان بن يونس القدري الدمشقي ، كان أبوه مولى لعثمان بن عفان رضي الله عنه ، قتل وصلب بأمر عمر بن عبدالعزيز . يراجع لسان الميزان : ٤/ ٤٢٤ .

(٦) هو : واصل بن عطاء الغزّال من موالي بن ضبة أو بني مخزوم هو الذي نشر مذهب المعتزلة ، وإليه تنسب فرقة منها تسمى الواصلية ، توفي سنة ١٣١ هـ . السير : ٥/ ٤٦٤ ، لسان الميزان : ٦/ ٢١٤ .

(٧) هو : محمد بن عبدالكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني صاحب التصانيف ، توفي سنة ٥٤٩ هـ ، وقيل ٥٤٨ هـ . السير : ٢٠/ ٢٨٦ ، الشذرات : ٤/ ١٤٩ .

(٨) الملل والنحل : ص ١٣٩ .

ثم ظهر التعطيل وهو القول بنفي الأسماء والصفات ، وأول من أحدث هـذه البدعـة الجعد بن درهـم[(١)] ، قال شيـخ الإسـلام ابن تيمية رحمه الله : « . . . أصل هذه المقالة إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين ، فإن أول من حُفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام هو الجعد بن درهـم ، وأخذها عنه الجهم بن صفوان[(٢)] ، وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه . . . »[(٣)] ، ثم ظهرت المعتزلة في أوائل المائة الثانية ، ولقد تقلدت كثيراً من عقائد الجهمية عدا الجبر ومرتكب الكبيرة وغيرها ، ثم توالت الفتن وافترقت الأمة شيعاً وأحزابا .

وسأذكر باختصار أهم أسباب نشأة الافتراق في الأمة الإسلامية ، وقبل أن أذكر هذه الأسباب أحب أن أبين نقطة مهمة وهي أن الافتراق الذي نشأت عنه الفرق والبدع هو اختلاف في أصول العقيدة لافي الفروع ، قال الشاطبي[(٤)] : « إن الفرَق إنما تصير فرقاً بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين وقاعدة من قواعدالشريعة لافي جزئي من الجزئيات إذ الجزئي والفرع الشاذ لاينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعاً ، وإنما ينشأ التفرق عن وقوع المخالفة في الأمور الكلية . . . »[(٥)] . فالمخالفة الفرعية والتي على سبيل الاجتهاد في الدين من العالم ، ولم يصاحبها هوى فليست مذمومة بل يؤجر صاحبها على اجتهاده ، وخطؤه مغفور إن شاء الله .

---

(١) من موالي بني الحكم مبتدع ضال ، كان مربياً لمروان الحمار ، أول من قال بخلق القرآن ونفي الصفات ، قتله خالد بن عبدالله القسري - قصَّاب الزنادقة - في العراق . ميزان الاعتدال : ١/ ١٨٥ .

(٢) هو : جهم بن صفوان السمرقندي أبو محرز من موالي بني راسب رأس الجهمية زرع شراً عظيما ، قتله سلم بن أحوز أمير خراسان سنة ١٢٤ هـ . ينظر ميزان الاعتدال : ١/ ١٨٥ ، البداية والنهاية : ٩/ ٣٩٤ .

(٣) مجموع الفتاوى : ٥/ ٢٠ ، ٢١ .

(٤) هو : إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي من أئمة المالكية ، توفي سنة ٧٩٠ هـ . يراجع الأعلام : ١/ ٧١ .

(٥) الاعتصام : ٢/ ٢٠٠ ، ٢٠١ .

وفيما يلي أسباب حدوث الافتراق في الأمة باختصار :

١ - ظهور الجدل في الدين :

لقد حذر رسول الله ﷺ من الجدل في الدين والخصومات بين المسلمين أشد التحذير ، فقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن نفراً كانوا جلوساً بباب النبي ﷺ فقال بعضهم : ألم يقل الله كذا وكذا ، وقال بعضهم ألم يقل الله كذا وكذا فسمع ذلك رسول الله فخرج فكأنما فُقئ في وجهه حب الرمان وقال : « بهذا أمرتم ؟ ! أو بهذا بعثتم ! أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا إنكم لستم مما ههنا في شيء انظروا الذي أمرتم به فاعملوا به ، والذي نهيتم عنه فانتهوا »[(١)].

وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « ماضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل ثم تلا : ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف : ٥٨]»[(٢)].

ولما وقع الناس في الجدل ولم يلتزموا بمنهج السلف تفرقوا فرقاً وأحزاباً ، قال سعيد بن مسلم[(٣)] : « كان بالبصرة ستة من أصحاب الكلام :

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب القدر : باب ماجاء في التشديد في الخوض في القدر : (٢١٣٤) ، وابن ماجة عن عبدالله بن عمرو في المقدمة : باب في القدر (١/ ٣٣) رقم (٨٥) ، وبنحوه مسلم في صحيحه عن ابن عمرو : (٢٦٦٦) ، وأحمد في المسند : ١٩٥/٢ ، ١٩٦ .

(٢) أخرجه الترمذي في التفسير : باب تفسير سورة الزخرف : (٣٢٥٠) وحسنه ، والحاكم في المستدرك : ٤٤٨/٢ وصححه ووافقه الذهبي وأحمد في المسند : ٥/ ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، وغيرهم .

(٣) هو : سعيد بن مسلم المدني أبو مصعب ، وثقه أحمد وابن معين وغيرهما ، تهذيب التهذيب : ٤/ ٨٢ - ٨٣ .

عمرو بن عبيد ، وواصل بن عطاء ، وبشار الأعمى[1] ، وعبدالكريم بن أبي العوجاء[2] ، وصالح بن عبدالقدوس[3] ، ورجل من الأزد . . . فكانوا يجتمعون في منزل الأزدي ويختصمون عنده . فأما عمرو وواصل فصارا إلى الاعتزال ، وأما عبدالكريم وصالح فصارا إلى الثنوية[4] ، وأما الأزدي فمال إلى السمنية[5] ، وأما بشار فبقى متحيراً فقيل إنه قال بعد بمذهب الثنوية وعدم الرجعة »[6] .

٢ - اتباع الهوى :

وكذلك من الأسباب المهمة اتباع الهوى الذي هو سبيل المشركين ، قال تعالى فيهم : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ﴾ [النجم : ٢٣] ، وقال ابن عباس : « الهوى إله معبود ، وقرأ : ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ [الجاثية : ٢٣][7] .

وقد كان السلف يسمون أهل البدع بأهل الأهواء وذلك لأنهم أعرضوا عن الكتاب والسنة وجعلوا مُعوَّلهم عقولهم وآرائهم الفاسدة ، قال ابن تيمية رحمه الله : « وأما أهل البدع فهم أهل أهواء وشبهات يتبعون الظن وماتهوى الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى فكل فريق منهم قد أصل لنفسه أصل

---

(١) هو : بشار بن برد أبو معاذ البصري الضرير ، اشتهر بالشعر ، ورُمي بالزندقة . تاريخ بغداد : ٧/ ١١٢ ، السير : ٧/ ٢٤ .

(٢) من الزنادقة ، قال ابن عدي : لما أخذ لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال ، وأحلل فيها الحرام ، قتله محمد بن سليمان العباسي أمير البصرة بعد سنة ١٦٠ هـ . ميزان الاعتدال : ٢/ ٦٤٤ .

(٣) هو : أبو الفضل الأزدي قتله المهدي على الزندقة . ميزان الاعتدال : ٢/ ٢٩٧ .

(٤) هم من يزعم أن النور والظلمة إلهان أزليان قديمان . يراجع فيهم الملل والنحل : ١١٥ .

(٥) من نحل الهند ، وهم من ناظر الجهم بصفوان حتى أفضوه إلى إنكار وجود الله . يراجع فيهم التبصير في الدين للاسفراييني : ١٣١ .

(٦) ينظر : لسان الميزان : ٤/ ٥١ ، ٥٢ .

(٧) ينظر : عيون الأخبار لابن قتيبة : ١/ ٣٧ .

دين وضعه إما برأيه وقياسه الذي يسميه عقليات ، وإما بذوقه وهواه الذي يسميه ذوقيات ، وإما بما يتأوله من القرآن ويحرف فيه الكلم عن مواضعه ، ويقول : إنه إنما يتبع القرآن كالخوارج ، وإما بما يدعيه من الحديث والسنة ويكون كذبا وضعيفاً كما يدعيه الروافض من النص والآيات وكثير ممن يكون قد وضع دينه برأيه أو ذوقه يحتج من القرآن بما يتأوله على غير تأويله ويجعل ذلك حجة لاعمدة وعمدته في الباطن على رأيه كالجهمية والمعتزلة في الصفات والأفعال »[1] .

٣ - الجهل بالدين :

ومن هذه الأسباب : الجهل بالدين فقد نشأ الاختلاف والتفرق بين المسلمين بسبب الجهل بحقيقة الدين ومما يؤكد أن الجهل بحقيقة الدين كان سببا من أسباب تفرق المسلمين ماروي عن إبراهيم التيمي[2] أنه قال : « خلا عمر رضي الله عنه ذات يوم فجعل يحدث نفسه كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد فأرسل إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال : كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبلتها واحدة وكتابها واحد فقال ابن عباس : يا أمير المؤمنين إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيما أنزل وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن ولايدرون فيما نزل فيكون لكل قوم فيه رأي فإذا كان كذلك اختلفوا »[3] .

وقد علق الشاطبي على هذا بقوله : « ماقاله ابن عباس حق لأنه إذا عرف الرجل فيما نزلت الآية أو السورة عرف مخرجها وماقصد بها فلم يتعد ذلك فيها ، وإذا جهل فيما أنزلت احتمل النظر فيها أوجها ، فذهب كل إنسان مذهباً لايذهب إليه الآخر ، وليس عندهم من الرسوخ في العلم مايهديهم إلى

---

(١) النبوات : ١٢٩ .

(٢) هو : إبراهيم بن يزيد الإمام القدوة أبو أسماء التيمي من كبار التابعين ، مات محبوساً سنة ٩٢ وقيل ٩٤ هـ ، وقيل قتله الحجاج . السير : ٥/ ٦٠ ، طبقات ابن سعد : ٦/ ٢٨٥ .

(٣) الاعتصام للشاطبي : ٢/ ١٨٣ .

الصواب فلم يكن بُدٌّ من الأخذ ببادىء الرأي أو التأويل بالتخرص الذي لايغني من الحق شيئاً إذ لادليل عليه من الشريعة فضلوا وأضلوا »[1] .

وهذا نجده واضحاً عند الخوارج حيث لم يفهموا كلام الله فهماً صحيحا وانطلقوا إلى آيات أنزلت في الكفار فجعلوها في المؤمنين .

ولقد عرف السلف الصالح رحمهم الله ماللجهل بالدين من أثر بالغ في اختلاف المسلمين فحذروا منه وجاهدوا في قطع أسبابه .

٤ ـ الخلافات والفتن والحروب :

ومن أهم الأسباب التي أثّرت تأثيراً مباشراً في اختلاف المسلمين وتفرقهم : الخلافات السياسية فقد وقعت في الأمة الإسلامية خلافات سياسية وفتن وحروب كان لها أكبر الأثر في اختلاف المسلمين وظهور الفرق ؛ فبعد مقتل عثمان رضي الله عنه والبيعة لعلي رضي الله عنه افترق الناس بين مطالب بدمه وبين ثائر عليه ، واختلف اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم في ذلك فخرج طلحة والزبير وعائشة وحدثت موقعة الجمل ، ثم انحاز أهل الشام إلى معاوية مطالبين بدم عثمان ثم وقعت موقعة صفين والذي على إثرها ظهرت فرقة الخوارج الذين قال فيهم رسول الله ﷺ : « تمرق مارقة على حين فُرْقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق »[2] .

وعلى إثر ذلك أيضاً خرجت بدعة التشيع لعلي رضي الله عنه التي كانت أصلاً للرفض .

ومن الأسباب مايعود إلى كيد أعداء المسلمين ، أجملها فيما يلي :

أ ـ الكيد الفارسي :

لقد كان للكيد الفارسي تأثيره منذ وقت مبكر في ظهور الانحراف

---

(١) الاعتصام : ٢/ ١٨٣ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (١٠٦٥) عن أبي سعيد الخدري وأحمد في المسند : ٣/ ٣٢ ، ٤٨ .

العقدي في البيئة الإسلامية ، فقد كان الفرس على سعة من الملك وعلو اليد على جميع الأمم ، حتى إنهم كانوا يسمون أنفسهم بالأحرار وكانوا يعدون سائر الناس عبيداً لهم ، فلما امتحنوا بزوال دولتهم على يد المسلمين ، وكان العرب أقل الأمم خطراً عند الفرس ، تعاظم الأمر وتفاقم الخطب ، وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى ، وفي كل مرة يظهر الله تعالى الحق ، فرأوا أن كيده بالحيلة أنجح ، فأظهر قوم منهم الإسلام واستمالوا أهل التشيع بإظهار محبة أهل البيت واستشناع ظلم علي ، ثم سلكوا بهم مسالك شتى حتى أخرجوهم عن الإسلام فقوم منهم أوصلوهم إلى القول بأن رجلاً ينتظر يدعى المهدي العسكري[1] عنده حقيقة الدين إذ لايجوز أن يُؤخذ الدين من هؤلاء الكفار فنسبوا الكفر إلى أصحاب رسول الله ﷺ ، وقوم قالوا بنبوة من ادعوا له النبوة وقوم سلكوا بهم مسلك القول بالحلول وسقوط الشرائع ومن هذه الأصول الملعونة حدثت الاسماعيلية[2] والقرامطة[3] ، وهما طائفتان مجاهرتان بترك الإسلام جملة قائلتان بالمجوسية المحضة على مذهب مزدك الذي كان على عهد أنوشروان ملك الفرس وكان يقول بوجوب تقاسم الناس في النساء والأموال.

لقد أحدث الفرس في المسلمين حوادث كادت أن تؤذن بضلال المسلمين وهلاكهم لولا أن الله وعد نبيه بأن ملته وأهلها هم الظاهرون إلى يوم القيامة ، قال عليه الصلاة والسلام : « لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون »[4].

---

(١) أي محمد بن الحسن العسكري الذي دخل السرداب في سامراء ثم لم يخرج على حد زعم الرافضة الكذبة .

(٢) من غالية الشيعة نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق وهم من ساق الإمامة إليه وتوقف فلم يبايع بعده أحداً بدعوى أنه حي لم يمت . ينظر مقالات الإسلاميين : ١/ ١٠١ ، الفرق بين الفرق : ٦٢ - ٦٤ .

(٣) من فرق الباطنية نسبة إلى رجل يقال له حمدان قرمط أحد دعاة مذهبهم . ينظر فضائح الباطنية : ١٢ .

(٤) أخرجه البخاري في التوحيد : باب قول النبي لاتزال طائفة : ١٣/ ٢٩٣ ، ومسلم في الأمارة : باب قوله : لاتزال طائفة . . . رقم (١٩٢) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ، وروى بألفاظ أخرى عند أحمد .

ب - الكيد اليهودي :

لقد ظهر الكيد اليهودي واضحاً بدخول عبدالله بن سبأ المعروف بابن السوداء في الإسلام ، فهو رجل يهودي احترقت أحشاؤه من نصر الله تعالى للمؤمنين ، فاصطنع الإسلام وهو يضمر الكيد له ، ولهذا الرجل شرور كثيرة ، أحدث بها الخلاف والتفرق بين أمة الإسلام ومن هذه الشرور[1] أنه : -

١ - أحدث القول بوصية رسول الله ﷺ بالإمامة لعلي ، فعلي وصي رسول الله وخليفته من بعده على أمته .

٢ - أول من أحدث القول بأن علياً لم يقتل ، وأنه لازال حياً ، وأنه يسكن السحاب ، وأن الرعد صوته والبرق سوطه ، وأن فيه جزءاً إلهيا .

٣ - أول من أحدث القول برجعة علي إلى الدنيا بعد موته ، وبرجعة رسول الله ﷺ .

وأكثر هذه القضايا مأخوذة من اليهودية ، ومن هذه الآراء الفاسدة التي نفث سمومها عبدالله بن سبأ تفرعت الآراء وتشعبت الفرق في الأمة الإسلامية وظهر الأثر اليهودي في عدة جوانب من الانحرافات العقدية التي ظهرت في المجتمع الإسلامي .

جـ - الكيد النصراني :

لقد كان النصارى أصحاب فلسفة ، ولهم عناية كبيرة بالجدل في العقائد ، وقد وصل تأثير معتقداتهم إلى المسلمين ، لأن كثيراً منهم دخلوا في الإسلام وهم يضمرون الحقد عليه وعلى أهله ، فانتقلت معهم عقائدهم التي وصلت إلى المسلمين عن طريق مخالطتهم ومناقشتهم وتشير المصادر القديمة أن

---

(١) يراجع في ذلك : المقالات للأشعري ، التنبيه والرد للملطي ، الفرق بين الفرق للبغدادي ، التبصير في الدين للاسفراييني ، البداية والنهاية لابن كثير ، تاريخ الطبري وغيرها .

القدرية قد أخذوا قولهم بالقدر عن النصرانية . يقول ابن نباتة[1] : « وقيل أول من تكلم في القدر رجل من أهل العراق كان نصرانيا فأسلم ثم تنصر وأخذ عنه معبد الجهني وغيلان الدمشقي »[2] .

وقد تأثر المعتزلة بالفكر النصراني . يقول الشهرستاني عن أحمدَ بن خابط[3] : « زعم ابن خابط أن المسيح تَدرَّع بالجسد الجسماني ، هو الكلمة القديمة المتحدة كما قالت النصارى »[4] .

وقد ظهر أثر النصرانية في التصوف ، وخاصة في القول بالحلول ووحدة الوجود ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « وهذا الإتحاد الخاص من النصارى يشبه قول أهل الوحدة والإتحاد العام »[5] .

د - الفلسفة اليونانية :

لقد دخلت الفلسفة اليونانية إلى المسلمين في القرن الأول لما فتحوا بلاد الأعاجم لكنها لم تكثر فيهم ولم تشتهر بينهم ؛ لما كان السلف يمنعون من الخوض فيها ، ثم اشتهرت في زمن البرمكي[6] ، ثم قوى انتشارها في زمن المأمون لما أثاره من البدع وحث عليه من الاشتغال بعلوم الأوائل وإخماد السنة[7] ، ففشا الاشتغال بالفلسفة اليونانية بعد تلاوة القرآن وسماع الأحاديث النبوية فظهر التفرق والاختلاف وذلك أن الناس متى تركوا الاعتصام بالكتاب والسنة فلابد أن يختلفوا ويتفرقوا[8] .

هذه أهم الأسباب والمؤثرات التي أدت إلى اختلاف الأمة وتفرقها .

---

(١) هو : أبو بكر جمال الدين محمد بن محمد بن محمد بن صالح ابن نباتة الجذامي ، شاعر مصري ، توفي سنة ٧٦٨ هـ . البدر الطالع للشوكاني : ٢/ ٢٥٢ .

(٢) سرح العيون : ١٨٣ .

(٣) زعيم فرقة الخابطية من المعتزلة ، توفي سنة ٢٣٢ هـ . ينظر الملل والنحل ص : ٢٧ .

(٤) الملل والنحل ص : ٦٠ .

(٥) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح : ٣/ ٧٣

(٦) هو : جعفر بن يحي بن خالد البرمكي أبو الفضل الفارسي ، وزير الرشيد ، قتله الرشيد سنة ١٨٧ هـ . سير أعلام النبلاء : ٩/ ٥٩ .

(٧) صون المنطق للسيوطي ص : ١٢ .

(٨) درء التعارض : ٥/ ٢٨٤ .

أشهر الفرق في عصر الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله :

١ - المعتزلة[(١)] :

وهم أشهر الفرق في عصر الإمام أحمد حين تزعموا الولايات واستخدموا وازع السلطان لتحقيق مآربهم وأهوائهم التي ضلوا بها وأضلوا المسلمين خاصة في قضية القول بخلق القرآن وامتحان علماء الأمة عليه .

وسموا بالمعتزلة لاعتزالهم مجلس الحسن البصري لما خالفوه وهم على الباطل في قضية مرتكب الكبيرة ، ويلقبون بالقدرية لنفيهم القدر السابق وزَعْمهم أنهم خالقوا أفعالهم .

ولهم أصول خمسة من اعتقدها فهو معتزلي ، التوحيد : وقصدوا به نفي الصفات ، والعدل : وقصدوا به إنكار القدر ، والمنزلة بين المنزلتين في مسائل الأسماء : وهو سبب خلافهم مع الحسن وطرده لهم ، والوعد والوعيد في مسائل الأحكام : وبه أوجبوا على الله إنفاذ وعده ووعيده ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وضمنوا الأمر بالمعروف إلزام الناس بما يرونه معروفاً باجتهادهم ، والنهي عن المنكر وضمنوه وجوب الخروج على أئمة الجور .

٢ - الجهمية[(٢)] :

أصحاب جهم بن صفوان ، وهو من الجبرية الخالصة ظهرت بدعته بترمذ وقُتل في مرو[(٣)] في آخر ملك بني أمية ، وافقه المعتزلة في نفي الصفات الأزلية ، وابتدع بهواه قولاً أفظع من هذا وهو قوله : لايجوز أن يوصف الباري

---

(١) يراجع في التعريف بهم وإيراد بدعهم : الملل والنحل للشهرستاني : ١/ ٥ ، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي : ٤٩ - ٥٦ ، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان للسكسكي : ٢٧ ، ذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين لليافعي : ٤٩ ، الفرق بين الفرق للبغدادي : ١١٤ - ١١٦ .

(٢) يراجع في ذلك : مقالات الإسلاميين للأشعري : ١/ ٢١٤ ، الفرق بين الفرق للبغدادي : ٢٠٢ ، البرهان : ١٧ - ١٨ .

(٣) مدينة مشهورة من أمهات المدن على نهر جيحون من جانبه الشرقي . معجم البلدان : ٢/ ٢٦ ، ٢٧ .

تعالى بصفة يوصف بها خلقه لأن ذلك يقتضي تشبيهاً ، فنفى كونه حياً عالما ، وأثبت كونه قادراً فاعلاً خالقاً لأنه لايوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق ، ومنها قوله بالجبر فالإنسان لايقدر على شيء ولايوصف بالاستطاعة وإنما هو مجبور على أفعاله لاقدرة له ولا إرادة .

ومنها قوله بأن حركات أهل التخليد تنقطع ، وأن الجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما .

ومنها أن الإيمان هو المعرفة فقط .

وبدَعُه أشهر من أن تذكر وقد شدد السلف في الإنكار عليه ونسبته إلى الكفر ، وتَقلدت المعتزلة عنه القول بنفي الرؤية وخلق القرآن وغيرها من البدع الشنيعة .

وفي عصر الإمام أحمد لم يفرق بين المعتزلة والجهمية ، بل كانوا وجهان لعملة واحدة هي الكفر ، فالإمام أحمد حين ردَّ على الجهمية في مصنفه القيم **الرد على الجهمية والزنادقة** ، قصد بهم المعتزلة ، يقول الشيخ جمال الدين القاسمي[1] : « فالإمام أحمد في كتابه الرد على الجهمية ، والبخاري في الرد على الجهمية ، ومن بعدهم إنما يعنون بالجهمية فيه المعتزلة ، لأنهم كانوا في المتأخرين أشهر بهذه المسائل من الجهمية ، ولكن كان غرض المتقدمين بالرد والمناقشة الجهمية لأنها الأم لغيرها والسابقة على سواها في الظهور ، بل هي أول فئة ظهرت في الإسلام بمذهب التأويل »[2] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « لما وقعت محنة الجهمية نفاة الصفات في أوائل المائة الثالثة على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق ، ودعوا الناس إلى التجهم وإبطال صفات الله تعالى وطلبوا أهل السنة للمناظرة لم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة

(١) هو : جمال الدين بن محمد بن سعيد بن قاسم الحلاق إمام الشام في عصره ، توفي بدمشق سنة ١٣٣٢ هـ . يراجع الأعلام : ٢/ ١٣١ .

(٢) تاريخ الجهمية والمعتزلة ص : ٤٤ - ٤٥ .

والنجارية[1] والضرارية[2] وأنواع المرجئة فكل معتزلي جهمي ، وليس كل جهمي معتزلياً ، لكن جهم أشد تعطيلاً لأنه ينفي الأسماء والصفات وبشر المريسي[3] كان من المرجئة ولم يكن من المعتزلة بل كان من كبار الجهمية [4].

٣ - الخوارج[5] :

وهم في الأصل من خرج على علي رضي الله عنه لما حكَّم الحكمين وقالوا : لاحكم إلا لله وهم الذين قال فيهم النبي ﷺ : « يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » [6] ، ويقال لهم : الحرورية لاجتماعهم بقرية قرب الكوفة تسمى حروراء ، ويقال لهم : الشراة لأنهم قالوا : إنا شرينا أنفسنا من الله ويتلون قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٠٧] ، ويقال لهم المارقة لمروقهم عن الدين ولورود هذا اللفظ فيهم في الحديث ، وقد افترقوا إلى ثمان عشرة فرقة

---

(١) هم أصحاب الحسين بن محمد النجار وأكثر معتزلي الري وماحواليها على مذهبه . ينظر في بسط مذاهبهم : الملل والنحل ص : ٨٨ ، ٨٩ ، مقالات الإسلاميين للأشعري : ١/ ٢٨٣ .

(٢) هم أصحاب ضرار بن عمرو وحفص الفرد من المعطلة الجهمية وكانا يقولان بالقدر . ينظر في بسط مذاهبهم : الملل والنحل ص : ٩٠ ، ٩١ ، الفرق بين الفرق للبغدادي ص : ١٢٩ .

(٣) هو : بشر بن غياث بن أبي كريمة المتكلم أبو عبدالرحمن العدوي مولاهم البغدادي المريس من موالي آل زيد بن الخطاب من أعيان الجهمية في عصره ، مات سنة ٢١٨ هـ . السير : ١٠/ ١٩٩ ، الشذرات : ٢/ ٤٤ .

(٤) منهاج السنة النبوية : ١/ ٢٥٦ .

(٥) يراجع الملل والنحل : ١/ ١٦١ ، التنبيه والرد للملطي : ٦٢ - ٦٩ ، الفرق بين الفرق : ٨٢ - ٨٣ ، مقالات الإسلاميين : ١/ ١٦٨ - ١٦٩ ، دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين د/ أحمد جلي ص : ٥٧ .

(٦) أخرجه البخاري في المناقب : باب علامات النبوة في الإسلام : ٦/ ٦١٧ ، ٦١٨ عن أبي سعيد الخدري ، وأبو داود في سننه : ٤/ ٢٤٣ في السنة ، باب الخوارج شر الخلق والخليقة ، والترمذي في الفتن ، باب ماجاء في صفة المارقة رقم (٢١٨٩) عن ابن مسعود وغيرهم .

وأصولها أربع : الأزارقة [1] ، والأباضية [2] ، والصفرية [3] ، والنجدات [4] .

ويجمعهم القول بإمامة أبي بكر وعمر وعثمان ، وعلي إلى وقت التحكيم فقط ومن أتى كبيرة فهو كافر ، ومن نظر إلى أجنبية أو قبَّلها فهو مشرك ، وانفرد بعضهم بعقائد دون الآخر [5] .

وقد ظهر الخوارج زمن الإمام أحمد لما خرج بابك الخرمي [6] على الدولة العباسية في أوائل القرن الثالث ، ووقف الإمام أحمد موقفاً جليلاً ، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله .

٤ - **الرافضة** [7] :

وهم من فرق الشيعة ، ويسمون بالإمامية أو الاثنى عشرية ، وكانوا يسمون بالخشبية قبل الرافضة لقولهم : نحارب بالخشب إلى خروج المهدي .

وسموا بالرافضة لرفضهم إمامة زيد بن علي بن الحسين لما طلبوا منه البراءة من أبي بكر وعمر ، فأظهر الترحم عليهما ، فقالوا : إذاً نرفضك ، فقال : اذهبوا فأنتم الرافضة [8] .

والشيعة طوائف كثيرة ، فمنها الغلاة والكفرة ومنها المعتدلون ، وأقوالهم كثيرة ، ومن قول غلاتهم من يقول بتناسخ الأرواح ، ومنهم من

---

(١) أصحاب أبي رشاد نافع بن الأزرق الذي خرج بالبصرة في عهد ابن الزبير وقتل سنة ٦٥ هـ . ينظر : الخطط والآثار للمقريزي : ٨٢ - ٨٣ ، الفرق بين الفرق : ٨٢ - ٨٣ .

(٢) أتباع عبدالله بن أباض بن تيم اللات من أهل العراق ، يراجع اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص : ٦٤ ، والبرهان ص : ١١ .

(٣) أتباع زياد بن الأصفر . ينظر خطط المقريزي : ٢/ ٣٥٤ ، البرهان : ١٣ .

(٤) أصحاب نجدة بن عامر الحنفي كان من الأزارقة ثم انشق عليهم ، قتله أبو فديك سنة ٦٩ هـ ، ينظر : الفرق بين الفرق : ٨٨ ، والبرهان : ١٢ .

(٥) يراجع ذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين لليافعي ص : ٣٣ - ٤٨ .

(٦) أحد الخارجين على الدولة العباسية ، قتل سنة ٢٣٣ هـ . البداية والنهاية : ١٠/ ٢٨٢ .

(٧) يراجع : الفرق بين الفرق : ٢١ - ٢٣ ، الملل والنحل : ١/ ١٦٢ - ١٦٥ ، اعتقادات فرق المسلمين : ٥٣ ، دراسات عن الفرق : ١٧١ .

(٨) ينظر : الحجة في بيان المحجة للأصبهاني : ٢/ ٣٤٨ ، مناقب عمر لابن الجوزي : ٣٩ ، السير للذهبي : ٥/ ٣٩٠ .

يقول بفناء الجنة والنار ، ومنهم من كفر جميع الصحابة ماعدا ستة أنفس ، ومنهم من ادعى الألوهية لعلي رضي الله عنه .

وقد عقد الشعبي[1] رحمه الله مقارنة لطيفة بين الرافضة واليهود ، أوردها ابن تيمية في منهاج السنة[2] .

وقد اشتهرت الرافضة في عصر الإمام أحمد وبث سمومها بوضع الأحاديث المكذوبة على رسول الله - ﷺ - وبالتأليف في مثالب الصحابة ، ووقف الإمام أحمد منهم موقفاً مشرفاً كعادته رحمه الله .

٥ - المرجئة[3] :

وسمو بذلك لقولهم بالإرجاء ، وهو لغة : التأخير أي يؤخرون العمل عن مسمى الإيمان وعدهم شيخ الإسلام ابن تيمية ثلاثة أصناف : -

١ - الذين يقولون : إن الإيمان مجرد مافي القلب وهم الجهمية .

٢ - الذين يقولون : إن الإيمان مجرد قول اللسان وهم الكرامية[4] .

٣ - الذين يقولون : إن الإيمان تصديق القلب وقول اللسان وهو المشهور عن أهل الفقه[5] [مرجئة الفقهاء] .

---

(١) هو : أبو عمرو عامر بن شراحيل تابعي جليل القدر وافر العلم ، توفي سنة ١٠٤ هـ . ينظر شذرات الذهب : ١/ ١٢٦ .

(٢) ١/ ٢٣ - ٢٨ .

(٣) يراجع : مقالات الإسلاميين : ١/ ٢١٣ ، الفرق بين الفرق : ٢٠٢ ، البرهان : ١٧ ، التنبيه والرد للملطي : ٥٧ - ٦١ .

(٤) نسبة إلى محمد بن كرام السجستاني من عباد المرجئة ، طرد من سجستان بسبب بدعته ، توفي سنة ٢٥٥ هـ . ينظر لسان الميزان لابن حجر : ٥/ ٣٥٣ ، واختلف في ضبط لقبه ، فضبطه أكثرهم بتشديد الراء مع فتح الكاف ، وبعضهم بكسرها بدون تشديد ، ينظر أقوال العلماء في ذلك : تاج العروس : ٩/ ٤٣ ، لسان الميزان : ٥/ ٣٥٥ ، الأنساب للسمعاني : ١١/ ٦٠ ، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير : ٣/ ٢٣ ، طبقات السبكي : ٢/ ٣٠٥ .

(٥) مجموع الفتاوى : ٧/ ١٩٥ .

فهم جملة من يؤخر العمل عن مسمى الإيمان فمن اعتقد ذلك فهو مرجيء ، وقد انتشرت المرجئة في عصر الإمام أحمد وعرف أصحابها باسم أصحاب الرأي وهو غالباً مايطلق على أصحاب أبي حنيفة رحمه الله أو مايسمون بمرجئة الفقهاء .

٦ - الصوفية[١] :

ظهرت هذه الفرقة في أواخر عهد الصحابة رضوان الله عليهم وكان يغلب عليها طابع الزهد والورع والعبادة مع قلة العلم .

واختلف في سبب التسمية بالصوفية[٢] ، والراجح أنه نسبة إلى لبس الصوف .

والصوفية الذين عاصرهم الإمام أحمد لايعرف عنهم سوى الزهد والعبادة والتجمع للذكر والوعظ وماورد عنهم من التأثر والسقوط والإغماء عند سماع القرآن وهو من التكلف في الدين والتنطع فيه وعلى الرغم من أن اجتماعاتهم وحلقاتهم كانت للعبادة والذكر والرقائق ولم يكن بَعْدُ قد ظهرت فيهم البدع والمحدثات العظيمة فقد عاملهم الإمام أحمد معاملة خاصة فأثنى على عبادهم وشدد على مبتدعيهم وهو مايأتي التفصيل فيه إن شاء الله .

هذه أشهر الفرق التي اشتهرت في عصر الإمام أحمد رحمه الله ، ولايعني ذلك عدم وجود غيرها ، ولكن لما اشتهرت هي وكثر رد الإمام أحمد عليها ذكرتها فقط دون غيرها .

---

(١) يراجع في ذلك : تلبيس إبليس لابن الجوزي ، فتاوى ابن تيمية : ١١ ، هذه هي الصوفية ، عبدالرحمن الوكيل ، الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة ، عبدالرحمن عبدالخالق .

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية : ٦/١١ .

رابعاً : منهج الإمام أحمد رحمه الله في تلقي العقيدة وتقريرها إجمالاً :

اقترن اسمُ أحمدَ بن حنبلٍ دائماً بوصف الإمام ، فما السبب الذي جعله يصل إلى هذه المرتبة العالية التيّ قل أن يصل إليها عالم من العلماء ؟!

لقد عرف الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله بمزايا وفيرة نضيرة جعلته - بفضل الله وتوفيقه - إماماً مقدماً يؤخذ عنه العلم ويقتدى به في السلوك ، فقد عرف بالاعتقاد السليم والفهم القويم ، والاستقامة على الحق والاستمساك به ، والرسوخ في العلم ، وتعظيم السنة وأهلها ، والرد على أهل البدع والزيغ والضلال ، وغير ذلك من الكمالات والمقامات ، وليس يعنينا الآن سرد مزايا الإمام أحمد وعد فضائله فذلك أمر قد سُجل في كتب استقلت بالحديث عن مناقب الإمام أحمد ، وإنما يعنينا أن نسأل : كيف بلغ هذا الإمام هذه المرتبة العلية ؟ وأن نجيب : إن هذه المرتبة العلية ثمرة ونتيجة ثمرة لماذا ؟ ثمرة للمنهج القويم الذي التزمه الإمام أحمد ، نعم فالمنهج هو الركيزة العظيمة في سيرة الإمام أحمد العلمية والعملية .

وإذا أراد أحد أن يصف هذا الإمام السَّمَيْذَع[1] بوصف أساسي جامع ، فلن يجد وصفاً أجمع من وصف أنه صاحب منهج مستقيم .

هذا المنهج الذي سنتحدث عنه من خلال نقطتين :

الأولى : منهجه في تلقي قضايا العقيدة وتقريرها .

الثانية : منهجه في حياته الخاصة ومدى تمسكه فيها بالسنة .

وفيما يلي إيراد بعض سمات منهجه رحمه الله في تلقي العقيدة وتقريرها .

---

(١) أي السيد الشريف الكريم .

(١) الاستغناء بالكتاب والسنة وإجماع السلف عما عداهم :

إن الحديث عن منزلة النصوص الشرعية عند الإمام أحمد كالحديث عن منزلة الابن لدى والديه فالوالد دائماً يحرص على ابنه ويهتم به ويحافظ عليه ، وللإمام أحمد اهتمام قوي بالنصوص ، وتنفيذ دقيق لمدلولها ، وحرص شديد عليها ، ودعوة خالصة إلى تعلمها والعمل بها .

والنصوص عن الإمام أحمد في الأمر باتباع القرآن والسنة كثيرة ووفيرة ، نذكر منها مايلي : -

أ - قال في رسالة السنة : « والدين إنما هو كتاب الله وآثار وسنن وروايات صحاح عن الثقات بالأخبار الصحيحة القوية المعروفة يصدق بعضها بعضاً حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ، وأصحابه رضوان الله عليهم والتابعين وتابعي التابعين ومن بعدهم من الأئمة المعروفين المقتدى بهم المتمسكين بالسنة والمتعلقين بالآثار »[1] .

ب - وقال رحمه الله : « وهل يقوم الإسلام إلا بالكتاب والسنة »[2] .

جـ - وقيل له : « أحياك الله ياأبا عبدالله على الإسلام قال : والسنة »[3] .

د - وكان رحمه الله لايجيب على أسئلة الناس إلا بالقرآن أو الحديث ، قال عبدالوهاب الوراق[4] : « سئل أحمد عن ستين ألف مسئلة فأجاب فيها بأن قال : حدثنا . . أخبرنا »[5] .

هـ - وقال الميموني[6] : « مارأت عيني أفضل من أحمد ومارأيت من

---

(١) رسالة السنة لأحمد بن حنبل : ٧٩ ، ٨٠ .

(٢) محنة الإمام أحمد للمقدسي : ٤٩ .

(٣) مناقب الإمام أحمد : ٢٤٣ .

(٤) هو : عبدالوهاب بن عبدالحكم بن نافع الإمام الثبت أحد تلامذة الإمام أحمد الخواص ، كان الإمام أحمد يعزه ويثني عليه ، توفي سنة ٢٥١ هـ . سير أعلام النبلاء : ١٢/ ٣٢٣، تاريخ بغداد : ١١/ ٢٥ .

(٥) طبقات الحنابلة : ١/ ٦ .

(٦) هو : أبو الحسن عبدالملك بن عبدالحميد بن عبدالحميد الميموني الرقي الإمام الحافظ تلميذ الإمام أحمد ، توفي سنة ٢٧٤ هـ . سير أعلام النبلاء : ١٣/ ٨٩ ، الجرح والتعديل : ٥/ ٣٥٨ .

المحدثين أشدَ تعظيماً لحرمات الله وسنة نبيه إذا صحت عنده ولاأشد اتباعاً منه »[1].

وهو في المقابل حين يحرص على اتباع السنة وتعظيمها يحذر أشد التحذير من آراء الرجال وعقولهم الفاسدة المعارضة للكتاب والسنة قال : « عجبت لأصحاب الحديث تنزل بهم المسألة فيها عن الحسن[2] وابن سيرين[3] وعطاء[4] وطاووس[5] فيذهبون إلى أصحاب الرأي فيسألونهم ، ألا ينظرون إلى علمهم فيتفقهون به »[6].

وقال : « عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان ، والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة النور : ٦٣]»[7].

وقال أبو نعيم[8]: « كان أحمد موضعه من الإمامة موضع الدعامة لقدوته بالآثار وملازمته للأخبار لايرى عن الآثار معدلاً »[9].

---

(١) مناقب الإمام أحمد : ٧٥٣ .

(٢) هو : الحسن بن أبي الحسن بن يسار أبو سعيد مولى زيد بن ثابت رضي الله عنه رأى بعض الصحابة كعثمان وطلحة ، توفي سنة ١١٠ هـ . السير : ٤/ ٥٦٣ ، طبقات ابن سعد : ١٥٦/٧ .

(٣) هو : محمد بن سيرين أبو بكر الأنصاري مولى أنس بن مالك رضي الله عنه ، توفي سنة ١٢٠ هـ . السير : ٤/ ٦٠٦ ، طبقات ابن سعد : ٧/ ١٩٣ .

(٤) هو : عطاء بن أبي رباح أبو محمد القرشي مولاهم المكي مفتي الحرم ، توفي سنة ١١٤ هـ ، وقيل ١١٥ هـ . السير : ٥/ ٧٨ ، طبقات ابن سعد : ٥/ ٤٦٧ .

(٥) هو : طاووس بن كيسان أبو عبدالرحمن الفارسي سمع بعض الصحابة كزيد بن ثابت وعائشة وأبي هريرة ، توفي سنة ١٠٦ هـ . السير : ٥/ ٣٨ ، طبقات ابن سعد : ٥/ ٥٣٧ .

(٦) طبقات الحنابلة : ١/ ٢٣٨ . ومقصده رحمه الله أنهم يتركون المنهج الذي ارتضاه هؤلاء من الالتزام بالنص إلى منهج أهل الرأي .

(٧) ينظر مسائل أحمد لابنه عبدالله : ٣/ ١٣٥٥ ، وينظر فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ، للشيخ عبدالرحمن بن حسن ص : ٣٤٤ .

(٨) هو : أحمد بن عبدالله بن أحمد المهراني أبو نعيم الأصبهاني صاحب الحلية وغيره ، توفي سنة ٤٣٠ هـ . ينظر السير : ١٧/ ٤٥٣ .

(٩) حلية الأولياء : ٩/ ٢٢١ .

ومما يدل على اهتمام الإمام أحمد الشديد بالنصوص وعدم مخالفتها، أنه كان يُهْدر مخالفة النص مهما كانت وممن كانت ، وحين يجد النص الصريح يطمئن قَلبه ، وقد تحدث ابن القيم عن هذا الجانب فقال : « إذا وجد النص أفتى بموجبه ، ولم يلتفت إلى ماخالفه ولا إلى من خالفه كائناً من كان . . . . ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولاقياساً ولاقول صاحب »[1] .

ومن شدة تمسكه رحمه الله بالسنة وتحذيره من أهل الرأي أنه قال قبل موته بليلة : « عليكم بالسنة عليكم بالأثر عليكم بالحديث ، لاتكتبوا رأي فلان ورأي فلان وسمى أصحاب الرأي »[2] وسيأتي مزيد إيراد لأقواله في أهل الرأي .

(٢) كراهته كتابة آرائه :

نقل كثير من الباحثين أن الإمام أحمد كان ينهى عن كتابة أقواله ، قال رجل له : « أريد أن أكتب هذه المسائل فإني أخاف نسيانها ، فقال له أحمد : لاتكتب شيئاً »[3] .

لكن الباحث يجد أن أقوالاً كثيرة للإمام أحمد قد كتبت عنه بواسطة أبنائه وتلاميذه ، ولكي تتضح هذه النقطة أقول : -

١ - إن نهي الإمام أحمد عن كتابة فتاويه إنما هو رغبة منه في قصر جهود أبنائه وتلاميذه على الاشتغال بنقل النصوص والآثار الثابتة والتعويل عليهما فقط وألا تكون العناية بأقوال الرجال وآرائهم على حساب ذلك .

٢ - إن نهيه رحمه الله كان مقصوراً على مايتعلق بالآراء الفقهية ولذا لم يؤثر عن الإمام أحمد تأليف في هذا الفن ، أما أقواله في أصول الدين والرد على المخالفين فقد ألف فيها بنفسه الكتب وأملى على تلاميذه

---

(١) أعلام الموقعين : ١/ ٢٩ - ٣٠ .

(٢) طبقات الحنابلة : ١/ ٢٣٨ ، وينظر المناقب : ٢٦٥ وما بعدها

(٣) المصدر السابق : ١/ ٣٩ .



الشيء الكثير وأجاب على أسئلة بإجابات مكتوبة .

٣ - ثم إن نهي الإمام أحمد عن كتابة أقواله كان لتواضعه وكراهته لحب الظهور[١] .

٣ - التحذير الشديد من أهل الأهواء والزيغ وأصحاب البدع والمحدثات[٢] ومن خطر علم الكلام وبيان فساده .



لقد كان الإمام أحمد رحمه الله مدرسة عظيمة في تقرير العقيدة ، هذه المدرسة التي أنجبت لنا تلاميذ بررة نجباء ، مازال صدى علمهم يصل إلينا ، وللمنهج المستقيم الذي اتبعه الإمام أحمد في تقرير العقيدة بعض السمات والخصائص منها : -

أ - **الورع الشديد في إطلاق الألفاظ** : فقد سئل عن حديث : « السنة قاضية على الكتاب »[٣] ماتفسيره قال : « أجبن أن أقول فيه لكن السنة تفسر القرآن ولاينسخ القرآن إلا القرآن »[٤] ، وسئل عمن لايثبت

---

(١) ومما يدل على أن الإمام أحمد لايمنع من كتابة أقواله وفتاويه أنه في أثناء المحنة حين قال له المروذي : ياأستاذ قال تعالى : ﴿ ولاتقتلوا أنفسكم ﴾ فقال أحمد : « يامروذي اخرج فانظر أي شيء ترى » ؟ قال : فخرجت إلى رحبة دار الخلافة ، فرأيت خلقاً لايُحصون ، والصحف في أيديهم والأقلام والمحابر في أذرعتهم ، فقال لهم المروذي : أي شيء تفعلون ؟ قالوا : ننتظر مايقول أحمد فنكتبه ، فلما دخل على الإمام أحمد وقال له ماقالوا قال : « أقتل نفسي ولا أضل هؤلاء كلهم » والمقصود من هذا الخبر أن الإمام أحمد لم ينكر على المروذي قولهم في كتابة أقواله بل أقره بقوله : أقتل نفسي ولاأضلهم أي بفتوى من عندي يكتبونها غير صحيحة ، وينظر مناقب أحمد : ٦٦٢ .

(٢) يقول رحمه الله مبيناً عظم خطر المحدثات والبدع في الدين : « أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث : الأعمال بالنية ، الحلال بيّن والحرام بين ، ومن أحدث في أمرنا هذا ماليس منه فهو رد » فجعل رحمه الله الحديث الصحيح الوارد في ذم المحدثات في الدين من أصول الإسلام وقوله رحمه الله هذا في الطبقات : ١/ ٤٧ ، المقصد الأرشد : ١/ ١٠٩ ، ١١٠ ، المنهج الأحمد : ١/ ٢٥٩ ، من رواية أحمد بن سهل . . . (ت ٢٨٢ هـ) .

(٣) أخرجه الدارمي : ١/ ١١٧ ، والمروزي في السنة : ٢٨ ، وابن بطة في الإبانة الصغرى : ١/ ٢٥٣ ، من كلام يحي بن أبي كثير .

(٤) مسائل أحمد لأبي داود ص : ٢٧٦ ، جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر : ٣٨٦ ، وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد . ينظر العدة في أصول الفقه لأبي يعلى : ٣/ ٧٨٨ ، وإحدى الروايتين عنه .

خلافة علي أيكون من أهل السنة ؟ قال : « ما اجترئ أن أخرجه من السنة تأول فأخطأ »[1].

ب - **التوقف عند النص** : جاء في كتاب الغنية للجيلاني[2] : « قيل لأحمد بن حنبل هل يجوز أن نقول إن الله متكلم ويجوز عليه السكوت فقال رحمه الله : « نقول في الجملة إن الله لم يزل متكلما ولو ورد الخبر بأنه سكت لقلنا به ولكنا نقول إنه متكلم كيف يشاء بلا كيف ولاشبيه »[3].

ومما يجمع الأمرين السابقين أنه سئل عن الحرورية والمارقة يُكَفَّرون قال : « اعفني من هذا وقل فيهم كما جاء الحديث »[4].

جـ - **ذم التقليد من غير علم** : قال رحمه الله « لاتقلد في دينك أحداً من هؤلاء »[5].

وذكر إسماعيل بن علي[6] عن عبدالله قال سألت أبي عن الرجل تكون عنده الكتب المصنفة فيها قول الرسول ﷺ واختلاف الصحابة والتابعين وليس للرجل بصر بالحديث الضعيف المتروك ولا الإسناد القوي من الضعيف ، فيجوز أن يعمل بما شاء ويتخير ماأحب منها فيفتي به ويعمل به ؟ قال : « لايعمل حتى يسأل مايأخذ به منها فيكون العمل على أمر صحيح ، يسأل عن ذلك أهل العلم »[7].

---

(١) السنة للخلال : (٦٤٩).

(٢) هو : عبدالقادر بن أبي صالح الجيلي الحنبلي الإمام الزاهد ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، توفي سنة ٥٦١ هـ . السير : ٢٠/٤٣٩ ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي : ١٠/٢١٩ .

(٣) الغنية ص : ٥٨ .

(٤) السنة للخلال : (١١٢) بإسناد صحيح ، مسائل أحمد لابن هانيء : ٢/١٥٨ .

(٥) مسائل أحمد لأبي داود : ٢٧٧ .

(٦) هو : إسماعيل بن علي بن إسماعيل أبو محمد الخطبي سمع عبدالله بن الإمام أحمد وغيره ،صنف تاريخاً كبيراً ، توفي سنة ٣٥٠ هـ . طبقات الحنابلة : ٢/١١٨ ، السير : ١٥/٥٢٢ .

(٧) طبقات الحنابلة : ٢/١١٨ .

فالإمام أحمد يدعو إلى أخذ العلم من الكتاب والسنة ، وإذا وجد هذا العلم في مصنف فلا ينبغي للرجل أن يعمل به حتى يعرف ماهو إن كان بصيراً بالعلم الشرعي ، وإلا يسأل من هو أبصر منه لكي يرشده ولا يقلد في اتباع الدين أحداً بغير هدى .

ويقول : « لاتقلد في دينك الرجال فإنهم لم يسلموا أن يغلطوا »[1] .

د - **العمل بالعلم** : إن أي علم مهما برع فيه صاحبه ووصل إلى درجة عالية منه لاينفعه إلا حين يعمل به وقد صنف الحافظ الخطيب البغدادي[2] مصنفاً قيماً وهو « **اقتضاء العلم العمل** » . فالعلم الذي لايجعل صاحبه يعمل به لافائدة ترجى منه على الإطلاق بل هو وبال على صاحبه ، والإمام أحمد رحمه الله حياته كلها جمع بين شيئين : علم شرعي وعمل بهذا العلم فقد كان رحمه الله يستدل على كل عمل يعمله بما يعلم من النصوص . قال : « ماكتبت حديثاً عن النبي ﷺ إلا عملت به حتى مر بي الحديث أن النبي ﷺ احتجم وأعطى أبا طيبة[3] ديناراً[4] ، فأعطيت الحجام ديناراً حين احتجمت »[5] .

وصلى بعدما ضُرب وهو في السجن ودمه يسيل فسئل عن ذلك فقال : « صلى عمر بن الخطاب وجرحه يثعَب[6] دما »[7] .

---

(1) قواعد التحديث للقاسمي : ٣٥٤ .

(2) هو : أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر صاحب التصانيف ، توفي سنة ٤٦٣ هـ . السير : ١٨/ ٢٧٠ ، المنتظم : ٨/ ٢٦٥ .

(3) هو : أبو طيبة الحجام ، مولى الأنصار ، من بني حارثة يقال اسمه دينار . الإصابة : ٤/ ١١٤ - ١١٥ .

(4) أخرجه البخاري : ١/ ١٢٧ ، ١٥٠ ، في الطب ، باب الحجامة من البراء ، ومسلم (١٥٧٧) في المساقاة ، باب حل أجرة الحجامة وغيرهم من حديث أنس .

(5) سير أعلام النبلاء : ١١/ ٢١٣ .

(6) أي يسيل ويتفجر .

(7) طبقات السبكي : ١/ ٢١٣ ، المنهج الأحمد للعليمي : ١/ ٨٦ .

ومن حرصه الشديد على تطبيق السنة والتزامها أنه عندما حضرته الوفاة قام يتوضأ معتمداً على ولديه صالح وعبدالله وبدءا يوضئانه فلما وصلا إلى غسل رجليه أشار إليهما ولم يستطع الكلام ففهم أحدهما بالإشارة أن مراده تخليل الأصابع ففعلا فترك الإشارة ثم مات من ساعته عليه رحمة الله[1] .

هـ - **عدم التضييق على الناس وأن الدين بُني على السماحة واليسر :** قال أبو عبيد القاسم بن سلام[2] : « لو أن خمسين يؤمون الناس يوم الجمعة ، لايقولون القرآن مخلوق ، يأمر بعضهم بعضاً بالإمامة ، إلا أن الرأس الذي يأمرهم يقول هذا ، رأيت الإعادة ، لأن الجمعة إنما تثبت بالرأس ، قال عبدالله فأخبرت أبي رحمه الله بقول أبي عبيد ، فقال : « هذا يضيق على الناس إذا كان الذي يصلي بنا لايقول بشيء من هذا صليت خلفه ، فإذا كان الذي يصلي بنا يقول بشيء من هذا أعدت الصلاة خلفه » [3] .

و - **الغضب لله فقط** : من السمات التي اشتهر بها الإمام أحمد رحمه الله الهدوء والرقة في عامة أحواله ، أما إذا حصل شيء يتعلق بحدود الله ومحارمه ذهب ذلك اللين ، وتحولت الرقة إلى غضب شديد ، ويُعرف ذلك منه بانتفاخ أوداجه واحمرار عينيه وتغير وجهه رحمه الله ، يقول القطيعي[4] : « لما حضرنا في دار السلطان أيام المحنة وكان أبو عبدالله قد أحضر فلما رأى الناس يجيبون - أي إلى خلق القرآن - انتفخت أوداجه واحمرت عيناه وذهب ذلك اللين الذي كان فيه قلت :

---

(١) مناقب الإمام أحمد : ٥٤٧ ، حلية الأولياء : ٩/ ١٨٣ .

(٢) هو : القاسم بن سلام بن عبدالله أبو عبيد الإمام الحافظ صاحب التصانيف ، توفي سنة ٢٢٤ هـ . السير : ١٠/ ٤٩٠ ، طبقات ابن سعد : ٧/ ٣٥٥ .

(٣) كتاب السنة لعبدالله بن أحمد : ١/ ١٣٠ .

(٤) هو : إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهروي أبو معمر البغدادي القطيعي من الذين أجابوا في المحنة تقية ، ثم قال : كفرنا وخرجنا ، توفي سنة ٢٣٦ هـ . السير : ١١/ ٦٩ ، طبقات ابن سعد : ٧/ ٣٥٩ .

إنه غضب لله »[1].

ز - تقديم الأذى والضرر الذي سيصيبه على الأذى والضرر الذي يصيب الناس بسببه قال له المروذي وهو في المحنة بدار الخلافة ياأستاذ قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾[النساء : ٢٩] فقال أحمد : يامروذي اخرج انظر أي شيء ترى قال فخرجت إلى رحبة دار الخلافة فرأيت خلقاً من الناس لايحصي عددهم إلا الله والصحف في أيديهم والأقلام والمحابر في أذرعتهم فقال لهم المروذي : أي شيء تعملون ؟ قالوا : ننتظر مايقول أحمد فنكتبه فقال المروذي : مكانكم فدخل إلى أحمد بن حنبل وقال لقد رأيت قوماً بأيديهم الصحف والأقلام ينتظرون ماتقول فيكتبونه فقال : يامروذي أضل هؤلاء كلهم ؟ أقتل نفسي ولا أضل هؤلاء »[2].

وقال له عمه إسحاق بن حنبل[3] : « لو تواريت قال : كيف أتوارى ؟ ! إن تواريت لم آمن عليك وعلى ولدي وولدك والجيران ويلقى الناس بسببي المكروه ولكني أنظر مايكون . . . »[4].

أما النقطة الثانية التي سأتحدث عنها وهي بعض سمات حياته الخاصة والتي هي كلهاحياة سنة وعبادة وعلم وعمل ، ومن هذه السمات مايلي :

١ - الحرص الشديد على طلب العلم ، والتأدب فيه ، ودعوة الناس إليه :

---

(١) سير أعلام النبلاء : ١١/٢٣٨ ، حلية الأولياء : ٩/ ١٩٤ .

(٢) محنة الإمام أحمد للمقدسي : ١٥٣ ، سير أعلام النبلاء : ١١/ ٢٥٣ - ٢٥٤ ، مناقب الإمام أحمد : ٤٠٨ .

(٣) هو : إسحاق بن حنبل بن هلال أبو يعقوب الشيباني عم الإمام أحمد ، توفي سنة ٢٥٣ . تاريخ بغداد : ٦/ ٣٦٩ .

(٤) محنة الإمام أحمد للمقدسي : ٤١ ، ذكر المحنة لحنبل بن إسحاق : ٣٦ .

عُرف الإمام أحمد رحمه الله بحرصه الشديد على طلب العلم وأفنى حياته كلها في الترحال إليه والكتابة فيه ولم يتشاغل بكسب ولانكاح حتى بلغ منه ما أراد ، قال رحمه الله : « ماتزوجت إلا بعد الأربعين وقال : كتبت بخطي ألف ألف حديث سوى ماكتب لي »[1] .

ومع علمه الغزير وفهمه القويم بشهادة مشايخه وأئمته فقد كان يجلهم ويتأدب عند طلب العلم منهم فعن عمرو الناقد[2] قال كنا عند وكيع[3] وجاء أحمد بن حنبل فقعد ، وجعل يصف من تواضعه بين يديه - قال عمرو : فقلت : يا أبا عبدالله إن الشيخ يكرمك فمالك لاتتكلم ؟ قال : « إن كان يكرمني فينبغي لي أن أجله »[4] .

٢ - **خوف الله ومراقبته في السر والعلن والتفكير الدائم في المآل :**

كان يقول : « اللهم سلم سلم » ويقول : ليس يحرز المرء إلا حفرته الأعمال بخواتيمها »[5] .

٣ - **الزهد الموافق لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والبعد عن ملذات الحياة الدنيا :**

فحياة الإمام أحمد كلها زهد وتقشف بما يغني عن ضرب الأمثلة على ذلك حيث إن من كتب عن الإمام أحمد رحمه الله قد تعرض لزهده في جوانب مهمة من حياته[6] .

---

(١) مناقب الإمام أحمد : ٧٢ ، سير أعلام النبلاء : ١١/ ١٨٧ .

(٢) هو : عمرو بن محمد بن بكير أبو عثمان الناقد نزيل الرقة ، قال عنه أحمد : كان يتحرى الصدق ، توفي سنة ٢٣٢ هـ . السير : ١١/١٤٧ .

(٣) هو : وكيع بن الجراح بن مليح أبو سفيان الرؤاسي الكوفي ، قال عنه أحمد كان مطبوع الحفظ ، توفي سنة ١٩٧ هـ . السير : ٩/ ١٤٠ ، طبقات ابن سعد : ٦/ ٣٩٤ .

(٤) مناقب الإمام أحمد : ٧٠ .

(٥) حلية الأولياء : ٩/ ١٠٢ ، سير أعلام النبلاء : ١١/ ٢١٥ - ٢١٦ .

(٦) وقد ألف رحمه الله كتابا عظيماً في الزهد ، قال بعض أئمة الإسلام : لم يصنف في الزهد مثله .

٤ - الورع الشديد والتعفف والامتناع عن قبول عطايا الخلفاء والأمراء بل وحتى أصحابه .

٥ - الجد وترك المزاح في دروس طلب العلم[١] .

٦ - التواضع وكراهة حب الظهور[٢] .

إن أهم ماتتميز به شخصية الإمام أحمد رحمه الله الالتزام بما يقتضيه النص والعمل به ، والوضوح والورع والصلابة في الحق فحياته كلها التزام دقيق بالنص ، تقبل عليه المحنة فيقابلها الإمام بوضوحه فلا يقبل التقية وبورعه فلا يحقد على الذين آذوه وضربوه وبصلابته على الحق فلا يرجع عن الحق كائناً ماكان العذاب .

---

(١) حلية الأولياء : ٩/ ١٦٩ ، سير أعلام النبلاء : ١١/ ١٩٤ .

(٢) السير : ١١/ ١٩٢ .

خامساً: توثيق بعض مصنفات الإمام أحمد رحمه الله:

١ - كتاب الرد على الزنادقة والجهمية:

من المؤكد أن هذا الكتاب من تصنيف الإمام أحمد رحمه الله.

وقد طبع عدة مرات مستقلا وضمن كتب أخرى، وقد شك البعض من المعاصرين في نسبته إلى الإمام أحمد متمسكين بما قال الذهبي رحمه الله في مؤلفه الجامع: سير أعلام النبلاء: «كتاب الرد على الجهمية موضوع على أبي عبدالله»[١]، ولم يصدق هؤلاء أن يجدوا وهماً من إمام معتبر ليؤيدوا به ترهاتهم، وينفثوا من خلاله سمومهم.

فهذا الكوثري[٢] جهمي هذا العصر يقول في تعليقه على كتاب اختلاف اللفظ لابن قتيبة[٣] رحمه الله: «وأما مايعزى إلى أحمد من كتاب الرد على الجهمية والزنادقة فإنما أذيعت نسبته إليه في القرن الرابع برواية مجهولة حتى إن الذهبي لايعترف بصحة النسبة إليه وإن عول عليه كثير من متأخري الحشوية»[٤].

وكثير من الجهمية في هذا العصر حاولوا التشكيك في صحة نسبته إلى الإمام أحمد لأنه يفضح معتقداتهم ويفند ترهاتهم، حتى إن كثيراً من الباحثين الإسلاميين تأثروا بهم، منهم الدكتور علي سامي النشار الذي أثبت نسبة الكتاب لأحمد ابتداءاً كما في كتابه عقائد السلف[٥]، ثم عاد ليشكك في صحة نسبته كما في كتابه نشأة الفكر الفلسفي[٦].

---

(١) ١١/٢٨٦ - ٢٨٧.

(٢) هو: محمد زاهد بن الحسن الكوثري فقيه حنفي متعصب جركسي الأصل له معميات وأباطيل، توفي بالقاهرة سنة ١٣٧١هـ. الأعلام: ٦/ ٣٦٣.

(٣) هو: عبدالله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري صاحب التصانيف قال الخطيب كان ثقة دينا فاضلاً، توفي سنة ٢٧٦ هـ. السير: ١٣/ ٩٦، المنتظم: ٥/ ١٢.

(٤) اختلاف اللفظ: ٥٧، مقالات الكوثري: ٥٩٢، ويقصد بالحشوية أهل السنة كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله المثبتين للصفات وهذا من بذاءاته وسلاطة لسانه. ينظر في ذلك والرد عليه التنكيل للمعلمي رحمه الله.

(٥) ص: ١٣ - ١٧، ط عام ١٩٧١م.

(٦) ١/٢٤٧ - ٢٥١، ط عام ١٩٧٧م.

وأذكر مجمل شبه القادحين في صحة نسبة هذا الكتاب إلى إمامنا أحمد من خلال كلام الكوثري :

أ - جهالة راوي هذا الكتاب عن عبدالله بن أحمد وهو الخضر بن المثنى الكندي .

ب - عدم ذيوع نسبته إلى الإمام أحمد إلا في القرن الرابع الهجري .

أما الشبهة الأولى وهي جهالة الخضر بن المثنى ، وكون الجهالة تؤدي إلى القدح في إسنادها إلى الإمام أحمد فيستفاد الجواب عليها من كلام الإمام ابن القيم في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية [1] ، فألخص بعض كلامه في الآتي :

١ - أن الخضر هذا ليس بمجهول وقد عرفه الخلال وروى عنه كما روى كلام أبي عبدالله عن أصحابه وأصحاب أصحابه ، ولايضر جهالة غيره له .

٢ - أن الخلال [2] قال في هذا الكتاب : « كتبته من خط عبدالله بن أحمد وكتبه عبدالله من خط أبيه فالظاهر أن الخلال إنما رواه عن الخضر لأنه أحب أن يكون متصل السند على طريق أهل النقل وضم ذلك إلى الوجادة ، الأمر الذي يؤكد صحة نسبته إلى الإمام أحمد دون الرجوع إلى رواية الخضر .

فانتفت بذلك علة الجهالة .

وأما الشبهة الأخرى وهي قول الكوثري إن الكتاب لم تذع نسبته إلى الإمام أحمد إلا في القرن الرابع الهجري فيرده مايلي :

أ - هذا الكتاب كان معروفاً عند عبدالله بن أحمد والخلال والخضر بن مثنى وكلهم عاشوا في القرن الثالث الهجري .

---

(١) ص : ٢٠٩ - ٢١١ .

(٢) هو : أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد أبو بكر الخلال شيخ الحنابلة أخذ عن المروذي وغيره وكانت له عناية بأقوال الإمام أحمد ، توفي سنة ٣١١ هـ . السير : ١٤/ ٢٩٧ ، الطبقات ٢/ ١٢ .

ب - ليس خفاء الكتاب عن كثير ممن عاشوا في ذلك العصر سبباً كافياً لنفيه، فعدم العلم ليس علما بالعدم كما هو مقرر في الأصول فعدم علمنا بوجود الكتاب ليس علما منا بعدمه هذا لو كان ليس موجوداً في ذلك العصر ، فكيف وقد ثبت كونه موجوداً كما مر .

وبهذا يتضح لنا أن شبه المنكرين لهذا الكتاب لاتقوى أمام الميزان العلمي .

أما قول الإمام الذهبي رحمه الله فيرده :

١ - أن الذهبي رحمه الله لم يبين السبب في حكمه على هذا الكتاب بالوضع ، والجرح إن لم يفسر لم يقبل كما يقول علماء الجرح والتعديل فيكون كلامه رحمه الله في هذه النقطة وهماً منه والعلماء ليسوا معصومين .

٢ - ثم إن الذهبي لم يقطع بكونه موضوعاً على الإمام أحمد بل قال في آخر كلامه ولعله قاله ، أي قال هذا الكتاب .

وأذكر هنا دليلين على صحة نسبة الكتاب لأحمد :

١ - لم ينقل عن أحد من أصحاب الإمام أحمد أو تلاميذه أو معاصريه أو من أتى بعدهم من كبار الحنابلة المعنيين بأقوال أحمد قدح في هذا الكتاب[١] .

٢ - ذكر الكثير من العلماء هذا الكتاب ونسبوه إلى الإمام أحمد ومنهم :-

أ - القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات[٢] وفي العدة في أصول الفقه[٣] .

ب - شيخ الحنابلة أبو الخطاب الكلوذاني[٤] [٥] .

جـ - شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من كتبه في جامع الرسائل والمسائل[٦] ودرء تعارض العقل والنقل[٧] ومنهاج السنة[٨]

---

(١) درء تعارض العقل والنقل : ١/ ٢٢١ ، اجتماع الجيوش الإسلامية : ١٣٠ .
(٢) مخطوط لدي نسخته ق : ١٣٥ ، ٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ .
(٣) ٤/ ١٢٧٤ وذكر بعض نصوصها .
(٤) هو : محفوظ بن أحمد بن حسن الكلوذاني أبو الخطاب البغدادي الشيخ الإمام ، توفي سنة ٥١٠ هـ . السير : ١٩/٣٤٨ ، المنتظم : ٩/١٩٠ .
(٥) في أصول الفقه : ٢/ ١١ .
(٦) ١/ ١٦ ، ١٧ ، ٢/ ١٠ ، ومجموع الفتاوى : ٨/ ٤٠٩ - ٤١٠ ، ١٦ - ١٨ ، ٤١٨ - ٤٢١ وغير ذلك كثير .
(٧) ١/ ٢٠٧ ، ٢٢١ ، ٢٣٧ .
(٨) ٥/ ٢٧٣ .

والتدمرية [1] وبيان تلبيس الجهمية وغيرها .

د - الإمام شمس الدين ابن القيم في الصواعق المرسلة[2] واجتماع الجيوش الإسلامية[3] .

هـ - الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح[4] .

و - العليمي في المنهج الأحمد[5] .

ز - الشيخ محمد بن أحمد السفاريني في لوامع الأنوار البهية [6] .

ح - الشيخ جمال الدين القاسمي في تاريخ الجهمية والمعتزلة[7] وغيرهم .

فثبت بما لايدع مجالاً للشك أن هذا الكتاب من تصنيف الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .

٢ - رسالة الاصطخري :

وهي المشهورة برسالة السنة لأحمد وكذلك فقد قدح الإمام الذهبي في صحتها[8] وقال فيها نظر [9] ، دون أن يبدي سبباً لقدحه هذا .

وهي برواية أحمد بن جعفر بن يعقوب الاصطخري عن الإمام أحمد وقد قدح بعضهم بروايته وقد رويت هذه الرسالة أيضاً برواية أحمد بن محمد القرشي .

وقد ذكرها كثير من العلماء في مصنفاتهم ونقلوا منها بعض الجمل ونسبوها إلى الإمام أحمد فمنهم : -

---

(١) ص : ١٣٠ .

(٢) مختصر الموصلي : ٢/ ٤ .

(٣) ص : ١٣٠ .

(٤) ١٣/ ٤٢٢ .

(٥) ١/ ٦٧ .

(٦) ١/ ٦٦ .

(٧) ص : ٤٤ .

(٨) في سير أعلام النبلاء : ١١/ ٢٨٦ .

(٩) في تاريخ الإسلام حوادث سنة ٢٤١ هـ ، ص : ١٣٦ .

أ - القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات : الذي رواها بسنده إلى الإمام أحمد برواية الاصطخري قال : « قال أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل : وقد رأيت لأهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة يسمون بها أهل السنة يريدون بذلك عيبهم والطعن عليهم والوقيعة فيهم والإزراء بهم عند السفهاء والجهال أما الجهمية . . . »[1] وهو مايوافق مافي رسالة السنة[2] .

ب - القاضي ابن أبي يعلى ذكرها بتمامها في طبقات الحنابلة برواية الاصطخري[3] .

جـ - ذكرها علي بن علي بن شكر في كتابه شرح اعتقاد الإمام أحمد[4] .

د - ذكرها الإمام ابن القيم في حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح[5] .

هـ - ذكرها ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢) في الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام فهو كافر[6] .

و - ذكر بعضها ابن تيمية رحمه الله في اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم[7] .

ز - ذكر بعض نصوصها الشيخ محمد بن خليل بن يوسف المقدسي (ت ٨٨٨) في الرد على الرافضة[8] .

ح - وذكر بعضها الشيخ محمد بن أحمد السفاريني في لوائح الأنوار السنية[9] .

ط - وذكر بعضها ابن مفلح في المقصد الأرشد[10] .

---

(١) ورقة ١٣ .
(٢) ص : ٨٦ - ٨٧ .
(٣) ١/ ٢٤ - ٣٦ .
(٤) مخطوط ق ١٧ - ق ٢٠ .
(٥) ص : ٢٨٨ .
(٦) ص : ٣٢ .
(٧) ١/ ٣٧١ ، ٣٧٢ .
(٨) ص : ١٢٦ ، ١٢٧ .
(٩) ١/ ٢٣١ .
(١٠) ١/ ٨٤ .

ي - والعليمي في المنهج الأحمد[1] .

٣ - رسالة مسدد بن مسرهد[2] :

وهي رسالة مشهورة بين أهل العلم طلب فيها مسدد من الإمام أحمد أن يكتب له بسنة رسول الله لما وقع الاختلاف في القدر والرفْض والاعتزال وخلق القرآن والإرجاء فكتب إليه الإمام بهذه الرسالة المختصرة في حجمها العظيمة في فائدتها .

ولم يشتهر بين أهل العلم أن في نسبتها إلى الإمام أحمد نظر .

يقول ابن تيمية رحمه الله مبينا شهرتها بين أهل العلم : « وأما رسالة أحمد بن حنبل إلى مسدد بن مسرهد فهي مشهورة عند أهل الحديث والسنة من أصحاب أحمد ، وغيرهم تلقوها بالقبول وقد ذكرها أبو عبدالله بن بطة[3] في كتاب الإبانة واعتمد عليها غير واحد كالقاضي أبي يعلى وكتبها بخطه »[4] .

كما رواها ابن أبي يعلى في طبقاته بسنده[5] وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد بسنده أيضاً[6] وأوردها ابن بدران الدمشقي[7] في كتابه المدخل إلى مذهب الإمام أحمد[8] بن حنبل والعليمي في المنهج الأحمد[9] وأخرج أولها المقدسي في محنة أحمد[10] وأوردها ابن مفلح في المقصد الأرشد[11] .

---

(١) ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وللتوسع في ذلك ينظر : رسالة د/ الجاسر (ص : ١٣٨) ومابعدها .

(٢) هو : مسدد بن مسرهد بن مسربل أبو الحسن البصري الإمام الحافظ قال عنه أحمد صدوق فما كتبت عنه فلا تعد ، توفي سنة ٢٢٨ هـ . السير : ١٠/ ٥٩١ ، طبقات ابن سعد : ٧/ ٣٠٧ .

(٣) هو : عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان أبو عبدالله المعروف بابن بطة ينتهي نسبه إلى عتبة بن فرقد الصحابي ، الإمام الحافظ شيخ الحنابلة ، توفي سنة ٣٨٧ هـ . السير : ١٦/ ٥٢٩ ، المنتظم : ٧/ ٩٥ .

(٤) مجموع الفتاوى : ٥/ ٣٩٦ .

(٥) ١/ ٣٤١ .

(٦) ص : ٢٢٤ - ٢٢٩ .

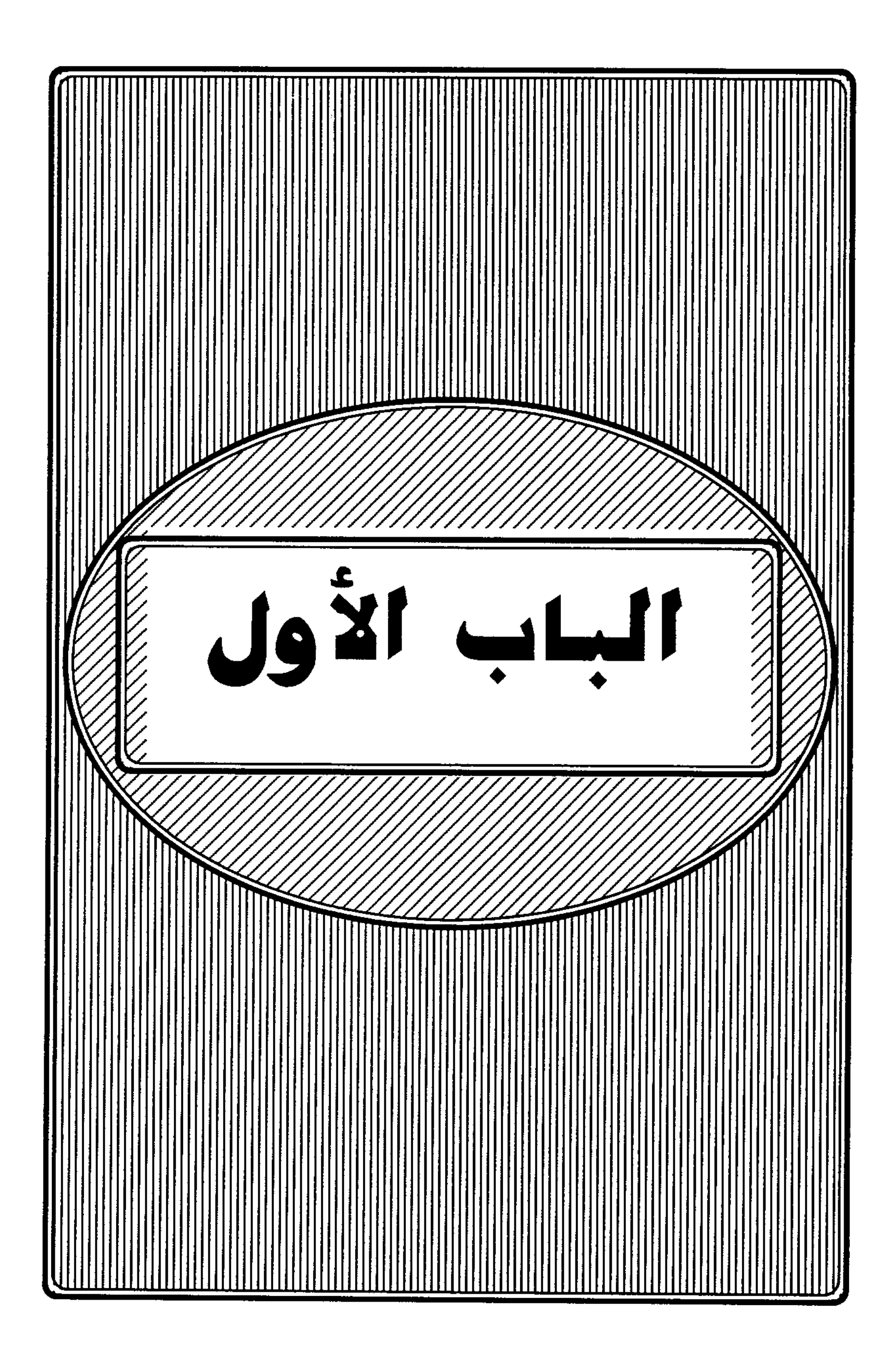
(٧) هو : عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران الشيخ العلامة ، توفي سنة ١٣٤٦ هـ . ينظر الأعلام : ٤/ ١٦٢ ، مقدمة المدخل إلى مذهب الإمام أحمد : ٢٩ - ٣٩ ، بتحقيق معالي الدكتور عبدالله التركي .

(٨) ص : ٥٦ - ٦٢ .

(٩) ١/ ٨٤ - ٨٨ .

(١٠) ص : ١٦٣ .

(١١) ٣/ ٢٤ - ٢٨ .


الباب الأول



الباب الأول

منهج الإمام أحمد في الرد على الفرق عموما

كان الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله مدرسة عظيمة في الرد على أهل البدع ، وتفنيد باطلهم ، لذلك استحق الإمامة في الدين ، مع ميزات كثيرة أخرى بينتها في سياق حديثي عن منهجه في تلقي العقيدة وتقريرها .

ولما كان قد عاش رحمه الله في عصر انتشرت فيه الفرق والبدع ، واعتلى أصحابها كثيراً من المناصب ، التي خولتهم حمل الناس على بدَعهم ؛ فقد شمَّر الإمام أحمد عن ساعده ، وبدأ يسير على منهجه الذي رسَمه لَنفسه ، وهو ضرورة محاربة كل دخيل في الدين ، والعودة بالأمة إلى المصادر الشرعية في التلقي فقط ، والتحذير الشديد من الفرق وأهل الأهواء والزيغ والبدع والرد عليها وبيان بطلانها وضلالها . . .

حقاً لقد كان الإمام صاحب منهج عظيم سديد في رده على أهل البدع ، وكانت طريقته إيراد أقوال أهل البدع ومذاهبهم،وبيانه للحق فيما خالفوا فيه بالدليل .

وهذا ن ماستتحدث عنهما في فصلي هذا الباب إن شاء الله .

الفصل الأول
إيراد الإمام أحمد لأقوال أهل البدع ومذاهبهم

إن المتتبع لكتاب الرد على الجهمية والزنادقة ورسالة السنة ورسالة مسدد بن مسرهد وغيرها يجد أن الإمام كان كثيراً مايورد أقوال أهل البدع ، وإليك طرفاً من أقوالهم التي حكاها الإمام أحمد رحمه الله :

قال في كتابه الرد على الجهمية والزنادقة : « باب بيان ماضلت فيه الزنادقة من متشابه القرآن قال أحمد في قوله عز وجل : ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء : ٥٦] قالت الزنادقة : فما بال جلودهم التي عصت ثم احترقت وأبدلهم جلوداً غيرها فلا نرى إلا أن الله يعذب جلوداً لم تذنب حين يقول بدلناهم جلوداً غيرها »[١] .

وكقوله في رسالة السنة : « فمن أسمائهم - أي أصحاب البدع - المرجئة : وهم الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل وأن الإيمان قول والأعمال شرائع وأن الإيمان مجرد النطق باللسان . . . . والقدرية : وهم الذين يزعمون أن إليهم الاستطاعة والمشيئة والقدرة ، وأنهم يملكون لأنفسهم الخير والشر والضر والنفع والطاعة والمعصية والهُدى والضلال ، وأن العباد يعملون بدءاً من غير أن يكون سبق لهم ذلك من الله ، أو في علمه . . . . والمعتزلة : وهم يقولون بقول القدرية ، ويدينون بدينهم ، ويكذبون بعذاب القبر والشفاعة والحوض ، ولايرون الصلاة خلف أحد من أهل القبلة ، ولا الجمعة إلا وراء من كان على أهوائهم . . . . والجهمية أعداء الله وهم الذين يزعمون أن القرآن مخلوق ، وأن الله عز وجل لم يكلم موسى ، وأن الله ليس بمتكلم ولاينطق . . . . والرافضة : وهم الذين يتبرؤون من أصحاب محمد ، ويسبونهم وينتقصونهم ، ويكفرون الأمة إلا أربعة علي وعمار

---

(١) ص : ١٤ .

والمقداد وسلمان[1] . . وذكر أيضاً الواقفة والسبئية والزيدية والخشبية والخوارج وأصحاب الرأي ، وحكى أقوالهم ومذاهبهم »[2] .

وقال في رسالة مسدد بن مسرهد : « . . . فقد أجمع من أدركنا من أهل العلم أن الجهمية افترقت ثلاث فرق ، فقالت طائفة منهم : القرآن كلام الله مخلوق ، وقالت طائفة : القرآن كلام الله وسكتت وهي الواقفة الملعونة ، وقال بعضهم : ألفاظنا بالقرآن مخلوقة . . . . وأما المعتزلة فقد أجمع من أدركنا من أهل العلم ، أنهم يكفرون بالذنب[3] . . . . وأجمعت المعتزلة أن من سرق حبة فهو كافر[3] ، تبين منه امرأته ، ويستأنف الحج إن كان حج . . . . وأما الرافضة فقد أجمع من أدركنا من أهل العلم أنهم قالوا : إن علي بن أبي طالب أفضل من أبي بكر الصديق ، وأن إسلام علي كان أقدم من إسلام أبي بكر »[4] .

وقال في المشبهة : « المشبهة تقول : بصر كبصري ويد كيدي وقدم كقدمي »[5] .

وفي القدرية[6] : « القدري الذي يقول : إن الله لم يعلم الشيء حتى

---

(١) في المطبوعة : « ويكفرون الأئمة الأربعة علي ، وعمار ، والمقداد ، وسلمان » والصواب ماأثبت .

(٢) من ص : ٨٠ - ٨٥ .

(٣) والمشهور عن المعتزلة : عدم إطلاق الكفر عليه ، وإنما يدعون أن له منزلة بين المنزلتين ، ويحمل قول الإمام أحمد هنا على :
١ - عدم محاكاة المعتزلة في ألفاظهم بعينها والرجوع إلى أصل كلامهم ، فحقيقة حكمهم هو الكفر ، فهم رتبوا عليه التخليد في النار وهو لايحكم به إلا لكافر .
٢ - ويمكن التسليم لهم بكلامهم فرضاً ويحمل قول الإمام أحمد على أنه يريد النصيرية أصحاب الحبة والقيراط الذين هم قدرية ، وقد ذكر الإمام أحمد مذهبهم بعد ذكره لقول المعتزلة ، وهم يضاهون بقولهم الخوارج (السنة لأحمد : ٨١) .

(٤) رسالة مسدد بن مسرهد ضمن طبقات الحنابلة : ١/ ٣٤٢ - ٣٤٣ ، مناقب الإمام أحمد : ٢٢٦ .

(٥) إبطال التأويلات لأخبار الصفات لأبي يعلى : ق ٦ (مخطوط) .

(٦) وهم غلاة القدرية الذين قال الإمام الشافعي فيهم : « ناظروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خصموا وإن أنكروه كفروا » . شرح العقيدة الطحاوية : ٣٥٤ .

يكون[1]، وفي الرافضي حينما سأله ابنه عبدالله عنهم فقال : « الذين يشتمون أو يسبون أبا بكر وعمر »[2] .

وماذكرته غيض من فيض وعند كلامي على موقفه من كل فرقة على حدة سأحاول التفصيل في ذكر أقوالهم التي حكاها الإمام أحمد رحمه الله .

---

(١) السنة للخلال (٨٦٤) بإسناد صحيح ، عن محمد بن يحيى الكحال .

(٢) مناقب الإمام أحمد : ٢٢١ .

الفصل الثاني
بيان الإمام أحمد للحق فيما خالفوا فيه بالدليل

وهو الغالب على أقوال الإمام أحمد فقد كان يتحرى الحق ويؤيد كلامه بالدليل ، والسبب الذي جعل الإمام أحمد يكتفي بذكر الحق الذي خالفه أهل البدع مع الاستدلال له بالأدلة من الكتاب والسنة وقل أن يورد شبههم وأقوالهم أن الإمام أحمد اختار الاكتفاء بذكر الحق دون إيراد مذاهب أهل البدع ، لأنه في إيراده لهذه الأباطيل ، ضرراً كبيراً يتمثل في الآتي : -

١ - إطلاع الناس والعامة على أقوال أهل البدع ، وهذا مدعاة للاعتداد بهم وأنهم أهل للرد عليهم .

٢ - مايترتب على إثر ذلك من الشكوك والوساوس التي قد تعلق في خواطر كثير من العامة ، والتي قد تسبب بلبلة في الأفكار وضلالاً في المعتقد من جراء التفكير في تلك الشبهات .

وقد نص الإمام أحمد رحمه الله على وجوب الاكتفاء بذكر الحق فقط وعدم المخاصمة والمجادلة التي تؤدي إلى حكاية قول المبتدع للرد عليه فقد سأله أحد تلاميذه قائلاً أكون في المجلس ليس فيه من يعرف السنة غيري فيتكلم مبتدع فيه أرد عليه ؟ فقال : « لاتنصب نفسك لهذا ، أخبره بالسنة ولاتخاصم »[1] .

وقد وبَّخَ الإمام أحمد الحارث المحاسبي[2] لذلك حينما قال له : « ويحك ألست تحكي بدعتهم أولا ثم ترد عليهم ، ألست تحمل الناس بتصنيفك على مطالعة البدعة والتفكير في تلك الشبهات »[3] .

(١) طبقات الحنابلة : ١/ ٢٣٦ ، وسيأتي بعد قليل كلام طيب للغزالي حول هذا .

(٢) هو : الحارث بن أسد البغدادي المحاسبي أبو عبدالله الزاهد العارف ، هجره الإمام أحمد لما تكلم في مسألة اللفظ والوقف ، توفي سنة ٢٤٣ هـ . السير : ١٢/ ١١٠ ، شذرات الذهب : ١/ ١٠٣ .

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي حوادث : ٢٤١ ص : ٩٠ .

وقال : « ولم يزل الناس يكرهون كل محدث من وضع كتاب أو جلوس مع مبتدع ليورد عليه بعض مايلبس عليه في دينه »[(١)].

ومن هنا ورد عن أحمد النهي عن مناظرة المبتدعة بأسلوبهم فقد قال الخلال أنبأنا أحمد بن أصرم المزني[(٢)] قال : حضرتُ أحمد بن حنبل قال له العباس الهَمْداني[(٣)] : إني ربما رددت عليهم قال أحمد : « لاينبغي الجدال ».

ودخل أحمد المسجد وصلى فلما انفتل قال أنت عباس قال : نعم ، قال : اتق الله ولاينبغي أن تنصب نفسك وتشتهر بالكلام ، ولابوضع الكتب، لو كان هذا خيرا ، لتقدمنا فيه الصحابة لم أر شيئا من هذه في الكتب وهذه كلها بدعة ، قال : مقبول منك ياأبا عبدالله أستغفر الله وأتوب إليه ، إني لست أطلبهم ولاأدق أبوابهم لكن أسمعهم يتكلمون بالكلام وليس أحد يرد عليهم فأغتم ، ولا أصبر حتى أرد عليهم قال : إن جاءك مسترشد فأرشده قالها مرارا »[(٤)].

لكن ما الذي دعى الإمام أحمد إلى إيراده لمذاهبهم في الغالب في بعض كتبه ككتاب الرد على الجهمية والزنادقة ؟ ، **أقول** لهذا المسلك مايبرره وهو :-

١ - الإمام أحمد ألّف هذا الكتاب خصيصاً للرد على الجهمية أو المعتزلة في وقته ، وقد اشتهرت تلك الفرقة شهرة عظيمة حين استخدموا وازع السلطان لتحقيق مآربهم الفاسدة الضالة وبالتالي اشتهرت عقائدهم وأباطيلهم بل ووصل الأمر إلى تدريس بعض هذه البدع في الكُتّاب والمساجد وإلزام الناس بها فصار حَرِيّاً بالإمام أحمد رحمه الله أن يذكر هذه البدع ليحذر الناس منها خاصة صغار السن الذين سبق لهم

---

(١) مسائل أحمد لابنه صالح : ٢/ ١٦٦ - ١٦٧ ، الإبانة الكبرى لابن بطة : ٢/ ٣٣٨ .

(٢) هو : أحمد بن أصرم بن خزيمة ، ينتهي نسبه إلى صاحب رسول الله عبدالله بن مغفل ، أبو العباس المزني ، توفي رحمه الله في دمشق سنة ٢٨٥ هـ . طبقات الحنابلة : ١/ ٢٢ .

(٣) هو : العباس بن غالب الهَمْداني الوراق نقل عن الإمام كثيراً من النصوص ، توفي ببغداد سنة ٢٢٣هـ . الطبقات : ١/ ٢٣٦ ، تاريخ بغداد : ١٢/ ٢٣٦ .

(٤) تاريخ الإسلام : حوادث سنة ٢٤١ ، ص : ٩٠ ، ٩١ .

دراستها على أنها حق لامرية فيه ولالبس .

٢ - ثم إن في إيراد الإمام أحمد لبعض الشبه الساقطة والمتهافتة والرد عليها بأسلوب يبين مدى ضعف وتهافت هذه الشبهة ، بيان قوي للحق المؤيد بالأدلة ، وأن ماخالفه لايقوى على الوقوف أمامه فيؤدي ذلك إلى شدة التمسك بالحق ، وشدة البعد والإعراض عن الباطل ، الذي أسندوه بالشبه الضعيفة الهالكة .

٣ - وكذلك من سمات الرد العلمي : الموضوعية والتي تتطلب منا ذكر أقوال المخالفين وتفنيدها حتى لانتهم بالتفرد بالرأي .

٤ - ومن المبررات الجديرة بالذكر أننا لانستطيع الرد على أهل البدع بدون ذكر باطلهم ؛ فالإمام أحمد حين يرد على الجهمية لابد أن يذكر قولهم ويبين تناقضهم وضلالهم ثم يرد ويفند وإلا يبقى الكلام مبتوراً بذكر الرد فقط .

ومما يوضح النقطة الأولى والرابعة ويؤكدهما مايلي :

لما أخذ بعض العلماء على الغزالي تتبع كتب الفلاسفة وجمع مقالاتهم وترتيبها قائلين له إنهم - أي الفلاسفة - ليعجزون عن نصرة مذاهبهم لولا تحقيقك لها وترتيبك إياها قال : وهذا الإنكار من وجهه حق ولقد أنكر أحمد بن حنبل على الحارث المحاسبي رحمهما الله تصنيفه في الرد على الفرق فقال الحارث : « الرد على البدعة فرض » فقال أحمد:نعم ولكنك حكيت شبهتهم أولاً ثم أجبت عنها ، فبم تأمن أن يطالع الشبهة من يعلق ذلك بفهمه ولايلتفت إلى الجواب أو ينظر في الجواب ولايفهم كنهه .

وماذكره أحمد حق ولكن في شبهة لم تنتشر ولم تشتهر فأما إذا انتشرت فالجواب عنها واجب ولايمكن الجواب عنها إلا بعد الحكاية [1] .

---

(١) المنقذ من الضلال للغزالي (١٤- ١١٥) ضمن كتاب الدكتور عبدالحليم محمود المنقذ من الضلال .

وفيما يلي بعض النماذج من أقوال الإمام أحمد رحمه الله في بيانه للحق فيما خالفوا فيه بالدليل :

أولاً – في رده على الزنادقة حين يورد أقوالهم ومذاهبهم بأدلتها يبين الحق فيما خالفوا فيه وادعوا تناقضه بضلالهم وهواهم في حوالي اثنين وعشرين موضعاً من المواضع التي شكت فيه الزنادقة وادعوا تناقضه [(١)] .

ثانياً – وقد رد على الجهمية في مسائل منها :

أ – في إثبات أن لفظ (جعل) تأتي على غير معنى خلق ، كما تدعيه المعتزلة ، قال : « وجعل على غير معنى خلق ، والذي قال الله تعالى جعل على معنى خلق ، لايكون إلا خلقا ، ولايقوم إلا مقام خلق خلقاً ، ولايزول عنه المعنى ، فإذا قال الله : جعل على غير معنى خلق لايكون خلق ، ولايقوم مقام خلق ، ولايزول عنه المعنى ، فمما قال الله جعل على معنى خلق قوله : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [سورة الأنعام : ١] يعني وخلق الظلمات والنور ، وقال : ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾ [سورة النحل : ٧٨] يقول : وخلق لكم السمع والأبصار ، وقال : ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ﴾ [سورة الإسراء : ١٢] يقول : وخلقنا الليل والنهار آيتين . . . وماكان على مثاله لايكون إلا على معنى خلق ، ثم ذكر جعل على معنى غير خلق قوله : ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ ﴾ [سورة المائدة : ١٠٣] لايعني ماخلق الله من بحيرة ولاسائبة ، وقال لإبراهيم : ﴿ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ [سورة البقرة : ١٢٤] لايعني إني

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة : ١٤ – ٢٦ .

خالقك للناس إماماً لأن خلق إبراهيم كان متقدما ، وقال إبراهيم : ﴿رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا . . .﴾ [سورة البقرة : ١٢٦] ، وقال إبراهيم : ﴿رَبِّ ٱجۡعَلۡنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ . . .﴾ [سورة إبراهيم : ٤٠] لايعني اخلقني مقيم الصلاة ، وقال : ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجۡعَلَ لَهُمۡ حَظًّا فِى ٱلۡأَخِرَةِ . . .﴾ [سورة آل عمران : ١٧٦] لايعني يريد أن لايخلق لهم حظاً في الآخرة . . . »[١] .

ب - في الرد على ادعائهم بأن إثبات كون القرآن شيء دليل على خلقه :

قال : باب ثم إن الجهمي ادعى أمراً آخر فقال : أخبرونا عن القرآن هو شيء فقلنا : نعم هو شيء فقال : إن الله خالق كل شيء فلم لايكون القرآن من الأشياء المخلوقة وقد أقررتم أنه شيء ، فلعمري[٢] لقد ادعى أمراً أمكنه فيه الدعوى ولبّس على الناس بما ادعى فقلنا : إن الله سبحانه لم يُسمّ كلامه في القرآن شيئا إنما سمى شيئاً الذي كان يقوله ، ألم تسمع إلى قوله تبارك وتعالى : ﴿ إنما قولنا لشيء . . .﴾ [سورة النمل : ٤٠] فالشيء ليس هو قوله إنما الشيء الذي كان يقوله تبارك وتعالى في آية أخرى : ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا . . .﴾ [يس : ٨٢] فالشيء ليس هو أمره إنما الشيء الذي كان بأمره ومن الأعلام والدلالات أنه لايعني كلامه مع الأشياء المخلوقة ، قوله عز وجل في الريح التي أرسلها على عاد ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا﴾ [سورة الأحقاف : ٢٥] وقد أتت تلك الريح على أشياء لم تدمرها منازلهم ومساكنهم والجبال التي بحضرتهم فأتت عليها تلك الريح ولم تدمرها ، وقد قال : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَىۡءِۭ ﴾ فكذلك إذا قال :

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة : ٣٠ - ٣١ .
(٢) كلمةيقصد بها التأكيد والعزم في الكلام وأصله قسم .

﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [سورة الزمر : ٦٢] لايعني نفسه ولاعلمه ولاكلامه مع الأشياء المخلوقة ، وقال لملكة سبأ ﴿ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [سورة النمل : ٢٣] وقد كان ملك سليمان ولم تؤته . . »[1] .

وقد كان جُلْ رده على الجهمية من هذا القبيل .

جـ - وقال في رسالة السنة : « وقد خلقت الجنة ومافيها والنار ومافيها خلقهما الله عز وجل وخلق الخلق لهما ولايفنيان ولايفنى مافيهما أبداً، فإن احتج مبتدع أو زنديق بقول الله عز وجل ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ ﴾ [سورة القصص : ٨٨] ، وبنحو هذا من متشابه القرآن قيل كل شيء مما كتب الله عليه الفناء والهلاك هالك والجنة والنار خلقتا للبقاء لا للفناء ولا للهلاك وهما من الآخرة لا من الدنيا »[2] .

د - وقال في رسالة مسدد بن مسرهد :

« فمن قال : إن عليّ بن أبي طالب أفضل من أبى بكر فقد رد الكتاب والسنة لقول الله عز وجل : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ . . . ﴾ [سورة الفتح : ٢٩] فقدم الله أبا بكر بعد النبي ﷺ[3] ، وقال النبي ﷺ : « لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ،

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة ص : ٣٥ - ٣٦ .

(٢) ص : ٧٤ .

(٣) ليس في الآية نص صريح على تقديم أبي بكر على علي رضي الله عنهما ، إنما هي في سياق الثناء على الصحابة ، وتوجد آيات أخرى في أفضلية أبي بكر رضي الله عنه كقوله تعالى في سورة التوبة : ٤٠ **﴿ إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لاتحزن إن الله معنا . . . ﴾** ، وقوله في سورة الزمر : ٣٣ **﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾** وغيرها ويحتمل أن يقصد الإمام أحمد باستدلاله بهذه الآية أبا بكر رضي الله عنه فإنه في مقدمتهم فإنه لم يكن يفارق النبي ﷺ في حضر ولاسفر .

ولكن الله قد اتخذ صاحبكم خليلاً ولا نبي بعدي »[1] .

فمن زعم أن إسلام علي أقدم من إسلام أبي بكر فقد كَذَب لأن أول من أسلم عبدالله بن عثمان عتيق بن أبي قحافة وهو يومئذ ابن خمس وثلاثين سنة ، وعلي ابن سبع سنين لم تجر عليه الأحكام والفرائض والحدود . . . »[2] .

هـ - وقال في رده على الشيعة عندما سئل عمن يقدم علياً على عثمان قال : « هذا أهل أن يبدع أصحاب النبي قدموا عثمان »[3] .

و - وقال في رده على المرجئة : « الحجة على من لايستثني قول رسول الله لأهل القبور : وإنا إن شاء الله بكم للاحقون[4] »[5] .

وقال الآجري[6] رحمه الله في سياق رده على المرجئة في الاستثناء في الإيمان : « هذا مذهب كثير من العلماء وهو مذهب أحمد بن حنبل واحتج أحمد بما ذكرنا ، واحتج بمساءلة الملكين في القبر للمؤمن ، ومجادلتهما له ، فيقولان له : على اليقين كنت وعليه مت وعليه تبعث يوم القيامة إن شاء الله ويقال للكافر والمنافق : على شك كنت وعليه

---

(١) أخرجه أحمد في المسند : ١/ ٤٣٧ ، وفي الفضائل : ٦٩ عن ابن مسعود والحديث متفق عليه فأخرجه البخاري في الصلاة : ١/ ٥٥٨ عن أبي سعيد الخدري ، وفي الفضائل : ٧/ ١٧ عن ابن عباس وابن أبي مليكة رضي الله عنهم ، ومسلم في الفضائل ، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه : ٢٣٨٣ ، عن ابن مسعود .

(٢) رسالة مسدد ضمن الطبقات : ١/ ٣٤٣ ، مناقب أحمد : ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٣) السنة للخلال (٣٨٠) .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده : ٢/ ٣٠٠ ، ٤٠٨ ، والبيهقي في سننه : ٣/ ٤١١ ، ٧/ ٣٠٠ عن أبي هريرة وغيرهما وهو في صحيح مسلم في الجنائز ، باب مايقال عند دخول المقابر : ٢/ ٦٧١ .

(٥) مسائل الإمام أحمد لابن الكوسج : ١/ ق/ ٣٠٨ ، السنة للخلال (١٠٥٠) ، بإسناد صحيح عن الكرماني .

(٦) هو : محمد بن الحسين بن عبدالله أبو بكر الآجري الحنبلي ولد ببلدة آجر من قُرى بغداد ، وتوفي بمكة سنة ٣٦٠ هـ . السير : ١٦/ ١٣٦ ، شذرات الذهب : ٣/ ٧٥ .

مت وعليه تبعث إن شاء الله »[1] .

هذه طريقة الإمام أحمد في رده على الفرق .

وههنا مسألة هامة وهي : هل كان الإمام أحمد يستدل بالعقل في الرد على أهل الأهواء والبدع ؟

إن من فضول القول أن نذكر أن الإمام أحمد يرد على أهل البدع ويستدل بالكتاب والسنة ، فهذا أمر لامراء فيه ولاشك ، ولكن مرادي من هذا أن أبين أن من الأدلة التي يستدل بها الإمام أحمد وخصوصاً في الرد على الفرق العقل ، وهذا الحديث موضعه الأساسي في مبحث : منهج الإمام أحمد في تلقي العقيدة وتقريرها ، ولكني أرجأته إلى هنا لأنه متعلق بهذا الفصل أكثر من تعلقه بما كتبته في التمهيد ، وسبب هذا أن كثيراً من المبتدعة شككوا في استدلال الإمام أحمد بالعقل والقدرة على المحاورة العقلية مع الخصوم ، ولعل من أبرز هؤلاء الجاحظ المعتزلي[2] ، متمسكين بما حصل في قصة المحنة حين يتوقف الإمام أحمد رحمه الله عندما يعارضونه باستعمال ألفاظ كلامية عقلية مبهمة ، فيقول : لست أدري لست أنا بمتكلم فيحكمون على الإمام أحمد من خلالها بأنه ينقطع عند الاستدلال بالعقل وسأورد كلام الجاحظ ثم أرد عليه مبيناً أن الإمام يحفظ للعقل مكانته ويستدل به في موضعه المناسب له .

يقول الجاحظ في رسالته الموسومة بخلق القرآن :

« وقيل للمعتصم في ذلك المجلس : ألا تبعث إلى أصحابه - أي أصحاب الإمام أحمد - حتى يشهدوا إقراره ويعاينوا انقطاعه فينقض ذلك استبصارهم

---

(١) كتاب الشريعة : ١٣٧ .

(٢) هو : عمرو بن بَحْر أبو عثمان الجاحظ البصري المعتزلي ، من الأدباء وله مصنفات عدة ، توفي سنة ٢٥٠ هـ ، وقيل ٢٥٥ هـ . السير : ١١/ ٥٢٤ ، شذرات الذهب : ٢/ ١٢١ ، ١٢٢ .

فلا يمكنه جحد ما أقر به عندهم فأبى أن يفعل ذلك . . . ومازال (أي المعتصم) به رفيقا وعليه رقيقاً ويقول : لأن استحييك بحق أحب إلي من أن أقتلك بحق ، حتى رآه يعاند الحجة ويكذب صُراحاً عند الجواب ، وكان آخر ماعاند فيه وأنكر الحق ، وهو يراه ، أن ابن أبي دؤاد[1] قال له : أوليس لاقديم إلا الله قال : نعم قال : فالقرآن إذا حديث قال : ليس أنا متكلم .

وكذلك كان يصنع في جميع مسائله حتى كان يجيبه في كل ماسأل عنه حتى إذا بلغ المنخنق والموضع الذي إن قال فيه كلمة واحدة بَرِئَ منه أصحابه قال : ليس أنا متكلم فلا هو قال في أول الأمر : لاعلم لي بالكلام ولاهو حين تكلم فبلغ موضع ظهور الحجة خضع للحق . . . . وقال له (أي ابن أبي دؤاد للإمام أحمد) : روينا في تثبيت مانقول الآثار ، وتلونا عليك الآية من الكتاب ، وأريناك الشاهد من العقول ، التي بها لزم الناس الفرائض ، وبها يفصلون بين الحق والباطل ، فعارضنا أنت الآن بواحدة من الثلاث . . فلم يكن ذلك عنده ، ولا استخزى من الكذب عليه في غير هذا المجلس . . . »[2] .

هذه بعض رواية الجاحظ عن خبر المحنة ، وهي رواية تفوح منها رائحة الاعتزال المقترن بالكذب والتعصُب المذهبي البدعي .

والمهم هنا الرد على قوله وزعمه الذي ذهب إليه وهو أن الإمام أحمد ينقطع عند الاستدلال بالعقل وإلا فمجمل كلامه افتراء وبهتان وكذب ، فأقول :

---

(١) هو : أحمد بن فرج بن حريز الأيادي القاضي الجهمي كان داعية إلى خلق القرآن ، توفي بداء الفالج ببغداد سنة ٢٤٠ هـ . السير : ١١/ ١٦٩ ، شذرات الذهب : ٢/ ٩٣ .

(٢) رسالة خلق القرآن ضمن رسائل الجاحظ : ٣/ ٢٩٢ - ٢٩٥ ، بتحقيق : عبدالسلام هارون.

أ - إن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كان ينظر للناس والعامة أكثر من نظره إلى العلماء والفقهاء ، ولذلك سمي بإمام العامة فكان يعرف أن مايفعله في أي ظرف من الظروف قد يؤخذ حجة يجب العمل بها عند هؤلاء العامة ، ولما حضرت العامة هذه المحنة تأكد لديه هذا المفهوم ، انظر ماقال للمروذي حين قال له : ياأستاذ يقول الله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة النساء : ٢٩] فقال له أحمد : يامروذي اخرج فانظر ماترى فلما خرج رأى خلقاً من الناس لايحصون ومعهم المحابر والأوراق فقال لهم : ماتعملون قالوا : ننتظر مايقول أحمد فنكتبه . . . »[١] فأراد أن يرسم لنفسه منهجاً سديداً يسير عليه الناس .

فكان رحمه الله حين يعرض عن الرد على أسئلة هؤلاء المبتدعة ويقول : لا أدري لست أنا متكلم هي دعوة صريحة منه إلى البعد عن استعمال هذه الألفاظ الموهمة والتي لايحسن إيرادها في قضية تتعلق بكلام الله سبحانه وتعالى .

وكان يريد بذلك الأخذ بنصوص القرآن والسنة والاعتماد عليها ، ويتأكد هذا حينما يوردون أي شُبَه تتعلق بفهمهم السقيم لبعض الآيات والأحاديث فإنه ينبري للرد عليهم وإسكاتهم على الرغم من كثرتهم ، فلم يكن يرضى بتأويل الكتاب والسنة على حسب الهوى وينكر على من يستخدم الألفاظ الكلامية الجدلية مع وجود النصوص الشرعية .

ب - إن للعقل عند الإمام أحمد منزلته اللائقة به فهو ينزله منزلته ، لايرفعه ولايخفضه فالنصوص الشرعية عنده هي الحاكمة والعقل الصريح والقياس سند لهما ومؤيد ، ولذلك استدل الإمام أحمد رحمه الله بالعقل وبدلالته كثيرا ، ومما يدل على ذلك :

١ - قول الإمام أحمد في الرد على الجهمية بعد أن حكى قولهم : « وقلنا هو شيء فقالوا : هو شيء لا كالأشياء ، فقلنا إن الشيء

---

(١) ينظر تخريج هذا الخبر في ص : ٤٠ .

الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لاشيء فعند ذلك تبين للناس أنهم لايثبتون شيئاً بشيء ولكنهم يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يقرون من العلانية ، فإذا قيل لهم : من تعبدون قالوا : نعبد من يدبر أمر هذا الخلق فقلنا : هذا الذي يدبر أمر هذا الخلق هو مجهول لايعرف بصفة قالوا : نعم فقلنا : قد عرف المسلمون أنكم لاتثبتون شيئاً بشيء وإنما تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما تظهرون فقلنا لهم : هذا الذي يدبر هو الذي كَلَّم موسى قالوا : لم يتكلم ولايكلم لأن الكلام لايكون إلا بجارحة والجوارح عن الله منفية فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيماً لله ولايعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر . . . » [1] .

٢ - وقال : « باب إذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله ، حين زعم أن الله في كل مكان ولايكون في مكان دون مكان ، فقل : أليس الله كان ولاشيء ، فيقول : نعم فقل له : حين خلق الشيء خلقه في نفسه ، أو خارجاً من نفسه ، فإنه يصير إلى ثلاثة أقوال لابد له من واحد ، منها : إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه كفر ، حين زعم أنه خلق الجن والإنس والشياطين في نفسه ، وإن قال خلقهم خارجاً من نفسه ثم دخل فيهم كان هذا أيضاً كفرا ، حين زعم أنه دخل في مكان رجس قذر رديء ، وإن قال خلقهم خارجاً من نفسه ثم لم يدخل فيهم رجع عن قوله أجمع ، وهو قول أهل السنة » [2] .

٣ - وقال في سياق رده عليهم في بيان ماذكر الله في القرآن ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ [سورة الحديد : ٤] . . . فلما ظهرت الحجة على الجهمي بما ادعى على الله أنه مع خلقه في كل شيء غير مماس لشيء ولامباين منه ، فقلنا : إذا كان غير مباين أليس هو مماس ، قال : لا فقلنا : كيف يكون

---

(١) ص : ٢٩ .

(٢) ص : ٥٣ .

في كل شيء غير مماس لشيء فلم يحسن الجواب فقال : بلا كيف ، فيخدع جهال الناس بهذه الكلمة ومَوَّه عليهم ، فقلنا له : أليس إذا كان يوم القيامة ، أليس إنما هو الجنة والنار والعرش والكرسي والهواء ، قال : بلى فقلنا : أين يكون ربنا ؟ فقال : يكون في كل شيء كما كان حينما كان في الدنيا في كل شيء ، فقلنا : فإن في مذهبكم أن ماكان من الله على العرش فهو على العرش وماكان من الله في الجنة فهو في الجنة وماكان من الله في النار فهو في النار وماكان من الله في الهواء فهو في الهواء فعند ذلك تبين للناس كذبهم على الله جل ثناؤه »[1] .

يستخلص من هذه النصوص أن الإمام أحمد يستدل بالعقل ويحفظ له مكانته وقد يقول بعض الناس أن الإمام أحمد يرحمه الله حينما يبطل الرأي فهو مبطل لأي حكم يكون مصدره غير الكتاب والسنة ، وهذا الكلام مجمل ينبغي إيضاحه فإن الإمام أحمد وردت منه بعض النصوص في إبطال القياس والرأي ، وهما أصل الاستدلال بالعقل ، وسيأتي الحديث عن هذا في مبحث موقف الإمام أحمد من أصحاب الرأي .

ومما يدل على أن الإمام أحمد يستدل بالعقل ماذكره القاضي أبو يعلى[2] في كتابه العدة في أصول الفقه يقول : « وقد احتج أحمد رحمه الله بدلائل العقول في مواضع فيما خرجه في الرد على الزنادقة والجهمية رواية عبدالله عنه فقال : « إذا قلنا لم يزل الله تعالى بصفاته كلها إنما نصف إلها واحداً بجميع صفاته وضربنا لهم في ذلك مثلاً فقلنا : أخبرونا عن هذه النخلة أليس لها جِذْع وكَرَب[3] وليف وسعف[4]

---

(١) ص : ٥٤ - ٥٥ .

(٢) هو : محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء البغدادي أبو يعلى الحنبلي القاضي صاحب التصانيف ، ولد سنة ٣٨٠ ، وتوفي سنة ٤٥٨ هـ ببغداد . تاريخ بغداد : ٢/ ٢٥٦ ، طبقات الحنابلة : ٢/ ١٩٣ .

(٣) الكرب : أصول السعف التي تقطع منها . المصباح المنير ، مادة : كرب .

(٤) السعف : أغصان النخل مادامت في الخوص . المرجع السابق ، مادة : سعف .

وخوص[١] وجُمَّار[٢] ؟! واسمها اسم شيء واحد وسميت نخلة بجميع صفاتها كذلك الله تعالى وله المثل الأعلى بجميع صفاته واحد .

وقلنا للجهمية : زعمتم أن الله تعالى في كل مكان وهو نور فلم لايضيء البيت المظلم من النور الذي هو فيه ؟! إذ زعمتم أن الله تعالى في كل مكان ، ومابال السراج إذا دخل البيت يضيء ؟!» .

وقال : « لو أن رجلاً كان في يده قدح من قوارير صاف ، وفيه شيء صاف كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح ، فالله له المثل الأعلى قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه » .

وهذا صريح من أحمد رحمه الله في الاحتجاج بدلائل العقول[٣] .

وقال ابن تيمية : « أحمد رضي الله عنه قد رد على الجهمية وغيرهم بالأدلة السمعية والعقلية وذكر من كلامهم وحججهم مالم يذكره غيره بل استوفى حكاية مذهبهم وحججهم أتم استيفاء ثم أبطل ذلك بالشرع والعقل»[٤] .

وفيما يلي بعض السمات العامة لمنهج الإمام أحمد رحمه الله في الرد على الفرق :

١ - من أهم السمات لمنهج الإمام أحمد رحمه الله في رده على بعض الفرق الإكثار في التحذير من علم الكلام والجدل ، وبيان خطره ، وضلال متبعيه ومايؤدي بهم الأمر إن تقلدوه ، وقبل إيراد بعض النقول عن الإمام أحمد في ذلك ، يحسن التعريف بإيجاز بعلم الكلام .

---

(١) الخوص : ورق النخيل ، المرجع السابق ، مادة : خوص .
(٢) الجُمَّار : قلب النخلة ، المرجع السابق ، مادة : جُمر .
(٣) ٤/ ١٢٧٣ - ١٢٧٥ ، وينظر الآداب الشرعية لابن مفلح : ١/ ٢٢٧ .
(٤) درء التعارض : ٧/ ١٤٩ .

يقول ابن خلدون[1] : « وهو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة والمنحرفين في الاعتقادات عن مذهب السلف وأهل السنة »[2] .

فهو علم يدافع عن العقائد بالعقل والجدال ، وبغض النظر عن صحة قول ابن خلدون من أنه يدافع عن عقيدة السلف ، فالمعتمد أن سلاح هذا العلم العقل ، ودَرْبُه الجدال ومباحثه : السؤال عن الغيبيات وما أمرنا بعدم الخوض فيه ، والجدال فيها ، كأن يسأل الرجل عن الصفات الإلهية وكيفيتها ويجادل بعقله القاصر فيها .

وأما عن اشتقاقه ، فقيل : إنه من كثرة الخوض والكلام في هذه المسائل العقدية فسمى من يفعل ذلك متكلماً ، وقيل : إن من خالف وضل في صفة الكلام الإلهي وجادل فيها يعد متكلماً ، وقيل غير ذلك يقول الشيخ العلامة محمد بن أحمد السفاريني[3] مبيناً سبب تسميته بذلك :

« وإنما سموه بالكلام لأن عنوان مباحثه ، كان قولهم : الكلام في كذا وكذا ، أو لأن مسألة الكلام الذي هو القرآن كانت أشهر مباحثه ، وأكثرها نزاعاً وجدلاً ، حتى قتل بعض المتغلبة خلقاً كثيراً من أهل العلم والسنة لعدم قولهم بخلق القرآن كالمأمون وأخيه المعتصم والواثق ابن المعتصم ، ونال سيدنا الإمام أحمد رضي الله عنه من ذلك أذى كثيراً ، ولأنه يورث قدرة على الكلام في

---

(١) هو : عبدالرحمن أبو زيد ولي الدين ابن خلدون العالم صاحب المقدمة المشهورة ، ولد سنة ٧٣٢ هـ بتونس ، وتوفي سنة ٨٠٨ هـ عن عمر يناهز ستة وسبعين عاماً . لمزيد بحث في ترجمته يراجع مقدمة د/ علي عبدالواحد وافي لكتابه مقدمة ابن خلدون ص : ٣٠ - ١١٤ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص : ٤٥٨ .

(٣) هو : محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني الحنبلي الشيخ العلامة أبو العون شمس الدين . والسفاريني نسبة إلى قرية سفَّارين من قرى نابلس بفلسطين ، ولد سنة ١١١٤ هـ ، وتوفي سنة ١١٨٨ هـ . تنظر ترجمته في النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد ، لمحمد كمال الدين ابن الغزي ص : ٣٠١ - ٣٠٦ ، مختصر طبقات الحنابلة لابن شطي ص : ١٤٠ - ١٤٣ ، السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لابن حميد : ٢/ ٨٣٩ ، الأعلام للزركلي : ٦/ ١٤ .

تحقيق الشرعيات وإلزام الخصوم كالمنطق والفلسفة فيما يزعم ذووه ، ولأنه أول مايجب من العلوم التي إنما يعلم ويتعلم بالكلام ؛ فأطلق عليه هذا الاسم لذلك ثم خص به ولم يطلق على غيره تمييزاً له عن غيره ، ولأنه إنما يتحقق بالمباحثة وإدارة الكلام من الجانبين ، وغيره قد يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب ، ولأنه أكثر العلوم خلافاً ونزاعاً فيشتد افتقاره إلى الكلام مع المخالفين والرد عليهم ، ولأنه لقوة أدلته صار كأنه هو الكلام دون ماعداه من العلوم »[1] .

وهو علم دخيل على الأمة الإسلامية فلا يعرف أحد في عصر الصحابة أو كبار التابعين من سأل وجادل عن المغيبات ، ومالا قدرة للعقل فيه ، إلا شواذ ، وإنما حدث هذا في مجتمعات اليونان واليهود والنصارى وبالاحتكاك بهم ومجاورتهم وترجمة كتبهم انتقل هذا الداء إلى الأمة الإسلامية ، فمعظم بل كل البدع الدخيلة التي ظهرت في الأمة الإسلامية لها جذور عريقة تصل إلى اليهود والنصارى والمجوس والوثنيين وغيرهم .

يتبين من هذا أن هذا العلم علم عقلي بحت ، يخاطب العقول بأسلحة الجدل والمنطق ، ويدعو إلى التعمق والتفكير في المغيبات ، ويحاول تبرير بعض العقائد الغيبية تبريراً عقلياً .

ومما يدل على تهافت هذا العلم وبطلانه أن أصحابه وزعماءه قد أوصوا أبنائهم وتلاميذهم بالبعد عنه وعدم الاشتغال به ، يقول الوليد بن أبان الكرابيسي[2] لبنيه لما حضرته الوفاة : « تعلمون أحداً أعلم بالكلام مني قالوا : لا ، قال فتتهمونني قالوا : لا ، قال : فإني أوصيكم أتقبلون ؟ قالوا : نعم ، قال : عليكم بما عليه أصحاب الحديث فإنني رأيت الحق معهم »[3] .

---

(١) لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية : ١/ ١٤٨ .

(٢) هو : الوليد بن أبان الكرابيسي ، المتكلم أستاذ الحسين الكرابيسي ، ينظر في أخباره السير : ١٠/ ٥٤٨ ، تاريخ بغداد : ١٣/ ٤٧١ - ٤٧٢ .

(٣) السير : ١٠/ ٥٤٨ ، وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه : ١٣/ ٤٧١ - ٤٧٢ بإسناد صحيح .

ويقول أبو المعالي الجويني [1] : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام » وكان يقول : « ياأصحابنا لاتشتغلوا بالكلام فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي مابلغ ما اشتغلت به » [2] .

وحذر السلف من هذا العلم أشد التحذير . يقول الإمام مالك بن أنس رحمه الله : « إياكم والبدع قيل : ياأبا عبدالله وما البدع ؟ قال : أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ولايسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان » ، وكان يقول : « من طلب الدين بالكلام تزندق » [3] .

ويقول الإمام الشافعي رحمه الله : « لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ماتوهمته قط ولأنْ يبتلى المرء بجميع مانهى الله عنه سوى الشرك خير من أن يبتلي بالكلام » ، وقال : « لو علم الناس مافي الكلام لفروا منه كما يفر الإنسان من الأسد » [4] .

ولهذا كان حكمه في أهل الكلام حكماً شديداً عادلاً يقول : « حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ، وأن يطاف بهم على العشائر ، ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام » [5] .

ولم يكتف العلماء بالتحذير منه بالقول والوعيد ، بل ألفوا في ذلك الكتب والرسائل منهم الهروي [6] في مؤلفه الضخم ذم الكلام [7] ، وموفق

---

(١) هو : عبدالملك بن أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني ، أبو المعالي النيسابوري الشافعي صاحب التصانيف ، توفي سنة ٤٧٨ هـ . السير : ١٨/ ٤٦٨ ، شذرات الذهب : ٣/ ٣٥٨ .

(٢) السير : ١٨/ ٤٧٣ ، ٤٧٤ .

(٣) مناقب الإمام مالك للزواوي : ٣٧ ، تاريخ بغداد : ١/ ٢٢٣ ، ٢٢٦ .

(٤) آداب الشافعي لابن أبي حاتم الرازي : ١٨٢ .

(٥) مناقب الشافعي للبيهقي : ١/ ٤٦٢ ، شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي : ١٦٨ ، سير أعلام النبلاء : ١٠/ ٢٩ ، شرح الطحاوية ص : ١٧ .

(٦) هو : عبدالله بن محمد بن علي بن أحمد الإمام الحافظ أبو إسماعيل الأنصاري الهروي ، توفي سنة ٤٨١ هـ . السير : ١٨ ٥٠٣ ، الشذرات : ٣/ ٣٦٥ .

(٧) مخطوط له نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ويعمل به بعض طلاب الدراسات العليا .

الدين ابن قدامة المقدسي[1] في رسالته تحريم النظر في كتب أهل الكلام[2] ، والسيوطي[3] في كتابه « صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام » [4] .

هذا مايتعلق بعلم الكلام من حيث تعريفه وبيان جذوره وموقف السلف منه باختصار[5] .

والآن نورد بعض الأقوال عن الإمام أحمد في التحذير من هذا العلم :

يقول رحمه الله : « من تعاطى الكلام لايفلح ومن تعاطى الكلام لايخلو من بدعة »[6] ، ويقول : « عليكم بالسنة والحديث وإياكم والخوض والجدال والمراء فإنه لايفلح من أحب الكلام »[7] ، ويقول : « علماء الكلام زنادقة »[8] .

والنصوص عن الإمام أحمد في ذلك كثيرة .

٢ - ومن سمات منهجه رحمه الله أنه كان يدعو باستمرار إلى طلب الحديث وتعلمه لمواجهة هؤلاء المبتدعة الضلال . قال رحمه الله : « ما أعلم الناس في زمان أحوج منهم إلى طلب الحديث من هذا الزمان ، قلت : ولم ؟ ، قال : ظهرت البدع فمن لم يكن عنده حديث وقع فيها »[9] .

---

(١) هو : موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي صاحب المغني ، توفي سنة ٦٢٠ هـ . السير : ٢٢/ ١٦٥ - ١٧٣ ، ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب : ٢/ ١٣٣ - ١٤٩ .

(٢) مطبوع .

(٣) هو : عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي جلال الدين إمام مؤرخ حافظ له حوالي ٦٠٠ مصنف ، توفي سنة ٩١١ هـ . الأعلام : ٤/ ٧١ ، شذرات الذهب : ٨/ ٥١ .

(٤) طبع بتحقيق د/ علي سامي النشار ، وأخرجه مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر .

(٥) ينظر للاستزادة : الكتب التي ذكرتها وكتاب : نشأة الآراء والمذاهب لفرغلي ، مقدمة عبدالرحمن عميرة لكتاب الرد على الجهمية للإمام أحمد .

(٦) طبقات الحنابلة : ١/ ٦٢ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) منهاج السنة لابن تيمية : ٢/ ١٣٩ .

(٩) مناقب الإمام أحمد : ٢٥٣ .

٣ - وكان رحمه الله من شدة حرصه على إخوانه ونصحه لهم لئلا ينزلقوا إلى متاهات الأهواء يحذرهم التحذير الشديد إن خالفوا القرآن والسنة ، يقول ابن الجوزي : « وكان الإمام أحمد لشدة تمسكه بالسنة ونهيه عن البدعة يتكلم في جماعة من الأخيار إذا صدر منهم مايخالف السنة ، وكلامه في ذلك محمول على النصيحة للدين »[١] ، وقال رحمه الله في الكرابيسي[٢] : « كذب هتكه الله الخبيث »[٣] ، لما قال لفظي بالقرآن مخلوق ، وقال : « من كان من أصحاب الحديث فأمسك أن يقول القرآن ليس بمخلوق فهو جهمي »[٤] .

وهذا لايعني أن الإمام أحمد لايحفظ للعلماء والأخيار جهودهم إن خالفوا في قضية معينة بل ينزلهم منازلهم ويبين مالهم وماعليهم . قال رحمه الله في مقاتل المفسر[٥] : « مارأيت أحداً أعلم بالتفسير من مقاتل »[٦] .

٤ - بيان عظم دور العلماء في الرد على أهل البدع ، وتقدير عملهم ، قال رحمه الله : « ويجب على العلماء إنكار مايحدث من البدع ، والمذاهب الفاسدة ، بإقامة الحجج المزيلة للشبه الكاشفة عن غمة الضلالة[٧] ، وقال : « وماأنكرت العلماء من الشبه فهو منكر »[٨] .

٥ - التحذير من كتب المبتدعة : لقد كان الإمام أحمد رحمه الله كما مر يكره وضع الكتب والالتفات إليها ، ويحبذ الرجوع مباشرة إلى

---

(١) المصدر السابق .

(٢) الحسين بن علي بن يزيد البغدادي أبو علي الكرابيسي هجره الإمام أحمد لما فتق الكلام في القرآن باللفظ ، توفي سنة ٢٤٨ هـ وقيل ٢٤٥ هـ . السير : ١٢/ ٧٩ ، شذرات الذهب : ٢/ ١١٧ .

(٣) السنة لعبدالله بن أحمد : ١/ ١٦٥ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) هو : مقاتل بن سليمان أبو الحسن البلخي المفسر المشهور ، كان من المشبهة ، توفي سنة ١٥٠ هـ . السير : ٧/ ٢٠١ ، شذرات الذهب : ١/ ٢٢٧ .

(٦) الطبقات : ١/ ٦٨ برواية أبي بكر الأثرم الإسكافي ، وكذا المقصد الأرشد : ١/ ١٦٢ ، والمنهج الأحمد : ١/ ١٤٥ .

(٧) الطبقات : ٢/ ٢٨٠ .

(٨) المصدر السابق (رسالة مسدد ١/ ٣٤٤) ، مناقب الإمام أحمد : ٢٨ ، وفيه : « وماأنكرته العلماء من أهل السنة فهو منكر » .

الأصلين العظيمين الكتاب والسنة ، والإعراض عن آراء الرجال وكلامهم ولذلك ورد عنه التحذير الشديد حتى من كتابات ومؤلفات بعض علماء السلف قيل له : أترى أن يكتب الرجل كتب الشافعي ؟ قال : لا ، قلت أترى أن يكتب الرسالة قال : لاتسألني عن شيء محدث قال : كتبتها ؟ قال : معاذ الله »[1].

هذا بالنسبة لكتب أئمة السلف ، أما كتب المبتدعة فالأمر أعظم وأخطر فكان يحذر من أصحابها ومؤلفيها ، ويحرم مطالعتها والنظر فيها ، ويدعو إلى إتلافها وإحراقها .

يقول المروذي : قلت لأحمد « استعرت كتاباً فيه أشياء رديئة ترى أن أخرقه أو أحرقه ؟ قال : نعم فأحرقته »[2].

ومن هذه الكتب التي حذر منها الإمام أحمد :

١ - كتاب : « **تفسير الكلبي** »[3] فقد سئل عنه فقال : « من أوله إلى آخره كذب » فقيل له : فيحل النظر فيه ؟ فقال : « لا »[4].

٢ - كتاب : « **المدلسين** » للحسين الكرابيسي .

---

(١) الطبقات : ١/ ٥٧ برواية المروذي ، والإمام أحمد يقصد هنا التحذير من آراء الرجال وكتاباتهم والتي تفضي بالناس إلى اعتبار هذه الكتب مصادر أصلية وتشغلهم عن طلب الحديث - وقد مر نحو ذلك - ولا يعني هذا عدم اعتداد الإمام أحمد بكتاب الشافعي الرسالة بل قد ورد عنه الإشادة به وتوجيه طلبة العلم إلى قراءته . ينظر في ذلك : كتاب « آداب الشافعي » لابن أبي حاتم ص : ٦١ - ٦٣ .

(٢) الطرق الحكمية لابن القيم : ٣٩٩ .

(٣) هو : محمد بن السائب بن بشر أبو النضر الكلبي المفسر ، شيعي متروك الحديث ، توفي سنة ١٤٦ هـ . السير : ٦/ ٢٤٨ ، المجروحين لابن حبان : ٢/ ٢٥٣ ، الشذرات : ١/ ٢١٧ .

(٤) الطبقات : ١/ ٢١٨ برواية عبدالصمد بن الفضل وكذا المقصد الأرشد : ٢/ ١٧٥ ، المنهج الأحمد : ١/ ٣٠٨ ، وينظر ميزان الاعتدال للذهبي : ٣/ ٥٥٨ ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي : ٢/ ٢٣٢ ، وبين ابن حبان في كتابه المجروحين : ٢/ ٢٥٤ العلة في تضعيف الأئمة لتفسيره فقال : « يروى عن أبي صالح (باذام ويقال باذان) عن ابن عباس التفسير ، وأبو صالح لم ير ابن عباس ولا سمع منه شيئاً ، ولا سمع الكلبي عن أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف » .

يقول المروذي : « عزم بعض الرجال أن يجيئوا بكتاب المدلسين الذي وضعه الكرابيسي يطعن فيه على الأعمش[1] وسليمان التيمي[2] قال المروذي : قلت : إن كتابك يريد قوم أن يعرضوه على أبي عبدالله فأظهر أنك قد ندمت عليه ، فقال : إن أبا عبدالله رجل صالح مثله يوفق لإصابة الحق ، قد رضيت أن يعرض عليه ، فجيء بالكتاب إلى أبي عبدالله وهو لايعلم لمن هو ، فعلَّموا على مستبشعات من الكتاب وموضع فيه وضع على الأعمش ، وفيه : إن زعمتم أن الحسن بن صالح كان يرى السيف فهذا ابن الزبير قد خرج ، فقال أبو عبدالله : وهذا أراد نصرة الحسن بن صالح فوضع على أصحاب رسول الله ﷺ ، وقد جمع للروافض أحاديث في هذا الكتاب » ، فقيل له : إن فتياننا يختلفون إلى صاحب هذا الكتاب فقال : « حذروا عنه »[3] ، وذكر له مرة هذا الكتاب فذمه ذماً شديداً »[4] .

وورد عنه التحذير من خطر كتب الرأي مما سيتبين في محله إن شاء الله .

٦ - ومن اللطائف التي تذكر استئناساً في منهجه أنه كان رحمه الله يقرض الشعر وينظمه ويعاتب به على بعض من تلبس ببدعة من أهل السنة أو في التحذير من الأهواء المضلة ، يقول رحمه الله في علي بن المديني :

يابن المديني الذي عَرَضت له . ˙ . دنيا فجاد بدينه لينالها
ماذا دعاك إلى انتحال مقالة . ˙ . قد كنت تزعم كافرا من قالها
أمرا بدا لك رشده فتبعته . ˙ . أم زهرة الدنيا أردت نوالها
ولقد عهدتك مرة متشدداً . ˙ . صعب المقادة للتي تدعى لها

---

(١) هو : سليمان بن مهران الإمام شيخ الإسلام أبو محمد الأعمش الأسدي مولاهم الكوفي الحافظ ، مات سنة ١٤٨ هـ وقيل ١٤٧ هـ . السير : ٦/ ٢٢٦-٢٢٨ ، الشذرات : ١/ ٢٢٠ - ٢٢٣ .

(٢) هو : سليمان بن بلال الإمام المفتي أبو محمد ويقال أبو أيوب القرشي التيمي مولاهم المدني ، مات سنة ١٧٢ هـ . السير : ٧/ ٤٢٥ - ٤٢٧ ، الشذرات : ١/ ٢٨٠ .

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي : ٨٤ - ٨٥ .

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب : ٢/ ٨٠٦ - ٨٠٧ .

إن المرزأ من يصاب بدينه ∴ لامن يرزأ ناقة وفصالها[1]

وقال رحمه الله في نصيحة لطلاب العلم يحذرهم فيها من البدع والأهواء وآراء الضلال :

ياطالب العلم صارم كل بطال ∴ وكل غاد إلى الأهواء ميال

واعمل بعلمك سراً أو علانية ∴ ينفعك يوماً على حال من الحال

ولاتميلن ياهذا إلى بدع ∴ تضل أصحابها بالقيل والقال

خذ ماأتاك به ماجاء عن أثر ∴ شبها بشبه وأمثالاً بأمثال

ألا تكن أثرياً خالصاً فهماً ∴ تعش حميداً ودع آراء ضلال[2]

وقال أيضاً في الحث على التمسك بالحديث وذم الرأي :

دين النبي محمد آثار ∴ نعم المطية للفتى الأخبار

لاتُخْدعن عن الحديث وأهله ∴ فالرأي ليل والحديث نهار

ولربما جهل الفتى طرق الهدى ∴ والشمس طالعة لها أنوار[3]

لقد كان الإمام أحمد رحمه الله يرى أن أهل البدع والأهواء هم الأخطر على المسلمين حتى من اليهود والنصارى فقد جاءه رسول الخليفة المتوكل يسأله عن الاستعانة بأصحاب الأهواء قال : « لايستعان بهم ، قال : فيستعان باليهود والنصارى ولايستعان بهم ؟ قال : لأن اليهود والنصارى لايدعون إلى أديانهم وأصحاب الأهواء داعية »[4] .

لقد كان الإمام أحمد علماً شامخاً وإماما مقدماً وبمنهجه المستقيم استحق الإمامة في الدين وعلو المقام الأمر الذي جعل العلماء والأئمة

(١) المنهج الأحمد للعليمي : ١/ ٢٥ .

(٢) ذيل الطبقات لابن رجب : ١/ ٤٤ ، وقدح ابن رجب في صحة نسبتها إلى الإمام أحمد .

(٣) إعلام الموقعين لابن القيم : ١/ ٨٤ ، وذكرها بعض العلماء ونسبها إلى عبدالرحمن بن مهدي كما هو عند الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة : ١/ ٢٠٦ ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد : ١/ ٤٩ ، وعزاها إلى فتى من أصحاب الحديث أنشدها في مجلس أبي زرعة الرازي ولم يصرح باسمه .

(٤) مناقب الإمام أحمد : ٢١٤ .

من بعده يفخرون بالانتساب إليه ، كما قال الأشعري [1] : « فإن قال قائل قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة ، فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون ، قيل له : قولنا الذي به نقول وديانتنا التي ندين بها : التمسك بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، وبما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ، ونحن بذلك معتصمون وبما كان عليه أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون ، ولمن خالف قوله مجانبون ، لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل ، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيغ الزائغين وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم وكبير مفهم . . . » [2] .

ولم يكن أئمة الإسلام والسنة هم فقط الذين يرغبون بالانتساب إليه بل حتى أهل البدع يميلون إليه رغبة منهم في تزيين بدعتهم ونشرها وهذا اعتراف منهم بمدى تأثير الإمام أحمد رحمه الله على الناس .

قال ابن أبي دؤاد القاضي الجهمي للمعتصم : « والله لئن أجابك - يعني الإمام أحمد - لهو أحب إليّ من مائة ألف دينار » [3] .

وقبل ختام هذا الفصل [4] أذكر أقوال بعض السلف والعلماء في الإمام أحمد رحمه الله ، وبيان عظم قدره في الرد على البدع وأهله ، والدفاع القوي عن عقيدة أهل السنة . يقول قتيبة بن سعيد : « بموت أحمد تظهر البدع . . » [5] ، ويقول : « إذا رأيت الرجل يحب أحمد فاعلم أنه صاحب

---

(١) هو : علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم أبو الحسن الأشعري إمام المتكلمين ، ينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله ، ولد سنة ٢٦٠ هـ ، وكان معتزليا ثم تبرأ منهم وأخذ يرد عليهم ، توفي ببغداد سنة ٣٢٤ هـ . السير : ١٥/ ٨٥ ، شذرات الذهب : ٢/ ٣٠٣ .

(٢) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري لابن عساكر : ١٥٧ - ١٥٨ .

(٣) حلية الأولياء : ٩/ ٢٠١ ، محنة أحمد لحنبل : ٥٣ .

(٤) ولم أرد الإطالة في هذا الفصل لئلا تحصل ازدواجية أو يحدث تكرار بين هذا الفصل والفصول القادمة .

(٥) حلية الأولياء : ٩/ ١٦٨ .

سنة »[1]، ويقول أيضاً: « أحمد بن حنبل إمامنا من لم يرض به فهو مبتدع »[2].

وقال هلال بن العلاء[3]: « شيئان لو لم يكونا في الدنيا لاحتاج الناس إليهما محنة أحمد لولاه لصار الناس جهمية . . . »[4].

وقال الدورقي[5]: « من سمعتموه يذكر أحمد بسوء فاتهموه على الإسلام »[6].

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: « من أبغض أحمد بن حنبل فهو كافر »[7].

وأراد بعض العلماء وصف الإمام أحمد فقال: « رحمه الله عن الدنيا ماكان أصبره، وبالماضين ماكان أشبهه، أتته البدع فنفاها، والدنيا فأباها»[8].

وقال العليمي: « ويشبه - يعني أحمد - في التشدد[9] على أهل البدع بعمر بن الخطاب الشديد البأس »[10].

لقد كان الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله صاحب منهج سديد في الرد على أهل البدع، ودائماً مايلازم هذا المنهج استصحاب الدليل النصي وتحريه، إما من كتاب الله أو من سنة رسول الله ﷺ أو من أقوال الصحابة وأفعالهم - كما سبق بيانه -.

---

(١) طبقات السبكي: ٢/ ٨٢.

(٢) المنهج الأحمد: ١/ ١٦.

(٣) هو: هلال بن العلاء بن هلال بن أبي عطية أبو عمر الباهلي الإمام الصدوق عالم الرقة، توفي سنة ٢٨٠ هـ وقيل ٢٨١ هـ. السير: ١٣/ ٣٠٩، شذرات الذهب: ٢/ ١٧٦.

(٤) حلية الأولياء: ٩/ ١٨١.

(٥) هو: أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي أبو عبدالله العبدي الإمام الحافظ، توفي سنة ٢٤٦ هـ عن عمر يناهز الثمانين عاما. السير: ١٢/ ١٣٠، شذرات الذهب: ٢/ ١١.

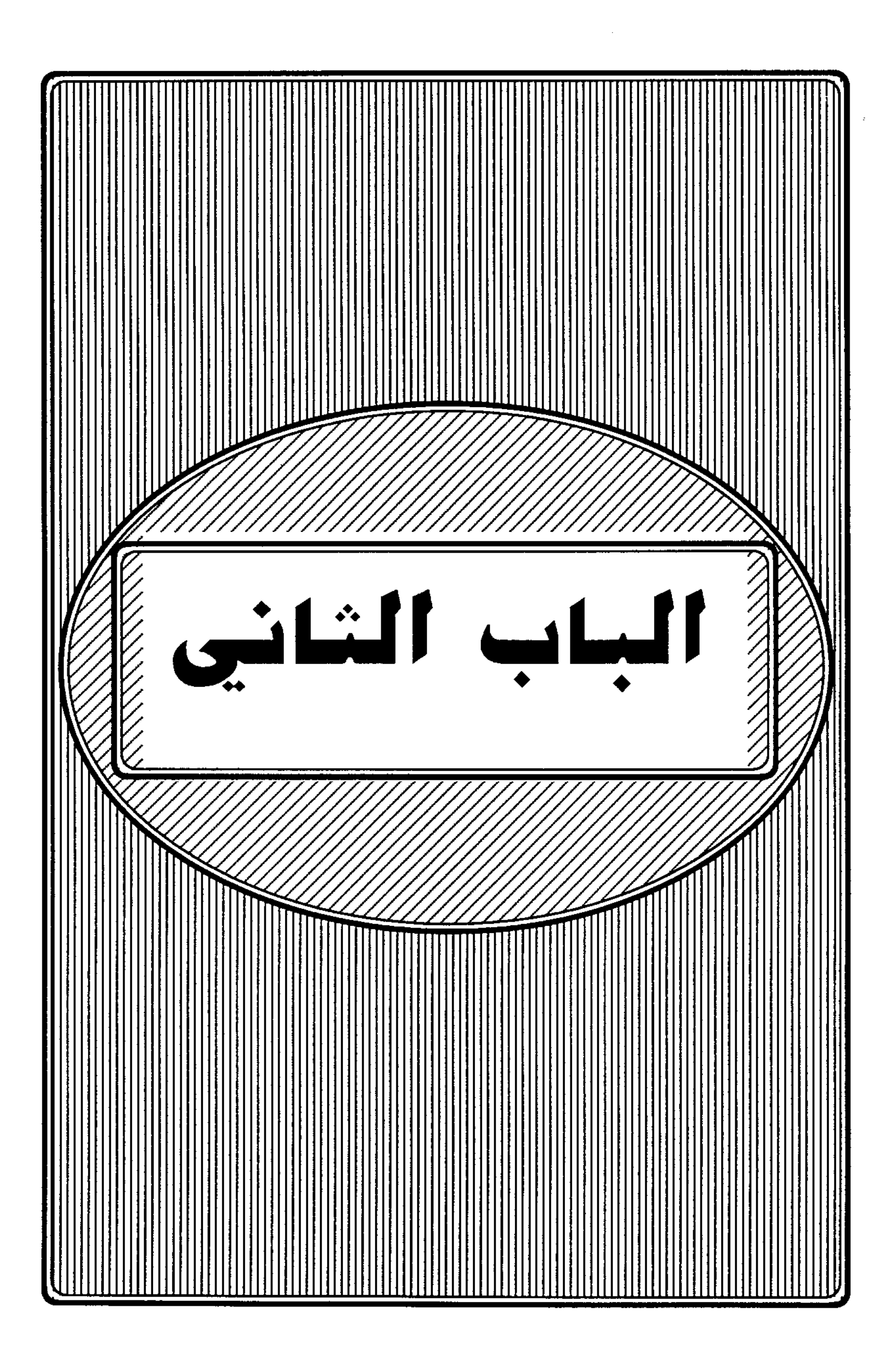
(٦) تاريخ بغداد: ٤/ ٤٢٠.

(٧) المنهج الأحمد للعليمي: ١/ ١٥، ويقصد الشافعي رحمه الله بهذا أن من أبغض أحمد فهو مبغض للسنة معاند لها لإشتهار الإمام أحمد بالسنة ومن أبغض السنة فهو كافر.

(٨) مناقب الإمام أحمد: ١٧٥، إقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية: ١/ ١٠٣، تاريخ ابن كثير (البداية والنهاية): ١/ ٣٣٦، السير: ١١/ ١٩٨.

(٩) لو قال رحمه الله: في الشدة، لكان أولى، لأن التشدد يكون للشيء في غير محله، أما الشدة فهي القوة في الحق والصمود عليه.

(١٠) المنهج الأحمد: ١/ ٥.


الباب الثاني

الباب الثاني

موقف الإمام أحمد من المرجئة

تدور فصول هذا الباب حول المرجئة ، وهم : من يؤخر العمل عن مسمى الإيمان ، أو يقول الإيمان هو التصديق ، وأنه لايزيد ولاينقص [(١)] ، بحيث يذكر ماورد عن الإمام أحمد فيهم ، وكيفية رده عليهم ، ثم حكمه عليهم ، وبيان موقف الإمام أحمد من أصحاب الرأي أو مايسمون بمرجئة الفقهاء ، وماورد عن الإمام أحمد فيهم ، وطريقته في الرد عليهم ، وحكمه عليهم .

وقد يظن وقوع بعض التكرار في بعض المباحث ، لكن مارأيت أنه يتعلق بحكاية قولهم جعلته في الفصل الأول ، ومارأيت أنه يتعلق بالرد عليهم جعلته في الفصل الثاني ، ومارأيته جامعاً بينهما جعلته في الاثنين وهو قليل .

وإذا رأيت لبعض أقوال الإمام أحمد روايات مشابهة أقول بنحوه ذاكراً المصدر درءاً للتكرار .

---

(١) سبق الكلام حول ذلك في التمهيد .

الفصل الأول
ماورد عن الإمام أحمد في المرجئة

١ - قال رحمه الله في رسالة السنة : « فمن أسمائهم - أي أصحاب البدع - المرجئة وهم الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل وأن الإيمان قول والأعمال شرائع وأن الإيمان مجرد النطق باللسان وأن الناس لايتفاضلون في إيمانهم وأن إيمانهم وإيمان الملائكة والأنبياء واحد ، وأن الإيمان لايزيد ولاينقص ، وأن الإيمان ليس فيه استثناء ، وأن من آمن بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن حقاً ، هذا كله قول المرجئة . . . »[(١)] .

٢ - وسئل عن المرجئة مَنْ هم ؟ فقال : « من زعم أن الإيمان قول »[(٢)] .

٣ - وسأل صالح أباه عمن لايرى الإيمان قول وعمل ؟ ، قال : « هؤلاء المرجئة »[(٣)] .

٤ - وقال حمدان بن علي الوراق[(٤)] : سألت أبا عبدالله - وذكر عنده المرجئة - فقلت له : « إنهم يقولون إذا عرف الرجل ربه بقلبه فهو مؤمن » قال : « المرجئة لاتقول هذا بل الجهمية تقول هذا ، المرجئة تقول حتى يتكلم بلسانه وإن لم تعمل[(٥)] جوارحه والجهمية تقول إذا عرف ربه بقلبه وإن لم تعمل جوارحه وهذا كفر إبليس قد عرف ربه فقال : ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى. . .﴾ [سورة الحجر : ٣٩] قلت :

---

(١) السنة لأحمد : ٨٠ ، ٨١ .

(٢) السنة للخلال : ٩٥٩ بإسناد صحيح وبنحوه : ٩٦٠ ، ٩٦١ .

(٣) المصدر السابق : ٩٦٣ وإسناده صحيح .

(٤) هو : محمد بن علي بن عبدالله بن مهران المعروف بحمدان بن علي الوراق أبو جعفر البغدادي ذكره الخلال وقال رفيع القدر كان عنده عن أبي عبدالله مسائل حسان سمعت منه حديثا . . . » ، توفي سنة ٢٧٢ هـ . السير : ١٣/ ٤٩ ، الطبقات : ١/ ٣٠٨ ، تاريخ بغداد : ٣/ ٦١ .

(٥) في الأصل الخطي والمطبوع : « وتعمل جوارحه » وهو خطأ ظاهر إذ لم يعلم عن أحد من المرجئة القول بعمل الجوارح في الإيمان .

فالمرجئة لم يجتهدون وهذا قولهم ؟ قال : « البلاء »[1] .

٥ - وسئل عمن قال : الإيمان قول بلا عمل ، وهو يزيد ولاينقص ؟ قال : « هذا قول المرجئة »[2] .

٦ - وقال أبو داود : سمعت أحمد ، قال له رجل : « قيل لي أمؤمن أنت فقلت نعم ، هل عليّ في ذلك شيء ؟ هل الناس إلا مؤمن وكافر ؟ فغضب أحمد وقال : « هذا كلام الإرجاء ، قال الله عز وجل : ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٦][3] .

٧ - وقال إسماعيل الشالَنْجي[4] : سألت أحمد من قال : أنا مؤمن عند نفسي من طريق الأحكام والمواريث ، ولا أعلم ما أنا عند الله قال : « هذا ليس بمرجيء »[5] .

٨ - وسئل ما المرجئة ؟ قال : « الذي يقول الإيمان قول » قيل له : فالذي يقول الإيمان يزيد ولاينقص قال : ماأدري ماهذا »[6] .

---

(١) السنة للخلال : ٩٨٠ وإسناده صحيح ، وأخرج أوله ابن أبي يعلى في الطبقات : ١/ ٣٠٩، وذكر أوله ابن مفلح في المقصد : ٢/ ٤٦٩ ، والعليمي في المنهج : ١/ ٣٢٤٢ .

(٢) السنة للخلال : (٩٧٨) .

(٣) السنة للخلال : (٩٦٧) بإسناد صحيح ، وأبو داود في المسائل : ٢٧٣ ، وذكره ابن تيمية في الفتاوى وعزاه للخلال في السنة : ٧/ ٤٤٦ .

(٤) هو : إسماعيل بن سعيد الشالنجي أبو إسحاق ، ذكره أبو بكر الخلال فقال عنده مسائل كثيرة ماأحسب أن أحداً من أصحاب أبي عبدالله روى عنه أحسن مما روى هذا ولا أشبع ولا أكثر مسائل منه . طبقات الحنابلة : ١/ ١٠٤ ، المنهج الأحمد : ١/ ٣٧٥ .

(٥) السنة للخلال : (٩٨٧) .

(٦) المصدر السابق : (٩٧٧) وإسناده صحيح عن يوسف بن موسى ، قال ابن تيمية رحمه الله : « وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين ، لم يوافقوا في إطلاق النقصان على الإيمان ، لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن ولم يجدوا ذكر النقص ، وهي إحدى الروايتين عن مالك رحمه الله ، والرواية الأخرى عنه وهو المشهور عند أصحابه كقول سائرهم أنه يزيد وينقص » . الفتاوى : ٧/ ٥٠٦ .

٩ - وقال أبو بكر الأثرم [١] : سمعت أبا عبدالله وقيل له : شبابة [٢] أي شيء تقول فيه فقال : « شبابة كان يدعو إلى الإرجاء ، قال : وحكي عن شبابة قول أخبث من هذه الأقاويل ، ماسمعت أحداً بمثله قال ، قال شبابة : إذا قال فقد عَمِل ، قال : الإيمان قول وعمل كما يقولون ، فإذا قال فقد عمل بجارحته أي بلسانه ، فقد عمل بلسانه ، ثم قال أبو عبدالله : هذا قول خبيث ، ماسمعت أحداً يقول به ولابلغني » [٣] .

١٠ - وقال حرب بن إسماعيل الكرماني [٤] قيل لأحمد : مامعنى حديث النبي ﷺ : « من غشنا فليس منا » [٥] ؟ فلم يجب فيه ، فقيل : فإن قوماً قالوا : من غشنا فليس مثلنا ، فأنكره وقال : « هذا تفسير مسعر [٦] وعبدالكريم أبي أمية [٧] ، هذا كلام المرجئة . . . » [٨] .

يتبين من الأقوال السابقة أن الإمام أحمد رحمه الله يحكي أقوال المرجئة ومذاهبهم التي اعتقدوها ، وبناء عليها حكم عليهم بالتلبس ببدعة الإرجاء ، والأقوال الفاسدة السابقة التي نقلناها من كلام الإمام أحمد رحمه الله قد جمعها في موضع واحد حين قال في رسالة السنة : « ومن زعم أن

---

(١) هو : أحمد بن محمد بن هانيء الطائي ويقال الكلبي الأثرم الإسكافي أبو بكر ، الإمام الحافظ ، نقل عن أحمد مسائل كثيرة وصنفها ورتبها ، توفي سنة ٢٧٣ هـ ، وقيل ٢٦١ هـ . طبقات الحنابلة : ١/ ٦٦ - ٧٤ ، السير : ١٢/ ٦٢٣ .

(٢) هو : شبابة بن سَوَّار الإمام الحافظ أبو عمرو الفَزَاري مولاهم المدائني ، كان من كبار الأئمة إلا أنه مرجيء ، توفي سنة ٢٠٦ هـ . السير : ٩/ ٥١٣ ، شذرات الذهب : ٢/ ١٥ .

(٣) السنة للخلال : (٩٨٢) وإسناده صحيح ، مجموع الفتاوى : ٧/ ٢٥٥ .

(٤) هو : حرب بن إسماعيل الكرماني الفقيه الإمام أبو محمد تلميذ الإمام أحمد ، قال الخلال : كان رجلاً جليلا حثني المروذي على الخروج إليه ، توفي سنة ٢٨٠ هـ . السير : ١٣/ ٢٤٤ ، طبقات الحنابلة : ١/ ١٤٥ ، شذرات الذهب : ٢/ ١٧٦ .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان : باب قول النبي من غشنا فليس منا : ١/ ٩٩ ، وأحمد في مسنده : ٢/ ٥٠ ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٦) هو مسْعَر بن كدام بن ظهير الإمام شيخ العراق أبو سلمة الهلالي الكوفي ، رمي بالإرجاء وكانَ لايستثني، توفي سنة ١٥٥ هـ . السير : ٧/ ١٦٣ ، شذرات الذهب : ١/ ٢٣٨ .

(٧) هو : عبدالكريم بن أبي المخارق أبو أمية ، كان يرى الإرجاء ، وضرب الإمام أحمد على حديثه . السير : ٦/ ٨٣ ، الجرح والتعديل : ٦/ ٥٩ .

(٨) السنة للخلال : (٩٩٤) ، وإسناده صحيح وبنحوه (٩٩٧) .

الإيمان قول بلا عمل فهو مرجيء ، ومن زعم أن الإيمان هو القول والأعمال شرائع فهو مرجيء ، ومن زعم أن الإيمان لايزيد ولاينقص فقد قال بقول المرجئة ، ومن لم ير الاستثناء في الإيمان فهو مرجيء ، ومن زعم أن إيمانه كإيمان جبريل وميكائيل والملائكة فهو مرجيء ، ومن زعم أن المعرفة تنفع في القلب لايتكلم بها فهو مرجيء »[1] .

---

(١) ص : ٦٨ .



الفصل الثاني
منهج الإمام أحمد في الرد على المرجئة

يمكن أن نبين ملامح منهج الإمام أحمد في الرد على المرجئة من خلال النقاط التالية : -

١ - حكاية قولهم ثم التذييل بما يشبه الذم الشديد لهذا القول وبيان أنهم يكذبون الله ، يقول رحمه الله : « فمن أسمائهم:المرجئة وهم الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل . . . هذا كله قول المرجئة وهو أخبث الأقاويل وأضله وأبعده عن الهُدى .

ويقول أبو بكر الأثرم : سمعت أبا عبدالله وقيل له شبابة أي شيء يقول . . وقد حُكي عن شبابة قول أخبث من هذه الأقاويل ماسمعت عن أحد مثله . . » ، وقال : « ولكن المرجئة يكذبون الله »[(١)] .

٢ - التحذير من الألقاب التي يلصقها المرجئة كذباً وزوراً بأهل السنة وأنهم هم الأولى بهذه الألقاب قال : « وأما المرجئة فإنهم يسمون أهل السنة شُكاكاً وكذبت المرجئة بل هم بالشك أولى وبالتكذيب أشبه »[(٢)] .

٣ - إيراده الدليل في الحجة على المرجئة : كقوله رحمه الله : « الحجة على من لايستثني قول رسول الله ﷺ لأهل القبور وإنا إن شاء الله بكم للاحقون[(٣)] »[(٤)] ، وكقوله : « قول النبي ﷺ حين وقف على المقابر فقال : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » ، وقد نعيت إليه نفسه أنه صائر إلى الموت ، وفي قصة صاحب القبر « عليه حَييتَ وعليه متَ وعليه تُبعث إن شاء الله »[(٥)] ، وفي قول النبي ﷺ : « إني اختبأت

(١) السنة للخلال : (١١٢٧) بإسناد صحيح من رواية عبدالله وهذا في من أقر بالفرائض ولم يعمل بها ، وينظر مجموع الفتاوي : ٧/٢٠٩ .
(٢) السنة ص : ٨٦ .
(٣) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ، باب مايقال عند دخول المقابر : ٢/ ٦٧١ من حديث عائشة وغيره .
(٤) السنة للخلال : (١٠٥٠) بإسناد صحيح من رواية حرب بن إسماعيل الكرماني .
(٥) ينظر : الشريعة للآجري : ١٣٧ .

دعوتي وهي نائلة إن شاء الله من لا يشرك بالله شيئاً »[1] ، وفي مسألة الرجل النبي ﷺ أحدنا يصبح جنبا يصوم ؟ فقال : « إني لأفعل ذلك ثم أصوم فقال : إنك لست مثلنا أنت قد غفر الله لك ماتقدم من ذنبك ؟ فقال : « والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله »[2] وهذا كثير وأشباهه على اليقين . . . »[3] .

وقال : « قال أصحاب رسول الله ﷺ حين حولت القبلة إلى البيت فكيف بصلاتنا التي صلينا إليها فأنزل الله : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [سورة البقرة : ١٦٣] فجعل صلاتهم إيمانا فالصلاة من الإيمان »[4] . وقوله عندما تلى هذه الآية : ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ . . .﴾ [سورة البينة : ٥] وبهذه الآية احتج لما سأله رجل من خراسان فقال : إن عندنا قوما يقولون الإيمان قول بغير عمل فقال : مايقرؤون من كتاب الله فذكر الآية . . . »[5] . وقال : قال الله عز وجل : ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [سورة التوبة : ١١] ، وقال : ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [سورة البقرة : ٤٣] فهذا من الإيمان ، فالإيمان قول وعمل قال : الزيادة في العمل وذكر النقصان إذا زنا وسرق »[6] .

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب اختباء النبي دعوة الشفاعة لأمته : ١/ ١٨٩ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وأحمد في المسند : ٢/ ٤٢٦ وغيرهما .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصيام : باب صحة صوم من يطلع عليه الفجر وهو جنب : ٢/ ٧٨١ من حديث عائشة رضي الله عنها ، وأحمد في المسند : ٦/ ٦٧ ، ٢٤٥ وغيرهما .

(٣) السنة للخلال : (١٠٥٤) بإسناد صحيح من رواية حبيش بن سندي وذكره ابن تيمية في الفتاوى : ٧/ ٤٥٠ . ومعنى قول الإمام أحمد على اليقين أي يستثني وهو متيقن في حصول ماذكر من غير شك ، فقد استثنى النبي ﷺ في كل ذلك وهو لا يشك في وقوعه فكذلك يستثنى في الإيمان من غير شك .

(٤) السنة للخلال : (١٠٣٤) بإسناد صحيح عن جعفر بن العباس .

(٥) مسائل ابن هانيء : ٢/ ١٦٣ ، وينظر السنة للخلال : (١٠٣٧) .

(٦) السنة للخلال : (١٠٣٥) بإسناد صحيح عن المروذي ، مسائل ابن هانيء : ٢/ ١٦٤ .

ودخل عليه رجل فقال هل عليّ شيء إن قيل لي أمؤمن أنت فقلت نعم ، وهل الناس إلا مؤمن أو كافر ، فغضب أحمد وقال : هذا كلام الإرجاء ، وقال الله عز وجل : ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٦] . . ثم قال : أليس الإيمان قولاً وعملاً ؟ قال الرجل:بلى ، فجئنا بالقول : قال : نعم ، قال : فجئنا بالعمل ؟ قال : لا ، قال فكيف تعيب أن يقول إن شاء الله ويستثني . . » .

وقال عبدالملك بن عبدالحميد : قلت لأبي عبدالله : تفرق بين الإيمان والإسلام ؟ قال : نعم وأقول:مسلم ولاأستثني قلت : بأي شيء تحتج ؟ قال : عامة الأحاديث تدل على هذا ، ثم قال : « لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولايسرق حين يسرق وهو مؤمن »[١]، وقال الله عز وجل : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا ﴾ [سورة الحجرات : ١٤] قلت لأبي عبدالله : فنذهب إلى ظاهر الكتاب مع السنن ؟ قال : نعم قلت : فإذا كان المرجئة يقولون إن الإسلام هو القول ؟ قال : هم يصيرون هذا كله واحداً ، ويجعلونه مسلما ومؤمنا شيئاً واحدا ، على إيمان جبريل ومستكمل الإيمان ، قلت فمن هنا حجتنا عليهم قال : نعم »[٢] .

وقال أبو طالب[٣] سألت أبا عبدالله عن رجل رأوه يصلي في أرض العدو ، يقتل ؟ قال : لا قال النبي ﷺ نهيت أن أقتل المصلين »[٤] ، قال :

---

(١) أخرجه البخاري : ٥/ ١١٩ ، ١٠/ ٣٠ ، ومسلم : ١٠/ ٧٦ ، ٧٧ ، وأحمد : ٢/ ٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٤٧٩ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) السنة للخلال : (١٠٧٧) .

(٣) هو : أحمد بن حميد المشكاني صاحب الإمام أحمد قال الخلال : صحب الإمام أحمد قديما إلى أن مات وكان أحمد يكرمه ويقدمه ، توفي سنة ٢٤٤ هـ . طبقات الحنابلة : ١/ ٣٩ ، تاريخ بغداد : ٤/ ١٢٢ ، المنهج الأحمد : ١/ ١٧٦ .

(٤) أخرجه أبو داود بلفظ « إني نهيت عن قتل المصلين ، كتاب الأدب ، باب في الحكم في المخنثين (٤٩٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، والطبراني في الكبير : ١٨/ ٦ ، عن أنس وكذا ابن عبدالبر في التمهيد : ٤/ ٢٣٥ ، وورد في صحيح مسلم نهي الرسول / =

وهـذا يدخـل علـى المرجـئـة وقـد صـلى ولـم يقـل لا إله إلا الله فـهـذا يـدخـل عليهم »[1] .

ومن أحسن ما احتج به الإمام أحمد عليهم ، ماجاء في رسالته إلى أبي عبدالرحيم الجوزجاني [2] ، رداً على رسالته التي بعث بها إلى الإمام أحمد ، يسأله فيها عن قوم ببلده من المرجئة ومايحتجون به فأجابه رحمه الله : أحسن الله إلينا وإليك في الأمـور كلها وسلمك وإيانا من كل سوء برحـمتـه ، أتاني كتابك تذكر فيه مايُذكر من احتجاج من احتج من المرجئة . . . ثم بين رحمه الله أن الخصومة في الدين ليست من طريق أهل السنة ، وأن تأويل من تأول القرآن بلا سنة تدل على معناها أو معنى ماأراد الله أو أثر عن أصحاب الرسول ، فهو طريق أهل البدع وأن السنة مـلازمة للكتاب مبينة له تارة ومخصصة له تارة وناسخة له تارة . . . ثم قال وإنما استعملت الأمة السنة من النبي عليه السلام ومن أصحابه ، إلا مَنْ دَفع ذلك من أهل البدع والخوارج ومايشبههم ، فقد رأيت إلى ماخرجوا وأما من زعم أن الإيمان : الإقرار فما يقول في المعرفة ؟ هل يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار ؟ وهل يحتاج إلى أن يكون مصدقا بما أقر ؟ فإن زعم أنه يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار ، فقد زعم أنه من شيئين ، وإن زعم أنه يحتاج أن يكون مقراً ومصدقاً بما عرف ، فهو من ثلاثة أشياء فإن جحد وقال : لايحتاج إلى المعرفة والتصديق ، فقد قال عظيماً فكذلك العمل مع هذه الأشياء .

وقد سأل وفد عبدالقيس رسول الله ﷺ عن الإيمان فقال : «شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم

= / عن قتل المصلين في كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (١٠٦٤) ، والبخاري في المغازي : ٨/ ٦٧ .

(١) السنة للخلال : (٩٥٦) .

(٢) هو : محمد بن أحمد بن الجراح الثقة العالم أبو عبدالرحيم الجوزجاني كان يكاتبه أبو عبدالله في أشياء لم يكن يكتب إلى أحد بمثلها في السنة ، أخباره في طبقات الحنابلة : ١/ ٢٦٢ .

رمضان وأن تعطوا الخمس من المغنم »[1] فجعل ذلك كله من الإيمان ، وقال النبي ﷺ : « الحياء من الإيمان »[2] ، والحياء شعبة من الإيمان »[3] ، وقال : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً »[4] ، وقال : « إن البذاذة من الإيمان »[5] ، وقال : « الإيمان بضع وسبعون بابا فأدناه إماطة الأذى عن الطريق وأرفعها قول لا إله إلا الله »[6] .

مع أشياء كثيرة منها : « أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان »[7] ، و « أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال برة من إيمان »[8] ، وماروي عن النبي ﷺ في صفة المنافق : « ثلاث من كن فيه فهو منافق . . . »[9] .

مع حُجج كثيرة ، وماروي عن النبي ﷺ في تارك الصلاة[10] ، وعن أصحابه من بعده ، ثم ماوصف الله تبارك وتعالى في كتابه من زيادة

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده : ١/ ٢٢٨ ، والبخاري في كتاب الإيمان : ١/ ١٢٩ ، ومسلم في كتاب الإيمان : ١/ ٤٦ ، ٤٧ ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه البخاري في الإيمان باب : الحياء من الإيمان : ١/ ٧٤ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه البخاري في الإيمان : ١/ ٥١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده : ٢/ ٢٥٠ ، والترمذي في الإيمان رقم (٢٦١٢) وقال : « هذا حديث صحيح » من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) أخرجه ابن ماجة في كتاب الزهد : ٢/ ١٣٧٩ ، وصححه الشيخ الألباني في صحيح ابن ماجة رقم (٣٣٢٤) ، وأبو داود في كتاب الترجل (٤١٦١) ، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه والبذاذة : رثاثة الهيئة وإظهار التقشف .

(٦) أخرجه أحمد في المسند : ٢/ ٤١٤ ، والترمذي في الإيمان : ٢٦١٤ ، وقال هذا حديث حسن صحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٧) أخرجه أحمد في المسند : ٣/ ٩٤ ، والبخاري في التوحيد : ١٣/ ٤٢٠ ، ومسلم في الإيمان : ١/ ١٦٧ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٨) أخرجه أحمد في المسند : ٣/ ١٧٣ ، عن أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنه وابن أبي عاصم في السنة : ٢/ ٤٠٩ وصححه الشيخ الألباني .

(٩) أخرجه البخاري في الإيمان : ١/ ٨٩ ، ومسلم في الإيمان : ١/ ٧٨ ، عن ابن مسعود رضي الله عنه .

(١٠) منها ما أخرجه أحمد في المسند : ٣/ ٣٧٠ ، ومسلم في الإيمان : ١/ ٨٨ عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » .

الإيمان في غير موضع مثل قوله : ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡۗ ﴾ [سورة الفتح : ٤] وقال : ﴿ لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا ﴾ [سورة المدثر : ٣١] وقال : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا ﴾ [سورة الأنفال : ٢] وقال : ﴿ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴾ [سورة التوبة : ١٢٤] وقال : ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ [سورة الحجرات : ١٥] وقال : ﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ ﴾ [سورة التوبة : ٥]وقال : ﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ ﴾ [سورة التوبة : ١١] وقال : ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴾ [سورة البينة : ٥].

ويلزمه أن يقول : هذا هو مؤمن بإقراره ، وإن أقر بالزكاة في الجملة ، ولم يخرج[1] في كل مئتي درهم خمسة أنه مؤمن ، ويلزمه أن يقول إذا أقر ثم شد الزنَّار[2] في وسطه وصلى للصليب[3] وأتى الكنائس[4] والبِيَع[5] وعمل عَمَل أهل الكتاب كله إلا أنه في ذلك يقر بالله فيلزمه أن يكون عنده مؤمناً ،

(١) في الأصل الخطي « يجد » ولعل الصواب ماأثبتناه .

(٢) الزنار : مايلبسه الذمي ويشده على وسطه . اللسان ، مادة « زَنَرَ » .

(٣) الصليب : مايتخذه النصارى قبلة . اللسان ، مادة « صَلَبَ » .

(٤) جمع كنيسة وهي متعبد النصارى وهي معربة أصلها كنشت وقيل كليسا . قصد السبيل : ٢/٤٠٦ ، ٤٠٧ .

(٥) البيع : جمع بِيعَة وهي متعبد النصارى وقيل اليهود ولكن الأول أرجح . قصد السبيل : ١/٣٢٠ .

وهذه الأشياء من أشنع مايَلْزَمهم ، فإن زعموا أنهم لايقبلون زيادة الإيمان من أجل أنهم لايدرون مازيادته ، وأنها غير محدودة ، فما يقولون في أنبياء الله وكتبه ورسله هل يقرون بهم في الجملة ، ويزعمون أنه من الإيمان ، فإذا قالوا : نعم قيل : هل تجدونهم أو تعرفون عددهم ، أليس إنما يصيرون في ذلك إلى الإقرار بهم في الجملة ، ثم يكفوا عن عددهم ، فكذلك زيادة الإيمان ياأخي فعليك بالتمسك ولاتُخْدَع عنها بالشبهات فإن القوم على غير طريق . . »[1] .

يتبين بعد ذكر هذا القول أن الإمام أحمد عرف أصل قول المرجئة ، وهو أن الإيمان شيء واحد فلا يتبعض ولايصير شيئين أو ثلاثة ، ومن ثم ألزمهم هذا الإلزام الذي لامحيد لهم عنه ، يقول ابن تيمية رحمه الله : « وأحمد وأبو ثور[2] وغيرهما من الأئمة كانوا قد عرفوا أصل قول المرجئة وهو أن الإيمان لايذهب بعضه ويبقى بعضه ، فلا يكون إلا شيئاً واحداً ، فلا يكون ذا عدد اثنين أو ثلاثة ، فإنه إذا كان له عدد أمكن ذهاب بعضه وبقاء بعضه بل لايكون إلا شيئاً واحداً ، ولهذا قالت الجهمية : إنه شيء واحد في القلب ، وقال الكرامية : إنه شيء واحد على اللسان كل ذلك فراراً من تبعض الإيمان وتعدده . . »[3] .

وقال أيضاً : « قلت : هذا الذي ذكره الإمام أحمد من أحسن ما احتج الناس به عليهم . . وهذا الإلزام لامحيد لهم عنه »[4] .

---

(١) السنة للخلال : (١١٠٣) بإسناد صحيح وذكرها ابن تيمية في الفتاوى : ٧/ ٣٩٠ - ٤٠٩ .

(٢) هو : إبراهيم بن خالد الإمام الحافظ مفتي العراق أبو ثور الكلبي البغدادي ، توفي سنة ٢٤٠ هـ . السير : ١٢/ ٧٢ ، شذرات الذهب : ٢/ ٩٣ .

(٣) مجموع الفتاوى : ٧/ ٣٩٣ .

(٤) المصدر السابق : ٧/ ٤٠١ ، ومقصد شيخ الإسلام بالإلزام هنا مااحتج به الإمام أحمد على المرجئة القائلين بأن الإيمان هو الإقرار بأن من أقر ثم شد الزنار وصلى للصليب وغير ذلك فهو مؤمن ، وتقدم هذا عن الإمام أحمد .

٤ - الجواب على احتجاجهم ببعض الأدلة :

لقد احتج المرجئة لمعتقدهم الفاسد ببعض الأحاديث ، وأجاب عليها الإمام أحمد إجابة شافية وافية ، وأذكر من هذه الأحاديث حديثين وهما :

١ - **الحديث الأول** : قوله ﷺ : « اعتقها فإنها مؤمنة »[1] .

فهم - أي المرجئة - ذهبوا إلى أن النبي ﷺ حكم بإيمانها وأعطاها وصف الإيمان حين أقرت أنها مسلمة .

وردّ الإمام أحمد هذا الاستدلال بالحديث من خلال أقواله،وهي :

أ - قال أبو بكر الأثرم لأبي عبدالله في الحديث الذي يروى : « اعتقها فإنها مؤمنة » قال : ليس كل أحد يقول فيه : إنها مؤمنة ، يقولون : اعتقها ، وقال : ومالك سمعه من هذا الشيخ هلال بن علي[2] لايقول فإنها مؤمنة » ، وقال : بعضهم : فإنها مؤمنة فهي حين تقر بذلك فحكمها حكم المؤمنة هذا معناه »[3] .

ومقصود الإمام أحمد أن أحكام الدنيا مبنية على الظاهر ، ويظهر من الأمة أنها مؤمنة عندما شهدت أن محمد رسول الله وأن الله في السماء فترتب على ذلك عتقها ، يقول ابن تيمية : « لما ذكر الأثرم لأحمد احتجاج المرجئة بقول النبي ﷺ : « اعتقها فإنها مؤمنة » أجابه بأن المراد حكمها في الدنيا حكم المؤمنة ، لم يرد أنها مؤمنة عند الله تستحق

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ، باب تحريم الكلام في الصلاة : ١/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ، وأحمد في المسند : ٥/ ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، من حديث معاوية بن الحكم السلمي و ٢/ ٢٠١ من حديث أبي هريرة .

(٢) هو : هلال بن علي بن أسامة العامري المدني حدَّث عن أنس بن مالك وعنه مالك وغيره ، توفي سنة بضع وعشرين ومائة . السير : ٥, ٢٦٥ ، تهذيب الكمال : ٣٠/ ٣٤٣ - ٣٤٥ ، وقد روى عنه مالك هذا الحديث في كتاب العتق والولاء ، باب مايجوز من العتق في الرقاب : ٢/ ٧٧٦ - ٧٧٧ .

(٣) السنة للخلال : (٩٩١) بإسناد صحيح من رواية أبي بكر الأثرم وبنحوه : (٩٩٣) وذكره ابن تيمية عن الأثرم في الفتاوى : ٧/ ٢٥٦ .

دخول الجنة بلا نار إذا لقيته بمجرد هذا الإقرار »[1].

يقول الخطابي[2] : « وأما قول النبي ﷺ : « اعتقها فإنها مؤمنة » ولم يكن ظهر له من إيمانها أكثر من قوله حين سألها أين الله ؟ فقالت : في السماء ، وسألها من أنا ؟ فقالت : رسول الله فإن هذا السؤال عن أمارة الإيمان وسمة أهله ، وليس بسؤال عن أصل الإيمان وحقيقته . . »[3] ، ويقول ابن تيمية رحمه الله : « . . . وهذا لا حجة فيه لأن الإيمان الظاهر الذي تجري عليه الأحكام في الدنيا لا يستلزم الإيمان في الباطن الذي يكون صاحبه من أهل السعادة في الآخرة فإن المنافقين الذين قالوا : ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة : ٨] هم في الظاهر مؤمنون يصلون مع الناس ويصومون ويحجون ويغزون والمسلمون يناكحونهم ويوارثونهم كما كان المنافقون على عهد رسول الله - ﷺ ولم يحكم النبي ﷺ في المنافقين بحكم الكفار المظهرين للكفر . . . »[4] .

ب - وقال عبدالملك بن عبدالحميد الميموني : سمعت أحمد بن حنبل يوما وذكر هذا الحديث يعني حديث الجارية التي أتى بها رسول الله ﷺ فقال : هم يحتجون به يعني المرجئة وهو حجة عليهم ، يقولون الإيمان قول والنبي ﷺ لم يرض منها حتى قال : « تؤمنين بكذا تؤمنين بكذا »[5] .

---

(١) مجموع الفتاوى : ٧/ ٤١٦ .

(٢) هو : حمْدُ بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الإمام الحافظ أبو سليمان الخطابي صاحب التصانيف شافعي المذهب ، توفي سنة ٣٨٨ هـ . السير : ١٧/ ٢٣ ، الشذرات : ٣/ ١٢٧ .

(٣) معالم السنن مع سنن أبي داود : ١/ ٥٧٣ .

(٤) مجموع الفتاوى : ٧/ ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٥) السنة للخلال : (٩٩٢) بإسناد صحيح من رواية الميموني .

جـ - قال فيه رحمه الله : « يمكن أن يكون هذا قبل أن تنزل الفرائض »[1] .

هذا ماظهر لي من إجابات الإمام أحمد على استدلالهم بهذا الحديث .

والأصل أن من أقر بالشهادتين يحكم له بالإيمان إذا كان لايقر بهما قبل ذلك ، ثم ينظر بعد ذلك فإذا التزم بأحكام الإسلام فالحمد لله وإن عمل ناقضاً من نواقض الإسلام عومل معاملة المرتد بعد انطباق حكم المرتد عليه ولايكون في حديث الجارية دليل للمرجئة إلا لو امتنعت عن شيء بل الظاهر أنها ملتزمة بما يوجبه الإيمان ويقتضيه .

٢ - **الحديث الثاني** : قوله ﷺ : « من غشنا فليس منا » .

فقد فسروه بأن من غشنا فهو ليس مثلنا فهم - هروباً من إدخال العمل في مسمى الإيمان - قالوا بهذا التفسير فأشكل عليهم هذا الحديث حيث إنه يدل على أن من غش فليس من الإسلام في شيء ، وهو مايعارض قولهم ومذهبهم من أن مسمى الإيمان يطلق على الرجل حتى لو فعل المعاصي والكبائر ، فالعمل غير داخل في مسمى الإيمان عندهم ، ففروا من ذلك إلى القول بأن تفسير هذا الحديث : ليس مثلنا .

قيل لأحمد : مامعنى حديث النبي ﷺ : « من غشنا فليس منا » فلم يجب ، قيل : فإن قوماً قالوا من غشنا فليس مثلنا ؟ ، فأنكره وقال : « هذا تفسير مسْعَر وعبدالكريم أبي أمية ، وهو كلام المرجئة . وقال : بلغ عبدالرحمَن بن مهدي ؛ فأنكره ، وقال : لو أن رجلاً عمل بكل

---

(١) المصدر السابق (٩٩٢) ، وأخرجه الخلال بمثله عن الضحاك بن مزاحم بإسناد صحيح (١٢٤١) وعن هشام بن عبدالملك بإسناد صحيح (١٢٣٧) ، وأخرج الآجري نحوه عن الزهري في الشريعة : ١٤٦ ، يقول ابن رجب الحنبلي رحمه الله : « وقد ذهب طائفة إلى أن هذه الأحاديث المذكورة . . . كانت قبل نزول الفرائض والحدود ومنهم الزهري والثوري وغيرهما وهذا بعيد جداً فإن كثيراً منها كان بالمدينة بعد نزول الفرائض والحدود وفي بعضها أنه كان في غزوة تبوك ومنهم من يقول في هذه الأحاديث إنها منسوخة . . . ومرادهم بالنسخ البيان والإيضاح . . . وقالت طائفة تلك النصوص المطلقة قد جاءت مقيدة في أحاديث أخرى ، ففي بعضها من قال لا إله إلا الله مخلصا . . . » كلمة الإخلاص وتحقيق معناها : ٢٤ - ٢٥ .

حسنة أكان يكون مثل النبي ﷺ ؟ »[1] ، وفي رواية أخرى أنه - أي عبدالرحمن بن مهدي - قال سبحان الله ؟! فلو أن رجلاً قام بأعمال البر كلها ، كان يكون مثل النبي ﷺ ، ؟! ليس هذا التفسير بشيء فحسن أبو عبدالله قول عبدالرحمن وصوبه[2] .

وقال أحمد أيضاً : « لو أن رجلاً صام وصلى كان يكون مثل النبي ﷺ ؟! ثم قال : هؤلاء المرجئة ، يعني أن هذا من قولهم ليس منا : مثلنا، وذكر حديث : « من خبب زوجة امرىء أو مملوكه ليس منا »[3]، وقوله ﷺ : « ليس منا من شق الجيوب ولطَم الخدود ودعا بدعوى الجاهلية »[4].

قال أبو طالب : سمعت أبا عبدالله يقول في قول الرسول ﷺ : « من غشنا فليس منا » : كما جاء الحديث . بلغني عن عبدالرحمن بن مهدي أنه قيل له في هذا : إنهم يقولون : ليس منا : ليس بمثلنا ، فقال : لو عملوا جميع أعمال البر ماكانوا مثل النبي ﷺ ولكنه مثل الجاهلية وعملهم ، وقد قال النبي ﷺ : « من حمل علينا السلاح فليس منا »[5] يحمل أحد السلاح على النبي إلا يريد قتله ، ويحمل أحد السلاح على أحد إلا وهو يريد قتله ؟ فهذا كله ليس من فعل الإسلام . . . وهذه كلها إنما هي فعل الجاهلية . ليس منا : أي

---

(١) السنة للخلال : (٩٩٤) بإسناد صحيح عن الكرماني .

(٢) المصدر السابق : (٩٩٦) عن أحمد بن القاسم .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب ، باب فيمن خبب مملوكا : ٥١٧٠ ، وأحمد في مسنده : ٣٩٧/٢ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه وغيرهما والتخبيب هو الإفساد .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز : ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ومسلم في الإيمان ، باب تحريم ضرب الخدود : ٩٩/١ عن ابن مسعود رضي الله عنه وغيرهما ، والخبر في السنة للخلال : ٩٩٧ بإسناد صحيح .

(٥) أخرجه البخاري في الفتن ، باب قول النبي ﷺ : « من حمل علينا السلاح فليس منا » ٢٣/١٣ ، ومسلم في الإيمان ، باب قول النبي ﷺ من غشنا فليس منا : ٩٩/١ ، وأحمد في المسند : ٣/٢ ، عن ابن عمر رضي الله عنهما .

ليس معنا . . . »[1] .

وقال إسماعيل بن سعيد : سألت أحمد عن قول النبي ﷺ : « من غشنا فليس منا ، ومن حمل السلاح علينا فليس منا » قال : « على التأكيد والتشديد ، ولا أكفر أحداً إلا بترك الصلاة »[2] .

والخلاصة في هذا أن الإمام أحمد رد على قول المرجئة في هذا الحديث وبين بطلانه بما يلي : -

أ - بيان غلط المرجئة في تفسير هذا الحديث وأنه من تفسير مِسْعَر وعبدالكريم أبي أمية وأنكر هذا التفسير كما مر .

ب - ذَكَرَ لازم هذا القول ليظهر فساده حينما ذكر عن عبدالرحمن بن مهدي قوله : أنه لو لم يغش وجاء بأعمال البر كلها ، أيكون مثل النبي ﷺ ، وحَسَّن الإمام هذا القول وصَوَّبه .

جـ - أن هذا الحديث مبناه على التأكيد والتشديد والوعيد في عدم عمل الغش أو حمل السلاح ، وإلا فالإمام أحمد لايخرج من فعل ذلك من الملة .

٥ - بيان فساد قول المرجئة في أن الإيمان هو القول ، ومايؤدي بهم ذلك إلى القول الشديد القبح قال رحمه الله : « لو كان القول كما تقول المرجئة أن الإيمان قول ثم استثنى بعد القول لكان قبيحاً أن تقول لا إله إلا الله إن شاء الله ولكن الاستثناء على العمل »[3] .

٦ - الموقف العملي منهم والحديث يأتي فيه تفصيلاً إن شاء الله .

---

(١) السنة للخلال : (٩٩٨) بإسناد صحيح .
(٢) المصدر السابق : (١٠٠٠) .
(٣) السنة للخلال : (١٠٦٧) بإسناد صحيح .

الفصل الثالث
حكمه عليهم

على الرغم من البدع الشنيعة التي أحدثها المرجئة فإن الإمام أحمد لايكفرهم ، فقد وردت عنه عبارات وأقوال تدل على أن المرجيء مبتدع وصاحب قول رديء ومحدث ، وأما إطلاق القول بتكفيرهم ، بمعنى أن من قال : الإيمان قول فهو كافر أو خلافه من أقوالهم فلم يرد عنه ذلك - حسب علمي - وإليك بعض الأقوال التي تؤكد عدم تكفيره لهم :

أ - قال إسماعيل بن سعيد : سألت أحمد هل تخاف أن يدخل الكفر على من قال الإيمان قول بلا عمل ؟ فقال : « لايكفرون بذلك » [1] .

ب - وقال فيما رواه زياد بن أيوب[2] : « لايعجبنا أن نقول مؤمن حقاً ولانكفر من قاله » [3] .

وورد عن أحمد أنه طلب الدعاء لهم بالصلاح [4] ، ولم يمنع من إقرائهم السلام [5] .

ومما يؤكد ذلك أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قال : « ثم إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء - أي على المرجئة - وتبديعهم وتغليظ القول فيهم ، ولم أعلم أحداً منهم نطق بتكفيرهم ، بل هم متفقون على أنهم لايكفرون بذلك ، وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة ، ومن نقل عن أحمد أو غيره من الأئمة تكفيراً لهؤلاء أو جعل هؤلاء من أهل البدع المتنازع في تكفيرهم فقد غلط غلطاً عظيماً ، والمحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة إنما هو تكفير الجهمية . . . وأما المرجئة فلا يختلف قوله في عدم تكفيرهم » [6] .

---

(١) السنة للخلال : (٩٨٨) .

(٢) هو : زياد بن أيوب بن زياد أبو هاشم طوسي الأصل سأل الإمام أحمد عن أشياء وحدث بها ، توفي سنة ٢٥٢ هـ . طبقات الحنابلة : ١/١٥٦ - ١٥٨ .

(٣) السنة للخلال : (٩٧٥) .

(٤) المصدر السابق : (٩٨٩) .

(٥) مسائل أحمد لأبي داود : ٢٧٦ ، وسيأتي تفصيل مسألة : السلام على المبتدعة .

(٦) مجموع الفتاوى : ٧/ ٥٠٧ .

غلاة المرجئة :

وأما من قال أنا مؤمن وأقر بالشهادتين ولم يفعل الفرائض فهو الإرجاء الغالي وهم من يقول : « كما لاينفع مع الكفر طاعة فلا يضر مع الإيمان معصية » ، وورد عن الإمام أحمد تكفير من أقر بالأركان الخمسة ولم يفعل شيئاً منها ، قال الحميدي [(١)] : إن قوماً يقولون إن من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت أو يصلي مسنداً ظهره مستدبراً القبلة حتى يموت فهو مؤمن ، مالم يكن جاحداً إذا . . . . كان يقر الفروض واستقبال القبلة فقلت : هذا الكفر بالله الصراح وخلاف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وفعل المسلمين قال الله عز وجل : ﴿ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [سورة البينة : ٥] . . قال أبو عبدالله : من قال هذا فقد كفر بالله ورد على الله أمره وعلى الرسول ماجاء به »[(٢)] .

---

(١) هو : عبدالله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الإمام الحافظ الفقيه أبو بكر الأسدي الحميدي صاحب المسند ، توفي سنة ٢١٩ هـ . السير : ١٠/ ٦١٦ ، شذرات الذهب : ٢/ ٤٥ .

(٢) السنة للخلال : (١٠٢٧) ، وينظر مجموع الفتاوى لابن تيمية : ٧/ ٢٠٩ .

الفصل الرابع

موقف الإمام أحمد من مرجئة الفقهاء (أصحاب الرأي)

لقد كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله أحد الأئمة الأربعة الذين أفنوا أعمارهم في خدمة هذا الدين والتضحية بالغالي والنفيس من أجله[1] ، ولكن هذا الإمام ليس معصوماً عن الخطأ شأنه في ذلك شأن أي إمام آخر ، وقد نقل عنه القول بأن الإيمان هو إقرار اللسان وتصديق الجنان فقط مخرجاً بذلك العمل من مسمى الإيمان ، ومن ثم نُسب إلى الإرجاء كما أثر عنه القول بعدم زيادة الإيمان ونقصانه .

جاء في بيان عقيدته في الإيمان وأن العمل خارج من مسماه : « ثم العمل غير الإيمان والإيمان غير العمل بدليل أن كثيراً من الأوقات يرتفع العمل عن المؤمن ولايجوز أن يقال مرتفع عنه الإيمان فإن الحائض ترتفع عنها الصلاة ولايجوز أن يقال يرتفع عنها الإيمان ، أو أمر لها بترك الإيمان »[2] .

وعلى الرغم من أن هذا القول مردود فإن الخلاف بينه وبين قول أهل السنة في هذه المسألة خلاف لفظي لايترتب عليه فساد في الاعتقاد ، وإن كانت له آثار تترتب عليه كمسألة الاستثناء في الإيمان وفتح الباب للمرجئة المحضة وأهل الفسق ومخالفة الكتاب والسنة في اللفظ . فهو ليس من جنس قول غلاة المرجئة الذين يقولون : « لاتضر مع الإيمان معصية كما لاتنفع مع الكفر طاعة » ، يقول ابن أبي العز[3] شارح

---

(١) والكتب عن مناقب الإمام أبي حنيفة رحمه الله كثيرة منها مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي ورسالة صغيرة لابن حجر المكي الهيتمي « الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان » وغيرها .

(٢) شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري ص : ٧٢ .

(٣) هو : علي بن علاء الدين علي بن شمس الدين بن أبي العز الإمام العلامة أبو الحسن الدمشقي الصالحي الحنفي ، توفي سنة ٧٩٢ هـ . شذرات الذهب : ٦/ ٢٧٩ ، مقدمة كتاب شرح العقيدة الطحاوية .

الطحاوية [1] : « والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلاف صوري ، فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب أو جزءاً من الإيمان مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لايخرج من الإيمان بل هو في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه ؛ نزاع لفظي لايترتب عليه فساد اعتقاد »[2] .

ويقول ابن تيمية رحمه الله : « ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي ، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء كحماد بن أبي سليمان وهو أول من قال ذلك ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد وإن قالوا : إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل فهم يقولون : إن الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقاً للذم والعقاب كما تقوله الجماعة . . »[3] .

---

(١) هي رسالة صغيرة متضمنة لاعتقاد السلف منسوبة إلى الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد سلامة الأزدي الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١ هـ وقيل ٣٢٢ هـ .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية : ٤٦٢ .

(٣) الإيمان : ٢٨١ - ٢٨٢ .

موقف الإمام أحمد من أصحاب الرأي : -

وفيه عدة مباحث :

المبحث الأول : نبذة مختصرة عن الرأي ومدرسته .

المبحث الثاني : عرض ماورد عن الإمام أحمد في أهل الرأي .

المبحث الثالث : بيان منهجه في الرد عليهم .

المبحث الرابع : حكمه عليهم .

المبحث الخامس : حقيقة ماورد عن الإمام أحمد في أبي حنيفة رحمه الله .

المبحث الأول : نبذة مختصرة عن الرأي وأهله : -

الرأي لغة : هو الاعتقاد وهو اسم لامصدر قال الراغب [1] : « هو اعتقاد النفس أحد النقيضين عن غلبة الظن وعلى هذا قوله تعالى : ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ﴾ [سورة آل عمران : ١٣] وقال ابن القيم رحمه الله : « الرأي في الأصل مصدر رأى الشيء يراه رأيا ثم غلب استعماله على المرئي نفسه من باب استعمال المصدر في المفعول ، كالهوى في الأصل مصدر هويه يهواه هوى ، ثم استعمل في الشيء الذي يُهوى ، والعرب تُفَرِّق بين مصادر فعل الرؤية بحسب محالها فتقول : رأى كذا في النوم رؤيا ، ورآه في اليقظة رؤية ، ولكنهم خصوه بما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب مما تتعارض فيه الأمارات ، فلا يقال لمن رأى بقلبه أمراً غائباً مما يحس به إنه رأيه ولايقال أيضاً للأمر المعقول الذي لاتختلف فيه العقول ولاتتعارض فيه الأمارات إنه رأي ، وإن احتاج إلى فكر وتأمل كدقائق الحساب ونحوها » [2] .

---

(١) هو : الحسين بن محمد بن المفضل الأديب أبو القاسم الأصفهاني المعروف بالراغب ، توفي سنة ٥٠٢ هـ . آداب اللغة : ٣/ ٦٧ ، والأعلام : ٢/ ٢٧٩ .

(٢) إعلام الموقعين : ١/ ٦٦ .

وكثير من العلماء يجعلون الرأي والقياس أمراً واحداً فيقولون أصحاب الرأي هم أصحاب القياس وعليه أهل اللغة .

والمعتمد أن بين الرأي والقياس فرقاً وهو أن القياس متعلق بأصل نقلي فهو إلحاق فرع بأصل لعلة جامعة بينهما وهذا الأصل محكوم فيه بالنص ، أما الرأي فهو القول بالرأي المجرد واعتقاده حتى وإن عارضه نص موجود ، وذهب بعض العلماء إلى أن الرأي أعم من القياس وأن القياس أصل من أصول الاجتهاد بالرأي [1] .

إذن فالقياس من المصادر التي اعتمدها الكثير من الأئمة ومنهم الإمام أحمد على الراجح من أقواله [2] ، أما الرأي المجرد المعارض للشرع فهو بغيض ، ولم يرد عن أحد من أئمة السنة جعله أصلاً يبني عليه الأحكام .

وقد ورد عن كثير من الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام التحذير منه ، وذكر ابن القيم رحمه الله نقولاً عن عدد من الصحابة في ذمه . . . ثم قال : « فهؤلاء من الصحابة أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر وزيد بن ثابت وسهل بن حنيف ومعاذ بن جبل ومعاوية خال المؤمنين وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهم يخرجون الرأي من العلم ويذمونه وينهون عن الفتيا به ومن اضطر منهم إليه أخبر أنه ظني وأنه ليس على ثقة منه وأنه يجوز أن يكون منه ومن الشيطان وأن الله ورسوله بريء منه وأن غايته أن يسوغ الأخذ به عند الضرورة من غير لزوم لاتباعه ولا العمل به فهل تجد من أحد منهم قط أنه جعل رأي رجل بعينه دينا تُترك له السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ ويبدع ويضلل من خالفه إلى اتباع السنن فهؤلاء يَزَك [3] الإسلام وعصابة الإيمان وأئمة الهدى ومصابيح الدجى وأنصح الأمة للأمة وأعلمهم

---

(١) ينظر للتوسع كتاب الرأي وأثره في مدرسة المدينة للدكتور أبو بكر محمد إسماعيل ميقا ص: ٣١٦ - ٣١٧ .

(٢) وسيأتي مزيد بحث في هذه المسألة في منهج الإمام أحمد في الرد على أصحاب الرأي .

(٣) أي حَرَس .

بالأحكام وأدلتها وأفقههم في دين الله وأعمقهم علماً وأقلهم تكلفا وعليهم دارت الفُتيا وعنهم انتشر العلم . .(. وأكثر ماروي عنه التحذير من الرأي من كان بالكوفة إرهاصاً بين يدي علم الله سبحانه أنه يحدث فيها بعدهم) . . ثم بين رحمه الله أن ماجاء عن الصحابة والتابعين من قولهم بالرأي وفتياهم به والقضاء بمدلوله كقول عمر لكاتبه : قل هذا مارأى عمر بن الخطاب وقول علي في أمهات الأولاد : اتفق رأيي ورأي عمر على أن لايُبْعَن وغيرها من الأقوال والآثار لايعارض ذمهم للرأي قال : ولاتعارض بحمد الله بين هذه الآثار عن السادة الأخيار بل كلها حق وكل منها له وجه ، وهذا إنما يتبين بالفرق بين الرأي الباطل الذي ليس من الدين والرأي الحق الذي لامندوح عنه لأحد المجتهدين . . . ثم فسر الرأي وبين أقسامه قائلاً : « وإذا عرف هذا فالرأي ثلاثة أقسام : رأي باطل بلا ريب ورأي صحيح، ورأي هو موضع الاشتباه ، والأقسام الثلاثة قد أشار إليها السلف فاستعملوا الرأي الصحيح وعملوا به وأفتوا به وسوغوا القول به ، وذموا الباطل ومنعوا من العمل والفتيا والقضاء به وأطلقوا ألسنتهم بذمه وذم أهله .

والقسم الثالث سوغوا العمل والفتيا والقضاء به عند الاضطرار إليه حيث لايوجد منه بُدٌّ ولم يلزموا أحداً العمل به ولم يحرموا مخالفته ولاجعلوا مُخالفه مخالفاً للدين . . . »[1] .

---

(١) إعلام الموقعين : ١/ ٦٦ - ٦٨ بتصرف ، وقد عقد ابن القيم رحمه الله فصلاً خاصاً في الرأي المحمود وبين أنواعه وهي :
١ - رأي أفقه الأمة وأبرها قلوبا وأعمقها علما وأقلهم تكلفا وأصحهم قصوداً . . وهم الصحابة .
٢ - الرأي الذي يفسر النصوص ويبين وجه الدلالة منها ويقررها ويوضح محاسنها ويسهل طريق الاستنباط منها .
٣ - الرأي الذي تواطأت عليه الأمة وتلقاه خلفهم عن سلفهم فإن ماتواطئوا عليه من الرأي لايكون إلا صوابا .
٤ - الرأي الذي يكون بعد طلب علم الواقعة من القرآن فإن لم يجدها فيه ففي السنة فإن لم يجدها فيه ففيما قضى به الخلفاء الراشدون أو واحد منهم فإن لم يجد ففيما قاله أحد من الصحابة فإن لم يجده اجتهد رأيه ونظر إلى أقرب ذلك من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأقضية أصحابه فهذا هو الرأي الذي سوغه الصحابة واستعملوه .
المصدر السابق : ٨٤ - ٩١ بتصرف .



فالخلاصة من هذا أن الرأي أقسام منه ماهو جائز ومنه ماهو مكروه ومنه ماهو محرم .

وقد كان أهل الحديث لايرون الأخذ بالرأي إلا اضطرارا ، وفي أضيق نطاق ، ولايفرعون المسائل ، ولايستخرجون أحكاماً لمسائل لم تقع ، بل لايفتون إلا فيما يقع من الوقائع ولايَعْدُون المسائل الواقعة إلى النظر في أمور مفروضة .

أما أهل الرأي فيكثرون من الإفتاء بالرأي مادام لم يصح لديهم حديث في الموضوع الذي يجتهدون فيه ولايكتفون في دراستهم باستخراج أحكام المسائل الواقعة ، بل يفرضون مسائل لم تقع ويضعون لها أحكاماً بآرائهم .

وكان أكثر أهل الحديث بالحجاز لأنه موطن الصحابة ومكان الوحي ، وأكثر أهل الرأي كانوا بالعراق وهم من تخرج على عبدالله بن مسعود رضي الله عنه وهو ممن كان يتحرج في الإكثار من الرواية عن رسول الله ﷺ خشية أن يخطيء ولايتحرج في الاجتهاد برأيه وعنه أخذ غلامه مسروق وعن مسروق أخذ إبراهيم النخعي وعن إبراهيم أخذ حماد بن أبي سليمان وعن حماد أخذ إمام أصحاب الرأي الإمام أبي حنيفة رحمهم الله أجمعين .



وهؤلاء جميعاً نشأوا في العراق وفيه عاشوا حياتهم ، والعراق كانت مكانا خصباً لأصحاب الفلسفات والمذاهب القديمة والتي يلائمها الأخذ بالرأي خصوصا وأن أسباب الرواية لم تتوافر عندهم .

لقد كان إمام أهل الرأي الإمام أبو حنيفة رحمه الله صاحب عقل متفتح إلا أنه كان متقيداً بالنص الشرعي .

وكان له في أول حياته تعلق ببعض علم الكلام ومسائله ، والخوض في أقوال الفرق التي عاصرهم للرد عليهم ومجادلتهم ، وكان يرحل الرحلات البعيدة لهذه المجادلة والمنازعة .

والإمام أبو حنيفة إمام متقدم فقد توفي سنة ١٥٠ هـ ، وقد كانت أحاديث كثيرة لم تبلغه ، فكان يفتي فيما يَجدُّ له من مسائل بالرأي ، على الرغم من وجود بعض الأحاديث الخاصة في ذلك [١] .

---

(١) ينظر في ذلك : إعلام الموقعين لابن القيم ، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي بتحقيق : الكوثري ، التنكيل في الرد على الكوثري للمعلمي ، نشأة الآراء والمذاهب ليحيى فرغل وغيرها .

المبحث الثاني

عرض ماورد عن الإمام أحمد في الرأي وذمه

اعتاد الإمام أحمد أن لايشرع في بيان مذهب أي فرقة ابتداءاً بل عندما يسأل عنها ، أو يكون الجو ملائماً والحديث عن هذه الفرقة ، لذلك لم يؤثر عن الإمام أحمد أنه فَصّل في أصحاب الرأي مَنْ هم ؟ وماهي عقائدهم ؟ وإنما غلب على أقواله فيهم : بيان لضلالهم وبطلان ماجاءوا به وتبديعهم ، وإن كان لايخلو كلامه رحمه الله من مرور سريع على موجز أقوالهم ومذاهبهم ، وإليكم بعض الأقوال الواردة عن الإمام أحمد فيهم :

أ - قال رحمه الله : « وأصحاب الرأي وهم مبتدعة ضلال أعداء للسنة والأثر يبطلون الحديث ويردون على الرسول ويتخذون أبا حنيفة ومن قال بقوله إماما ، ويدينون بدينهم وأي ضلالة أبين ممن قال بهذا ، وترك قول الرسول وأصحابه واتبع قول أبي حنيفة وأصحابه ، فكفى بهذا غيا مرديا وطغيانا »[(١)] .

ب - وقال : « وأما أصحاب الرأي فإنهم يسمون أصحاب السنة نابتة[(٢)] وحشوية[(٣)] ، وكذب أصحاب الرأي أعداء الله ، بل هم النابتة والحشوية ، تركوا آثار الرسول وحديثه ، وقالوا بالرأي وقاسوا الدين بالاستحسان ، وحكموا بخلاف الكتاب والسنة ، وهم أصحاب بدعة

---

(١) السنة لأحمد : ٨٥ .

(٢) النابتة : الصغار والأحداث الذين لم يجربوا الأمور . القاموس المحيط ، مادة : نَبَتَ ، لسان العرب ، مادة : نَبَتَ .

(٣) هم فضلة الناس وجهالهم ، وقال بعضهم إن معناها وجود الحشو في كلام المعصوم ، وقد أورد ابن القيم في نونيته ذلك وبين أنهم - يعني المبتدعة - حين ينبزون أهل الإثبات بهذا البهت والكذب الصريح فإن كان الكتاب والسنة حشواً فاشهدوا أنا حشوية بلا جحد ولاكتمان ، وبين أيضاً أن أول من أطلق هذا اللقب هو عمرو بن عبيد المعتزلي على عبدالله ابن عمر رضي الله عنهما . ينظر نونية ابن القيم بشرح أحمد بن إبراهيم بن عيسى : ٢/ ٧٦-٨٠.

جهلة ضلال ، وطلاب دنيا بالكذب والبهتان »[1] .

هذا ما رأيته مناسباً لجعله في مبحث « ماورد عن الإمام أحمد في أصحاب الرأي وإلا فالنصوص عنه كثيرة لكن محلها فيما يلي هذا المبحث .

---

(١) السنة لأحمد : ٨٧ .

المبحث الثالث

منهجه في الرد على أصحاب الرأي

يتميز منهج الإمام أحمد رحمه الله في الرد على أصحاب الرأي بعدة خصائص وسمات منها ماهو عام ، ومنها ماهو خاص ، فالعام هو الذي يرد به على جُل الفرق والخاص هو رده على كل فرقة بعينها ، وقد تشترك بعض الفرق في بعض الخصائص والسمات .

ويمكن تلخيص أهم الخصائص العامة في منهج الإمام أحمد في الرد على أهل الرأي في الآتي : -

أ - الدعوة الخالصة إلى وجوب التمسك بالكتاب والسنة والآثار ، وتلقي العلم عن أهل الحديث ، وترك ماعداهم بل والتحذير الشديد من أهل الرأي ، وجعل ذلك من أصول السنة عند الإمام أحمد وبيان ضلالهم ، وكذا النهي عن طريقتهم في افتراض المسائل التي لم تقع .

قال رحمه الله : « والدين إنما هو كتاب الله وآثار وسنن وروايات صحاح عن الثقات بالأخبار الصحيحة القوية المعروفة ، يصدق بعضها بعضا ، حتى ينتهي ذلك إلى سنة رسول الله وأصحابه رضوان الله عليهم ، والتابعين وتابعي التابعين ومن بعدهم من الأئمة المعروفين المقتدى بهم ، والمتمسكين بالسنة والمتعلقين بالآثار ، لايُعرفون ببدعة ولايطعن فيهم بكذب ولايرمون بخلاف وليسوا بأصحاب قياس ولارأي ، لأن القياس في الدين باطل والرأي كذلك وأبطل منه ، وأصحاب الرأي والقياس في الدين مبتدعة ضلال . . . »[1] .

وقال : « أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله . . . وترك البدع وكل بدعة فهي ضلالة . . . وليس في السنة قياس ،

(١) السنة لأحمد : ٧٩ - ٨٠ .

ولاتضرب لها الأمثال ، ولاتدرك بالعقول ولا الأهواء . . . »[1] .

وتقدم قوله : « وأصحاب الرأي وهم مبتدعة ضلال أعداء للسنة والأثر . . . »[2] .

وقال عندما سئل عن الرأي رافعاً صوته : « لايثبت شيء من الرأي عليكم بالقرآن والحديث والآثار ، وقال أيضاً عندما سأله رجل أن يكتب كتب الرأي فقال : « ماتصنع بالرأي عليك بالسنن فتعلمها وعليك بالأحاديث المعروفة »[3] .

وقال مبيناً وجوب تلقي العلم عن علماء السلف واتباع منهجهم ، وعدم تعديهم إلى أهل الرأي : « عجباً لأهل الحديث تنزل بهم المسألة فيها عن الحسن وابن سيرين وطاووس - ويعد عدة من الكبار - فيذهبون إلى أصحاب الرأي فيسألونهم ، ألا ينظرون إلى علمهم فيتفقهون به »[4] .

والإمام أحمد رحمه الله لايقبل بافتراض المسائل التي لم تقع ولايسمح بإضاعة الوقت في بحثها واستقصاء حكمها ، فقد سأله أحد تلاميذه يوماً عن مسألة خيالية فغضب وقال : « خذ ويحك فيما تنتفع به وإياك وهذه المسائل المحدثة ، وخذ مافيه حديث »[5] .

ولاغرو فإنها طريقة السلف الصالح وقد كان زيد بن ثابت رضي الله عنه إذا سئل عن الأمر يقول : « أكان هذا فإن قالوا : نعم حدَّث فيه بالذي يعلم وإن قالوا : لم يكن ، قال : فذروه حتى يكون »[6] .

قال ابن رجب الحنبلي : « وهذا هو طريق الإمام أحمد رحمه الله ومن وافقه من علماء الحديث الربانيين ، وفي معرفة هذا شغل شاغل عن التشاغل بما

---

(١) رسالة عبدوس بن مالك ضمن طبقات الحنابلة : ١/ ٢٤١ ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي : ١/١٥٦ .
(٢) السنة لأحمد : ٨٥ .
(٣) الطرق الحكمية لابن القيم : ٤٠٠ .
(٤) طبقات الحنابلة : ١/٢٣٨ .
(٥) شرح الكوكب المنير للفتوحي : ٤/ ٥٨٤ .
(٦) السير : ٢/٤٣٨ .

أُحدث من الرأي مما لاينتفع به ولايقع وإنما يورث التجادل فيه الخصومات والجدال وكثرة القيل والقال ، وكان الإمام أحمد كثيراً إذا سئل عن شيء من المسائل المولدات التي لاتقع يقول : « دعونا من هذه المسائل المحدثة » (١) .

ب - بيان خطر علم الكلام لاشتهاره بين أهل الرأي ومن ثم أصبح سمة لأهل البدع :

سبق الحديث أن من منهج الإمام أحمد رحمه الله في تلقي العقيدة التحذير من علم الكلام وبيان مدى عظم خطر هذا العلم ، وسبب التسمية بهذا الاسم ، وجهود العلماء في بيان خطره ومحاربته .

ثم إن من تخرج من أصحاب الرأي لابد وأن يكون أخذ نصيبه الوافر من تعلم هذا العلم (علم الكلام) وأساليبه ، من هنا اقترن علم الكلام بمن اشتهر بالمجادلة والمخاصمة من أصحاب الرأي .

إن الاعتداد بالرأي والكلام أصبح سمة مميزة لأصحاب الرأي ثم اشتهر بعد ذلك عند أهل البدع من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة والماتريدية (٢) ، وغيرهم فجمعوا بين الرأي العقلي الباطل المعارض للنص الشرعي ، وبين الكلام فيما نهينا عن الخوض فيه ، وكثيراً إن لم يكن غالبا مايصاحب هذين الخصومة والمجادلة فضلوا وأضلوا ، ولذلك عندما يحذر الإمام أحمد رحمه الله من الجهمية يحذر من زعيمها جهم ومن رأيه وكلامه ، يقول : « واحذروا رأي جهم فإنه صاحب رأي وكلام وخصومات » (٣) .

---

(١) جامع العلوم والحكم : ١/٢٠٣ ، وينظر المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران : ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) تنسب الماتريدية إلى زعيمها محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي السمرقندي ولد حوالي سنة ٢٣٨ هـ ، وتوفي سنة ٣٣٢ هـ وقيل ٣٣٦ هـ والأول أشهر ، وهم يجعلون العقل مصدراً للتلقي قبل السمع ويقولون : بأن معرفة الله واجبة بالعقل قبل ورود السمع ، وبالحسن والقبح العقلي ، وبعدم حجية خبر الواحد في العقيدة إلى غير ذلك . ينظر في ترجمة زعيمها وبسط عقائدها والرد عليها : كتاب الماتريدية دراسة وتقويم لأحمد ابن عوض الله الحربي .

(٣) طبقات الحنابلة : ١/٣٤٢ .

وقيل إن أبا حنيفة رحمه الله في أول أمره كان متكلما ويجادل بالكلام مع أهل البدع لذلك اشتهر بأنه متكلم .

وقد تقدم ذكر بعض الأقوال عن الإمام أحمد في علم الكلام وإليك شيئاً منها :

قال : « من تعاطى الكلام لايفلح ، من تعاطى الكلام لم يخل من أن يتجهم ، من أحب الكلام لم يفلح ، ولايؤول أمرهم إلى خير ، عليكم بالسنة والحديث ، وإياكم والخوض والجدال » (١) .

وقال : « لست أتكلم إلا ماكان من كتاب أو سنة أو عن الصحابة والتابعين ، وأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود » (٢) .

وقال : « لاتجالسوا أهل الكلام ، وإن ذبوا عن السنة » (٣) .

إن علم الكلام أصبح السمة التي تجمع كثيراً من أهل البدع ولذا فشى خطره وانتشر ، ولما كان لأهل الرأي نصيب منه فقد حذر الإمام أحمد منه أشد التحذير .

جـ - ومن منهجه في الرد على أصحاب الرأي توضيحه لطريقة القياس المشروع ، حتى لايغتر كل رجل بعقله ، ويسرف في القياس الفاسد ، وكذلك توضيحه لصفة الذي يقيس فليس كل واحد يستطيع القياس - والكلام حول القياس موضعه كتب الأصول (٤) - ، ولكن ماأريد بيانه أن الإمام أحمد رحمه الله كان يرى استغراق أهل الرأي في القياس والتفريع عليه ، مع وجود النصوص الصريحةفي ذلك فبين رحمه الله أن الأصل الكتاب والسنة ، ثم بين كيفية القياس ؛ قال رحمه الله : « إنما هو السنة والاتباع ، وإنما القياس أن تقيس على أصل أما أن تجيء إلى الأصل فتهدمه ثم تقول هذا قياس فعلى أي شيء كان هذا القياس » (٥) .

---

(١) المصدر السابق : ١/٥٦ - ٥٧ .

(٢) تاريخ الإسلام : ٩٠ وفيه أقوال كثيرة للإمام أحمد في ذلك .

(٣) مناقب أحمد : ٢٠٤ ، طبقات الحنابلة : ١/٣٣٤ .

(٤) ينظر في ذلك : كتاب الإمام ابن القيم رحمه الله إعلام الموقعين ، ولمزيد بحث كتاب أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل للدكتور / عبدالله التركي .

(٥) مناقب أحمد : ٢٤٤ .

وقيل له:ينبغي ألا يقيس إلا رجل عالم كبير يعرف كيف يشبه الشيء بالشيء قال : أجل لاينبغي »[1] .

فالإمام أحمد يحتج بالقياس لكن القياس الذي له أصل منصوص عليه والعلة الجامعة بين الأصل والفرع واحدة ، كما أن الرجل الذي يقيس ينبغي أن يكون عالماً يعرف كيف يشبه الأشياء بالأشياء ، أما أن يفرط الرجل في القياس بحجة حجيته ويقيس على أصول مستنبطة بالرأي ويحتج به ويجتهد فيه رغم وجود الأحاديث في ذلك فهذا فعل أصحاب الرأي والمؤدي إلى معارضة النصوص ، ولذا ورد عن الإمام أحمد المنع من القياس والتحذير منه كقوله : « يجتنب المتكلم في الفقه هذين الأصلين وذكر منهما القياس ، وكقوله حين ذكر له أحد أصحابه أهل الرأي وردهم للحديث فقال : « ماتصنع بالرأي والقياس ، وفي الأثر مايغنيك عنه » .

ويقول د/ عبدالله التركي – حفظه الله – : « فظاهر هذا أن أحمد رحمه الله لايرى العمل بالقياس ولايقول به فقد أطلق في الرواية الأولى أن على الفقيه أن يجتنب القياس وفي الثانية أن في الأثر مايغني عن القياس ، وظاهر هذا يعارض مانقل عنه في العمل بالقياس ، وأصحابه - أي أصحاب أحمد – اختلفوا أمام هذا النقل المتعارض فأغلبهم تأولوا مانقل عنه في اجتناب القياس ليسْلَم لهم قوله بالقياس واعتباره من أصول الاستنباط ، فالقاضي[2] ومن وافقه حملوا إنكاره على معارضة القياس للسنة وجعلوا الرواية الثانية مؤيدة لقولهم حيث قال فيها : « ماتصنع بالرأي والقياس وفي الأثر مايغنيك عنه ؟! وقد قال ذلك لما ذكر له أهل الرأي وردهم للحديث فإذا كان هناك أثر فلا يقول بالقياس بل يقدمه عليه . . . ومن أصحابه من لم يتأول مانقل عنه من النهي عن القياس وإنما اعتبر أن في مذهبه روايتين أحدهما العمل بالقياس والأخرى بخلافها . . . »[3] .

---

(١) المصدر السابق : ٢٤٤ .

(٢) أي القاضي أبي يعلى صاحب الروايتين والوجهين ، وينظر كلامه في الروايتين : ق ٢٤٢ .

(٣) أصول مذهب الإمام أحمد : ٦٢١ – ٦٢٢ ، والأول أرجح . ينظر المسودة لابن تيمية : ٣٧٢ – ٣٧٣ ، التمهيد لأبي الخطاب : ١٤٤ – ١٥٣ ، روضة الناظر مع شرحها للطوفي : ٢/ ٢٣٤ .

د - ومن السمات الرئيسة كذلك : التحذير الشديد من كتب أصحاب الرأي : لقد كان للإمام أحمد رحمه الله موقف حازم من تأليف الكتب ، وقد رأينا ماكان للإمام أحمد من موقف قوي بالغ الشدة حينما نهى أصحابه عن مطالعة كتاب الشافعي « الرسالة » على الرغم من أنه ورد عنه أيضاً إطراء وثناء له ، ولكنه منهج يسير عليه ، فالأولى عنده الاكتفاء بالقرآن والحديث ولايتجاوزهما ، حتى وإن احتجوا عليه بأن بعض السلف ألف كتبا ، قال عندما سأله قوم من أردبيل[1] عن رجل يقال له عبدالرحيم وضع كتابا فقال أبو عبدالله : « هل أحد من أصحاب رسول الله فعل ذا أو أحد من التابعين وأغلظ وشدد في أمره وقال : انهوا الناس عنه وعليكم بالحديث »[2] .

هذا مايتعلق بكتب علماء السلف أما أن يأتي رجل من أهل الرأي ويطلق العنان لرأيه وقياسه ثم يكتب بعد ذلك الكتب فالأمر أشد وأخطر .

وكان رحمه الله يكره ويحذر من كتب أهل الرأي ليتوافر الالتفات إلى النقل قال : « أهلكهم وضع الكتب تركوا آثار رسول الله وأقبلوا على الكلام »[3] ، وقال عندما سأله رجل أكتب كتب الرأي ؟ فقال : « ماتصنع بالرأي عليك بالسنن فتعلمها وعليك بالأحاديث المعروفة »[4] .

وقال المرّوذي : قال أبو عبدالله : « يضعون البدع في كتبهم إنما أحذر عنها أشد التحذير ، وسئل رحمه الله عن رجل مات وترك كُتباً كثيرة من كتب الرأي ، وعليه دَيْن ترى أن تباع الكتب قال : لا ، قلت : عليه دَيْن ، قال : وإن كان عليه دين قال : وأي شيء يصنع بالكتب ؟ قال : تدفن[5] .

لقد كان لتحذير الإمام أحمد رحمه الله من هذه الكتب أشد الأثر في ابتعاد الناس عنهم وأخذ الحذر منهم .

هـ - ومن السمات الرئيسة التي تؤثر عند الناس بدلالة أكثر الموقف العملي وسيأتي مزيد بحث فيه إن شاء الله .

ماسبق يعتبر أبرز الملامح الرئيسية لمنهج الإمام أحمد في الرد على أصحاب الرأي .

---

(١) من أشهر مدن أذربيجان . معجم البلدان : ١/ ١٤٥ .

(٢) الطرق الحكمية لابن القيم : ٣٩٩ .

(٣) المصدر السابق : ٤٠٠ .

(٤) المصدر السابق : ٤٠٠ .

(٥) المنهج الأحمد : ١/ ٣٢٨.

وفيما يلي بعض النقول أيضاً عن الإمام أحمد رحمه الله في الرأي وأهله والموقف منهم :

١ - **بيان وكشف مقصد أهل الرأي ومايريدون بقولهم ومايؤول أمرهم إليه .**

يقول رحمه الله : « إنما يريدون - أي أهل الرأي - إبطال الأثر وتعطيل العلم والسنة والتفرد بالرأي والكلام والبدعة والخلاف »[(١)] .

وقال أبو داود : سمعت أحمد وذكر شيئاً من أصحاب الرأي فقال : « يحتالون لنقض سنن رسول الله ﷺ »[(٢)] .

وقيل لأحمد عن رجل نظر في الرأي وكان رجلاً مستوراً فقال : « قلَّ رجل نظر في الرأي إلا في قلبه دَغَلٌ »[(٣)] ، وسبق إيراد قول ابن رجب الحنبلي في أن الرأي يورث التجادل والخصومات وكثرة القيل والقال[(٤)] .

٢ - **بيان ضعف وتهافت منزلة صاحب الرأي في الدين :**

قال عبدالله سألت أبي عن الرجل يريد أن يسأل عن الشيء من أمر دينه مايبتلى به من الأيمان في الطلاق وغيره في حضرة قوم من أصحاب الرأي ومن أصحاب الحديث لايحفظون ولايعرفون الحديث الضعيف الإسناد والقوي الإسناد فلمن يسأل أصحاب الرأي أو أصحاب الحديث على ماكان من قلة معرفتهم ؟ قال : « يسأل أصحاب الحديث ولايسأل أصحاب الرأي ! ضعيف الحديث خير من رأي أبي حنيفة »[(٥)] .

---

(١) السنة لأحمد : ٨٠ .

(٢) مسائل أحمد لأبي داود : ٢٧٦ .

(٣) المصدر السابق ، جامع بيان العلم : ٢/ ١٣٩ ، إعلام الموقعين : ١/ ٨١ .
والدَغَل محركة : مادخل في الأمر ليفسده ، القاموس المحيط ، مادة : دَغَلَ .

(٤) ينظر ك جامع العلوم والحكم : ١/ ٢٠١ ، ٢٠٣ ، المدخل لابن بدران : ١٣٠ ، ١٣١ .

(٥) مسائل أحمد لابن الكوسج : ١/ ١٨٥ ، السنة لعبدالله : ١/ ١٨١ ، مسائل عبدالله : ٢٣٨ ، ونحوه في إعلام الموقعين : ١/ ٨١ ، وذكره الزركشي في البحر المحيط وأورد رداً من القاضي ابن العربي على الإمام أحمد في قوله إن ضعيف الأثر خير من قوي النظر ، قال ابن العربي : وهذه وهلة من أحمد لاتليق بمنصبه فإن ضعيف الأثر لايحتج به مطلقاً : ٥/ ٣٤ . = /

٣ - **الدعاء الخالص لمتبعي الرأي بالعودة إلى الحق والنصوص :**

عن أبي عيسى عبدالرحمن بن زاذان[١] قال : صلينا وأبو عبدالله حاضر فسمعته يقول : « اللهم من كان على هوى أو على رأي وهو يظن أنه على الحق فرده إلى الحق حتى لايضل من هذه الأمة أحد . . . . »[٢] .

٤ - **التحذير من الرأي بأبيات شعرية :**

قال رحمه الله :

دين النبي محمد آثار .·. نعم المطية للفتى الأخبار
لاتُخدعن عن الحديث وأهله .·. فالرأي ليل والحديث نهار
ولربما جهل الفتى طرق الهدى .·. والشمس طالعة لها أنوار[٣]

= / وقال ابن عقيل الحنبلي : « وإنما يحمل كلامه . . في الذم على أهل الأهواء الذين ردوا السنن بالآراء وأما خلاف ذلك فلا يظن به مع دخوله (أي الرأي) في القياس وعمله ، وبنى مذهبه عليه في مسائل عدة ليس فيها آية ولا خبر ولاقول صحابي » .
الواضح في أصول الفقه : ٣/ ق ٤٨ ب ، مخطوط .

(١) هو : عبدالرحمن بن زاذان بن يزيد بن مخلد الرازي أبو عيسى نقل عن الإمام أحمد أشياء كثيرة ، ولد سنة ٢٢١ هـ ، أخباره في الطبقات : ١/ ٢٠٤ ، تاريخ بغداد : ١٠/ ٨٧ ، لسان الميزان : ٣/ ٤١٥ ، المنهج الأحمد : ١/ ٤١٧ .

(٢) تهذيب الكمال للمزي : ١/ ٤٦٤ ، المنهج الأحمد : ١/ ٢٩ ، وهذا من نصح الأمام أحمد رحمه الله للأمة جميعاً حيث دعا لهم بالرجوع إلى الحق والصواب وهكذا كان أئمة الدين ناصحين لعباد الله .

(٣) إعلام الموقعين : ١/ ٨٤ ، جامع بيان العلم لابن عبدالبر : ٢/ ٣٤ - ٣٥ ، لوائح الأنوار السنية للسفاريني : ٢/ ٣٦٢ .

المبحث الرابع

حكمه على أصحاب الرأي

سبق أن بينا أن المقصود بأصحاب الرأي هنا من يكثر من الاجتهاد بالرأي والقياس والتفريعات عليه ، ويطلق العنان لعقله وآراءه وقد يكون معذوراً لكون الأحاديث لم تبلغه كالإمام أبي حنيفة وشيخه حماد بن أبي سليمان رحمهما الله .

وقد أراد الإمام أحمد رحمه الله الحث على لزوم الكتاب والسنة ، وإبعاد الناس عن الآراء المخالفة .

وقد أنكر الإمام أحمد رحمه الله هذا المنهج ووصفه بالخبث والضلال، وأنهم بهذا أعداء للسنة وطلابُ دنيا ، وأكثر من التنديد بهم على فعلهم وبيان جنايتهم، إلا أن الثابت عنه عدم تكفيرهم، أو إطلاق لفظ الكفر على مقالتهم .

المبحث الخامس

حقيقة ما نقل عن الإمام أحمد رحمه الله في الإمام أبي حنيفة رحمه الله

من خلال مطالعتي للنصوص الواردة عن الإمام أحمد في أصحاب الرأي وجدت نصوصاً فيها تشديد على الإمام أبي حنيفة رحمه الله في أخذه بالرأي .

والإمام أبو حنيفة رحمه الله له من الفضائل والمآثر الشيء الكثير ، وأبلى بلاءاً حسناً في خدمة هذا الدين والدعوة إليه ، ولاينكر هذا إلا جاهل أو حاسد معاند .

والإمام أحمد يعرف قدر أبي حنيفة ويُثمّن جهوده في خدمة الدين وبلاءَه في سبيله وكان كثيراً مايذكره ويترحم عليه ويبكي عليه زمن محنته[1] .

وقال أيضاً إنه - أي أبا حنيفة - من العلم والورع والزهد وإيثار الآخرة بمحل لايدركه أحد ، ولقد ضرب بالسياط ليلي للمنصور فلم يفعل فرحمة الله عليه ورضوانه[2] .

لكنه لما أفرط أتباعه في الرأي والقياس ذم الإمام أحمد هذا المنهج وكان جُل أقواله ذم الإكثار من الأخذ بالرأي وخاصة في مقابلة النصوص ، وقد سبق بيان بعضها في المبحث الثاني والثالث ومنها قوله لبعض أصحابه : « اتركْ رأي أبي حنيفة وأصحابه »[3] .

---

(١) أي محنة أبي حنيفة رحمه الله لما أريد على القضاء فامتنع فضرب . وينظر في ذلك : تاريخ بغداد : ١٣/ ٣٢٧ ، مناقب أبي حنيفة للموفق المكي : ٢/ ١٤٨ ، الجواهر المضية في تراجم الحنفية للقرشي : ١/ ٨ وغيرها .

(٢) الخيرات الحسان للهيتمي : ٧٧ ، عقود الجمان لشمس الدين الشافعي : ١٩٣ .

(٣) بحر الدم (٤٣٠) برواية ابن هانيء .

وقال محمد بن روح العكبري[١] : سمعت أحمد يقول : « لو أن رجلاً ولي القضاء ثم حكم برأي أبي حنيفة ثم سئلت عنه لرأيت أن أرد أحكامه »[٢] .

وقال أيضاً : « إذا رأيت الرجل يجتنب أبا حنيفة ورأيه والنظر فيه ولايطمئن إليه ولا إلى من يذهب مذهبه فأرجو خيره »[٣] ، وغيرها من النصوص الواردة عنه رحمه الله في التحذير من اتباع الرأي بإطلاق .

كما ورد عن الإمام أحمد التشديد في بعض ماخالف فيه أبو حنيفة حتى في بعض الفروع الفقهية فقد قيل لأحمد : قول أبي حنيفة الطلاق قبل النكاح ؟! فقال : مسكين أبو حنيفة كأنه لم يكن من العلم بشيء ، قد جاء فيه عن النبي ﷺ وعن الصحابة وعن نيف وعشرين من التابعين . . . فكيف يجتريء أن يقول تَطْلُق »[٤] .

وقال : « قل من نظر في رأي أبي حنيفة إلا كان دغل القلب يذهب إليه»[٥] .

ومما زعم أن الإمام أحمد قاله :

١ - قوله رحمه الله لمن سأله أيؤجر الرجل على بغض أبي حنيفة وأصحابه قال : « أي والله »[٦] .

٢ - وقوله : « ماقول أبي حنيفة والبعر عندي إلا سواء »[٧] .

---

(١) كان صديقاً للإمام أحمد بن حنبل وكان إذا خرج إلى عكبرا ينزل عليه . طبقات الحنابلة : ١/ ٢٩٧ ، تاريخ بغداد : ٥/ ٢٧٧ ، المنهج الأحمد : ١/ ٣٣٤ .

(٢) تاريخ بغداد : ١٣/ ٤١٢ ، طبقات الحنابلة : ١/ ٢٩٨ ، بحر الدم (٤٣١) .

(٣) طبقات الحنابلة : ١/ ٢٤٧ ، بحر الدم (٤٣١) ، برواية عمرو بن معمر .

(٤) تاريخ بغداد : ١٣/ ٤٣٩ ، وينظر تفصيل المسألة في كتاب المغني لابن قدامة : ١٣/ ٤٨٩ .

(٥) أحكام أهل الملل للخلال : (٨٣٥) عن العباس المستملي ، وفي هذا الكتاب إنكار من الإمام أحمد لبعض مخالفات أبي حنيفة وأصحابه واحتجاج الإمام أحمد بالأحاديث عليهم . ينظر ص : ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ وغيرها .

(٦) السنة لعبدالله بن أحمد : ١/ ١٨٠ ، عن ابن الكوسج .

(٧) مسائل أحمد لابن الكوسج : ١/ ١٨٠ ، تاريخ بغداد : ٣/ ٤٣٩ ، والبَعْر : هو مايخرج من كل ذي ظلف وخف . القاموس المحيط ، مادة : بعر .

٣ - وقوله : « كان أبو حنيفة يكذب »[١] .

فأما النص الأول وهو قوله لمن سأله أيؤجر الرجل على بغض أبي حنيفة وأصحابه فأقول هذا النص غير ثابت عن الإمام أحمد بنصه ولكن الثابت عنه البغض لأصحاب الرأي وأهل الإرجاء وليس البغض متوجهاً إلى أبي حنيفة بشخصه .

ولقد رجعت إلى النسخة الخطية الخاصة بمسائل أحمد لابن الكوسج وعندي له نسختين فوجدت العبارة كذا . . أيؤجر الرجل على بغض أصحاب أبي حنيفة فقال : أي والله[٢] ، فليس البغض لأبي حنيفة وإنما لأصحابه ومن جاء بعده ممن يتدينون بالرأي ، ويدل لهذا ماورد عنه في المسائل التي حلف عليها حينما سئل أيؤجر الرجل على بغض من خالف حديث رسول الله فقال : « أي والله »[٣] ، وماورد في المنهج الأحمد من قوله رحمه الله : « تقربوا إلى الله ببغض أهل الإرجاء »[٤] .

فالبغض متجه لمن خالف الحديث إلى الرأي وليس إلى أبي حنيفة .

وأما ماورد عنه رحمه الله في كتاب السنة لابنه عبدالله فإسناده فيه مجهول وهو راويه عن إسحاق وهذا صيغته : « وأُخبرت عن إسحاق بن منصور الكوسج قال : قلت لأحمد بن حنبل يؤجر . . . » .

وأما ماورد عنه رحمه الله من قوله : « ماقول أبي حنيفة والبَعْر عندي إلا سواء » فأذكر قول العلامة الشيخ عبدالرحمن المعلمي[٥] ، يقول في سياق

---

(١) تاريخ بغداد : ١٣/٤٤٨ - ٤٤٩ .

(٢) ق : ١١٧ ، ١/ق ١٨٠ .

(٣) المسائل التي حلف عليها أحمد لابن أبي يعلى : ٢٥ .

(٤) المنهج الأحمد : ١/١٥٩ .

(٥) هو : عبدالرحمن بن يحي بن علي بن أبي بكر المعلمي العتمي اليماني ، ولد سنة ١٣١٣هـ ، وتوفي سنة ١٣٨٦هـ . مقدمة التنكيل .

رده على محمد زاهد الكوثري : « عموم القول لايستلزم عموم التسوية للصفات فإذا قيل سواء زيد والأسد لم يفهم منه إلا التسوية في بعض المعاني وهي الشجاعة ، فالتسوية بين القول والبعر إنما هو في عدم الاعتداد ، فمعنى تلك الكلمة إنما هو أن أحمد لايعتد بقول أبي حنيفة دليلاً أو خلافاً كما لايعتد بالبعر مالاً فأما عدم اعتداده به دليلاً فلا غبار عليه ولايقول أحد إن قول أبي حنيفة دليل شرعي يلزم من بعده من المجتهدين الأخذ به وأما عدم الاعتداد به خلافاً فكما قاله بعضهم في قول داود الظاهري[1] . . . »[2] .

فالمعتمد أن التشبيه هنا إنما هو في عدم الاعتداد بقول أبي حنيفة وجعله دليلاً شرعياً يلزم الأخذ به في مقابلة الأدلة الشرعية .

وأما قوله رحمه الله عن أبي حنيفة إنه كان يكذب فإسناد هذا الخبر إلى أحمد معلول فقد أخرجه الخطيب البغدادي من طريقين : **الأول** في إسناده سليمان بن داوود العقيلي ولم أقف له على ترجمة ، **والآخر** في إسناده عثمان بن جعفر السبيعي وقد ترجم له الخطيب البغدادي في تاريخه (١١/ ٢٩٦) ولم يبين حاله ، فهو مجهول الحال ، وعليه فلا يصح . والله أعلم .

ومما يدل على عدم صحة هذا النقل عن الإمام أحمد :

أن إطلاق الكذب على إمام من الأئمة ليس من منهج الإمام أحمد رحمه الله خصوصاً وأنّ المطلق عليه إمام معتبر كالإمام أبي حنيفة ، ويدل على ذلك أيضاً ورود كثير من الروايات عن شيخ المحدثين وإمام أئمة الجرح والتعديل يحي بن معين والتي تنفي صفة الكذب عنه رحمه الله[3] .

وقد تكلم بعضهم في أبي حنيفة رحمه الله واتهمه بالقول بخلق القرآن

---

(١) هو : داود بن علي بن خلف الإمام الحافظ أبو سليمان البغدادي رئيس أهل الظاهر حكي عنه القول بأن القرآن محدث وقد حذر الإمام أحمد منه ، توفي سنة ٢٧٠ هـ . السير : ١٣/ ٩٧ ، شذرات الذهب : ٢/ ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل : ١/ ١٦٨ ، وينظر : كلام طيب للذهبي حول الاعتداد بخلاف داود الظاهري في السير : ١٣/ ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٣) تاريخ بغداد : ١٣/ ٤٤٩ - ٤٥٠ .

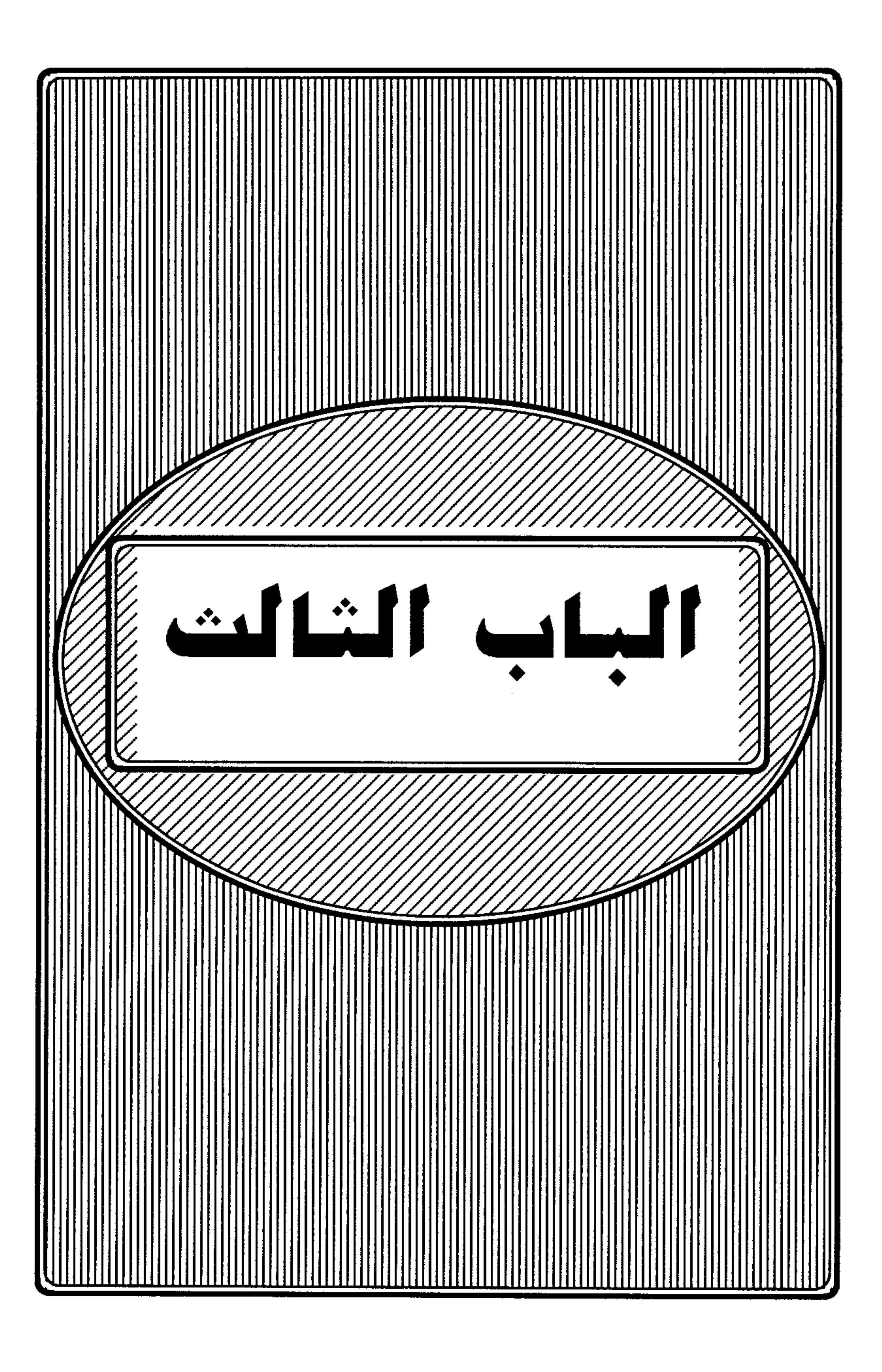
وأنه استتيب على ذلك ، وقد تصدى الإمام أحمد لهذه الفرية ، وبين عدم صحتها يقول : « لم يصح عندنا أن أبا حنيفة كان يقول القرآن مخلوق » [1] .

لقد كان الإمام أحمد يقدر الرجال بجهودهم ومدى كدهم ونَصَبهم في سبيل خدمة معتقد السلف ، فمن كان على هذه العقيدة السلفية وبدرت منه أقوال ومواقف لاتتفق مع هذا المعتقد السلفي فالإمام أحمد يعامله معاملة حازمة ، حتى يعود إلى هذا المنهج السليم ، ليصبح قدوة لغيره ومواقفه كثيرة مع علماء السلف كعلي بن المديني ويحي بن معين وغيرهما في مخالفتهم في بعض القضايا لما أجابوا تقية في محنة القول بخلق القرآن ، والإمام أحمد يقدر لأبي حنيفة جهوده ، ويجله ويحبه ويترحم عليه ويعرف له فضله وصبره وجهاده .

رحم الله الإمامين أبا حنيفة وأحمد وجازاهما على جهادهما خير الجزاء .

---

(٢) المصدر السابق : ١٣/ ٣٨٤ .



الباب الثالث

الباب الثالث
موقف الإمام أحمد من الخوارج والرافضة

الفصل الأول : الخوارج :

وهم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد قضية التحكيم ، ويطلق لفظ الخوارج على من خرج على ولي الأمر الواجب طاعته معتقداً وجوب الخروج عليه بالمعصية ، وقد سبق التعريف بهم[1] .

وسيكون الحديث في هذا الفصل من خلال مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : ماورد عن الإمام أحمد في الخوارج :

١ - قال رحمه الله : « وأما الخوارج فمرقوا من الدين ، وفارقوا الملة ، وشردوا عن الإسلام ، وشذوا عن الجماعة ، فضلوا عن السبيل والهدى ، وخرجوا على السلطان ، وسلوا السيف على الأمة ، واستحلوا دماءهم ، وأموالهم ، وعادوا من خالفهم ؛ إلا من قال بقولهم ، وكان على مثل قولهم ورأيهم ، وثبت معهم في بيت ضلالتهم ، وهم يشتمون أصحاب محمد ﷺ ، وأصهاره ، وأختانه ، ويتبرؤون منهم ، ويرمونهم بالكفر والعظائم ، ويرون خلافهم في شرائع الإسلام ، ولايؤمنون بعذاب القبر ، ولاالحوض ، ولا الشفاعة ، ولابخروج أحد من النار ، ويقولون : من كذب كذبة أو أتى صغيرة أو كبيرة من الذنوب فمات من غير توبة ؛ فهو في النار خالداً مخلداً أبداً . . . ولايرون الجماعة إلا خلف إمامهم ، وهم يرون تأخير الصلاة عن وقتها ، ويرون الصوم قبل رؤية الهلال والفطر قبل رؤيته ، وهم يرون النكاح بغير ولي ، ولاسلطان ، ويرون المتعة في دينهم ، ويرون الدرهم بدرهمين يداً بيد ، ولايرون الصلاة في الخفاف ولا المسح

---

(١) ينظر التمهيد في التعريف بفرقة الخوارج .

عليها [1]، ولايرون للسلطان عليهم طاعة ، ولا لقريش عليهم خلافة ، وأشياء كثيرة يخالفون عليها الإسلام وأهله . . . . ومن أسماء الخوارج : الحرورية وهم أصحاب حروراء [2]، والأزارقة وهم أصحاب نافع بن الأزرق [3] . . . والنجدية وهم أصحاب نجدة بن عامر [4] الحروري ، والإباضية وهم أصحاب عبدالله بن إباض [5] ، والصفرية وهم أصحاب داود بن النعمان [6]، والمهلبية [7] ، والحارثية [8] ، والخرمية [9] كل هؤلاء خوارج . . . » [10].

وقال أيضاً : « وأما الخوارج فإنهم يسمون أهل السنة والجماعة مرجئة وكذبت الخوارج في قولهم ، بل هم المرجئة ، يزعمون أنهم على إيمان وحق دون الناس ، ومن خالفهم كافر » [11].

٢ - وقال الأثرم : حدثنا أبو عبدالله بحديث ذكر فيه الصفرية فقال : « الصفرية الخوارج » [12].

---

(١) وينظر شرح اعتقاد الإمام أحمد لعلي بن شكر : ق٤ ب .

(٢) قرية بظاهر الكوفة ، اجتمع بها الخوارج فسموا بها . معجم البلدان : ٢/ ٢٤٥ .

(٣) هو : أبو راشد نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي ، خرج أيام عبدالله بن الزبير ، قتل سنة ٦٠ هـ ، مقالات الإسلاميين : ١/ ١٦٨ - ١٦٩ ، الخطط والآثار للمقريزي : ٢/ ٣٥٤ .

(٤) هو : نجدة بن عامر الحنفي ، من رؤوس الخوارج ، قتله أصحابه سنة ٦٩ هـ . مقالات الإسلاميين : ١/ ١٧٤ ، الملل والنحل : ١٢٢ .

(٥) هو : عبدالله بن إباض التميمي ، خرج أيام مروان الحمار . مقالات الإسلاميين : ١/ ١٨١ ، الملل والنحل : ١٣٤ .

(٦) لم أجد له ترجمة ، والمعروف أن الصفرية تنسب لزياد بن الأصفر . تنظر أخباره في : الملل والنحل : ١٣٧ ، مقالات الإسلاميين : ١/ ١٨٢ .

(٧) لا أعلم فرقة من فرق الخوارج تسمى هذا الاسم ومن قال بنسبتها إلى المهلب بن أبي صفرة ففيه نظر فقد كان يحارب الخوارج زمن ابن الزبير خاصة الأزارقة . السير : ٤/ ٣٨٤ .

(٨) أصحاب الحارث الإباضي . تنظر أقوالهم في المقالات : ١/ ١٨٤ ، الملل والنحل : ١٣٦ .

(٩) أصحاب بابك الخرمي سبقت ترجمته ص :

(١٠) السنة للإمام أحمد : ٨٣ - ٨٥ .

(١١) المصدر السابق : ٨٧ .

(١٢) السنة للخلال (١٠٨) وبنحوه (١٠٩) وإسنادهما صحيح .

٣ - وقال أيضاً : « الخوارج قوم سوء لاأعلم في الأرض قوما شراً منهم ، وقال : « صح الحديث فيهم عن النبي من عشرة وجوه »[(١)] .

٤ - وروى عنه مايفيد أنهم - أي الخوارج - لايعتقدون إمامة علي رضي الله عنه[(٢)] .

٥ - وقال رحمه الله في تصحيحه لأحاديث الشفاعة والحوض : « هذه أحاديث صحاح نؤمن بها ونقر ، وكل ماروي عن النبي بأسانيد جيدة نؤمن بها ونقر . . . قلت له والشفاعة ؟ قال : كم حديث يروى عن النبي ﷺ في الشفاعة والحوض ، فهؤلاء يكذبون بها ، وهو قول صنف من الخوارج . . . »[(٣)] .

---

(١) السنة للخلال (١١٠) وإسناده صحيح من رواية حرب بن إسماعيل ، ويقول ابن تيمية رحمه الله : « وقد استفاض عن النبي ﷺ الأحاديث بقتال الخوارج ، وهي متواترة عند أهل العلم بالحديث ، قال الإمام أحمد : صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه وقد رواها مسلم في صحيحه وروى البخاري منها ثلاثة أوجه حديث علي وأبي سعيد الخدري وسهل بن حنيف وفي السنن والمسانيد طرق أخر متعددة . . . » . الفتاوى : ٢٨/ ٥١٢ .

(٢) ينظر : السنة للخلال : ٦١٠ ، ٦١٣ ، ٦٢٦ ، ٦٣٦ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٣ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ .

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢٠٩٠) ، والخبر من رواية حنبل بن إسحاق ابن عم الإمام أحمد .

المبحث الثاني

منهج الإمام أحمد في الرد على الخوارج

تميز منهجه رحمه الله في الرد عليهم بخصائص منها : -

١ - بيانه لعظم حق ولاة الأمر ووجوب طاعتهم وتحريم الخروج عليهم وإن جاروا :

إن للإمام أحمد منهجاً فريداً في معاملة ولي الأمر فهو يعرف له حقه ويعظمه ويشدد على تأدية ماله تأدية تامة كاملة ، فمن ذلك :

أ - وجوب طاعة ولاة الأمر في المعروف ، وتحريم الخروج عليهم وإنكار ذلك إنكاراً شديدا .

ب - وجوب الصلاة خلفهم والحج والجهاد معهم .

جـ - جواز دفع الزكاة لهم وإن كانوا ظلمة أو فسقة .

د - فضيلة الدعاء لهم وتحريم الدعاء عليهم والامتناع عن سب الظلمة منهم وإيكال أمرهم إلى الله .

هـ - جواز قبول عطاياهم وإن كان الأولى عدم قبولها .

وفيما يلي بعض النصوص التي تبين ذلك :

١ - قال أحمد بن الحسين بن حسان[1] : « سمعت أبا عبدالله وسئل عن طاعة السلطان فقال بيده : عافى الله السلطان ، تنبغي ، سبحان الله ، السلطان »[2] .

٢ - وقال فيما رواه أبو بكر المروذي : « السمع والطاعة مالم يؤمر بمعصية »[3] .

٣ - وقال لرسول الخليفة المتوكل : « أرى طاعته في العسر واليسر والمنشط والمكره . . . »[4] .

---

(١) هو : أحمد بن الحسين بن حسان من أهل سر من رأى ، روى عن أبي عبدالله جزءين من المسائل حسان جداً ، قال الخطيب : أحمد بن الحسين بن حسان السامري قدم بغداد . . . وهو رجل ثقة مشهور . طبقات الحنابلة : ١/ ٣٩ ، تاريخ بغداد : ٤/ ٨٠ ، المنهج الأحمد : ١/ ٣٥٤ ، المقصد الأرشد : ١/ ٨٩ .

(٢) السنة للخلال (٣) وإسناده صحيح ، ومقصود الإمام أحمد بقوله في آخر كلامه السلطان ؟ التعجب والإنكار على من يسأل عن هذا الشيء المعروف .

(٣) المصدر السابق (٢) وإسناده صحيح .

(٤) المصدر السابق (١٣) وإسناده صحيح .

وهو بالمقابل حين يأمر بطاعة ولي الأمر في المعروف ؛ ينهى أشد النهي عن الخروج عليه وينكر ذلك إنكاراً شديداً[1] .

وقال أبو الحارث الصائغ[2] : « سألت أبا عبدالله في أمر كان حدث ببغداد وهَمَّ قوم بالخروج فقلت : ياأبا عبدالله ماتقول في الخروج مع هؤلاء ؟ فأنكر ذلك عليهم وجعل يقول : سبحان الله الدماء الدماء لاأرى ذلك ولاآمر به ، الصبر على مانحن فيه خير من الفتنة يسفك فيها الدماء ، ويستباح فيها الأموال وينتهك فيها المحارم . . . » ورأيته ينكر الخروج على الأئمة وقال : « الدماء لا أرى ذلك ولا آمر به »[3] .

٤ - واجتمع بعض فقهاء بغداد في ولاية الواثق إلى أحمد وقالوا : يا أبا عبدالله هذا الأمر قد تفاقم وفشا - يعني إظهاره لخلق القرآن وحمل الناس عليه - فقال لهم أبو عبدالله فما تريدون ؟! ، قالوا : أن نشاورك في أنا لسنا نرضى بإمرته ولاسلطانه فناظرهم أبو عبدالله ساعة وقال لهم : عليكم بالنكرة في قلوبكم ولاتخلعوا يداً من طاعة ، ولاتشقوا عصا المسلمين ولاتسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم انظروا في عاقبة أمركم واصبروا حتى يستريح بر ويستراح من فاجر . . . »[4] .

٥ - وقال في رسالة عبدوس : « ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد كان الناس اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو الغلبة ، فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين ، وخالف الآثار عن رسول الله ، فإن مات مات ميتةً جاهلية ، ولايحل قتال السلطان ، ولا الخروج عليه لأحد من الناس ، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة »[5] .

٦ - وقال في رسالة السنة : « والجمعة والعيدان مع الأئمة وإن لم يكونوا بررةً عدولاً أتقياء »[6] .

---

(١) المصدر السابق (٨٧) وإسناده صحيح .

(٢) هو : أحمد بن محمد أبو الحارث الصائغ قال الخلال عنه : كان أبو عبدالله يأنس به ويقدمه ويكرمه ، وكان له عنده موضع جليل . طبقات الحنابلة : ١/ ٧٤ ، تاريخ بغداد : ١٢٨/٥ ، المنهج الأحمد : ١/ ٣٦٣ ، المقصد الأرشد : ١/ ١٦٣ .

(٣) السنة للخلال (٨٩) وإسناده صحيح .

(٤) المصدر السابق (٩٠) ، ذكر محنة أحمد لحنبل بن إسحاق ص : ٨١ ، ٨٢ .

(٥) طبقات الحنابلة : ١/ ٢٤٤ .

(٦) المصدر السابق : ١/ ٢٦ .

٧ - وقال: « والغزو ماض مع الأمراء إلى يوم القيامة البر والفاجر لايترك، وقسمة الفيء وإقامة الحدود إلى الأئمة ماض، ليس لأحد أن يطعن عليهم ولاينازعهم . . . »[١] .

٨ - ومما يدل على تعظيم الإمام أحمد لولي الأمر أنه يُجوِّز دفع الزكاة إليهم حتى وإن شربوا بها الخمور وتلذذوا بها ويذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « اعطوهم حقهم واسألوا الله حقكم[٢] »[٣] .

٩ - وقد جوز أخذ العطية من الإمام العاصي، والأفضل ردها . يقول : « فهو إن رد ولم يقبل فذلك أفضل وإن أخذ فجائز والأصل فيه أن بيت المال مرصد لمصالح المسلمين وحاجاتهم فجائز الأخذ منه »[٤] .

وقد رُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ عن عطايا الأمراء ؟ فقال : « ماجاء فيها من غير مسألة ولااستشراف نفس فخذه، فإنما هو رزق ساقه الله إليك »[٥] .

١٠- وهو رحمه الله يدعو للسلطان بالخير والصلاح والعافية[٦] ويحرم الدعاء عليه، قال : « فأما الدعاء عليهم - يعني ولاة الأمر - فلا يجوز وروي عن النبي ﷺ أنه قال : « لاتشاغلوا بسب الأمراء وادعوا الله لهم »[٧] .

---

(١) المصدر السابق : ١/ ٢٤٥ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة : ٢/ ٢٩٧، وصحح الشيخ أحمد شاكر إسناده : ١٥/ ١٠٩ .

(٣) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مسائل الإمام أحمد للخلال : ق ٢٧/ ب .

(٤) المصدر السابق، وينظر في مسألة قبول عطايا الولاة وما ورد عن بعض السلف من كراهة ذلك وتوجيهه فتح الباري لابن حجر : ٣/ ٢٢٨ .

(٥) أخرجه بنحوه الإمام أحمد في مسنده : ١/ ١٧، وهو في البخاري في الزكاة : ٣/ ٣٣٧، ومسلم في الزكاة : ١٠٤٥ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٦) السنة للخلال : (١٦) بإسناد صحيح من رواية المروذي .

(٧) هذا الحديث لم أجد من أخرجه بنصه لكن ورد في كنز العمال للمتقي الهندي : « لاتشغلوا قلوبكم بسب الملوك ولكن تقربوا إلى الله تعالى بالدعاء لهم يعطف الله قلوبهم عليكم »، ١٤٥٨٨ ونسبه إلى ابن النجار عن عائشة، وبنحوه : « لاتسبوا الأئمة وادعوا الله لهم بالصلاح فإن صلاحهم لكم صلاح » عن أبي أمامة عند الطبراني في الكبير : ٧٦٠٩، وراويه عن أبي أمامة مكحول، وقد شكك بعض العلماء ونقاد الرجال بسماعه عن أبي أمامة . يراجع في ذلك الجرح والتعديل للرازي : ٨/ ٤٠٧، المراسيل : ٢١١، ٢١٣، والسنن للدارقطني : ١/ ٢١٨، تهذيب التهذيب : ١٠/ ٢٨٩، السير : ٥/ ١٥٦ . ولم أقف على تاريخ ولادة مكحول، وأبو أمامة توفي سنة ٨١ وقيل ٨٦ ووفاة مكحول / =

وقيل للحسن تغتاب الأمراء فقال : لا،قيل : فأصحاب البدع ؟ قال : نعم ، فأما اللعنة لهم لوجود القبائح . . فأصل ذلك ألا يخص بالتسمية ، فإن قال كما جاء في القرآن : ﴿ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [سورة هود : ١٨] فإنه قد سلك مسالك الأخيار .

وقد قيل لأحمد تلعن الحجَّاج[1] ؟ فقال : « مايعجبني إلا أن تقول : ألا لعنة الله على الظالمين ، وسئل عن لعنة يزيد ؟ فقال : لاأتكلم بهذا قال النبي ﷺ : « لعن المؤمن كقتله »[2] ، وقال عليه الصلاة والسلام : « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم »[3] وقد كان يزيد منهم . . . . . »[4] .

لقد كان الإمام أحمد رحمه الله يعرف للخلفاء وولاة الأمر حقهم من الطاعة في المعروف ، وينكر لعنهم فضلاً عن الخروج عليهم إن جاروا ، فتعظيمه لحق ولاة الأمر من أبرز الخصائص لمنهجه رحمه الله في الرد على الخوارج ؛ لأن الخوارج على النقيض من ذلك تماماً فهم خارجون على الإمام ولايرضون إمرته وسلوا السيف عليه واستحلوا دمه ودم المسلمين .

= / مختلف فيها فقيل ١١٢ هـ وقيل ١١٣ وقيل ١١٤ وقيل ١١٦ وقيل ١١٨ فيكون بين وفاتهما حوالي ٣٠ سنة ، وهو رحمه الله من المدلسين من المرتبة الثالثة عند ابن حجر في طبقاتهم ص : ٤٦ ، ورواه عند الطبراني بالعنعنة عن أبي أمامة . والله أعلم .

(١) هو : الحجاج بن يوسف الثقفي الأمير الظالم ، كان ذو شجاعة ومكر ، وله تعظيم للقرآن وحسنات مغمورة في بحر ذنوبه وأمره إلى الله . مات سنة ٩٥ هـ . السير : ٤/ ٣٤٣ ، الشذرات : ١/ ١٠٦ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده : ٤/ ٣٣ عن ثابت بن الضحاك الأنصاري ، والحديث متفق عليه فرواه البخاري في الأدب : ١٠/ ٥١٤ ، والأيمان والنذور : ١١/ ٥٣٧ ، ومسلم في الأيمان : ١٧٦ ، والطبراني : ٢/ ٦٥ ، ٦٨ .

(٣) أخرجه أحمد : ٤/ ٢٦٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، عن النعمان بن بشير وابن أبي عاصم في السنة : ١٤٧٧ ، وأبو نعيم في الحلية : ٢/ ٧٨ ، وابن حبان في صحيحه : ٦٧٢٧ بإسناد حسن وله شواهد يرتقي بها إلى الصحيح .

(٤) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مسائل الإمام أحمد للخلال : ق٢٧/ ب ، ٢٨/ أ .

٢ - ومن خصائص منهجه رحمه الله في الرد على الخوارج تثبيته لخلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه والتأكيد على أحقيتها :

لقد كان خروج الخوارج على علي رضي الله عنه في أول أمرهم ، ومن ثم فهم لايعترفون بإمامته ولايرون أحقيته بالخلافة ، وقد اتجهت جهود الإمام أحمد إلى التأكيد الشديد على أحقيته بالخلافة وأنه كان إمام المسلمين في عصره وأفضلهم .

وفيما يلي بعض النصوص الواردة عنه التي تبين أحقية الإمام علي بالخلافة ، والإنكار على من لم يثبتها له من الخارجية المارقة :

١ - قال حنبل : سمعت أبا عبدالله وذكر علياً وخلافته فقال : « أصحاب رسول الله رضوا به واجتمعوا عليه وكان بعضهم يحضر وعلي يقيم الحدود فلم ينكروا ذلك ، وكانوا يسمونه خليفة ويخطب ويقسم الغنائم فلم ينكروا ذلك ، قال حنبل : قلت له خلافة علي ثابتة ؟ فقال : سبحان الله يقيم علي رحمه الله الحدود ويقطع ويأخذ الصدقة ويقسمها بلا حق وجب له ؟ أعوذ بالله من هذه المقالة ، نعم خليفة رضيه أصحاب رسول الله وصلوا خلفه وغزوا معه وجاهدوا وحجوا وكانوا يسمونه أمير المؤمنين راضين بذلك غير منكرين فنحن تبع لهم . . . وعلي رحمه الله إمام عادل إمامته ثابتة وأحكامه نافذة وأمره جائز كان أحق الناس بها بعد عثمان . . »[١] .

٢ - وكان رحمه الله يصحح حديث سفينة : « خلافة النبوة ثلاثون سنة »[٢] ويوثق راويه سعيد بن جُمْهان[٣] وينكر على من تكلم فيه،

---

(١) السنة للخلال : (٦١٣) بإسناد صحيح ، وبنحوه (٦٤٨) ، مسائل صالح : ١/ ٢٢٦ .

(٢) أخرجه أحمد : ٥/ ٢٢١ ، والترمذي (٢٢٢٦) في الفتن ، باب ماجاء في الخلافة والطبراني في الكبير (٦٤٤٢) ، وأبو داود في السنة (٤٦٤٦) ، وابن حبان في صحيحه (٦٦٥٧) وإسناده حسن كما قال محققه .

(٣) هو : سعيد بن جُمْهان الأسلمي ، أبو حفص البصري ، توفي سنة ١٣٦هـ . ينظر تفصيل الكلام حوله في : تهذيب الكمال للمزي : ١٠/ ٣٧٦ - ٣٧٩ .

وغضب عليه[1] .

ويقول أيضاً : « . . . لقد بلغ من عدل علي رحمه الله أنه قسم الرمان والأبزار ، [أي الحبوب] وأقام الحدود ، وكان أصحاب رسول الله يقولون له : ياأمير المؤمنين . . . وجعل أبو عبدالله يفحش على من لم يقل إنه خليفة ، وقال : أصحاب رسول الله يسمونه أمير المؤمنين ، وهؤلاء يعني الذين لايثبتون خلافته كأن يعني كلامه أن هؤلاء قد نسبهم إلى أنهم قد كذبوا . . . »[2] .

٣ - وقال صالح لأبيه في مسألة خلافة علي : فإن قال قائل ينبغي لمن ثبت الخلافة على علي أن يربع به ؟ قال إنما نتبع ماجاء[3] ، وماقولنا نحن ، وعلي عندي خليفة قد سمَّى نفسه أمير المؤمنين ، وسماه أصحاب رسول الله أمير المؤمنين وأهل بدر متوافرون يسمونه أمير المؤمنين ، قلت فإن قال قائل : نجد الخارجي يخرج فيتسمى بأمير المؤمنين ويسميه الناس أمير المؤمنين ؟ قال : هذا قول سوء خبيث يقاس علي رضي الله عنه إلى رجل خارجي ويقاس أصحاب رسول الله إلى سائر الناس ، هذا قول رديء ، أفيقال إنما كان علي خارجياً إذاً بئس القول هذا »[4] .

وكان يقول : « روي لعلي من الفضائل مالم يرو لغيره »[5] ، و « من لم يثبت الإمامة لعلي فهو أضل من حمار أهله »[6] .

---

(١) السنة للخلال (٦٢٦) ، (٦٣٦) ، (٦٣٨) ، (٦٤٧) ، وينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية : ٣٥/١٨ .

(٢) المصدر السابق (٦٢٦) برواية أبي بكر المروذي بإسناد صحيح .

(٣) يعني ماورد عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال : كنا نعد ورسول الله حي أبو بكر وعمر وعثمان ونسكت » . أخرجه أحمد في المسند : ٢/ ١٤ ، وفي الفضائل : ١/ ٩٠ ، وابن أبي عاصم في السنة : ٢/ ٥٦٨ وصحح إسناده الألباني وبنحوه في البخاري في الفضائل : ١٦/٧ .

(٤) مسائل أحمد لصالح : ١/ ٤٢٦ - ٤٢٧ ، والسنة للخلال (٦٤٥) ، وللخلال كلام طيب حول جهود الإمام أحمد في ذلك . السنة : ٤٣٠ .

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك : ٣/ ١٠٨ ، وابن عساكر في تاريخه كما في المختصر : ١٨/ ٣١ ، وأورده السيوطي في تاريخ الخلفاء : ١٤٠ .

(٦) مناقب الإمام أحمد : ٢٢٠ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٣٥/ ١٩ .

لقد اتجهت جهود الإمام أحمد إلى تثبيت خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، والتأكيد على أحقيتها له وهذا بحد ذاته رد واضح على من زعم خلاف ذلك من الخوارج .

٣- **ومن خصائص منهجه رحمه الله في الرد عليهم** : حكاية قولهم ثم التذييل عليه بما يشبه الذم له ، وقد يشرع في ذم أقوالهم والإنكار عليهم ابتداءاً كقوله : « وأما الخوارج فمرقوا من الدين وفارقوا الملة وشردوا عن الإسلام وشذوا عن الجماعة فضلوا عن السبيل والهدى ، ثم شرع في بيان أقوالهم ومذاهبهم . . . ثم قال : وأشياء كثيرة يخالفون عليها الإسلام وأهله ، وكفى بقوم ضلالة أن يكون هذا رأيهم ومذهبهم ودينهم ، وليسوا من الإسلام في شيء . . . وبين رحمه الله بعض أسمائهم يقول : والأزارقة وهم أصحاب نافع بن الأزرق وقولهم أخبث الأقاويل وأبعده من الإسلام والسنة . . . والمهلبية والحارثية والخرمية كل هؤلاء خوارج فساق مخالفون للسنة خارجون من الملة أهل بدعة وضلالة »[1] .

قال : « الخوارج قوم سوء لا أعلم في الأرض قوماً شراً منهم »[2] .

وكان يتعوذ من رأيهم الخبيث[3] .

٤ - **ومن منهجه في الرد عليهم** : بيانه لصحة الحديث الوارد فيهم عن النبي ﷺ قال رحمه الله : « الخوارج قوم سوء لا أعلم في الأرض شراً منهم وقال : صح الحديث فيهم عن النبي ﷺ من عشرة وجوه »[4] .

ومقصود الإمام أحمد بذلك الحديث المروي فيهم عن النبي ﷺ أنه قال : « يخرج في هذه الأمة قوم يقرؤون القرآن لايجاوز

---

(١) السنة للإمام أحمد : ٨٣ - ٨٥ .
(٢) السنة للخلال : (١١٠) بإسناد صحيح عن الكرماني .
(٣) سير أعلام النبلاء : ١١/٢١٢ .
(٤) السنة للخلال : (١١٠) .

حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم عند الله . . . »[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « وقد استفاض عن النبي ﷺ الأحاديث بقتال الخوارج وهي متواترة عند أهل العلم بالحديث ، قال الإمام أحمد : صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه ، وقد رواها مسلم في صحيحه ، وروى البخاري منها ثلاثة أوجه حديث علي وأبي سعيد الخدري وسهل بن حنيف وفي السنن والمسانيد طرق أخر متعددة . . . »[(٢)].

٥ - ومن خصائص منهجه في الرد عليهم ؛ التحذير من أفراد معينين منهم :

لقد كان الإمام أحمد - كما أسلفت - ينكر الخروج على السلطان إنكاراً شديداً ، ويحذر منه حتى وإن فعل ذلك عن اجتهاد من السلف وأئمة الدين فلا يرضى فعلته أبداً كسعيد بن جبير الذي خرج مع عبدالرحمن بن الأشعث[(٣)] على الحجاج بن يوسف فلم يرض الإمام أحمد رحمه الله فعله[(٤)].

وكان ينكر على بعض أصحابه حين يخرجون على السلطان ، قال أبو بكر المروذي : سمعت أبا عبدالله يأمر بكف الدماء وينكر الخروج

---

(١) أخرجه البخاري عن أبي سعيد في الأنبياء : ٨/ ٦٧ ، ٣٣٠ ، وفي المناقب : ٦/ ٦١٧ ، وفي فضائل القرآن : ٩/ ٩٩ ، وفي الأدب : ١٠/ ٥٥٢ ، وفي استتابة المرتدين : ١٢/ ٢٨٣ ، ٢٩٠ ، وفي التوحيد : ١٣/ ٤١٥ ، ٥٣٥ ، وعن علي في فضائل القرآن : ٩/ ٩٩ ، وعن عمر في الاستتابة : ١/ ٢٨٣ ، ومسلم عن جابر : (١٠٦٣) ، وعن أبي سعيد : (١٠٦٤) ، وعن علي : (١٠٦٦) ، وعن أبي ذر : (١٠٦٧) ، وعن سهل بن حنيف : (١٠٦٨) ، وأحمد عن أبي سعيد : ٣/ ٦٠ ، وعن أبي برزة : ٤/ ٤٢١ وغيرهم .

(٢) مجموع الفتاوى : ٢٨/ ٥١٢ ، وينظر كلام الحافظ ابن حجر في الفتح : ١٢/ ٣٠٢ .

(٣) هو : عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث الكندي أمير سجستان كان قائد للحجاج ثم ثار عليه وقام معه علماء وصلحاء لله تعالى فقاتله الحجاج ، مات سنة ٨٤ هـ . السير : ٤/ ١٨٣ ، الشذرات : ٨/ ٩٤ .

(٤) السنة للخلال : (٨٥) .

إنكاراً شديداً ، وأنكر أمر سهل بن سلامة[1] وقال : كان بيني وبين حمدون بن شبيب أُنس وكان يكتب لي فلما خرج مع سهل جفوته بعد ، وكان قد خرج ذاك الجانب ، فذهبت أنا وابن مسلم[2] فعاتبناه وقلت : « إيش حملك فكأنه ندم أو رجع »[3] .

وهذا الحسن بن صالح[4] ؛ فقد كان الإمام أحمد يأخذ عليه اعتقاده لبدعة الخروج وعدم حضوره الجُمَع خلف أئمة الجور ، وعلى الرغم من هذا فإنه يحفظ له علمه ويُعد له ويصحح روايته ، سئل عنه فقال : الحسن بن صالح صحيح الرواية ، متفقهٌ ، صائن لنفسه في الحديث والورع ويقول مبيناً مذهبه عندما سئل عنه : « ثقة إلا أن مذهبه ذاك » (يقصد الخروج) وقال : « مايعجبنا مذهب الحسن بن صالح فقد كان قعد عن الجمعة »[5] .

وذكر له مرة فقال : « كان يرى السيف ولانرضى مذهبه وسفيان[6] أحب إلينا منه »[7] .

وكان رحمه الله يحذر أشد التحذير من بابك الخُرَّمي ، ويرسل الرسائل في التحذير منه[8] ، ويقول : « ماأعرف أحداً كان أضر على

---

(١) هو : سهل بن سلامة الأنصاري أبو حاتم ، كان يدعو الناس إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعمل بكتاب الله وعلق مصحفاً في عنقه وكان يقول : سأقاتل كل من خالف الكتاب والسنة كائنا من كان سلطانا أو غيره . تاريخ الأمم والملوك للطبري : ٨/ ٥٥٢ .

(٢) لم أجد له ترجمة .

(٣) السنة للخلال : (١٠٢) بإسناد صحيح .

(٤) هو : الحسن بن صالح بن حي أبو عبدالله الهمداني الثوري كان يترك الجمعة ولايراها خلف أئمة الجور وكان يرى الخروج عليهم بالسيف ، توفي سنة ١٦٩ هـ . السير : ٧/ ٣٦١ ، شذرات الذهب : ١/ ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٥) بحر الدم : ١١١ ، ١١٢ .

(٦) يعني الثوري رحمه الله .

(٧) السنة للخلال : (٩٣) بإسناد صحيح عن المروذي .

(٨) السنة للخلال : (١١٥) بإسناد صحيح .

الإسلام منه الفاسق[1] وجعل يحرض الناس على الخروج إليه ومقاتلته[2]، وسئل مرة عن الرجل إذا أراد الغزو وكان إذ ذاك الخرمية فإلى أي الوجهتين أحب إليك . . فأشار نحو الخرمية »[3].

ومر في المبحث الأول التحذير من رؤوس الخوارج كنافع بن الأزرق ونجدة بن عامر وابن إباض وغيرهم . . .

٦ - الدعوة إلى قتالهم والخروج إليهم :

لعل من أهم الخصائص التي تبرز منهج الإمام أحمد في الرد على الخوارج : تحبيذه ودعوته الأكيدة إلى الخروج إلى هؤلاء الخوارج المارقين ومجابهتهم وقتالهم لتخمد ثورتهم ويستراح منهم وتكفى مؤونتهم .

ومن النصوص التي تبين هذا : ماقاله الميموني : نسخت كتاب أحمد بن حنبل إلى علي بن المديني قبل أن يحدث[4]، عنوانه : إلى أبي الحسن علي بن عبدالله من أحمد بن محمد بن حنبل . . . : سلام عليكم ، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو أما بعد : أحسن الله إليك في الأمور كلها وسلمك وإيانا من كل سوء برحمته ، كتبت إليك وأنا ومن أعنى به في نعم من الله متظاهرة ، أسأله العون على أداء شكر ذلك فإنه ولي كل نعمة ، كتبت إليك رحمك الله في أمر لعله أن يكون قد بلغك من أمر هذا الخرمي الذي قد ركب الإسلام بما قد ركبه به من قتل الذرية وغير ذلك ، وانتهاك المحارم وسبي النساء ، وكلمني في الكتاب إليك بعض إخوانك رجاء منفعة ذلك عند من يحضرك ممن له نية في النهوض إلى أهل أردبيل ، والذب عنهم وعن حريمهم ممن ترى أنه يقبل منك ذلك ، فإن رأيت رحمك الله لمن حضرك ممن ترى

---

(١) المصدر السابق : (١١٦) .
(٢) المصدر السابق : (١١٧) .
(٣) المصدر السابق : (٩١٢٠ بإسناد صحيح .
(٤) أي يحدث القول بخلق القرآن تقية .

أنه يقبل منك فإنهم على شفا هلكة وضيعة وخوف من هذا العدو المظل، كفاك الله وإيانا كل مهم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وكتب » [١] .

وورد عنه رحمه الله الدعوة لقتال الحرورية إن دعوا إلى ماهم عليه أو طلبوا مال الإنسان [٢] .

ومما يدل على وجوب قتالهم وإراحة الناس منهم أن الخروج إليهم واجب حتى ولو كان الأمير المخروج معه فاجراً يقول رحمه الله : « حتى ولو كان الأمير فاجراً يغزى معه لحرب الخوارج وناقضي العهد » [٣] .

٧ - الموقف العملي للإمام أحمد منهم ويأتي تفصيله في حينه إن شاء الله.

ماسبق يعتبر من الخصائص الأساسية التي تبرز بوضوح تام منهج الإمام أحمد في الرد على الخوارج ، وهناك أمور تستنتج من تحليل بعض ماورد عنه رحمه الله ، منها : -

أ - كتابة الكتب والرسائل في تحذير الناس منهم ، وحثهم على الخروج لقتالهم : وسبق إيراد مثال لذلك [٤] .

ب - عدم تجويز رواية الأحاديث عن رؤوسهم كالأشتر [٥] وابن الكوا [٦] ، ويأتي تفصيله في حينه إن شاء الله .

---

(١) السنة للخلال : (١١٥) بإسناد صحيح .
(٢) المصدر السابق : (١١٣) .
(٣) منهاج السنة لابن تيمية : ٦/ ١١٦ بتصرف .
(٤) ينظر ص : ١٣٠ ، والسنة للخلال : (١١٧) .
(٥) هو : مالك بن الحارث النخعي أحد الذين ألبوا على عثمان رضي الله عنه ، توفي مسموماً بعد وقعة صفين . السير : ٤/ ٣٤ ، طبقات ابن سعد : ٦/ ٢١٣ .
(٦) هو : عبدالله بن الكوا أحد الذين خرجوا على علي حين جرى أمر الحكمين وكان رأس من اجتمع بحروراء وهو أول من بايع من الخوارج بالإمامة بايع عبدالله بن وهب الراسي . تنظر أخباره في : الملل والنحل : ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ .

جـ - الحكم ببطلان صلاتهم : قال في رسالة الصلاة : « صنفان لاصلاة لهم أحدهما الخوارج . . . »[1] .

د - ومن السمات التي تذكر : أن الإمام أحمد رحمه الله كان يفرح حين تخمد ثورات الخوارج ويدعو لمن قام بهذا العمل ، ولعل أبرز مثال أنه - أي الإمام أحمد - لما بلغه أن المعتصم ظفر ببابك الخرمي وفتح عاصمته ؛ جعله في حل من ضربه[2] .

---

(٤) طبقات الحنابلة : ١/ ٣٧١ .

(٥) محنة أحمد للمقدسي : ١٣٠ .

المبحث الثالث

حكمه عليهم

من الواضح أن الإمام أحمد رحمه الله لايكفر الخوارج بل يتوقف في الحكم عليهم ، وهذا مستنبط من الأقوال الواردة عنه في ذلك والتي تدل على تقيده بالنصوص الشرعية ، ومن هذه الأقوال :

أ - قيل له : أكَفَرَ الخوارج ؟ قال : « هم مارقة ، قيل : أكفار هم ؟ قال : « هم مارقة مرقوا من الدين »[1] .

ب - وسئل عن الحرورية والمارقة أيكفرون ؟ قال : « أعفني من هذا وقل كما جاء فيهم الحديث »[2] .

جـ - وسئل عمن لايثبت خلافة علي ؟ قال : « بئس القول هذا » ، قيل : أيكون من أهل السنة ؟ قال : « ماأجترئ أن أخرجه من السنة تأول فأخطأ »[3] .

وعلى الرغم من فحش أقوالهم فإنه لم يرد عنه تكفير صريح لهم .

ولكنه بالمقابل ينكر على قولهم ، ويحذر منه ، ويصفه بأوصاف شنيعة ، ويدعو إلى قتالهم ، وقد تقدم الكثير من النصوص في ذلك .

ومما يؤيد أن الإمام أحمد لايكفر الخوارج قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « ولم يكفر أحمد الخوارج . . »[4] .

وقول المَرْدَاوي[5] في الإنصاف : « وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله :

---

(١) السنة للخلال : (١١١) بإسناد حسن عن يوسف بن موسى .

(٢) المصدر السابق : (١١٢) بإسناد صحيح عن ابن هانيء ، وينظر : مسائل ابن هانيء : ١٥٨/٢ .

(٣) السنة للخلال : (٦٤٩) .

(٤) مجموع الفتاوى : ٥٠٧/٧ .

(٥) هو : علي بن سليمان بن أحمد المرداوي الدمشقي ، فقيه حنبلي ، توفي سنة ٨٨٥ هـ . البدر الطالع للشوكاني : ٤٤٦/١ ، الأعلام : ١٠٤/٥ .

نصوصه - يعني أحمد - صريحة على عدم كفر الخوارج »[1].

ومن قال بتكفيرهم كفرهم أخذاً بظواهر النصوص فيهم كحديث «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»، وحديث «لأقتلنهم قتل عاد»، وحديث «يمرقون من الدين ثم لايعودون إليه»، ولتكفيرهم بعض كبار الصحابة كعلي وأصحاب الجمل وصفين ومن قَبل التحكيم، ومن هنا ذكر ابن تيمية رحمه الله أن في تكفيرهم روايتين عن الإمام أحمد[2].

والراجح عدم تكفيرهم يقول ابن تيمية رحمه الله: « والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة وقتالاً للأمة وتكفيراً لها ولم يكن في الصحابة من يكفرهم لاعلي بن أبي طالب ولاغيره بل حكموا فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين . . »[3].

والإمام أحمد يعذر بالتأويل في الحكم يقول رحمه الله لما سئل عن حكم من استحل محرما: « المستحل لحرمة الله إذا كان مقيما عليها باستحلال لها غير متأول لذلك ولانازعاً عنه رأيت استتابته منها فإن تاب ورجع عن ذلك تركته، وإلا فأقتله مثل الخمر »[4].

ويقول ابن قدامة[5] رحمه الله: « ومن اعتقد حل شيء أجمع على تحريمه، وظهر حكمه بين المسلمين، وزالت الشبهة فيه للنصوص الواردة فيه كلحم الخنزير والزنا وأشباه هذا مما لاخلاف فيه كفر لما ذكرنا في تارك الصلاة، وإن استحل قتل المعصومين، وأخذ أموالهم بغير شبهة ولاتأويل فكذلك وإن كان بتأويل كالخوارج فقد ذكرنا أن أكثر الفقهاء لم يحكموا بكفرهم مع

---

(١) ١٠/ ٣٢٣.
(٢) مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٥٠٠.
(٣) المصدر السابق: ٧/ ٢١٧.
(٤) أحكام أهل الملل للخلال: (٤٨٥) ومعنى ولانازعاً عنه: أي ولاتاركاً له.
(٥) هو: موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي صاحب التصانيف، توفي سنة ٦٢٠ هـ. السير: ٢٢/ ١٦٥ - ١٧٣، ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: ٢/ ١٣٣ - ١٤٩، مقدمة تحقيق كتاب المغني لابن قدامة.

استحلالهم دماء المسلمين وأموالهم وفعلهم لذلك متقربين إلى الله تعالى وكذلك لم يحكم بكفر ابن مُلجَم[1] مع قتله أفضل الخلق في زمنه متقرباً بذلك ولايكفر المادح له على ذلك المتمني مثل فعله فإن عمران بن حطان[2] قال فيه يمدحه لقتل علي :

ياضربة من تقي ماأراد بها .·. إلا ليبلغ عند الله رضوانا

إني لأذكره يوما فأحسبه .·. أوفى البرية عند الله ميزانا

وقد عرف من مذهب الخوارج تكفير كثير من الصحابة ومن بعدهم واستحلال دمائهم وأموالهم واعتقادهم التقرب بقتلهم إلى الله ، ومع هذا لم يحكم الفقهاء بكفرهم لتأولهم . . »[3].

ويقول الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبابطين[4] رحمه الله بعد أن ذكر الخلاف في تكفير الخوارج : « لكن أكثر الفقهاء على عدم كفرهم لتأولهم ، وقالوا (أي الفقهاء) من استحل قتل المعصومين وأخذ أموالهم بغير شبهة ولاتأويل كفر ، وإن كان استحلالهم ذلك بتأويل كالخوارج لم يكفروا والله أعلم »[5].

وقد بسط الحافظ ابن حجر مسألة تكفير الخوارج والخلاف فيها في الفتح[6].

ويتبين مما تقدم أن الإمام أحمد قد التزم النص الوارد فيهم وهو المروق من الدين ، واكتفى بإطلاقه عليهم فقط .

---

(١) هو : عبدالرحمن بن مُلجَم المرادي الخارجي ، قتل أمير المؤمنين علياً رضي الله عنه متقرباً بدمه إلى الله بزعمه وقتله الحسن بن علي . لسان الميزان : ٣/ ٤٣٩ .

(٢) هو : عمران بن حطان بن لوذان بن الحارث بن سدوس السدوسي ويقال الهذلي من رؤوس الخوارج القعدة . مات سنة ٨٤ هـ . الإصابة : ٥/ ٣٠٢ - ٣٠٥ .

(٣) المغني : ١٢/ ٢٧٦ .

(٤) هو : عبدالله بن عبدالرحمن أبابطين فقيه الديار النجدية في عصره ، ولد في الروضة سنة ١١٩٤هـ ، وتوفي سنة ١٢٨٢هـ . الأعلام : ٤/ ٩٧ .

(٥) الدرر السنية في الأجوبة النجدية : ٨/ ٢١٢ .

(٦) ١٢/ ٢٩٩-٣٠١ .

الفصل الثاني
الرافضة

وهم من رفض مبايعة زيد بن علي بن الحسين حينما أظهر الترحم على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فهم بالتالي يرفضون إمامة الشيخين ، ولما رفضوا إمامة زيد لما ترحم عليهما أطلق عليهم هذا الوصف قائلاً اذهبوا فأنتم الرافضة ، والرافضة اسم لمن يسب الصحابة ويكفرهم وسيكون الحديث عنهم في هذا الفصل من خلال مباحث ثلاثة :

١ - ماورد عن الإمام أحمد في الرافضة .
٢ - منهجه في الرد عليهم .
٣ - حكمه عليهم .

المبحث الأول

ماورد عن الإمام أحمد في الرافضة

أ - قال رحمه الله في رسالة السنة : « والرافضة : وهم الذين يتبرؤون من أصحاب محمد رسول الله ﷺ ويسبونهم وينتقصونهم ويكفرون الأمة [أي في ذلك الوقت الصحابة] ماعدا الأربعة علي وعمار والمقداد وسلمان ، وليست الرافضة من الإسلام في شيء .

والمنصورية[1] : وهم رافضة أخبث من الروافض وهم الذين يقولون من قتل أربعين نفساً ممن خالف هواهم دخل الجنة ، وهم الذين يخيفون الناس ويستحلون أموالهم ، وهم الذين يقولون أخطأ جبريل عليه السلام بالرسالة . . . **والسبئية** : وهم رافضة وهم قريب ممن ذكرت مخالفون للأئمة كذابون ، وصنف منهم يقولون علي في السحاب وعلي يبعث قبل يوم القيامة . . . **والزيدية** : وهم رافضة وهم الذين يتبرؤون من عثمان وطلحة والزبير وعائشة ويرون القتال مع كل من خرج من ولد علي براً كان أو فاجراً حتى يَغْلب أو يُغْلَب . . . والخشبية : وهم يقولون بقول الزيدية وهم فيما يزعمون ينتحلون حب آل محمد ﷺ وكذبوا . . . »[2] .

ب - وقال في رسالة مسدد : « وأما الرافضة فقد أجمع من أدركنا من أهل العلم أنهم قالوا : إن علي بن أبي طالب أفضل من أبي بكر الصديق ، وإن إسلام علي كان أقدم من إسلام أبي بكر . . . »[3] .

---

(١) المنصورية أصحاب أبي منصور العجلي وهو الذي عزا نفسه إلى أبي جعفر محمد بن علي الباقر في أول الأمر ، فلما تبرأ منه الباقر وطرده زعم أنه هو الإمام ودعا الناس إلى نفسه ، ولما توفي الباقر قال : انتقلت الإمامة إليّ . . . ومعتقداتهم كفر صريح . ينظر : المقالات : ٩ ، الملل والنحل : ٢/ ١٤ - ١٥ ، تأويل مختلف الحديث : ٧٠ - ٧٣ .

(٢) السنة لأحمد : ٨٢ - ٨٣ .

(٣) طبقات الحنابلة : ١/ ٣٤٣ .

جـ - وقال عبدالله بن أحمد : سألت أبي من الرافضة ؟ قال : « الذي يشتم ويسب أبا بكر وعمر رحمهما الله »[1] .

د - وقال أيضاً : « الرافضي الذي يشتم »[2] .

هـ - وقال عندما سئل عن الصلاة خلف المبتدعة فقال : « . . . . وأما الرافضة الذين يردون الحديث فلا »[3] .

يتبين من هذا أن الإمام أحمد يُعَرِّف الرافضة بأنهم من يتبرأ من أصحاب رسول الله ويسبونهم وخاصة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ويردون الأحاديث الواردة فيهما ، وفي جملة الصحابة عامة .

---

(١) السنة للخلال : (٧٧٧) وإسناده صحيح ، السنة لعبدالله بن أحمد : ٢/ ٥٤٨ .

(٢) السنة للخلال : (٧٧٨) بإسناد صحيح من رواية محمد بن يحي الكحال .

(٣) طبقات الحنابلة : ١/ ١٦٨ .

المبحث الثاني

منهج الإمام أحمد في الرد على الرافضة

يمكن أن نستخلص من النصوص الواردة عن الإمام أحمد ، في رده على الرافضة بعض الخصائص العامة لمنهجه في الرد عليهم ، وبعض السمات ؛ فأما الخصائص الرئيسة فمنها : -

١ - حكاية قولهم القبيح ، ثم التذييل عليه بما يشبه الذم له والإنكار عليه والرد له :

ومثاله بعد أن حكى قولهم - كما تقدم - قوله : « وليست الرافضة من الإسلام في شيء . . . » وقال بعد حكايته لقول المنصورية : « . . . وهو الكفر الواضح الذي لايشوبه إيمان فنعوذ بالله منه » ، وقال بعد حكايته لقول السبئية : « . . . وهذا كذب وزور وبهتان » وقال بعد حكايته لقول الخشبية : « . . . وكذبوا بل هم المبغضون لآل محمد دون الناس . . »(١).

وقد يحكي قولهم ثم ينقضه كقوله : « فمن زعم أن علي بن أبي طالب أفضل من أبي بكر فقد رد الكتاب والسنة كقول الله عز وجل : ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾[سورة الفتح : ٢٩] فقدم الله أبا بكر بعد النبي ﷺ وقال النبي ﷺ : « لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكن الله قد اتخذ صاحبكم خليلاً ولانبي بعدي »(٢) ، فمن زعم أن إسلام علي أقدم من إسلام أبي بكر فقد كذب ، لأن أول من أسلم عبدالله بن عثمان عتيق بن أبي قحافة وهو يومئذ ابن خمس وثلاثين سنة وعلي ابن سبع سنين لم تجر عليه الأحكام والفرائض والحدود . . . »(٣).

٢ - التشنيع عليهم وعلى مذهبهم القبيح بإطلاق ألفاظ شديدة عليهم يصفهم فيها بالخروج من الملة ، وأنهم بقولهم هذا مناقضون لما جاء به الرسول ﷺ .

والأمثلة على ذلك كثيرة منها ماتقدم ومنها قوله : « والرافضة يهود هذه الأمة »(٤)، وقوله : « ولو أن رجلاً في قلبه على أصحاب محمد لكان

---

(١) السنة : ٨٢ - ٨٣ .
(٢) تقدم تخريجه ص : ٥٩ .
(٣) طبقات الحنابلة : ١/ ٣٤٣ .
(٤) طبقات الحنابلة : ١/ ٢٦٨ .

كافرا . . . فمن كان في قلبه غيظ فهو كافر »[1]، وقوله : « من تنقص أحداً من أصحاب رسول الله فلا ينطوي إلا على بلية وله خبيئة سوء »[2] ، وقوله : « البراءة بدعة ، والولاية بدعة ، والشهادة بدعة ، البراءة أن تتبرأ من أحد من أصحاب رسول الله ، والولاية أن تتولى بعضاً وتترك بعضا ، والشهادة أن تشهد على أحد أنه في النار »[3] .

وسئل عمن يشتم أبا بكر وعمر وعائشة ؟ قال : « ماأراه على الإسلام »[4] ، وقال : « من شتم أخاف عليه الكفر مثل الروافض ، ومن شتم أصحاب النبي لا نأمن أن يكون مرق من الدين »[5] ، وقال : « شتم عثمان زندقة »[6] ، وقال : « مالنا ولهم - يعني ماشجر بين الصحابة - أسأل الله العافية إذا رأيت أحداً يذكر أصحاب رسول الله بسوء فاتهمه على الإسلام »[7] .

وكان رحمه الله ينكر على من يقدم علياً على عثمان رضي الله عنهما ويحذر منه فما بالك بمن يقدمه - أي علياً - على أبي بكر وعمر وينتقصهما لأجله - كذباً وزوراً - »[8] .

٣ - **ومن أصول منهجه في الرد على الرافضة: الترحم على الصحابة رضوان الله عليهم دائماً وذكر محاسنهم والتصنيف في فضائلهم ومناقبهم والكف عما شجر بينهم :**

إن للصحابة رضوان الله عليهم فضلاً عظيماً لايدانيهم في ذلك أحد ، والإمام أحمد رحمه الله ممن عرف قدرهم وفضلهم ، ولاأدل على ذلك من تصديره بالتمسك بما كانوا عليه والاقتداء بهم في رسالة عبدوس حيث قال : « أصول السنة عندنا : التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم . . »[9] .

---

(١) السنة للخلال : (٦٦٦) من رواية الفضل بن جعفر .
(٢) المصدر السابق : (٧٥٨) بإسناد صحيح من رواية أبي الحارث الصائغ .
(٣) السنة للخلال : (٤٧٩) بإسناد صحيح من رواية أبي طالب المشكاني .
(٤) المصدر السابق : (٧٨٢) بإسناد صحيح عن عبدالله .
(٥) السنة للخلال : (٧٨٠) بإسناد صحيح من رواية الميموني .
(٦) المصدر السابق : (٧٨١) بإسناد صحيح من رواية أبي طالب .
(٧) شرح أصول الاعتقاد للالكائي : (٢٣٥٩) ، مناقب أحمد لابن الجوزي : ٢١٦ .
(٨) وسيأتي مزيد بيان لأقوال الإمام أحمد في المبحث الخاص بحكم الإمام أحمد عليهم .
(٩) طبقات الحنابلة : ١/ ٢٤٠ ، مناقب أحمد : ٢٣٠ .

فكان رحمه الله يكثر من الترحم عليهم والترضي عنهم خصوصاً لما فشا نَبْزُ الرافضة وتنقصهم لهم .

قال أبو بكر المروذي : سمعت أبا عبدالله وذكر له أصحاب رسول الله ﷺ فقال : « رحمهم الله أجمعين »[1].

وقال أبو الحارث الصائغ : « سمعت أبا عبدالله يقول : قال ﷺ « خير الناس قرني »[2] ، فلا يقاس بأصحابه أحد من التابعين ، وقال : « من تنقص أحداً من أصحاب رسول الله فلا ينطوي إلا على بلية وله خبيئة سوء ، إذا قصد إلى خير الناس وهم أصحاب رسول الله حسبك »[3].

وقال : « ومن السنة ذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ ، كلهم أجمعين والكف عن ذكر مساويهم والخلاف الذي شجر بينهم ، فمن سب أصحاب رسول الله أو أحداً منهم ، أو تنقصهم أو طعن عليهم أو عرض بعيبهم أو عاب أحداً منهم ؛ فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف لايقبل الله منه صرفاً ولاعدلاً ، بل حبهم سنة والدعاء لهم قربة والاقتداء بهم وسيلة والأخذ بآثارهم فضيلة »[4].

وقال : « ثم أصحاب رسول الله ﷺ بعد الأربعة خير الناس ولايجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساويهم ، ولايطعن على أحد منهم بعيب ولابنقص ، فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته ، وليس له أن يعفو عنه »[5].

ومن اهتمام الإمام أحمد بهذا الجانب تصنيفه الموسوم بـ « **فضائل الصحابة** » والذي جمع فيه أحاديث وآثار كثيرة تبين ما للصحابة من فضل ومزية ، وهذا المصنف روى بعضه عبدالله بن أحمد عن أبيه ، وروى

---

(١) السنة للخلال : (٧٥٦) بإسناد صحيح من رواية المروذي .
(٢) تقدم تخريجه ص : ١٢٢ .
(٣) السنة للخلال : (٧٥٨) بإسناد صحيح من رواية أبي الحارث الصائغ .
(٤) السنة لأحمد : ٧٧ ، ٧٨ .
(٥) المصدر السابق : ٧٨ .

بعضه عبدالله عن مشايخه غير أبيه ، وروى بعضه القطيعي عن شيوخه غير عبدالله ، وأصحها الأول ثم الثاني ، والثالث يغلب عليه الضعيف ، بل والموضوع وإلى ذلك أشار شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله : « ثم زاد ابن أحمد زيادات وزاد أبو بكر القطيعي زيادات وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة ، فظن ذلك الجاهل[1] أن تلك من رواية أحمد »[2] .

وخصص الإمام أحمد رحمه الله أحاديث خاصة بفضائل الخلفاء الراشدين ثم بقية العشرة ، وبقية الصحابة رضوان الله عليهم وقد يذكر فضائل بعض الأمكنة كاليمن والشام[3] .

٤ - ومن الخصائص الهامة في منهجه رحمه الله في الرد عليهم : إيراده الأدلة عليهم :

منْ منهج الإمام أحمد استصحاب الدليل والاستدلال به إما في تقرير حق أو ردَ باطل وكان رحمه الله كثيراً مايرد على الرافضة بالدليل ، وأورد هنا بعض الأقوال عنه في ذلك :

قيل له : إن رجلاً يقول نفضل أبا بكر وعمر وعلي معهم ، ونترك عثمان ، فغضب ثم قال : قال ابن مسعود : « أَمَّرْنَا خيرنا ولم نأل عن أعلاها ذا فوق » وبيعته سابقة هذا رجل سوء . . »[4] .

وعندما سُئل عن التفضيل قال : « أذهب إلى حديث ابن عمر قال : « كنا نفاضل على عهد النبي فنقول أبو بكر وعمر وعثمان » قال : ولانتعدى الأثر والاتباع ، فالاتباع لرسول الله ومن بعده لأصحابه ، فإذا رضي أصحابه بذلك كانوا هم يفاضلون بعضهم على بعض ، ولايعيب بعضهم على بعض ،

---

(١) يقصد الشيخ به ابن المطهر الحلي مصنف كتاب « منهاج الكرامة في معرفة الإمامة » ورد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بتصنيفه العظيم « منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية » .

(٢) منهاج السنة : ٤/ ٢٧ .

(٣) وقد حقق الكتاب في مجلدين في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى حققه وخرّج أحاديثه وصى الله بن محمد عباس .

(٤) السنة للخلال : (٥٣٩) بإسناد صحيح من رواية ابن هانيء ، مسائل ابن هانيء : ٢/ ١٦٩ .

فعلينا الاتباع لما رضيه علينا سلفنا ونقتدي بهم »[(١)].

وسُئل عن رجل انتقص معاوية وعمرو بن العاص أيقال له رافضي ؟ فقال : « إنه لم يجترىء عليهما إلا وله خبيئة سوء ، ما انتقص أحدٌ أحداً من أصحاب رسول الله إلا داخله سوء ، قال رسول الله : « خير الناس قرني »[(٢)].

وسُئل أليس يترحم على أصحاب رسول الله كلهم معاوية وعمرو بن العاص وعلى أبي موسى الأشعري والمغيرة ؟ قال : نعم كلهم وصفهم الله في كتابه فقال : ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [سورة الفتح : ٢٩][(٣)].

وفي قول للإمام أحمد رحمه الله في التحذير من سبهم وتنقصهم يستدل رحمه الله بعدة أدلة على ذلك منها : قوله عليه الصلاة والسلام : « الله الله في أصحابي لاتتخذوهم غرضا »[(٤)]، وقوله ﷺ : « خير الناس قرني الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم »[(٥)]، وقوله ﷺ : « لو أنفق أحدكم ملء الأرض ذهبا ماأدرك مد أحدهم ولانصيفه »[(٦)]، وقول علي : « والله إني لأرجو أن أكون أنا وعثمان ممن قال الله عز وجل : ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [سورة الحجر : ٤٧] . . . »[(٧)].

---

(١) السنة للخلال : (٥٨٧) من رواية حنبل بن إسحاق .

(٢) السنة للخلال : (٦٩٠) عن رواية الفضل بن زياد ، وبنحوه : (٧٥٨) بإسناد صحيح من رواية الصائغ .

(٣) السنة للخلال : (٧٥٥) .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند : ٤/ ٨٧، وفي الفضائل : ١ ، ٢ ، ٣ عن عبدالله بن مغفل المزني وابن أبي عاصم في السنة : ٩٩٢ ، والترمذي في المناقب : (٣٨٦٢) ، وينظر كلام العلماء حول سبب ضعف إسناده في الإحسان لابن بلبان : ١٦/ ٢٤٤ ت (١) .

(٥) تقدم تخريجه ص : ١٢٢ .

(٦) أخرجه البخاري في الفضائل : (٣٦٧٣) ، باب لو كنت متخذاً خليلاً عن أبي سعيد الخدري ، ومسلم في الفضائل : (٢٥٤٠) ، باب تحريم سب الصحابة عن أبي هريرة ، وأحمد في المسند : ٣/ ٥٤ عن أبي سعيد وغيرهم .

(٧) السنة للخلال : (٧٦٨) عن حنبل بن إسحاق بن حنبل .

وقال عز وجل : ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة البقرة : ١٤١] . . . »[1] .

٥ - **ومن الخصائص الرئيسة في منهجه في الرد على الرافضة : بيان السنة في التفضيل ، وتثبيت خلافة عثمان رضي الله عنه :**

لما كان الرافضة يفضلون علياً على أبي بكر وعمر ، ويقدمونه عليهما ، ويسبونهما لأجله ، فهم أيضاً ينالون من عثمان ، ولا يرضون خلافته ، من هنا كان للإمام أحمد منهج قوي في الرد عليهم ، من خلال بيانه للسنة الواردة في التفضيل بين الخلفاء الأربعة ، ومن ثم تثبيت خلافة عثمان وبيان أنه أفضل من علي رضي الله عنهم أجمعين .

فالإمام أحمد يقدم أبا بكر وعمر على من سواهما ، وهذا لاخلاف فيه عنه لكن الخلاف ظهر في عثمان وعلي ، ومَنْ يُقَدَّمْ منهما ، فالمتتبع لنصوص الإمام أحمد يجده يقدم عثمان على علي في التفضيل ، وقد لايذكر علياً في التفضيل ، لورود النص عن ابن عمر رضي الله عنهما في ذلك ، وهو قوله رضي الله عنه : « كنا نعد ورسول الله حي ، وأصحابه متوافرون أبو بكر وعمر وعثمان ثم نسكت »[2] .

وقد يذكره كقوله : « أما التفضيل فأقول أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي »[3] ويقول : « ولانعيب من ربع بعَلِيّ لقرابته وصهره وإسلامه القديم وعدله »[4] .

---

(١) السنة للخلال : (٧٦٨) .

(٢) مسند أحمد : ٢/ ١٤ ، والفضائل : (٥٨) ، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة : ٢/ ٥٦٨ ، وقال الشيخ الألباني : صحيح على شرط مسلم ، وعبدالله بن أحمد في السنة : ٢/ ٥٧٤ ، والخلال : (٥٠٧) وإسناده صحيح من رواية صالح .

(٣) السنة لعبدالله : ٢/ ٥٧٣ .

(٤) السنة للخلال : (٥٩٢) ، وينظر : (٥٩٨) ، (٥٩٩) ، (٦٠٠) بأسانيد صحيحة عنه رحمه الله .

ويقرر الخلال رحمه الله أن الإمام أحمد يذهب إلى تفضيل الثلاثة والسكوت عن علي ، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ، ويقرر أن هذا معتقده ومذهبه ، ويعلل بأن الإمام أحمد قد ذكر علياً الرابع في بعض النصوص المنقولة عنه لئلا يأخذ عنه أهل الشام مايتقلدونه في ذلك - يعني من الغلو في عثمان - كما يغالي أهل الكوفة في علي ، ولكون أحمد إمام زمانه فلم يحب أن يأخذ عنه إلا التوسط في القول ثم قال : « والذي نذهب إليه من قول أبي عبدالله رضي الله عنه أنه من قال أبو بكر وعمر وعثمان فقد أصاب ، وهو الذي العمل عليه ، ومن قال أبو بكر وعمر وعثمان وعلي فصحيح جيد لابأس به »[1] .

كما نجده يثبت خلافة عثمان ويترحم عليه ويذكر محاسنه وينكر على من شتمه أو يقدم علياً عليه ، ويبدعه ، يقول : « هل يقدر أحد أن يطعن على خلافة عثمان وماورويت له من السوابق »[2] ، ويقول : « شتم عثمان زندقة »[3] .

وسئل عمن يقدم علياً على عثمان مبتدع ؟ قال : « هذا أهل أن يبدع ، أصحاب النبي قدموا عثمان »[4] .

وقال : « من قال : أبو بكر وعمر وعلي وعثمان فهذا رافضي أو قال مبتدع »[5] ، وقال : « من يفضل علياً على عثمان فهو مزكوم »[6] ، وقال : « من قال أبو بكر وعمر وعلي وعثمان فقد أخطأ ونتهمه في دينه »[7] ، وقال :

---

(١) السنة للخلال : (٦٠٨) ، الروايتان والوجهان لأبي يعلى : ق ١٦ - ٢٤ ، أصول الدين عند الإمام أحمد رسالة دكتوراة (٢٦٢ - ٢٦٦) .

(٢) السنة للخلال : (٤٠٤) بإسناد صحيح عن الصائغ .

(٣) المصدر السابق : (٧٨١) بإسناد صحيح عن أبي طالب .

(٤) المصدر السابق : (٥٣٠) بإسناد صحيح عن صالح بن أحمد .

(٥) المصدر السابق : (٥٣٢) .

(٦) المصدر السابق : (٥٦٣) بإسناد صحيح عن المروذي . ومعنى مزكوم : عليل مريض .

(٧) المصدر السابق : (٦٠١) بإسناد صحيح عن الحسن بن ثواب .

« من فضل علياً على عثمان فقد أزرى بأصحاب الشورى »[1].

ومن هذا يتبين أن الإمام أحمد رحمه الله يبين السنة في التفضيل وهي : تقديم أبي بكر ثم عمر ثم عثمان وهو الأصل عنده ، ولايعيب على من يربع بعلي لفضله وصهره ، وهو يقدم عثمان عليه ، ولايبالغ في الإطراء على علي ورفعه عن منزلته .

٦ - ومن الخصائص المهمة الثناء على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما وعلى عمرو بن العاص رضي الله عنه ، وذلك لبغض الرافضة الشديد لهما :

لقد كان معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما وعمرو بن العاص رضي الله عنه من الصحابة الفضلاء الذين سبق لهم من الفضل ماسبق ، ولايجوز بأي حال نبزهم أو الكلام عليهم حتى وإن كانوا في اجتهادهم غير مصيبين مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه في حرب صفين وماحدث بينهما ، فكلهم صحابة وماشجر بينهم يُكف عنه .

ولما كان الرافضة يتمسحون بحب علي والدفاع عنه ، فهم يتسلطون على من يخالفه ويطلقون العنان لألسنتهم بسبه ونبزه وابتداع مثالب له ، وهم في ذلك يبغضون معاوية وعمرو بن العاص أشد البغض ويكثرون الخوض فيما حدث بين الصحابة ويتخذونه ذريعة إلى الكلام فيهم .

وقد أنكر الإمام أحمد عليهم في ذلك وأكثر من الترحم على معاوية وذكره بالخير ، وأنكر علي من ذكره بمثلبة أو نبزه بلقب أو نحو ذلك ، وكان يقول : « مالهم ولمعاوية نسأل الله العافية »[2].

وكان يترحم على علي ومعاوية وطلحة والزبير وعائشة ويقول : « ما أقول فيهم إلا الحسنى رحمهم الله أجمعين » وينكر على من لم يقل إن معاوية

---

(١) مناقب الإمام أحمد (٢١٨) ، وينظر في ذلك : السنة للخلال (٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٩) ، وقد روى نحو هذا القول عن أيوب السختياني ، ينظر : شرح الطحاوية : ٧٢٨ .

(٢) السنة للخلال (٦٥٤) بإسناد صحيح من رواية الميموني .



خال المؤمنين ، ويأمر بجفو من يقول ذلك [١] .

وقال حينما سأله المروذي : « أيما أفضل معاوية أو عمر بن عبدالعزيز » ؟ فقال : « معاوية أفضل لسنا نقيس بأصحاب رسول الله أحداً . . . » [٢] .

وسئل عن رجل شتم معاوية يُصيَّر إلى السلطان ؛ قال : « أخلق أن يتعدى عليه » [٣] ، ونهى عن الأكل مع من ينتقص معاوية [٤] .

وكذلك عمرو بن العاص رضي الله عنه فقد كان الإمام أحمد يذكره بالخير ويترحم عليه ويترضى عنه ويصفه بالخير [٥] شأنه في ذلك شأن بقية الصحابة .

ولم يرض بالتعدي عليه بالقول ، ويحكم عليه بالرفض والنية السيئة [٦] .

٧ - التحذير من أفراد معينين منهم :

وكان الإمام أحمد يحذر كثيراً من بعض الشيعة والرافضة كهشام الكلبي وجابر الجعفي وغيرهما وسيرد في مبحث موقف الإمام أحمد من رواية المبتدعة التفصيل فيه إن شاء الله .

٨ - الدعوة إلى إحراق الكتب المشتملة على مثالب الصحابة وإتلافها :

لقد حاول الرافضة إبطال دين الإسلام بشتى الوسائل ، ومنها الطعن في نقلته ؛ بسبهم وتنقصهم وتكفيرهم ، ولم يكتفوا بذلك بل صنفوا الكتب والرسائل في الطعن فيهم ، وتنقصهم ، من هنا كان الإمام أحمد رحمه الله يحذر من هذه الكتب الهالكة أشد التحذير ويدعو إلى إحراقها ، وعدم مطالعتها بتاتا .

قال المروذي : « سمعت أبا عبدالله يقول : « إن قوماً يكتبون هذه

---

(١) السنة للخلال (٦٥٨) بإسناد صحيح من رواية هارون بن عبدالله البزار ، وبنحوه (٦٥٩) بإسناد صحيح من رواية الصائغ .

(٢) السنة للخلال (٦٦٠) بإسناد صحيح .

(٣) المصدر السابق (٦٩٢) بإسناد صحيح من رواية يوسف بن موسى .

(٤) المصدر السابق (٦٩٣) بإسناد صحيح من رواية أبي بكر بن سندي .

(٥) السنة للخلال (٧٥٥) من رواية يعقوب بن العباس .

(٦) المصدر السابق (٦٩٠) من رواية الفضل بن زياد .

الأحاديث الرديئة في أصحاب رسول الله ﷺ ، وقد حكوا عنك أنك قلت : « أنا لا أنكر أن يكون صاحب حديث يكتب هذه الأحاديث يعرفها ، فغضب وأنكره إنكاراً شديداً وقال : باطل معاذ الله أني لاأنكر هذا ، لو كان هذا في أفناء[(1)] الناس لأنكرته فكيف في أصحاب محمد ﷺ ، وقال : أنا لم أكتب هذه الأحاديث ، قلت لأبي عبدالله فمن عرفته يكتب هذه الأحاديث الرديئة ويجمعها أيهجر ؟ قال : نعم يستاهل صاحب هذه الأحاديث الرديئة الرجم »[(2)] .

وسأله مرة أحد أصحابه عن الرجل يروي الحديث فيه علي أصحاب رسول الله ﷺ ، شيء يقول : أرويه كما سمعته ؟ قال : مايعجبني أن يروي الرجل حديثاً فيه على أصحاب رسول الله ﷺ شيء ، وقال : وإني لأضرب على غير حديث مما فيه على أصحاب رسول الله ﷺ شيء »[(3)] .

وقال يحي بن معين : « كانوا عند عبدالرزاق أحمد وخلف[(4)] ورجل آخر ، فلما مرت أحاديث المثالب وضع أحمد بن حنبل إصبعيه في أذنيه طويلاً حتى مر بعض الأحاديث ثم أخرجهما ثم ردهما حتى مضت الأحاديث كلها »[(5)] ، وروى أنه كان يعتزل ناحية إذا ذكرت هذه الأحاديث[(6)] .

وكان يحذر من الأخذ والتحديث عمن يحدث بهذه الأحاديث التالفة الهالكة[(7)] .

---

(١) يقال هو من أفناء الناس إذا لم يعلم من هو . اللسان ، مادة : فَنَى .

(٢) السنة للخلال (٧٩٩) بإسناد صحيح .

(٣) المصدر السابق (٨٠٠) بإسناد صحيح من رواية محمد بن الحكم .

(٤) هو : خلف بن سالم المخرمي ، أبو محمد المهلبي ، قال المروزي عن أحمد نقموا عليه تتبعه هذه الأحاديث يعني - أحاديث مثالب الصحابة - . تهذيب التهذيب : ٣/ ١٥٢ - ١٥٣ .

(٥) السنة للخلال (٨٠٣) من رواية يحي بن معين .

(٦) المصدر السابق (٨٠١) من رواية إبراهيم بن صالح ، وبنحوه (٨٠٢) من رواية عباس الدوري .

(٧) السنة للخلال (٨٠٦) بإسناد صحيح من رواية مهنى بن يحي الشامي في التحذير من خلف ابن سالم المخرمي ، و (٨٠٧) بإسناد صحيح من رواية مهنى في التحذير من عبيد الله بن موسى العبسي . وينظر كلام العلماء حولهما الأول في تهذيب التهذيب : ٣/ ١٥٢ -١٥٣ ، والثاني في تهذيب التهذيب : ٧/ ٥٠ - ٥٣ .

وكان يصفها بأنها أحاديث موتى[1] ، ويتهم من يطلبها ويفتش عنها[2] ، ويأمر بتحريقها[3] .

٩ - **الموقف العملي للإمام أحمد منهم** ، ويأتي تفصيله في حينه إن شاء الله .

ماسبق يعتبر من الخصائص الرئيسة في منهج الإمام أحمد في الرد على الرافضة ، وهناك بعض السمات الثانوية :

أ - **التلطف في الرد المناسب لحال الحاضر لاستمالته :**

يقول عبدالله بن أحمد : « كنت بين يدي أبي جالساً ذات يوم ، فجاءت طائفة من الكرخية فذكروا خلافة أبي بكر وخلافة عمر وخلافة عثمان فأكثروا ، وذكروا خلافة علي بن أبي طالب فزادوا وأطالوا ، فرفع أبي رأسه إليهم فقال : ياهؤلاء قد أكثرتم القول في علي والخلافة ، إن الخلافة لم تزين علياً بل علي زينها ، فحدث بها بعضهم بعض الشيعة فقال لي : قد أخرجت نصف ماكان في قلبي على أحمد بن حنبل من البغض »[4] .

ب - **الفرح بإقامة الحد فيهم :**

قال المروذي : « دخلت على أبي عبدالله يوم ضرب ابن عاصم الرافضي[5] رأس الجسر وكان ضرب الحد ، فدخلت على أبي عبدالله فرأيته مستبشراً يتبين في وجهه أثر السرور ، فقال لي : إن أبا هريرة قال : « لإقامة

---

(١) السنة للخلال (٨١٠) من رواية هارون الديك .

(٢) المصدر السابق (٨١٧) من رواية الصائغ ، (٨٢٢) بإسناد صحيح من رواية الفضل بن زياد .

(٣) السنة للخلال (٨٢١) بإسناد صحيح من رواية المروذي ، وبنحوه : ٨٢٢ .

(٤) مناقب الإمام أحمد : (٢١٩) .

(٥) لم أجد له ترجمة .

حد في الأرض خير للأرض من أن تمطر أربعين يوماً »[1] . . . »[2] .

جـ - **الحكم ببطلان صلاتهم :**

قال : « صنفان لا صلاة لهم وذكر منهم الروافض . . »[3] .

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده : ٢/ ٣٦٢ ، ٤٠٢ بإسناد ضعيف ، والنسائي في الترغيب في إقامة الحد : ٨/ ٦٨ ، وروُي مرفوعاً عن النبي ﷺ برواية أبي هريرة عند النسائي : ٨/ ٦٨ ، وحسن الألباني هذا الحديث وكذا قول أبي هريرة في صحيح سنن النسائي رقم (٤٧٥٤ ، ٤٧٥٥) .

(٢) السنة للخلال (١٨) بإسناد صحيح من رواية المروذي .

(٣) طبقات الحنابلة : ١/ ٣٧١ .

المبحث الثالث
حكم الإمام أحمد على الرافضة

لقد ورد - كما تقدم - عن الإمام أحمد رحمه الله الإنكار على من قدم علياً على عثمان رضي الله عنهما ، واتهمه في دينه ، كما بَيَّن بهتان وكذب وسوء قول من يقدمه على أبي بكر وعمر ، وحكم وأفتى بعدم مخالطته أو كلامه ، هذا لمن فَضَّله على الشيخين فقط دون التعرض لهما بسوء ؛ فكيف بمن يسب الشيخين وبقية الصحابة رضي الله عنهم ويفسقهم ويكفرهم ، فقد أنكر الإمام أحمد عليهم إنكاراً شديداً وبين سوء أقوالهم ، وأنهم بهذا القول الشنيع طاعنون في رسول الله ﷺ ؛ لأنهم لم يأتمروا بكلامه الذي يأمر فيه بالاقتداء بهما - أي بالشيخين - ويبين مالهما من عظيم المكانة ، وأنهما الأفضل بعده عليه الصلاة والسلام ، إضافة إلى نهيه ﷺ عن التعرض لأحد من أصحابه بسوء .

إن الخوارج الذين مرقوا من الدين مع عظم قولهم وجرمهم إلا أنهم أقل خطراً من الروافض ، على الرغم من أن الخوارج يكفرون بعض أعيان الصحابة صراحة لكنهم في ذلك متأولين ، وعلى الرغم من عظم جرمهم وسوء مذهبهم ؛ إلا أنهم ليسوا كفاراً على القول الراجح ؛ بل فساق جهال ظلمة خارجون على الأمة مستحلون دماءهم ، أما الرافضة فكل لقب سيء ومنكر ينطبق عليهم ، فهم أعظم خطراً على الأمة من الخوارج بل ومن اليهود والنصارى،وهم - أي الرافضة - في أصولهم ومشاربهم يلتقون مع اليهود،يبين ذلك الإمام أحمد بقوله : « والرافضة يهود هذه الأمة »[1] .

وقد عقد الشعبي رحمه الله مقارنة لطيفة مفيدة بين الرافضة واليهود حكاها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مصنفه القيم « منهاج السنة في نقض كلام الشيعة والقدرية »[2] .

---

(١) طبقات الحنابلة : ١/٢٦٨ .
(٢) (١/٢٢ - ٢٨) .

تحرير محل النزاع :

١ - اتفق العلماء والباحثون على أن الإمام أحمد يكفر من يقول ويعتقد بأقوال غلاة الرافضة، مثل المنصورية أو من يقول بالرجعة ، أو بإلهية علي رضي الله عنه ، يقول رحمه الله في سياق حديثه على المنصورية : « والمنصورية وهم رافضة ، أخبث من الروافض . . . وهم الذين يقولون أخطأ جبريل عليه السلام بالرسالة ، وهذا هو الكفر الواضح الذي لايشوبه إيمان فنعوذ بالله منه »[(١)] .

ويقول الشيخ أبو محمد رزق الله بن عبدالوهاب التميمي في الطبقات : « وكان رحمه الله - أي الإمام أحمد - يذهب إلى نفي القول بالرجعة ، ويكفر من يقول بها ، ويتلو : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ، ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ١٥ و١٦] »[(٢)] .

٢ - كما اتفقوا على أنه لايكفر من يقدم علياً على عثمان ، وهذا واضح من النصوص الواردة عنه ؛ في بيان سوء هذا القول ، وتبديع قائله ، دون الحكم بكفره .

٣ - واختلفوا فيمن يقدم علياً على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ؛ فإن كان تقديمه عليهما دونما سبّ أو تجريح لهما ، بمعنى أنه فضله - أي علياً - عليهما فقط ؛ فالراجح أنه يبدع ذلك ويفسقه ، يقول القاضي أبو يعلى رحمه الله : « فأما تفضيله علياً على أبي بكر وعمر وعثمان ؛ فلا يجوز رواية واحدة ، وهم أفضل منه ، فإن فضله على أبي بكر وعمر ؛ كان مخطئاً مبتدعا . . »[(٣)] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وكذلك الذين يفضلون علياً على أبي بكر ، لايختلف قوله - أي الإمام أحمد - أنهم لايكفرون وذلك قول طائفة من الفقهاء ، ولكن يبدعون »[(٤)] .

---

(١) السنة لأحمد : ٨٢ .
(٢) طبقات الحنابلة : ٢/ ٢٧٥ .
(٣) ق (٢ ب) من الروايتين والوجهين .
(٤) مجموعة الرسائل والمسائل : ١/ ٣٤٤ - ٣٤٥ ، مجموع الفتاوى : ١٢/ ٤٨٦ .

وفيما يلي أقواله رحمه الله في تكفير من سب الشيخين وبقية الصحابة وقال بارتدادهم إلا نفراً يسيراً منهم :

١ - قال رحمه الله عندما سئل عمن يشتم أبا بكر وعمر وعائشة : « ما أراه على الإسلام »[١].

٢ - وقال : « شتم عثمان زندقة »[٢].

٣ - وقال عبدالله : سألت أبي عن رجل شتم رجلاً من أصحاب النبي ﷺ قال : « ماأراه على الإسلام »[٣].

٤ - وقال في عقوبته : « فأما القتل فأجبن عنه ، ولكن يضرب ضرباً شديداً ، وماأراه على الإسلام »[٤].

٥ - وقال الشيخ أبو محمد رزق الله بن عبدالوهاب التميمي : « وكان - أي الإمام أحمد - يكفر من تبرأ منهما ، ومن سب عائشة أم المؤمنين أو رماها بما برأها الله منه فهو كافر »[٥].

ومن أقواله في تفسيق وتبديع من يشتم الصحابة دون التكفير :

١ - وسئل أبو عبدالله عن رجل انتقص معاوية وعمرو بن العاص ؟ قال : « لم يجتريء عليهما إلا وله خبيئة سوء من انتقص أحداً من أصحاب رسول الله إلا داخله سوء »[٦].

٢ - وقال : « إذا رأيت أحداً يذكر أصحاب رسول الله بسوء فاتهمه على الإسلام »[٧].

---

(١) السنة للخلال : (٧٧٩) وإسناده صحيح من رواية المروذي .

(٢) المصدر السابق (٧٨١) وإسناده صحيح من رواية أبي طالب .

(٣) المصدر السابق (٧٨٢) بإسناد صحيح ، وأخرجه عبدالله في مسائله : ٤٣١ ، وابن الجوزي في المناقب : ٢١٤ وغيرهم .

(٤) مناقب الإمام أحمد : (٢١٤)، شرح اعتقاد أحمد لابن شكر (ق٥) ، وهذا هو المشهور عنه ولكني وجدت عند عبدالله في مسائله : ماأراه إلا على الإسلام . فهو حكم مغاير للكفر ، ويبدو أنه سبق قلم من الناسخ .

(٥) طبقات الحنابلة : ٢/ ٢٧٢ .

(٦) السنة للخلال : (٦٩٠) من رواية الفضل بن زياد .

(٧) مناقب الإمام أحمد : (٢١٦) ، شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٢٣٥٩) .

٣ - وقال : « فمن سبهم - أي الصحابة - أو عرض بعيبهم فهو رافضي خبيث مخبث »[1] .

٤ - وقال : « ومن تنقص أحداً من أصحاب رسول الله أو أبغضه لحدث كان فيه ، أو ذكر مساويه ؛ كان مبتدعا ، حتى يترحم عليهم جميعاً ، ويكون قلبه لهم سليما »[2] .

٥ - وقال أبو طالب : سألت أبا عبدالله يكتب عن الرجل إذا قال : معاوية مات على غير الإسلام أو كافراً قال : « لا . . ثم قال : لايكفر رجل من أصحاب رسول الله »[3] .

هذه النصوص الواردة عن الإمام أحمد ظاهرها التعارض ، وقد حاول بعض العلماء التوفيق بينها كالقاضي أبي يعلى رحمه الله ؛ قال بعد ذكره لأقوال الإمام أحمد في المسألة :

« فقد أطلق - يعني الإمام أحمد - القول فيه أنه يكفر بسببه لأحد من الصحابة ، وتوقف في رواية عبدالله وأبي طالب عن قتله ، وكمال الحد وإيجاب التعزيز يقتضي أنه لم يحكم بكفره . . . فيحتمل أن يحمل قوله : « ماأراه على الإسلام » إذا استحل سبهم بأنه يكفر بلا خلاف ، ويُحْمل اسقاط القتل على من لم يستحل ذلك ، بل فعله مع اعتقاده لتحريمه ؛ كمن يأتي المعاصي قال : ويحتمل قوله : « ماأراه على الإسلام » على سب يطعن في عدالتهم ؛ نحو قوله ظلموا وفسقوا بعد النبي ﷺ ، وأخذوا الأمر بغير حق ، ويحمل قوله في إسقاط القتل على سب لايطعن في دينهم ، نحو قوله : كان فيهم قلة علم وقلة معرفة بالسياسة والشجاعة وكان فيهم شح ومحبة للدنيا ونحو ذلك ، قال : ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره فتكون في سابهم روايتان :

إحداهما : يكفر ، **والثانية** : يفسق .

---

(١) السنة لأحمد : (٨٣) .
(٢) مناقب الإمام أحمد : (٢١٧) .
(٣) السنة للخلال : (٦٩١) بإسناد صحيح من رواية أبي طالب .

وعلى هذا استقر قول القاضي وغيره حكوا في تكفيرهم روايتين [(١)] .

لقد حاول القاضي الجمع بين هذه النصوص المتعارضة بثلاثة أمور :-

أ - إن استحل سبهم فيكفر ، وإن لم يستحل يفسق [(٢)] .

ب - إن كان سباً طاعناً في عدالتهم يكفر ، وإن لم يطعن في دينهم يفسق .

جـ - يحمل الكلام على ظاهره ، ويكون للإمام أحمد روايتان في ذلك **أحدها** : تكفير لهم ، **وثانيهما** : تفسيق لهم .

إن الرفض من خلال كلام الإمام أحمد مطية إلى الكفر والزندقة ، والروافض إن لم يكونوا كفاراً فهم في طريقهم إلى الخروج من الملة إن لم يتوبوا ، يقول الإمام أحمد : « من شتم أخاف عليه الكفر مثل الروافض ، ومن شتم لانأمن أن يكون مَرَق من الدين » [(٣)] .

وجَمْعُ القاضي بين هذه النصوص له وجه ، لكني أرى أنه [أي كلام القاضي] يخصص حكمه بالشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فمن استحل سب الشيخين ؛ يكفر لمناقضته الصريحة للأحاديث الواردة في فضلهما والأمر بالاقتداء بهما ، ومن لم يستحل سبهما لايكفر ويبدع البدعة الشديدة وينكر عليه قوله ، ومن قدح في عدالة وإيمان الشيخين يكفر ، ومن قدح فيهما قدحاً يتعلق بأمور الدنيا ؛ كأن يقول أبو بكر ضعيف في سياسته ، أو عمر جافٍ في طبعه فلا يكفر ، ولكن يُبدَّع ويفسق أشد الفسق وينكر عليه .

ومما يدل على هذا مايلي :

١ - ورود بعض النصوص عن الإمام أحمد تفيد بمجموعها أن حكم من سب الشيخين هو حكم من سب عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أو قذفها بما برأها الله منه ومعلوم أن من تناول بعض أزواج النبي بالسوء

---

(١) الصارم المسلول لابن تيمية : ٥٧١ .

(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي : ١٠/ ٣٢٣ - ٣٢٤ ، شرح الزركشي على مختصر الخرقي : ٢/ ٩١ .

(٣) السنة للخلال : (٧٨٠) بإسناد صحيح من رواية الميموني .

فهو كافر فكذلك الحكم بالنسبة لمن يسب الشيخين،يقول رحمه الله في جواب سؤال عمن يسب الشيخين وعائشة فقال : « ماأراه على الإسلام »[١] .

وكذلك ماقاله التميمي : « وكان يكفر من تبرأ منهما ومن سب عائشة أم المؤمنين أو رماها بما برأها الله منه »[٢] ، ويقول عندما سئل عن أبي بكر وعمر فقال : « ترحم عليهما وتبرأ ممن يُبغضهما »[٣] .

٢ - وقد اشتهر الروافض برفضهم لإمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وسبهما وشتمهما،وهذا واضح ومستفاد من تعريف الإمام أحمد لهم ، فمن كان يفعل ذلك فهو رافضي كافر مخصص بنص الإمام أحمد .

٣ - ومما يدل على أن الإمام أحمد يكفرهم : قرنه لهم بالجهمية الكفار في كثير من المعاملات ، يقول : « إذا كان جهميا أو رافضياً داعية فلا يصلى عليه ولايسلم عليه »[٤] .

ويقول : « مايعجبني شهادة الجهمية والرافضة . . . »[٥] .

ويقول : « من أخاف عليه الكفر مثل الروافض والجهمية ؛ فلا تقبل شهادتهم ولاكرامة »[٦] ، ومنع رحمه الله من الصلاة خلف الجهمي والرافضي[٧] .

يتبين مما سبق أن حكم الإمام أحمد على الرافضة على النحو التالي :

إذا سب الرافضيُّ الشيخين سباً يقدح في دينهما فهو كافر ، وإن لم يكن السَّبُ قادحاً في دينهما ففاسق أشد الفسق ومبتدع ضال ، وإن استحل سب

---

(١) السنة للخلال : (٧٧٩) وإسناده صحيح من رواية المروذي .
(٢) طبقات الحنابلة : ٢/ ٢٧٢ .
(٣) السنة للخلال : (٣٨٩) .
(٤) المصدر السابق : (٧٨٥) وإسناده صحيح .
(٥) الطرق الحكمية لابن القيم : ٢٥٤ .
(٦) المصدر السابق .
(٧) طبقات الحنابلة : ١/ ١٧٢ .

الشيخين فهو كافر وإن لم يستحله فهو فاسق ، هذا بالنسبة إلى الشيخين ، أما بقية الصحابة ، **فالراجح لدي** والله أعلم أن الرافضي إذا سب بعضهم كالواحد والاثنين سباً يقدح في دينهم فهو فاسق فسقاً شديداً ويؤدب ويعزر حتى يتوب .

وإذا سب جميع الصحابة فسبهم سب للدين الذي حملوه لأنهم نقلة الشريعة وحملته إلينا فكيف يوثق بكافر وفاسق في نقل الدين .

وقد استنبط الإمام مالك من قوله تعالى : ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [سورة الفتح : ٢٩] أن من أغاظه الصحابة فهو كافر[١] .

وهذا واضح من حكم الإمام أحمد فيمن قال بكفر معاوية أو إنه مات على غير الإسلام فلم يحكم بكفره أو خروجه من الإسلام بل فسقه وأنكر عليه وأفتى بعدم أخذ الحديث عنه مع شناعة ماقال .

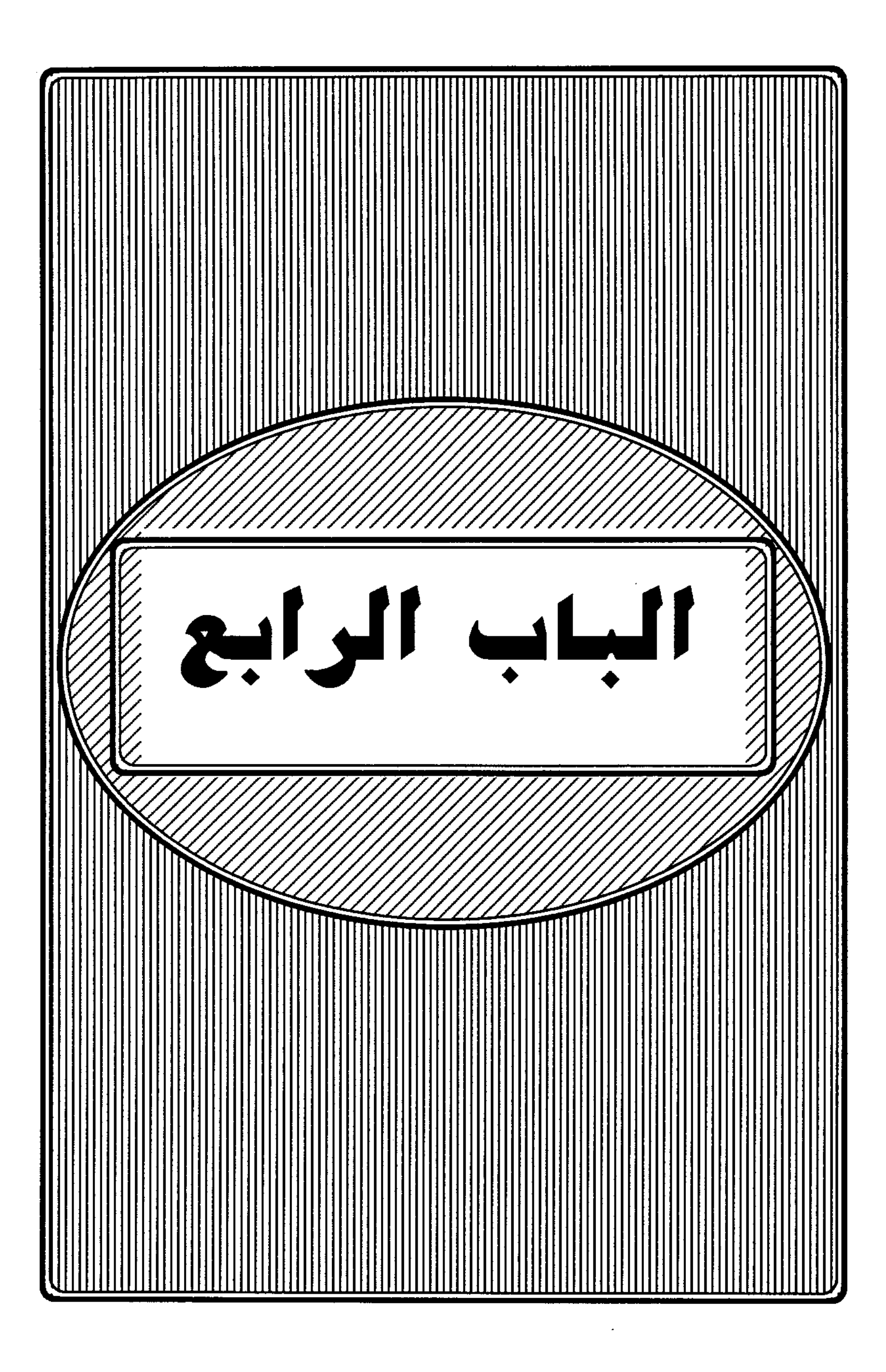
ومن سبهم - أي الصحابة - سباً لايقدح في دينهم فهو فاسق وينكر عليه وهو يوافق مانقل عن الإمام أحمد في تبديع وتفسيق ساب الصحابة .

وماورد عنه رحمه الله من حكم بالتكفير أو بالخروج من الإسلام من غير تحديد بالشيخين وتقييد بهما ، فيحمل على التشديد عليه حتى لايعود لذلك ، أو أن المقصود بذلك الشيخان رضي الله عنهما كما هو وارد في قوله : « مأراه على الإسلام » حيث ورد هذا الخبر عاماً لكل الصحابة وورد مقيداً بأبي بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم ، أو أن هذا الحكم فيمن سب الصحابة كلهم لا الواحد أو الاثنين[٢] .

---

(١) يراجع تفسير ابن كثير : ٤/ ٢٠٤ .

(٢) وتبقى قضية مهمة وهي أن الحكم بالكفر ينصرف إلى المقولة لا إلى التعين وإلا فالتعيين له ضوابط وشروط وموانع ومتى انطبقت الشروط وانتفت الموانع حكم على المعين بالكفر . يراجع في هذه المسألة كتاب ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة لعبدالله بن محمد القرني ، ط مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ ، وينظر كلام طيب لابن تيمية في الفتاوى : ١٢/ ٤١٧ ومابعدها .
ويراجع في هذه المسألة كتاب ابن تيمية رحمه الله الصارم المسلول على شاتم الرسول ، رسالة في الرد على الرافضة للشيخ محمد بن عبدالوهاب ، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والزندقة لابن حجر الهيتمي وغيرها .



الباب الرابع

الباب الرابع
موقف الإمام أحمد من الجهمية والمعتزلة

إن الحديث عن موقف الإمام أحمد من الجهمية والمعتزلة ، من أهم المباحث التي يجب أن تبرز وتبين ويكتب فيها كتابة علمية موثقة ، ذلك أن الجهمية والمعتزلة قد أخذوا من الإمام أحمد الكثير من الوقت والجهد ، إما مناقشة لآرائهم ورداً عليها بمناظرتهم ، أو بالتأليف في ذلك ، وإما بتحذير الناس منهم ، وإما مقاساة ومعاناة من جراء ظلمهم وجورهم .

والإمام أحمد وقف منهم موقفاً مشرفاً - كعادته - فما لان لهم ولا خضع لمحاولاتهم المتكررة باستمالته لهم أو بتعذيبهم المستمر له .

وبما أن الجهمية والمعتزلة يتفقون في كثير من العقائد الباطلة ، والبدع الشنيعة ، فقد رد عليهم الأئمة والعلماء جملة ولم يفرقوا بينهم .

وسيكون الكلام عليهم في هذا الباب من خلال الفصلين الآتيين :

١ - **الجهمية .**

٢ - **المعتزلة .**

وما أراه من أقوال وبدع متفق عليها بينهم أكتفي بذكره في الفصل الخاص بالجهمية .

الفصل الأول : الجهمية

المبحث الأول : ماورد عن الإمام أحمد فيهم

أ - قال رحمه الله في رسالة السنة : « والجهمية أعداء الله ، وهم الذين يزعمون أن القرآن مخلوق ، وأن الله لم يكلم موسى ، وأن الله ليس بمتكلم ، ولايتكلم ، ولاينطق ، وكلاماً كثيراً أكره حكايته . . . والواقفة وهم يزعمون أن القرآن كلام الله ولايقولون غير مخلوق ، وهم شر الأصناف وأخبثها ، واللفظية وهم الذين يزعمون أن القرآن كلام الله ، ولكن ألفاظنا بالقرآن وقراءتنا له مخلوقة ، وهم جهمية فساق . . . وأما الجهمية فإنهم يسمون أهل السنة المشبهة ، وكذبت الجهمية أعداء الله بل هم أولى بالتشبيه والتكذيب افتروا على الله عز وجل الكذب ، وقالوا الإفك والزور وكفروا بقولهم »[1] .

ب - وقال في رسالة مسدد : « . . . واحذروا رأي جهم فإنه صاحب رأي وكلام وخصومات ، فقد أجمع من أدركنا من أهل العلم ، أن الجهمية افترقت ثلاث فرق ، فقالت طائفة منهم : القرآن كلام الله مخلوق ، وقالت طائفة : القرآن كلام الله وسكتت وهي الواقفة الملعونة ، وقال بعضهم : ألفاظنا بالقرآن مخلوقة فكل هؤلاء جهمية كفار . . . »[2] .

---

(١) السنة لأحمد : ٨١ - ٨٢ - ٨٦ .

(٢) الطبقات : ١/ ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، وقد ورد نحو من هذا عند الخلال في السنة : قال المروذي : سمعت أبا عبدالله يقول : « افترقت الجهمية على ثلاث فرق الذين قالوا مخلوق والذين شكوا والذين قالوا : ألفاظنا بالقرآن مخلوقة ، قال : ولانقول هؤلاء واقفة ، نقول : هؤلاء شكاكة » [١٧٧٧ بإسناد صحيح] ، وبنحوه عن حنبل بن إسحاق وقال بعده : فهم عندي في المقالة واحد [١٧٧٨ بإسناد صحيح] ، وبنحوه عن صالح ابنه وزاد بعد قوله : وفرقة قالوا : ألفاظنا مخلوقة . قال الله في كتابه : ﴿ **فأجره حتى يسمع كلام الله** ﴾ [سورة التوبة : ١٠٩] فجبريل سمعه من الله وسمعه النبي ﷺ من جبريل وسمعه أصحاب النبي ﷺ من النبي ﷺ فالقرآن كلام الله غير مخلوق [١٧٧٩ بإسناد صحيح] .

وكان الإمام أحمد كثيراً مايحذر من الجهمية ومقالاتهم ويذكرها وينسبها إليهم ، وخاصة في المسائل الآتية :

١ - بدعة القول بخلق القرآن [١] ، وهي أشهر بدعهم ، وبدعة القول باللفظ - أي لفظي بالقرآن مخلوق - [٢] ، وبدعة الوقف في القرآن [٣] ، وكل من يقصد إلى القرآن بأي بدعة فهو جهمي .

٢ - مَنْ خاصم وعرف بالكلام والمراء والجدال والرأي الباطل [٤] .

٣ - إذا عرف الرجل ربه عز وجل بقلبه فهو مؤمن [٥] .

٤ - إنكار حديث إذا تكلم الله سمع له صوت كجر السلسلة على الصفوان [٦] .

٥ - إنكار حديث الضحك [٧] .

٦ - وتعطيل الأسماء والصفات وإنكار الرؤية ، والقول بفناء الجنة والنار وغيرها [٨] .

إضافة إلى بعض الأقوال والتي أذكرها في المبحث الخاص بمنهجه في الرد عليهم درءاً للتكرار .

---

(١) السنة لأحمد : ٧٦ .

(٢) السنة لعبدالله (١/ ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦) ، المسائل التي حلف عليها أحمد : ٦٩ ، السنة للخلال : (٢٨١) بإسناد صحيح عن عبدالله بن أحمد ، مسائل أحمد لأبي داود : ٢٦٥ ، الرد على الأشاعرة لابن عقيل الحنبلي : ق ٣٠/ب .

(٣) السنة لعبدالله : ١/ ١٧٩ .

(٤) السنة لعبدالله : (١/ ١٦٥ ، ١٧٩) ، السنة للخلال : (١٧٨٦) بإسناد صحيح عن عبدالله بن أحمد ، (١٧٨٧ ، ١٧٨٩) عنه .

(٥) السنة للخلال : (٩٨٠) بإسناد صحيح عن حمدان الوراق ، الطبقات : ١/ ٣٠٩ عنه .

(٦) السنة لعبدالله : (٢٨١١) ، تاريخ الإسلام للذهبي : ٨٨ ، والحديث أخرجه بلفظ : « إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء صلصلة كجر السلسلة على الصفوان » أبو داود : ١٠٦ في كتاب السنة عن ابن مسعود وابن خزيمة في التوحيد : ١/ ٣٥٠ - ٣٥١ ، وعلقه البخاري في التوحيد : ٨/ ١٩٤ .

(٧) إبطال التأويلات لأبي يعلى : ٧٥ ، ٢١٨ ، والحديث هو : « يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد » متفق عليه من حديث أبي هريرة ، فأخرجه البخاري في الجهاد ، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسدد بعد ويقتل : ٦/ ٣٩ ، ومسلم في الأمارة ، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة : ١٨٩٠ ، وأحمد في المسند : ٢/ ٢٦٤ .

(٨) وسيأتي مزيد إيراد لأقوال الإمام أحمد في المبحث الثاني .

المبحث الثاني
منهجه في الرد عليهم

إن للإمام أحمد رحمه الله منهجاً بارزاً في الرد على الجهمية ، لأنهم اشتهروا ببدع كثيرة وأغلب البدع منبثق منها ، فمن هنا كان رد الإمام أحمد عليها رداً قوياً يوازي نفوذها وسيطرتها وانتشارها وتلبيسها على العامة .

ومن أبرز خصائص هذا المنهج مايلي :

١ - حكاية قولهم وبدَعهم ثم التذييل عليها بما يشبه الذم والإنكار الشديد لها ، فقد قال بعد حكايته لقولهم في رسالة السنة : « . . . وهم كفار زنادقة أعداء الله »[١] .

وقال في رسالة مسدد بعد إيراده لمذاهبهم : « . . . فكل هؤلاء جهمية كفار يستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا ، وأجمع من أدركنا من أهل العلم أن من هذه مقالته إن لم يتب لم يناكح ولايجوز قضاؤه ، ولاتؤكل ذبيحته »[٢] .

وقال أيضاً : « من قال شيء من الله مخلوق علمه أو كلامه فهو زنديق كافر لايصلى عليه ولايصلى خلفه ، ويحل ماله كمال المرتد »[٣] .

والأقوال عنه في ذلك وفيرة ، ويرد جلها في ثنايا هذا المبحث .

---

(١) السنة لأحمد : ٨٢ .
(٢) طبقات الحنابلة : ١/ ٣٤٣ .
(٣) السنة لعبدالله : ١/ ١٦٤ .

٢ - الرد على آرائهم في المباحث التي خالفوا فيها

لقد تصدى الإمام أحمد لبدع الجهمية الكثيرة ، وردها ، وفند شبهها خصوصاً في مصنفه القيم « **الرد على الجهمية والزنادقة** » ، حيث بدأ القسم الخاص بالجهمية ببيان سبب ضلال جهم وشيعته ، حيث دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث ، فضلوا وأضلوا بكلامهم بشراً كثيرا ، ثم ذكر قصة لقاء جهم مع طائفة السمنية ، وتحيره بعد لقائهم ، فلم يدر من يعبد أربعين يوماً ، ثم إنه استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى الذين يزعمون أن الروح التي في عيسى عليه السلام من ذات الله ، فإن أراد تعالى أن يحدث أمراً دخل في بعض خلقه ، وتكلم بلسانهم ، وهو روح غائب عن الأبصار ، فكذلك الله لايرى له وجه ، ولايسمع له صوت ، ولايشم له رائحة ، وهو غائب عن الأبصار ، ولايكون في مكان دون مكان ، ووجد ثلاث آيات من القرآن من المتشابه قوله : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾ [سورة الشورى : ١١] ، وقوله : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ ﴾ [سورة الأنعام : ٣] ، وقوله : ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ [سورة الأنعام : ١٠٣] فبنى أصل كلامه على هذه الآيات وتأول القرآن على غير تأويله ، وكذب بأحاديث رسول الله ، وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه ، أو حَدَّث عنه رسوله كان كافرا ، وكان من المشبهة ، فأضل بكلامه بشراً كثيراً ، ثم ذكر رحمه الله قولهم في القرآن وشُبَهُم على خَلْقه وردَها ، وإنكارهم للرؤية ، وتكليم الله لموسى ، واستواء الله على العرش ، والمعية وغير ذلك ورد عليها .

وسأذكر المباحث التي خالفوا فيها ورد الإمام أحمد عليها مبيناً مذهب الجهمية وإبطال الإمام أحمد لها (*) .

(*) لقد استفدت في هذا المبحث استفادة طيبة في الجملةمن رسالة عيسى يوجا آر مصطفى : « موقف الإمام أحمد من الزنادقة والجهمية » .

الرد على آرائهم في المباحث التي خالفوا فيها

١ - الصفات :

يبين الإمام أحمد مذهب جهم في نفي الصفات والأسس التي بني عليها مذهبه فيقول : « وجد جهم ثلاث آيات من المتشابه قوله : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ ﴾ [سورة الشورى : ١١] ، وقوله : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [سورة الأنعام : ٣] ، وقوله : ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ [سورة الأنعام : ١٠٣] فبنى أصل كلامه على هذه الآيات وتأول القرآن على غير تأويله ، وكَذَّب بأحاديث رسول الله ﷺ ، وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه ، أو حَدَّث عنه رسوله كان كافرا ، وكان من المشبهة ، فأضل بكلامه بشراً كثيراً ، ووضع دين الجهمية ، فإذا سألهم (أي أتباع جهم) الناس عن قول الله : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ ﴾ ؟ يقولون في معنى الآية : ليس كمثله شيء من الأشياء وهو تحت الأرضين السبع كما هو على العرش ولايخلو منه مكان ، ولايكون في مكان دون مكان ولم يتكلم ولاتكلم ولاينظر إليه أحد في الدنيا ولافي الآخرة ، ولايوصف ولايعرف بصفة . . . وهو وجه كله وهو علم كله وهو سمع كله وهو بصر كله . . . ولايوصف بوصفين مختلفين ، وليس له أعلى ولا أسفل ولانواحي ولا جوانب . . . وليس هو بمعلوم ولامعقول ، وكلما خطر على قلبك أنه شيء تعرفه فهو على خلافه »[١] .

إبطال الإمام أحمد بن حنبل لمذهب جهم في ذلك :

لقد بين الإمام أحمد أن ماذهب إليه جهم باطل ، حيث يلزمه بأن مذهبه يستلزم النقص في حق الله تعالى ، لما فيه تعطيل لله عن كمالاته وافتراء

---

(١) الرد على الجهمية : ٢٨ - ٢٩ .

عليه وأن الجهمية لايثبتون شيئاً في الحقيقة، يقول الإمام : « وقلنا هو شيء، فقالوا : هو شيء لا كالأشياء، فقلنا : إن الشيء الذي لاكالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لاشيء ، فعند ذلك تبين للناس أنهم لايثبتون شيئاً بشيء ، ولكنهم يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يقرون من العلانية »[1] .

ويقول رحمه الله : « إذا قيل لهم مَنْ تعبدون ؟ قالوا : نعبد من يدبر أمر هذا الكون ، فقلنا : هذا الذي يدبر أمر هذا الخلق هو مجهول لايعرف بصفة ؟ قالوا : نعم ، فقلنا : قد عرف المسلمون أنكم لاتؤمنون بشيء ، وإنما تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما تظهرونه ، فقلنا لهم : هذا الذي يدبر هو الذي كلم موسى ؟ قالوا : لم يتكلم ولايتكلم ، لأن الكلام لايكون إلا بجارحة ، والجوارح عن الله منفية » ، . . . ويقول الإمام أحمد : « إذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيماً لله ولايعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر ، ولايشعر أنهم لايقولون قولهم إلا فرية في الله »[2] .

لقد بين الإمام أحمد في رده عليهم بادعائهم إثبات ذات إلهية أنهم لايثبتون شيئاً بشيء - أي لايثبتون ذاتا بصفات - ، وكذلك عند سؤالهم عما يعبدون وأنه مجهول وبلا صفات ؟ فأقروا بذلك فعُلم أنهم لايثبتون شيئاً ، وإنما يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يظهرون ، وهم في حقيقة الأمر لايثبتون شيئاً قط .

وكذلك في نفيهم لصفة الكلام والتكليم وادعائهم أن ذلك لايحصل إلا بجارحة ، والجوارح منفية عن الله ، فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيماً لله ولايدري أن قولهم إنما يعود إلى ضلالة وكفر .

وفيما يلي عرض لبدع جهم في صفات العلم والكلام والاستواء والمعية ورد الإمام أحمد وإبطاله لها :

---

(١) الرد على الجهمية : ٢٩ .

(٢) المصدر السابق ، نفس الصفحة .

١ - صفة العلم الإلهي :

يقول جهم بحدوث العلم الإلهي وبتعدده ، يقول الأشعري في مقالات الإسلاميين : « وقد ذهب جهم إلى أن علم الله سبحانه مُحدث . . وأنه لايقال:إن الله لم يزل عالماً بالأشياء قبل أن تكون » (١) .

ويعتقد الإمام أحمد - كما هو معتقد السلف - أن لله علما قديما ، ويعلم الحوادث قبل حدوثها،وهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى،يقول رحمه الله : « وعلم الله ماض في خلقه بمشيئة منه ، قد علم من إبليس ومن غيره ممن عصاه - من لدن أن عُصي تبارك وتعالى إلى أن تقوم الساعة - المعصية وخلقهم لها ، وعلم الطاعة من أهل الطاعة وخلقهم لها . . . » (٢) .

ويقول : « وهو يعلم مافي السموات والأرضين السبع ومابينهما وماتحت الثرى ومافي قعر البحار ومنبت كل شعرة وشجرة . . . . وأعمال العباد وآثارهم وكلامهم وأنفاسهم ويعلم كل شيء لايخفى عليه من ذلك شيء . . » (٣) .

ويبين الإمام أحمد أن الجهمي في الحقيقة لايقر بعلم الله ، ويلزمه بما ورد في القرآن من الآيات التي تدل على علم الله،فإن قال : ليس له علم كفر، وإن أجاب بحدوثه كفر حين زعم أن الله قد كان في وقت من الأوقات لايعلم حتى أحدث له علما فعلم ، وإن أقر بأن لله علما وليس بمخلوق ولامحدث رجع عن قوله كله ، وقال بقول أهل السنة (٤) .

ويستدل الإمام أحمد على تكفير القدرية الغلاة بإنكارهم العلم الإلهي، فقد سئل رحمه الله عمن يقول بالقدر يكون كافراً ؟ فقال : « إذا جحد العلم ، إذا قال : إن الله لايعلم أو لم يكن عالما حتى خلق علما فعلم فجحد علم الله فهو كافر » (٥) .

---

(١) المقالات : ٣٣٨ . (٢) السنة لأحمد : ٦٩ .
(٣) المصدر السابق : ٧٤ ، ٧٥ .
(٤) الرد على الجهمية : ٥٣ ، ٥٤ .
(٥) الطبقات : ١/ ٢٢٣ عن عبدالله بن أحمد والسائل هو علي بن الجهم .

٢ - صفة الكلام الإلهي :

إن من أقدم المصادر التي حكت مذهب جهم والجهمية في كلام الله تعالى هو مانقله عنهم الإمام أحمد ورد عليهم في كتابه الرد على الجهمية ، فقد قال رحمه الله عن جهم في الله : « إنه لم يتكلم ولايتكلم ، إنما كوَّن شيئا فعبر عن الله وخلق صوتا فأسمعه ، وزعموا أن الكلام لايكون إلا من جوف وفم ولسان وشفتين »[1] .

وذكر الإمام أحمد قولاً آخر للجهمية قال : « فلما خنقته (أي الجهمي) الحجج قال : « إن الله كلم موسى إلا أن كلامه غيره ، وقال : فيكون الله شيئاً فيعبر عن الله كما كون شيئاً فعبر لموسى »[2] .

ويرد الإمام أحمد عليهم بجملة من الأدلة النقلية والعقلية وهي :

أولاً - لو كان كلام الله عبارة عن تكوينه للشيء الذي يتكلم عنه سبحانه وتعالى لجاز أن يكون ذلك المكوَّن قد ادعى الألوهية :

يقول الإمام أحمد : « هل يجوز أن يكون المكوَّن أو غير الله أن يقول ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [سورة طه : ١١-١٢] أو يقول : ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ﴾ [سورة طه : ١٤] فمن زعم ذلك كما تزعم الجهمية فقد زعم أن غير الله ادعى الربوبية كما زعم الجهم أن الله كون شيئاً ، كان يقول ذلك المكون : ياموسى إني أنا الله رب العالمين ، ولايجوز أن يقول : ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة القصص : ٣٠] إلا الله سبحانه وتعالى »[3] .

---

(١) الرد على الجهمية : ٤٦ .

(٢) الرد على الجهمية : ٤٧ .

(٣) المصدر السابق : ٤٦ .

ثانياً - مذهبهم يخالف نصوص القرآن ، فقد قال جل ثناؤه : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء : ١٦٤] ، وقال : ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾[سورة الأعراف ١٤٣]، وقال : ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [سورة الأعراف : ١٤٤] فهذا مانص عليه القرآن من إسناد الكلام لله عز وجل مباشرة ، فإنكار صفة الكلام الإلهي مخالف لهذه النصوص الصريحة .

ثالثاً - إنكارهم الكلام الإلهي منقوض بحديث الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم الطائي قال : قال رسول الله ﷺ : « مامنكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان »[1] ، فأما من قالوا : إن الله لايتكلم ولايكلم فكيف يصنعون بحديث الأعمش[2] .

رابعاً - مايزعمه الجهمية من أن الكلام لايكون إلا من ذي جوف وفم ولسان مما يتنزه الله عنه منقوض بالقرآن ، فقد أسند الله القول والتسبيح والنطق لبعض مخلوقاته التي لاجوف لها وليس لها فم ولسان ، وذلك في قوله تعالى خطاباً للسموات والأرض : ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[3] [سورة فصلت : ١١] أتراها أنها قالت بجوف وفم وشفتين ولسان وأدوات ؟

وقال تعالى : ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ [سورة الأنبياء : ٧٩] أتراها سبحت بجوف وفم ولسان وشفتين ؟ والجوارح إذ تشهد على الكفار فيقولون لها : ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ

---

(١) أخرجه البخاري في الرقاق ، باب من نوقش الحساب عذب : ١١/ ٤٠٠ ، وفي التوحيد ، باب وجوه يومئذ ناضرة : ١٣/ ٤٢٣ ، والإمام أحمد في المسند : ٤/ ٢٥٦ وغيرهما .

(٢) الرد على الجهمية : ٤٧ .

(٣) ينظر : فتاوى ابن تيمية : ٨/ ٣٨٥ .

﴿ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ [سورة فصلت : ٢١] أتراها أنها نطقت بجوف وفم ولسان وشفتين ؟ ولكن الله أنطقها كيف شاء ، وكذلك الله تكلم كيف شاء من غير أن يقول بجوف ولافم ولاشفتين ولالسان » [(١)] .

خامساً - ينكر الإمام أحمد على الجهمية قولهم إن الله يُكوّن يوم القيامة شيئاً يتكلم عنه فيسأل عيسى عليه السلام عما أحدثه قومه من تأليهه وتأليه أمه ، أو يتولى سؤال الناس يوم القيامة على نحو ماجاء في القرآن لمخالفة ذلك لصريح آياته ، يقول : قلنا للجهمية من القائل يوم القيامة : ﴿ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة المائدة : ١١٦] أليس الله هو القائل قالوا : فيُكوّن الله شيئاً فيعبر عن الله كما كون شيئاً فعبر لموسى ، قلنا من القائل : ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [سورة الأعراف : ٦] أليس الله هو الذي يسأل ؟ قالوا : هذا كله إنما يكون شيئاً فيعبر عن الله ؟ ! » [(٢)] .

سادساً - يرى الإمام أحمد أن نفي الجهمية لكلام الله تشبيه بالأصنام التي لاتتكلم ولاتتحرك ، وفي ذلك يخاطبهم قائلاً لهم : « قد أعظمتم على الله الفرية حين زعمتم أنه لايتكلم فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله،لأن الأصنام لاتتكلم ولاتتحرك ولاتزول من مكان إلى مكان » [(٣)] .

---

(١) الرد على الجهمية : ٤٧ ، وكذا تسبيح الحصى وحنين الجذع وبكاؤه .

(٢) المصدر السابق : ٤٨ .

(٣) المصدر السابق : ٤٨ .

سابعاً – يلزمهم كذلك بأنهم يشبهون الله بخلقه إذ يقولون بأنه يخلق كلاما ، فيقول رحمه الله : « قال جهم : إن الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق ... قلنا وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق ، فقد شبهتم الله بخلقه حين زعمتم أن كلامه مخلوق ، ففي مذهبكم قد كان في وقت من الأوقات لايتكلم حتى خلق التكلم ، وكذلك بنو آدم كانوا لايتكلمون حتى خلق الله لهم كلاما ، وقد جمعتم بين كفر وتشبيه »[1] .

ثامناً – يزعم الجهمية أن إثبات صفة الكلام القديمة لله والعلم فيه تعدد القدماء وهو قول النصارى وهو منافاة للوحدة الإلهية ، ويرد الإمام أحمد عليهم مبينا أننا يجب أن نثبت الله بصفاته لامع صفاته ، فصفاته ليست أشياء مغايرة له ، واطلاق اسم الله على ذاته المتصفة بصفاته الكمالية القديمة لاينافي وحدته المطلقة ، يقول رحمه الله : « قالت الجهمية لما وصفنا الله بهذه الصفات : إن زعمتم أن الله ونوره ، والله وقدرته ، والله وعظمته فقد قلتم بقول النصارى حين زعموا أن الله لم يزل ونوره ولم يزل وقدرته ، يقول الإمام أحمد : لانقول إن الله لم يزل وقدرته ، ولم يزل ونوره ولكن نقول : لم يزل بقدرته ونوره ، لامتى قدر ولاكيف قدر ، فقالوا : لاتكونون موحدين أبداً حتى تقولوا : قد كان الله ولاشيء ، فقلنا نحن نقول : قد كان الله ولاشيء ، ولكن إذا قلنا : إن الله لم يزل بصفاته كلها أليس إنما نصف إلهاً واحداً بجميع صفاته ، وضربنا لهم في ذلك مثلاً فقلنا : أخبرونا عن هذه النخلة أليس لها جذع وكرب وليف وسعف وخوص وجمار ، واسمها اسم شيء واحد ، وسميت نخلة بجميع صفاتها ، فكذلك الله وله المثل الأعلى بجميع صفاته إله واحد »[2] .

---

(١) الرد على الجهمية : ٤٨ .

(٢) المصدر السابق : ٥٠ .

٣ - استواء الله على العرش :

عقد الإمام أحمد في كتابه الرد على الجهمية بابا في بيان ماأنكرت الجهمية أن يكون الله على العرش ، وذكر فيه إنكار الجهمية لاستواء الله على العرش وذلك لعقيدتهم الباطلة في وحدة الوجود وأنه في كل مكان فقالوا:هو تحت الأرض السابعة كما هو على العرش وفي السموات وفي الأرض وفي كل مكان ولايخلو من مكان ولايكون في مكان دون مكان[1] ، ويمكن استخلاص أهم ردوده عليهم في ذلك في الآتي :

أولاً - إنكار الاستواء مخالف لنصوص القرآن يقول رحمه الله : « لم أنكرتم أن يكون الله على العرش وقد قال الله تعالى : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه : ٥] ، وقال : ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ﴾ [سورة الحديد : ٤] ، وقال : ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ [سورة الفرقان : ٥٩] فهو مناقض لهذه الآيات الصريحة[2] .

ثانياً - إنكار الجهمية الاستواء على العرش مخالف لما ورد في كتاب الله تعالى من أنه في السماء ويثبت له العلو والفوقية ، ويستدل الإمام أحمد بهذا على الجهمي فيقول : « وقد أخبرنا الله أنه في السماء فقال : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ . . .﴾[سورة الملك : ١٦] وقال تعالى : ﴿أمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ . . .﴾ [سورة الملك : ١٧] وقال تعالى : ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [سورة فاطر : ١٠] وقال تعالى : ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [سورة آل عمران : ٥٥] وقال تعالى : ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [سورة

---

(١) الرد على الجهمية : ٥٠ .

(٢) المصدر السابق : ٥٠ .

النساء: ١٥٨] وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [سورة النمل: ٥٠] وقال تعالى: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾ [سورة المعارج: ٣] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [سورة الأنعام: ١٨] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥] [١].

ثالثاً - أبطل الإمام أحمد قولهم بأنه تعالى في كل مكان بأنه يلزم عليهم أن يكون سبحانه موجوداً في الأماكن القذرة وهي لاتشتمل على شيء من عظمة الرب،يقول رحمه الله: « فقلنا: قد عرف المسلمون أماكن كثيرة ليس فيها من عظم الرب شيء فقالوا: أيّ مكان؟ فقلنا: أجسامكم وأجوافكم وأجواف الخنازير والحشوش، والأماكن القذرة ليس فيها من عظم الرب شيء [٢].

رابعاً - يبين الإمام أحمد للجهمية بطلان استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [سورة الأنعام: ٣] على أنه موجود في الأرض كما هو موجود في السماء فيقول: إنه إله من في السماء وإله من في الأرض [٣]، وهو على العرش، وقد أحاط علمه بما دون العرش، ولايخلو من علم الله مكان ولايكون علم الله في مكان دون مكان » [٤].

خامساً - ينكر الإمام أحمد قولهم أن الله في كل مكان ولايكون في مكان دون مكان وأثبت أنه سبحانه في السماء مستدلاً على ذلك بأن كل شيء أسفل فهو مذموم، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [سورة النساء: ١٤٥]

(١) الرد على الجهمية: ٥١.
(٢) المصدر السابق: ٥٠.
(٣) قال تعالى: ﴿ **وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله** ﴾ الزخرف: ٨٤.
(٤) الرد على الجهمية: ٥١

وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴾[سورة فصلت : ٢٩](١) .

سادساً - ينفي الإمام أحمد مايزعمه الجهمية من وجود الله في كل مكان لما يلزم عليه من وجوده تعالى مع إبليس والشياطين في مكان واحد وهذا محال في حق الله ، يقول : « أليس تعلمون أن إبليس كان مكانه والشياطين مكانهم ، فلم يكن الله بمجتمع هو وإبليس في مكان واحد »(٢) .

سابعاً - يضرب الإمام أحمد الأمثال للجهمية - ولله المثل الأعلى - ليبين لهم إحاطة الله علما بخلقه مع كونه ليس داخلاً فيهم بل هو بائن من خلقه مستو على عرشه ، يقول : « وقد دل على ذلك الأمثال : من الاعتبار في ذلك لو أن رجلاً كان في يديه قدح من قوارير صاف وفيه شراب صاف كان بصر ابن آدم أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح ، فالله وله المثل الأعلى قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه »(٣) .

٤ - معية الله لعباده :

مما أوقع الجهمية في الضلال تفسيرهم لآيات المعية الإلهية بأن الله بذاته معهم في كل مكان مستدلين على ذلك بمثل قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ . . . ﴾[سورة المجادلة : ٧]

---

(١) الرد على الجهمية : ٥١ .
(٢) المصدر السابق : ٥١ .
(٣) المصدر السابق : ٥١ .

وقوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[سورة الحديد : ٤] وقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ [سورة النمل : ١٢٨] وقوله تعالى : ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [سورة طه : ٤٦] .

فهم يجعلون نصوص المعية مناقضة ومبطلة لنصوص الاستواء والعلو والفوقية ، يضربون النصوص بعضها ببعض ، وقد هدى الله أهل السنة إلى العمل بالنصوص من الجانبين والجمع بينهما جمعاً صحيحاً معقولاً تتفق معه النصوص وتتوافق .

وقد أبطل الإمام أحمد مذهب الجهمية في ذلك واستدلالهم عليه ، على النحو الآتي :

أولاً - يرى الإمام أحمد أن المعية المذكورة في قوله تعالى : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ . . .﴾ ليست المعية الذاتية وإنما المقصود بها معية الله لخلقه بعلمه لابذاته وذلك ظاهر ، فإذا نظرنا إلى أول الآية وآخرها حيث افتتحت بالعلم وختمت بالعلم يقول : « إن الله جل ثناؤه يقول : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ . . ثم قال : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ يعني الله بعلمه ﴿وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ يعني الله بعلمه ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ يعني بعلمه فيهم ، ﴿ أَيْنَ مَا كَانُواْ﴾﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ .

قال أحمد : « يفتتح الخبر بعلمه ويختمه بعلمه » فلا يفهم من الآية المعنى الذي ذهب إليه جهم وأتباعه ، ويقول لهم : « لم قطعتم الخبر من أوله »[1] .

---

(١) الرد على الجهمية : ٥٢ .

ثانياً - يلزم الإمام أحمد الجهمي بأن الضرورة العقلية تقتضي أن الله خلق خلقه بائنا منه ولم يدخل في شيء منه فليس مع خلقه بذاته لما يلزم ذلك من محالات ، قال : « إذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أن الله في كل مكان ولايكون في مكان دون مكان فقل : أليس الله كان ولاشيء فيقول : نعم، فقل : حين خلق الشيء خلقه في نفسه أو خارجاً من نفسه فإنه يصير إلى ثلاثة أقوال لابد له من واحد منها :

١ - إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه كفر حين زعم أن الجن والإنس والشياطين في نفسه .

٢ - وإن قال:خلقهم خارجاً من نفسه ثم دخل فيهم كان هذا كفرا أيضاً حين زعم أنه دخل في مكان وحش قذر رديء .

٣ - وإن قال:خلقهم خارجاً من نفسه ثم لم يدخل فيهم ، رجع عن قوله أجمع وهو قول أهل السنة [(١)] .

ثالثاً - يقف الإمام عند قوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ الوارد في مواضع متعددة في تفسيرها حسب موقعها من الآيات فقوله تعالى لموسى : ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ﴾ يعني في الدفع عنكما ، وكذا في قوله تعالى : ﴿... ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [سورة التوبة : ٤٠] وقوله تعالى : ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٩] يعني في النصر لهم على عدوهم وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [سورة محمد : ٣٥] أي في النصر لكم على عدوكم وقوله تعالى : ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ [سورة النساء : ١٠٨] أي بعلمه فيهم وقوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى

---

(١) الرد على الجهمية : ٥٣ .

سَيَهْدِينِ ﴾ [سورة الشعراء : ٦٢] أي في العون على فرعون [١] .

وبهذا يبين الإمام أحمد معاني ألفاظ المعية في القرآن .

رابعاً – يبطل الإمام أحمد قول الجهمية بأن الله في كل شيء غير مباين له وفي نفس الوقت غير مماس له لما في ذلك من التناقض فإن الظرفية تقتضي المماسة ، ويُبطل قولهم هذا أيضا بما يلزمه من وجود الله تعالى في الآخرة في مالايليق وجوده فيه كالنار ، يقول :

« قال الجهمي : هو في كل شيء غير مماس لشيء ، ولامباين منه ، قلنا : إذا كان غير مباين أليس هو مماس ، قال : لا ، قلنا : فكيف يكون في كل شيء غير مماس لشيء ولامباين ؟ فلم يحسن الجواب ، فقال : بلا كيف ، فيخدع جهال الناس بهذه الكلمة ويموه عليهم .

فقلنا له : « أليس إذا كان يوم القيامة أليس إنما هو الجنة والنار والعرش والكرسي والهواء ، قال : بلى ، فقلنا : فأين يكون ربنا ؟ فقال : يكون في كل شيء ، كما كان حينما كان في الدنيا في كل شيء ، فقلنا : فإن مذهبكم أن ماكان من الله على العرش فهو على العرش ، وماكان من الله في الجنة فهو في الجنة ، وماكان من الله في النار فهو في النار ، وماكان من الله في الهواء فهو في الهواء » [٢] .

خامساً – يلزمهم الإمام أحمد بأن القول بأن معنى معية الله لخلقه وجوده في الكون بذاته مخالف للواقع المشاهد ومخالف لمقتضى الآيات القرآنية ، فيقول : قلنا للجهمية حين زعموا أن الله في كل مكان لايخلو منه مكان ، فقلنا : أخبرونا عن قول الله جل ثناؤه : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ [سورة الأعراف : ١٣٤] لمَ يتجلى لشيء هو فيه ؟ ، ولكن الله جل ثناؤه على العرش وتجلى لشيء لم يكَن فيه ورأى الجبلُ شيئاً لم يكن رآه

---

(١) الرد على الجهمية : ٥٤ .

(٢) المصدر السابق : ٥٥ .

قبل ذلك ، وقلنا للجهم : لله نور ؟ فقال : هو نور كله ، فقلنا : فالله قال : ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ [سورة الزمر : ٦٩] فقد أخبر الله جل ثناؤه أن له نورا ، فقلنا : أخبرونا حين زعمتم أن الله في كل مكان وهو نور ، فلم لايضيء البيت المظلم من النور الذي هو فيه إن زعمتم أن الله في كل مكان ؟ ومابال السراج إن دخل البيت المظلم يضيء ، فعند ذلك تبين للناس كذبهم على الله تعالى[(١)] .

٢ - **الرؤيــة :**

يعتقد الإمام أحمد أن أهل الجنة يرون الله يوم القيامة وأن من أنكر ذلك فهو كافر ، يقول أبو داود : « سمعت أحمد يقول : « من لم يؤمن بالرؤية فهو جهمي والجهمي كافر »[(٢)] .

وقال أيضاً : « من زعم أن الله لايرى في الآخرة فقد كفر بالله وكذب بالقرآن ورد على الله أمره ، يستتاب فإن تاب وإلا قتل . . »[(٣)] .

يقول أبو الفضل التميمي مبيناً مذهب الإمام أحمد في هذا : « كان يذهب الإمام إلى أن الله تعالى يرى في الآخرة بالأبصار واستدل بقوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ [سورة القيامة : ٢٢ - ٢٣] ، وقال : ولو لم يرد النظر بالعين ماقرنه بالوجه ، وأنكر نظر التعطف والرحمة ؛ لأن الخلق لايتعطفون على الله تعالى ولايرحمونه ، وأنكر الانتظار من أجل ذكر الوجه ، ولأنه أدخل فيه إلى وإذا دخلت إلى فسد الانتظار ، قال الله تعالى : ﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ [سورة س : ٤٩] ، وقال عز وجل :

---

(١) الرد على الجهمية : ٥٩ .
(٢) ينظر : البداية والنهاية لابن كثير : ١٠/ ٣٢٧، مسائل أحمد لابن هانيء : ٢/ ١٥٦ .
(٣) الطبقات : ١/ ١٤٥ .

﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [سـورة النمل : ٣٥] فلمـا أراد الانتظار لم يُدْخل إلى [1] ، وروى الحديث المشهور في رؤية الله تعالى عن جرير رضي الله عنه قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر فنظر إلى القمر ليلة البدر فقال : « إنكم سترون ربكم عز وجل عيانا كما ترون هذا لاتضامون في رؤيته . . . » [2] .

وقد ذكر للإمام أحمد عن رجل في شيء في الرؤية فغضب وقال : من قال:إن الله لايرى فهو كافر ، وقيل له في رجل حدث بحديث عن رجل عن أبي العطوف[3] يعني أن الله لايرى في الآخرة فقال : « لعن الله من يحدث بهذا الحديث ، أخزى الله هذا » [4] .

وقد ألزم الإمام أحمد الجهمية في إثبات الرؤية بقوله تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ، وقد أولوها بأن معناها : أنها تنتظر الثواب من ربها وأنهم إنما ينظرون إلى فعله وقدرته وأكدوا هذا التأويل بقوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [سورة الفرقان : ٤٥] قائلين إنه حين قال : (ألم تر إلى ربك) أنهم لم يروا ربهم ولكن المعنى : ألم تر إلى فعل ربك ، وقد رد الإمام أحمد على الجهمية في ذلك بقوله ، إن فعل الله لم يزل العباد يرونه وإنما قال تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ وأما قولهم بأنها تنتظر الثواب من ربها فقد عقب الإمام أحمد عليهم بقوله : « إنها مع ماتنتظر الثواب هي ترى ربها » [5] .

---

(١) الطبقات : ٢/ ٢٩٨ .

(٢) متفق عليه من حديث جرير البجلي رضي الله عنه ، فأخرجه البخاري في التفسير : ٨/ ٥٩٧ ، وفي التوحيد : ١٣/ ٤١٩ ، ومسلم في المساجد : ٦٣٢ ، وأحمد : ٤/ ٢٦٠ ، ٣٦٢ ، ٢٦٥ .

(٣) هو : الجراح بن منهال أبو العطوف الجزري ، كذاب منكر الحديث . لسان الميزان : ٢/ ٩٩ - ١٠٠ ، ميزان الاعتدال : ١/ ٣٩٠ .

(٤) مسائل أحمد لأبي داود : ٢٦٣ .

(٥) الرد على الجهمية : ٤٥ .

وأما مايستدل به الجهمية من قوله : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ [سورة الأنعام : ١٠٣] فإن الإمام أحمد يرى أن رسول الله ﷺ كان يعلم معنى قوله تعالى : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ ومع ذلك قال : « إنكم سترون ربكم »[١] .

وأما قوله تعالى لموسى : ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٣] فليس هو دليلاً لجهم لأن الله تعالى لم يقل لموسى لن أُرى[٢] ، ويعقب الإمام أحمد بقوله : أيهما أولى أن يتبع النبي ﷺ حين قال : إنكم سترون ربكم أو قول الجهمي حين قال : لاترون ربكم ، والأحاديث في أيدي أهل العلم عن النبي ﷺ أن أهل الجنة يرون ربهم لايختلف فيها أهل العلم منها تفسير الرسول ﷺ لقوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [سورة يونس : ٢٦] قال : الحسنى : الجنة ، والزيادة : النظر إلى وجه الله عز وجل[٣] .

يقول الإمام أحمد : وإنا لنرجو أن يكون جهم وشيعته ممن لاينظرون إلى ربهم ، ويحجبون عن الله لأن الله قال : ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [سورة المطففين : ١٥] فإذا كان الكافر يحجب عن الله والمؤمن يحجب عن الله فما فضل المؤمن على الكافر ، فالحمد لله الذي لم يجعلنا مثل جهم وشيعته وجعلنا ممن اتبع ولم يجعلنا ممن ابتدع والحمد لله وحده[٤] .

---

(١) الرد على الجهمية : ٤٥ ، وينظر في الرد على استدلال الجهمية بهذه الآية شرح العقيدة الطحاوية : ٢١٤ - ٢١٥ .

(٢) المصدر السابق : ٤٥ ، وينظر في الرد على استدلال الجهمية بهذه الآية شرح العقيدة الطحاوية : ٢١٢ - ٢١٤ .

(٣) أخرجه مسلم : ١٨١ في الإيمان ، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة لربهم سبحانه وتعالى ، والإمام أحمد : ٤/ ٣٣٢ ، ٣٣٣ وغيرهم .

(٤) الرد على الجهمية : ٤٦ .

٣ - بدعة القول بخلق القرآن :

قال جهم بخلق القرآن ، والأساس الذي بنى عليه ذلك هو نفيه لصفة الكلام عن الله وغيرها ، فهو لايثبت لله كلاما ذاتيا قائماً به ، ولكن كلام الله عنده مخلوق يخلقه الله في غيره كاللوح المحفوظ أو على لسان الملك أو غير ذلك كالهواء والشجرة ، ويسمى متكلماً بخلقه للكلام لابقيام الكلام به .

والإمام أحمد كفر الجهمية بقولهم هذا مع ما ابتدعوه من بدع ، وأكثر ماعنف عليهم رحمه الله في بدعتهم هذه .

وفيما يلي عرض لأدلة جهم على قوله هذا ورد الإمام أحمد على استدلاله بها :

١ - استدل جهم على مذهبه بقوله تعالى : ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [سورة الزخرف : ٣] على أن جعل بمعنى خلق ، فكل مجعول مخلوق ، فالقرآن مخلوق .

وقد أبطل الإمام أحمد هذا الاستدلال مبيناً أن كلمة جعل في القرآن لاتأتي دائماً بمعنى خلق بل قد تأتي بمعان أخرى غير الخلق ومن ثم فلا تكون الآية المذكورة دالة على خلق القرآن ، بل تكون دالة على معنى آخر وهذا هو الصحيح ، فإن كلمة جعل في القرآن قد تسند إلى المخلوقين وقد تسند إلى الخالق عز وجل فإذا أسندت إلى المخلوقين فعلى وجهين :

الأول - على معنى التسمية ، **الثاني** - على معنى فعل من أفعالهم .

ومن الآيات الدالة على مجيء الجَعْل في القرآن بمعنى التسمية قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [سورة الحجر : ٩١] أي قالوا : هو شعر وأنباء الأولين وأضغاث أحلام فهذا على معنى التسمية ، وقال تعالى : ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [سورة الزخرف : ١٩] يعني أنهم سموهم إناثا .

ومن الآيات الدالة على أن كلمة جعل على فعل من أفعال المخلوقين قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [سورة البقرة : ١٩] أي يضعون ، فهذا على معنى فعل من أفعالهم ، وفي قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ . . .﴾ [سورة الكهف : ٩٦] أي صيره نارا .

وإذا أسندت كلمة جعل إلى الله عز وجل فعلى وجهين كذلك :

الأول : على معنى خلق ، **الثاني** : على معان أخرى غير خلق .

ومن الآيات الدالة على أن جعل بمعنى خلق قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [سورة الأنعام : ١] يعني وخلق الظلمات والنور ، وقوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [سورة النحل : ٧٨] أي وخلق لكم السمع والأبصار ، وقوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [سورة الإسراء : ١٢] أي وخلقنا الليل والنهار آيتين ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ﴾ [سورة نوح : ١٦] وقوله تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [سورة الأعراف : ١٨٩] أي وخلق منها زوجها، وقوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ﴾ [سورة النمل : ٦١] أي وخلق لها رواسي ، ومثله في القرآن كثير [١] .

أما مجيء جعل بمعان أخرى غير خلق ففي قوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ﴾ [سورة المائدة : ١٠٣] لايعني ماخلق الله من بحيرة ولاسائبة بل ماشرع ووضع .

وقال تعالى لإبراهيم : ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [سورة البقرة : ١٢٤] لايعني إني خالقك للناس إماما لأن خلق إبراهيم كان متقدما ، وقال إبراهيم : ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا ﴾ [سورة البقرة : ١٢٦] وقال

---

(١) الرد على الجهمية : ٣١ .

إبراهيم أيضـا : ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [سـورة إبراهيم : ٤٠] لايعني اخلقني مقيم الصلاة ، وقال تعالى : ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [سورة آل عمران : ١٧٦] ، وقال تعالى لأم موسى : ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [سور القصص : ٧] لايعني وخالقوه من المرسلين لأن الله وعد أم موسى أن يرده إليها ثم يجعله من بعد رسولاً . . .

وبعد بيان هذه المعاني الكثيرة للجَعْل في القرآن يتساءل الإمام أحمد مستنكراً كيف يخص الجهمي لفظ جعل بخلق رغم أنه ورد أيضاً بمعنى غير خلق يقول : فإذا قال الله جعل على معنى خلق وقال جعل على غير معنى خلق ، فأي حجة قال الجهمي جعل على معنى خلق ؟ ؛ فإن رد الجهمي الجعل إلى المعنى الذي وصفه الله فيه وإلا كان من الذين يستمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ماعقلوه وهم يعلمون ، وفي قوله تعالى : ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ أي جعله عربيا جعله جعلا على معنى فعل من أفعال الله على غير معنى خلق ، ويذكر رحمه الله آيات أخرى تعين على تفسيرها تفسيراً صحيحاً مثل قوله تعالى : ﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾ [سورة الشعراء : ١٩٤ - ١٩٥] وقوله تعالى : ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ [سورة مريم : ٩٧] فلما جعل الله القرآن عربياً ويسره بلسان نبيه كان ذلك فعلاً من أفعال الله تبارك وتعالى . . . وقيل بيناه يعني هذا بيان لمن أراد الله هداه [١] . . . ويروى عن سفيان بن عيينة أنه قال في معناها : وصفناه [٢] .

---

(١) الرد على الجهمية : ٣٢ .
(٢) الطبقات : ١/١٧٩ .

٢ - استدل جهم على مذهبه بقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [سورة الرعد : ١٦] والقرآن شيء فهو مخلوق ، ويرد الإمام أحمد عليه فيقول : إن الله في القرآن لم يسم كلامه شيئاً وإنما سمَّى شيئا الذي كان بقوله ألم تسمع إلى قوله تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ ﴾ [سورة النحل : ٤٠] فالشيء ليس هو قوله إنما الشيء الذي كان بقوله ، وفي آية أخرى : ﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا ﴾ [سورية يس : ٨٢] فالشيء ليس هو أمره إنما الشيء الذي كان بأمره .

ومن الأعلام والدلالات على أنه لايعني كلامه مع الأشياء المخلوقة ، قوله تعالى للريح التي أرسلها على عاد : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا ﴾ [سورة الأحقاف : ٢٥] وقد أتت تلك الريح على أشياء لم تدمرها : منازلهم ومساكنهم والجبال التي بحضرتهم ، فأتت عليها تلك الريح ولم تدمرها ، وقال تعالى : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ ﴾ فكذلك إذا قال : ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ لايعني نفسه ولاعلمه ولاكلامه مع الأشياء المخلوقة ، وقال لملكة سبأ ﴿ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [سورة النمل : ٢٣] وقد كان ملك سليمان ولم تؤته ، وكذلك إذا قال ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ لايعني كلامه مع الأشياء المخلوقة ، وقال الله تعالى لموسى عليه السلام : ﴿ وَٱصۡطَنَعۡتُكَ لِنَفۡسِي ﴾ [سورة طه : ٤١] وقال تعالي : ﴿ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ ﴾ [سورة المائدة : ١١٦] ثم قال تعالى : ﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ ﴾ [سورة آل عمران : ١٨٥] فقد عرف من عقل عن الله أنه لايعني نفسه مع الأنفس التي تذوق الموت ، وقد ذكر الله عز وجل كل نفس فكذلك إذا قال : خالق كل شيء لايعني نفسه ولاكلامه ولاعلمه مع الأشياء المخلوقة تماما كما لايشمل قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ ﴾ نفس الله عز وجل[1] .

(١) الرد على الجهمية : ٣٦ ، ٣٧ .

٣ - من أدلة الجهمية على القول بخلق القرآن قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ ﴾ [سورة النساء : ١٧١] وبما أن عيسى مخلوق فكلمة الله تكون مخلوقة .

ويرد الإمام أحمد بقوله : إن عيسى تجري عليه ألفاظ لاتجري على القرآن لأنه يُسمى مولودا وطفلاً وصبيا وغلاما ويأكل ويشرب وهو مخاطب بالأمر والنهي يجري عليه اسم الخطاب والوعد والوعيد ثم هو من ذرية نوح ومن ذرية إبراهيم ، ولايحل لنا أن نقول في القرآن مانقول في عيسى ، ولم نسمع أن الله يقول في القرآن ماقال في عيسى من ذلك ، ولكن المعنى في قوله جل ثناؤه : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ ﴾ فالكلمة التي ألقاها إلى مريم حين قال له : كن ، فكان عيسى بكن وليس عيسى هو كن ، ولكن بكن كان ، فالكن من الله قول ، وليس الكن مخلوقا [(١)] .

ويقول رحمه الله : وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى عليه السلام ، وذلك أن الجهمية قالوا : عيسى روح الله وكلمته إلا أن الكلمة مخلوقة ، وقالت النصارى عيسى روح الله من ذات الله وكلمة الله من ذات الله كما يقال : إن هذه الخرقة من هذا الثوب ، وقلنا نحن : إن عيسى بالكلمة كان وليس عيسى هو الكلمة [(٢)] .

٤ - مما استدل به الجهمية على خلق القرآن قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ سورة السجدة : ٤] بناءً على أن القرآن لايخلو من أن يكون في السماء أو في الأرض أو بينهما فهو على أي حال مخلوق .

---

(١) الرد على الجهمية : ٤٢ ، ٤٣ .
(٢) المصدر السابق : ٤٣ .

وأجاب رحمه الله بأن الخلق والمخلوق لاينحصران في السموات والأرض ومابينهما بل يشملان أشياء كثيرة فوق السموات ومع ذلك فإن كل هذه المخلوقات إنما خلقت بالحق الذي هو قول الله وماخلقت به الأشياء لايكون منها ولاداخلاً فيها بل يكون سابقاً عليها ، فقول الله سابق على الخلق وليس بمخلوق ، يقول الإمام : قلنا أليس إنما أوقع الله جل ثناؤه الخلق والمخلوق على مافي السموات والأرض ومابينهما فقالوا : نعم ، فقلنا هل فوق السموات شيء مخلوق ؟ قالوا : نعم فقلنا : فإنه لم يجعل مافوق السموات مع الأشياء المخلوقة وقد عرف أهل العلم أن فوق السموات السبع الكرسي والعرش واللوح المحفوظ وأشياء كثيرة لم يسمها ولم يجعلها مع الأشياء المخلوقة وإنما وقع الخبر من الله على السموات والأرض ومابينهما .

وفيما ادَّعوا أن القرآن لايخلو أن يكون في السموات أو في الأرض أو فيما بينهما فقلنا : الله تبارك وتعالى يقول : ﴿ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [سورة الروم : ٨] فالذي خلق به السموات والأرض قد كان قبل السموات والأرض ، والحق الذي خلق به السموات والأرض هو قوله لأن الله يقول : ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴾ [سورة ص : ٨٤] فالحق الذي خلق به السموات والأرض قد كان قبل السموات والأرض ، والحق قوله وليس قوله مخلوقا [١] .

٥ - واستدل الجهمية بقوله ﷺ : « إن القرآن يجيء في صورة الرجل الشاحب فيأتي صاحبه فيقول : هل تعرفني؟ فيقول من أنت ؟ فيقول : أنا القرآن أظمأت نهارك وأسهرت ليلك ، قال : فيأتي به الله فيقول : يارب [٢] . . .

---

(١) الرد على الجهمية : ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) أخرجه ابن ماجة في الأدب ، باب ثواب القرآن : ٢/ ١٢٤٢ ، وضعفه الشيخ الألباني في صحيح ابن ماجة : ٢/ ٣١٤ ، وينظر : مسند أحمد : ٥/ ٣٤٨ ، ٢٥٢ .

ووجه دلالة الحديث عندهم وصف القرآن بالمجيء ، ولايجيء إلا مخلوق، فيكون القرآن مخلوقا .

ورد الإمام أحمد عليهم بأن المجيء إنما هو لثواب القرآن لا للقرآن نفسه يقول رحمه الله : القرآن لايجيء إلا بمعنى أنه قد جاء من قرأ قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص : ١] فله كذا وكذا ، ألا ترون أن من قرأ قل هو الله أحد لايجيئه إلا بثوابه . . وإنما معنى أن القرآن يجيء إنما يجيء ثواب القرآن [١] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « ولما احتج الجهمية على الإمام أحمد وغيره من أهل السنة على أن القرآن مخلوق بقول النبي ﷺ : « تأتي البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان . . . ويأتي القرآن في صورة الرجل الشاحب » ونحو ذلك قالوا : ومن يأتي ويذهب لايكون إلا مخلوقا، أجابهم الإمام أحمد بأن الله تعالى قد وصف نفسه بالمجيء والإتيان لقوله : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٨] وقال : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [سورة الفجر : ٢٢] ومع هذا فلم يكن هذا دليلا على أنه مخلوق بالاتفاق بل يقول القائل : جاء أمره وهكذا تقوله المعتزلة الذين يقولون القرآن مخلوق يتأولون هذه الآية على أن المراد بمجيئه مجيء أمره فلم لايجوز أن يتأول مجيء القرآن على مجيء ثوابه ، ويكون المراد بقوله تجيء البقرة وآل عمران بمجيء ثوابهما ، وثوابهما مخلوق » [٢] .

٦ - استدل الجهمية على مذهبهم بدليل عقلي وهو أن القرآن إما أن يقال هو الله أو غير الله ، وهو غير الله فكل ماسوى الله مخلوق فالقرآن مخلوق .

---

(١) الرد على الجهمية : ٥٧ .
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٨/٤٠٨ ، ٤٠٩ .

ورد الإمام أحمد على ذلك بأن القرآن ليس هو الله ولا غيره وإنما سماه كلامه يقول رحمه الله : إن الله جل ثناؤه لم يقل في القرآن إن القرآن أنا ولم يقل غيري وقال : هو كلامي فسميناه باسم سماه الله به فقلنا : كلام الله ، فمن سمى القرآن باسم سماه الله به كان من المهتدين ، ومن سماه باسم غيره كان من الضالين[1] .

وقد استدل الإمام أحمد بآيات من القرآن على أنه غير مخلوق منها :

أ - قال تعالى : ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ [سورة الأعراف : ٥٤] وقد فصل الله بين قوله وبين خلقه ، ولم يسمه قولاً فقال : ألا له الخلق والأمر ، فلما قال : ألا له الخلق ولم يبق شيء مخلوق إلا كان داخلاً في ذلك ، ثم ذكر ماليس بخلق فقال : والأمر فأمره هو قوله . . . وقال تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [سورة الروم : ٤] أي لله الأمر من قبل الخلق ومن بعد الخلق ، فالله يخلق ويأمر وقوله غير خلقه ، وقال تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ ﴾ [سورة الطلاق : ٥] وقوله : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا ﴾ [سورة هود : ٤٠] أي جاء قولنا[2] .

ب - ذكر الله كلامه في غير موضع من القرآن فسماه كلاما ولم يسمه خلقا فمن ذلك : ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ ﴾ [سورة البقرة : ٣٧] وقوله : ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة البقرة : ٧٥] وقال تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٣] وقوله : ﴿ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٤] وقال تعالى : ﴿ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٨] فأخبرنا الله أن النبي ﷺ كان يؤمن بالله وبكلام الله سبحانه وتعالى . . . وقال تعالى :

---

(١) الرد على الجهمية : ٣٢ - ٣٣ .　(٢) الرد على الجهمية : ٣٨ .

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة التوبة : ٦] ولم يقل حتى يسمع خلق الله ، فهذا منصوص بلسان عربي مبين لايحتاج إلى تفسير ، هو مبين بحمد الله »[1].

وبقوله تعالى : ﴿ وَلَـٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾[سورة السجدة : ١٣] قال الإمام أحمد : « هل القائل غير الله ؟ إن كان فهو مخلوق وإن كان مخلوقاً فقد ادعى حركة لايطيق فعلها »[2].

وبقوله تعالى : ﴿ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ ﴾ [سورة طه : ١٤] قال رحمه الله : « فتكون هذه الياء المذكورة ترد على غير الله ويكون مخلوقاً يدعي الربوبية »[3].

وبقوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [سورة الرحمن : ١-٤] قال الإمام أحمد : « فأخبر تعالى أن القرآن من علمه[4] ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا وَاقٍ ﴾ [سورة الرعد : ٣٧] ، وكذا قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ [سورة آل عمران : ٦١][5].

وبقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [سورة النساء : ١٦٤] قال الإمام أحمد : « قال الله تعالى في كتابه حكاية عن نفسه :

---

(١) الرد على الجهمية : ٣٨ .
(٢) حلية الأولياء : ٩/ ٢٠٥ ، محنة أحمد للمقدسي : ٧٥ .
(٣) محنة الإمام أحمد لحنبل بن إسحاق : ٥٢ ، للمقدسي : ١٠٠ .
(٤) الحلية : ٩/ ٢١٨ ، سيرة أحمد : ١٢١ ، السير : ١١/ ٢٨٦ ، مختصر العلو للذهبي : ١٩١ .
(٥) ينظر ماسبق .

﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ ﴾ فأثبت الله الكلام لموسى كرامة منه لموسى ثم قال بعد كلامه له تكليما تأكيداً للكلام »[1]، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٣] وبغيرها من الآيات .

وكذلك فقد استدل الإمام أحمد بالسنة في بيان أن القرآن كلام الله غير مخلوق .

بقول النبي ﷺ : « أعوذ بكلمات الله التامات من شر ماخلق »[2].

وبقوله ﷺ عندما كان يعرض نفسه على الناس بالموسم : « هل من رجل يحملني إلى قومه فإن قريشاً منعوني أن أبلغ كلام ربي »[3].

وبقوله ﷺ : « ماتقرب العباد إلى الله بمثل ماخرج منه »[4].

وبغيرها من الأحاديث .

جـ - ومما يستدل به الإمام أحمد على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ماورد في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾

---

(١) المحنة لحنبل : ٥٢ ، للمقدسي : ١٠٠ ، جامع الرسائل والمسائل لابن تيمية : ١/ ١٦١ .

(٢) أخرجه مسلم في الذكر والدعاء ، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء (٢٧٠٨) عن أبي هريرة وغيره ، وأحمد في المسند عن رجل من أسلم : ٥/ ٤٣٠ ، وعن خولة بنت حكيم : ٦/ ٣٧٧، ٤٠٩ ، وغيرهما ، وأورد استدلال الإمام أحمد به شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى : ٨/ ١٢٧ ، ٤٨٤ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند عن جابر : ٣/ ٣٢٢، والحاكم في المستدرك : ٢/ ٦١٣ ، وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وأورده الهيثمي في المجمع : ٦/ ٣٥ ، وقال : « رواه أحمد ورجاله ثقات » ، وابن حجر في الفتح : ٧/ ٢٢٠، وابن كثير في البداية والنهاية : ٣/ ١٤٦ ، واستدل به الإمام في رسالته إلى المتوكل . ينظر : السنة لعبدالله : ١/ ١٣٦، الحلية : ٩/ ٢١٧، سيرة أحمد لابنه صالح : ١١٨، السير : ١١/ ٢٨٣.

(٤) أخرجه أحمد في المسند : ٥/ ٢٦٨، عن جبير بن نفير ،والترمذي في فضائل القرآن (٢٩١٢) ، وأبو داود في المراسيل : ٦/ ١٠٣ ، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع : ٢/ ٢٠٧، واستدل به الإمام أحمد في رسالته إلى المتوكل . ينظر : السنة لعبدالله : ٢/ ١٣٦ وماسبق من مصادر .

[سورة البقرة : ١٣٦] وقوله تعالى : ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [سورة البقرة : ٨٣] وقوله : ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾ [سورة العنكبوت : ٤٦] وقوله تعالى : ﴿ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴾ [سورة الأحزاب : ٧٠] وقوله تعالى : ﴿ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ﴾ [سورة آل عمران : ٦٤] ، وغيرها من الآيات التي تتضمن الأوامر من الله ولم نسمع الله يقول قولوا إن كلامي خلق ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ ﴾ [سورة النساء : ١٧١] وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا ﴾ [سورة النساء : ٩٤] وقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقۡتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتُۢ ﴾ [سورة البقرة : ١٥٤] . . وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥١] . . . ومثله في القرآن كثير فهذا مما نهى الله عنه ولم يقل لنا لاتقولوا إن القرآن كلامي[١] .

د - كما يستدل رحمه الله على أن القرآن كلام الله غير مخلوق بأن الملائكة سمت القرآن كلام الله كلاما ولم تسمه خلقا ، قال تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ﴾ [سورة سبأ : ٢٣] فقالوا ماذا قال ربكم ولم يقولوا ماذا خلق ربكم . . »[٢] .

هـ - وعقد الإمام أحمد باباً في بيان مافصل الله بين قوله وخلقه وأمره فقال : « وذلك أن الله جل ثناؤه إذا سمى الشيء الواحد باسمين أو ثلاثة أسامي فهو مرسل غير منفصل وإذا سمى شيئين مختلفين لايدعهما مرسلين

---

(١) الرد على الجهمية : ٣٨ ، ٣٩ .
(٢) المصدر السابق : ٣٩ .

حتى يفصل بينهما من ذلك قوله : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾ [سورة يوسف : ٧٨] فهذا شيء واحد سماه بثلاثة أسامي وهو مرسل ولم يقل إن له أبا وشيخاً وكبيرا ، وقال : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَـٰتٍ مُّؤْمِنَـٰتٍ قَـٰنِتَـٰتٍ تَـٰٓئِبَـٰتٍ عَـٰبِدَٰتٍ سَـٰٓئِحَـٰتٍ﴾ ثم قال : ﴿ ثَيِّبَـٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ [سورة التحريم : ٥] فهذا شيء واحد فهو مرسل فلما ذكر شيئين مختلفين فصل بينهما فذلك قوله : ثيبات فلما كانت البكر غير الثيب لم يدعه مرسلاً حتى فصل بينهما فذلك قوله : وأبكارا وقال : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ [سورة فاطر : ١٩] فلما كان البصير غير الأعمى فصل بينهما ثم قال : ﴿ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ﴾ إلى قوله : ﴿ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ﴾ [سورة الحشر : ٢٤] فهذا كله اسم شيء واحد فهو مرسل ليس بمنفصل ، فكذلك إذا قال الله : ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ [سورة الأعراف : ٥٤] لأن الخلق غير الأمر فهو منفصل »[1] .

و - وبوب رحمه الله أيضاً باباً في بيان ماأبطل الله أن يكون القرآن إلا وحياً وليس بمخلوق ، من أن الله سمى القرآن وحيا ولم يسمه خلقاً في قوله : ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [سورة النجم : ٤] وذلك أن قريشاً قالوا : إن القرآن شعر ، وقالوا : أساطير الأولين ، وقالوا : أضغاث أحلام ، وقالوا : تقوله محمد من تلقاء نفسه ، وقالوا : تعلمه من غيره ، فأبطل الله قولهم وبين أنه وحي من عنده ، فسمى القرآن وحياً ولم يسمه خلقاً[2] .

---

(١) الرد على الجهمية : ٣٤ .
(٢) الرد على الجهمية : ٣٥ بتصرف .

٤ - القـول بالجـبر :

ذهب جهم ومن تبعه إلى القول بالجبر في أفعال العباد وسموا بالجبرية أي مجبرة الأفعال حيث إنهم لم يثبتوا للعبد أي قدرة حقيقية ، بل أعمال العباد كلها عندهم اضطرارية كالسعفة تحركها الريح حيث تشاء ، فهم ألغوا كل اختيار للعباد ، ونسبوا إليهم الأفعال على سبيل المجاز [(١)] .

وقد ورد عن الإمام أحمد رحمه الله كراهته لهذه الكلمة (**الجبر**) والإنكار على أصحابها يقول الميموني سمعت أحمد بن حنبل يناظر خالد بن خداش يعني في القدر فذكروا رجلاً فقال أحمد : « إنما أكره من هذا أن يقول جبر الله » [(٢)] .

وقال المروذي قلت لأحمد : رجل يقول إن الله جبر العباد فقال : « هكذا لاتقل ، وأنكر هذا وقال يضل من يشاء ويهدي من يشاء » [(٣)] ، وقيل له إن فلانا قال إن الله جبر العباد على الطاعة فقال : بئس ماقاله [(٤)] .

وقال المروذي : قال رجل قدري : إن الله لم يجبر العباد على المعاصي فرد عليه أحمد بن رجاء [(٥)] فقال : إن الله جبر العباد على ماأراد أراد بذلك إثبات القدر ، فوضع أحمد بن علي كتاباً يحتج فيه فأدخلته على أحمد بن حنبل فأخبرته بالقصة فقال : ويضع كتابا وأنكر عليهما جميعا على ابن رجاء حين قال جبر العباد وعلى القدري وأنكر على أحمد بن علي في وضعه الكتاب واحتجاجه ، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب ، وقال لي : يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال جبر العباد فقلت لأحمد : فما الجواب في هذه المسألة ؟

---

(١) ينظر في تفصيل آرائهم وبدعهم : مقالات الإسلاميين : ٢٧٩ ، الفرق بين الفرق : ٢١١ ، الخطط والآثار : ٣/ ٢٩ ، التبصير في الدين : ٦٣ ، الفصل لابن حزم : ٣/ ٣٣، ٣٤ وغيرها .

(٢) السنة للخلال : (٩١٩) بإسناد صحيح ، وذكر ابن تيمية في الفتاوى : ١/ ٧٠ .

(٣) السنة للخلال : (٩٢٠) بإسناد صحيح ، الفتاوى : ٨/ ١٠٣ ، درء التعارض : ١/ ٦٦ .

(٤) السنة للخلال : (٩٢١) بإسناد صحيح ، مسائل ابن هانيء : ٢/ ١٥٥ .

(٥) هو أحمد بن رجاء بن سعيد أبو جعفر الفريابي البغدادي المحدث ، توفي ببغداد سنة ٢٦٥هـ. تاريخ بغداد ٤/ ١٥٧ .

قال : « يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء »[1].

قال المروذي : قال أحمد : كلما ابتدع رجل بدعة اتسعوا في جوابها وقال : « يستغفر ربه الذي رد عليهم بمحدثة ، وأنكر على من رد بشيء من جنس الكلام ، إذا لم يكن له فيها إمام مقدم . . . »[2].

يقول أبو محمد رزق الله التميمي : « كان يقول الإمام أحمد : إن الباري تعالى يضل ويهدي ويتلو قوله تعالى : ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٥] ويقول : إن كل مافي الوجود بقضاء الله وبقدره ، وليس قضاؤه بمعنى جبرهم عليها ولا إلزامهم إياها كما يقال : قضى القاضي بكذا لأن القضاء بمعنى الأمر كقوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [سورة الإسراء : ٢٣] وبمعنى الخلق كقوله تعالى : ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ ﴾ [سورة فصلت : ١٢] وبمعنى الإعلام كقوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ ﴾ [سورة الحجر : ٦٦] وبمعنى الإرادة مثل قوله تعالى : ﴿ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة آل عمران : ٤٧] فقضاء المعاصي بمعنى خلق الحركات التي بها المعاصي والإرادات الفاسدة لابمعنى الأمر بها والجبر عليها »[3].

٥ - القول بفناء الجنة والنار :

لقد ابتدع الجهمية قولاً في الجنة والنار حيث ذهبوا إلى أنهما لم تخلقا بعد وأن الله يخلقهما يوم القيامة وأنهما بعد خلقهما وتنعيم أهل الجنة في الجنة

---

(١) السنة للخلال : (٩٢٥) بإسناد صحيح ، وذكر ابن تيمية في الفتاوى : ٥/ ٤٣١ ، درء التعارض : ١/ ٧٠ .
(٢) السنة للخلال : (٩٢٦) بإسناد صحيح ، وهو في الفتاوى والدرء (ينظر ماقبل ذلك) .
(٣) الطبقات : ٢/ ٢٦٩ .

وتعذيب أهل النار في النار تفنيان وتبيدان [1] .

ويبين الإمام أحمد المذهب الحق فيقول : « قد خلقت النار ومافيها ، وخلقت الجنة ومافيها ، خلقهما الله ، ثم خلق الخلق لهما ، لايفنيان ولايفنى مافيهما أبدا » ، ورد على الجهمية في بدعتهم بالآتي :

١ - يقول : إن احتج مبتدع أو زنديق بقوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [سورة القصص : ٨٨] وبنحو هذا من متشابه القرآن ، قيل له : كل شيء مما كتب الله عليه الفناء والهلاك هالك والجنة والنار خلقهما الله للبقاء لا للفناء ولا للهلاك ، وهما من الآخرة لامن الدنيا .

والحور العين لايَمُتْن عند قيام الساعة ولاعند النفخة أبداً لأن الله خلقهن للبقاء لا للفناء ولم يكتب عليهن الفناء ولا الموت فمن قال خلاف ذلك فهو مبتدع وقد ضل عن سواء السبيل [2] .

٢ - يبين الإمام أحمد أن الجهمية تأولوا قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ﴾ [سورة الحديد : ٣] فزعموا أن الله هو الأول قبل الخلق ، فقد صدقوا ، وقالوا يكون الآخر بعد الخلق فلا يبقى شيء ، سماء ولا أرض ولاجنة ولانار ولاثواب ولاعقاب ولاعرش ولاكرسي ، وزعموا أن شيئاً مع الله لايكون ، هو الآخر كما كان أولاً ، فأضلوا بهذا بشراً كثيراً .

ورد الإمام أحمد عليهم في ذلك بقوله : وقلنا : أخبر الله عن الجنة ودوام أهلها فقال سبحانه وتعالى : ﴿ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴾ [سورة التوبة : ٢١] وقوله تعالى : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾ [سورة النساء : ٥٧]

---

(١) ينظر : التنبيه والرد للملطي : ١٣٧ ، أصول الدين للبغدادي : ٢٣٧ ، مقالات الإسلاميين : ٢٧٩ ، الفرق بين الفرق : ٢١١ ، الملل والنحل : ١/ ١١ ، حادي الأرواح لابن القيم : ٢٤٤ .

(٢) السنة لأحمد : ٧٤ .

وقولـه تعالى : ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ ﴾ [سـورة الرعـد : ٣٥] وقـولـه تعـالـى : ﴿ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [سورة الحجر : ٤٨] . . . ومثله في القرآن كثير ، وذكـر أهل النار وقـال : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ﴾ [سورة فاطر : ٣٦] وقوله : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِي ﴾ [سورة العنكبوت : ٢٣] وقوله : ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍ ۚ ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ . . . ﴾ [سـورة الأعـراف : ٤٩] وقوله تعـالى : ﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴾ [سورة الزخرف : ٧٧] . . . وقـوله : ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [سورة النساء : ٥٦] ، ومثله في القرآن كثير[1] .

فـالجنة والنار لاتفنيـان أبدا ، ولايتنافى ذلك مع كـون الله تعـالى هو الآخر فوجـوده سبحانه غير وجودهمـا لأن بقاءه سبحانه لذاته وبقاءهما بإبقاء الله لهما ، ووجوده سبحانه لذاته ، ووجودهما بإيجاد الله لهما .

(١) الرد على الجهمية : ٥٧ ، ٥٨ .

- بيان خصائص هذا الرد:

١ - الرد عليهم بالكتاب[1] والسنة وبأقوال الصحابة والتابعين وبالعقل :

إن المتتبع لنصوص الإمام أحمد في الرد على الجهمية فيما خالفوا فيه يجد جملة وفيرة من الآيات القرآنية ، والتي يستصحبها الإمام دائماً إما في تقرير حق أو في رد على باطل ، وكذلك كثيرا ماكان يستدل بالأحاديث النبوية ويحتج بها على من خالف السلف فيها كما ورد عنه رحمه الله في قصة المحنة ، وفيها محاجة للمبتدعة من جنس حجتهم حينما قال المعتصم لأصحاب ابن أبي دؤاد : ناظروه . . . كلموه ، فقال رجل : ياأحمد أراك تذكر الحديث وتنتحله ، قلت - أي الإمام أحمد : فما تقول في ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ ﴾ [سورة النساء : ١١] قال : « خص الله بها المؤمنين قلنا : فما تقول إن كان قاتلاً أو عبداً ؟! فسكت ، وإنما احتججت عليهم بهذا لأنهم كانوا يحتجون بظاهر القرآن ، وحيث قال لي : أراك تنتحل الحديث احتججت بالقرآن »[2].

وكذلك يستدل رحمه الله بأقوال الصحابة والتابعين :

يقول رحمه الله : « وقد روي عن غير واحد ممن مضى من سلفنا أنهم كانوا يقولون : القرآن كلام الله ليس بمخلوق ، واستدل بأقوال كل من

---

(١) ولقد ساق الإمام أحمد بعض مايحتج على الجهمية من القرآن في مسائل الكلام الإلهي ، والرؤية والوجه والعين واليد ، وإثبات العلو ، ومعاني : جعل ، والنفس ، والمعية ، والسمع والبصر ، ولقد مضى جل هذه الآيات فيما سبق ، ينظر في ذلك : السنة لعبدالله ابن أحمد : ٢/٥١٢ - ٥٢٠ .

(٢) السير : ١١/٢٤٩ ، تاريخ الإسلام : ١٠٥ ، المناقب : ٤٠٣ ، محنة المقدسي : ٩٢ .

أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وخباب وابن مسعود رضي الله عنهم والحسن البصري رحمه الله .

فقد استدل بقول أبي بكر ، قال لما نزلت : ﴿ الٓمٓ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ [سورة الروم : ١ -٢] فقيل له : هذا مما جاء به صاحبك فقال : « لا ولكنه كلام الله » [١] .

وبقول عمر رضي الله عنه : « إن هذا القرآن كلام الله عز وجل فضعوه على مواضعه » [٢] .

وبقول خباب رضي الله عنه لجاره قرة بن نوفل الأشجعي : « ياهذا تقرب إلى الله بما استطعت فإنك لن تتقرب إلى الله بشيء أحب إليه من كلامه » [٣] .

وبقول ابن مسعود : « جردوا القرآن ولاتكتبوا فيه شيئاً إلا كلام الله عز وجل » [٤] .

وبقول الحسن البصري : « إن القرآن كلام الله عز وجل » [٥] .

وكذلك يستدل رحمه الله بالعقل السليم وقد سبق بيان بعض أوجه استدلال الإمام به [٦] .

هذا بالنسبة لما يستدل به الإمام أحمد على مخالفيه ، أما كيفية تعامل الإمام مع استدلالات مخالفيه ، فقد سبق إيراده لأدلتهم ورده عليها ،

---

(١) السنة للخلال : (١٩٠) بإسناد صحيح عن أبي طالب ، مجموع الفتاوى : ١٢/ ٢٥٩ .
(٢) السنة لعبدالله : ١/ ١٣٦ ، السنة للخلال : (١٨٠) ، الحلية : ٩/ ٢١٧، السير : ١١/ ٢٨٤).
(٣) السنة لعبدالله : ١/ ١٣٧ ، خلق أفعال العباد للبخاري : ١٣ ، الشريعة للآجري : ٧٧ .
(٤) السنة لعبدالله : ١/ ١٣٦ ، مصنف ابن أبي شيبة : ١٠/ ٥٥٠ ، مصنف عبدالرزاق : ٤/ ٣٢٢.
(٥) السنة لعبدالله : ١/ ١٣٧ ، الأسماء والصفات للبيهقي : ٢٤٤ ، السير : ١١/ ٢٨٤، الحلية : ٩/ ١٩٩ - ٢١٧ .
(٦) ينظر ص : ٦٢ - ٦٥ .

ومن مجملها نستخلص بعض السمات :

أ - **بيانه لضعف استدلالهم :**

وذلك واضح من خلال رده على بدعهم في استدلالهم ومن ذلك ماقاله إسحاق بن إبراهيم : « أليس قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [سورة الزخرف : ٣] أفيكون مجعولاً إلا مخلوقاً ؟ قال أبو عبدالله فقلت : قال الله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا ﴾ [سورة الأنبياء : ٥٨] وقال : ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ [سورة الفيل : ٥] أفخلقهم ؟ فسكت »[(١)] .

ب - **بيانه لافتراءاتهم في أدلتهم ، وجسارتهم على إنكار الآثار :**

من سمات أهل البدع الوضع في الحديث والكذب على رسول الله ، وهذه السمة اشتهرت عند الروافض ، وليس الجهمية والمعتزلة عنهم ببعيد ، فهم إن لم يردوا النص صراحةً فهم يكذبون في بعضه ويفترون ، ومن الأمثلة على هذا : ما استدل به الجهمي في المحنة من أن النبي ﷺ قال : « إن الله خلق الذكر . . » فقال رحمه الله : « هذا خطأ حدثناه - أي الحديث - غير واحد إن الله عز وجل كتب الذكر »[(٢)] .

كذلك هم قوم لهم جسارة على إنكار الآثار وجرأة على ذلك ، يقول رحمه الله : « ولقد احتجوا عليّ بشيء مايقوى قلبي ولاينطلق لساني أن أحكيه ، أنكروا الآثار وماظننتهم على هذا حتى سمعت مقالتهم . . . »[(٣)] .

---

(١) المحنة للمقدسي : ٨٤ .

(٢) المحنة للمقدسي : ٨٩ ، السير : ١١/ ٢٤٥ ، والحديث أخرجه البخاري : ٦/ ٢٨٦ في أول بدء الخلق و : ١٣/ ٤٠٣ في التوحيد ، باب وكان عرشه على الماء من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه بلفظ : « وكتب في الذكر كل شيء » ، وأورد الحديث بلفظه البخاري في التاريخ الكبير : ٢/ ٢/ ٣٠٦ .

(٣) المحنة للمقدسي : ٩٩ .

جـ - **التسليم بصحة الدليل لكن الاستدلال به غير صحيح :**

من كمال التأثير واستحقاق الحق : اجتماع صحة الدليل مع صحة الاستدلال وسلامته وهذا لايتفق إلا لمن وفقه الله إلى خدمة معتقده السليم ، أما أهل البدع فيستدلون بالحديث الموضوع والضعيف وقد لايكون الاستدلال به صحيحا ، وإن استدلوا بالصحيح منه فهم يلوونه عن معناه ويصرفونه عن مقتضاه وكذا هم في تعاملهم مع الآيات .

ومثال ذلك : ما احتجوا به في المحنة من قول ابن مسعود : « ماخلق الله من جنة ولانار ولاسماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي . . . »[1] فقلت : إنما وقع الخلق على الجنة والنار والسماء والأرض ولم يقع على القرآن »[2] .

٢ - استصحاب اللغة في الرد عليهم :

إن اللغة العربية هي لغة القرآن ، ومعرفتها المفتاح الأول في فهم الإسلام . وهل يفهم الإسلام - حق فهمه - امرؤ ضعيف الصلة بالفصحى؟! .

والإمام أحمد رجل راسخ القدم في لغة الكتاب والسنة ، وهذا الرسوخ هو أحد العوامل التي أعانته - رحمه الله - على الفهم الأصيل الدقيق للإسلام .

ومن منهجه القويم : استصحاب اللغة العربية في تعامله مع الكتاب والسنة ، وأقوال السلف ، وفي مناجزته للمبطلين .

وهذه نماذج من استصحابه اللغة العربية :

* « ثم إن الجهم ادعى أمراً آخر فقال : إنا وجدنا آية في كتاب الله تدل على أن القرآن مخلوق فقلنا : أي آية ؟ فقال : قول الله : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ ﴾ . . وعيسى مخلوق . فقلنا : إن

---

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور : ١/ ٣٢٣ ، ونسبه إلى أبي عبيد وابن الضريسي ومحمد بن نصر بلفظ : « ماخلق الله من سماء ولا أرض ولاجنة ولانار أعظم من آية في سورة البقرة : ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم . . . ﴾ .

(٢) السير : ١١/ ٢٤٦ ، وهذا الجواب بناء على التسليم بصحة هذا الأثر عن ابن مسعود .

الله منعك الفهم في القرآن ، عيسى تجري عليه ألفاظ لاتجري على القرآن ، لأنه يسميه مولوداً وطفلا وصبيا وغلاما يأكل ويشرب ، وهو مخاطب بالأمر والنهي ، يجري عليه اسم الخطاب والوعد والوعيد ، ثم هو من ذرية نوح ، ومن ذرية إبراهيم ، ولايحل لنا أن نقول في القرآن مانقول في عيسى ، هل سمعتم الله يقول في القرآن ماقال في عيسى ؟ ولكن المعنى من قول الله جل ثناؤه : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ ﴾ . فالكلمة التي ألقاها إلى مريم حين قال : « كن » فكان عيسى « بكن » وليس هو الكن ، ولكن بالكن كان ، فالكن من الله قول ، وليس الكن مخلوقا . . . وأما قول الله : ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ ، يقول : من أمره كان الروح فيه ، كقوله : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [سورة الجاثية : ١٣] .

يقول من أمره ، وتفسير روح الله إنما معناها أنها روح بكلمة الله خلقها الله ، كما يقال : عبدالله ، وسماء الله ، وأرض الله[١] .

* « وذلك أن الله جل ثناؤه إذا سمى الشيء الواحد باسمين أو ثلاثة أسامي فهو مرسل غير منفصل ، وإذا سمى شيئين مختلفين لايدعهما مرسلين حتى يفصل بينهما . . من ذلك قوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾ .

فهذا شيء واحد ، سماه الله بثلاثة أسامي ، وهو مرسل ، ولم يقل إن له أبا وشيخا وكبيرا .

وقال : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ﴾ .

ثم قال : ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ .

فلما كانت البكر غير الثيب ، لم يدعه مرسلا حتى فصل بينهما فذلك قوله : ﴿ وَأَبْكَارًا ﴾ .

---

(١) الرد على الجهمية : ٤٢ - ٤٣ .

وقال : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ ﴾ ثم قال : ﴿ وَالْبَصِيرُ ﴾ فلما كان البصير غير الأعمى فصل بينهما .

ثم : ﴿ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴾ .

فلما كان كل واحد من هذا الشيء غير الشيء الآخر فصل بينهما .

ثم قال : ﴿ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴾ .

فهذا كله شيء واحد فهو مرسل ليس بمنفصل . . فذلك إذا قال : ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ لأن الخلق غير الأمر وهو منفصل[1] .

ولاستصحاب الإمام أحمد للغة العربية غاية ناصعة وهي :

استجلاء المعنى ، وضبط اللفظ على نحو ييسر التعامل الأمين ، والدقيق والموزون مع الكتاب والسنة ، والمفاهيم الاعتقادية ، والمجالات الاجتهادية كما يتيح فرص تحرير اللفظ أو الجملة العربية من الصور والمعاني والدلالات المعوجة التي صبها فيها أهل الأهواء ، والزندقة ، والغلو .

٣ - ضرب الأمثال لهم :

إن الحقائق السامية في معانيها وأهدافها تأخذ صورتها الرائعة إذا صيغت في قالب حسن يقربها إلى الأفهام ، بقياسها على المعلوم اليقيني ، والتمثيل هو القالب الذي يبرز المعاني في صورة حية ، تستقر في الأذهان ، بتشبيه الغائب بالحاضر ، والمعقول بالمحسوس ، وقياس النظير على النظير ، وكم من معنى جميل أكسبه التمثيل روعة وجمالاً فكان ذلك أدعى لتقبل النفس له ، واقتناع العقل به ، فلما كانت أوقع في النفس ، وأبلغ في الوعظ ، وأقوى في الزجر ، وأقوم في الإقناع فقد استعان بها الداعون إلى الله في كل عصر لنصرة الحق ، وإقامة الحجة[2] ، ومنهم إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد في مصنفه الرد على الجهمية وقد سبق إيراد بعض ذلك[3] .

---

(١) الرد على الجهمية : ٣٤ .

(٢) ينظر : مباحث في علوم القرآن للشيخ مناع القطان : ٢٣٩ - ٢٤١ .

(٣) ينظر : الرد على الجهمية : ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ .

٣ - ومن الأصول الرئيسية في منهجه في الرد عليهم:

بيانه لفساد مقالتهم وخطرها [١]، ونسبتها إليهم [٢]، ومايستلزم قولهم من لوازم شنيعة [٣]، من الكفر والزندقة، والردة وعداوة الله [٤]، وأنهم بقولهم مضارعون للنصارى [٥]، وأنهم بأقوالهم كفار وعدم الشك في ذلك بل وتكفير من لم يكفرهم [٦]، وكان رحمه الله يكره حكاية أقوالهم، ويبين أنهم ينتحلون المذهب السليم وهو منهم بريء [٧]، ويحذر من رميهم لأهل السنة بالألفاظ الشنيعة والتي هم أحق بها وأجدر [٨].

٤ - ومن أصول منهجه رحمه الله في رده عليهم:

بيانه لضرر علم الكلام وتأثيره عليهم، ومايصاحبه من جدال ومراء ومخاصمة.

سبق الكلام في الفصل الخاص بمنهج الإمام أحمد في الرد على الفرق عموماً عن علم الكلام وخطره، وذكر بعض الأقوال عن الإمام أحمد في هذا.

لكن لما اشتهر الجهمية والمعتزلة بالكلام والمخاصمة والمراء في الأمور العقدية، فقد حذر الإمام أحمد منه - أي من علم الكلام - أشد التحذير، وبين أن من عرف بالكلام والخوض فيه بالمراء والمخاصمة فهو جهمي، يقول رحمه الله مبيناً ذلك: « من كان يحسن الكلام فهو جهمي » [٩]، وقال عندما سئل عن الواقفة: « من كان يخاصم ويعرف بالكلام فهو جهمي، ومن لم

---

(١) محنة أحمد للمقدسي: ٦١.
(٢) السنة لعبدالله: ١/١٦٥.
(٣) المنهج الأحمد: ١/٢٠٨.
(٤) السنة لأحمد: ٨٢.
(٥) الرد على الجهمية: ٢٧.
(٦) طبقات الحنابلة: ١/٣٤٢، الشريعة للآجري: ٨١، مسائل أبي داود: ٢٦٢.
(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي: ١/٣٢٤.
(٨) السنة لأحمد: ٨٦.
(٩) السنة لعبدالله: ١/١٦٥ - ١٦٦.

يعرف بالكلام يجانب حتى يرجع . . . »[1] .

وقال رحمه الله مبيناً خطر هذا العلم ومحذراً منه ومن أصحابه : « من تعاطى الكلام لايفلح من تعاطى الكلام لم يخل من أن يتجهم ، من أحب الكلام لم يفلح ولا يؤول أمرهم إلى خير عليكم بالسنة والحديث »[2] ، وقال : « علماء الكلام زنادقة »[3] .

٥ - ومن أصول منهجه كذلك :

بيانه لأحد أسباب ضلالهم وهو دعوتهم غيرهم إلى المتشابه من القرآن والحديث ، يقول رحمه الله : « وكان الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث فضلوا وأضلوا بكلامهم بشراً كثيراً »[4] .

وقال في وصفه لأهل البدع : « فهم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، مجمعون على مفارقة الكتاب ، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم ، فنعوذ بالله من فتن المضلين »[5] .

٦ - ومن أصول منهجه رحمه الله : التحذير الشديد من رؤوسهم ، وبيان خطرهم :

لقد كان الإمام أحمد شديداً في الإنكار على البدع وعلى أصحابها ، حتى لو كان صاحبها من أهل السنة ، أما أن يكون جهمياً أو رافضيا فالأمر أشد وأعظم .

---

(١) السنة لعبدالله : ١/ ١٧٩ ، السنة للخلال : (١٧٨٦) بإسناد صحيح .

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي : ٩٠ .

(٣) منهاج السنة لابن تيمية : ٢/ ١٣٩ .

(٤) الرد على الجهمية والزنادقة : ٢٦ ، ٢٧ .

(٥) مقدمة الإمام أحمد للرد على الجهمية : ١٣ ، ١٤ ، وينظر : الآداب الشرعية لابن مفلح : ١/ ٢٢٩ .

يقول عن زعيم الجهمية : « فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله . . . وقال : « واحذروا رأي جهم فإنه صاحب رأي وكلام وخصومات »[1].

وذكر أبو عبدالله بشراً المريسي فقال : « من كان أبوه يهودياً ، أيش تراه يكون ؟! »[2].

وقال الميموني : ذكر بشر المريسي عند أبي عبدالله فقيل : كافر ، فلم أر أبا عبدالله أنكر من قول القائل شيئاً »[3]، ونقل الإمام أحمد عن يزيد بن هارون أنه كان يدعو إلى قتل المريسي[4]، وكان يقول عنه « إنه صاحب خطب وليس صاحب حجج »[5].

وسيأتي في الباب السادس تفصيل لأقوال الإمام أحمد في ذلك .

---

(١) الرد على الجهمية : ٢٧ ، الطبقات : ١/ ٣٤٢ .

(٢) السنة للخلال : (١٧١٧) بإسناد صحيح عن المروذي .

(٣) السنة للخلال : (١٧٢٠) بإسناد صحيح عن الميموني .

(٤) السنة للخلال : (١٧٢١) ، (١٧٢٢) ، (١٧٤٨) .

(٥) السنة للخلال : (١٧٢٦) ، السير : ١٠/ ٢٠٢ .

منهج الإمام أحمد في الرد على بدعهم المتعلقة بالقرآن :

وفيما يلي أهم خصائص منهج الإمام أحمد في الرد عليهم فيما يتعلق ببدعهم في القرآن :

١ - تحذيره الشديد من إطلاق أي بدعة في القرآن ، والتشديد على صاحبها وإن كان من أهل السنة ومحدثا أيضاً .

٢ - كراهته للألفاظ الموهمة والتي قد تؤدي إلى ماهو محرم ، وضرورة تحديد المراد من هذه الألفاظ وعدم تركها مبهمة غير واضحة ولا دقيقة .

٣ - بيانه للواجب المحتم على العلماء في الرد عليهم وعدم السكوت لما خاضوا ببدعهم في القرآن .

وفيما يلي بعض الأقوال عن الإمام أحمد في ذلك :

يقول رحمه الله مبيناً عظم خطر الابتداع في القرآن : « كل من يقصد إلى القرآن بلفظ أو غير ذلك ؛ يريد به مخلوق فهو جهمي »[(١)] .

ويحذر رحمه الله ممن يبتدع في القرآن أي بدعة حتى ولو كان من أصحاب الحديث فيقول : « من كان من أصحاب الحديث فأمسك أن يقول القرآن ليس بمخلوق فهو جهمي »[(٢)] ، وقال : « من قال لفظي بالقرآن مخلوق ، هذا كلام سوء رديء وهو كلام الجهمية ، قلت إن الكرابيسي يقول هذا فقال : « كذب هتكه الله الخبيث ، وقال : قد خلف هذا بشراً المريسي » ، وكان أبي[(٣)] يكره أن يتكلم في اللفظ بشيء أو يقال مخلوق أو غير مخلوق ، قال : سألته عن الكرابيسي حسين هل رأيته يطلب الحديث ؟ ، فقال : « ماأعرفه ومارأيته يطلب الحديث » ، قال : فرأيته عند الشافعي ببغداد ؛ قال : « مارأيته ولا أعرفه . . »[(٤)] .

---

(١) السنة لعبدالله : ١/ ١٦٥ ، السنة للخلال : (٢٨١) وإسناده صحيح .

(٢) السنة لعبدالله : ١/ ١٧٨ .

(٣) المتكلم هو عبدالله ابن الإمام أحمد .

(٤) السنة لعبدالله : ١/ ١٦٥ - ١٦٦ .

وكان يقول : « القرآن حيث تصرف غير مخلوق »[1] .

وكان رحمه الله يحذر الناس من إطلاق الألفاظ في القرآن ، خاصة إن كانت موهمة وقد تفضي إلى ماهو محرم ، ومبهمة غير محددة خصوصاً في قضية اللفظ في القرآن . يقول رحمه الله : « من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع »[2] .

يقول الذهبي رحمه الله مبيناً مراد الإمام أحمد رحمه الله : « الملفوظ كلام الله وهو غير مخلوق ، والتلفظ مخلوق ؛ لأن التلفظ من كسب القاريء وهو الحركة والصوت ، وإخراج الحروف ، فإن ذلك مما أحدثه القاريء ، ولم يحدث حروف القرآن ولامعانيه ، وإنما أحدث نطقه به ، فاللفظ قدر مشترك بين هذا وهذا ، ولذلك لم يجوز الإمام أحمد لفظي بالقرآن مخلوق ولا غير مخلوق ، إذ كل واحد من الإطلاقين موهم والله أعلم »[3] .

ويقول أيضاً : « قد كان هذا الإمام لايرى الخوض في هذا المبحث (أي القول باللفظ) خوفاً من أن يتذرع به إلى القول بخلق القرآن ، والكف عن هذا أولى »[4] .

ويقول الشيخ محمد السفاريني بعد نقله لبعض أقوال الإمام أحمد في هذا : « ومراد الإمام أحمد والأصحاب أن يحمي حمى القرآن فلا تتسلق إليه الألسنة خصوصاً ألسنة المبتدعة بما لعله يصير سلماً للوصول إلى القول بخلقه »[5] .

كما أنه يدعو إلى تحديد المراد من الأقوال والإجابات ، وعدم إيهامها خاصة في نقلها عنه ؛ ويستنبط هذا مما روى أبو داود أنه سمع أحمد وقيل له : « إن فلانا روى عنك أنك أمرته بأن يقف قال . . . وإنه ربما سألني الإنسان عن

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي : ١١/ ٢٩١ .

(٢) السنة للخلال : (١٩٤ب) عن ابن زنجوية بإسناد صحيح ، وينظر : الروايتان والوجهان : (ق ٢٥٢) ، صريح السنة للطبري : ٢٦ .

(٣) تاريخ الإسلام : ٨٦ .

(٤) السير : ١١/ ٢٩٠ .

(٥) لوائح الأنوار السنية : ١/ ٢٣٩ .

الشيء فأقف ، لا أقف إلا كراهة الكلام فيه »[1] .

كما كان رحمه الله يدعو العلماء إلى إظهار الاعتقاد الصحيح وعدم السكوت في الوقت الذي أظهر فيه أهل البدع باطلهم .

سئل مرة هل للرجل رخصة أن يقول كلام الله ثم يسكت قال : « لِمَ يسكت ، لولا ماوقع فيه الناس كان يسعه السكوت ، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لايتكلم »[2] .

٧ - ومن خصائص منهجه رحمه الله في الرد عليهم:

تصحيحه للأحاديث التي تردها الجهمية ، ودعوته العلماء والمحدثين إلى التحديث بها ، ونشرها بين الناس[3] :

كانت الجهمية تنكر كثيراً من الأحاديث التي ترد ما ابتدعوه ، وقد سبق إيراد بعضها في المبحث الأول من هذا الفصل ، وهي أحاديث في الصفات ، والجهمية من نفاة الصفات ومايدل عليها ، وقد عرف الإمام أحمد هذا فصحح هذه الأحاديث ودعى العلماء والمحدثين إلى التحديث بها وإفشائها بين الناس .

---

(١) أما الأحاديث التي يتشبث بظاهرها جهال المبتدعة فالأولى عدم إشهارها في الزمن الذي يغلب فيه أهل البدع . قال الميموني قال رجل لأبي عبدالله ذهبت إلى خلف البزار [متوفى سنة ٢٢٩ . السير : ١٠/ ٥٧٦ - ٥٨٠] أعظه بلغني أنه حدّث بحديث عن الأحوص عن عبدالله قال : « ماخلق الله شيئاً أعظم . . . » وذكر الحديث ، فقال أبو عبدالله : « ماكان ينبغي له أن يحدث بهذا في هذه الأيام - يريد زمن المحنة - والمتن : « ماخلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي » ، وقد قال أحمد بن حنبل لما أوردوا عليه هذا يوم المحنة : « إن الخلق واقع ههنا على السماء والأرض وهذه الأشياء لاعلى القرآن فقلت [أي الذهبي] : كذا ينبغي للمحدث أن لايُشهر الأحاديث التي يتشبث بظاهرها أعداء السنن من الجهمية وأهل الأهواء . . فإنك لن تحدث قوما بحديث لاتبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم (وهو اقتباس من الذهبي لقول ابن مسعود المُخَرّجَ في صحيح مسلم في المقدمة : ١/ ١١) فلا تكتم العلم الذي هو علم ولاتبذله للجهلة الذين يشغبون عليك ، أو الذين يفهمون منه مايضرهم » . السير : ١٠/ ٥٧٨ ويقول علي - رضي الله عنه - : « حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله » رواه البخاري .

(٢) الشريعة للآجري : ٣١٥ .

(٣) السنة لعبدالله : ١/ ١٦٥ .

قال المروزي : سألت أبا عبدالله أحمد بن حنبل رحمه الله عن الأحاديث التي تردها الجهمية في الصفات والأسماء والرؤية والعرش ؛ فصححها وقال : « تلقتها العلماء بالقبول تسلم الأخبار كما جاءت » ، وقال المروزي : وأرسل أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة إلى أبي عبدالله يستأذنانه في أن يحدثا بهذه الأحاديث التي تردها الجهمية ، فقال أبو عبدالله : « حدثوا بها ، فقد تلقتها العلماء بالقبول . . . »[1] .

وتوجد بعض السمات في منهجه منها :

١ - دعوته جهال الجهمية إلى تعلم السنة وسؤال العلماء ليهتدوا :

قال رحمه الله حينما سأل عن اللفظية والواقفة : « من كان منهم جاهلاً فليسأل وليتعلم »[2] ، وفي رواية : « ومن لم يكن له علم يسأل »[3] .

٢ - عدم التضييق على عامة الناس :

ومر مثاله وملخصه أنه سأل رحمه الله عن قول أبي عبيد القاسم بن سلام لو أن خمسين يؤمون الناس يوم الجمعة لايقولون القرآن مخلوق يأمر بعضهم بعضا بالإمامة إلا أن الرأس الذي يأمرهم يقول هذا لرأيت الإعادة ، فأخبر عبدالله أباه بذلك فقال : « هذا يضيق على الناس إذا كان الذي يصلي بنا لايقول بهذا صليت خلفه وإن كان يقول به أعدت الصلاة خلفه »[4] ، وفيه بيان بأن مذهب السلف فيه السماحة واليسر والوضوح وليس فيه تعقيد أو غلوأو تضييق ، وهذا المذهب هو ماعليه الإمام أحمد رحمه الله وغيره من الأئمة العلماء .

٣ - الدعاء عليهم[5] وذكرهم بالمكروه والتغليظ على أعوانهم :

كان رحمه الله يدعو على الجهمية ويلعنهم لما ابتدعوا في الدين من البدع الشنيعة ، فقد روى أنه رحمه الله لعن من حدث بأن الله لايُرى

(١) الشريعة للآجري : ٣١٥ .
(٢) السنة لعبدالله : ١/ ١٦٥ .
(٣) المصدر السابق : ١/ ١٧٩ .
(٤) المصدر السابق : ١/ ١٣٠ .
(٥) وسيأتي مزيد تفصيل لهذه المسألة في الموقف العملي للإمام أحمد .

في الآخرة ودعا عليه بالخزي[1] ، ودعا على من وقف في القرآن ودعى إليه[2] .

وكان يغلظ على أعوان الظلمة . يقول المروذي : لما سجن أحمد بن حنبل جاء السجان فقال له : ياأبا عبدالله الحديث الذي روى في الظلمة وأعوانهم صحيح ؟ قال : نعم ، قال السجان : فأنا من أعوان الظلمة ؟ قال أحمد : « فأعوان الظلمة من يأخذ شعرك ويغسل ثوبك ويصلح طعامك ، ويبيع ويشتري منك ، أما أنت فمن أنفسهم »[3] .

وقد دعا الإمام أحمد رحمه الله على داود الظاهري[4] حين تكلم في مسألة اللفظ في القرآن وقال بحدوثه[5] .

---

(١) مسائل أحمد لأبي داود : ٢٦٣ .

(٢) المصدر السابق : ٢٦٤ .

(٣) مناقب أحمد لابن الجوزي : ٤٣١ ، والحديث المشار إليه هو قوله ﷺ فيما رواه عنه كعب ابن عجرة رضي الله عنه قال : خرج إلينا رسول الله ونحن تسعة فقال : اسمعوا ، هل سمعتم أنه سيكون بعدي أمراء فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه وليس بوارد عليّ الحوض ومن لم يدخل عليهم ولم يعنهم على ظلمهم ولم يصدقهم بكذبهم فهو مني وأنا منه وهو وارد على الحوض » . أخرجه الترمذي وقال : هذا حديث صحيح غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه وله شواهد كثيرة عند أحمد : ٢/ ٩٥ ، عن ابن عمر : ٣/ ٢٤ ، ٩٢ ، عن أبي سعيد الخدري و ٣/ ٣٢١ ، ٣٩٩ ، عن جابر و٥/ ٣٨٤، عن حذيفة بن اليمان و ٥/ ١١ ، ٦/ ١٩٥ ، عن خباب ، وأخرجه الحاكم في مستدركه : ٤/ ٤٢٢ من حديث جابر وصححه ووافقه الذهبي ، وابن حبان في صحيحه .

(٤) هو : داود بن علي بن خلف الإمام العلامة أبو سليمان البغدادي الأصفهاني رئيس أهل الظاهر كان يقول باللفظ وبحدوث القرآن ، توفي سنة ٢٧٠ هـ . السير : ١٣/ ٩٧ ، الشذرات : ٢/ ١٥٨ - ١٥٩ .

(٥) السير : ١٣/ ١٠٣ .

المبحث الثالث
حكم الإمام أحمد على الجهمية

لقد جرت الجهمية ويلات عظيمة ، وزرعت مصائب خطيرة وخطوب مدلهمة على الأمة الإسلامية ؛ فما من بدعة من البدع التي أصابت الأمة بالتمزق والاختلاف إلا وللجهمية منها نصيب ، فهي أم البدع والفرق ، ومنها انبثق الفساد والضلال . لذا كثر رد العلماء والأئمة عليها واشتد إنكارهم على ضلالها وبدعها ، وعلى أقوالهم الرديئة والتي تؤول إلى الزندقة والإلحاد والكفر والعياذ بالله .

ومن أبرز من تصدى لها وصمد أمام ويلاتها إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ؛ حيث تولى زمام الإنكار عليهم وتفنيد باطلهم وشبههم ، وبين للأمة خطر أقوالهم وعظم ضلالها ، بل ومن شدة إنكاره عليهم وبيانه لعوارهم وخروجهم عن جادة المسلمين ؛ حكمه عليهم بالكفر والتشديد في ذلك ولاأحسب الإمام أحمد أعظم إنكاراً وتشديداً وحكماً على فرقة أو بدعة من الجهمية خصوصاً في بدعهم في القرآن .

نعم لقد كفر الإمام أحمد الجهمية بأقوالهم وبدعهم ، وهذه قضية مُسَلَّمة لاشك فيها ، وأورد بعض الأقوال التي صدرت عنه رحمه الله والتي يتبين من خلالها تكفيره الصريح لهم من خلال أقوالهم : -

يقول : « من قال القرآن مخلوق فهو عندنا كافر لأن القرآن من علم الله وفيه أسماء الله »[1] ، وذكر الآيات التي تدل على أن القرآن من علم الله[2] .

وقال : « من قال شيء من الله مخلوق علمه أو كلامه فهو زنديق كافر »[3] .

---

(1) السنة لعبدالله : ١/ ١٠٢ ، مسائل ابن هانيء : ٢/ ١٥٣ ، ١٥٤ ، المسائل التي حلف عليها أحمد : ٢٦ ، شرح أصول الاعتقاد : ١/ ٢٦٣ .
(2) السنة لعبدالله : ١/ ١٠٣ .
(3) السنة لعبدالله : ١/ ١٦٤ .

وقال : « من قال القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم ، ومن لم يكفره فهو كافر »[1] .

وقال : « من قال أسماء الله تعالى مخلوقة والقرآن مخلوق فهو كفر بين ، وقال هو كافر »[2] .

يتضح من خلال النصوص السابقة أن الإمام أحمد قد حكم على من قال بخلق القرآن بالكفر لأنه - أي القرآن - من علم الله ومن قال بخلق أسماء الله وصفاته فهو كافر ، وقد يطلق الإمام أحمد الكفر على الجهمية بالنظر في بعض معتقداتهم كقوله بعد حكاية قولهم : « فكل هؤلاء جهمية كفار يستتابون »[3] ، بل ومن تشديده عليهم تكفيره لمن شك في كفرهم كما مر ذكره .

ويبين الإمام أحمد أنه لم يكفر الجهمية إلا بعد قراءته لقوله تعالى : ﴿ بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٠] وقوله تعالى : ﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾ [سورة النساء : ١٦٦] فالقرآن من علم الله ومن زعم أن علم الله مخلوق فهو كافر »[4] ، وكان يقول : « وأي كفر أكفر من هذا إذا زعموا أن القرآن مخلوق فقد زعموا أن أسماء الله مخلوقة »[5] ، ويقول : « من قال إن أسماء الله محدثة فقد زعم أن الله تبارك وتعالى مخلوق »[6] .

وهو رحمه الله يكفرهم - أي الجهمية - ببعض الأقوال والضلالات التي ابتدعوها كقولهم بخلق القرآن ، وإنكارهم للرؤية والتكليم :

يقول في إنكار الجهمية للتكليم : « من زعم أن الله لم يتكلم فهو

---

(١) طبقات الحنابلة : ١/ ٣٤٢ .

(٢) الشريعة للآجري : ٨١ ، مسائل أحمد لأبي داود : ٢٦٢ ، وبنحوه عن ابن الجوزي في مناقبه : ٢٠٦ .

(٣) طبقات الحنابلة : ١/ ٣٤٤ .

(٤) السنة للخلال : (ق١٥٧) ، محنة حنبل : ٤٥ ، الحلية : ٩/ ١٩٧ ، المنهج الأحمد : ١/ ١٢٧ .

(٥) السنة للخلال : (ق ١٥٧) وإسناده صحيح .

(٦) المصدر السابق : (ق ١٥٩) وإسناده صحيح .

كافر »[1]، وقال في الرؤية : « من زعم أن الله لايرى في الآخرة فهو كافر »[2].

ومما يدل على عظيم ابتداعهم خصوصاً في القرآن أن رجلاً سأله : « أصلي خلف من يشرب المسكر ؟ فقال : لا . قال : فأصلي خلف من يقول القرآن مخلوق ؟ فقال : سبحان الله أنهاك عن مسلم وتسألني عن كافر »[3].

والمعتمد أن الإمام أحمد كفرهم بأقوالهم الشنيعة . يقول رحمه الله : « أحدث جهم الكفر بقوله »[4]، وقوله في رسالة السنة بعد حكايته لقولهم : « وكفروا بقولهم »[5].

يقول أبو يعلى في إبطال التأويلات : « وقد كفرهم - أي الإمام أحمد- ببعض أقوالهم ولم يكفرهم ببعض »[6].

ومن عظم خطر معتقدهم الباطل في القرآن أن الإمام أحمد يقرن القول به بترك الصلاة في الحكم عليهما بالكفر ، فقد قال إسحاق بن إبراهيم : حضرت رجلاً سأل أبا عبداله فقال : ياأبا عبدالله إجماع المسلمين على الإيمان بالقدر خيره وشره ؟ قال أبو عبدالله نعم ، قال : ولانكفر أحداً بذنب ؟ فقال أبو عبدالله : « اسكت من ترك الصلاة فقد كفر ومن قال القرآن مخلوق فهو كافر »[7].

وكذلك في زمن المحنة حين خاف رحمه الله على نفسه الوقوع في الكفر بقول هذه المقولة ، قال بعد خروجه : « لو قلت - أي بخلق القرآن - لكفرت »[8].

ويبين الإمام أحمد منهجه في تكفير من قال بهذه البدعة بأن الرجل إذا

---

(١) السنة لعبدالله : ١/ ٢٨١ .
(٢) طبقات الحنابلة : ١/ ٦٠ .
(٣) الشريعة للآجري : ٨١ وإسناده صحيح .
(٤) المصدر السابق : ٨٧ .
(٥) السنة : ٨٦ .
(٦) ق : ٧٥ .
(٧) تاريخ الإسلام : ٨٧ .
(٨) السير : ١١/ ٢٥٩ .

اعتقد هذا القول وكان - أي هذا القول - هو رأيه ومذهبه ومايدين الله به فهو كافر ، يقول : « من زعم أن علم الله تعالى وأسماءه وصفاته مخلوقة ؛ فهو كافر ، ولاشك في ذلك إذا اعتقد ذلك ، وكان رأيه ومذهبه دينا يتدين به كان عندنا كافرا »[1] .

ويقول القاضي أبو يعلى : « لايختلف المذهب في تكفير المعتزلة [وهم جهمية] بمسائل يقولونها وذكر منها القول بخلق القرآن ، ونفي الرؤية ونحو ذلك ، ثم حكى الاختلاف في كفر من لم يكفرهم . . . »[2] .

ومما يدل على تكفيره لهم أنه - أي الإمام أحمد - رتب أحكام التعامل مع الكفرة عليهم من عدم جواز مناكحتهم وعيادة مرضاهم وشهود جنائزهم ، وأن موالاة الإسلام منقطعة بينهم وبين المسلمين[3] واستتابتهم[4] ، وحل دمهم، وأنهم لايرثون ولايورثون[5] ، واحتج رحمه الله بقول عبدالرحمن ابن مهدي في عدم توريث قائل هذه البدعة[6] .

بقيت نقطة هامة وهي أن الإمام أحمد حينما يطلق التكفير على الجهمية، أو يقول : من قال القرآن مخلوق فهو كافر ، فهذا حكم على المقولة مع اعتقادها فالجهمية باعتقادهم لمقولاتهم كفار .

لذا تصدر عن الإمام أحمد بعض الأحكام التي تدل على أن القائل يكفر بالمقولة ، أو أن الحكم على القول ، كقوله لمن يقول بخلق القرآن : « كُفْرٌ »[7] ، وذلك لئلا يفهم من يطلع على أقوال الإمام أحمد أنه يقصد الحكم على المعين بالكفر وأنه يكفر أعيان الجهمية ، أو من يقول بهذا القول ، فهو لم يكفر أعيانهم على الرغم من قولهم بخلق القرآن واعتقادهم له ، ودعوتهم

---

(١) الشريعة للآجري : ٨٠ وإسناده صحيح .
(٢) الروايتين والوجهين : ق١٠/أ ومابعدها .
(٣) شرح أصول الاعتقاد للالكائي : ١/ ٣٢١ .
(٤) طبقات الحنابلة [رسالة مسدد] ١/ ٣٤٣، شرح أصول الاعتقاد : ١/ ٣٤٧ .
(٥) شرح السنة للبربهاري : ٤٣ .
(٦) السنة لعبدالله : ١/ ١٢١ ، ١٥٧ ، شرح أصول الاعتقاد : ١/ ٣٢٠ ، ٣٤٧ . وسيأتي مزيد تفصيل لهذه المسائل.
(٧) مناقب الإمام أحمد : ٢٠٦ ، وينظر : السنة لأحمد : ٨٦ .

الناس إليه وإكراههم عليه ، وصلى خلفهم واعتقد صحة إمامتهم ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مبيناً أن الجهمية كفار بأقوالهم ، وأن الإمام أحمد يكفرهم عموماً ، أما على سبيل التعيين فلا : « والمشهور من مذهب أحمد وعامة أئمة السنة تكفير الجهمية ، فإن قولهم صريح في مناقضة ماجاءت به الرسل من الكتاب ، وحقيقة قولهم جحود الصانع »[1] . ويقول أيضاً : « أحمد لايكفر أعيان الجهمية ولاكل من قال إنه جهمي كفره ، بل صلى خلفهم ، واعتقد إمامتهم ، ومنع من الخروج عليهم ، مع إنكاره لما أحدثوه من القول الباطل الذي هو الكفر »[2] ، وقال أيضاً : « والإمام أحمد قد باشر الجهمية الذين دعوه إلى خلق القرآن ونفي الصفات ، وامتحنوه وسائر علماء وقته وسائر المؤمنين والمؤمنات بالضرب والحبس والقتل والعزل وقطع الأرزاق ورد الشهادة وعدم الفكاك من العدو ، ومعلوم أن هذا من أغلظ التجهم ، فإن القول أهون من هذا ، ومع هذا فإن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر ، ولو كانوا مرتدين لم يجز الاستغفار لهم فإن الاستغفار للكفار لايجوز بالكتاب والسنة والإجماع ، وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية . . . »[3] .

حكم الإمام أحمد على اللفظية والواقفة :

لما ابتدع الجهمية بدعهم في القرآن ، وفشت هذه البدع وانتشرت ، وكثر رد السلف عليها ، ابتدع بعض الأشخاص بعض الأقوال والتي رأوا فيها منجى من التجهم وتوسط بينهم وبين أهل السنة فقالوا : إن القرآن كلام الله حقيقة وهو غير مخلوق لكن اختلفوا في القول باللفظ فمنهم من قال بأن لفظه

(١) مجموع الفتاوى : ١٢/ ٤٨٥ .
(٢) المصدر السابق : ٧/ ٥٠٧ ، ٥٠٨ .
(٣) المصدر السابق : ١٢/ ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

بالقرآن مخلوق وهم اللفظية ، ومنهم من توقف وقال القرآن كلام الله فقط لامخلوق ولاغير مخلوق وهم الواقفة .

وقد اشتد إنكار الإمام أحمد على الطائفتين وبدع أصحابها ، وكفر من توقف في القرآن ؛ يقول في اللفظية : « هذا كلام جهم بعينه ، والقرآن كلام الله على كل حال ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق فقد جاء بالأمر كله ، إيش بقي إذا قال لفظي »[1] ، وقال بأنهم شر من الجهمية[2] وبمجانبتهم[3] .

ثم جاء من قال بأن لفظه بالقرآن غير مخلوق ، وبدعهم أيضاً الإمام أحمد وأنكر عليهم يقول رحمه الله في قول بليغ جمع به الرد على هؤلاء وعلى اللفظية : « من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع »[4] .

فالإمام أحمد يبدع من قال بهذه المقالة ، يقول أبو يعلى في الروايتين والوجهين : « من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق هل هو مصيب بهذا القول ، نقل ابن زنجويه[5] قال : سمعت أحمد يقول من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع لايكلم ، فظاهر أنه منع من القول باللفظ فالقرآن غير مخلوق وإنه يكون مبتدعا بهذا القول بدعة لايفسق بها لكن ابتدع قولاً لايسبق إليه تركه أولى . . . » .

والصحيح الصريح عنه - أي أحمد - أنه كان يبدع من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق[6] .

وقد أنكر رحمه الله على أبي طالب حينما حكى هذه العبارة عنه وقال له : « لاتحك هذا عنك ولاعني »[7] .

---

(١) السنة للخلال : (ق ١٩٠) ، تاريخ بغداد : ٨/ ٤٦١ ، طبقات الحنابلة : ١/ ١٥٨ .

(٢) مسائل أحمد لأبي داود : ٢٧١ .

(٣) المصدر السابق : ٢٦٥ .

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي : ٨٦ .

(٥) الروايتان والوجهان : ق ٦١ أ ، ب .

(٦) ينظر المصدر السابق ومجموع الفتاوى لابن تيمية : ٨/ ٤٢٣ .

(٧) السنة للخلال : (ق ١٩٦) وإسناده صحيح ، وانظر : (ق ١٩٧) .

ونقل الخلال عن كثير من تلاميذ الإمام أحمد الإنكار على القائل بأن اللفظ غير مخلوق وبدعوا قائله معتمدين على نهي الإمام أحمد عن ذلك مما استقر به القول عليه كما جزم بذلك الذهبي والطبري [(١)] .

وقد فهم بعض العلماء من عبارة الإمام أحمد البليغة : « من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع » التعارض ومنهم أبو محمد عبدالله بن قتيبة يقول : « ومن عجيب ماحكي عنه - يعني عن أحمد - مما لايشك أنه كذب عليه . . أنه قال : من زعم أن القراءة مخلوقة فهو جهمي والجهمي كافر ومن زعم أنها غير مخلوقة فهو مبتدع وكل بدعة ضلالة » فكيف يتوهم على أبي عبدالله مثل هذا القول وأنت تعلم أن الحق لايخلو من أن يكون في أحد الأمرين وإذا لم يخل من ذلك صار الحق في كفر أو ضلال » [(٢)] .

ومبنى توهم التعارض عند ابن قتيبة وغيره عدم التفريق بين التلفظ والملفوظ به أي بين الصوت وحركة اللسان والشفتين وبين الملفوظ به وهو كلام الله غير المخلوق ، فمن قال بأن لفظه بالقرآن مخلوق فهذا يشمل اسم المفعول (الملفوظ به) وهو القرآن ، ومن ثم يقع صاحبه في المحظور ، ومن قال بأنه غير مخلوق فهذا يشمل الصوت وحركة الأعضاء وغيره مما هو مخلوق .

يقول إبراهيم الحربي : « كنت جالساً عند أحمد بن حنبل إذ جاءه رجل فقال : ياأبا عبدالله إن عندنا قوماً يقولون إن ألفاظهم بالقرآن مخلوقة ، قال أبو عبدالله يتوجه العبد لله بالقرآن بخمسة أوجه وهو فيها غير مخلوق : حفظ بالقلب وتلاوة باللسان وسمع بأذن ونظر ببصر وخط بيد فالقلب مخلوق والمحفوظ به غير مخلوق ، والتلاوة مخلوقة والمتلو غير مخلوق ، والسمع مخلوق والمسموع غير مخلوق، والنظر مخلوق والمنظور إليه غير مخلوق ،

---

(١) السنة للخلال : (ق ١٩٩ ، ٢٠٢) ، السير : ١١/ ٢٨٨ ، صريح السنة للطبري : ٢٦ ، شرح أصول الاعتقاد : ١/ ٣٥٥ ، درء التعارض : ١/ ٢٦١ .

(٢) الاختلاف في اللفظ والرد على المشبهة : ٤٥ - ٤٧ .

والكتابة مخلوقة والمكتوب غير مخلوق . . » ففرّق أحمد بين فعل العبد وكسبه وماقام به فهو مخلوق ، وبين ماتعلق به كسبه وهو غير مخلوق ، ومن لم يفرق هذا التفريق لم يستقر له قدم في الحق[1] .

والحق ماعليه أئمة الإسلام كالإمام أحمد والبخاري وأهل الحديث أن الصوت صوت القاريء والكلام كلام الباري »[2] .

موقف الإمام أحمد رحمه الله من الواقفة وله في ذلك رأيان :

الأول : قبل خوض الناس في خلق القرآن :

كان رأيه أن السكوت يسع الناس ، فالقرآن كلام الله ولم يكن هناك حاجة إلى الخوض في القول بأنه غير مخلوق واللفظ وغيره لأنه لم يكن ثَمَّ ابتداع فيه بحمد الله فكان يسع الناس السكوت يقول رحمه الله عندما سئل : هل لهم رخصة أن يقول الرجل كلام الله ثم يسكت فقال الإمام أحمد : « لم يسكت لولا ماوقع فيه الناس كان يسعه السكوت ، ولكن حيث تكلموا لأي شيء لايتكلمون »[3] .

الثاني : بعد خوض الناس في هذا الأمر :

ويستفاد من النقل الوارد عنه رحمه الله أن إيضاح العلماء وبيانهم للحق واجب حين خاض المبتدعة في هذا الأمر ولبسوا على العامة فلأي شيء لايتكلمون ويبينون المذهب الحق .

ونقل الدارمي عن الإمام أحمد قوله : « كنا نرى السكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء ، فلما أظهروه لم نجد بداً من مخالفتهم والرد عليهم »[4] .

وكان رحمه الله من أشد الناس على الواقفة فقال مرة بأنهم شر من

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة : ٤٩١ ، ٤٩٢ .
(٢) المصدر السابق : ٤٨٦ .
(٣) السنة للخلال : (ق ١٥٥) وإسناده صحيح ، مسائل أحمد لأبي داود : ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، شرح أصول الاعتقاد : ١/١٥٧ ، الطبقات : ١/٢٤٢ ، مناقب أحمد : ٢٢٣ .
(٤) الرد على المريسي : ١١٠ ، وينظر : السنة للخلال : (١٧٩٧) .

الجهمية[1] وبين فسقهم[2] ولَعَنهم[3] ودعى إلى مجانبتهم[4] وعدم السلام عليهم[5]، ونهى عن الصلاة خلفهم .

أما مايتعلق بتكفير الواقفة فقد ورد عنه رحمه الله تكفير صريح لهم فقال : « الواقفي لاتشك في كفره »[6].

وقد قطع أصحاب الإمام أحمد ومن جاء بعده بتكفيره لهم[7].

والذي يظهر والله أعلم أن من وقف في القرآن شاكاً به فهو عند الإمام أحمد كافر لأنهم يشككون الناس ويلبسون على العامة ، قال رحمه الله فيهم : « هم أشد على الناس من الجهمية هم يشككون الناس وذلك أن الجهمية قد بان أمرهم وهؤلاء إذا قالوا إنا لانتكلم استمالوا العامة إنما هذا يصير إلى قول الجهمية »[8].

أما من وقف جاهلاً أو متورعاً فهو مبتدع ضال ؛ لأن الحق واضح وأمره ساطع لالبس فيه ولاشبهة فلا مساغ للتورع فيه .

لذا ورد عن بعض الأئمة التفريق في الحكم بين الشاك وغير الشاك .

قال هارون الفروي[9] : « من وقف في القرآن بالشك فهو كافر ، ومن وقف بغير شك فهو مبتدع »[10].

وقال بعضهم : « إن من وقف شاكا كمن قال هو مخلوق بل شر منه »[11].

---

(١) السنة لعبدالله : ١/ ١٧٩ ، السنة للخلال : (١٧٨٢) .
(٢) السنة لأحمد : ٨٢ .
(٣) شرح أصول الاعتقاد : ١/ ٣٢٤ .
(٤) السنة لعبدالله : ١/ ١٧٩ ، السنة للخلال : (ق ١٥٧) وإسناده صحيح ، سيرة الإمام أحمد لابن صالح : ٧٢ .
(٥) السنة للخلال : (ق ١٥٧) وإسناده صحيح .
(٦) شرح أصول الاعتقاد : ١/ ٣٢٩ . (٧) الروايتان والوجهان : ق ٦/ ب .
(٨) السنة للخلال : (ق ١٥٦) وإسناده صحيح .
(٩) هو : هارون بن موسى بن أبي علقمة الفروي المدني ، توفي سنة ٢٥٣ هـ وقيل ٢٥٢ هـ . انظر : تهذيب الكمال : ٣/ ١٤٣١ ، تقريب التهذيب : ٢/ ٣١٣ .
(١٠) شرح أصول الاعتقاد : ١/ ٣٢٥ .
(١١) المصدر السابق : ١/ ٣٢٤ ، الشريعة للاجري : ٧٩ .

الفصل الثاني : المعتزلة

قبل الشروع في عرض ماورد عن الإمام أحمد فيهم أحب أن أنبه على أمر مهم وهو أن بحثي في المعتزلة يتعلق بقضيتين مما خالف فيه المعتزلةُ الجهمية وهما :

١ - قول المعتزلة بالقدر وإنكار خلق الله لأفعال العباد .

٢ - قول المعتزلة في مرتكب الكبيرة .

وبما أني أدرجت من قال بالجبر تحت مبحث الجهمية فسأدرج القائلين بالقدر تحت مبحث المعتزلة باعتبار أن المعتزلة قدرية .

المبحث الأول
عرض ماورد عن الإمام أحمد في المعتزلة

أ - قال في رسالة السنة : « والقدرية وهم الذين يزعمون أن إليهم الاستطاعة والمشيئة والقدرة ، وأنهم يملكون لأنفسهم الخير والشر والضر والنفع والطاعة والمعصية والهدى والضلال ، وأن العباد يعملون بدءاً من غير أن يكون سبق لهم ذلك من الله عز وجل أو في علمه . . . . والمعتزلة وهم يقولون بقول القدرية ويدينون بدينهم ويكذبون بعذاب القبر والشفاعة والحوض ، ولايرون الصلاة خلف أحد من أهل القبلة ولا الجمعة إلا وراء من كان على أهوائهم ، ويزعمون أن أعمال العباد ليست في اللوح المحفوظ . . . »(١) .

وقال « وأما القدرية فإنهم يسمون أهل السنة والإثبات مجبرة . . »(٢) .

ب - وقال في رسالة مسدد : « وأما المعتزلة الملعونة فقد أجمع من أدركنا من أهل العلم : أنهم يكفرون بالذنب . . . وأجمعت المعتزلة أن من سرق حبة فهو كافر . . »(٣) .

جـ - وقال الشيخ أبو محمد رزق الله بن عبدالوهاب التميمي(٤) في رسالته الموسومة بعقيدة الإمام المبجل أحمد بن حنبل في سياق عرضه لقول أحمد في القدرية : « . . والذاهبون إلى أن أفعال العباد خلق لهم دون ربهم ، وكان يقول القدرية مجوس هذه الأمة . . »(٥) .

---

(١) رسالة السنة للإمام أحمد : ٨١ .

(٢) المصدر السابق : ٨٦ .

(٣) طبقات الحنابلة : ١/ ٣٤٣ ، وتقدم تخريج هذا القول في السابق .

(٤) هو : رزق الله بن عبدالوهاب بن عبدالعزيز بن الحارث الشيخ الإمام أبو محمد التميمي البغدادي فقيه الحنابلة ، توفي سنة ٤٨٨ هـ . السير : ١٨/ ٦٩ ، الشذرات : ٣/ ٣٨٤ .

(٥) طبقات الحنابلة : ٢/ ٢٦٧ .

د - وقال : « أول من تكلم في القدر بالبصرة معبد الجهني وسسلوا رجل من الأساورة »[1] .

هـ - ويقول : « القدرية أشد اجتهاداً من المعتزلة »[2] .

و - وقال حنبل : سمعت أحمد يقول : « الاستطاعة لله والقوة لله ، ماشاء كان ومالم يشأ لم يكن ، وليس كما تقول المعتزلة : الاستطاعة إليهم »[3] .

---

(١) السنة للخلال : (٨٥٩) عن علي بن سعيد . وجاء في بعض الروايات عن بعض العلماء تسميته سنسوية وسوسن فلعله رجل واحد . ينظر : السنة لعبدالله : ١/ ٣٩١ ، الإيمان لابن تيمية : ٣٦٨ ، الفرق بين الفرق للبغدادي : ١٨ ، البداية والنهاية لابن كثير : ٩/ ٤٣ .

(٢) السنة للخلال : (٨٦١) وإسناده صحيح عن المروذي ، ولعل المقصود أن القدرية يجتهدون في العمل ليستحقوا الثواب على الله لكونهم يعتقدون أن العبد يخلق فعل نفسه من الطاعات والمعاصي ، وهو مستحق للعوض والثواب على الله كما يستحق الأجير أجره ، فهم يجتهدون في العبادة والعمل ليكثر استحقاقهم على الله ، أما المعتزلة فهم أخص في مذهبهم بتعطيل صفات الله سبحانه وتعالى .

(٣) المصدر السابق : (٩٤٠) وإسناده صحيح ، وأخرجه ابن أبي يعلى بطريق آخر غير الخلال : ١/ ١٤٥ ، وينظر : المقصد الأرشد : ١/ ٣٦٦ ، المنهج الأحمد : ١/ ١٦٧ .

المبحث الثاني
منهجه في الرد عليهم

١ - عرضه لقولهم ثم التعقيب عليه بالذم والإنكار له وبيان فحشه وضلاله :

يقول رحمه الله بعد حكايته لقولهم في رسالة السنة : « . . . وقولهم يضارع قول المجوسية والنصرانية ، وهو أصل الزندقة »[١] .

وكذا بيانه لما يرمون بـه أهل السنة من ألقـاب زوراً وبهتـاناً وهم أحق بها ، يقول : « وأما القدرية فإنهم يسمون أهل السنة والإثبات مجبرة وكذبت القدرية ، بل هم أولى بالكذب والخلاف ألغوا قدر الله عز وجل عن خلقه ، وقالوا : ليس له بأهل تبارك وتعالى »[٢] .

٢ - ومن خصائص منهجه في الرد عليهم : بيانه لما يلزم من قولهم من لوازم شنيعة وافتراءات مشينة :

يقول : « ومن زعم أن الله شاء لعباده الذين عصوه الخير والطاعة ، وأن العباد شاءوا لأنفسهم الشر والمعصية ، فعملوا على مشيئتهم فقد زعم أن مشيئة العباد أغلب من مشيئة الله تبارك وتعالى ، فأي افتراء أكثر على الله عز وجل من هذا ؟! ومن زعم أن الزنا ليس بقـدر ؟ قيل له : أرأيت هذه المرأة حملت من الزنا وجاءت بولد ، هل شاء الله عز وجل أن يخلق هذا الولد ؟ وهل مضى هذا في سابق علمه ؟ فإن قال : لا فقد زعم أن مع الله خالقاً وهذا هو الشرك صراحاً .

ومن زعم أن السرقة وشرب الخمر وأكل المال الحرام ليس بقضاء وقدر ، فقد زعم أن هذا الإنسان قادر على أن يأكل رزق غيره ، وهذا صراح قول المجوسية .

ومن زعم أن قتل النفس ليس بقدر من الله عز وجل وأن ذلك ليس بمشيئته في خلقه ، فقـد زعم أن المقتول مات بغير أجله ، وأي كفر أوضح من هذا ؟ ،

---

(١) السنة : ٨١ .   (٢) المصدر السابق : ٨٦ .

بل ذلك بقضاء الله عز وجل ، وذلك بمشيئته في خلقه ، وتدبيره فيهم وماجرى من سابق علمه فيهم ، وهو العدل الحق الذي يفعل مايريد . . »[1] .

٣ - ومن خصائص منهجه في الرد عليهم : إيراده الدليل والحجة عليهم :

لقد احتج الإمام أحمد رحمه الله بعدة أدلة في الرد على مبتدعة القدرية ، ومن أبرز تلك الحجج عليهم :

١ - ماوراه المروذي قال : سمعت أبا عبدالله يقول في قول الله عز وجل : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ ﴾ [سورة آل عمران : ٨١] : هذه حجة على القدرية ، وقال : ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ [سورة الأحزاب : ٧] : هذه حجة عليهم »[2] .

٢ - وقال فيما رواه حنبل : « . . . ليس أشد على القدرية من قول الله عز وجل : ﴿ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ [سورة الحجر : ٢١] ، وقوله : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [سورة القمر : ٤٩] . وفي القرآن في غير موضع إثبات القدر لمن تفهمه وتدبره »[3] .

وقال : « . . . وفي القرآن كذا وكذا موضع رد على القدرية ، قلت[4] : ماالذي يلزم القدرية ؟ قال : قول الله عز وجل : ﴿ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ وقال : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ وفي غير موضع ، ولو تدبر

---

(١) السنة : ٦٩ ، ٧٠ .

(٢) السنة للخلال : (٨٧٢) وإسناده صحيح وبنحوه : (٩٣٠) وهي دليل على من أنكر العلم والكتابة من غلاتهم ، والآية تتعلق بالتقدير حين أخذ الميثاق على بني آدم وهم على ظهر أبيهم آدم . ويراجع تفسير ابن كثير : ١/ ٣٧٧ - ٣٧٨ ، والطبري : ٦/ ٥٥٠ - ٥٥٩ ، والدر المنثور للسيوطي : ٣/ ٥٩٨ ، وينظر : كتاب القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة للدكتور عبدالرحمن بن صالح المحمود : ٥٠ ، ٥١ .

(٣) السنة للخلال : (٨٨٥) .

(٤) القائل : حنبل بن إسحاق ابن عم الإمام أحمد رحمهم الله .

إنسان القرآن كان فيه مايرد على كل مبتدع بدعته »[1].

٣ - وقال أبو الحارث[2]: سمعت أبا عبدالله وسئل عن القدر قيل له: إنهم[3] يقولون: إن الله عز وجل لايضل أحداً هو أعدل من أن يضل أحداً ثم يعذبه على ذلك[4]، فقال: « أليس قال عز وجل: ﴿ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [سورة المدثر: ٣١] فالله عز وجل قدر الطاعة والمعاصي وقدر الخير والشر، ومن كتب سعيداً فهو سعيد، ومن كتب شقياً فهو شقي »[5].

٤ - وقال بعد بيانه لخلق الله لأفعال العباد وكتابة الخير والشر عليهم ونقله لقول عبدالرحمن بن مهدي: « من قال المعاصي ليست بقدر فقد أعظم على الله الفرية قال[6]: « ماأحسن ماقال عبدالرحمن . . . فمن لم يؤمن بالقدر، ورده، فقد ضاد الله عز وجل في أمره، ورد على رسوله ﷺ ماجاء به، وجحد القرآن وماأنزل الله عز وجل، قال رسول الله ﷺ: « اعملوا فكل ميسر لما خلق له »[7] أما من كان من أهل النار فهو من أهلها، ومن كان من أهل الجنة فهو من أهلها، وأفاعيل العباد مخلوقة مقضية عليهم بقضاء وقدر، والخير

---

(١) السنة للخلال: (٩١٢) وقال الشعبي: ماابتدع في الإسلام بدعة إلا وفي كتاب الله مايكذبه ». السنة للخلال: (٩١٤) بإسناد صحيح. قلت: وتصديق ذلك من كتاب الله تعالى: ﴿ **ولايأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً** ﴾ [الفرقان: ٣٣].

(٢) أحمد بن محمد الصائغ تقدمت ترجمته ص: ١١٩.

(٣) أي القدرية.

(٤) هذا بناءً على أصلهم الفاسد من أن الله لايخلق الشر ولايقضيه، إذ كيف يقضي عليهم المعصية ثم يعذبهم عليها، ويلزم من هذا الأصل الفاسد أن يكون في ملك الله مالايريده مما يستلزم العجز في حقه تعالى، تنزه عن ذلك. يراجع في ذلك: شرح العقيدة الطحاوية: ٣٢١-٣٢٤.

(٥) السنة للخلال: (٨٨٨) وإسناده صحيح.

(٦) أي الإمام أحمد.

(٧) أخرجه أحمد عن علي: ١/ ٨٢، ١٤٠، ١٥٣، وعن ابن مسعود: ١/ ٣٧٤ - ٣٧٥، وعن جابر: ٣/ ٢٩٣ - ٣٠٤، وعن ذي اللحية الكلابي: ٤/ ٦٧ وعن عمران بن حصين: ٤/ ٤٣٧، والحديث متفق عليه فأخرجه البخاري عن علي في التفسير، باب فسنيسره للعسرى: ٨/ ٧٠٩، والأدب، باب الرجل ينكت الشيء بيده في الأرض: ١٠/ ٥٩٧، وفي القدر، باب وكان أمر الله قدراً مقدوراً: ١١/ ٤٩٤، ومسلم في القدر عن عمران بن حصين: ٢٠٤١.

والشر مكتوبان على العباد ، والمعاصي بقدر ، قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ »[1].

وهو رحمه الله يجيب على مايستدلون به من أدلة ، قال حنبل : قلت لأبي عبدالله : إن قوما يحتجون بهذه الآية : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [سورة النساء : ٧٩] قال أبو عبداله : « فما أصابك من حسنة فمن الله وماأصابك من سيئة فمن نفسك والله قضاها »[2].

٤ - ومن خصائص منهجه في الرد عليهم إثباته وتقريره العلم والكتابة في الرد على غلاتهم والإرادة والخلق في الرد على متأخريهم .

يقول رحمه الله في بيان العلم : « وعلم الله عز وجل ماض في خلقه بمشيئة منه ، قد علم من إبليس ومن غيره ممن عصاه - من لدن أن عُصي تبارك وتعالى إلى أن تقوم الساعة -المعصية وخلقهم لها ، وعلم الطاعة من أهل

---

(١) السنة للخلال : (٩٠٣) .

(٢) السنة للخلال : (٩٠٩) ، أي : الله قضاها كوناً وقدراً ، ولادليل للقدرية فيها بل قبل الآية السابقة رد عليهم . . قال تعالى : ﴿ **كل من عند الله** ﴾ [سورة النساء : ٧٨] وتلك الآيتين رد على القدرية والجبرية معا . يقول ابن القيم في معرض رده عليهم : « ومنها أنه قال في الرد عليهم : ﴿ **كل من عند الله** ﴾ ولم يقل من الله لما جمع بين الحسنات والسيئات ، والحسنة مضافة إلى الله من كل وجه ، والسيئة إنما تضاف إليه قضاءً وقدراً وخلقاً وأنه خالقها كما هو خالق الحسنة فلهذا قال : ﴿ **كل من عند الله** ﴾ وهو سبحانه إنما خلقها لحكمة فلا تضاف إليه من جهة كونها سيئة بل من جهة ماتضمنته من الحكمة والعدل والحمد ، وتضاف إلى النفس كونها سيئة ، ولما ذكر الحسنة مفردة عن السيئة قال : ﴿ **ماأصابك من حسنة فمن الله** ﴾ ولم يقل من عند الله ، فالخير منه وأنه موجب أسمائه وصفاته ، والشر الذي هو بالنسبة إلى العبد شر من عنده سبحانه فإنه مخلوق له عدلاً وحكمة منه ثم قال : ﴿ **وماأصابك من سيئة فمن نفسك** ﴾ ولم يقل من عندك لأن النفس طبيعتها ومقتضاها ذلك فهو من نفسها ، والجميع من عند الله ، فالسيئة من نفس الإنسان بلا ريب والحسنة من الله بلا ريب ، وكلاهما من عنده سبحانه وتعالى قضاءاً وقدراً وخلقاً . . . » ، شفاء العليل : ١٦٦ ، وينظر : التفسير الكبير لابن تيمية : ٣/ ٢٧٧ - ٢٧٩ .

الطاعة وخلقهم لها . . »[1] .

وقال في رواية حنبل : « ولم يزل الله عالماً »[2] ، وقال حنبل : قلت لأبي عبدالله : آدم عليه السلام خلقه الله عز وجل للأرض وعلم ماهو كائن منه قبل أن يكون ، قال الله عز وجل للملائكة : ﴿ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [سورة البقرة : ٣٠] هذا قبل أن يخلق آدم قد علم الله ماهو كائن منه قبل أن يكون » ، وسمعت أبا عبدالله يقول : « علم الله عز وجل أن آدم سيأكل من الشجرة التي نهاه عنها قبل أن يخلقه »[3] .

ويقول في بيان أن الله كتب الشقاء والسعادة على العباد في اللوح المحفوظ وأنه خالق أفعالهم : « والزنا والسرقة وشرب الخمر وقتل النفس وأكل المال الحرام والذنوب والمعاصي كلها بقضاء وقدر . . »[4] ، وقال حينما سأله حنبل : أفاعيل العباد مخلوقة ؟ قال : نعم مقدرة عليهم بالشقاء والسعادة ، قلت له : الشقاء والسعادة مكتوبان على العبد ؟ قال : نعم سابق في علم الله ، وهما في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقه ، والشقاء والسعادة من الله عز وجل ، قال : الشقي من شقي في بطن أمه . . وكتب الله عز وجل على آدم أنه يصيب الخطيئة قبل أن يخلقه . . »[5] ، وقال عندما سأله حنبل عن الإيمان بالقدر : « نؤمن به ونعلم أن ماأصابنا لم يكن ليخطئنا وماأخطأنا لم يكن ليصيبنا ، وأن الله عز وجل قدر كل شيء من الخير والشر فهو سابق في اللوح المحفوظ الشقاء والسعادة مكتوبان على ابن آدم قبل أن يخلق ونحن في أصلاب الآباء »[6] .

وقال المروذي : سئل أبو عبدالله عن الزنا بقدر ؟ فقال : « الخير والشر

---

(١) السنة : ٦٩ .
(٢) السنة للخلال : (٨٦٥) .
(٣) المصدر السابق : (٨٦٦) .
(٤) السنة لأحمد : ٦٩ .
(٥) السنة للخلال : (٨٨٥) .
(٦) المصدر السابق : (٨٦٦) وبنحوه (٨٨٧) .



بقدر . . والزنا والسرقة ، وذكر عن سالم[1] وابن عباس أنهم قالوا الزنا والسرقة بقدر . . »[2] .

وقال المروذي أيضاً : قال رجل لأبي عبدالله : إن عندنا قوماً يقولون : إن الله خلق الخير ولم يخلق الشر ، ويقولون القرآن مخلوق فقال : « هذا كفر ، هؤلاء قدرية جهمية ، الخير والشر مقدر على العباد ، قيل له : الله خلق الخير والشر ؟ قال : نعم ، الله قدره »[3] .

وقال في رواية يوسف بن موسى[4] عندما سئل عن أعمال الخلق مقدرة عليهم من الطاعة والمعصية ؟ قال : نعم ، قيل : والشقاء والسعادة مقدران على العباد ؟ قال : نعم ، قيل له : والناس يصيرون إلى مشيئة الله فيهم من حسن أو سيء ؟ قال : نعم »[5] .

وقال في رواية ابن هانيء عندما سئل : إن زنى فبقدر الله وإن سرق فبقدر الله ؟ قال : « نعم ، الله عز وجل قدره عليه »[6] .

٥ - ومن خصائص منهجه في الرد عليهم : التحذير من علمائهم ورواية مانقل عن السلف فيهم :

وقد تقدم في مبحث الجهمية بعض هذا ومنه قوله رحمه الله : « علماء المعتزلة زنادقة »[7] .

ويقول في عمرو بن عبيد : « كان عمرو بن عبيد رأس المعتزلة وأولهم

---

(١) هو : سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب الإمام الزاهد مفتي المدينة ، توفي سنة ١٠٦ هـ وقيل ١٠٧ هـ . السير : ٤/ ٤٥٧ - ٤٦٧ ، الشذرات : ١/ ١٣٣ .

(٢) السنة للخلال : (٨٩٤) وإسناده صحيح ، وبنحوه : (٩٠١) بإسناد صحيح عن أبي داود وهو في مسائله : ٢٧٢ ، (٩٠٢) بإسناد صحيح و (٩٠٧) بإسناد صحيح و (٩١٠) . وينظر في تخريج قول ابن عباس شرح أصول الاعتقاد للالكائي : ٤/ ٦٩٧ .

(٣) السنة للخلال : (٩٠٠) وإسناده صحيح ، وإطلاق التكفير على مقولة خلق القرآن .

(٤) هو : يوسف بن موسى بن راشد القطان أبو يعقوب الكوفي ، نقل عن الإمام أحمد عدة روايات ، توفي سنة ٢٥٣ هـ . طبقات الحنابلة : ١/ ٤٢٠ ، المقصد الأرشد : ١٢٧٦ ، المنهج الأحمد : ١/ ٢٠٠ .

(٥) السنة للخلال : (٩٣٧) وإسناده صحيح .

(٦) مسائل ابن هانيء : ٢/ ١٥٥ .

(٧) مناقب الإمام أحمد : ٢١٣ ، منهاج السنة : ٢/ ١٣٩ .

في الاعتزال ، روى عنه الثوري ، وكان الربيع بن صبيح[1] معتزلياً ، وكان خيراً من عمرو بن عبيد »[2] ، وقال : « ليس بأهل أن يحدث عنه »[3] .

وقال عندما سأله المروذي عن عمرو بن عبيد : « كان لايقر بالعلم وهذا الكفر بالله عز وجل »[4] .

وروى بسنده عن حُميد الطويل[5] مايفيد كذبه والنهي عن الأخذ عنه وبيان كذبه على الحسن البصري[6] ، وكذا عن أيوب السختياني[7] ، وعن ابن عمر البراءة منهم[8] وعن ابن عباس بنحوه[9] .

٦ - وكذا من خصائص منهجه في الرد عليهم : التحذير من جدالهم وخصوصاً في مباحث القدر .

وهذا من الأمور التي ينبه عليها علماء أهل السنة اقتداءً بما ورد عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين من النهي عن الخوض في القدر بالباطل عن طريق العقل القاصر[10] ، وهؤلاء القدرية وغيرهم ممن يخوضون في القدر بالباطل وفيما نهينا عن الخوض فيه ، يقول الإمام أحمد محذراً من هذا المسلك في معرض حديثه عن وجوب التسليم بالأحاديث العقدية كحديث

---

(١) هو : الربيع بن صبيح البصري العابد ، ضعفه بعض علماء الحديث ، توفي سنة ١٦٠ هـ . السير : ٧/ ٢٨٧ - ٢٨٩ ، شذرات الذهب : ١/ ٢٤٧ ، وأغلب رجال القدرية من البصرة يقول الإمام أحمد : « لو فتشت أهل البصرة لوجدت ثلثهم قدرية » . تهذيب التهذيب : ٨/ ١١٤ ، وأحمد بن حنبل إمام أهل السنة ، عبدالحليم الجندي : ٤٠٢ .

(٢) مسائل ابن هانيء : ٢/ ١٦٣ .

(٣) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم لابن عبدالهادي : (٧٦٥) ، تهذيب التهذيب لابن حجر : ٨/ ٧٢ ، علل أحمد : ٥١٤ ، تاريخ بغداد : ١٢/ ١٨٤ - ١٩٥ .

(٤) السنة للخلال : (٨٦٣) بإسناد صحيح .

(٥) هو : حُميد بن أبي حُميد الطويل الإمام الحافظ أبو عُبيدة البصري ، مات سنة ١٤٠ هـ وقيل ١٤٢ ، ١٤٣ . السير : ٦/ ١٦٣ - ١٦٩ ، الشذرات : ١/ ٢١١ - ٢١٢ .

(٦) السنة لعبدالله : ٢/ ٤٣٦ بإسناد صحيح .

(٧) المصدر السابق : ٢/ ٤٣٩ بإسناد صحيح .

(٨) السنة لعبدالله : ٢/ ٤٢١ .

(٩) المصدر السابق : ٢/ ٤٢١ بإسناد صحيح ، مسند أحمد : ١/ ٣٣٠ ، ٤٢٠ .

(١٠) ينظر : كتاب الدكتور عبدالرحمن المحمود : القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ، ماورد من النهي عن الخوض في القدر وتوجيهه : ١٧ - ١٩ .

الصادق المصدوق ، وماكان مثله ، وألا يرد منها حرفاً واحداً . . « وأن لايخاصم أحداً ولايناظر ولايتعلم الجدال ، فإن الكلام في القدر والرؤية . . . وغيرها من السنن مكروه منهي عنه لايكون صاحبه - إن أصاب بكلامه السنة - من أهل السنة حتى يدع الجدال ويسلم ويؤمن بالآثار »[1] .

ولهذا شدد رحمه الله على عدم جدال القدري إن كان صاحب جدال ، قال أبو داود : سمعت أحمد سئل عن القدري يجادل ؟ ، قال : « ما يعجبني ، قال : لايدعني ، قال : « ذلك أحرى أن لاتكلمه إذا كان صاحب جدال »[2] .

٧ - ومن خصائص منهجه في الرد عليهم : المناظرة لبيان الحق فيما خالفوا فيه :

والمناظرة للمعتزلة سيأتي تفصيل فيها ، وبيان وتحليل لمناظرته رحمه الله للمعتزلة الجهمية في بدعتهم في القول بخلق القرآن .

أما فيما يتعلق بالقدرية فقد ورد أن الإمام أحمد ناظر خالد بن خداش[3] في القدر[4] .

---

(١) طبقات الحنابلة : ١/ ٢٤١ ، ٢٤٢ ، شرح عقيدة أحمد لعلي بن شكر : ق ٥ ، ٦ مخطوط .

(٢) مسائل أحمد لأبي داود : ٢٧٢ ، وسيأتي مزيد بيان في الباب الخاص بموقف الإمام أحمد العملي من الفرق فيما يتعلق بالهجر .

(٣) هو : خالد بن خداش بن عجلان الإمام الحافظ أبو الهيثم المهلبي البصري نزيل بغداد ، حدث عنه الإمام أحمد ، توفي سنة ٢٢٣ هـ . السير : ١٠/ ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، الشذرات : ٢/ ٥١ .

(٤) السنة للخلال : (٩١٩) بإسناد صحيح ، ودرء التعارض لابن تيمية : ١/ ٧٠ ، ويظهر والله أعلم أنها محاورة بين الإمام أحمد وابن خداش لبيان الحق في مسألة القدر والجبر وليست مناظرة بين الإمام أحمد وقدري ، إذ خالد بن خداش من الأئمة الحفاظ ، ولم أجد من رماه ببدعة القدر - على حد علمي - .

المبحث الثالث
حكم الإمام أحمد على القدرية

يكفر الإمام أحمد غلاة القدرية ممن ينكرون العلم الإلهي ، وهذا واضح ومستفاد من خلال النصوص الواردة عنه والتي منها :

قال عبدالله : سمعت أبي وسأله علي بن الجهم[1] عمن قال بالقدر يكون كافراً ؟ فقال أبي : « إذا جحد العلم ، إذا قال : الله عز وجل لم يكن عالماً حتى خلق علماً فعلم ، فجحد علم الله فهو كافر »[2] .

وقال عندما سأله المروذي عن عمرو بن عبيد : « كان لايقر بالعلم وهذا الكفر بالله »[3] .

وقال أيضاً : « القدري الذي يقول : إن الله لم يعلم الشيء حتى يكون، هذا كافر »[4] .

هذا هو حكمهم ، أما عقوبتهم فالقتل بعد استتابتهم ، يقول المروذي : سمعت أبا عبدالله يقول : « إذا جحد العلم قال : إن الله عز وجل لايعلم الشيء حتى يكون استتب فإن تاب وإلا قتل »[5] .

وقال أيضاً برواية المروذي حينما سأله عمن قال : « إن لمن الأشياء أشياء لم يخلقها الله أيكون مشركاً ؟ قال : لم يخلقها الله ؟! إذا جحد العلم يستتاب فإن تاب وإلا قتل »[6] .

---

(١) هو : علي بن الجهم بن بدر السامي الشاعر المشهور ، له ديوان شعر مطبوع ، توفي سنة ٢٤٩ هـ . الطبقات : ١/ ٢٢٣ ، تاريخ بغداد : ١١/ ٣٦٧ ، المقصد الأرشد : ٢/ ٢١٧ ، المنهج الأحمد : ١/ ١٨٩ ، طبقات الشعراء لابن المعتز : ٣١٩ ، الأغاني للأصفهاني : ١٠/ ٢٠٣ .

(٢) السنة للخلال : (٨٦٢) بإسناد صحيح ، السنة لعبدالله : ٢/ ٣٨٥ ، طبقات الحنابلة : ١/ ٢٢٣ ، المقصد الأرشد : ٢/ ٢١٧ ، المنهج الأحمد : ١/ ١٨٩ .

(٣) تقدم تخريجه ص : ٢٢٣ .

(٤) السنة للخلال : (٨٦٤) بإسناد صحيح .

(٥) المصدر السابق : (٨٧٢) بإسناد صحيح .

(٦) السنة للخلال : (٨٧٣) وإسناد صحيح ، وبنحوه (٨٧٤) ، (٩٣٩) بإسناد صحيح ، ومعنى قول الإمام : لم يخلقها الله الاستفهام والإنكار على قائل هذه المقولة .

ويذكر رحمه الله قولي عمر بن عبدالعزيز ومالك في استتابتهم ، وإن لم يتوبوا يعرضوا على السيف ، ويبين أن ذلك رأيه [1] .

أما غير المنكر للعلم فهو مسلم ، لايخرج بابتداعه في القدر إن أثبت مرتبة العلم من الإسلام ، يقول المروذي : قلت لأبي عبدالله : الرجل يكون له قرابة قدري ؟ قال : « القدر لايخرجه من الإسلام » قلت : أولئك لم يكونوا يدعون إلى القدر ، فأما من كان عالماً وجحد العلم ؟ قال : « إذا جحد كفر » [2] .

وقال المروذي أيضاً : « سألت أبا عبدالله عن القدري ، فلم يكفره إذا أقر بالعلم » [3] .

ويبين شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا المنهج عن الإمام أحمد في عدم تكفير القدري المقر بالعلم وتكفيره وغيره من أئمة الإسلام لمنكري العلم منهم بقوله : « ولم يكفر أحمد القدرية إذا أقروا بالعلم » [4] ، ويقول في معرض حديثه عن مسألة العلم الإلهي وحكايته للأقوال فيها :

القول الثاني : أنه لايعلم المحدثات إلا بعد حدوثها ، وهذا أصل قول القدرية الذين يقولون : « لم يعلم أفعال العباد إلا بعد وجودها ، وأن الأمر أنف ، لم يسبق القدر بشقاوة ولاسعادة ، وهم غلاة القدرية الذين حدثوا في زمان ابن عمر وتبرأ منهم ، وقد نص الأئمة كمالك والشافعي وأحمد على تكفير قائل هذه المقالة » [5] .

يتبين مما سبق أن الإمام أحمد يكفر غلاة القدرية من منكري العلم الإلهي ، أما من أقر بالعلم وقال : بأن العباد خالقو أفعالهم من المعتزلة فظاهر أنه لم يكفرهم بقولهم هذا وإن كان كفرهم ببدع أخرى كالقول بخلق القرآن ونفي الرؤية وغيرها .

---

(١) السنة للخلال : (٨٧٦) بإسناد صحيح ، (٨٧٧) .
(٢) المصدر السابق : (٨٧٠) بإسناد صحيح .
(٣) المصدر السابق : (٨٧١) بإسناد صحيح .
(٤) مجموع الفتاوى : ٧/ ٥٠٧ .
(٥) جامع الرسائل لابن تيمية : ١/ ١٧٧ - ١٧٨ ، وينظر : كتاب الإيمان له : ٣٦٩ .

ثانياً: فيما يتعلق بالإيمان وحكم مرتكب الكبيرة:

ويخالف المعتزلة الجهمية في الإيمان حيث قالوا في تعريفه: «قول باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالجوارح غير أنه لايزيد ولاينقص» والعمل شرط لصحة الإيمان [1].

وقالت الجهمية بأنه: المعرفة القلبية فقط [2].

وقالوا في مرتكب الكبيرة: إنه يخرج من الإيمان في الدنيا ولايدخل في الكفر بل يبقى في منزلة بينهما سموها المنزلة بين المنزلتين - وهي من أصولهم الخمسة التي من اعتقدها عندهم فهو معتزلي - وحكمه في الآخرة التخليد في النار، وهم موافقون للخوارج في هذا الجانب، وإن كانوا يخالفونهم في المسمى في الدنيا، بينما الجهمية مرجئة في هذا الجانب.

ويتلخص منهج الإمام أحمد في الرد على المعتزلة في هذا الجانب في الآتي:

١ - **ذكر المذهب الحق في هذه المسألة التي خالفوا فيها:**

لما ابتدع المعتزلة والخوارج مذهبهم الفاسد في الحكم على مرتكب الكبيرة؛ كان لزاما على الإمام أحمد بيان الحق للناس في هذه القضية، ومن النصوص عنه في ذلك:

- يقول رحمه الله: «والكف عن أهل القبلة، ولانكفر أحداً منهم بذنب، ولانخرجه من الإسلام بعمل إلا أن يكون في ذلك حديث، فيروى الحديث كما جاء..» [3].

- وقال في رسالة مسدد: «ويخرج الرجل من الإيمان إلى الإسلام

---

(١) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم: ٣/ ١٨٨، مجموع الفتاوى: ٧/ ٢٢٣، أصول الدين للبغدادي: ٢٤٩.

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري: ١/ ٣٣٨، الفرق بين الفرق للبغدادي: ٢١٢، الملل والنحل: ١/ ١١١، شرح العقيدة الطحاوية: ٣٧٤.

(٣) رسالة السنة: ٧٢.

ولايخرجه من الإسلام شيء إلا الشرك بالله العظيم ، أو برد فريضة من فرائض الله جاحداً بها ، فإن تركها تهاوناً وكسلاً كان في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه » [١] .

- وقال : « وأن لانكفر أحداً من أهل التوحيد وإن عملوا الكبائر » [٢] .

- وقال محمد بن عوف الطائي [٣] : أملى عليّ أحمد : « ومن لقيه - أي لقي الله - مصراً غير تائب من الذنوب التي قد استوجب بها العقوبة فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له إذا توفي على الإسلام والسنة » [٤] .

- وقال رحمه الله : « صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة من يشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له وأن محمداً عبده ورسوله . . . ولم يكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب . . . وفوض أمره إلى الله . . » [٥] .

- وقال في رواية حنبل : « لم أسمع في شيء من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة » [٦] ، وقال : « ليس بين الإيمان والكفر إلا ترك الصلاة » [٧] .

يتضح مما سبق أن الإمام أحمد يرى أن المسلم لايخرج من الإسلام بفعل الكبيرة مادام معتقداً تحريمها ، ولايخرج من الإسلام إلا بترك الصلاة على إحدى الروايتين عن الإمام أحمد - والمسألة خلافية [٨] مشهورة - فالفاسق الملي مؤمن ناقص الإيمان ، ولايسلبه - أي الإمام أحمد - الإيمان المطلق ولايوصف بالإيمان الكامل بل هو ناقص الإيمان ، وهذا يتبين من قوله في رواية عبدالله : « إذا زنى وشرب الخمر نقص إيمانه » [٩] .

---

(١) الطبقات : ١/ ٣٤٣.

(٢) المصدر السابق : ١/ ١٣٠ ، ١٣١ .

(٣) هو : محمد بن عوف بن سفيان الطائي أبو جعفر الحمصي ، له عن الإمام أحمد مسائل صالحة ، توفي سنة ٢٧٢ هـ . الطبقات : ١/ ٣١٠ ، تهذيب التهذيب : ٩/ ٣٨٣ ، المقصد الأرشد : ٢/ ٤٨٢ ، المنهج الأحمد : ١/ ٣٢٣.

(٤) الطبقات : ١/ ٣١١ .

(٥) الطبقات : ١/ ٢٩٤ ، المقصد الأرشد : ٢/ ٣٩٩ .

(٦) أحكام أهل الملل والزنادقة للخلال : (٤٧١) .

(٧) المصدر السابق .

(٨) ينظر في ذلك : المغني لابن قدامة : ٣/ ٣٥١ - ٣٥٩ ، ١٢/ ٢٧٦ ، ورسالة الصلاة لابن القيم .

(٩) السنة لعبدالله : ١/ ٣٠٧ .

وهذا ماضل فيه المعتزلة والخوارج فخالفوا فيه النصوص .

٢ - **ومن منهجه في الرد عليهم في تلك القضية :**

حكايته لأقوالهم الفاسدة وبيانه لما يلزم عليها من لوازم شنيعة ، وقد يذكرها [أي معتقداتهم] لبيان مخالفتهم الواضحة لما هو من أصول العقيدة .

ففي الجانب الأول يقول في رسالة مسدد : « وأما المعتزلة الملعونة فقد أجمع من أدركنا من أهل العلم أنهم يكفرون بالذنب ، ومن كان منهم كذلك فقد زعم أن آدم كان كافراً ، وأن إخوة يوسف حين كَذَبوا أباهم يعقوب كانوا كفاراً ، وأجمعت المعتزلة أن من سرق حبة فهو كافر تبين منه امرأته ويستأنف الحج إن كان حج . . » (١) .

يتضح من هذا النقل عن الإمام أحمد أن المعتزلة يكفرون بالذنب ، ثم ذكر لوازم هذا القول الشنيع من الزعم بأن آدم كافر - والعياذ بالله - وأن إخوة يوسف كفار (٢) .

وفي الجانب الثاني من بيانه لمعتقداتهم الفاسدة يقول : « ويكذبون بعذاب القبر والشفاعة والحوض ولايرون الصلاة خلف أحد من أهل القبلة ولا الجمعة إلا وراء من كان على أهوائهم . . » (٣) .

وقد أكد رحمه الله على وجوب الإيمان بها واعتقادها وتحريم إنكارها . كـ : الصلاة خلف الأئمة من أهل القبلة(٤) وعذاب القبر(٥) والشفاعة(٦) والحوض(٧) وغيرها .

٣ - ومن الأصول العظيمة في رده عليهم وبيانه لبطلان عقائدهم وجرم ما ابتدعوه الموقف العملي منهم ويأتي تفصيله في حينه إن شاء الله .

---

(١) الطبقات : ١/ ٣٤٣، مناقب أحمد : ٢١٨ ، ٢١٩ وغيرها .

(٢) ويشكل هذا القول عن الإمام أحمد مع المشهور من مذهب المعتزلة من عدم تكفير مرتكب الكبيرة وسبقت الإجابة على هذا الإشكال .

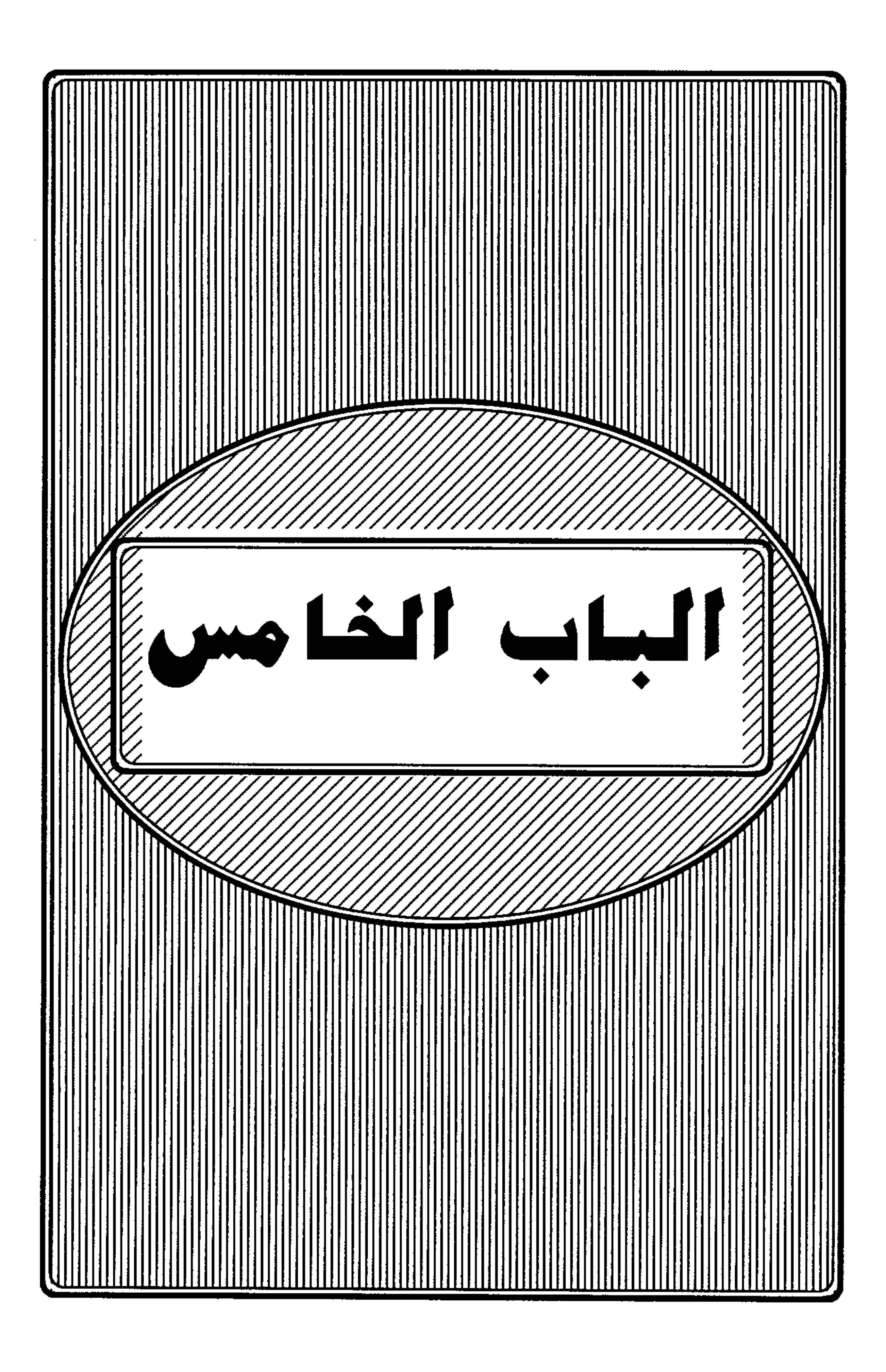
(٣) رسالة السنة : ٨١ .

(٤) تنظر أقواله رحمه الله في : رسالة السنة : ٧١ ، الطبقات : ١/ ٣٣٠ ، ٣٤٤ .

(٥) ينظر السنة : ٧٢ ، طبقات الحنابلة : ١/ ٢٤٢ ، شرح أصول الاعتقاد للالكائي : ١/ ١٥٨ ، مناقب أحمد : ٢١٦ .

(٦) ينظر السنة : ٧٣ ، طبقات الحنابلة : ١/ ٢٤٢ ، شرح أصول الاعتقاد : ١٥٨/١ ، مناقب أحمد : ٢١٦ .

(٧) ينظر : المصادر السابقة .


الباب الخامس

الباب الخامس
موقف الإمام أحمد من الصوفية

لايعد الإمام أحمد الصوفية فرقة كالخوارج والرافضة والمرجئة والجهمية ، ولم يفصل أو يذكر مجمل عقائدها وأصولها كما ذكر عقائد وأصول هذه الفرق في رسالة السنة ورسالة مسدد بن مسرهد وغيرهما ؛ وإنما عدهم طوائف وجماعات اجتمعت في أماكن معينة كالمساجد والبيوت للذكر والعبادة ، وذلك أنهم - أي الصوفية - لم يحصل لهم في عصره رحمه الله - تلك الخصائص والأصول والسمات التي تميزها عن غيرها ولم يحصل لهم الاعتداد والانقياد لزعيم معين كما حصل بعد ذلك ، وإنما حصل ذلك بعده رحمه الله حين تفشت الشركيات والبدع بينها واستجلبت هي أصولاً إما يهودية أو نصرانية أو يونانية أو هندية واحتكمت لها وصاغت باقي عقائدها وفقها[1] نسأل الله العافية .

وسيتكون هذا الباب من فصلين وهما :

الفصل الأول : منهج الإمام أحمد رحمه الله في الرد على الصوفية .

الفصل الثاني : حكم الإمام أحمد على الصوفية .

---

(١) يراجع كتاب : « المصادر العامة للتلقي عند الصوفية » لصادق سليم .

الفصل الأول
منهج الإمام أحمد في الرد على الصوفية

يمكن أن نصف منهج الإمام أحمد رحمه الله في الرد على الصوفية بصفة الاعتدال ، وإبراز مالهم وماعليهم ، وهذا لايتوفر في بقية الفرق الأخرى كالخوارج والرافضة والجهمية وغيرها إذ ليس لهم شيء حسن بل أعمالهم جُلُّها بدع وضلال وزيغ ، وأبرز أولاً موقفه المعتدل منهم ، والمتمثل في الآتي :

أ - محبته لهم على صلاحهم ، واستقامتهم على طاعة الله ، وتعظيمه لهم على جلوسهم في المساجد :

يقول الشيخ أبو محمد رزق الله بن عبدالوهاب التميمي : « وكان - أي الإمام أحمد - يعظم الصوفية ويكرمهم ، وقال - وقد سئل عنهم - وقيل له : يجلسون في المساجد ، فقال : « العلم أجلسهم » [1] ، وذلك أن الصوفية في زمن الإمام أحمد لم يظهر منهم بدع كما ظهر من الخوارج والرافضة والمعتزلة وغيرهم ، بل هم أكثرهم زهاد عباد يجلسون في المساجد ويتعلم بعضهم العلم ، وتسميتهم الصوفية إما لزهدهم وتعبدهم وإما للبسهم الصوف [2] .

ب - تقريبه لبعض عباد الصوفية ، واستئناسه بهم ، وقد نقلوا عنه روايات كثيرة من أقواله رحمه الله :

ومن أبرز هؤلا العباد [3] :

١ - أحمد بن الحسن بن عبدالجبار بن راشد الإمام الثقة الصوفي الكبير أبو عبدالله الصوفي سمع علي بن الجعد وأبا نصر التمار ويحيى بن معين ، ونقل عن الإمام أحمد أقوالاً كثيرة [4] .

---

(١) الطبقات : ٢/ ٢٧٩ .
(٢) ينظر : مجموع الفتاوي : ١١/ ٧٠٥ ، والراجح أنه للبسهم الصوف .
(٣) وسأذكرهم معتمداً على كلام القاضي ابن أبي يعلى في طبقاته .
(٤) الطبقات : ١/ ٣٦ - ٣٧ ، تاريخ بغداد : ٤/ ٨٢ - ٨٦ ، المنتظم لابن الجوزي : ٦/ ١٤٩ ، السير : ١٤/ ١٥٢ ، الشذرات : ٢/ ٢٤٧ .

٢ - أحمد بن أبي بدر المنذر بن بدر بن النضر أبو بكر المغازلي الصالحي البغدادي ، كان ثقة ، ويعد من الأولياء العازفين عن الدنيا ، لقبه «بدر» وهو الغالب عليه ، وذكره الخلال فقال : « كان أبو عبدالله يكرمه ويقدمه ، وعنده عن أبي عبدالله جزء حديث وقع له فيه مسائل أيضاً ، وسمعتها منه ، وسمعت منه حديثاً ، وكنت إذا رأيت منزله ، ورأيت قعوده شهدت له بالصلاح والصبر على الفقر ، وكان أحمد يخرج الشيء فيقول : « أين بدر » ؟ ثم يقول : « هذه من بابتك » - يعني أحاديث الزهد - ونحو ذلك ، فكان إمامنا يتعجب منه ويقول : « مَنْ مثل بدر ؟ قد ملك لسانه . . » مات سنة ٢٨٢ هـ[(١)] .

٣ - أحمد بن أبي الحواري ، واسمه ميمون أبو الحسين الدمشقي ، حدث عن جماعة منهم إمامنا وقال : قال أحمد بن حنبل : متى مولدك ؟ قلت : سنة أربع وستين قال : « وهي مولدي » ، توفي سنة ٢٤٦ هـ[(٢)] .

٤ - الجنيد بن محمد بن الجنيد أبو القاسم الخراز ويقال القواريري ، وقيل كان أبوه قواريريا ، وكان هو خرازاً . . . ، صحب جماعة من الصالحين ، واشتهر منهم بصحبة الحارث المحاسبي . . . ثم اشتغل بالعبادة . . . ، ونقل عن إمامنا أشياء ذكر بعضها ابن أبي يعلى ، توفي سنة ٢٩٨ هـ[(٣)] .

٥ - عبدالله بن محمد بن المهاجر أبو محمد يعرف بفوران . . . روى عنه عبدالله ابن إمامنا . . . وكان أحمد يجله ، وذكره أبو بكر الخلال

---

(١) الطبقات : ١/ ٧٧ - ٧٨ ، ومعنى هذه من بابتك : أي مما يصلح لك ، حلية الأولياء : ١٠/ ٣٠٥ - ٣٠٦ ، المنتظم : ٥/ ١٥٣ - ١٥٤ ، السير : ١٣/ ٤٩٠ .

(٢) الطبقات : ١/ ٧٨ ، حلية الأولياء : ١/ ٥ ، صفة الصفوة : ٤/ ١٢ ، السير : ١٢/ ٨٥ ، الشذرات : ٢/ ١١٠ .

(٣) الطبقات : ١/ ١٢٧ - ١٢٩ ، حلية الأولياء : ١٠/ ٢٥٥ - ٢٨٧ ، المنتظم : ٦/ ١٥ ، صفة الصفوة : ٢/ ٤١٦ ، السير : ١٤/ ٦٦ - ٧٠ ، الشذرات : ٢/ ٢٢٨ - ٢٣٠ ، وأثنى عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من كتبه وكذا العلامة ابن القيم ونقل عنه أنه قال : علمنا - أي الصوفية - متشبك بحديث رسول الله ﷺ ، مدارج السالكين : ٣/ ١١٩ .

فقال : كان من أصحاب أبي عبدالله الذين يقدمهم ، ويأنس بهم ، ويخلو معهم ، ويستقرض منهم ، ومات أبو عبدالله وله عنده خمسون ديناراً ، أوصى أبو عبدالله أن تعطى من غلته ، فلم يأخذها فوران بعد موته ، وأحله منها ، وله مسائل كثيرة عن أبي عبدالله ، توفي سنة ٢٥٦ هـ[١] .

٦ - بشر بن الحارث بن عبدالرحمن بن عطاء ، الإمام العالم المحدث الزاهد، المشهور بالحافي[٢] ، قيل لأحمد : يجيبك بشر بن الحارث ؟ فقال : لاتُعَنُّوا الشيخ ، نحن أحق أن نذهب إليه ، قيل له : نجيء به ؟ قال : لا ، أكره أن يجاء به إليّ ، أو أذهب إليه فيتصنع لي ، وأتصنع له فنهلك ، وورد عن الإمام أحمد أنه قال : « لو كان بشر تزوج لتم أمره »[٣] .

ولما مات قيل لأحمد : مات بشر بن الحارث ، قال : مات رحمه الله وماله نظير في هذه الأمة إلا عامر بن عبدقيس[٤] ، توفي سنة ٢٢٧ هـ[٥] .

وكان لبشر أخت تسمى مُخَّة ، مشتهرة بالعبادة والزهد والورع ، وورد عن الإمام أحمد ثناء عليها[٦] .

---

(١) الطبقات : ١/ ١٩٥ ، تاريخ بغداد : ١٠/ ٧٩، المنهج الأحمد : ١/ ٢٠٢ ، المقصد الأرشد لابن مفلح : ٥٣٣ .

(٢) غير مترجم في طبقات الحنابلة .

(٣) السير : ١٠/ ٤٧٢ .

(٤) تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني : ١/ ٤٤٥ ، وهو : عامر بن عبد قيس أبو عبدالله ، ويقال أبو عمرو التميمي العنبري البصري القدوة الولي الزاهد ، توفي زمن معاوية . السير : ٤/ ٢٥ ، وينظر : محنة أحمد المقدسي : ١٢١ ، وفيه بعض النصوص عن أحمد في الثناء على بشر الحافي ، ومناقب أحمد : ١٢٧ .

(٥) طبقات ابن سعد : ٧/ ٣٤٢، حلية الأولياء : ٨/ ٣٣٦ ، صفة الصفوة : ٢/ ١٨٣ ، طبقات الشعراني : ١/ ٨٤ ، السير : ١٠/ ٤٦٩ ، الشذرات : ٢/ ٦٠ - ٦٢.

(٦) الطبقات : ١/ ٤٢٧، المقصد الأرشد : ١١٧ .

٧ - علي بن الموفق أبو الحسن العابد ، حدث عن منصور بن عمار ، وأحمد بن أبي الحواري . . . وكان ثقة نقل عن إمامنا أشياء وذكر ابن أبي يعلى شيئاً منها ، توفي سنة ٢٦٥ هـ[(١)] .

٨ - الفتح بن أبي الفتح شخرف بن داود بن مزاحم أبو نصر ، كان أحد العباد السائحين . . . ، وصحب إمامنا أحمد وجالسه وسأله عن أشياء كثيرة وذكر ابن أبي يعلى بعضها ، قال عنه الإمام أحمد : ماأخرجت خراسان مثل الفتح بن شخرف ، توفي سنة ٢٧٣ هـ[(٢)] .

٩ - محمد بن إبراهيم أبو حمزة الصوفي البغدادي ، كان عالماً بالقرآءات ، جالس إمامنا واستفاد منه أشياء ، وجالس بشر بن الحارث ، قال : كان الإمام أحمد بن حنبل يسألني في مجلسه عن مسائل ويقول : ماتقول فيها ياصوفي ؟ وله كلام في التصوف أورد بعضه الذهبي في السير[(٣)] . . توفي سنة ٢٦٩ هـ[(٤)] .

١٠ - محمد بن منصور بن داود أبو جعفر الطوسي البغدادي العابد ، سمع الإمام أحمد ، وذكره الخلال فقال : روى عن أحمد أشياء لم يروها غيره ، وكان يجالس لصلاحه معروفاً[(٥)] وغيره ، سئل عنه الإمام أحمد فقال : « لاأعلم - أي عنه - إلا خيراً صاحب صلاة » ، وذكر ابن أبي يعلى بعض مارواه محمد بن منصور عن أحمد[(٦)] .

---

(١) الطبقات : ١/ ٢٣٠ ، تاريخ بغداد : ١٢/ ١١٠ ، المقصد الأرشد : ٧٦٨ ، المنهج الأحمد : ١/ ٢٢٩ .

(٢) الطبقات : ١/ ٢٥٥ - ٢٥٦ ، تاريخ بغداد : ١٢/ ٣٨٤ ، المقصد الأرشد : ٨٣٦ ، المنهج الأحمد : ١/ ١٤٧ .

(٣) ١٣/ ١٦٦ .

(٤) الطبقات : ١/ ٢٦٨ ، حلية الأولياء : ١/ ٣٢٠ ، تاريخ بغداد : ١/ ٣٩٠ - ٣٩٤ ، المنتظم : ٥/ ٦٨ - ٦٩ .

(٥) أي معروف الكرخي الزاهد وسيأتي الحديث عنه .

(٦) الطبقات : ١/ ٣١٨ ، تاريخ بغداد : ٣/ ٢٤٧ ، السير : ١٢/ ٢١٢ .

وكان يكتب الحديث ويرويه ؛ قال الذهبي : « قلت : متى رأيت الصوفي مُكبّاً على الحديث فَثِق به ، ومتى رأيته نائياً عن الحديث فلا تفرح به لاسيما إذا انضاف إلى جهلة الحديث عكوف على ترهات الصوفية ورموز الباطنية نسأل الله السلامة . . »[1] .

١١ - محمد بن مصعب أبو جعفر الدعاء ، ذكره الإمام أحمد فقال : « كان رجلاً صالحاً ، وكان يقص ويدعو قائماً في المسجد » ، وقال مرة : « جاءني فكتب عني أحاديث وجلس في مجلسك [يخاطب الإمام ابنه عبدالله] هذا في الصفة . . . » ، توفي سنة ٢٢٨ هـ[2] .

١٢ - موسى بن عيسى الجصاص البغدادي ، ذكره الخلال فقال : ورع مُتَخَلٍّ زاهد ، وكان لايحدث إلا بمسائل أبي عبدالله ، وشيء سمعه من أبي سليمان الداراني في الزهد والورع ، وكانت عنده مسائل كثيرة عن أبي عبدالله ، وذكر ابن أبي يعلى بعض مسائل أحمد برواية موسى الجصاص[3] .

١٣ - معروف بن الفيرزان أبو محفوظ العابد الزاهد المعروف بالكرخي ، كان أحد المشهورين بالزهد والعزوف عن الدنيا ، يغشاه الصالحون ، وكان يوصف بأنه مجاب الدعوات ، وحكي عنه كرامات ، سُئل هل رأى الإمام أحمد ؟ فقال : نعم رأيته فتى عليه آثار النسك ، سمعته يقول كلاماً جمع فيه الخير ؛ سمعته يقول : « من علم أنه إذا مات نُسي أحسن ولم يسيء » .

وكان أحمد يقول : « معروف الكرخي من الأبدال ، وهو مجاب الدعوة ، وذُكر مرة في مجلسه فقال بعض من حضره : هو قصير

---

(١) السير : ١٢/ ٢١٢ .

(٢) الطبقات : ١/ ٣٢٠ ، تاريخ بغداد : ٣/ ٢٧٩ ، المقصد الأرشد : ١٠٤٩ ، المنهج الأحمد : ١/ ١٥١ .

(٣) الطبقات : ١/ ١٣٣ ، تاريخ بغداد : ١٣/ ٤٢ ، المقصد الأرشد : ١١٢٥ ، المنهج الأحمد : ١/ ٤٤٤ .

العلم ، فقال أحمد : « أمسك عافاك الله ، وهل يراد من العلم إلا ماوصل إليه معروف ؟ .

وقال عبدالله قلت لأبي : هل كان مع معروف شيء من العلم ؟ فقال لي : « يابني كان معه رأس العلم : خشية الله تعالى » ، وكان يقول للمروذي : « إذا أخبرت عن معروف بشيء من أخبار السماء فاقبله » ، وذكر ابن أبي يعلى جُمَلاً طيبة من كلام معروف في الزهد والبعد عن الملذات وبعض أدعيته رحمه الله ، توفي سنة ٢٠٠ هـ [(١)] .

١٤ - يوسف بن الحسين بن علي أبو يعقوب الرازي شيخ الصوفية ، كان كثير الأسفار ، سمع عن الإمام أحمد ، وحدَّث عنه ، أورد ابن أبي يعلى بعض أقواله وأشعاره في الزهد ، توفي سنة ٣٠٤ هـ [(٢)] .

هؤلاء بعض من أخذوا الحديث والعلم عن الإمام أحمد وحدثوا عنه ، وأكرمهم هو وقدمهم من علماء الزهد ، وهم علماء أجلاء اشتهروا بالعبادة والزهد والبعد عن ملذات الدنيا ولم يتلبسوا ببدع الصوفية التي بدأ غشيانها في ذلك العصر ، وبعده أكثر وأفظع .

جـ - تبريره لما يحصل لبعض العلماء الأجلاء من الصعق والغشي عند سماع القرآن بأن ذلك ليس بإرادتهم :

لقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يقرؤن القرآن ويسمعونه وتخشع وترق قلوبهم بذكره ، ولم يكن يحصل لهم من الصعق والغشي عند سماعه ، بل كانوا يعدون من يفعل ذلك مبتدعاً ، وينكرون عليه وخاصة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ، وكذلك ورد عن أسماء بنت أبي بكر وعبدالله بن الزبير رضي الله عنهم ، وعن ابن سيرين رحمه الله إنكار لمثل هذا [(٣)] .

(١) الطبقات : ١/ ٣٨١ ، حلية الأولياء : ٨/ ٣٦٠ ، تاريخ بغداد : ١٣/ ١٩٩ ، صفة الصفوة : ٢/ ٧٩ ، الرسالة القشيرية : ١/ ٧٩ ، السير : ٩/ ٣٣٩، الشذرات : ١/ ٣٦٠ .

(٢) الطبقات : ١/ ٤١٨، حلية الأولياء : ١/ ٢٣٨ ، تاريخ بغداد : ١٤/ ٣١٤ ، الرسالة القشيرية : ١/ ٢٢، صفة الصفوة : ٤/ ١٠٢ ، السير : ١٤/ ٢٤٨ .

(٣) مجموع الفتاوى : ١١/ ٨ .

وهم رضوان الله عليهم أولى الناس بالاتباع لحضورهم التنزيل واتباعهم لرسول الله ﷺ.

لكن قد يكون المغشي عليه مغلوباً لايستطيع دفع ذلك، وهذا يعذره الإمام أحمد ويبين أنه لايستطيع دفع هذا عنه ويمثل رحمه الله بيحيى بن سعيد القطان رحمه الله، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والذي عليه جمهور العلماء أن الواحد من هؤلاء إذا كان مغلوباً عليه، لم ينكر عليه، وإن كان حال الثابت أكمل منه، ولهذا لما سئل الإمام أحمد عن هذا فقال: قرئ القرآن على يحيى بن سعيد القطان فغشي عليه، ولو قدر أحد أن يدفع هذا عن نفسه لدفعه يحيى بن سعيد؛ فما رأيت أعقل منه ونحو هذا، وقد نقل عن الشافعي أنه أصابه ذلك . . . وبالجملة فهذا كثير ممن لايستراب في صدقه»[1].

فبين الإمام أحمد رحمه الله أن الرجل منهم - أي من الصوفية - ومن غيرهم قد لايستطيع دفع هذا الصعق أو الغشي عند سماع القرآن فلا ينكر عليه.

وبالجملة فقد كان الإمام أحمد رحمه الله معتدلاً في الحكم على الصوفية مبرزاً مالهم من الحسنات محباً للصالحين منهم مقدماً لهم ممن لم يتلبسوا بما ابتدعه بعضهم.

---

(١) مجموع الفتاوى: ١١/٨، وقصة صعق يحيى بن سعيد أوردها الذهبي في السير: قال: «وقال علي بن المديني: كنا عند يحيى بن سعيد، فقرأ رجل سورة الدخان، فصعق يحيى وغُشي عليه»، . . . وقال: «كنا عند يحيى بن سعيد، فلما خرج من المسجد، خرجنا معه، فلما صار بباب داره وقف، ووقفنا معه، فانتهى إليه الرُّوبيُّ، فقال يحيى لما رآه: ادخلوا، فدخلنا، فقال للروبي: اقرأ، فلما أخذ في القراءة نظرت إلى يحيى يتغيَّر حتى بلغ: ﴿إن يوم الفصل ميقاتهم أجمعين﴾ [سورة الدخان: ٤٠] صعق يحيى، وغُشي عليه، وارتفع صوته، وكان باب قريب منه فانقلب فأصاب الباب فقار ظهره، وسال الدم فصرخ النساء وخرجنا فوقفنا بالباب حتى أفاق بعد كذا وكذا ثم دخلنا عليه، فإذا هو نائم على فراشه، وهو يقول: ﴿إن يوم الفصل ميقاتهم أجمعين﴾ فما زالت فيه تلك القرحة حتى مات رحمه الله». السير: ٩/ ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مسائل أبي عبدالله للخلال: (١٨٠، ١٨١)، الآداب الشرعية لابن مفلح: ٢/١٠٥.

أما موقف الإمام أحمد منهم المتمثل في الرد والتحذير من بدعهم، فيمكن بيانه في الآتي:

١ - كراهته لاجتماعاتهم الخاصة وأمره بهجرانهم وعدم صحبتهم:

قال إسماعيل بن إسحاق السراج[1] [في السير أخوه إبراهيم]: قال أحمد بن حنبل يوماً: «يبلغني أن الحارث هذا - يعني المحاسبي - يكثر الكون عندك، فلو أحضرته وأجلستني من حيث لايراني، فأسمع كلامه، قلت: السمع والطاعة، وسرني هذا الابتداء من أبي عبدالله، فقصدت الحارث، وسألته أن يحضر، وقلت: تسأل أصحابك أن يحضروا فقال: ياإسماعيل فيهم كثرة فلا تزدهم على الكُسْب[2] والتمر، وأكثر منهما ما استطعت، ففعلت ماأمرني، وأعلمت أبا عبدَالله فحضر بعد المغرب، وصعد غرفة واجتهد في ورده، وحضر الحارث وأصحابه، فأكلوا ثم قاموا إلى الصلاة، ولم يصلوا بعدها، وقعدوا بين يدي الحارث وهم سكوت إلى قريب من نصف الليل، وابتدأ واحد منهم، وسأل عن مسألة، فأخذ الحارث في الكلام وهم يسمعون، وكأن على رؤوسهم الطير، فمنهم من يبكي ومنهم من يزعق، فصعدت لأتعرف حال أبي عبدالله، وهو متغير الحال، فقلت: كيف رأيت؟ قال: ماأعلم أني رأيت مثل هؤلاء القوم، ولاسمعت في علم الحقائق مثل كلام هذا، وعلى ماوصفت من أحوالهم فلا أرى لك صحبتهم ثم قام وخرج»[3].

وقال الفضل بن مهران[4]: سألت أحمد قلت: إن عندنا قوماً يجتمعون فيدعون، ويقرؤون القرآن ويذكرون الله فما ترى فيهم؟ فقال لي أحمد: يقرأ في المصحف ويذكر الله في نفسه ويطلب حديث رسول الله ﷺ

---

(١) هو: إسماعيل بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران أبو بكر السراج، توفي سنة ٢٩٣ هـ. الطبقات: ١/١٠٣، مناقب الإمام أحمد: ٥٠٩، المقصد الأرشد: ٢٥١، المنهج الأحمد: ١/٣٠٥.

(٢) بالضم فالسكون عصارة الدهن.

(٣) تاريخ بغداد: ٨/٢١٤، السير: ١١/٣٢٦-٣٢٧، البداية والنهاية لابن كثير: ١٠/٣٧٣.

(٤) هو: أبو العباس الفضل بن مهران من جملة الأصحاب الناقلين عن أحمد، أخباره في الطبقات: ١/٢٥٥، المقصد الأرشد: ٨٣٣، المنهج الأحمد: ١/٣٢٤.

قلت : فأخ لي يفعل هذا فأنهاه ؟ قال نعم : قلت : فإن لم يقبل ؟ قال : بلى إن شاء الله إن هذا محدث : الاجتماع والذي تصف »[1].

ولقد كره الإمام أحمد هذه الاجتماعات لما يلي :

١ - ماذكره الحافظ ابن كثير رحمه الله بعد إيراده قصة الحارث المحاسبي . . . يقول : « إنما كره ذلك لأن في كلامهم من التقشف وشدة السلوك التي لم يرد بها الشرع ، والتدقيق والمحاسبة الدقيقة البليغة مالم يأت بها أمر ، ولهذا لما وقف أبو زرعة الرازي على كتاب الحارث المسمى بالرعاية قال : هذا بدعة ثم قال للرجل الذي جاء بالكتاب : عليك بما كان عليه مالك والثوري والأوزاعي والليث ودع عنك هذا فإنه بدعة »[2].

٢ - أن عملهم هذا لم يكن معروفاً في عصر النبي ﷺ وأصحابه ومادام هذا العمل قربة إلى الله فإنه لابد فيه مع الإخلاص من الموافقة للسنة ، وطريقة الإمام أحمد تميزت بإنكار ونبذ كل مستحدث في الدين لم يشرعه الله[3].

فهم إن اجتمعوا للعبادة والذكر مرة أو مرتين فلا ضير في ذلك أما أن يتخذوا اجتماعاً يتكرر كل أسبوع أو كل شهر عامدين في ذلك فهذا يضاهي الاجتماع للصلوات الخمس وللجمعة وغير ذلك وهذا هو المحظور.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مبيناً الحق في هذه المسألة ومذهب الإمام أحمد فيها : « إن الاجتماع لصلاة تطوع أو استماع قرآن أو ذكر الله ونحو ذلك ، إذا كان يفعل أحياناً فهذا حسن ، فقد صح عن النبي ﷺ أنه صلى التطوع في جماعة أحياناً[4]، وخرج على أصحابه وفيهم من يقرأ وهم يستمعون ، فجلس معهم يستمع[5]، وكان أصحاب رسول الله ﷺ

---

(١) الطبقات : ١/ ٢٥٥ ، المقصد الأرشد : ٢/ ٣١٦ ، المنهج الأحمد : ١/ ٣٢٤ .
(٢) البداية والنهاية : ١/ ٣٧٣ - ٣٧٤ .
(٣) راجع أصول الدين عند الإمام أحمد ، د/ عبدالله بن سليمان الجاسر (١٢١) بتصرف .
(٤) ينظر من ذلك ماورد في الصحيحين عن أنس في البخاري : ٧٢٧ ، ومسلم:٦٥٨ .
(٥) ينظر : تفسير ابن كثير : ١/ ٤٩٨ ، وفتح الباري : ٩/ ٩٩ .

إذا اجتمعوا أمروا واحداً يقرأ وهم يستمعون . . . . فأما اتخاذ اجتماع راتب يتكرر بتكرر الأسابيع أو الشهور أو الأعوام غير الاجتماعات المشروعة ، فإن ذلك يضاهي الاجتماع للصلوات الخمس وللجمعة وللعيدين وللحج ، وذلك هو المبتدع المحدث .

ففرق بين مايتخذ سنة وعادة فإن ذلك يضاهي المشروع ، وهذا الفرق هو المنصوص عن الإمام أحمد ، وغيره من الأئمة فقد روى أبو بكر الخلال في كتاب الأدب عن إسحاق بن منصور الكوسج أنه قال لأبي عبدالله : « تكره أن يجتمع القوم يدعون الله ويرفعون أيديهم ؟ قال : « ماأكرهه للأخوان إذا لم يجتمعوا على عمد إلا أن يكثروا » ، قال إسحاق بن راهوية كما قال ، وإنما معنى أن لايكثروا : أن لايتخذوها عادة حتى يكثروا هذا كلام إسحاق »[1] .

ب - التحذير من أبرز زعمائهم والأمر بهجرانه :

لقد كان الحارث المحاسبي شيخ الصوفية في وقته وأبرز زعمائهم ، ولكنه تلبس ببعض البدع الكلامية ونزع إلى بعض بدع الصوفية وألف بعض الكتب المشتملة عليها ، لذا هجره الإمام أحمد وحذر منه .

قال الخلال : أخبرنا المروذي أن أبا عبدالله ذكر حارثاً المحاسبي فقال : « حارث أصل البلية - يعني حوادث كلام جهم - ما الآفة إلا حارث ، عامة من صحبه انتهك . . . حذروا عن حارث أشد التحذير ، قلت - أي المروذي - إن قوماً يختلفون إليه ؟ قال : نتقدم إليهم لعلهم لايعرفون بدعته فإن قبلوا وإلا هجروا ليس للحارث توبة ، يُشهد عليه ويجحد إنما التوبة لمن اعترف »[2] .

وكان الإمام أحمد ينقم عليه تلبسه ببعض البدع والتأليف في الرد على المعتزلة والرافضة ، وتضمينه بدعهم في كتابه ، ولذلك وبَّخه قائلاً له : « ويحك

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم : ٢/ ٦٢٦ - ٦٣٠ ، وينظر : الآداب الشرعية لابن مفلح : ٢/ ١٠٣ .

(٢) الطبقات : ١/ ٦٢ - ٦٣ ، بحر الدم (١٥٩) ، تلبيس إبليس لابن الجوزي : ١٩٢ .

ألست تحكي بدعتهم أولاً ثم ترد عليهم ، ألست تحمل الناس بتصنيفك على مطالعة البدعة والتفكر في تلك الشبهات [١] .

وقال أبو القاسم النصراباذي [٢] : « بلغني أن الحارث تكلم في شيء من الكلام فهجره أحمد ، فاختفى في دار مات فيها ولم يصل عليه إلا أربعة أنفس » [٣] ، وورد أنه نهى صاحباً له عن مجالسته [٤] .

ونقل علي بن خالد عن الإمام أحمد أشياء منها : قال : قلت لأحمد : إن هذا الشيخ - الشيخ الذي حضر معه - هو جاري ، وقد نهيته عن رجل ، ويحب أن يسمع قولك فيه ، حارث القصير - يعني حارثاً المحاسبي - وكنت رأيتني معه منذ سنين كثيرة ، فقلت لي : لاتجالسه ، ولاتكلمه ، فلم أكلمه حتى الساعة ، وهذا الشيخ يجالسه ، فما تقول فيه ؟ فرأيت أحمد قد احمر لونه ، وانتفخت أوداجه وعيناه ، ومارأيته هكذا قط ، ثم جعل ينتفض ويقول : ذاك فعل الله به وفعل ، ليس يعرف ذاك إلا من خَبَره وعرفه ، وأوّيه ، أوّيه ، أوّيه ذاك لايعرفه إلا من قد خبره وعرفه ، ذاك جالسه المغازلي [٥] ويعقوب وفلان فأخرجهم إلى رأي جهم ، هلكوا بسببه ، فقال له الشيخ : ياأبا عبدالله ، يروي الحديث ساكن خاشع ، من قصته ومن قصته ؟ فغضب أبو عبدالله وجعل يقول : « لايغرك خشوعه ولينه ، ويقول : لاتغتر بتنكيس رأسه ، فإنه رجل سوء ذاك لايعرفه إلا من قد خبره ، لاتكلمه ولاكرامة له ، كل من حدَّث بأحاديث رسول الله ﷺ وكان مبتدعاً تجلس إليه ؟ لا ولاكرامة ، وجعل يقول : ذاك . . وذاك » [٦] .

---

(١) تاريخ الإسلام ص : ٩٠ .

(٢) هو : إبراهيم بن محمد بن أحمد الإمام الواعظ شيخ الصوفية أبو القاسم الخرساني النيسابوري الواعظ ، ونصر آباذ محلة في نيسابور ، توفي سنة ٣٦٧ هـ . السير : ١٦/ ٢٦٣ ، طبقات الشعراني : ١/ ١٤٤ ، الشذرات : ٣/ ٥٨ - ٥٩ .

(٣) السير : ١١/ ٣٢٧، ١٢/ ١١١ ، ١١٢ ، تاريخ بغداد : ٨/ ٢١٥ ، ٢١٦ ، طبقات السبكي : ٢/ ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٤) مختصر تلبيس إبليس لابن الجوزي : ١٥١ ، وبين ابن تيمية سبب هجر الإمام أحمد له بتلبسه ببعض بدع ابن كلاب .

(٥) أي أبي بكر المغازلي وسبقت ترجمته .

(٦) الطبقات : ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤ ، المقصد الأرشد : ٢/ ٢٢٢-٢٢٣ .

وقال الذهبي : « قلت : المحاسبي كبير القدر ، وقد دخل في شيء يسير من الكلام ، فنُقم عليه ، وورد أن الإمام أحمد أثنى على حال الحارث من وجه ، وحذر منه »[1] ، وقال ابن الجوزي : « كان الإمام أحمد لاتباعه الآثار يكره كل محدث وإن كان صوابا ، وكان حارث يتكلم في المعاملات بأشياء لم تنقل عن السلف وكان ربما خاض في شيء من الكلام في الأصول ، ورأى أحمد أن التشاغل بذلك يشغله عن المنقولات فكرهه[2] .

جـ - ومن أصول منهجه في الرد عليهم منعه وذمه لأبرز ما اشتهروا به من أفعال :

لقد اشتهر الصوفية ببعض الأمور التي يفعلونها ، ويعتقدون أنهم بفعلها يتقربون إلى الله ، ومايدرون أنهم يخالفون نهج نبيهم عليه الصلاة والسلام ، وأن الشيطان قد لبس عليهم بهذه الأمور البدعية .

وذلك أنهم غالوا وشطحوا في الزهد إلى حد العدول عن سنة النبي ﷺ في الأكل والنكاح ، وغالوا في العزلة وترك الأهل والأوطان ، وابتدعوا بعض الأمور التي لم يرد فيها عن النبي ولا أصحابه شيء كالتغبير وتلحين القراءة للقرآن والسماع والذكر والاجتماع لسماع القصائد والكلام في الوساوس والخطرات وغير ذلك ، فاستحقوا بذلك الذم الشديد من الإمام أحمد لهم على بدعهم .

وفيما يلي عرض لهذه البدع ، وماوردعنه رحمه الله من ذم وإنكار لها :

١ - السياحة :

لقد ابتدع الصوفية مسلك السياحة التي لم تؤثر عن النبي ﷺ ولاعن أحد من أصحابه ، فلم يكونوا - أي الصحابة رضوان الله عليهم - يخرجون دون وجهة معينة لوحدهم بلا زاد ولاطعام ، وإنما كانوا يخرجون للجهاد ولطلب العلم وللحج والعمرة تنفيذاً لأمر الرسول ﷺ حين قال :

---

(١) السير : ١٢/١١٢ . (٢) القصاص والمذكرين لابن الجوزي : ١٨١ .

« إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله »[1] .

يقول ابن الجوزي[2] مبيناً تلبيس إبليس على الصوفية في الأسفار والسياحة : « قد لبس - أي إبليس اللعين - على خلق كثير منهم فأخرجهم إلى السياحة لا إلى مكان معروف ولا إلى طلب علم ، وأكثرهم يخرجهم إلى الوحدة ولايستصحب زاداً ويدعي بذلك الفعل التوكل ، فكم تفوته من فضيلة وفريضة وهو يرى أنه في ذلك على طاعة وأنه يقرب بذلك من الولاية ، وهو من العصاة المخالفين لسنة رسول الله ﷺ ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن السياحة ، والسياحة : مفارقة الأمصار والذهاب في الأرض . . » [3] .

ولقد حذر الإمام أحمد رحمه الله من هذا المسلك وذمه وبين أنه ليس من الإسلام في شيء ولم يفعله النبيون ولا الصالحون ؛ فقد سئل - رحمه الله - عن الرجل يسيح يتعبد أحب إليك ، أو المقام في الأمصار ؟ فقال : « ما السياحة من الإسلام في شيء ، ولامن فعل النبيين ولا الصالحين » [4] .

وهم في خروجهم للهيام بدعوى العبادة لايستصحبون معهم طعاماً ولاماء ، زاعمين أنهم متوكلون على الله ، يقول ابن الجوزي : « قد لبس - إبليس اللعين - على خلق كثير منهم فأوهمهم أن التوكل ترك الزاد . . . »[5] .

---

(١) أخرجه أبو داود في الجهاد ، باب النهي عن السياحة (٢٤٨٦) عن أبي أمامة رضي الله عنه ، والبيهقي في سننه : ٩/ ١٦١ ، والطبراني في الكبير : ٨/ ١٩٨ ، ٢١٩ ، والحاكم في المستدرك : ٢/ ٧٣ وصححه ووافقه الذهبي ، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود : ٢/ ٤٧٢ .

(٢) هو : عبدالرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج جمال الدين ابن الجوزي ، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق ، توفي سنة ٥٩٧ هـ . السير : ٢١/ ٣٦٥ .

(٣) مختصر تلبيس إبليس : ٢٤٧ . ولاتنافي بين قوله ﷺ إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله وفي رواية الحج والعمرة ونهيه عن السياحة ، ويوضح ذلك سياق الحديث حيث جاء رجل إلى النبي ﷺ وقال : يارسول الله إئذن لي بالسياحة (أراد مفارقة الأمصار وسكنى البراري وترك الجمعة والجماعات) فقال النبي ﷺ : إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله (وإنما لم يأذنه ﷺ لما فيه من ترك العلم وقبل ذلك الجمعة والجماعات ودله على الجهاد وبين أنه سياحة أمة الإسلام التي يفارقون بها الأمصار والأولاد . ينظر : بذل المجهود في حل أبي داود للسهانفوري : ١١/ ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٤) مسائل أحمد لابن هانيء : ٢/ ١٧٦ ، مختصر تلبيس إبليس : ٢٤٨ ، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية : ١/ ٢٨٧ .

(٥) مختصر تلبيس إبليس : ٢٤٩ .

وقد عول الإمام أحمد على التنبيه على الأخذ بالأسباب إلى جانب التوكل، وأن من قال إنه متوكل ولايكتسب فهو قول أحمق ؛ يقول عبدالله بن أحمد : سألت أبي عن قوم يقولون : نتكل على الله ولانكتسب ؟ فقال أبي : « ينبغي للناس كلهم أن يتوكلوا على الله ، ولكن يعودون على أنفسهم بالكسب، قال الله تبارك وتعالى : ﴿فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ﴾ [سورة الجمعة : ٩] يعني من قال بخلاف هذا فهذا قول إنسان أحمق »[(١)].

وقال أبو بكر المروذي : قلت لأبي عبدالله : هؤلاء المتوكلة يقولون : نقعد وأرزاقنا على الله عز وجل فقال : « هذا قول رديء أليس قد قال الله تعالى : ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ﴾ثم قال : « إذا قال لا أعمل وجيء إليه بشيء قد عمل واكتسب لأي شيء يقبله من غيره ، وقال : التوكل حسن ولكن ينبغي أن يكتسب ، وسئل عن قوم لايعملون ويقولون : نحن المتوكلون فقال : « هؤلاء مبتدعون »[(٢)] وقال : « هؤلاء قوم سوء يريدون تعطيل الدنيا . . »[(٣)].

وقال رجل لأبي عبدالله : إني أحب أن أخرج إلى مكة ، فتأمرني بذلك ؟ قال له : « إن كنت تطيق وإلا فلا إلا بزاد وراحلة لاتخاطر » .

والروايات المنقولة عنه رحمه الله في الحث على العمل والكسب والتزود بالزاد والرحلة في السفر للحج والعمرة ولطلب العلم كثيرة[(٤)].

---

(١) مسائل أحمد لعبدالله : ٤٤٨ ، مختصر تلبيس إبليس : ٢٣٤ .

(٢) مسائل أحمد لابنه صالح : ٢/ ٩ .

(٣) مختصر تلبيس إبليس : ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٤) وهذا موثق بالأدلة الشرعية فقد قال تعالى : ﴿ ... **وتزودوا فإن خير الزاد التقوى**﴾ [سورة البقرة : ١٩٧] وسبب نزولها كما قاله ابن عباس أن أهل اليمن كانوا يحجون ولايتزودون ويقولون نحن المتوكلون فأنزلها الله . تفسير ابن كثير : ١/ ٢٤٨ - ٢٣٩ ، وينظر : كتاب الخلال : « الحث على العمل والتجارة : (ق١ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣)، وانظر : المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة للأحمدي : ٢/ ٢٣٣ - ٢٤٠ .

لقد كان الصوفية مبتدعين في مسلكهم في السياحة ومايصاحبها من تواكل وعدم أخذ بالأسباب ، فمن هنا رد الإمام أحمد عليهم بأن فعلهم هذا بدعة وأنها ليست من الإسلام في شيء ، ولم يفعلها النبيون ولا الصالحون ، وبأن الواجب التوكل والأخذ بالأسباب والعمل والترغيب في الكسب والتزود بما يقيم صلب الإنسان من ماء وطعام ، وأنكر على من ادعى التوكل ولم يفعل بالأسباب وبين أنهم مبتدعون معطلون للدنيا وأن قولهم رديء ولايقوله إلا أحمق وأنهم جهال بمغالاتهم في حقيقة التوكل فقط مع ترك الأسباب [(١)] .

٢ - الجوع :

ومن الأمور التي لبس إبليس على بعض الصوفية فيها الجوع وترك المطعم يقول ابن الجوزي : « قد بالغ إبليس في تلبيسه على قدماء الصوفية فأمرهم بتقليل المطعم وخشونته ومنعهم من شرب الماء البارد . . . وذكر بعض مايفعله قدماؤهم وأنهم يمنعون من أكل اللحم والحلوى » [(٢)] .

وبما أن هذا المسلك لايوافق ماروي عن النبي ﷺ فقد ورد عنه أنه كان يحب الحلوى ويأكل اللحم [(٣)] ، وأنهم - أي أصحابه - حينما كانوا يجوعون فبسبب عدم وجود الطعام ، وإذا وجد الأكل أكلوا .

وقد نبه الإمام أحمد على خطورة هذا المسلك وعابه وأيد قول بعض السلف بأن هذا الفعل يقطع عن القيام بالفرض ، فقد قال حينما سأله

---

(١) ينظر : مجموع الفتاوى : ٨/ ٥٣٠ .

(٢) مختصر تلبيس إبليس : ٧٦ .

(٣) ينظر في ذلك : ماأخرجه البخاري في الأطعمة : ٥٤٣١ ، باب الحلوى والعسل ، ومسلم : ٢٠٤٣ في الطلاق ، باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ، والترمذي في الشمائل : ١٦٩ .

وقد أنكر ﷺ على الرهط الذين سألوا عن عبادته في السر وتقالوها وفيه وقال أحدهم أنا لا آكل اللحم ، فلما أخبر رسول الله بذلك خطب الناس فقال : « مابال رجال يقولون كذا وكذا لكني أخشاكم لله وأتقاكم له وفيه . . لكني أصلي وأنام وأصوم وأفطر وآكل اللحم . . . فمن رغب عن سنتي فليس مني » . أخرجه مسلم في النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤونة (١٤٠١) ، وأحمد عن أنس : ٣/ ٢٤١ ، ٢٨٥ .

عقبة بن مكرم[1] : هؤلاء الذين يأكلون قليلاً ويقللون مطعمهم فقال : « مايعجبني ، سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول : فعل قوم هكذا فقطعهم عن الفرض »[2] .

نعم لقد عاب الإمام أحمد تقليل الأكل ولم يرضه ، وبين أنه يقطع الفرد عن فرائض ربه لو سلم لهم بأن فعلهم زهد يتعبد به .

٣ - ترك النكاح : [العزوبة] :

لقد انحرف بعض الصوفية عن نهج نبينا محمد ﷺ وابتغوا وطلبوا وراموا العزوبة والتبتل والعزوف عن النكاح وطلب الولد ، وهذا يخالف هديه عليه الصلاة والسلام من الزواج فقد تزوج عليه الصلاة والسلام أربع عشرة امرأة ، ومات عن تسع ، وحث أمته على النكاح والتناسل ؛ فقال : « النكاح من سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني »[3] ، والنكاح من سنن المرسلين كلهم قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد : ٣٨] .

يقول ابن الجوزي : معنوناً بـ « تلبيس إبليس على الصوفية في ترك النكاح » . . . . . وقد لبس إبليس على كثير من الصوفية فمنعهم من النكاح ، فقدماؤهم تركوا ذلك تشاغلاً بالتعبد ورأوا النكاح شاغلاً عن طاعة الله عز وجل ، وهؤلاء وإن كانت بهم حاجة إلى النكاح أو بهم نوع تشوق إليه فقد خاطروا بأبدانهم وأديانهم ، وإن لم يكن بهم حاجة إليه فاتتهم الفضيلة . . . »[4] .

---

(١) هو : عقبة بن مكرم أبو عبدالملك العمي البصري وثقه أبو داود وغيره ، توفي سنة ٢٤٣ هـ . الطبقات : ١/ ٢٤٦ ، تاريخ بغداد : ١٢/ ٢٦٦ ، المنهج الأحمد : ١/ ٣٢١.

(٢) الطبقات : ١/ ٢٤٦ ، المنهج الأحمد : ١/ ٣٢١.

(٣) جزء من حديث متفق عليه من حديث أنس رضي الله عنه ، أخرجه البخاري : (٥٠٦٣) في النكاح ، باب الترغيب في النكاح ، ومسلم : (١٠٤١) في النكاح ، باب استحباب النكاح وغيرهما.

(٤) مختصر تلبيس إبليس : ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

وقد نبه الإمام أحمد رحمه الله على خطر هذا وشدد في الإنكار عليهم لالتزامهم به ، وبين أنه مخالف لسنة النبي ﷺ وأنها - أي العزوبة - ليست من الإسلام في شيء وحض على الزواج وطلب الولد .

يقول أبو بكر المروذي : سمعت أبا عبدالله يقول : « ليس العزوبة من أمر الإسلام في شيء ، النبي ﷺ تزوج أربع عشرة ومات عن تسع ثم قال : لو كان بشر بن الحارث تزوج لكان قد تم أمره كله ، لو ترك الناس النكاح لم يغزوا ، ولم يحجوا ، ولم يكن كذا وكذا ، وقال : كان النبي يصبح وماعندهم شيء ، ويمسي وماعندهم شيء ، ومات عن تسع ، وكان يختار النكاح ويحث عليه » .

وقال أيضاً : « نهى النبي ﷺ عن التبتل فمن رغب عن فعل النبي ﷺ فهو على غير الحق ، ومن رغب عن فعل أصحاب النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار ، فليس هو من الدين في شيء . . . . »[1] .

وكان رحمه الله يحض عليه ويقول : « إلى رأي من يذهب الذي لايتزوج ؟ وقد كان النبي ﷺ له تسع نسوة ، وكانوا يجوعون وكان لايرخص في تركه »[2] .

نعم لقد عرف الإمام أحمد انحراف الصوفية عن نهج رسول الله ﷺ وابتداعهم هذا المسلك المخالف أشد المخالفة لسنة الرسول ﷺ ، فشدد على إنكاره وذمه وحض على اتباع سنة المصطفى في الزواج والتزامها ولم يرخص في تركها .

٤ - التغبير والاجتماع لسماع القصائد والقراءة بالألحان :

لقد انتشر في عصر الإمام أحمد وماقبله مايسمى بالتغبير ، وهو اجتماع الناس على التهليل ورفع الصوت بالقراءة جماعيا فهم مغبرة ، وسموا مغبرة

---

(١) الورع للإمام أحمد : ١١٨ - ١١٩ .
(٢) الطبقات : ١/١٢١ - ١٢٢ .

لأنهم يرغبون الناس في الغابرة أي الباقية [الدار الآخرة] [1] .

وغالب قراءتهم شعر ، فينشدونه بالألحان ويطربون له ويرقصون .

وهو مما أحدثه المبتدعة ورغبوا العامة والزهاد إليه لينشغلوا به عن قراءة كتاب الله ؛ يقول الإمام الشافعي رحمه الله : « خلفت بالعراق شيئاً أحدثته الزنادقة يسمونه التغبير يشغلون به الناس عن القرآن » [2] .

ويقول ابن رجب : « سماع القصائد الرقيقة المتضمنة للزهد والتخويف والتشويق ، كان كثير من أهل السلوك والعبادة يسمعون ذلك ، وربما أنشدوها بنوع من الألحان استجلاباً لترقيق القلوب بها ، ثم صار منهم من يضرب مع إنشادها على جلد ونحوه بقضيب ونحوه ، وكانوا يسمون ذلك التغبير وقد كرهه أكثر العلماء وقال يزيد بن هارون : « مايغبر إلا فاسق » [3] .

ولقد أنكر الإمام أحمد رحمه الله على هذه البدعة وكرهها ودعا إلى عدم مجالسة أو استماع صاحبها بل وروى عنه أنه دعا إلى ضرب صاحبها .

فقد سئل رحمه الله عن التغبير فقال : « كل شيء محدث كأنه كرهه » [4] ، وقال : « هو بدعة محدثة » [5] ، وقال : « لاتسمعه » [6] ، وسأله أحد أصحابه عن التغبير وأنه يرقق القلب فقال : « بدعة » [7] ونهى عن استماعه [8] ، وقال : « أرى أن يضرب صاحب التغبير » [9] .

فلما كان هؤلاء يلحنون قصائدهم ويتغنون بها ويتماجنون فورد عن أحمد منع ذلك لأنه مأخوذ من الغناء ؛ يقول ابن الجوزي : « أما مذهب أحمد رحمه الله فإنه كان الغناء في زمانه إنشاد قصائد الزهد إلا أنهم لما كانوا

---

(١) القاموس المحيط ، مادة غَبَرَ ، تهذيب اللغة : ٨/ ١٢٢ .
(٢) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال : ١٦٧ ، ١٦٨ ، مختصر تلبيس إبليس : ١٩٣ .
(٣) نزهة الأسماع في مسألة السماع : ٨١ ، وانظر : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : ١٦٨ .
(٤) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال : ١٨٣ .
(٥) المصدر السابق : ١٨٤ .
(٦) المصدر السابق : ١٨٥ .
(٧) المصدر السابق : ١٨٦ .
(٨) المصدر السابق : ١٨٨ ، ١٨٩ .
(٩) المصدر السابق : ١٠٣ .

يلحنونها اختلفت الرواية عنه فروى ابنه عبدالله أنه قال : « الغناء ينبت النفاق في القلب لايعجبني » . . . وسئل عن استماع القصائد فقال : « أكرهه هو بدعة ، لايجالسون » . . . . قال المصنف : فهذه الروايات كلها دليل على كراهية الغناء ، قال أبو بكر الخلال : « كره أحمد القصائد لما قيل له إنهم يتماجنون . . . »[1] .

وسئل مرة عن قراءة الألحان فقال : « أخذوها من الغناء لاتسمع منهم »[2] .

وأما القصائد التي ترقق القلب ، وفيها ذكر الجنة والنار ، وليس فيها مايثير ، والاجتماع لها وإنشادها بدون تلحين فالإمام أحمد يرى إباحتها ؛ يقول ابن الجوزي : « وهذا مباح وإلى مثله أشار أحمد في الإباحة قال عبدوس : سمعت أبا حامد الخلقاني[3] يقول لأحمد بن حنبل : ياأبا عبدالله هذه القصائد الرقاق التي في ذكر الجنة والنار أي شيء تقول فيها ؟ فقال : مثل أي شيء ؟ قلت : يقولون :

إذا ماقال لي ربي . ·. أما استحييت تعصيني

وتخفي الذنب من خَلْقي . ·. وبالعصيان تأتيني

فقال : أعد عليّ ، فأعدت عليه ، فقام ودخل بيته ورد الباب ، فسمعت نحيبه من داخل البيت وهو يقول . . . وأعاد الأبيات . . »[4] .

وإن كان الأولى البعد عنها ليتوافر الاتباع للسنن ، ولأنها تبعد عن النصوص ، قال الشيخ رزق الله التميمي : « وكان رحمه الله - أي الإمام أحمد - لشدة اتباعه للسنن يمنع من سماع قصائد ابن الخبازة في الزهد والترغيب ، ويقول الاجتماع لذلك محدث »[5] .

---

(١) مختصر تلبيس إبليس : ١٩١ ، ١٩٢ .
(٢) القصاص والمذكرين لابن الجوزي : ١٨٦ .
(٣) لم أجد له ترجمة .
(٤) مختصر تلبيس إبليس : ١٨٩ - ١٩٠ .
(٥) الطبقات : ٢/ ٢٧٩ ، وابن الخبازة هو : محمد بن عبدالله بن يحيى بن زكريا أبو بكر الشاعر ، له شعر كثير في الزهد والرقائق والتذكير بالموت والمواعظ ، عاصر الإمام أحمد ورثاه حين مات . ينظر : تاريخ بغداد : ٥/ ٤٢٥ ، كتاب السماع لابن القيسراني ص : ٤٧ .

وكان يرخص رحمه الله في حدو الأعراب وقال : « حدا عبدالله بن رواحة وغيره فلا بأس به »[1] .

هذا مايتعلق بالتغبير والاجتماع لسماع القصائد .

أما مايتعلق بقراءة القرآن الكريم بالألحان فقد كرهه كثير من العلماء[2] ؛ لما فيه من إفراط في المد وتمطيط وإشباع زائد للحركات مما يقلب بعضها ، ولخروجه عما جاء القرآن له من الخشوع ، وأما تحسين الصوت الذي يكون سبباً للرقة وإثارة الخشية وإقبال النفس على استماع كلام الله مع خلوها من الإفراط وتمطيط وإشباع الحركات ، فأباحها أكثر العلماء وحبذوها ؛ يقول : « أما قراءته من غير تلحين فلا بأس به ، وإن حسن صوته فهو أفضل . . . »[3] .

والإمام أحمد رحمه الله كره قراءة الألحان وبين أنها محدثة ودعا إلى عدم استماعها ، وجُل ماروى عنه فيها يتلخص في الآتي :

١ - بيان أنها بدعة محدثة إلا أن تكون تحبيراً أو تحسينا للقراءة كما هو حال أبي موسى الأشعري[4] رضي الله عنه ، وكرهها[5] ودعا إلى عدم سماعها[6] .

٢ - أن المطلوب تحسين الصوت وتزيينه من غير تكلف[7] ، ويحبذ رحمه الله القراءة السهلة وأما الألحان فلا تعجبه[8] .

٣ - من فعل ذلك فقد اتخذ قراءة القرآن أغان ، قالها مرتين[9] .

٤ - بيانه أن التلحين يقلب الحروف ، فقد سأله رجل عنها فسأله الإمام عن اسمه فقال : محمد فقال له : فيسرك أن يقال ياموحمد[10] .

---

(١) طبقات الحنابلة : ١/٢٧٨ ، وينظر : مختصر تلبيس إبليس : ١٨٨ .
(٢) يراجع فتح الباري لابن حجر : ٩/٧٢ .
(٣) المغني لابن قدامة : ١٤/١٦٦ .
(٤) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : ١٩٤ ، ٢٠٤ .
(٥) المصدر السابق : ١٩٥ وبنحوه : ١٩٩ .
(٦) المصدر السابق : ٢٠٣ ، ٢٠٤ .
(٧) المصدر السابق : ١٩٧ ، ١٩٩ ،
(٨) المصدر السابق : ٢٢١ .
(٩) المصدر السابق : ٢١٧ .
(١٠) المصدر السابق : ٢١٦ .

٥ - تفسيره لحديث : « ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن »[1] بأن التغني بالقرآن هو :

أ - إما الاستغناء به عما سواه ، ونسبه رحمه الله إلى ابن عيينة رحمه الله[2] .

ب - أو رفع الصوت به مع تحسينه ، ونسبه رحمه الله إلى الشافعي رحمه الله[3] .

٥ - الوساوس والخطرات (*) :

ومما لبس إبليس على الصوفية إخراجهم من التعبد بذكر الله وبما ورد من الأدعية والأذكار والأوراد إلى التعبد بالوساوس والخطرات وغير ذلك من عبارات الصوفية ومصطلحاتهم .

يقول ابن الجوزي : « ثم جاء أقوام فتكلموا في الجوع والفقر والوساوس والخطرات ، وصنفوا في ذلك مثل الحارث المحاسبي . . . وذكر بعض مصنفاتهم البدعية ثم قال :

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند : ١/ ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٩ عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، والبخاري في فضائل القرآن : ٩/ ١٨٨ عن أبي هريرة رضي الله عنه ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٢/ ٥٤ ، ١/ ٢٢٩ ، والحاكم في المستدرك : ١/ ٥٦٩ ، وغيرهم .

(٢) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، وانظر : المسند لأحمد : ١/ ١٧٢ .

(٣) المصدر السابق : ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، وتفصيل المسألة في معالم السنن للخطابي : ٢/ ١٣٨ ، زاد المعاد : ١/ ١٣٧ - ١٣٨ ، والفتح : ٩/ ٦٨ - ٧٢ .

(*) يراد بالوساوس والخطرات الهواجس التي يلقيها الشيطان على قلب الإنسان ويوسوس بها عليه وهي ماأطلقه الصوفية على بعض أفعالهم من مصطلحات محدثة وصنفوا فيها مثل الكلام في الغناء والبقاء والقبض والبسط والوجد والوجود والصحو والسكر والمحو والإثبات والتجلي والمحاضرة والمكاشفة والشريعة والحقيقة إلى غيرها من الألفاظ والمصطلحات الغريبة البدعية . ينظر : مختصر تلبيس إبليس : ١٥٠ .

« وكان السبب في تصنيف هؤلاء مثل هذه الأشياء قلة علمهم بالسنن والإسلام والآثار ، وإقبالهم على مااستحسنوه من طريقة القوم . . . وجمهور هذه التصانيف التي صنفت لهم لاتستند إلى أصل ، وإنما هي واقعات تلقفها بعضهم عن بعض ودونوها ، وقد سموها بالعلم الباطن ، وعن أبي يعقوب إسحاق بن حبة[١] قال : سمعت أحمد بن حنبل وقد سئل عن الوساوس والخطرات فقال : « ماتكلم فيها الصحابة ولا التابعون . . . »[٢] .

وقال المروذي : « سئل أبو عبدالله عمن تكلم في الوساوس والخطرات، فنهى عن مجالستهم وقال للسائل : احذرهم ، وقال : سمعت أبا عبدالله يقول : جاءني الأرمينيون بكتاب فيه ذكر الوسواس والخطرات وغيره ، قلت : فأي شيء قلت لهم ؟ قال : قلت : هذا كله مكروه » ، وقال في موضع آخر للمروذي : « عليك بالعلم عليك بالفقه » .

وقال أحمد بن القاسم : سمعت أبا عبدالله ورجل يسأله من أهل الشام ، فذكر أن ابن أبي الحواري وقوماً معه هناك يتكلمون بكلام قد وضعوه في كتاب ، ويتذاكرونه بينهم ، فقال : ماهو ؟ قال : يقولون : المحبة لله أفضل من الطاعة ، وموضع الحب درجة كذا ، فلم يدعه أبو عبدالله يستتم كلامه وقال : هذا ليس من كلام العلماء ، لايلتفت إلى من قال هذا ، وأنكر ذلك وكرهه[٣] .

ويقول الشيخ رزق الله التميمي : « وكذلك يمنع - أي الإمام أحمد - الكلام في الخطرات والوساوس والإشارات ويقول الكتاب والسنة هو المأمور به »[٤] .

لقد بين الإمام أحمد أن الكلام في هذه الألفاظ والمصطلحات البدعية الصوفية أمراً مستحدثاً لم يرد عن الصحابة ولاعن التابعين فالأولى البعد عنها والالتفات إلى النصوص الشرعية .

---

(١) هو : إسحاق بن حبة الأعمش أبو يعقوب ، ذكر الخلال أنه نقل عن الإمام أحمد أشياء ومنها الخبر السابق . أخباره في الطبقات : ١/ ١١٣ ، المقصد الأرشد : ٢٤٣ ، المنهج الأحمد : ١/ ٣٨٠ .

(٢) الطبقات : ١/ ١١٣ ، مناقب الإمام أحمد : ٢٣٢ ، مختصر تلبيس إبليس : ١٥١ ، المقصد الأرشد : ١/ ٢٥١ .

(٣) الآداب الشرعية لابن مفلح : ١/ ٨١ .

(٤) الطبقات : ٢/ ٢٧٩ .

الفصل الثاني
حكم الإمام أحمد على الصوفية

لقد كان الإمام أحمد رحمه الله قمةً في تعامله مع هؤلاء الصوفية ، فأثنى على زهادهم وعبادهم وقربهم ، وأنس بهم ، وأكرمهم ، وحذر من مبتدعيهم ، ومن بدعهم المخالفة لسنة المصطفى عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ، وشدد عليهم من جراء فعلهم هذا .

وقد كان رحمه الله واقفاً بالمرصاد أمام ترهاتهم ومبتدعاتهم وماأحدثوه داعياً إلى وجوب الرجوع إلى المصدرين الأساسيين الكتاب والسنة ففيهما الدواء الشافي لكل داء .

« لقد كان الإمام أحمد زاهداً ، ولكنه لم يكن صوفياً أبداً ، ولذلك كان يمنع من التزهيد المفضي إلى تحريم ماأحل الله والامتناع عن المباح الذي رفع الله فيه الحرج إلا أن يكون رجلاً يخاف على نفسه الفتنة . . . فليأخذ بالعزائم من غير أن يحرم ذلك . . . ولم يزل العلماء يؤدبون أنفسهم بالمنع من الشهوات المباحات لاعلى وجه التحريم »[1] .

ويقول رحمه الله : « ومن حرم المكاسب والتجارات وطيب المال من وجهه فقد جهل وأخطأ وخالف ، بل المكاسب من وجهها حلال فقد أحلها الله عز وجل ورسوله ﷺ . . . »[2] .

أما أن يتلبس الزاهد بالبدع فهذا هو عين البلاء ولذا ورد عن الإمام أحمد رحمه الله تفضيله للفاسق من أهل السنة على الزاهد المبتدع ، قال : « قبور أهل السنة من الفساق روضة من رياض الجنة ، وقبور أهل البدع من الزهاد حفرة من حفر النار »[3] .

---

(١) طبقات الحنابلة : ٢/ ٢٧٨ ، وينظر : كتاب الآداب الشرعية : ٢/ ٢٣٠ ومابعدها في بيان أن تحريم الطيبات وهجران الدنيا ليس من الزهد في شيء وأقوال الإمام أحمد في ذلك .

(٢) رسالة السنة لأحمد : ٧٩ .

(٣) مناقب الإمام أحمد : ٢٥٣ ، الآداب الشرعية لابن مفلح : ٢/ ١٦٦ .

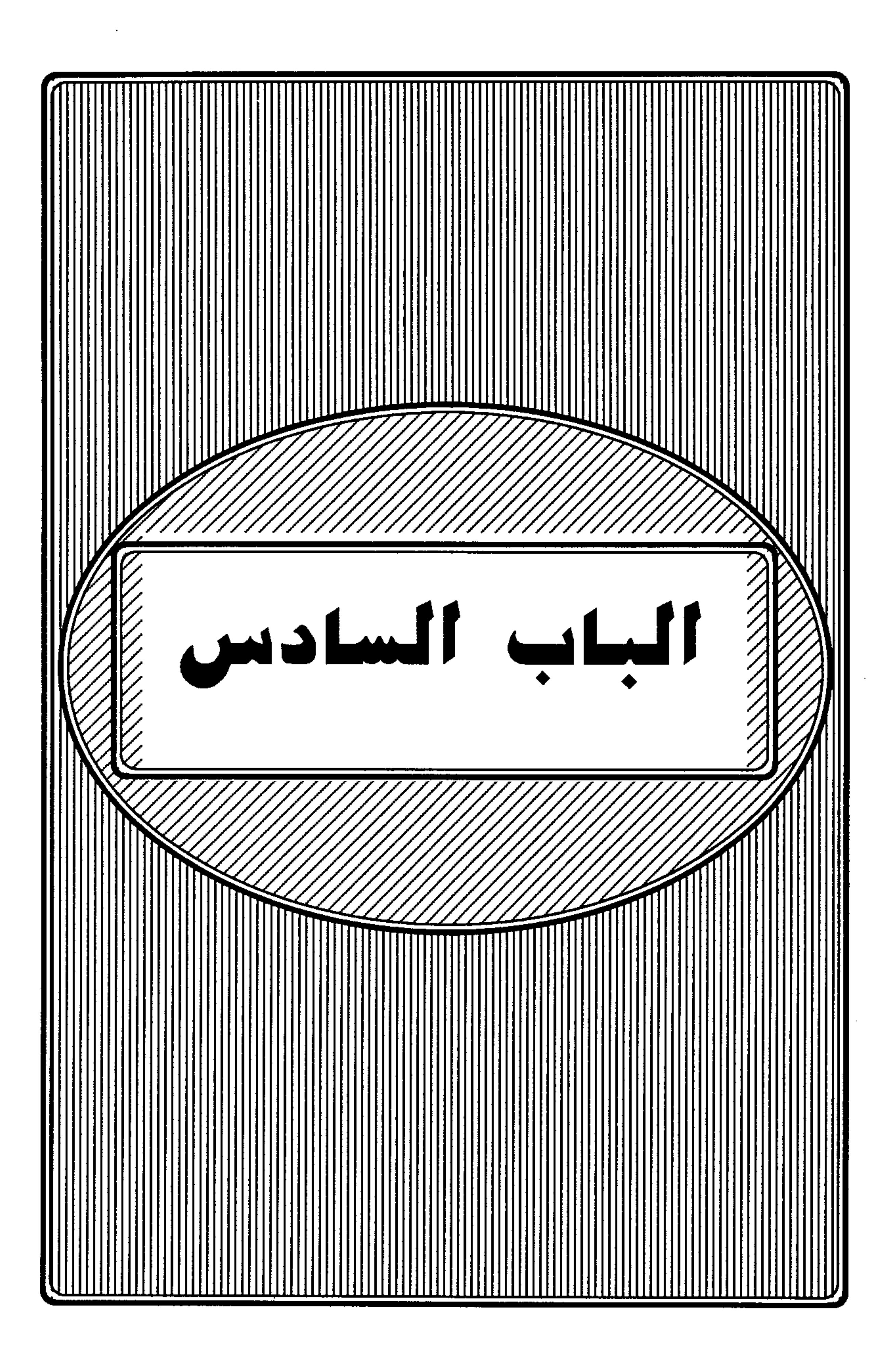
رحم الله الإمام أحمـد وأكرم مثواه على جهاده وبلائه في سبيل الله وعلى قوته في الإنكار على المبتدعة حتى وإن ظنوا أنهم زهاد المسلمين .

ومما يدل على سلامة منهجه رحمه الله في تعامله مع الصوفية أن زعماءهم المعتدلين كانوا معتقدين إمامته ناهجين نهجه منكرين على من خالف طريقه ، فقد سئل الشيخ عبدالقادر الجيلاني هل يكون لله ولي على غير اعتقاد الإمام أحمد ؟ فقال : « لا كان ولا يكون »[1] ، كما أن المتتبع لكتابه « الغنية لطالبي طريق الحق » يجد أن جل أقواله وآرائه في هذا الكتاب يقتدي فيها بما ورد عن الإمام أحمد رحمه الله[2] .

---

(١) درء التعارض : ٥/٥ ، و« أحمد بن حنبل » لعبدالحليم الجندي : ٣٥٧ .

(٢) ينظر ص : ١٦ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، وغيرها .


الباب السادس

الباب السادس
موقف الإمام أحمد العملي من الفرق وأهل الأهواء والبدع

ويشتمل هذا الباب على تمهيد وخمسة فصول :

التمهيد فيه بيان لأهمية الموقف العملي .

الفصل الأول : التحذير منهم بالتأليف فيهم والمناظرة لهم .

الفصل الثاني : حكم الرواية عنهم وقبول شهادتهم .

الفصل الثالث : التعامل معهم ، ويشتمل على ستة مباحث :

أ - حكم هجرهم .

ب - حكم السلام عليهم .

جـ - حكم مناكحتهم .

د - حكم أكل ذبائحهم .

هـ - حكم عيادة مرضاهم .

و - حكم توريثهم وإرثهم .

الفصل الرابع : حكم الصلاة خلفهم وعليهم .

الفصل الخامس : في أمور أخرى ، وتشتمل على مبحثين :

١ - لعنهم والدعاء عليهم .

٢ - إظهار العداوة والبغض لهم ، ويشتمل على سبعة مطالب :

أ - عقوبتهم إما بالسجن أو بالطرد أو بالتعدي عليهم أو الحكم بقتلهم ، والفرح بما ينزله الله بهم من ذلك .

ب - غيبتهم والسخرية منهم .

جـ - منع البيع والشراء منهم والشفعة لهم .

د - منع الاستعانة بهم في الجهاد .

هـ - منع الاطلاع على مؤلفاتهم .

و - منع تلقي أبنائهم العلم عند العلماء .

ز - النهي عن تلقي العلم عنهم .

- تمهيد : -

مما لاشك فيه أن للموقف العملي أهمية كبيرة ؛ لأن التطابق بين القول والعمل ، وبين العقيدة والسلوك يوطّد أركان الدعوة ويمهد أمامها السبيل لتعم وتنتشر وتصبح واقعاً حياً ملموساً يراه الجميع ، وعلى العكس تماماً : فإذا ماخالف العمل والسلوك أصول الدعوة وتعاليمها ؛ فعندئذ تكون الطامة الكبرى التي تصيب النفوس بالشك لافي الدعاة فحسب بل وفي دعواتهم أيضاً لأن ذلك يضعف قلوب الناس ويشتت أفكارهم ، فهم يسمعون قولاً جميلاً ويشهدون فعلاً قبيحاً ، فتمتلكهم الحيرة بين القول والعمل ، وتنطفيء لديهم جذوة الحماس التي كانت متقدةً نحو الدعوة ، ولذا عندما سُئلت عائشة رضي الله عنها عن خلق رسول الله ﷺ قالت : « كان خلقه القرآن »[1] ، قال ابن كثير : « ومعنى هذا أنه عليه الصلاة والسلام صار امتثال القرآن أمراً ونهياً سجية له وخُلُقاً تطبعه ، وترك طبعه الجبلّي ، فمهما أمره القرآن فعله ، ومهما نهاه عنه تركه »[2] .

وجاء رجل إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال : « ياابن عباس إني أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر، قال : أو بلغت ذلك ؟ قال : أرجو ، فقال ابن عباس : إن لم تخش أن تفتضح بثلاث آيات من كتاب الله فافعل قال : وماهنَّ ؟ قال : قوله عز وجل : ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٤٤] أحكمت هذه ؟ قال : لا ، قال : فالحرف الثاني ؟ قال : قوله تعالى : ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [سورة الصف : ٢ -٣] أحكمت هذه ؟ قال : لا ، قال : فالحرف الثالث ؟

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في صلاة المسافرين ، باب جامع صلاة الليل : ١٣٩ ، وأبو داود في الصلاة (١٣٤٢) ، وابن ماجة في الأحكام ، باب الحكم فيمن كسر شيئاً ، والإمام أحمد في المسند : ٦/ ٥٤ ، ٩١ ، ١١١ .

(٢) تفسير ابن كثير : ٤/ ٤٠٢ .

قال : قول العبد الصالح شعيب عليه السلام : ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ [سورة هود : ٨٨] أحكمت هذه ؟ قال : لا ، قال : فابدأ بنفسك » [١] .

فمن هذا المنطلق كان الصحابة رضوان الله عليهم لايجاوزون آية من كتاب الله إلى غيرها حتى يعملوا بها ويطبقوا ماجاءت به [٢] .

والمطابقة بين القول والفعل والعقيدة والسلوك ليست بالأمر الهين ، بل هي من الأمور الصعاب والمهام الشّداد ، فهي تحتاج إلى قوة العزيمة وتفتقر إلى صبر عظيم وثبات على طريق الدعوة ونهجها ، وصمود في وجه المحن بجميع أشكالها ترغيباً وترهيبا ، وهذا هو حال الإمام أحمد - رحمه الله - فقد كان موقفه العملي هو الأسبق في كل مناسبة وفي كل موقف يتعرض له ، فيؤكد قوله بفعله ، وهذا هو نهج العلماء من السلف الصالح .

إن الحديث عن الموقف العملي للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله من الفرق وأهل الأهواء والبدع ذو شجون ، ذلك أن الإمام أحمد قد اشتهر بالتأثير بالأعمال قبل الأقوال ، وهي ميزة قل أن نجدها في إمام غيره ، فقد اشتهر بالصبر في المحنة العاصفة الهوجاء - محنة القول بخلق القرآن - ، ومواقفه رحمه الله لاتقتصر على المبتدعة وأهل الزيغ والبدع بل على من تلبس ببعض البدع من أهل السنة أو أجاب في المحنة تقية ، ومواقفه مع علي بن المديني وغيره مشهورة على الرغم من عظم منزلة ابن المديني وجلالة قدره وهو أسلوب يهدف الإمام أحمد منه إلى تصفية الأئمة والعلماء مما يشوبهم ، ويدعوهم إلى أن يكونوا قدوة لغيرهم ، فما اعتقدوه وعرفوا أنه الحق فليصبروا عليه حتى وإن امتحنوا من جراء ذلك وعذبوا .

---

(١) تفسير ابن كثير : ١/ ١٢٣ .

(٢) يقول ابن مسعود : كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن ، وقال أبو عبدالرحمن السلمي : « حدثنا الذين كانوا يقرئوننا أنهم كانوا يستقرئون من النبي ﷺ فكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل ، فتعلمنا القرآن والعمل جميعا» . تفسير ابن كثير : ١/ ١٣ .

والإمام أحمد له مواقف عملية عظيمة مشرفة مع جميع من خالف وشذ عن النهج القويم بما في ذلك أهل الكتاب ، وبما أن المقام لايقتضي البسط في ذلك فإني أشير إلى ماروي عنه رحمه الله من أنه كان إذا نظر إلى نصراني غمض عينيه فقيل له في ذلك ، فقال : « لا أقدر أن أنظر إلى من افترى على الله وكذب عليه »[1] .

والحديث عن مواقف الإمام أحمد العملية من المبتدعة عقد عظيم أبينه في مباحث هذا الفصل من خلال :

١ - **الموقف العملي الصادر عن الإمام أحمد رحمه الله .**

٢ - **دعوته - رحمه الله - إلى كيفية معاملة المبتدعة .**

بمعنى أنني في كل مبحث في هذا الفصل أبدأه بما ورد عن الإمام أحمد من مواقف عملية سواء كانت مع أهل السنة ممن تلبس بالبدع أو مع المبتدعة بحيث يصبح الإمام أحمد هو القائم بهذا الموقف .

أما النقطة الأخرى فأذكرها بعدها وهي دعوة الإمام أحمد إلى كيفية التعامل مع المبتدعة بمعنى ذكر ماورد عنه رحمه الله من أقوال فيها بيان لكيفية تعامل المسلمين مع هؤلاء المبتدعة وخصائص منهج الإمام أحمد في ذلك .

وثمة أمر مهم وهو أني حين أذكر بعض مواقفه مع أهل السنة الذين أجابوا في المحنة أو صدرت عنهم بعض البدع مع المبتدعة ؛ لايعني أني أساوي بينهما ، ولكن أريد أن أبين أن الإمام أحمد لايحابي في الحق أحداً بل النص عنده الواجب اتباعه : الكتاب والسنة ، ومن خالف هذا - وإن كان عالما - فيجب أن يلتزم بالحق خصوصاً إذا كان إماماً يقتدى به ، لكي لايعود إلى مخالفة الحق وإن كان مجتهداً ليعرف أنه مقتدى به في كل مايصدر عنه .

وقبل أن أشرع في بيان المبحث الأول من المباحث الخاصة بهذا الفصل أتكلم بشيء من الإيجاز عن محنة القول بخلق القرآن وماأدى موقف الإمام أحمد المجيد فيها إلى نتائج خيّرة وعظيمة .

---

(١) طبقات الحنابلة : ١/٥٦ ، المقصد الأرشد : ١/١٥٦، المنهج الأحمد : ١/ ٢٦١ برواية أحمد بن القاسم الطوسي ، وينظر المناقب : ٢٤٨ .

- محنـة خلق القـرآن[*] :

لم يزل الناس على معتقد السلف ، وقولهم : إن القرآن كلام الله غير مخلوق حتى نبتت المعتزلة فقالوا بخلق القرآن ، وكانوا يتسترون بذلك في زمن الرشيد ، حتى إن الرشيد قال يوماً : بلغني أن بشراً المريسي يقول القرآن مخلوق ، ولله عليّ إن أظفرني به لأقتلنه قتلةً ماقتلتها أحداً ، فأقام بشر متوارياً أيام الرشيد نحوا من عشرين سنة ، فلما توفي الرشيد كان الأمر كذلك في زمن ولده الأمين ، فلما ولي المأمون خالطه قوم من المعتزلة فحسنوا له القول بخلق القرآن[1] .

وكان يتردد في حمل الناس على ذلك ويراقب العلماء ثم قوي عزمه على ذلك، فقد قال: لولا مكان يزيد بن هارون لأظهرت القول بخلق القرآن، فقال له بعض جلسائه : ومن يزيد بن هارون حتى يتقيه أمير المؤمنين ؟ فقال : إني أخاف إن أظهرته يرد عليّ فيختلف الناس وتكون فتنة وأنا أكره الفتنة ، فقال الرجل للمأمون : أنا أخبر ذلك من يزيد بن هارون ، فخرج إلى واسط ، فجاء إلى يزيد فدخل عليه المسجد فقال : ياأبا خالد إن أمير المؤمنين يقرئك السلام ويقول لك : إني أريد أن أظهر أن القرآن مخلوق ، فقال له : كذبت على أمير المؤمنين ، فإن كنت صادقا فاصبر إلى أن يجتمع عليّ الناس ، قال : فلما كان الغد واجتمع عليه الناس قلت : ياأبا خالد إن أمير المؤمنين يقرئك السلام ويقول لك : إني أريد أن أظهر القول بخلق القرآن فما عندك في ذلك ؛ قال : كذبت على أمير المؤمنين ، أمير المؤمنين لايحمل الناس على مالايعرفونه ومالم يقل به أحد ، قال الرجل : فلما رجعت إلى أمير المؤمنين قلت له ياأمير المؤمنين إنك كنت أعلم بالأمر منا وقص له الخبر ، فقال له المأمون : إنه تلعّب بك »[2] .

---

(١) ينظر : المناقب لابن الجوزي : ٣٨٥ .
(٢) المناقب : ٣٨٦ ، تاريخ بغداد ، السير : ١١/ ٢٣٧ ، محنة أحمد للمقدسي : ٣٠ .
(*) محنة أحمد كتب فيها كتابات كثيرة ، ومن العلماء من أفردها بالتأليف ، وسأوردها علي سبيل الاختصار .

وفي أواخر عهد المأمون عندما كان في حرب مع الروم حمل الناس على ذلك بالقوة ، وبدأ المأمون بامتحان العلماء وحملهم إليه إن لم يجيبوا .

يقول الإمام أحمد : أول من حمل للمحنة سبعة أنفس وهم يحيى بن معين وأبو خيثمة زهير بن حرب وأحمد بن إبراهيم الدورقي وإسماعيل الجوزي[1] ومحمد بن سعد كاتب الواقدي وأبو مسلم المستملي[2] وإسماعيل ابن أبي مسعود[3] فأجابوا ولو كانوا صبروا وقاموا لله لكان انقطع الأمر وحذرهم الرجل - يعني المأمون - ولكن لما أجابوا وهم عين البلد ؛ اجترأ على غيرهم ، وكان إذا ذكرهم يغتم ويقول : هم أول من ثلم هذه الثلمة[4] .

بعد ذلك ورد كتاب المأمون من الروم إلى بغداد إلى إسحاق بن إبراهيم يأمره بامتحان أبي عبدالله أحمد بن حنبل وعبيد الله بن عمر القواريري والحسن بن حماد المعروف بسجادة ومحمد بن نوح ، فوجه إليهم إسحاق وأحضرهم ، فأدخلوا على إسحاق فامتحنهم فأبى أبو عبدالله والقوم أن يجيبوا ، فلما كان بعد يوم أو يومين دعا إسحاق بالقواريري وسجادة من الحبس وهما مقيدان فسألهما فأجاباه فخلى عنهما ، ثم ورد الكتاب من المأمون إلى إسحاق بن إبراهيم بحمل أبي عبدالله ومحمد بن نوح إليه ببلاد الروم فحُملا ، وسأل رجل أبا عبدالله : إن عرضت على السيف تجيب ، فقال لا أجيب[5] ، ثم وهم في الطريق إليه جاء الخبر بموته فرجعا إلى بغداد ، وفي الطريق توفي محمد بن نوح فصلى عليه أبو عبدالله ، وأودع أبو عبدالله السجن ثم إلى دار إسحاق بن إبراهم .

---

(١) هو : إسماعيل بن داود الجوزي البغدادي ، ترجم له الخطيب في تاريخه : ٦/ ٢٤٧ .

(٢) هو : عبدالرحمن بن يونس المستملي ، توفي سنة ٢٢٥ هـ ، ينظر : تاريخ بغداد : ١٠/ ٢٥٨ .

(٣) هو : أبو إسحاق البغدادي من المحدثين الثقات ، ينظر : تاريخ بغداد : ٦/ ٢٥٠ .

(٤) الجوهر المحصل : ٦٦ - ٦٨ .

(٥) ذكر المحنة لحنبل بن إسحاق : ٣٨ ، المناقب : ٣٨٩ .

قال أبو عبدالله : فذهبوا بي إلى دار المعتصم ، وأدخلت في حجرة ليلاً وأغلق عليّ الباب، ثم جاء رسول المعتصم فقال : أجب ثم مشيت إلى أن دخلت عليه فإذا هو جالس وابن أبي دؤاد حاضر وقد جمع خلقاً كثيراً من أصحابه ، ثم قال المعتصم : ادن مني ولم يزل يدنيني حتى قربت منه ثم قال : اجلس فجلست وقد أثقلتني الأقياد فمكثت قليلاً ثم قلت ياأمير المؤمنين تأذن لي في الكلام ؟ فقال : تكلم، فقلت : إلام دعا الله ورسوله ؟ قال : إلى شهادة أن لا إله إلا الله وذكر أحمد حديث وفد عبدالقيس ، وقال: فإلى ماأدعى وهذه شهادتي وإخلاصي بالتوحيد ؟ فقال المعتصم : لولا أني وجدتك في يد من كان قبلي ماعرضتُ لك [(١)] .

ثم قال المعتصم للحاضرين : ناظروه . . . كلموه وأخذوا يناظرونه ويوردون أدلتهم على معتقدهم الفاسد والإمام أحمد يرد عليهم، ثم لما طال المجلس قام ، ورُد أحمد إلى الموضع الذي كان فيه ثم لما كان في اليوم الثاني حصل مثل ماحصل في اليوم الأول ، ولما كان في اليوم الثالث وجه المعتصم إلى أحمد بالحضور فدخل عليه ودار الخليفة غاصة بالرجال ومعهم السيوف والسياط ، وابتدأ الحاضرون في مناظرة الإمام أحمد فلما طال المجلس نَحَّى المعتصم الحاضرين وقَرَّب أحمد ، وقال : ويحك ياأحمد أجبني حتى أطلق عنك بيدي إني والله لأشفق عليك كشفقتي على هارون ابني ، فرد عليه أحمد نحو ماكان يرد عليه قبل ذلك ، فغضب المعتصم ولعن وقال : خذوه واسحبوه وخلعوه [(٢)] .

ولما رأى المعتصم ثبوت الإمام أحمد وتضحيته لان له ، فخشي ابن أبي دؤاد من رأفته عليه ، فقال : ياأمير المؤمنين إن تركته قيل إنك تركت مذهب المأمون وسخطت قوله وإنه غلب خليفتين ، فهاجه ذلك وأمر بضربه ، فضرب بالسياط إلى أن ذهب عقله ثم رجع إلى الحبس ، وبعد ذلك أمر المعتصم بإطلاقه [(٣)] .

---

(١) ذكر المحنة : ٤٦ - ٤٧ ، المناقب : ٣٩٩ ، حلية الأولياء : ٩/١٩٧ .

(٢) ذكر المحنة : ٥٥ ، سيرة أحمد لابنه صالح : ٦٣ .

(٣) المناقب : ٤٢٠ .

ولما مات المعتصم ولي ابنه هارون الواثق ، وأكثر الناس من الأخذ عن الإمام أحمد فشق ذلك على أهل البدع فكتب الحسن بن علي بن الجعد قاضي بغداد إلى ابن أبي دؤاد : إن أحمد قد انبسط في الحديث ، فلما بلغ أبا عبدالله أمسك عن التحديث من نفسه من غير أن يمنع ، واستمر ابن أبي دؤاد يحسن للواثق امتحان الناس بخلق القرآن ففعل ذلك ، لكنه لم يتعرض للإمام أحمد، وأرسل له : لاتساكني بأرض ، فاختفى إلى أن مات الواثق[1] .

وولي المتوكل على الله ابن المعتصم بعد الواثق سنة اثنتين وثلاثين ومئتين ، فأظهر الله به السنة وكشف تلك الغمة فشكره الناس على مافعل ، وأكرم الإمام أحمد وبالغ في ذلك ، وكان يوجه إليه في كل يوم من يسأل عن حاله ويأمر له ولأولاده بالمال فيمتنع الإمام أحمد من أخذه ويمنع أبنائه عنه[2] .

وكانت أيام هذا الخليفة أيام خير وبركة فقد نهى عن المحنة ، وأمر شيوخ الحديث بالتحديث في أحاديث الصفات وغيرها ونشرها بين الناس ، وأذل أهل البدعة والزيغ فرحمه الله وأكرم مثواه .

هذا باختصار أبرز ماجرى للإمام أحمد في محنة القول بخلق القرآن وصبره فيها على ما حصل له من تهديد وضرب ، وتمسكه بالحق ، يقول ابن الجوزي مبيناً بذل الإمام أحمد لنفسه في سبيل نصرة معتقد أهل السنة : « هذا (أي أحمد) رجل هانت عليه نفسه في الله عز وجل كما هانت على بلال نفسه، وقد روينا عن سعيد بن المسيب أنه كانت عليه نفسه في الله تعالى أهون من نفس ذباب ، وإنما تهون عليهم أنفسهم لعلمهم العواقب ، فعيون البصائر ناظرة إلى المآل لا إلى الحال ، وشدة ابتلاء الإمام أحمد دليل على قوة دينه لأنه قد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « يبتلى الرجل على حسب دينه »[3] ،

---

(١) المحنة لحنبل : ٦٩ ، المناقب : ٤٢٨ ، الجوهر المحصل : ٩٣ .

(٢) ينظر في ذلك : المحنة لحنبل : ٨٦ ، سيرة أحمد لابنه صالح : ٩٦ ، السير : ١١/ ٢٦٩ ومابعدها .

(٣) أخرجه الترمذي في الزهد : (٢٣٩٨) ، وابن ماجة في الفتن ، باب الصبر على البلاء : (٤٠٢٣) ، والدارمي : ٢/ ٢٢٠ ، والحاكم في المستدرك : ١/ ٤٠ ، عن سعد بن أبي وقاص وصححه ووافقه الذهبي ، وأحمد في المسند : ١/ ١٧٢ ، ١٨٠ ، ١٨٥ وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة : ٢/ ٣٧١ .

فسبحان من أيَّده وبصَّره وقواه ونصره »[(١)].

وقد كان لموقف الإمام أحمد المجيد في هذه المحنة آثار عظيمة[(*)] منها :

١ - علو السنة وأهلها :

حاول المعتزلة الجهمية منذ ظهورهم وفي فترة توهجهم إبان خلافة المأمون والمعتصم والواثق إخماد السنة وإظهار البدعة مستغلين وازع السلطان، ووصل الأمر إلى تدريس هذه البدع للصبيان على أنها من مسلمات الدين ، فلما وفق الله الإمام أحمد إلى الوقوف في وجه هؤلاء المبتدعة وكشف زيغهم وضلالهم وبيان الحق للأمة أدى ذلك إلى علو قدر السنة لدى الناس وارتفاع شأن أهلها وحماتها .

٢ - خمود البدعة وأهلها :

وبالمقابل لما ظهرت السنة وارتفعت وارتفع شأن أهلها خمدت - بحمد الله - البدعة وذُل أهلها وأصحابها وانكسروا ومقتهم الناس وعرفوا دجلهم وضلالهم وزيغهم .

٣ - علو منزلة الإمام أحمد رحمه الله وأصحابه ومتبعيه :

بعد موقف الإمام أحمد المجيد في هذه المحنة ارتفع شأنه وعلت منزلته عند الناس ، وهذا من إكرام الله لأوليائه ، يقول ابن أبي حاتم : « لقد رفع الله شأن أحمد بن حنبل بعدما امتحن وعظم عند الناس وارتفع أمره جداً »[(٢)].

وكذا أصبح كل من ينتسب إلى الإمام أحمد محبوباً بين الناس ، واستمر هذا إلى بعد وفاة الإمام أحمد ؛ يقول العليمي : « ومنها [أي من الخصال التي خص الله بها أحمد] أن ماأحد من أصحابه المتمسكين بمعتقده إلا وهو من الطعن سليم ومن الوهن مستقيم ، لايضاف إليه وسم بدعة ولا رسم مشنعة ولاتحريف مقال ولاتقبيح فعال ، قال عبدالوهاب الوراق : « إذا تكلم

---

(١) المناقب : ٤٤٦ .

(٢) المناقب : ٣٩٠ ، الجوهر المحصل : ٧٠ .

(*) وهذه مستفادة مما كتبه د/ عبدالله الجاسر في رسالته أصول الدين عند الإمام أحمد ، مع بعض الإضافات والتعديل .

الرجل في أصحاب أحمد فاتهموه فإن له خبيئة ، ليس هو بصاحب سنة »[1] .

وقال ابن جرير الطبري : « وهو - أي أحمد - الرضا عندنا والإمام في كل ماقال ، ومن حاد عنه فهو مبتدع رديء ، ومن قصده بعيب أو ذكره بسوء أو ببغض أو واحداً من أوليائه وأتباعه ومن كان على مذهبه فهو رديء خبيث لأنه الشيخ الإمام الذي ارتضاه أهل الإسلام وأهل الدين والسنة والجماعة »[2] .

وقال صالح بن أحمد : « بلغني أنه ذكر عند المتوكل أن أصحاب أحمد يكون بينهم وبين أهل البدع شرٌ ، فقال المتوكل لصاحب الخبر : لاترفع إليّ من أخبارهم شيئاً ، وشد على أيديهم ، فإن صاحبهم من سادة أمة محمد ﷺ[3] .

وعقد ابن الجوزي باباً خاصاً بفضل أصحابه وأتباعه[4] .

٤ - نشر السنة بين الناس :

بعد أن وفق الله المتوكل إلى إخماد هذه البدعة ، أمر العلماء والمحدثين بإفشاء أحاديث الصفات والرؤية ونشرها وتدريسها للناس ، فاجتمع الناس عند عثمان بن أبي شيبة في بغداد وجلس إليه قرابة ثلاثين ألف ، وكذا أخوه عبدالله في مسجد الرصافة[5] .

وهذا من فضل الله أولاً ثم بفضل موقف الإمام أحمد من هذه المحنة .

---

(١) المنهج الأحمد : ١/ ١٦ ، وقول عبدالوهاب في المناقب : ٦٧٠ .

(٢) محنة أحمد للمقدسي : ١٥٧ .

(٣) محنة أحمد للمقدسي : ٢٠٢ ، المناقب : ٦٧٠ - ٦٧١ .

(٤) في المناقب ص : ٦٧٠ - ٦٧٢ .

(٥) السير : ١١/ ١٢٥ ، ١٢/ ٣٤ ، والرصافة مدينة في العراق على الجانب الشرقي من بغداد ، أمر ببنائها المهدي بن المنصور . معجم البلدان : ٢/ ٤٦ ، ٤٧ .

المبحث الأول : التأليف في ذلك :

لعل من أشرف الأبواب التي يجاهد العلماء فيها ؛ باب التأليف في الرد على أهل الأهواء والبدع وبيان عوارهم وخروجهم عن الجادة وفضح معتقداتهم وكشف باطلهم ونقض شبههم .

وكان لعلماء السلف جهود عظيمة في ذلك ، يقول ابن تيمية رحمه الله بعد ذكره لبعض كتب أهل البدع ورد السلف عليها : « وكلام السلف في هذا الباب موجود في كتب كثيرة لايمكن أن نذكر ههنا إلا قليلاً منه مثل كتاب السنن للالكائي[(١)] ، والإبانة لابن بطة[(٢)] ، والسنة لأبي ذر الهروي[(٣)] ، والأصول لأبي عمرو الطلمنكي[(٤)] ، وكلام أبي عمر بن عبدالبر ، والأسماء والصفات للبيهقي[(٥)] ، وقبل ذلك السنة للطبراني[(٦)] ، ولأبي الشيخ الأصبهاني[(٧)] ، ولأبي عبدالله بن مندة[(٨)] ، ولأبي أحمد العسال

---

(١) هو : هبة الله بن الحسن بن منصور الإمام الحافظ أبو القاسم الطبري اللالكائي صاحب التصانيف ، توفي سنة ٤١٨ هـ . السير : ١٧/ ٤١٩ - ٤٢٠ ، الشذرات : ٣/ ٢١١ .

(٢) هو : عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان الإمام المحدث أبو عبدالله العكبري الحنبلي المعروف بابن بطة صاحب الإبانة الكبرى ، توفي سنة ٣٨٧ هـ . السير : ١٦/ ٥٢٩ - ٥٣٣ ، الشذرات : ٣/ ١٢٢ - ١٢٤ .

(٣) هو : عَبْد بن أحمد بن محمد بن عبدالله أبو ذر الهروي شيخ الحرم المعروف بابن السماك ، توفي سنة ٤٣٤ هـ . السير : ١٧ ٥٥٤ - ٥٦٣ ، الشذرات : ٣/ ٢٥٤ .

(٤) هو : أحمد بن محمد بن عبدالله الإمام المحدث أبو عمرو الطلمنكي الأندلسي ، توفي سنة ٤٢٩ هـ . السير : ١٧/ ٥٦٦ - ٥٦٩ ، الشذرات : ٣/ ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٥) هو : أحمد بن الحسين بن علي الشيخ الحافظ أبو بكر البيهقي صاحب التصانيف ، توفي سنة ٤٥٨ هـ . السير : ١٨/ ١٦٣ - ١٧٠ ، شذرات الذهب : ٣/ ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٦) هو : سليمان بن أحمد بن أيوب الإمام الحافظ أبو القاسم الطبراني اللخمي صاحب المعاجم الثلاثة ، توفي سنة ٣٦٠ هـ . السير : ١٦/ ١١٩ - ١٣٠ ، الشذرات : ٣/ ٣٠ .

(٧) هو : عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الإمام الحافظ أبو محمد المعروف بأبي الشيخ صاحب التصانيف ، توفي سنة ٣٦٩ هـ . السير : ١٦/ ٢٧٦ - ٢٨٠ ، الشذرات : ٣/ ٦٩ .

(٨) هو : محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة الإمام الحافظ أبو عبدالله من عائلة علم ، له كتاب الإيمان ، التوحيد ، الرد على الجهمية ، توفي سنة ٣٩٥ هـ . السير : ١٧/ ٢٨ ، الشذرات : ٣/ ١٤٦ ، مقدمة كتاب الإيمان بتحقيق الدكتور / علي ناصر الفقيهي .

الأصبهاني[1] ، وقبل ذلك السنة للخلال والتوحيد لابن خزيمة[2] ، وكلام أبي العباس بن سريج[3] ، والرد على الجهمية لجماعة مثل البخاري وشيخه عبدالله ابن محمد بن عبدالله الجعفي[4] ، وقبل ذلك السنة لعبدالله بن أحمد ، والسنة لأبي بكر الأثرم ، والسنة لحنبل ، وللمروزي ، ولأبي داود السجستاني ، ولابن أبي شيبة ، والسنة لأبي بكر بن أبي عاصم ، وكتاب خلق أفعال العباد للبخاري ، وكتاب الرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم ، وكلام أبي العباس عبدالعزيز المكي[5] صاحب الحيدة في الرد على الجهمية ، وكلام نعيم بن حماد الخزاعي ، وكلام غيرهم ، وكلام الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية ويحيى بن سعيد ، ويحيى بن يحيى النيسابوري[6] وأمثالهم ، وقبل ذلك لعبدالله بن المبارك وأمثاله وأشياء كثيرة . . . »[7] .

والإمام أحمد رحمه الله له قصب السبق في هذا المجال ؛ حيث يعتبر من أوائل من ألّف وكتب في الرد على الفرق وأهل البدع ، فقد ألّف مصنفه القيم : « **الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه**

---

(١) هو : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان أبو أحمد العسال الأصبهاني الحافظ ، توفي سنة ٣٤٩ هـ . السير : ١٦/ ٦-١٥ ، الشذرات : ٢/ ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٢) هو : محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة إمام الأئمة أبو بكر السلمي الشافعي صاحب التصانيف ، توفي سنة ٣١١ هـ . السير : ١٤/ ٣٦٥ - ٣٨٢ ، الشذرات : ٢/ ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٣) هو : أحمد بن عمر بن سريج الإمام أبو العباس البغدادي الشافعي صاحب المصنفات ، توفي سنة ٣٠٦ هـ . السير : ١٤/ ٢٠١ - ٢٠٤ ، الشذرات : ٢/ ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٤) هو : عبدالله بن محمد بن عبدالله بن جعفر الإمام الحافظ أبو جعفر الجعفي المعروف بالمسندي لكثرة اعتنائه بالأحاديث المسندة ، توفي سنة ٢٠٩ هـ . السير : ١/ ٦٥٨ - ٦٦٠ ، الشذرات : ٢/ ٦٧ .

(٥) هو : عبدالعزيز بن يحيى بن عبدالعزيز بن مسلم أبو الحسن المكي الكناني تلميذ الشافعي ، توفي سنة ٢٤٠ هـ . تاريخ بغداد : ١/ ٤٤٩ ، العبر للذهبي : ١/ ٤٣٤ ، طبقات الشافعية للسبكي : ٢/ ١٤٤ .

(٦) هو : يحيى بن يحيى بن بكر بن عبدالرحمن شيخ الإسلام أبو زكريا التميمي النيسابوري ، توفي سنة ٢٢٦ هـ . السير : ١٠/ ٥١٢ - ٥١٩ ، الشذرات : ٢/ ٥٩ .

(٧) الحموية لابن تيمية ضمن مجموعة نفائس بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله : ٩٧ - ٩٩ .

القرآن وتأولوه على غير تأويله » ، كذلك كتابه : « **طاعة الرسول** » يقول ابن القيم عنه : « وأنكر الإمام أحمد والشافعي على من رد أحاديث رسول الله ﷺ لزعمه أنها تخالف ظاهر القرآن ، وللإمام أحمد في ذلك كتاب مفرد سماه « **طاعة الرسول** »[١] .

وكذا له عدة كتب ذكرها العلماء منها : « **كتاب الإرجاء** » و « **كتاب نفي التشبيه** »[٢] ويرجح أنهما مفقودان .

وقد كتب رحمه الله الكثير من الكتب والرسائل ، وأملى على تلاميذه بعضها ، وفيها التحذير الشديد الأكيد من البدع وأهل الزيغ والضلال ، فقد كتب وأملى إلى جانب الرد على الجهمية والزنادقة رسالة السنة ، ورسالة مسدد، ورسالة عبدوس ، ورسالة إلى الخليفة المتوكل في إثبات أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وله العديد من الرسائل إلى إخوانه في المدن المجاورة في التحذير من الخوارج وبيان ضلالهم وفسقهم ودعوة الناس إلى قتالهم[٣] .

وفيما يلي عرض لأهم ماورد في بعض هذه الرسائل :

١ - رسالة السنة[٤] برواية الاصطخري وغيره :

ذكر الإمام أحمد رحمه الله مذهب السلف في الإيمان وبين فساد قول المرجئة فيه ، ومذهب السلف في القدر وفساد قول القدرية فيه ، ثم بين مذهب السلف رحمهم الله وجوب طاعة الأئمة ، والإمساك في الفتن ، والكف عن أهل القبلة .

ثم بين بعض العقائد الثابتة التي أنكرها المبتدعة مثل الأعور الدجال وعذاب القبر والحوض والصراط والميزان والشفاعة وخلق الجنة والنار ، ورد على شبه المبتدعة في بعضها .

---

(١) الطرق الحكمية : ١٠٧ .

(٢) ينظر : التمهيد في مبحث ترجمة الإمام أحمد بن حنبل - فيما يتعلق بمؤلفاته - .

(٣) السنة للخلال : (١١٥) بإسناد صحيح ، و (١١٦) وقد سبق بيان ذلك .

(٤) وقد طبعت ضمن الطبقات : ١/ ٢٤ - ٣٦ ومفردة ملحقه بكتاب الرد على الجهمية والزنادقة بتصحيح الشيخ إسماعيل الأنصاري ، طبعة الإفتاء .

ثم تكلم عن عقيدة السلف في القرآن والتكليم والرؤية ، وكذا في الصحابة . . .

ثم بين ضلال من حرم ماأحل الله ، وفضيلة الكسب الحلال .

ثم بين وجوب التمسك بالكتاب والسنة وضلال أهل الرأي .

ثم شرع في بيان ألقاب أهل البدع من مرجئة وقدرية ومعتزلة وجهمية ورافضة وأصنافها والخوارج وأصنافهم وأصحاب الرأي .

ثم ذكر مايطلقه المبتدعة وأصحاب الضلال على أهل السنة من ألقاب هم أجدر وأولى بها .

ثم ختم الرسالة بالدعاء على أهل الضلال والأهواء والزيغ .

٢ - رسالة مسدد بن مسرهد[١] :

بدأها رحمه الله بمقدمة كالتي بدأ بها كتابه الرد على الجهمية والزنادقة ثم بين وجوب التمسك بالسنة وعقيدة السلف في القرآن والتحذير من رأي جهم وبين افتراق جماعته إلى ثلاث فرق : جهمية ولفظية وواقفة وفساد مقالتهم ومايجب على الناس نحوهم من معاملة .

ثم بين عقيدة السلف في الإيمان ، ثم ذكر مقالة المعتزلة والرافضة مبيناً لفساد مقالة المعتزلة وراداً على مقالة الرافضة .

ثم ذكر عقيدة السلف في الجنة والنار والرؤية والشفاعة والتكليم والصراط والميزان ومنكر ونكير وملك الموت وقبضه للأرواح والنفخ في الصور والدجال ونزول عيسى .

ثم تكلم عن فضيلة الخلفاء الراشدين وبقية العشرة المبشرين بالجنة .

ثم بين وجوب الخروج مع الأئمة في الغزو والحج ، والصلاة خلفهم ، ثم تكلم عن الصحابة وعن وجوب الكف عن مساويهم ثم بين بعض مايجب نحو المبتدعة من معاملة ، ثم تكلم على بعض الأمور الفقهية ، وختم الرسالة

---

(١) وقد طبعت ضمن الطبقات : ١/ ٣٤١ - ٣٤٥ وغيرها .

بالأمر بحب أهل السنة والدعوة بالموت عليها - أي على السنة - .

٣ - رسالة عبدوس[1] :

وهي أكبر من سابقتيها ، بدأها الإمام أحمد ببيان أصول السنة وهي : التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم وترك البدع والخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء والمراء والجدال الباطل في الدين .

ثم تكلم عن وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره ، والتصديق بالأحاديث التي فيه والإيمان بها وعدم ردها .

ثم بين عقيدة السلف في القرآن وأنكر على من قال بخلقه وعلى من قال باللفظ والوقف ، وعقيدتهم في الرؤية والميزان والحوض وعذاب القبر والشفاعة والمسيح الدجال ، ونزول عيسى وقتله له .

ثم بين عقيدة السلف في الإيمان وتكلم عن حكم تارك الصلاة وأنه يكفر .

ثم تكلم عن عقيدة السلف في الصحابة والتفضيل بينهم .

وفي السمع والطاعة للأئمة الأبرار والفجار ولواحق ذلك .

ثم بين عقيدة السلف في عدم الشهادة على أحد من أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولانار ، وأن من لقي الله بذنب وهو تائب منه غير مصر عليه ، فإن الله يتوب عليه ومن أصر على الذنب فأمره إلى الله .

ثم أنكر على من تنقص الصحابة ، وختم الرسالة بعقيدة السلف في الجنة والنار وأن من مات من أهل القبلة وهو موحد يصلى عليه ويستغفر له ولاتترك الصلاة عليه لذنب أذنبه .

٤ - رسالة أحمد إلى الخليفة المتوكل :

لما كان قد تفشى في زمن الإمام أحمد القول بخلق القرآن ، وسأله

---

(١) وقد طبعت ضمن الطبقات : ١/ ٢٤١ - ٢٤٦ وغيرها .

المتوكل رحمه الله عنه سؤال علم لا امتحان فقد كتب الإمام أحمد رحمه الله إليه رسالة يبين فيها عقيدة السلف في القرآن وأنه منزل غير مخلوق مستدلاً على ذلك بالآيات والأحاديث وأقوال الصحابة ، ومبيناً خطر أهل الأهواء والخصومات على المسلمين ، وختم الرسالة بقوله : « وقد روي عن غير واحد ممن مضى من سلفنا رحمهم الله أنهم كانوا يقولون : القرآن كلام الله عز وجل وليس بمخلوق » ، وهو الذي أذهب إليه ، ولست بصاحب كلام ولا أرى الكلام في شيء من هذا إلا ماكان في كتاب الله عز وجل أو في حديث عن النبي ﷺ أو عن الصحابة أو عن التابعين فأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود »[1] .

وبعد : فيلاحظ من خلال البحث في رسائل الإمام أحمد أنه رحمه الله يركز وينبه على بعض الأمور التي انتشرت في عصره رحمه الله من بدع أصحاب الأهواء والزيغ ، واحتاج الناس فيها إلى مزيد كشف لزيغها وضلالها وبيان عوارها الأمر الذي يدل على فهم سليم من الإمام أحمد لواقعه الذي عاش فيه ، وهذا من الخصائص التي اشتهر بها الإمام أحمد ، وتظهر هذه الخاصية في أن علاج الإمام أحمد لمشكلات الأمة ونقضه للبدع الفاسدة المحدثة في عصره ؛ كان مبنياً على فهم واسع ودقيق وموزون للواقع الذي عاش فيه .

فقد كان رحمه الله يعيش في عصر اكتظ بالانحرافات والمبتدعات منها ضعف الأخذ بالسنة وإيثار الرأي وشيوع الأهواء وتفشي الخصومات والتعسف في التأويل الباطل والقول بخلق القرآن وتفشي البدع فيه وإنكار كثير من الغيبيات وتجريح للصحابة وتنقصهم والخروج على الأئمة والاقتتال وتصدع وحدة المسلمين وغيرها ، فقد عاش رحمه الله هذا الواقع وعرفه ودرسه ثم أخذ في نقده وتبصير الأمة بما يجب عليهم من معاملة نحو هؤلاء المبتدعة وقد كان من أساليبه في ذلك التأليف في الرد عليهم وفي تحذير الناس منهم وبيان خطرهم وضلالهم .

(١) وقد طبعت ضمن كتاب السنة لعبدالله : ١/ ١٣٣ - ١٣٤ ، شرح أصول الاعتقاد : ٢/ ٢٢٧ - ٣١٢ وغيرها ، ومستقلة .

المبحث الثاني : المناظرة لهم

المناظرة مصدر ناظَرَ وهي من التناظر وهو التقابل لأن المتناظرين يتقابلان في مناظرتهما ، أو من النظير وهو المثيل لأن المناظر يرد على خصمه بمثل حجته[1] ، وجعلها ابن الأثير بمعنى المجادلة والمخاصمة[2] ، ويرى بعض العلماء أن المناظرة والمجادلة تتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها ، أما المخاصمة فلجاج في الكلام ليستوفى به المقصود من مال أو غيره [3] .

وقد ورد النهي عن المجادلة والمناظرة لأهل البدع في كلام السلف الصالح فقد بوب اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد في [سياق ماروي عن النبي ﷺ في النهي عن مناظرة أهل البدع وجدالهم والمكالمة معهم والاستماع إلى أقوالهم المحدثة وآرائهم الخبيثة] [4] ، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله في [باب مايكره فيه المناظرة والجدال والمراء] [5] ، والحافظ إسماعيل الأصبهاني [6] في الحجة في بيان المحجة في [فصل في النهي عن مناظرة أهل البدع وجدالهم والاستماع إلى أقوالهم] [7] .

وكان الإمام أحمد يكره مناظرة أهل البدع والتأليف في ذلك ، فقد قال صالح بن أحمد « كتب رجل إلى أبي رحمه الله كتاباً يستأذنه فيه أن يضع كتاباً يشرح فيه الرد على أهل البدع ، وأن يحضر مع أهل الكلام فيناظرهم ويحتج عليهم ، فكتب إليه أبي : « بسم الله الرحمن الرحيم أحسن الله عاقبتك ودفع عنك كل مكروه ومحذور ، الذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا من أهل

---

(١) القاموس المحيط ، مادة نَظَرَ .
(٢) النهاية في غريب الحديث : ١/ ٢٤٨ .
(٣) ينظر : إحياء علوم الدين للغزالي : ٣/ ١١٥ ، والأذكار للنووي : ٣٣٠ .
(٤) ١/ ١١٤ .
(٥) ص : ٤١١ .
(٦) هو : إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ قوام السنة أبو القاسم التميمي الأصبهاني الشافعي ، توفي سنة ٥٣٥ هـ . السير : ٢/ ٨ ، الشذرات : ٤/ ١٠٥ .
(٧) ١/ ٣١١ .

العلم أنهم كانوا يكرهون الكلام والجلوس مع أهل الزيغ ، وإنما الأمور في التسليم والانتهاء إلى ماكان في كتاب الله أو سنة رسول الله لافي الجلوس مع أهل البدع والزيغ لترد عليهم فإنهم يلبسون عليك ولاهم يرجعون فالسلامة إن شاء الله في ترك مجالستهم أو الخوض معهم في بدعتهم وضلالتهم »[١] .

يتبين من هذه النصوص ذم السلف للمناظرة والمجادلة لأهل البدع ، وهذا ليس على عمومه بل وردت بعض النصوص التي تبين جواز بل فضيلة المناظرة لأهل البدع ، يقول ابن رجب رحمه الله : « قال كثير من أئمة السلف ناظروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خصموا وإن جحدوا به كفروا »[٢] ، وهو مشهور عن الإمام الشافعي رحمه الله .

ويبين الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز أهمية المناظرة فيقول : « رأيت ملاحاة الرجال تلقيحاً لألبابهم »[٣] .

ومناظرات السلف لأهل البدع كثيرة ، منها مناظرة علي وابن عباس رضي الله عنهم للخوارج[٤] ، ومناظرة عمر بن عبدالعزيز رحمه الله لغيلان الدمشقي القدري[٥] ، وورد أن الأوزاعي رحمه الله ناظر قدرياً طلب المناظرة فحجه رحمه الله[٦] .

ومناظرات الإمام أحمد للمعتزلة الجهمية بمحضر الخليفة مشهورة وسنأتي لها قريباً .

ويلاحظ من خلال النصوص السابقة وماقبلها أن السلف ورد عنهم الذم للمناظرة والمجادلة ، وورد عنهم المدح لها والأمر بها وللجمع بين ذلك فإن المناظرة والمجادلة تنقسم إلى قسمين :

---

(١) مسائل أحمد لابن صالح : ٢/١٦٦ - ١٦٧ ، وبنحوه تاريخ الإسلام للذهبي : ٩١ .
(٢) جامع العلوم والحكم لابن رجب : ٢٦ .
(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر : ٤٣٦ ، والملاحاة : المراجعة والمخاوضة على وجه التعليم والتفهيم والمدارسة .
(٤) المصدر السابق : ٤٢٨ - ٤٣٠ ، الفرق بين الفرق : ٧٨ - ٨٠ .
(٥) شرح أصول الاعتقاد : ٢/٧١٤ - ٧١٩ .
(٦) المصدر السابق : ٢/٧١٨ - ٧١٩ .

القسم الأول : مذمومة منهي عنها .

القسم الثاني : محمودة مأمور بها .

يقول النووي مبيناً بعض الضوابط التي تميز بين القسمين : « واعلم أن الجدال قد يكون بحق وقد يكون بباطل ، قال الله تعالى : ﴿وَلَا تُجَـٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[سورة العنكبوت : ٤٦] وقال تعالى : ﴿وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [سورة النحل : ١٢٥] فإن كان الجدال للوقوف على الحق وتقريره كان محموداً ، وإن كان في مدافعة الحق أو كان جدالاً بغير علم كان مذموماً ، وعلى هذا التفصيل تنزل النصوص الواردة في إباحته وذمه »[١] .

وأما ماورد عن الإمام أحمد رحمه الله في النقل السابق[٢] فواضح من خلال قوله رحمه الله : « . . . فإنهم يلبسون عليك ولاهم يرجعون » خوفه رحمه الله من تلبيس المبتدعة على المناظر وإثارة الوساوس والشكوك لديه ، وكذا فهم قوم معاندون مكابرون لايريدون بمناظرتهم الحق ولايطلبونه وإن علموا به لم يرجعوا ، بل هم ينتصرون للباطل والعياذ بالله .

منهج الإمام أحمد في مناظراته :

إن من الأساليب العلمية المؤثرة في التعامل مع الفرق وأهل الأهواء والبدع أسلوب المناظرة لهم وهو أسلوب اتبعه كثير من علماء السلف إذ في كشف زيف اعتقاد هؤلاء المبتدعة وضلالهم نصر عظيم للسنة وأهلها ، وباب عظيم يشرف الجهاد فيه .

وكما كان الإمام أحمد سباقاً إلى مافيه نصرة معتقد السلف

---

(١) الأذكار : ٣٣٠ ، وينظر : تفسير الشوكاني : ٤/ ٤٨١ .

(٢) ينظر ص : ٢٧٢-٢٧٣ .

الصالح فقد اتخذ من هذا الأسلوب طريقاً لبيان عوار الجهمية المعتزلة وفساد مقالاتهم خصوصاً في قولهم بخلق القرآن .

ولم يكن الإمام أحمد يقتصر في مناظراته على أهل البدع فقط ، بل مع أهل السنة ممن لُبّست عليه بعض الأمور ، فالإمام أحمد يناظره ويبين له خطأه حتى يرجع إلى المعتقد السليم ، ويستنبط هذا من خلال الخبر الآتي :

قال حنبل : اجتمع بعض فقهاء بغداد إلى أبي عبدالله وقالوا : يا إبا عبدالله هذا الأمر قد تفاقم وفشا - يعنون إظهار الخليفة الواثق لخلق القرآن - وغير ذلك فقال لهم أبو عبدالله : « فما تريدون ؟ قالوا : أن نشاورك في أنا لسنا نرضى بإمرته ولاسلطانه ، فناظرهم أبو عبدالله ساعة وقال لهم : عليكم بالنكرة بقلوبكم ، ولاتخلعوا يداً من طاعة ، ولاتشقوا عصا المسلمين ، ولاتسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم . . . »[1] .

والإمام أحمد يكره المناظرة لما فيه من حكاية لأقوال أهل البدع بقصد الرد عليهم ، ومايحصل فيها من التلبيس على الذي يرد عليهم ، وكذا فهم (أي أصحاب الأهواء) معاندون مكابرون عن الحق، والمناظرة معهم لافائدة فيها ، فالأولى تركها .

ولذا لم يختر الإمام أحمد المناظرات ولم يدع إليها ، إنما اضطر إليها اضطراراً[2] في مناظرته مع الجهمية في خلق القرآن بمحضر الخليفة المعتصم

---

(١) السنة للخلال : (٩) ، محنة أحمد لحنبل : ٨١ - ٨٣ ، وبنحوه مختصراً عند ابن أبي يعلى في الطبقات : ١/ ١٤٤ .

(٢) يقول الإمام محمد بن الحسين الآجري في معرض حديثه عن ذم المناظرة التي تورث الخصومات ، وإيراده لأقوال العلماء في ذلك : « فمن اقتدى بهؤلاء الأئمة سلم له دينه إن شاء الله تعالى ، فإن قال قائل : فإن اضطر في الأمر وقتاً من الأوقات إلى مناظرتهم وإثبات الحجة عليهم ألا يناظرهم ؟ قيل : الاضطرار إنما يكون مع إمام له مذهب سوء فيمتحن الناس ويدعوهم إلى مذهبه ، كفعل من مضى في وقت أحمد بن حنبل رحمه الله : ثلاثة خلفاء امتحنوا الناس ودعوهم إلى مذهبهم السوء فلم يجد العلماء بُدا من الذب عن الدين وأرادوا بذلك معرفة العامة الحق من الباطل فناظروهم ضرورة لا اختياراً ، فأثبت الله عز وجل الحق مع أحمد بن حنبل ومن كان على طريقته ، وأذل الله العظيم المعتزلة / =

الذي كان يدعو إلى مناظرته وكلامه بقوله : ناظروه . . . كلموه . . . ، وأما غير ذلك فلم يرد - على حد علمي - عنه مناظرة لأحد سوى ماأورده الخلال في سننه أنه ناظر خالد بن خداش في القدر وسبق إيراد ذلك والتعليق عليه[1] .

وكذلك فمناظراته للمعتزلة الجهمية في خلق القرآن كانت زمن محنته فقط ولم يرد أنه ناظر في غيرها .

ولذا فقد موَّه المبتدعة وأصحاب الضلال على الخلفاء والملوك بأن أهل السنة يفرون من المناظرة ويخافون منها يقول محمد بن موسى الكلاعي الفقيه[2] : أعظم ماكانت المحنة - يعني المعتزلة - زمن المأمون والمعتصم فتورع عن مجادلتهم أحمد بن حنبل ، فموهوا بذلك على الملوك وقالوا : إنهم - يعني أهل السنة - يفرون من المناظرة لما يعلمونه من ضعفهم عن نصرة الباطل وأنهم لاحجة بأيديهم ، وشنعوا بذلك عليهم حتى امتحن في زمانهم أحمد وغيره »[3] .

مناظرة الإمام أحمد للقائلين بخلق القرآن :

لقد جرت للإمام أحمد رحمه الله زمن المحنة مناظرات كثيرة في القول بخلق القرآن والرد على شبه المبطلين فيه ، وناظر رحمه الله علماء سوء من المتكلمين وغيرهم .

ولقد كان رحمه الله - كعادته - في كل مواقفه مع المبتدعة صابراً

= / وفضحهم ، وعرفت العامة أن الحق ماكان عليه أحمد بن حنبل ومن تابعه إلى يوم القيامة ». الشريعة : ٦٢ ، وهذا محل نظر واجتهاد ، فقد ير العالم أن المناظرة أولى لإظهار الحق الذي لبسه أهل البدع بالباطل كما حصل في مناظرة عبدالعزيز الكناني لبشر المريسي ، وقد يرى أن ترك المناظرة للبعد عن أهل البدع وعدم الاختلاط بهم أولى ، فهي محل نظر واجتهاد العالم .

(١) ينظر ص : ٢٢٤ .

(٢) لم أجد له ترجمة .

(٣) تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر الدمشقي : ١١٦ .

على لأواء المحن ، ظاهراً بالحق الذي لايخالطه باطل ، متمسكاً بالنص ، راداً على بدع الضلال والزيغ فرحمه الله من إمام مقدم .

وأما مناظرته للجهمية والمعتزلة في قولهم بخلق القرآن فقد حكى بعضها في كتابه الرد على الجهمية والزنادقة ، وذكرها من ألّف وكتب عن الإمام أحمد ومحنته .

ونظراً لأن جُل هذه المناظرة قد أوردتها في المبحث الخاص بموقف الإمام أحمد من الجهمية في الرد عليهم في قولهم بخلق القرآن فهذا يُغني عن الإعادة ولكن أذكر هنا بعض الخصائص العامة في مناظرته لهم :

١ - دعوته رحمه الله إلى التلقي الفعلي من الكتاب والسنة واستمداد الأحكام منهما فقط فقد كان رحمه الله يقول للخليفة المعتصم : «ياأمير المؤمنين أعطوني شيئاً من كتاب الله أو سنة رسول الله فأقول به . . . » ، ولم يتعد في ردوده عليهم في المناظرة لهم الكتاب والسنة - وهو ديدنه في إجاباته وفتاويه رحمه الله - وبيان تهافت استدلالهم بها .

٢ - توضيحه رحمه الله لحقيقة المبتدعة وأن لهم جرأة - بتلبيس إبليس عليهم وأزّه لهم - على إنكار الآثار والأخبار وهي من مناهج أهل الأهواء والبدع [(١)] .

يقول الإمام أحمد رحمه الله في ذلك : « ولقد احتجوا عليّ بشيء مايقوى قلبي ولاينطلق لساني أن أحكيه ؛ أنكروا الآثار وماظننتهم على هذا حتى سمعت مقالتهم » [(٢)] .

وقال رحمه الله : « زعمتم أن الأخبار تردونها بسبب اختلاف أسانيدها ومايدخلها من الوهم والضعف فهذا القرآن نحن وأنتم مجمعون عليه . . . » [(٣)] .

---

(١) ينظر في بيان هذا المنهج ماكتبه شيخ الإسلام ابن تيمية في المنهاج : ٣/ ٧٩ ، والصفدية : ١/ ٩٤ ، ودرء التعارض : ٧/ ١٨٢ ، وماكتبه البربهاري في شرح السنة : ٣٥ ، وماكتبه الشاطبي في الاعتصام : ١/ ٢٣١ - ٢٣٢ وغيرهم .

(٢) تاريخ الإسلام : ١٠٣ ، السير : ١١/ ٢٤٧ . (٣) المحنة للمقدسي : ٩٩ - ١٠٠ .

٣ - ومن خصائص منهجه رحمه الله في مناظرته لهم : تحقيره لأهل البدع وتصغيره لهم وبيان أنهم ليسوا أهلاً للرد عليهم :

وهو منهج قوي في الرفع من عزة أهل السنة وكرامتهم ، وأنهم بعقيدتهم السلفية الأعلون دائماً ، فقد قال بعض من حضر المحنة : إن ابن أبي دؤاد أقبل على أحمد يكلمه ، فلم يلتفت إليه أحمد ، حتى قال المعتصم لأحمد : ألا تكلم أبا عبدالله[(١)] ؟ : فقال أحمد : « لست أعرفه من أهل العلم فأكلمه »[(٢)] .

وقال رحمه الله : « وكان أبو إسحاق[(٣)] أرق عليّ منهم كلهم ، فأما ابن أبي دؤاد فكان قَدْمًا[(٤)] لايحسن يحتج ولايهتدي إلى شيء إنما كان يعتمد على أولئك البصريين المعتزلة »[(٥)] .

٤ - ومن منهجه رحمه الله : القوة في إقناع الخصم إما بإفحامه ومن ثم إسكاته أو بقلب السؤال عليه وهذا واضح من خلال إجابة الإمام أحمد على شبه الجهمية المعتزلة في بعض الأدلة من القرآن والسنة ، فما يلبث المبتدع أن يسكت خجلاً وحياءاً الأمر الذي دفع بالخليفة إلى القول دائما : كلموه ناظروه . . . وهو أي - أحمد - يرد عليهم كلهم وصوته رحمه الله يعلو فوق أصواتهم جميعا[(٦)] .

وكذا فهو إن سئل عن سؤال مثل قول أحد المبتدعة له : ماتقول في القرآن ؟ فأجابه بسؤال : ماتقول في العلم[(٧)] ؟ ليعلمه رحمه الله أن حكم من قال بخلق القرآن عين حكم من قال بخلق الله العلم الإلهي وهو الكفر إذ لافرق بينهما .

---

(١) يعني ابن أبي دؤاد .
(٢) المناقب : ٤٣٧ ، السير : ١١/ ٢٤٧ .
(٣) أي المعتصم .
(٤) الفَدْمَ هو العَيّ عن الحجة والكلام مع ثقل وقلة فهم . اللسان ، مادة (فَدَمَ) .
(٥) المحنة للمقدسي : ١١٥ .
(٦) المصدر السابق : ٨٧ ، ٨٨ .
(٧) مناقب أحمد : ٤٢٢ ، حلية الأولياء : ٩/ ١١٧ .

ولما قال له عبدالرحمن بن إسحاق ماتقول في القرآن أهو الله أو غيره فعارضه أحمد بالعلم فسكت .

وفيه أيضاً وجوب هدم الباطل الذي عند الخصم ثم بناء الحق مكانه ، فقد عارض الإمام أحمد مناظره بالعلم فسكت ، يقول ابن تيمية رحمه الله : « وهذا من حسن معرفة أبي عبدالله بالمناظرة رحمه الله فإن المبتدع الذي بنى مذهبه على أصل فاسد ، فينبغي إذا كان المناظر مدعياً أن الحق معه ، أن يبدأ بهدم ماعنده ، فإذا أنكر ، وطلب الحق أعطاه إياه وإلا فمادام معتقداً نقيض الحق لم يدخل الحق إلى قلبه ، كاللوح الذي كتب فيه كلام باطل ، امحه أولاً ثم اكتب فيه الحق ، وهؤلاء كان قصدهم الاحتجاج لبدعتهم ، فذكر لهم الإمام أحمد رحمه الله من المعارضة مايبطلها »[1] .

وبعد فقد أوردت بعض الأصول العامة لمنهج الإمام أحمد في مناظراته للجهمية والمعتزلة القائلين بخلق القرآن ، والتي تبرز علو شأن الإمام أحمد وقوة حججه وعلوها على شبه المبتدعة الأمر الذي اضطرهم إلى التسليم بذلك ، يقول إسحاق بن إبراهيم له (أي لأحمد) حينما حجهم وعلا عليهم : « . . . أليس زعمت أنك لاتحسن الكلام ، أراك قائماً بحجتك »[2] .

---

(١) مجموع الفتاوى : (١٧/١٥٨ - ١٥٩) ، وينظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، د/ عبدالرحمن المحمود : ١/ ٣١٤ .

(٢) تهذيب الكمال للمزي : ١/ ٤٦٢ .

المبحث الأول : حكم الرواية عنهم :

إن للإمام أحمد رحمه الله جهوداً عظيمة في مجال تمحيص رواة الحديث وبيان المقبول منهم من المردود ، وهذا ليس بغريب على إمام في الحديث اشتهر عنه نقد الرجال لتمحيص مروياتهم وبيان صحيح الحديث من ضعيفه .

وهذا الأمر ليس من الغيبة كما يظنه بعض الجهلة ، إنما هو من باب تصحيح الحديث ومن النصيحة في الدين ، يقول الإمام أحمد : « لو ترك هذا - أي نقد الرواة - لم يُعْرف الصحيح من غيره »[1] .

وقال محمد بن بندار[2] : إني ليشتد عليّ أن أقول : فلان ضعيف . . فلان كذاب ، فقال أحمد : « إذا سكتَّ وسكتُّ أنا فمتى يُعَرَّفُ الجاهلُ الصحيح من السقيم ؟ »[3] .

وقال عبدالله بن أحمد : جاء أبو تراب النخشبي[4] إلى أبي فجعل أبي يقول : فلان ضعيف . . وفلان ثقة ، فقال أبو تراب : ياشيخ لاتغتب العلماء فالتفت أبي إليه فقال له : « ويحك هذا نصيحة ، ليس هذا غيبة »[5] .

---

(١) طبقات الحنابلة : ١٣٧/١ ، برواية الحسن بن علي الإسكافي ، شرح علل الترمذي لابن رجب : ٤٧/١ ، بحر الدم لابن عبدالهادي : ٣٦ .

(٢) هو : محمد بن بندار السباك أبو بكر الجرجاني ممن روى عن الإمام أحمد . تنظر أخباره ومروياته في : الطبقات : ٢٨٧/١ ، المقصد الأرشد : ٩٠٨ ، المنهج الأحمد : ٣٢٩/١ .

(٣) الطبقات : ٢٩٨/١ ، الكفاية للخطيب البغدادي : ٩٢ ، شرح علل الترمذي : ٤٦/١ ، بحر الدم : ٣٦ .

(٤) هو : عَسكر بن الحُصين أبو تراب النخشبي من الزهاد وممن روى عن الإمام أحمد ، توفي سنة ٢٤٥ هـ . السير : ٥٤٥/١١ ، الطبقات : ٢٤٨/١ .

(٥) الكفاية : ٩٢ ، تاريخ بغداد : ٣١٦/١٢ ، شرح علل الترمذي : ٤٦/١ ، علوم الحديث لابن الصلاح : ٣٥٠ .

وسئل الإمام أحمد عن أبي البَخْتري [1] فقال : « كان كذاباً يضع الحديث ، فقال الرجل : أنا ابن عمه لَحّاً [2] ، فقال أبو عبدالله : « الله المستعان ولكن ليس في الدين محاباة » [3] .

أما فيما يتعلق بالرواية عن المبتدعة فقد اختلف في حكمها على عدة أقوال هي :

١ - منع الرواية عنهم مطلقاً ؛ لأنهم كفرة عند من يكفرهم وفسقة عند من فسقهم ولم يحكم بكفرهم ، وقال بهذا القول الإمام مالك رحمه الله وبعض أصحابه والقاضي أبو بكر الباقلاني [4] وغيرهم .
وقد ضعف بعض أهل العلم هذا القول ، يقول النووي في الإرشاد : « هذا المذهب ضعيف جداً ففي الصحيحين وغيرهما من كتب أئمة الحديث الاحتجاج بكثير من المبتدعة غير الدعاة » [5] .

٢ - تقبل روايتهم بشرط ألا تكون بدعتهم مكفرة ، ويقول الحافظ ابن حجر مبيناً عدم صحة التقيد بالكفر مطلقاً : « والتحقيق أنه لا يرد كل مُكفَّر ببدعته لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة ، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها ، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف ، فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواترا من الشرع معلوم من الدين بالضرورة ، وكذا من اعتقد عكسه [والصواب أن يضاف إلى ذلك أنه ترد رواية كل كافر بقول أو بفعل أو بشك سواء كان كفره بتكذيب أو غيره] [6] » .

---

(١) هو : وهب بن وهب بن كثير القرشي المديني قاضي القضاة زمن الرشيد ، توفي سنة ٢٠٠هـ. السير : ٩/ ٣٧٤ ، الجرح والتعديل : ٩/ ٢٥ ، المجروحين لابن حبان : ٣/ ٧٤ ، ميزان الاعتدال : ٤/ ١٥٣ ، لسان الميزان : ٦/ ٢٣١ .

(٢) لَحّاً : أي لازق النسب . لسان العرب ، مادة (لحا) .

(٣) بحر الدم : ٣٤ ، وأوله في طبقات الحنابلة : ٢/ ٢٨٩ ، وكلام الإمام أحمد عليه ذكره من ترجم له .

(٤) هو : محمد بن الطيب الباقلاني أبو بكر البصري البغدادي الأشعري صاحب التصانيف ، توفي سنة ٤٠٣ هـ . السير : ١٧/ ١٩٠ ، شذرات الذهب : ٣/ ١٦٨ - ١٧٠ .

(٥) الإرشاد : ١/ ٣٠٤ .

(٦) مابين القوسين زيادة من عندي .

فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله »[1] .

٣ - تقبل رواية أهل الأهواء غير الدعاة منهم ، أما من كان داعية فلا تقبل ؛ لأن الداعية قد يحمله تزين بدعته على تحريف الروايات وحملها وتسويتها على مايقتضيه مذهبه ، وذكر الخطيب في الكفاية أن هذا مذهب كثير من العلماء[2] .

قال ابن حجر : « وهذا المذهب هو الأعدل ، وصارت إليه طوائف من الأئمة ، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن في دعوى ذلك نظر[3] .

وهذا القول هو مذهب الإمام أحمد بن حنبل وابن مهدي ويحيى بن معين رحمهم الله وغيرهم ، ويدل على تقلد الإمام أحمد له أنه سُئل أيكتب الحديث عن المرجئي والقدري ؟ قال : « نعم إذا لم يكن داعية »[4] .

وقال عبدالله بن أحمد لأبيه : لم رويت عن أبي معاوية الضرير[5] وكان قدرياً ولم ترو عن شبابة بن سوار وكان مرجئاً ؟! قال : « لأن أبا معاوية لم يكن يدعو إلى القدر وشبابة كان يدعو إلى الإرجاء »[6] .

وقال البغوي : « سئل أحمد بن حنبل يكتب عن المرجئي والقدري وغيرهما من أهل الأهواء ؟ قال : نعم إذا لم يكن يدعو إليه ويكثر الكلام فيه ، فأما إذا كان داعياً فلا »[7] .

---

(١) شرح نخبة الفكر : ٢٧٩ .
(٢) الكفاية : ١٢٦ .
(٣) هدي الساري : ٣٨٥ .
(٤) الكفاية : ١٢٨ .
(٥) ستأتي ترجمته .
(٦) فتح المغيث للسخاوي : ١/ ٣٣٠ .
(٧) شرح السنة : ١/ ٢٥٠ .

وقيل لأحمد : ياأبا عبدالله سمعت من أبي قطن القدري[1] قال : لم أره داعية ولو كان داعية لم أسمع منه[2] ، وقال المرّوذي : « كان أبو عبدالله يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعية أو مخاصما »[3] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وكان الإمام أحمد وأكثر من قبله وبعده من الأئمة لايقبلون رواية الداعي إلى بدعة . . بخلاف الساكت »[4] . فإن دعى المبتدع إلى بدعته وخاصم عليها فلا تقبل روايته وترد .

ولم يقتصر الإمام أحمد في رد الرواية عن دعاة المبتدعة ، بل يتعدى ذلك إلى علماء أهل السنة ممن أجاب في زمن المحنة تقيّة بل وضرب على حديثهم[5] .

قال حجاج بن يوسف[6] : « قلت لأحمد : أكتب عمن أجاب في المحنة ؟ قال : أنا لاأكتب عنهم ، قال عبدالله بن أحمد : وكان حجاج لايحدث عمن أجاب »[7] . وقال رحمه الله للمروذي : « أما أنا فما أحب أن آخذ عن أحد منهم »[8] .

يقول أبو زرعة الرازي : كان أحمد بن حنبل لايرى الكتابة عن أبي نصر التمار ولاعن يحيى بن معين ولا أحد ممن امتحن فأجاب » ، وقال أحمد : « لو حدثت عن أحد ممن أجاب لحدثت عن اثنين أبو معمر وأبو

---

(١) هو : عمرو بن الهيثم بن قطن بن كعب الزبيدي أبو قطن البصري ممن روى الإمام أحمد عنه ، توفي سنة ١٩٨ هـ وقيل بعد المئتين . تهذيب التهذيب : ٨/ ١١٤ .

(٢) الكفاية : ٢٠٤ .

(٣) سؤالات المروذي للإمام أحمد : ١٢٤ ، شرح علل الترمذي : ١/ ٥٥ ، المجروحين لابن حبان : ١/ ٨٢ .

(٤) مجموع الفتاوى : ٢٤/ ١٧٥ .

(٥) الجوهر المحصل للسعدي ٧٤ .

(٦) هو : حجاج بن يوسف بن حجاج أبو محمد الثقفي يعرف بابن الشاعر ممن روى عن الإمام أحمد ، توفي سنة ٢٥٩ هـ . مناقب أحمد : ١٧٥ ، الطبقات : ١/ ١٤٨ ، المقصد الأرشد : ٣٨٧ ، المنهج الأحمد : ١/ ٣٩٦، تاريخ بغداد : ٨/ ٢٤٠ ، شذرات الذهب : ٢/ ١٣٩ - ١٤٠ .

(٧) طبقات الحنابلة : ١/ ١٤٨ ، المنهج الأحمد : ١/ ١٤٣ .

(٨) المنهج الأحمد : ١/ ١٠٢ .

كريب »[1] .

ويقول عبدالله بن أحمد : « لم يرو أبي عن ابن المديني شيئاً بعد المحنة »[2] .

وكذا كان الناس ينظرون أقوال الإمام أحمد في رواة الأحاديث فما عامله الإمام معاملة قاسية لفعل فعله فالناس يرمون حديثه ولا يكتبون عنه ، قال أحمد الرباطي : قدمت على أحمد بن حنبل وهو لا يرفع رأسه إليّ فقلت : يا أبا عبدالله إنه يكتب عني بخراسان وإن عاملتني بهذه المعاملة رموا بحديثي فقال لي أحمد : هل بد من يوم القيامة من أن يقال أين عبدالله بن طاهر وأتباعه ؟ انظر أين تكون أنت منه ، قال قلت : يا أبا عبدالله إنما ولاني أمر الرباط لذلك دخلت فيه ، قال فجعل يكرر على أحمد : هل بد يوم القيامة من أن يقال أين عبدالله بن طاهر وأتباعه ؟ فانظر أين تكون منه »[3] .

فيتضح من خلال النصوص السابقة أن الإمام أحمد يرد رواية المبتدع الداعي إلى بدعته ، أما غير الداعي فتقبل روايته إن كان ضابطاً متقناً .

يقول ابن القيم رحمه الله مبيناً غاية رفض الإمام أحمد لرواية المبتدع الداعية : « وإنما منع الأئمة كالإمام أحمد وأمثاله قبول رواية الداعي المعلن ببدعته . . . هجراً له وزجراً لينكف ضرر بدعته عن المسلمين ففي قبول شهادته وروايته . . . رضى ببدعته وإقرار له عليها وتعريض بقبولها عنه »[4] .

وهل روى الإمام أحمد عن أحد من المبتدعة ؟ .

المعتمد أنه رحمه الله قد روى عن بعض المبتدعة المعروفين بالصدق والضبط والأمانة والإتقان ، فقد روى عن المرجئة والقدرية والشيعة وراو

---

(١) مناقب : ٥٢٢ - ٥٢٣ ، وينظر : السير : ١١/ ٣٩٥ ، والأعلام الماضين سبقت ترجمتهم .

(٢) المسند : ٢/ ٣٦٤ .

(٣) الطبقات : ١/ ٤٥ ، المنهج الأحمد : ١/ ١٠٧ ، السير : ١٢/ ٢٠٨ .
وابن طاهر هو : عبدالله بن طاهر بن الحسين بن مصعب أبو العباس حاكم خراسان قلده المأمون مصر ، وافريقية ثم خراسان ، مات سنة ٢٣٠ هـ . السير : ١٠/ ٦٨٤ ، تاريخ بغداد : ٩/ ٤٨٣ .
وأحمد الرباطي هو : أحمد بن سعيد بن إبراهيم المروزي أبو عبدالله الرباطي ، توفي سنة ٢٤٥ هـ . السير : ١٢/ ٢٠٧ ، الطبقات : ١/ ٤٥ .

(٤) الطرق الحكمية : ٢٥٣ .

واحد متهم بالرفض وهذه بعض الأمثلة :

١ - **من المرجئة** (والمراد بالإرجاء هنا إرجاء الفقهاء لا الإرجاء الغالي) :

أ - إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البُنَاني أبو إسحاق الطالقاني ، روى عنه الإمام أحمد في المسند في كل أجزائه حوالي ٥٢ حديثاً[١].

قال ابن معين : ثقة ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت يقول بالإرجاء ، وقال أبو حاتم : صدوق ، توفي سنة ٢١٤ وقيل ٢١٥ هـ[٢].

ب - شبابة بن سوار الفزاري أبو عمر المدائني ، روى عنه الإمام أحمد حوالي ٥ أحاديث في المسند[٣]، قال الحافظ : ثقة حافظ رُمي بالإرجاء ، ووثقه يحيى بن معين ، وخرج عنه البخاري في الصحيح ، وكان من دعاة المرجئة، قال أحمد توفي سنة ٢٠٤ هـ[٤].

جـ - عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني أبو يحيى الكوفي ، قال ابن معين : كان ثقة ولكنه ضعيف العقل ، وأخرج عنه البخاري في الصحيح ، وقال أبو داود : كان داعية في الإرجاء ، وقال ابن عدي : هو ممن يكتب حديثه ، وقال الحافظ ابن حجر : صدوق يخطيء ورمي بالإرجاء ، مات سنة ٢٠٢ هـ[٥]. روى الإمام أحمد عنه حديثاً واحداً في المسند[٦].

د - محمد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي ، قال العجلي : كوفي ثقة وكان يرى الإرجاء ، وقال يعقوب بن شيبة : كان من الثقات وربما دلس وكان يرى الإرجاء ، وقال ابن حجر ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يتهم في حديث غيره وقد رمي بالإرجاء ، مات

---

(١) الإكمال : ٢/ ٤٨٨ .

(٢) الكاشف : ١/ ٣٢ ، التهذيب : ١/ ١٠٣ - ١٠٤ ، الثقات : ٨/ ٦٨ .

(٣) معجم شيوخ أحمد : ٢٠٥ .

(٤) الجرح والتعديل : ٤/ ٣٩٢ ، الثقات : ٨/ ٣١٢، تاريخ بغداد : ٩/ ٢٩٥ ، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٠٠ - ٣٠٢ ، السير : ٩/ ٥١٣ - ٥١٦ .

(٥) الجرح والتعديل : ٦/ ١٦ ، الثقات : ٧/ ١٢١ ، تهذيب : ٦/ ١٢٠ .

(٦) معجم شيوخ أحمد : ٢١٩ .

سنة ١٩٥هـ[١] . روى الإمام أحمد عنه ٤٧٠ حديثاً[٢] .

هـ - محمد بن مُيَسَّر الجعفي أبو سعد الصاغاني البلخي الضرير نزيل بغداد قال أبو داود عن أحمد : صدوق لكن كان مرجئا ، قلت : كتبت عنه ؟ قال : نعم ، وقال ابن حجر : ضعيف ورمي بالإرجاء[٣] . روى عنه الإمام أحمد ستة أحاديث[٤] .

٢ - **القدرية** : والمقصود بهم هنا : من يزعم أن أفعال العباد خلق لهم مقدورة لهم على جهة الاستقلال ، وأما الغلاة منكري العلم منهم فهم كفار كفرهم الإمام أحمد وغيره ، وأما الرواية عنهم فقد روى الإمام أحمد عن بعضهم ممن كان لايدعو إلى مذهبه ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأما هؤلاء - يعني القدرية المعتزلة - فإنهم مبتدعون ضالون لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك - يعني غلاتهم من منكري العلم - وقال : وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كُتب عنهم ، وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم ، لكن من كان داعية لم يخرجوا له ، وهذا مذهب فقهاء الحديث كالإمام أحمد وغيره ، قال الإمام أحمد : « لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة »[٥] .

وروى رحمه الله عن : -

١ - أزهر بن القاسم الراسبي أبو بكر البصري نزيل مكة ، وثقه أحمد والنسائي وقال أحمد : « بصري سكن مكة وكان ثقة وكان يقول بشيء من القدر »[٦] . روى عنه الإمام أحمد عشرين حديثاً في المسند[٧] .

---

(١) الجرح والتعديل : ٧/ ٢٤٦ ، الثقات : ٧/ ٤٤١ ، التهذيب : ٩/ ١٣٧ - ١٣٩ ، شرح علل الترمذي : ١/ ٥١٠ .
(٢) معجم شيوخ أحمد : ٣١٠ .
(٣) الجرح والتعديل : ٨/ ١٠٥ ، التهذيب : ٩/ ٤٨٤ .
(٤) معجم شيوخ أحمد : ٣٢٩ .
(٥) لوامع الأنوار البهية للسفاريني : ١/ ٣٠٠ - ٣٠١ .
(٦) الجرح والتعديل : ٢/ ٣١٤ ، الثقات : ٨/ ١٣١ ، التهذيب : ١/ ٢٠٥ .
(٧) معجم شيوخ أحمد : ١١٨ .

٢ - عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي الإمام المحدث أبو محمد القرشي البصري، وثقه ابن معين وأبو زرعة، وقال أحمد: «كان يرى القدر»، توفي سنة ١٨٩ هـ، وقال ابن حبان: كان متقنا في الحديث قدرياً غير داعية إليه، وقال ابن حجر: ثقة[١]. روى عنه الإمام أحمد ٩٢ حديثاً في المسند[٢].

٣ - عبدالله بن محمد بن حفص بن عمر بن موسى الإمام الثقة أبو عبدالرحمن القرشي التيمي العيشي، قال أحمد: «صدوق في الحديث» وقال أبو حاتم: صدوق ثقة روى عنه أحمد، وقال زكريا الساجي قُرِف بالقدر وكان بريئاً منه.. وقال ابن حجر: ثقة جواد رُمي بالقدر ولم يثبت، توفي سنة ٢٢٨ هـ، فالراجح أن هذا الراوي بريء من تهمة القدر[٣]. روى عنه الإمام أحمد ٨ أحاديث[٤].

٤ - عمرو بن الهيثم بن قطن وسبق الحديث عنه، وروى عنه أحمد ٥٧ حديثاً[٥].

٥ - محبوب بن الحسن بن هلال أبو الحسن البصري ومحبوب لقبه واسمه محمد، قال أحمد وابن معين: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين ورُمي بالقدر، توفي سنة ٢٢٢ وقيل ٢٢٣ هـ[٦]. روى عنه الإمام أحمد ٨ أحاديث[٧].

---

(١) الجرح والتعديل: ٦/٢٨، الثقات: ٧/ ١٣٠، السير: ٩/ ٢٤٢ - ٢٤٣، التهذيب: ٦/ ٩٦.

(٢) معجم شيوخ أحمد: ٢١٧.

(٣) التاريخ الكبير: ٥/ ٤٠٠، الجرح والتعديل: ٥/ ٣٣٥، تاريخ بغداد: ١٠/ ٣١٤- ٣١٨، الثقات ك ٨/ ٤٠٥، تهذيب: ٧/ ٤٤، السير: ١٠/ ٥٦٤- ٥٦٧.

(٤) الإكمال: ٢/ ٥٥٤ - ٥٥٥.

(٥) معجم شيوخ أحمد: ٢٨٤.

(٦) الجرح والتعديل: ٨/ ٣٨٨، الثقات: ٧/ ٥٢٩، تهذيب: ٩/ ١١٩ - ١٢٠.

(٧) الإكمال: ٢/ ١٠٨.

٦ - محمد بن الحسن بن أتش اليماني أبو عبدالله الصنعاني قال أحمد : «كان من القدرية الكبار »، وقال ابن حجر : صدوق فيه لين رُمي بالقدر[(١)] . روى عنه أحمد ٣ أحاديث[(٢)] .

٧ - محمد بن سواء بن عنبر السدوسي أبو الخطاب البصري . قال ابن حجر : صدوق رُمي بالقدر ، مات سنة ١٨٧ وقيل ١٨٩ هـ[(٣)] . روى عنه أحمد حديثاً واحداً فقط[(٤)] .

٣ - **الشيعة** : والتشيع في عرف المتقدمين تقديم علي على عثمان ، وأنه كان مصيباً في حروبه ومن خالفه فهو مخطيء . يقول ابن حجر : « التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان وأن علياً كان مصيباً في حروبه وأن من يخالفه مخطيء مع تقديم الشيخين وتفضيلهما ، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ وإذا كان معتقد ذلك ورعاً ديّناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته لهذا لاسيما إن كان غير داعية ، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولاكرامة[(٥)] . . ومِمن روى عنه الإمام منهم : -

١ - إسحاق بن منصور السلولي أبو عبدالرحمن الكوفي ، قال ابن معين : ليس به بأس، وقال العجلي : كوفي ثقة وكان فيه تشيع وقد كتبت عنه ، وقال ابن حجر : صدوق تكلم فيه للتشيع ، مات سنة ٢٠٤ ، وقيل ٢٠٥ هـ[(٦)] . روى عنه الإمام أحمد حديثين فقط[(٧)] .

---

(١) الجرح والتعديل : ٧/ ٢٢٦ ، الثقات : ٩/ ٦٩ ، تهذيب : ٩/ ١١٣ - ١١٤ .

(٢) المعجم : ٣٠٧ .

(٣) الجرح والتعديل : ٧/ ٢٨٢ ، الثقات : ٩/ ٤٢ ، تهذيب : ٩/ ٢٠٨ .

(٤) المعجم : ٣١٥ .

(٥) تهذيب التهذيب : ١/ ٩٤ .

(٦) الجرح : ٢/ ٢٣٤، الثقات : ٨/ ١١٢، معرفة الثقات للعجلي : ١/ ٢٢٠، تهذيب : ١/ ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٧) المعجم : ١٢٤ .

٢ - إسماعيل بن أبان أبو إسحاق الوراق ، وثقه أحمد ويحيى بن معين وأبو داود وغيرهم ، وخرج عنه البخاري في الصحيح ، قال ابن حجر : ثقة تكلم فيه للتشيع ، مات سنة ٢١٦ هـ[١] . روى عنه أحمد ٤ أحاديث[٢] .

٣ - الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري الكوفي ، قال ابن هانيء : قلت لأبي عبدالله تحدث عن حسين الأشقر؟ قال : لم يكن عندي ممن يكذب وذكر عنه التشيع ، فقال له العباس بن عبدالعظيم :[٣] إنه يحدث في أبي بكر وعمر ، وقلت أنا (أي ابن هانيء) : ياأبا عبدالله إنه صنف بابا في معايبهما فقال : ليس هذا بأهل أن يحدث عنه ، وقال ابن حجر صدوق يهم ويغلو في التشيع ، توفي سنة ٢٠٨ هـ[٤] . روى عنه أحمد ٦ أحاديث[٥] .

٤ - سعيد بن خُثيم بن رشد أبو معمر الهلالي الكوفي ، قال ابن معين : كوفي ليس به بأس ثقة ، قيل له : شيعي ؟ قال : وشيعي ثقة ، وقال ابن حجر : صدوق رمي بالتشيع له أغاليط . مات سنة ١٨٠ هـ[٦] . روى عنه أحمد حديثين فقط[٧] .

٥ - عائذ بن حبيب بن الملاح العبسي ويقال القرشي الكوفي ، قال أحمد : «ليس به بأس قد سمعنا منه »، وقال : « كان شيخاً جليلاً عاقلاً » ،

---

(١) التاريخ الكبير : ٣٤٧/١ ، الجرح : ٢/ ١٦٠ - ١٦٢ ، الثقات : ٨/ ٩١ ، السير : ١٠/ ٣٤٧ - ٣٤٨ ، تهذيب : ٢٦٩/١ - ٢٧٠ .

(٢) المعجم : ١٢٦ .

(٣) هو : العباس بن عبدالعظيم بن إسماعيل بن توبة الإمام الحافظ أبو الفضل العنبري البصري من علماء المسلمين وساداتهم ، توفي سنة ٢٤٦ هـ . الطبقات : ٢٣٥/١ ، السير : ١٢/ ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٤) الجرح : ٤٩/٣ ، التهذيب : ٢/ ٣٣٥ - ٣٣٧.

(٥) المعجم : ١٦٠ .

(٦) الجرح : ١٧/٤ ، الثقات : ٣٥٩/٦ ، التهذيب : ٤/ ٢٢ - ٢٣ .

(٧) المعجم : ١٨٩ .

وقال ابن حجر : صدوق رُمي بالتشيع ، مات سنة ١٩٠ هـ[(١)] . روى عنه أحمد حديثاً واحداً فقط[(٢)] .

٦ - عباد بن العوام بن عمر بن عبدالله الكلابي أبو سهل الواسطي ، وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي وأبو حاتم ، وقال ابن سعد : كان من نبلاء الرجال في كل أمره وكان يتشيع ، وقال ابن حجر : ثقة ، مات سنة ١٨٣هـ وقيل ١٨٥ هـ[(٣)] . روى عنه أحمد ٣ أحاديث[(٤)] .

٧ - عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري أبو بكر الصنعاني ، قال عبدالله : سألت أبي هل كان عبدالرزاق يتشيع ويفرط في التشيع ؟فقال : أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً، وقال عبدالله : سمعت سلمة بن شبيب[(٥)] يقول : سمعت عبدالرزاق يقول : والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليا على أبي بكر وعمر رحم الله أبا بكر وعمر وعثمان من لم يحبهم فما هو مؤمن وقال : أوثق أعمالي حبي إياهم ، توفي سنة ٢١١ هـ[(٦)] . روى عنه أحمد ١٥٦١ حديثاً[(٧)] .

يتبين من هذا أن الحافظ عبدالرزاق بريء من تهمة التشيع الغالي ، وإن كان به تشيع فخفيف .

٨ - عبدالوهاب بن همام بن نافع الحميري الصنعاني أخو عبدالرزاق ، قال ابن معين : كان ثقة مُغَفَّلاً ، وقال أبو حاتم : كان أغلى في التشيع من

---

(١) الجرح : ٧/ ١٧ ، الثقات : ٧/ ٢٩٧ ، التهذيب : ٥/ ٨٨ .
(٢) المعجم : ٢١٤ .
(٣) الجرح : ٦/ ٨٣ ، الثقات : ٧/ ١٦٢ ، تاريخ بغداد : ١١/ ١٠٤ ، السير : ٨/ ٥١١ - ٥١٢ ، تهذيب : ٥/ ٩٩ - ١٠٠ .
(٤) المعجم : ٢١٦ .
(٥) هو : سلمة بن شبيب الإمام الحافظ أبو عبدالرحمن الحَجْري المِسْمَعي النسائي نزيل مكة ، مات سنة ٢٤٧ ، قال عنه الحاكم : هو محدث أهل مكة والمتفقَ على إتقانه وصدقه » ، . السير : ١٢/ ٢٥٦ - ٢٥٧ ، الجرح ٤/ ١٦٤ ، تهذيب : ٤/ ١٤٦ ، الطبقات : ١/ ١٦٨ ، ١٧٠ .
(٦) الجرح : ٦/ ٣٨ ، السير : ٩/ ٥٦٣ - ٥٨٠ ، تهذيب : ٦/ ٣١٠ - ٣١٥ .
(٧) المعجم : ٢٢٥ .

أخيه [١] . روى عنه أحمد حديثا واحداً فقط [٢] .

٩ - علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن التيمي قال أحمد : كان يغلط ويخطيء وكان فيه لجاج ولم يكن متهما ، وقال ابن المديني : كان كثير الغلط وكان إذا غلط فرُد عليه لم يرجع . يقول الهيثمي في المجمع : تكلم فيه بسبب كثرة الغلط والخطأ، قال أحمد : أما أنا فأحدث عنه ، وقال ابن حجر : صدوق يخطيء ويصر ، ورُمي بالتشيع ، مات سنة ٢٠١ هـ [٣] . روى عنه أحمد ٩١ حديثاً [٤] .

١٠- علي بن هاشم بن البريد البريدي العائذي أبو الحسن الكوفي الخزاز ، قال أحمد : ليس به بأس سمعت منه سنة تسع وسبعين ومائة أول سنة طلبت الحديث مجلساً ثم عدت إليه المجلس الآخر وقد مات ، ووثقه ابن معين والعجلي ، وقال ابن المديني : كان صدوق وكان يتشيع وقال أبو داود : أهل بيت تشيع وليس ثم كذب وقال ابن حجر : صدوق يتشيع ، مات سنة ١٨١ هـ [٥] . روى عنه أحمد ٤ أحاديث [٦] .

١١ - الفضل بن دكين أبو نعيم المُلائي الكوفي ، قال أحمد : ثقة كان يقظان في الحديث عارفاً به ثم قام في أمر الامتحان مالم يقم غيره عافاه الله وأثنى عليه ، وقال الذهبي : كان في أبي نعيم تشيع خفيف ، وقال ابن حجر : ثقة ثبت ، مات سنة ٢١٨ ، وقيل ٢١٩ هـ [٧] . روى عنه أحمد ١٦١ حديثاً [٨] .

---

(١) الجرح : ٦/ ٧٠ ، الثقات : ٨/ ٤٠٩ ، تعجيل المنفعة : ٢٦٨ .
(٢) الإكمال : ١/ ٥٤٦ .
(٣) الجرح : ٦/ ١٩٨ ، تاريخ بغداد : ١١/ ٤٤٦ ، السير : ٩/ ٢٤٩ - ٢٦٢ ، تهذيب : ٧/ ٣٤٤ - ٣٤٨ .
(٤) المعجم : ٢٧١ .
(٥) الجرح : ٦/ ٢٠٧ ، الثقات : ٧/ ٢١٣ ، تاريخ بغداد : ١٢/ ١١٦ ، تهذيب : ٧/ ٤٩٢ - ٣٩٣ .
(٦) المعجم : ٢٧٥ .
(٧) الجرح : ٧/ ٦١ ، تاريخ بغداد : ١٢/ ٣٤٦ ، السير : ١٠/ ١٤٢ - ١٥٧ ، التهذيب : ٨/ ٢٧٠ - ٢٧٦ .
(٨) المعجم : ٢٨٨ .

١٢ - محمد بن عبدالرحمن الطُّفاوي أبو المنذر البصري ، قال أحمد : كان يدلس ، وقال : سمعت منه سنة إحدى وثمانين ومائة ، وثقه ابن المديني وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يغلو في التشيع ، وقال ابن حجر : صدوق يهم[(١)] . روى عنه أحمد ١٦ حديثاً[(٢)] .

١٣ - محمد بن عبدالله بن الزبير الأسدي أبو أحمد الزُّبيدي الكوفي ، وثقه ابن معين وقال مرة : لابأس به ، وقال العجلي : كوفي ثقة يتشيع ، وقال ابن حجر : ثقة ثبت إلا أنه يخطيء في حديث الثوري ، مات سنة ٢٠٣هـ[(٣)] .

١٤ - محمد بن فُضيل بن غزوان الضبي أبو عبدالرحمن الكوفي ، قال أحمد : كان يتشيع وكان حسن الحديث ، وقال الدارقطني : كان ثبتاً في الحديث إلا أنه كان منحرفاً عن عثمان ، وقال أبو داود : كان شيعياً محترقاً ، وقال الذهبي : تحرُّقه على من حارب أو نازع الأمر عليا رضي الله عنه وهو معظم للشيخين رضي الله عنهما ، وقال ابن حجر : صدوق عارف رُمي بالتشيع ، مات سنة ١٩٥ هـ[(٤)] . روى أحمد عنه ٨٣ حديثاً[(٥)] .

١٥ - مصعب بن سلاَّم التميمي الكوفي نزيل بغداد ، قال عبدالله : قيل لأبي كتبت عنه شيئاً ؟ ، قال : نعم ليس به بأس ، وقال ابن المديني : وكان من الشيعة ، وقال أبو حاتم : شيخ محله الصدق ، وقال ابن حجر : صدوق له أوهام[(٦)] . روى عنه أحمد ١٠ أحاديث[(٧)] .

---

(١) الجرح : ٧/ ٣٢٤، الثقات : ٧/ ٤٤٢، السير : ١١/ ٣٠٨ ، تهذيب : ٣٠٩ - ٣١٠ .
(٢) المعجم : ٣١٧ .
(٣) الجرح : ٧/ ٢٩٧ ، الثقات : ٩/ ٥٨ ، تاريخ بغداد : ٥/ ٤٠٢ ، السير : ٩/ ٥٢٩ - ٥٣٢ ، تهذيب : ٩/ ٢٥٤ - ٢٥٥ .
(٤) الجرح : ٨/ ٥٧ ، السير : ٩/ ١٧٣ - ١٧٥ ، تهذيب : ٩/ ٤٠٥ ، ٤٠٦ .
(٥) المعجم : ٣٢٤ .
(٦) الجرح : ٨/ ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، تاريخ بغداد : ١٣/ ١٠٨ ، تهذيب : ١٠/ ١٦١ .
(٧) المعجم : ٣٣٨.

٤ - **الرافضة** : وهم الذين تبرأوا من الشيخين أبي بكر وعمر وطالبوا زيد بن علي بن الحسين بذلك فرفض فقالوا : إذا نرفضك فقال : اذهبوا فأنتم الرافضة [١] .

وقد روى الإمام أحمد عن راو واحد فقط متهم بالرفض هو تليد بن سليمان المحاربي الكوفي ، قال أحمد : كان مذهبه التشيع ولم نر به بأساً وقد كتبت عنه حديثاً ، وقال ابن معين : كان ببغداد وقد سمعت منه وليس بشيء ، وقال في موضع آخر : كذاب كان يشتم عثمان وكل من شتم عثمان أو ظلمه أو أحداً من أصحاب رسول الله دجال لايكتب حديثه وعليه لعنة الله والملائكة أجمعين ، وقال العجلي : لابأس به كان يتشيع ويدلس ، وقال أبو داود : رافضي خبيث رجل سوء يشتم أبا بكر وعمر ، وقال ابن حجر : رافضي ضعيف، مات بعد ١٩٠ هـ [٢] . روى عنه أحمد حديثاً واحداً [٣] .

يتبين مما سبق أن الإمام أحمد رحمه الله قد روى عن بعض المبتدعة ، وتقدم أن الإمام أحمد لايروي عن داعية إلى بدعته ومخاصم عليها ، وهذا الشرط ينخرم مع الآتي :

١ - شبابة بن سوار الفزاري كان داعية إلى الإرجاء .
٢ - عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني كان داعية إلى الإرجاء .
٣ - الحسين بن الحسن الأشقر من غلاة الشيعة .
٤ - تليد بن سليمان المحاربي من الرافضة .

١ - فالأول وهو شبابة بن سوار الفزاري ، فيخرج على أن شبابة قد رجع عن بدعته وتاب ، والتائب عن الذنب كمن لاذنب له فرواية أحمد عنه بعد توبته ، ذكر رجوعه أبو زرعة الرازي [٤] .

---

(١) مجموع الفتاوى : ٤/ ٤٣٥ .
(٢) الجرح والتعديل : ٢/ ٤٤٧ ، تاريخ بغداد : ٧/ ١٣٦ ، تهذيب : ١/ ٥٠٩ ، ٥١٠ .
(٣) المعجم : ٣٩ .
(٤) هدي الساري : ٤٠٩ ، تهذيب : ٤/ ٣٠١ ، ميزان : ٢/ ٢٦١ ، تاريخ بغداد : ٩/ ٢٩٩ ، السير : ٩/ ٥١٤ .

- ويمكن أن يخرج ذلك على أنه روى عنه قبل أن يعلم بقوله بالإرجاء ودعوته إليه ، يقول أحمد فيما ذكره الحافظ ابن حجر في هدي الساري : « كتبت عنه - أي عن شبابة - يسيراً قبل أن أعلم أنه يقول بالإرجاء »[1] .

٢ - أما عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني : فذكر أنه داعية إلى الإرجاء أبو داود ولم أجد أحداً من العلماء قال إنه داعية غير أبي داود ، ولعل الإمام أحمد روى عنه وكتب وهو لايعلم بدعوته إلى مذهبه ، وقد يخرج ذلك على ماذكر ابن رجب الحنبلي في شرحه لعلل الترمذي حيث ذكر قولاً لأحمد برواية أبي داود : « احتملوا من المرجئة الحديث ويكتب عن القدري إذا لم يكن داعية » مفاد ذلك أن المرجيء حتى لو كان داعية يروى عنه أو أن المسألة فيها روايتان عن أحمد . قال ابن رجب : « فيُخرج من هذا أن البدع الغليظة كالتجهم يرد بها الرواية مطلقاً ، والمتوسطة كالقدر إنما يرد رواية الداعي إليها ، والخفيفة كالإرجاء هل يقبل معها الرواية مطلقاً أو يرد عن الداعية ، على روايتين »[2] .

٣ - الحسين بن الحسن الأشقر من دعاة الشيعة حيث - كما سلف - صنف باباً خاصاً في المعايب الخاصة بالشيخين أبي بكر وعمر وهذه دعوة صريحة إلى بدعته . فيخرج ذلك على أن الإمام أحمد حدث وكتب عنه قبل أن يعلم أنه داعٍ إلى بدعته ، وهذا واضح وصريح من الخبر الآتي :

قال ابن هانيء : قلت لأبي عبدالله يعني الإمام أحمد تحدث عن حسين الأشقر؟ قال : لم يكن عندي ممن يكذب وذكر عنه التشيع فقال له العباس بن عبدالعظيم : إنه يحدث في أبي بكر ، وعمر وقلت أنا : ياأبا عبدالله إنه إنه صنف باباً في معايبهما فقال : ليس هذا بأهل أن يحدث

---

(١) هدي الساري : ٤٠٩ ، السنة للخلال : (٩٨١) ، تهذيب : ٤/ ٢٦٥ .
(٢) شرح علل الترمذي : ١/ ٥٥ - ٥٦ .

عنه ، ونقل الحافظ ابن حجر قولاً لعباس أنه وضع أقوالاً على علي واستعظمها الإمام أحمد وأنكرها [1] .

٤ - تليد بن سليمان المحاربي ، فقد ذكر العلماء عنه أنه كان يشتم عثمان ، قاله ابن معين ، وقال أبو داود : رافضي خبيث رجل سوء يشتم أبا بكر وعمر ، وقال ابن حجر : رافضي ضعيف ، وإنما المقصود أن الإمام أحمد لم ير منه القول بالرفض أو سب الصحابة وإنما رأى منه التشيع ولم ير منه بأس ، يقول رحمه الله : « كان مذهبه التشيع ولم نر به بأساً » [2] ، ولذا روى عنه وكتب رحمه الله .

وثمة أمر تجدر الإشارة إليه وهو أني اقتصرت على بعض من روى الإمام أحمد عنه في المسند ولست أدعي بهذا الحصر فيهم وإلا فيوجد له غير ماسبق ممن تلبسوا ببعض البدع مثل عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد المرجيء [3] ، وبهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري الشيعي [4] ، وإسماعيل ابن أبان الوراق الشيعي [5] ، وعلي بن الجعد بن عبيد الجوهري [6] ، كتب عنه أحمد ونهى عن الكتابة عنه ، بشر بن السَري البصري من الثقات متهم برأي جهم ولم يكن يدعو إليه [7] . وغيرهم . والبحث فيهم وتفصيل ذلك يخْرُج عن موضوع البحث .

---

(١) تهذيب : ٢/ ٣٣٦ .

(٢) سؤالات المروذي لأحمد : ١٨٩ ، تاريخ بغداد : ٨/ ١٣٦ ، تهذيب : ١/ ٥٠٩ ، ٥١٠ .

(٣) الجرح : ٦/ ٦٥ ، تهذيب : ٦/ ٣٣٩ ، الضعفاء الكبير : ٣/ ٩٦ .

(٤) التهذيب : ١/ ٤٣٨ ، ميزان : ١/ ٣٥٣ ، الثقات : ٨/ ١٥٥ .

(٥) تهذيب : ١/ ٢٣٦ ، الجرح : ٢/ ١٦٠ .

(٦) الجرح : ٦/ ١٧٨ ، تهذيب : ٧/ ٢٥٦ ، ميزان : ٣/ ١١٦ .

(٧) الجرح : ٢/ ٣٥٨ ، تهذيب : ١/ ٣٩٤ .

اسماء من تكلم فيهم الإمام احمد بسبب بدعتهم :

ليس المقصود الحصر لمن تكلم فيهم الإمام لأجل بدعتهم ، وإنما ذكرت جملة منهم ، اعتماداً على عدة مصادر معتبرة ومنوعة ، كما يظهر من الإحالات عليها في الحواشي .

وقد رتبتهم علي الترتيب الآتي : الخوارج ثم الشيعة والرافضة ثم المرجئة وأصحاب الرأي ثم القدرية ثم المعتزلة والجهمية .

أولاً : الخوارج :

الإمام أحمد لايُجوِّز رواية الأحاديث عن رؤوس الخوارج كالأشتر وابن الكوا[1] ، ومن هؤلاء :

١ - إسماعيل بن سميع الحنفي :

قال عنه رحمه الله : ثقة تركه زائدة[2] لمذهبه ، وقال في رواية المروذي : ليس به بأس[3] .

قال يحيى القطان : « إنما تركه زائدة لأنه كان صفريا وقال ابن عيينة : كان بيهسياً فلم أذهب إليه »[4] .

---

(١) السنة للخلال : (٨٣٧) (٧٣٨) بإسناد صحيح عن مهنى بن يحيى .

(٢) هو : زائدة بن قدامة الإمام الثبت الحافظ أبو الصلت الكوفي ، قال عنه أحمد : « إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال ألا تسمعه من غيرهما . . » ، توفي سنة ١٦١ . السير : ٧/ ٣٧٥ ، الشذرات : ١/ ٢٥١ .

(٣) العلل : ١٠٢ ، بحر الدم : ٧٩ .

(٤) الميزان : ١/ ٢٣٣ ، وينظر : التهذيب : ١/ ٣٠٥ ، الجرح : ١/ ١٧١ ، التاريخ الكبير : ١/ ٣٥٦ .

٢ - **أبو الخصيب وهيب بن عبدالله النسائي** ، من الثوار الشجعان ، خرج في أيام الرشيد العباسي في أعمال خراسان ، وقتله علي بن عيسى من قواد الرشيد سنة ١٨٦هـ[١] ، قال عنه الإمام أحمد : « رأيت أبا الخصيب ، وكان يقال إنه رأى رأي الخوارج »[٢] .

٣ - **الحسن بن صالح بن حي أبو عبدالله الهمداني الثوري** ، قال أحمد : ثقة إلا أن مذهبه ذاك وقال : مايعجبنا مذهب الحسن بن صالح قد كان قعد عن الجمعة[٣] .

وكان يرى السيف على الأئمة ، قال الذهبي عنه : من أئمة الإسلام لولا تلبسه ببدعة ، وكان قد ترك الجمعة ولا يراها خلف أئمة الجور بزعمه ، توفي سنة ١٦٩ هـ[٣] .

٤ - **صالح بن مسرح** وهو صالح بن مسرح التميمي من زعماء الصفرية ، وأول من خرج فيهم ، كان كثير العبادة وقراءة القرآن ، دعا أصحابه إلى الخروج وإنكار الظلم فأجابوه ، ونشبت الوقائع بينه وبين أمير الجزيرة محمد بن مروان ، فقتل صالح بالقرب من الموصل سنة ٧٦ هـ[٤] .

قال عنه أحمد : صالح بن مسرح كان من الخوارج[٥] .

٥ - **عكرمة البربري أبو عبدالله المدني** مولى ابن عباس من علماء التفسير ، توفي سنة ١٠٥ هـ[٦] .

قال عنه أحمد : كان يرى رأي الصفرية ولم يدع موضعاً إلا خرج إليه خراسان والشام واليمن ومصر وإفريقيا[٧] .

---

(١) ينظر : الكامل في التاريخ : ٦/ ٥٤ - ٥٧ ، الأعلام : ٩/ ١٥١ .
(٢) العلل : ٢١٩ ، بحر الدم : ١٩٤ .
(٣) السير : ٧/ ٣٦١ ، وينظر : الشذرات : ١/ ٣٦٢ ، ٣٦٣ .
(٤) الملل والنحل : ١٢٧ - ١٢٨ ، الكامل لابن الأثير : ٤/ ١٥٢ ، تاريخ الطبري : ٧/ ٢١٧ .
(٥) العلل : ٦٩١ .
(٦) السير : ٥/ ١٢ ، تهذيب : ٧/ ٦٣ ، الشذرات : ١/ ١٣٠ .
(٧) ميزان : ٣/ ٩٤ ، ٩٦ ، تهذيب : ٧/ ٢٣٧ ، السير : ٥/ ٢١ .

كما أن هناك بعض النواصب (من ناصب آل البيت العداء) الذين وثقهم الإمام أحمد لخفة بدعتهم ولعدم دعوتهم إليها ومنهم :

أ - إسحاق بن سويد العدوي ، ابن هبيرة التميمي ، توفي سنة ١٣١هـ[1] ، وثقه الإمام أحمد وغيره[2] .

ب - حريز بن عثمان بن جبر بن أسعد الرحبي أبو عثمان المشرقي ، توفي سنة ١٦٣ هـ ، وثقه أحمد[3] .

جـ - عبدالله بن شقيق العقيلي أبو عبدالرحمن البصري ، توفي سنة ١٠٨هـ ، قال أحمد : ثقة كان يحمل على علي[4] .

ثانياً : الشيعة والرافضة :

كان الإمام أحمد ينهى عن أخذ الحديث عمن يسب الصحابة وينتقصهم وعمن يحدث بالأحاديث في مثالبهم ومطاعنهم ويغلظ على من ألّفها وكتبها وحدّث بها فضلاً عن النهي عن التحديث عنه[5] .

والذين تكلم فيهم الإمام أحمد بسبب بدعة التشيع والرفض كُثُرٌ ، فمنهم على سبيل المثال لا الحصر :

١ - أبو إسرائيل الملائي : هو إسماعيل بن خليفة العبسي ، متوفى سنة ١٦٩هـ[6] . قال عنه أحمد : « كان شيعياً »[7] .

٢ - جابر الجعفي : هو جابر بن يزيد بن الحارث أبو عبدالله الجعفي ، توفي سنة ١٦٧ هـ[8] . قال عنه أحمد : « كان يرى التشيع ، وقال قد كنت

---

(١) السير : ٦/٤٧ ، تهذيب : ١/٢٣٦ .
(٢) الخلاصة : ٢٨ ، السير : ٦/٤٧ .
(٣) الخلاصة : ٧٥ ، تهذيب : ٢/٢٠٨ ، ميزان : ١/٤٧٥ .
(٤) بحر الدم : ٥٣٣ ، تهذيب : ٥/٢٥٣ - ٢٥٤ ، الجرح : ٢/٨١ ، التاريخ الكبير : ٣/١١٦ .
(٥) ينظر تفصيل ذلك في : السنة للخلال : (٥٠١) ومابعده .
(٦) الضعفاء للبخاري : ٢٥٢ ، الجرح : ١/١٦٦ ، المجروحين : ١/١٢٤ ، ميزان : ١/٢٢٦ .
(٧) بحر الدم : ١٢٠٥ ، علل : ١١٩ .
(٨) التاريخ الكبير : ٢/٢١٠ ، ميزان : ١/٣٧٩ ، تهذيب : ٢/٤٦ .

لاأكتب حديثه ثم كتبت أعتبر به »[1].

٣ - جعفر بن زياد الأحمر الكوفي أبو عبدالله وقيل أبو عبدالرحمن ، مات سنة ١٦٧ هـ . قال أحمد : كان يتشيع[2].

٤ - سالم بن أبي حفصة أبو يونس العجلي الكوفي ، قال عنه أحمد : ليس به بأس إلا أنه كان شيعياً[3].

٥ - أبو الصلت عبدالسلام بن صالح بن سليمان القرشي، قال عنه أحمد : روى أحاديث مناكير منها « أنا مدينة العلم وعليّ بابها »[4].

٦ - سليمان بن قرم بن معاذ الضبي أبو داود النحوي ، قال عنه أحمد : ماأرى به بأساً لكنه يفرط في التشيع[5].

أقول : ولعل إفراطه كان في نفسه - أي فيما يعتقده - ، دون دعوة غيره ، لما تقدم أن الإمام أحمد ، كان يرد قبول الداعية إلى بدعته .

٧ - عبدالملك بن أعين ، قال عنه أحمد كان يتشيع[6].

٨ - عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي أبو محمد الحافظ ، توفي سنة ٢١٣ هـ ، قال أحمد : كان صاحب تخليط حدَّث بأحاديث سوء خَرَّج تلك البلايا يحدث بها[7]. وقد سئل عنه أحمد فقال : لايعجبني أن أحدث عنه لأنه يحدث بأحاديث فيها تنقص لأصحاب رسول الله[8].

وقال الذهبي : حدث عنه أحمد بن حنبل قليلاً، كان يكرهه لبدعة ما فيه[9].

---

(١) علل : ٤٦٦ .

(٢) علل : ١٠٦٣ ، بحر : ١٤٩ ،تهذيب : ٢/ ٩٢ ، التاريخ الكبير : ٣/ ١٩٢ .

(٣) علل : ١٣٤ ، بحر : ٣٣٣ ، التاريخ : ٤/ ١١١ ، الجرح : ٣/ ١٨٠ ، تهذيب : ٣/ ٤٣٣ .

(٤) علل : ٣٠٨ ، بحر : ١٢٤٢ ، الجرح : ٤/ ٤٨ ، الكامل في الضعفاء لابن عدي : ٥/ ١٩٦٧ ، تاريخ بغداد : ١١/ ٤٦ ، تهذيب : ٦/ ٣١٩ .

(٥) بحر : ٣٩٧ ، الضعفاء للعقيلي : ٢/ ١٣٦ - ١٣٧ ، وينظر : المغني للذهبي : ١/ ٢٨٢ ، الجرح : ٣/ ١٣٦ ، ميزان : ٢/ ٢١٩ ، تهذيب : ٤/ ٢١٣ .

(٦) علل : ١٢٣٠ ، الجرح : ٥/ ٣٤٣، ميزان : ٢/ ٦٥١ .

(٧) بحر : ٦٦٤، السير : ٩/ ٥٥٦، منهاج السنة : ٧/ ٣٧٥.

(٨) السنة للخلال : (٨٠٧) .

(٩) السير : ٩/ ٥٥٤، الجرح : ٥/ ٣٣٤، ميزان : ٣/ ١٦ ، السير : ٩/ ٥٥٤ .

٩ - عثمان بن عمير البجلي أبو اليقظان الثقفي الكوفي الأعمى ، ويقال له عثمان بن أبي زريعة ، قال عنه أحمد : أبو اليقظان خرج في الفتنة مع إبراهيم بن عبدالله بن الحسن وهو ضعيف الحديث ، وقال : منكر الحديث وفيه ذاك الداء (١) .

١٠- عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي ، توفي سنة ١١٦هـ ، قال أحمد : ثقة إلا أنه كان يتشيع (٢) .

١١- علي بن بذيمة الحمراني ، توفي سنة ١٣٣هـ على خلاف ، قال أحمد : صالح الحديث لكنه رأس في التشيع (٣) .

١٢- علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن البغدادي المتوفى سنة ٢٣٠ هـ (٤) .

قال أبو جعفر العقيلي قلت لعبدالله بن أحمد لمَ لَمْ تكتب عن علي بن الجعد ؟ قال : نهاني أبي أن أذهب إليه ، وكان يبلغه عنه أنه يتناول الصحابة(٥) .

وقال أبو زرعة : كان أحمد بن حنبل لايرى الكتابة عن علي بن الجعد . . . ورأيته في كتابه مضروباً عليها (٦) .

وقيل إنه كان يتجهم فقد سألوه عن القرآن فقال : القرآن كلام الله ومن قال : مخلوق لم أعنفه ، فقال أحمد : مابلغني عنه أشد من هذا (٧) .

قال الذهبي : « ولهذا منع أحمد بن حنبل ولديه من السماع منه » (٨) .

---

(١) علل : ١٦٧ ، الكامل : ٥/ ١٨١٤ ، ١٨١٥ ، الضعفاء للعقيلي : ١/ ٢١٢ ، تهذيب : ٧/ ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٢) علل : ٢٤٨ ، السير : ٥/ ١٨٨ ، الجرح : ٧/ ٢ ، تهذيب : ٧/ ١٦٥ .

(٣) بحر : ٧٠٣ ، علل : ٤٤٨٩ ، الجرح : ٥/ ١٧٦ ، تهذيب : ٧/ ٢٨٥ .

(٤) السير : ١٠/ ٤٥٩ ، الشذرات : ٢/ ٦٨ .

(٥) السير : ١٠/ ٤٦٥ ، الضعفاء للعقيلي : ق ٢٩٥ ، تهذيب الكمال : ٢٠/ ٣٤٨.

(٦) السير : ١٠/ ٤٦٥ ، تاريخ بغداد : ١١/ ٣٦٥ ، تهذيب الكمال : ٢٠/ ٣٤٨.

(٧) تاريخ بغداد : ١١/ ٣٦٤ ، الضعفاء للعقيلي : ق ٩٦ ، السير : ١٠/ ٤٦٥ ، تهذيب الكمال : ٢٠/ ٣٤٨ .

(٨) السير : ١٠/ ٤٦٦ .

١٣ - علي بن المبارك الهنائي البصري ، قال أحمد : ليس به بأس يرمى بالتشيع[(١)] .

١٤ - عمرو بن ثابت بن هرمز البكري أبو محمد ويقال له ابن أبي المقدام العجلي الكوفي ، قال أحمد : كان يشتم عثمان ، ترك ابن المبارك حديثه[(٢)] .

١٥ - فطر بن خليفة القرشي أبو بكر الخياط ، توفي سنة ١٥٣ هـ ، قال أحمد بعد توثيقه له : خشبي مفرط ، وفي رواية : مفرط في التشيع[(٣)] .

١٦ - أبو مريم عبدالغفار بن قهد الغفاري ، ترك الإمام أحمد حديثه لرميه بالتشيع[(٤)] .

١٧ - يحيى بن العلاء البَجَلي أبو سلمة ، ويقال أبو عمر الرازي قال عنه أحمد : كذاب رافضي يضع الحديث[(٥)] .

المرجئـــة :

١ - إبراهيم بن طَهْمان الخراساني الهروي ، توفي سنة ١٦٣ هـ ، قال عنه الإمام أحمد كان مرجئاً شديداً على الجهمية[(٦)] .

٢ - حماد بن أبي سليمان أبو إسماعيل الكوفي ، توفي سنة ١٢١هـ ، قال الإمام أحمد: كان يرى الإرجاء ، وقال : « أول من تكلم في الرأي »[(٧)] .

---

(١) بحر : ٧١٧ ، علل : ٦٦ .

(٢) تهذيب : ٨/ ١٠ ، التاريخ : ٣/ ٣١٩ ، الضعفاء للعقيلي : ٣/ ٢٦١ ، ميزان : ٣/ ٢٤٩ .

(٣) بحر : ٨٢٩ ، علل : ٩١٢ ، الجرح : ٥/ ٩٠ ، ميزان : ٣/ ٣٦٣ ، تهذيب : ٨/ ٣٠١ ، الكامل : ٦/ ٢٠٥٦ .

(٤) بحر : ١٢٣٠ ، علل : ١٣٥ ، التاريخ : ٥/ ١٢٢ ، الجرح : ٤/ ٥٣ ، ميزان : ٢/ ١٤٠ .

(٥) بحر : ١١٥٦ ، منهاج السنة : ٧/ ٣٠٢ - ٣٠٣ ، الجرح : ٦/ ١٧٩ ، التاريخ : ٦/ ٢٩٧ ، ميزان : ٤/ ٣٩٧ ، تهذيب : ١١/ ٢٩١ ، مغني : ٢/ ٧٤١ ، المجروحين : ٣/ ١١٥ .

(٦) بحر الدم : ٢٨ ، وينظر : السير : ٧/ ٣٧٨ ، تاريخ بغداد : ٦/ ١٠٨ ، الميزان : ١/ ٥٣٨ ، تهذيب : ١/ ١٢٩ .

(٧) بحر الدم : ٢٢٨ ، علل : ٤٦٥ ، وينظر : الجرح والتعديل : ٣/ ١٤٦ ، السير : ٥/ ٤٣١ ، ميزان : ١/ ٥٩٥ ، تهذيب : ٣/ ١٦ .

٣ - ذر بن عبدالله بن زرارة المرهبي الهمداني أبو عمر الكوفي ، قال عنه الإمام أحمد : لابأس به وهو أول من تكلم في الإرجاء[(١)] .

٤ - سالم بن عجلان الأفطس الحراني ، قتل سنة ١٣٢هـ ، قال عنه أحمد : ثقة لكن مرجيء[(٢)] .

٥ - شبابة بن سوار الفزاري ، توفي سنة ٢٥٥ هـ ، كان أحمد لايرضاه للإرجاء[(٣)] . وقال : كان داعية في الإرجاء[(٤)] .

٦ - عبدالعزيز بن ميمون بن أبي رواد مولى المهلب بن أبي صفرة ، مات سنة ١٥٥ على خلاف ، قال أحمد : رجل صالح وكان مرجئاً[(٥)] .

٧ - عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد ، قال أحمد : ثقة تعلق في الإرجاء وأفسد أباه[(٦)] . عنه لابأس به وكان فيه غلو في الإرجاء[(٧)] .

٨ - عثمان بن غياث الراسبي الز هراني البصري ، قال أحمد عنه : كان يرى الإرجاء[(٨)] .

٩ - علقمة بن مرثد أبو الحارث الحضرمي الكوفي ، قال أحمد عنه : كان يتهم بالإرجاء ، وهو ثقة في حديثه[(٩)] .

---

(١) تهذيب : ٣/ ٨٩ ، ميزان : ٢/ ٣٢ ، وانظر : التاريخ الكبير : ٣/ ٢٦٧ ، الجرح : ٣/ ٤٥٣ ، علل : ١٢٠٨ ، بحر : ٢٨٤ .

(٢) علل : ٣١١٠ ، وينظر : بحر : ٣٣٦ ، جرح : ٣/ ١٨٦ ، تهذيب : ٣/ ٤٢ ، ميزان : ٢/ ١١٢ .

(٣) بحر : ٤٢٧ .

(٤) المغني في الضعفاء : ١/ ٢٩٤ ، بحر : ٤٢٧ ، وينظر : التاريخ : ٤/ ٧٠ ، الجرح : ٢/ ١/ ٣٩٢ ، ميزان : ٢/ ٢٦٠ ، تهذيب : ٤/ ٣٠٠ .

(٥) بحر : ٦٢٩ ، علل : ٣١٧٩ ، جرح : ٤/ ١٩٤ ، وينظر : التاريخ : ٥/ ٢٥ ، الميزان : ٤/ ٦٢٩ ، تهذيب : ٦/ ٣٣٨ .

(٦) بحر : ٦٣٩ ، الكامل : ٥/ ١٩٨٢ .

(٧) انظر : التاريخ الكبير : ٣/ ٢/ ١١٢ ، الجرح : ٣/ ٦٤ ، الميزان : ٢/ ٦٤٨ .

(٨) بحر : ٦٨١ ، علل : ١٩٤٨ ، ٣٢٨١ ، ٤٢٨٦ ، وينظر : التاريخ الكبير : ٥/ ٢٤٥ ، جرح : ٤/ ١٦٤ ، ميزان : ٣/ ٥١ ، تهذيب : ٧/ ١٤٦ .

(٩) بحر : ٧٠٠ ، علل : ٢٤٢٣ ، جرح : ٤/ ٤٠٦ ، وينظر : التاريخ الكبير : ٥/ ٤١ .

١٠ - عمر بن ذر بن عبدالله بن زرارة الهمداني أبو ذر الكوفي ، قال أحمد عنه : كان مرجئاً[(١)] .

١١ - عمرو بن مرة الجملي أبو عبدالله الكوفي الضرير ، قال أحمد عنه : مرجيء[(٢)] .

١٢ - علي بن الحسن بن شقيق بن دينار أبو عبدالرحمن العبدي ، توفي سنة ٢١٥ هـ ، قال أحمد : لم يكن به بأس إلا أنهم تكلموا فيه بالإرجاء وقد رجع عنه[(٣)] .

١٣ - قيس بن مسلم الجدلي توفي سنة ١٢٠ هـ ، قال أحمد : قال بعض الناس كان مرجئا ولا أرى ثَبَت هذا[(٤)] .

١٤ - يزيد بن عبدالرحمن أبو خالد الدالاني ، قال عنه أحمد : كان شيخاً قصيراً مرجئاً[(٥)] .

أصحاب الرأي :

كان الإمام أحمد لايروي عن أهل الرأي ، وينهى عن الرواية عنهم ، قال في رواية عبدالله : أهل الرأي لايروى عنهم الحديث[(٦)] .

وقال رحمه الله وقد سئل عن أسد بن عمرو[(٧)] : كان صدوقاً وأبو يوسف صدوق ولكن أصحاب أبي حنيفة لاينبغي أن يروى عنهم شيء[(٨)] .

---

(١) علل : ٨٣٨ ، وانظر : الجرح : ٦/ ١٠٧ ، تهذيب : ٧/ ٣٩٠ ، ميزان : ٣/ ١٩٣ .
(٢) علل : ١٧٢٩ ، وانظر : الجرح : ٦/ ٢٥٧ ، الميزان : ٣/ ٢٨٨ ، تهذيب : ٨/ ٩٠ .
(٣) بحر : ٧٠٧ ، تاريخ بغداد : ١١/ ٣٧١ ، تهذيب : ٧/ ٢٩٧ ، وانظر : التاريخ الكبير : ٥/ ٢٦٨ ، الجرح : ٤/ ١٨٠ .
(٤) بحر : ٨٥٣ ، وانظر : التاريخ الكبير : ٥/ ١٥٤ ، الجرح : ٥/ ١٠٣ ، السير : ٥/ ١٦٤ ، تهذيب : ٨/ ٤٠٣ .
(٥) علل : ٨٥٠ ، وينظر : بحر : ١١٧٥ ، التاريخ الكبير : ٦/ ٣٤٦ ، الجرح : ٦/ ٢٧٧ ، ميزان : ٤/ ٤٣٢ ، تهذيب : ١٢/ ٨٢ .
(٦) علل : ١٦٢٣ .
(٧) هو : أسد بن عمرو أبو المنذر . تنظر ترجمته في : الجرح : ٢/ ٢٣٨ .
(٨) علل : ١٨٦٥ .

وقال عندما سأله عبدالله عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة صاحب الرأي قال : لا أروي عنه شيئاً [1] ، وسأله رجل عن الرواية عن أبي حنيفة فقال : « لا » [2] .

القدرية :

١ - إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق ، توفي سنة ١٨٤هـ ، قال عنه أحمد : كان قدرياً معتزلياً جهمياً كل بلاء كان فيه ، وقال أيضاً : ترك الناس حديثه ، كان يأخذ أحاديث فيضعها في كتبه [3] .

٢ - ثور بن يزيد الكلاعي ويقال الرحبي أبو خالد الحمصي ، قال أحمد عنه : كان يرى القدر وكان أهل حمص نفوه وأخرجوه منها [4] .

٣ - سعيد بن أبي عروبة مهران البصري أبو النضر ، توفي سنة ١٥٠ هـ ، وقيل ١٥٧ هـ ، قال أحمد : كان يقول بالقدر ويكتمه [5] .

٤ - سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي أبو روح البصري ، توفي سنة ١٦٧هـ وقيل ١٦٤ هـ ، قال أحمد : كان يرى القدر [6] .

٥ - سيف بن سليمان المخزومي أبو سليمان المكي ، توفي سنة ١٥١ هـ وقيل ١٥٠ هـ ، قال أحمد : ثقة وقال : قدري [7] .

---

(١) علل : ١٨٦٢ .

(٢) بحر الدم : ١٠٧١ ، مسائل ابن هانيء : ٢/ ٢٢٧ .

(٣) علل : ٣٥٣٣ ، بحر الدم : ٣٩ ، الجرح : ٢/ ١٢٦ ، وينظر : التاريخ الكبير : ٢/ ٣٢٣ ، المجروحين : ١/ ٩٢ ، تهذيب : ١/ ٤٢ .

(٤) علل : ٣٥٥٣ ، بحر : ١٣٩ ، جرح : ٢/ ٤٦٩ ، شرح أصول الاعتقاد للالكائي : ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، وينظر : التاريخ الكبير : ٣/ ١٨١ ، تهذيب : ٢/ ٣٣ .

(٥) بحر : ٣٦٤ ، تهذيب : ٤/ ٦٥ ، ميزان : ٢/ ١٥٢ ، وينظر : التاريخ الكبير : ٣/ ٥٠٤ ، السير : ٦/ ٤١٣ .

(٦) علل : ١١١٥ ، وينظر : الجرح : ٤/ ٢٥٨ ، السير : ٧/ ٤١٥ ، الكاشف : ١/ ٣٣١ ، تهذيب : ٤/ ٢٥٢ .

(٧) الضعفاء الكبير : ٢/ ١٧٣ ، وينظر : الجرح ٤/ ٢٧٤ ، ميزان : ٢/ ٢٥٥ ، السير : ٦/ ٣٣٨ ، تهذيب : ٤/ ٢٥٨ .

٦ - عباد بن صهيب أبو بكر الكلبي ، توفي سنة ٢٠٢ هـ ، قال أحمد : كان يرمى بالقدر[(١)] .

٧ - عبدالأعلى بن عبدالأعلى أبو محمد القرشي البصري ، توفي سنة ١٨٩ هـ ، قال أحمد عنه : كان يرى القدر[(٢)] .

٨ - عبدالله بن أبي لبيد المدني أبو المغيرة ، قال أحمد : كان يرى القدر[(٣)] .

٩ - عبدالله بن أبي نجيح الثقفي أبو يسار المكي ، توفي سنة ١٣١هـ ، وقيل ١٣٢هـ ، قال أحمد : ثقة أفسدوه بأُخَرة ، وكان يجالس عمرو بن عبيد[(٤)] .

١٠ - عمر بن أبي زائدة الهَمْداني الوادعي الكوفي ، قال أحمد : ثقة مستقيم كان يرى القدر[(٥)] .

١١ - عمرو بن الهيثم بن قطن أبو قطن الزبيدي ، توفي سنة ١٩٨ هـ على خلاف ، رمي بالقدر ، من أهل البصرة[(٦)] .

١٢ - الوضين بن عطاء الخزامي أبو كنانة ويقال أبو عبدالله الدمشقي ، توفي سنة ١٤٩ هـ على خلاف ، قال أحمد : ليس به بأس كان يرى القدر[(٧)] .

١٣ - وهب بن منبه بن كامل الصنعاني أبو عبدالله الأنباري ، توفي سنة ١١٠ هـ وقيل ١١٤هـ ، قال أحمد أتهم بشيء من القدر ثم رجع عنه[(٨)] .

---

(١) علل : ٤٣٨٨ ، بحر : ٤٩٩ ، وينظر : التاريخ الكبير : ٥/ ٤٣ ، جرح : ٤/ ٨٢ ، لسان : ٣/ ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٢) علل : ١٨٣٧ ، ميزان : ٢/ ٥٣١ ، وينظر : التاريخ الكبير : ٦/ ٩٣ ، جرح : ٢٨١٦ ، ميزان : ٢/ ٥٣١ ، تهذيب : ٦/ ٩٦ ، السير : ٩/ ٢٤٢ .

(٣) علل : ٨٠٧ ، وينظر : الجرح : ٥/ ١٤٨ ، تهذيب : ٥/ ١٤٨ ، الكاشف : ٢/ ١٠٩ .

(٤) السير : ٦/ ١٢٦ ، وينظر : التاريخ الكبير : ٥/ ٢٣٣ ، جرح : ٥/ ٢٠٣ ، ميزان : ٢/ ٥٢٧ ، تهذيب : ٦/ ٥٤ .

(٥) علل : ٦٧٥ ، ٨٩٠ ، ميزان : ٣/ ١٩٧ ، وينظر : تهذيب : ٧/ ٣٩٤ ، الضعفاء : ٣/ ١٧٨ .

(٦) بحر : ٧٨٠ ، تاريخ بغداد : ١٢/ ٢٠٠ ، وينظر : التاريخ الكبير : ٦/ ٣٨١ ، الجرح : ٥/ ٢٦٨ ، تهذيب : ٨/ ١١٤ .

(٧) علل : ٣٥٥٠ ، بحر الدم : ١١١٨ ، وينظر : التاريخ الكبير : ٧/ ١٨٩ ، ميزان : ٤/ ٣٣٤ ، تهذيب : ١١/ ١٢٠ .

(٨) ميزان : ٤/ ٣٥٣ ، تهذيب : ١١/ ١٤٧ ، السير : ٤/ ٥٤٨ ، وينظر : الجرح : ٩/ ٢٤ .

المعتزلة والجهمية :

١ - إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وسبقت ترجمته ، قال أحمد : كان قدرياً معتزلياً جهمياً كل بلاء كان فيه .

٢ - الربيع بن صبيح السعدي أبو بكر ويقال أبو حفص البصري ، توفي سنة ١٦٠ هـ ، قال أحمد : كان الربيع بن صبيح معتزليا [١] . خيراً من عمرو بن عبيد [٢] . قال المروذي : ذكره فتكلم فيه بكلام لين [٣] .
وقال في رواية الميموني : هو في بدنه رجل صالح ، وليس عنده حديث يحتاج إليه فيه ، كأنه ضَعَّف أمره [٤] .

٣ - سليم بن مسلم المكي الخشاب الكاتب ، قال أحمد : قد رأيته بمكة ليس يسوى حديثه شيئا ليس بشيء ، وقال : كان يتهم برأي جهم [٥] .

٤ - عمرو بن عبيد أبو عثمان البصري ، توفي سنة ١٤٣ وقيل ١٠٤ هـ ، قال أحمد : ليس بأهل أن يحدث عنه [٦] .

٥ - هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة أبو الوليد الدمشقي ، توفي سنة ٢٤٥ هـ ، قال أحمد من رواية المروذي : طيّاش خفيف [٧] .
قال الذهبي : إنما قال أحمد فيه هذا لأن المروذي قال : وَرَدَ عليّ كتاب من دمشق فيه سل لنا أبا عبدالله فإن هشام بن عمار قال : لفظ جبريل ومحمد عليهما السلام بالقرآن مخلوق فسألت أبا عبدالله فقال : أعرفه طياشاً، الكرابيسي لم يقل هذا ، وهذا قد تجهم ، وكان في كتابهم : سل لنا أبا عبدالله عن الصلاة ، إنه قال في خطبته : الحمد لله الذي تجلى لخلقه بخلقه فتكلم فيه أبو عبدالله بكلام غليظ وقال : الله تجلى للجبل يقول هو تجلى لخلقه بخلقه » ، قال الذهبي : هو كبير الشأن رأساً في الكتاب والسنة ، وماأنكر عليه أحمد له فيه مساغ ومحل حسن ، وقال : فهذه

---

(١) بحر : ٢٩٢ .
(٢) مسائل ابن هانيء : ٢/ ١٩٨ .
(٣) علل : ٤٦٤ ، بحر : ٢٩٢ .
(٤) علل : ٤٦٤ .
(٥) علل : ٢١٦ ، وينظر : الجرح : ٤/ ٣١٤، ميزان : ٢/ ٢٣٢ .
(٦) علل : ٥١٤ ، بحر : ٧٦٥، تاريخ بغداد : ١٢/ ١٨٤ ، ١٨٥ ، وينظر : التاريخ الكبير : ٥/ ٣٥٢ ، ميزان : ٣/ ٥٧٣ ، تهذيب : ٨/ ٣٠٨ ، السير : ٦/ ١٠٤ .
(٧) علل : ٢٤٧ ، بحر الدم : ١٠٩٦ .

الكلمـة لاينبغـي إطلاقها وإن كان لها معنى صحيح ،لكن يحتج بها الحلولي والاتحادي [1] .

٦ - يحيى بن صالح الوحاظي أبو زكريا ويقال أبو صالح الشامي ، توفي سنة ٢٢٢هـ ، قال عبدالله : سألت أبي عنه فجعل يضعفه وقال : أخبرني إنسان من أصحاب الحديث قال : قال يحيى بن صالح لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث يعني التي في الرؤية . . قال أبي : « كأنه نزع إلى رأي جهم »[2] .

٧ - الحكم بن عبدالله البلخي أبو مطيع الفقيه ، توفي سنة ١٩٩ هـ ، قال أحمد : لاينبغي أن يروى عنه شيء [3] . وقال عندما سأله ابنه عبدالله عنه : لاينبغي أن يروى عنه حكوا عنه أنه يقول : الجنة والنار خلقتا فستفنيان ، وهذا كلام جهم [4] .

٨ - يعقوب بن شيبة بن الصلت أبو يوسف السدوسي البصري البغدادي ، توفي سنة ٢٦٢ هـ كان من الواقفية في القرآن ، قال المروذي : أظهر يعقوب بن شيبة الوقف في ذلك الجانب من بغداد فحذر أبو عبدالله منه . . . وقال عنه : مبتدع صاحب هوى ، قال الخطيب وصفه أحمد بذلك لأجل الوقف[5] . وهذا من جانب المعتقد أما من جانب الرواية فالأئمة يوثقونه منهم الخطيب والذهبي وغيرهما .

٩ - محمد بن شجاع أبو عبدالله البغدادي الحنفي ويعرف بابن الثلجي ، توفي سنة ٢٦٦ هـ ، قال عنه أحمد : مبتدع صاحب هوى [6] . وسبب ذلك قوله بالوقف في القرآن [7] .

---

(١) السير : ١١/ ٤٣١ - ٤٣٢ ، ميزان : ٤/ ٣٠٣-٣٠٤ ، بحر : ١٠٩٦ ، وينظر : التاريخ الكبير : ٨/ ١٩٩ ، الجرح : ٩/ ٦٦ - ٦٧ ، السير : ١٢/ ٤٢٠ .

(٢) علل : ١٢٣٢ ، بحر : ١١٤٦ ، وينظر : التاريخ الكبير : ٨/ ٢٨٢ ، الجرح : ٩/ ١٥٨ ، تهذيب : ١١/ ٢٢٩ ، السير : ١٠/ ٤٥٣ - ٤٥٦ .

(٣) ميزان : ١/ ٥٧٤ ، جرح : ٣/ ١٢١ .

(٤) علل : ١٨٦٤ ، ميزان : ١/ ٥٧٤ .

(٥) السير : ١٢/ ٤٧٨ ، تاريخ بغداد : ١٤/ ٣٥٠ ، بحر الدم : ١١٨٧ .

(٦) بحر : ٨٩٦ ، تاريخ بغداد : ٥/ ٣٥١ ، طبقات : ١/ ٢٠٧ .

(٧) السير : ١٢/ ٣٨٠ ، بحر : ١٢٦٨ ، تهذيب : ٩/ ٢٢٠ ، ميزان : ٣/ ٥٧٧ ، السير : ١٢/ ٣٧٩ - ٣٨٠ .

المبحث الثاني : حكم قبول شهادتهم

والكلام على شهادة أهل البدع له علاقة بالكلام في رواية أهل البدع يقول النووي رحمه الله مبيناً ذلك « اعلم أن الخبر والشهادة يشتركان في أوصاف ويفترقان في أوصاف فيشتركان في اشتراط الإسلام والعقل والبلوغ والعدالة . . . »[1].

وشهادة الكافر على المسلم مردودة غير مقبولة إلا في حال الوصية في السفر يقول تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۙ وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْءَاثِمِينَ﴾ [سورة المائدة : ١٠٦] .

وروى الطبري رحمه الله الكثير من الآثار عن السلف في بيان أن الكافر تجوز شهادته في الوصية في السفر فقط[2] .

فثبت بهذا أن الكافر لاتجوز شهادته على المسلم باستثناء ماسبق ومن ثم فالمبتدع الكافر ببدعته لاتقبل شهادته كالجهمية والرافضة ، أما من لم يكفر ببدعته فمنهم من ردها مطلقاً وهو مروي عن مالك وغيره نقله الونشريسي[3] ، ومنهم من قبلها دون مستحلي الكذب منهم وحكاه الخطيب البغدادي عن الشافعي وغيره[4] ، ومنهم من رد شهادة دعاة المبتدعة وكل من خاصم

(١) شرح صحيح مسلم : ١/ ٦٠ .
(٢) تفسير الطبري : ١١/ ١٦٠ - ١٧١ ، تحقيق الأستاذ محمود شاكر ، مراجعة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله .
(٣) هو : أحمد بن يحيى بن محمد أبو العباس التلمساني ، من فقهاء المالكية ، توفي سنة ٩١٤ هـ . الأعلام : ١/ ١٦٩ ، ونقله رحمه الله في كتابه المعيار المعرب : ١٠/ ١٩١ .
(٤) الكفاية : ١٢٠ .

وأعلن لبدعته [1].

أما منهج الإمام أحمد في قبول شهادة المبتدعة فيتبين في الآتي :

١ - المبتدعة الكفار ببدعتهم شهادتهم مردودة كالجهمية والرافضة وغلاة القدرية يقول رحمه الله بعد ذكره لعقيدة المعتزلة الجهمية : « فهؤلاء الذين يقولون بهذه المقالة كفار . . . لاتقبل شهادتهم » [2].

وقال : « ماتعجبني شهادة الجهمية والرافضة والقدرية المغلية » [3]، وقال : « من أخاف عليه الكفر مثل الروافض والجهمية لاتقبل شهادتهم ولاكرامة لهم » [4]، وقال في الرافضة : « لعنهم الله لاتقبل شهادتهم ولاكرامة لهم » [5].

وظاهر مانقل عنه رحمه الله عدم إقراره قبول شهادة أهل الأهواء غير مستحلي الكذب معقباً بعدم إعجابه بشهادة الجهمية والرافضة وغلاة القدرية ومقصوده [6] عدم جوازها .

٢ - من لم يكفر ببدعته ففيه تفصيل فإن كان معلناً لها مخاصماً عليها داعياً إليها فمردودة شهادته ، وإن لم يكن كذلك قبلت .

قال ابن قدامة : « ورُوي عن أحمد جواز الرواية عن القدري إذا لم يكن داعية فكذلك الشهادة » [7].

وقال ابن القيم : « وإنما منع الأئمة كالإمام أحمد وأمثاله قبول رواية الداعي المعلن ببدعته وشهادته . . هجراً له وزجراً . . » [8].

---

(١) وينظر تفصيل المسألة في الطرق الحكمية : ١٧٤ ، الكفاية : ١٢٠ - ١٢٦ ، شرح النووي على مسلم : ٦/١ ، المغني لابن قدامة : ١٤/١٤٨ - ١٤٩ .

(٢) الطبقات : ١/٣٤٣.

(٣) المغني لابن قدامة : ١٤ / ١٤٩ ، الطرق الحكمية : ٢٥٤ .

(٤) الطرق الحكمية : ٢٥٤ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق ، ولفظ : « لايعجبني » الصادر عن الإمام أحمد يحمل معناه حسب القرائن التي معه والراجح أنه للمنع ، وينظر مزيد بيان لمصطلحات الإمام أحمد ومعانيها في كتاب : مصطلحات الفقه الحنبلي ، د/ سالم علي الثقفي ، والمبحث المراد في ص : ٢١ - ٢٨ .

(٧) المغني : ١٤/١٤٩ .

(٨) الطرق الحكمية : ٢٥٣ .

٣ - وكما يمنع الإمام أحمد شهادة الجهمية يمنع من الشهادة عند قضاتهم ، يقول : « إذا كان القاضي جهمياً فلا تشهد عنده »[١] ، وقال الشيخ أبو محمد رزق الله التميمي : « وكان يمنع من ولاية المعتزلة ويمنع من الشهادة عندهم ، ويقول : لاتشهد عندهم ولاكرامة ، وقد طالبه رجل يوماً بإقامة الشهادة فامتنع فقال له : يضع حقي الله بيني وبينك فقال له أحمد : الله بيني وبين من ولى قاضياً لايجوز أن أشهد عنده »[٢] .

٤ - والبدعة خَرْمٌ لشرط من شروط قبول الشهادة وهو العدالة ، فالمبتدع غير الكافر فاسق من جهة الاعتقاد ، وقد تكلم أئمة الحنابلة وعلماؤهم في هذا ونقلوا ماروي عن الإمام أحمد في هذا يقول ابن القيم : « من كفر بمذهبه كمن ينكر حدوث العالم وحشر الأجساد وعلم الرب بجميع الكائنات وأنه فاعل بمشيئته وإرادته فلا تقبل شهادته لأنه على غير الإسلام ، فأما أهل البدع الموافقون لأهل الإسلام ولكنهم مخالفون في بعض الأصول كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة فهؤلاء أقسام :

أحدها - الجاهل المقلد الذي لابصيرة له فهذا لايكفر ولايفسق ولاترد شهادته إذا لم يكن قادراً على تعلم الهدى ، وحكمه حكم المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لايستطيعون حيلة ولايهتدون سبيلاً فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفواً غفوراً .

الثاني - المتمكن من السؤال وطلب الهداية ومعرفة الحق ولكن يترك ذلك اشتغالاً بدنياه ورياسته ولذته ومعاشه وغير ذلك فهذا مفرط مستحق للوعيد آثم بترك ماوجب عليه من تقوى لله

---

(١) السنة لعبدالله : ١/ ١٠٣ برواية عبدالله عنه .

(٢) الطبقات : ٢/ ٢٧٤ .

بحسب استطاعته فهذا حكمه حكم أمثاله من تاركي بعض الواجبات فإن غلب مافيه من البدعة والهوى على مافيه من السنة والهدى ردت شهادته ، وإن غلب مافيه من السنة والهدى قبلت شهادته .

الثالث - أن يسأل ويطلب ويتبين له الهدى ويتركه تقليداً وتعصباً أو بغضاً أو معاداة لأصحابه فهذا أقل درجاته أن يكون فاسقاً وتكفيره محل اجتهاد وتفصيل ، فإن كان معلناً داعيةً ردت شهادته وفتاويه وأحكامه . . . . . ولم يقبل له شهادة ولافتوى ولاحكم إلا عند الضرورة كحال غلبة هؤلاء واستيلائهم وكون القضاة والمفتين والشهود منهم ففي رد شهادتهم وأحكامهم إذا ذاك فساد كثير ولايمكن ذلك فتقبل للضرورة »[1] .

وجاء في الإنصاف أن الأمر في البدعة لايخلو إما أن تكون مكفرة أو مفسقة،فإن كانت مكفرة وناظر ودعا إليها فهو كافر،فهذا لاخلاف في رد شهادته ، وأما المقلد فيها فهو فاسق مردودة شهادته .

وإن كانت بدعته مفسقة فإن كان يدعو إليها ويناظر فترد،وإن لم يدع إليها فلا ترد ، وإن خالف في بعض الفروع لايفسق ؛ قاله القاضي أبو يعلى وإن كان جاهلاً بها لم يفسق وكذا إن قلد فيها[2] .

---

(١) الطرق الحكمية : ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٢) ينظر : ١٢/ ٤٧١ - . . . ، وينظر المغني : ١٤/ ١٤٨ - ١٤٩ .

الفصل الثالث : التعامل معهم

وفيه عدة مباحث :

المبحث الأول : حكم هجرهم :

لقد أرشد الله تعالى فى كتابه إلى فضيلة الجلوس مع الصالحين ، قال عز وجل : ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ﴾ [سورة الكهف : ٢٨] .

يقول الحافظ ابن كثير - رحمه الله - : « أي اجلس مع الذين يذكرون الله ويهللونه ويَحمْدونه ويسبحونه ويكبرونه ويسألونه بكرةً وعشياً من عباد الله سواء كانوا فقراء أو أغنياء أو ضعفاء » [١] .

وبالمقابل حذرهم الله من القعود مع الظالمين الأشرار ، قال تعالى : ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[سورة الأنعام : ٦٨] .

وأرشد النبي ﷺ إلى مايحصل من النفع العظيم من جراء مجالسة الأخيار الصالحين وحذر من مجالسة الأشرار الظالمين ، يقول ﷺ في حديث بليغ ، يرويه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه قال : « إنما مثل الجليس الصالح والجليس السوء ، كحامل المسك ونافخ الكير ، فحامل المسك إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه وإما أن تجد منه ريحاً طيبة ، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد منه ريحاً خبيثةً » [٢] .

---

(١) تفسير ابن كثير : ٣/ ٨٠ .

(٢) أخرجه البخاري في البيوع : باب في بيع المسك : ٤/ ٣٢٣، ومسلم في كتاب البر والصلة : باب استحباب مجالسة الصالحين : (٢٦٢٨) ، ونحوه عند أحمد عن أبي موسى : ٤/ ٤٠٤ .

ففي هذا الحديث البليغ تشبيه لمجالسة الصلحاء بحامل المسك ، فإنك إذا لم تشتر منه فإنه يعطرك بإهدائه لك منه ، أو لا تعدم الريح الطيبة ، وبمجالسة أهل السوء بنافخ الكير فهو إن لم يحرق ثيابك ، وجدت الريح الخبيثة منه .

وأهل البدع والأهواء كذلك بل أشر وأسوأ ، لذا ورد في القرآن الكريم التحذير من الجلوس معهم ، يقول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [سورة الأنعام : ٦٨] ، وقال عز من قائل : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ﴾ [سورة النساء : ١٤٠] .

نقل البغوي[(١)] - رحمه الله - عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال في تفسير هذه الآية : « دخل في هذه الآية كل مُحْدِث في الدين وكل مبتدع إلى يوم القيامة »[(٢)] .

وقال ابن جرير الطبري - رحمه الله - : « وفي هذه الآية الدلالة الواضحة على النهي عن مجالسة أهل الباطل من كل نوع من المبتدعة والفسقة عند خوضهم في باطلهم »[(٣)] .

وفي السنة حديث كعب بن مالك وصاحبيه - رضي الله عنهم - المروي في الصحيحين عن كعب - وفي قصة المتخلفين عن غزوة تبوك - وفيه : « ونهى رسول الله ﷺ المسلمين عن كلامنا نحن الثلاثة من بين

---

(١) هو : الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء ، أبو محمد ، الإمام العلامة البغوي الشافعي ، صاحب التصانيف ، توفي سنة ٥١٦ هـ . سير أعلام النبلاء : ١٩/ ٤٣٩ - ٤٤٣ ، شذرات الذهب : ٤/ ٤٨ .

(٢) تفسير البغوي : ١/ ٤٩١ .

(٣) تفسير الطبري : ٥/ ٣٣٠.

مَن تخلف فاجتنَبَنا الناسُ وتغيروا لنا حتى تنكرت في نفسي الأرض فما هي بالتي أعرف ، فلبثنا على ذلك خمسين ليلة ، فأما صاحباي فاستكانا وقعدا في بيوتهما يبكيان ، وأما أنا فكنت أشب القوم وأجلدُهم ، فكنت أخرج فأشهد الصلاة مع المسلمين وأطوف في الأسواق ولايكلمني أحد ، وآتي رسول الله ﷺ وهو في مجلسه بعد الصلاة فأقول في نفسي هل حرك شفتيه برد السلام علي أم لا ؟ ثم أصلي قريباً منه فأسارقه النظر ، فإذا أقبلت على صلاتي أقبل إليّ ، وإذا التفت نحوه أعرض عني ، حتى إذا طال عليّ ذلك من جفوة الناس ، مشيت حتى تسورت جدار حائط أبي قتادة وهو ابن عمي وأحب الناس إليّ ، فسلمت عليه فوالله مارد السلام ، فقلت : ياأبا قتادة ، أنشدك الله ، هل تعلمني أحب الله ورسوله ؟ فسكت فعدت له فنشدته فسكت فعدت له فنشدته فقال : الله ورسوله أعلم ففاضت عيناي وتوليت حتى تسورت الجدار . . . . »[1] .

والشاهد من هذه القصة مشروعية هجر أهل البدع والمعاصي[2] .

يقول الإمام البغوي : « هذا حديث صحيح ، وفيه دليل على أن هجران أهل البدع على التأبيد ، وكان رسول الله ﷺ خاف على كعب وأصحابه النفاق حين تخلفوا عن الخروج معه فأمر بهجرانهم إلى أن أنزل الله توبتهم ، وعرف رسول الله ﷺ براءتهم . وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدع ومهاجرتهم »[3] .

وقد ذهب المحققون من أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره في مسألة هجر أهل البدع والمعاصي إلى التفصيل جمعاً بين النصوص وهو : أنه

---

(١) متفق عليه فأخرجه البخاري في المغازي : باب حديث كعب بن مالك : ٨/ ١١٤ - ١١٥ ، ومسلم في التوبة : باب حديث توبة كعب وصاحبيه : ٢٧٦٩ وغيرهما .

(٢) ينظر معالم السنن للخطابي : ٥/ ٢٩٦ ، والنهاية لابن الأثير ٥/ ٢٤٥ ، وشرح صحيح مسلم للنووي : ١٣/ ١٠٦ .

(٣) شرح السنة للبغوي : ١/ ٢٢٦ - ٢٢٧ .

إن كان الهجر يفيد المبتدع ويرتدع به عن بدعته ومعصيته فإنه يهجر كما هجر النبي ﷺ الثلاثة الذين تخلفوا في غزوة تبوك ، وإن كان الهجر لايفيد العاصي والمبتدع وإنما يزيده شراً ووبالاً فإنه لايهجر بل يستمر في نصحه ؛ لأن النبي ﷺ لم يهجر المنافقين وذلك أن الهجر كالدواء يستعمل عند الحاجة إليه ، وغلبة الظن في فائدته[1] .

وقد اتبع الصحابة رضوان الله عليهم هذا المنهج والتزموه في التعامل مع أهل البدع والأهواء ، من ذلك ماثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من ضربه لصبيغ[2] ، فقد كان يسأل عن المتشابه ، وسأل عمر رضي الله عنه عن الذاريات والنازعات والمرسلات ، فقال له عمر : ضع عن رأسك . فوضع عن رأسه فإذا له وفيرة ، فقال عمر : لو وجدتك محلوقاً لضربت الذي فيه عيناك[3] . ثم أتى عمر بدرة وضربه ضرباً شديداً ، فقال له صبيغ : إن كنت تريد قتلي فاقتلني . ثم كتب رضي الله عنه إلى أهل البصرة : أن لاتجالسوه »[4] .

ومن ذلك ماأخرجه مسلم أن قريباً لعبدالله بن المغفَّل رضي الله عنه خَذَفَ (هو الرمي بالحصى) فنهاه وقال : « إن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف فأعاد ، فقال عبدالله : أحدثك أن رسول الله ﷺ نهى عنه ثم تخذف لا أكلمك أبداً »[5] .

وروى الإمام الشافعي - رحمه الله - أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه لقي رجلاً فأخبره عن رسول الله ﷺ شيئاً فخالفه ، فقال أبو سعيد :

---

(١) ينظر : مجموع الفتاوى : ٢٨/ ٢٠٦ ، زاد المعاد : ٣/ ٢٠ .

(٢) هو : صبيغ بن عسل الحنظلي ويقال : ابن سهل ، له إدراك . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة : ٢/ ١٩٨ .

(٣) ظن عمر رضي الله عنه أن يكون من الخوارج ، فقد كان الرسول ﷺ ذكر في وصفهم التحالق . وينظر : صحيح مسلم (١٠٦٥) ،

(٤) الإبانة الكبرى لابن بطة : ٢/ ٤١٤ ، والاعتصام للشاطبي .

(٥) صحيح مسلم ، كتاب الصيد والذبائح : ١٥٤٨ .

والله لا آواني وإياك سقف بيت أبداً [1] . والأمثلة كثيرة نقل بعضها ابن قتيبة [2] رحمه الله ، وكذا سلف الأمة وأئمتها والنقول عنهم في هذا كثيرة [3] .

منهج الإمام أحمد في هجر المبتدعة (*):

لقد كان للإمام أحمد منهج سديد في التحذير من المبتدعة ومن التعامل معهم ، ومن أبرز ذلك : البعد عنهم وعدم مجالستهم وكلامهم وهو مايقصد بالهجر .

وتتبين ملامح منهجه في الآتي :

١ - يعتبر الإمام أحمد الهجر لأهل الأهواء والبدع من السنة التي يجب التمسك بها يقول : « أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله . . وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء . . » [4] ، ويبين رحمه الله أن هذا المنهج هو ماكان عليه أهل العلم يقول : « . . . الذي كنا نسمع وأدركنا من أدركنا من أهل العلم أنهم يكرهون الكلام والجلوس مع أهل الزيغ » [5] .

---

(١) ينظر الرسالة للشافعي : ٤٤٧ .

(٢) ينظر المعارف : ٥٥٠ .

(٣) ينظر في ذلك : الشريعة للآجري ، وشرح أصول الاعتقاد للالكائي وابن بطة في الكبرى وعبدالله بن أحمد في السنة وابن وضاح في البدع والنهي عنها ، وغير ذلك .

(٤) الطبقات : ١/ ٢٤١ .

(٥) تقدم تخريجه في مبحث مناظرة المبتدعة .

(*) وهجر المبتدعة عنده رحمه الله الطريق الأمثل والأسلم للرجل لسلوك طريقه ، وأما مخالطتهم ومجالستهم فمدعاة لضلاله خاصة في أول أمره في مقتبل عمره . يقول رحمه الله : « إذا رأيت الشاب أول ماينشأ مع أهل السنة والجماعة فارجه ، وإذا رأيته مع أصحاب البدع فايأس منه ، فإن الشاب على أول نشوئه » . الآداب الشرعية لابن مفلح : ١/ ٥٥٠ .

٢ - يبين الإمام أحمد أن التقاطع لأجل الأمور الدنيوية لايجوز فوق ثلاث للحديث الوارد في ذلك[١]، أما لأجل الدين فتجوز الزيادة على الثلاث مستدلاً بقصة الثلاثة الذين خلفوا وأمر النبي بهجرانهم لما خاف عليهم النفاق، وأباح رحمه الله هجران أهل البدع المغلظة الدعاة إلى الأهواء[٢].

يقول ابن أبي يعلى: «لاتختلف الرواية في وجوب هجر أهل البدع وفساق الملة، ولافرق في ذلك بين الرحم والأجنبي إذا كان الحق لله تعالى»[٣].

٣ - يحترز الإمام أحمد في هجره للمبتدعة بالمخاصمة والجدال في بدعتهم أي بالدعوة إليها والمناظرة لها، فمن كان مناظراً لبدعته يهجر بعد إرشاده ونصحه[٤]، وهذا واضح من خلال النصوص المروية عنه في ذلك منها أنه سُئل عمن يقول: لفظي بالقرآن مخلوق فقال رحمه الله: «هذا كلام جهم من كان يخاصم فلا يجالس ولايكلم»[٥]، وسئل عن الواقفي يجالس؟ قال: «إذا كان يخاصم لايكلم ولايجالس»[٦]، وقال عندما سئل عن القرآن: «كلام الله عز وجل ليس بمخلوق ولاتخاصموا ولاتجالسوا من يخاصم»[٧].

---

(١) وهو: قوله ﷺ: «لايحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث.. يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام». أخرجه أحمد في المسند عن سعيد بن أبي وقاص: ١/١٧٦، وعن أنس: ٣/١١٠ عن أبي أيوب: ٥/٤١٦، والحديث في الصحيحين عند البخاري عن أبي أيوب الأنصاري: ٦٠٧٧، ومسلم: ٢٥٦٠، عن ابن عمر: ٢٥٦١، وعن أبي هريرة عند أبي داود: ٤٩١٢، وعن عائشة عند أبي داود: ٤٩١٣.

(٢) جامع العلوم والحكم: ٣٣٠.

(٣) كتاب التمام لما صح في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام والمختار من الوجهين عن أصحابه العرانين الكرام لابن أبي يعلى: ٢/٢٥٩، الآداب الشرعية: ١/٢٥٦.

(٤) ينظر: طبقات الحنابلة: ٢/٢٧٤ في عقيدة الإمام أحمد للتميمي أبي محمد.

(٥) مسائل أحمد لابن هانيء: ٢/١٥٤.

(٦) المصدر السابق: ٢/١٥٧.

(٧) السنة لعبدالله: ١/١٣٢ برواية عبدالله عنه.

وهو كذا في تعامله مع المبتدعة ، فمن خاصم وجادل في بدعته فلا يجالس ولايروى عنه[1] .

وظاهر من مفهوم كلام الإمام أحمد أن من لم يخاصم أو يدعو إلى بدعته فتجوز مجالسته ، وكذا باقي التعاملات معه لأنه قد ستر بدعته ولم يجاهر بها بخلاف من أظهر بدعته أو معصيته فإنه لم يستتر بستر الله ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « كل أمتي معافى إلا المجاهرين »[2] . وكذا من بدعته خفيفة كالصوفية في زمانه ؛ فقد دعى إلى عدم مجالستهم ولكنه لم يأمر بهجرهم فقد سئل عن السماع والذكر عندهم فقال : هو محدث ، قيل إنه يرق عليه القلب ، فقال لاتجلسوا معهم ، قيل : يهجرون ؟ قال : لايبلغ بهم هذا كله »[3] .

٤ - يبين الإمام أحمد أن الهجر واجب في حق العاجزين عن رد الشبه وممن خشي عليهم الاغترار بالمبتدعة الدعاة وكذا فهم - أي دعاة المبتدعة - لايرجعون عن بدعتهم فالسلامة في ترك مجالستهم .

فقد نقل ابن مفلح عن الإمام أحمد أنه قال : « ويجب هجر من كفر أو فسق ببدعة أو دعا إلى بدعة مضلة أو مفسقة على من عجز عن الرد أو خاف الاغترار به والتأذي دون غيره ، وقيل يجب هجره مطلقا »[4] .

وقوله رحمه الله لمن أراد أن يضع كتاباً في الرد على أهل البدع وأراد استئذانه في ذلك : « إنما الأمور في التسليم والانتهاء إلى ماكان في كتاب الله أو سنة رسول الله لافي الجلوس مع أهل البدع والزيغ لترد عليهم ، فإنهم يلبسون عليك وهم لايرجعون ، فالسلامة إن شاء الله في ترك مجالستهم والخوض معهم في بدعتهم وضلالهم » .

---

(١) وسبق توضيح ذلك في مبحث الرواية عن المبتدعة فانظره غير مأمور .
(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة فأخرجه البخاري في الأدب : ١٠/٤٨٦ ، ومسلم في الزهد ، باب النهي عن هتك الإنسان سر نفسه ، رقم (٢٩٩٠) .
(٣) تلبيس إبليس [المختصر] ص : ١٩٢ .
(٤) الآداب الشرعية : ١/٢٣٧ .

أمـا مـن رأى في نفسه القدرة على تكليم المبتدع وإرجاعه إلى الحق فيكلمه ، فإن أبى يهجره ، قيل لأبي عبدالله . . فمن وقف - أي وقف في القرآن فلم يقل مخلوق ولاغير مخلوق - ؟ قال : يقال له ويكلم في ذاك فإن أبى هجر »[1] .

يتبين مما سبق أن الإمام أحمد يمنع من مجالسة دعاة المبتدعة في حالتين :

الأولى : منَ الداعي إلى بدعته فهو معاند مكابر لايرجع إلى الحق إن عرفه ، فتمنَع مجالسته ويهجر تأديباً له وزجراً .

الثانية : من المجالس له ، العاجز عن رد بدعته ، وكذا من خاف على نفسه الاغترار به والتلبيس فيجب عليه البعد عن مجالسته وعدم كلامه .

أما من كانت لديه قدرة على كلام المبتدع وضلوع بالعلم فلا بأس بمحادثته لقصد هدايته وإن تمادى وجادل فيهجره .

وقد ورد عن الإمام أحمد أنه هجر بعض العلماء الأجلاء ممن تلبسوا ببعض البدع أو أجابوا - تقية - في محنة القول بخلق القرآن .

ويهدف رحمه الله من هذا إلى تصفيتهم وتنقيتهم فهم العلماء والأئمة والناس يقتدون بهم ، وأسلوب الهجر عند الإمام أحمد أسلوب رادع قوي لمن تسول له نفسه البعد ولو قيد أنمله عن المنهج السوي الذي يجب أن يسير عليه علماء الإسلام .

وقد يكون الهجر في أقرب الأقربين مثل أبنائه كما حدث مع صالح وعبدالله وعمه إسحاق لما قبلوا جائزة الخليفة حيث رأى أن الأولى والأورع التعفف عنها والتنزه .

---

(١) السنة للخلال : (١٨١٦) بإسناد صحيح برواية يوسف بن موسى بن راشد القطان .

قال صالح بن أحمد : « لما قدم أبي من عند المتوكل مكث قليلاً ثم قال : ياصالح ، قلت : لبيك ، قال : أحب أن تدع هذا الرزق فلا تأخذه ولاتوكل فيه أحداً ، قد علمت أنكم إنما تأخذون هذا بسببي ، فسكت ، فقال : مالك ؟ فقلت : أكره أن أعطيك شيئاً بلساني وأخالف إلى غيره فأكون قد كذبتك ونافقتك ، وليس في القوم أكثر عيالاً مني ولا أعذر ، وقد كنت أشكو إليك ، فتقول : أمرك منعقد بأمري ، ولعل الله أن يحل عني هذه العقدة ، ثم قلت : وقد كنت تدعو لي وأرجو أن يكون الله عز وجل قد استجاب لك ، فقال : لاتفعل ؟ فقلت : لا . فقال : قم فعل الله بك وفعل ، ثم أمر بسد الباب بيني وبينه ، فتلقاني عبدالله وسألني فأخبرته ، فقال : ماأقول ؟ فقلت : ذاك إليك ، فقال له مثل ماقال لي ، فقال : لا أفعل ، فكان منه نحو مما كان منه إليّ ، ولقينا عمه ، فقال : لمَ أردتم أن تقولوا له ؟ وماكان علمه إذا أخذتم شيئاً ؟ فدخل عليه ، فقال : ياأبا عبدالله ، لست آخذ شيئاً من هذا ، فقال : الحمد لله ، فهجرنا وسد الأبواب بيننا ، وتحامى منازلنا أن يدخل منها إلى منزله شيء ، وقد كان قديما قبل أن نأخذ من السلطان يأكل عندنا ، وربما وجَّهنا بالشيء فيأكل منه ، فلما مضى نحو من شهرين ، كتب لنا بشيء فجيء به إلينا ، فأول من جاء عمه فأخذ ، فأُخبر فجاء إلى الباب الذي كان سدَّه بيني وبينه وقد فتح الصبيان كوة ، فقال : ادعوا إليّ صالحاً ، فجاءني الرسول ، فقلت له : لست أجيء ، فوجَّه إليّ : لم لاتجيء ؟ فقلت له : هذا الرزق يرتزقه جماعة كثيرة ، وإنما أنا واحد منهم ، وليس فيهم أعذر مني ، فإذا كان توبيخ خُصصت به أنا ، فمضى ، فلما نادى عمه بالأذان خرج ، فلما خرج ، قيل له : إنه قد خرج إلى المسجد ، فجئت حتى صرت في الموضع الذي أسمع كلامه ، فلما فرغ من الصلاة التفت إلى عمه ، ثم قال له : ياعدو الله ، نافقتني وكذبتني وكان غيرك أعذر منك ! زعمت أنك لاتأخذ من هذا شيئاً ثم أخذت ، ثم هجره وترك الصلاة في المسجد ، وخرج إلى مسجد آخر يُصلي فيه .

وقال أبوجعفر بن ذريح العُكبَري [1] ، قال : طلبت أحمد بن حنبل في سنة ست وثلاثين ومئتين لأسأله عن مسألة ، فسألت عنه فقالوا : إنه خرج يُصلي خارجاً ، فجلست له على باب الدرب حتى جاء ، فقمت فسلمت عليه فرد عليّ السلام ، فدخل الزُّقاق وأنا أماشيه ، فلما بلغنا آخر الدَّرب ، إذا باب يُفرج ، فدفعه وصار خلفه ، وقال : اذهب عافاك الله ، فالتفت فإذا مسجد على الباب وشيخٌ مخضوب قائم يُصلي بالناس ، فجلست حتى سلَّم الإمام ، فخرج رجل ، فقلت : هذا الشيخ من هو ؟ قال : إسحاق عمّ أحمد بن حنبل ، قلت : فما له لايُصلي خلفه ؟ فقال : ليس يُكلم ذا ولاابنيه لأنهم أخذوا جائزة السلطان .

وقال صالح بن أحمد ، قال : بلغ أبي في زمان هجره لنا أنه قد كتب لنا بشيء فبلغه ؛ فجاء إلى الكوة التي في الباب ، فقال : ياصالح ، انظر ماكان للحسن وأم علي ، فاذهب به إلى فوران حتى يتصدق به في الموضع الذي أخذ منه . فقلت له : ماعلم فوران من أي موضع أُخذ ، فقال : افعل ماأقول لك ، فوجَّهت ماكان أضيف إليهما إلى فوران ، وكان إذا بلغه أنا قد قبلنا طوى تلك الليلة فلم يفطر ، ثم مكث شهراً لاأدخل عليه ، ثم فتح الصبيان الباب ، ودخلوا غير أنه لايُدخل إليه شيء من منزلي ، ثم وجهت إليه : ياأبة ، قد طال هذا الأمر ، وقد اشتقت إليك فدخلت عليه ، فسكت ، فأكببت عليه وقلت : ياأبة ، تدخل على نفسك هذا الغم ؟ قال : يابُني ، مالا أملكه ، ثم مكثنا مدة لم نأخذ شيئاً ثم كُتب لنا بشيء فقبضناه ، فلما بلغه هجرنا أشهراً ، فكلمه فوران ، ووجه إليّ فوران فدخلت ، فقال له : ياأبا عبدالله، صالح وحُبّك له ، فقال : ياأبا محمد ، لقد كان أعز الخلق عليّ ، وأي شيء أردته له إلا ماأردته لنفسي ؟ فقلت له : ياأبة ، ومن رأيت أنت ممن لقيت قوي على ماقويت عليه أنت ؟ قال : وتحتجُ عليّ ؟ ثم كتب إلى يحيى بن خاقان يسأله ويعزم عليه أن

---

(١) هو : محمد بن صالح بن ذريح الإمام المتقن أبو جعفر البغدادي العُكبَري ، توفي سنة ٣٠٧ وقيل ٣٠٨هـ . تاريخ بغداد : ٥/ ٣٦١ ، السير : ١٤/ ٢٥٩ - ٢٦٠ .

لايعيننا على شيء من أرزاقنا ولايتكلم فيها ، فلما وصل رسوله بالكتاب إلى يحيى ، أخذه صاحب الخبر ، فأخذ نسخته ووصلت إلى المتوكل . فقال لعبيد الله : كم من شهر لولد أحمد بن حنبل ؟ فقال : عشرة أشهر . فقال : تحمل إليهم الساعة أربعين ألف درهم من بيت المال صحاح ولايعلم بها ، فقال : يحيى للقيّم : أنا أكتب إلى صالح أعلمه . فورد عليّ كتابه ، فوجهت إلى أبي أعلمه ، فقال الذي أخبره : سكت قليلاً وضرب بذقنه صدره ثم رفع رأسه ، وقال : ماحيلتي إذا أردت أمراً ، وأراد الله عز وجل أمراً[1] .

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل : دخل عليّ أبي رحمه الله في مرضي يعودني ، فقلت : ياأبة ، عندنا شيء قد بقي مما كان يبرنا به المتوكل ، أفأحج منه ؟ قال : نعم . قلت : فإذا كان هذا عندك هكذا فلم لم تأخذ ؟ قال : يابني ، ليس هو عندي بحرام ولكني تنزّهت عنه[2] .

وقد يتعدى الهجر إلى الأحباب والرفقاء من العلماء والصالحين إذا خالفوا المنهج الواجب اتباعه فيما يراه رحمه الله في قضايا العقيدة .

ومن هذا غضبه على محمد بن عَبْدَة[3] لما دخل على داود الظاهري الذي قال بأن القرآن محدث[4] ، وكذا مع داود الظاهري نفسه حينما قدم بغداد وكان بينه وبين صالح بن أحمد حَسَنٌ ، فكلم صالحاً أن يتلطف في الاستئذان على أبيه ، فأتى صالح أباه فقال : رجل سألني أن يأتيك ؟ فقال : ما اسمه ؟ قال : داود قال : من أين هو ؟ قال : من أصبهان فكان صالح يروغ عن تعريفه فما زال الإمام أحمد يَفْحَص حتى فطن به ، فقال : هذا كتب إليّ محمد بن

---

(١) وينظر سيرة الإمام أحمد : ١٢١ - ١٢٣ ، حلية الأولياء : ٩/ ٢١٤ .

(٢) مناقب أحمد : ٥١٣ - ٥١٨ ، ٣٤٧ .

(٣) لعله محمد بن عَبْدَة بن الهيثم الهروي قدم بغداد وحدث بها عن ابن عيينة وغيره ، توفي سنة ٢٤٨ هـ . تاريخ بغداد : ٢/ ٣٧٨ .

(٤) السير : ١٣/ ١٠٣ ، طبقات ابن السبكي : ٢/ ٢٨٦ - ٢٨٧ .

يحيى[1] في أمره أنه زعم أن القرآن محدث فلا يقربني ، فقال : ياأبة إنه ينتفي من هذا وينكره فقال : محمد بن يحي أصدق منه ، لاتأذن له »[2] .

وروي أنه لم يأذن لأحد المحدثين بالدخول عليه ولم يخرج له لأنه رُمي بالوقف[3] .

وكذا هو مع من تأول فخرج مع الخوارج وقد تقدم هذا[4] .

وقد أظهر الإمام أحمد جفاءاً لأحد أصحابه لما بلغه عنه أنه ذكر بعض الصحابة[5] .

وكذا مع يعقوب بن شيبة لما أظهر الوقف فقد حذر أبو عبدالله منه وأمر بهجرانه وهجران من كلمه[6] .

ولم يأذن لأحد العلماء ممن أبى أن يقول الإيمان قول وعمل بالدخول عليه وأمر بعدم ذهاب أصحابه إليه[7] .

وهجر الحارث المحاسبي لما دخل في شيء من الكلام ، ولما مات لم يصل عليه إلا أربعة أنفس[8] .

ولما جاء الحزامي[9] إلى أحمد - وقد كان ذهب إلى ابن أبي دؤاد - فلما خرج إليه ورآه أغلق الباب في وجهه ودخل[10] .

---

(١) هو : محمد بن يحي بن عبدالله بن خالد الإمام الحافظ أبو عبدالله النيسابوري كان شديد التمسك بالسنة ، توفي سنة ٢٥٨ هـ . السير : ١٢/ ٢٧٣ - ٢٨٥ ، طبقات الحنابلة : ١/ ٣٢٧ ، الشذرات : ٢/ ١٣٨ .

(٢) السير : ١٣/ ٩٩ ، طبقات الحنابلة بنحوه عن عبدالله بن أحمد : ١/ ٥٨ ، تاريخ بغداد : ٨/ ٣٧٣ - ٣٧٤ .

(٣) السنة للخلال : (٨٢٢) بإسناد صحيح عن المروذي .

(٤) أي قصته مع حمدون بن شبيب لما خرج مع سهل بن سلامة وتقدمت في باب الخوارج .

(٥) السنة للخلال : (٤٦٣) .

(٦) تاريخ الإسلام للذهبي : ٨٤ .

(٧) السنة للخلال : (١١٠٧) بإسناد صحيح عن المروذي .

(٨) السير : ١١/ ٢٢٧ .

(٩) هو : عبدالرحمن بن عبدالملك بن شيبة المحدث العالم أبو بكر الحزامي مولاهم المدني ، توفي سنة ٢٢٠ هـ تقريبا . السير : ١١/ ١٢٨ ، ميزان الاعتدال : ٢/ ٥٧٨ .

(١٠) مناقب أحمد : ٢٥٠ ، ٥٢٣ ، ومحنة أحمد للمقدسي : ١٦٢ .

وكذلك فعل مع من أجاب في المحنة .

يقول ابن الجوزي : « قلت : وكذلك فعل بأبي خيثمة ، فإنه جاء فطرق عليه الباب ، فلما خرج فرآه أغلق الباب ، ورجع مغضبا يتكلم هو ونفسه بكلمات سمعها أبو خيثمة فلم يعد إليه ، وعاده يحيى بن معين في مرضه فولاه ظهره ، وأمسك عن كلامه حتى قام عنه وهو يتأفف ويقول : بعد الصحبة الطويلة لا أُكلم . . . وقال المروذي : جاء يحيى بن معين فدخل على أحمد بن حنبل وهو مريض فسلم فلم يرد عليه السلام ، وكان أحمد قد حلف بالعهد لايكلم أحداً ممن أجاب حتى يلقى الله عز وجل ، فما زال يحيى يعتذر ويقول : حديث عمار وقال الله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ ﴾[سورة النحل : ١٠٦] فقلب أحمد وجهه إلى الجانب الآخر فقال يحيى : أف وقام وقال : لايقبل لنا عذراً ، فخرجت بعده وهو جالس على الباب فقال : أي شيء قال أحمد بعدي : قلت : قال : يحتج بحديث عمَّار ؟ وحديث عمار « مررت وهم يسبونك فنهيتهم فضربوني »[1] وأنتم قيل لكم نريد أن نضربكم فسمعت يحيى يقول : مُر ياأحمد غفر الله لك ، فما رأيت والله تحت أديم سماء الله أفقه في دين الله منك »[2] .

قال ابن الجوزي :

« **فصل** : فإن قال قائل : إذا ثبت أن القوم أجابوا مُكرهين فقد استعملوا

---

(١) روي في سبب نزول قوله تعالى : ﴿ **إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان** ﴾ حديث عبدالكريم بن مالك الجزري عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه قال : أخذ المشركون عمار بن ياسر فلم يتركوه حتى سب النبي ﷺ وذكر آلهتهم بخير فلما أتى رسول الله ﷺ قال : « ماوراءك » قال : شر يارسول الله ، ماتُركت حتى نلت منك وذكرت آلهتهم بخير . قال : « كيف تجد قلبك » قال : مطمئن بالإيمان قال : « إن عادوا فعد » . أخرجه ابن سعد في الطبقات : ٣/ ٢٤٩ ، والطبري في تفسيره : ١٤/ ١٨٢ ، والحاكم في مستدركه : ٢/ ٣٧٥ وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ، وذكره الحافظ في الفتح : ٢/ ٣١٢ وقال : وهو مرسل ورجاله ثقات ، وذكره من عدة طرق أخرى ولكنها مرسلة وقال : وهذه المراسيل تقوى بعضها ببعض ، وذكر له شواهد أيضا .

(٢) مناقب أحمد : ٥٢٤ ، محنة أحمد للمقدسي : ١٤٧ - ١٤٨ .

الجائز فلم هجرهم أحمد ؟

فالجواب من ثلاثة أوجه :

أحدها- أن القوم تُوعّدوا ولم يُضربوا فأجابوا ، والتوعد ليس بإكراه .

يقول الإمام أحمد : قال النبي ﷺ لعمار : « إن عادوا فعد » ، يريد إن عادوا لك بالمكروه من العذاب فعد للقول ، فأما من لم ينل بمكروه فلا أرى له عذراً وقد يكون وعيد بلا نيل مكروه ، ولكن إذا نيل بمكروه من ضرب أو حبس أو قيد فهو معنى حديث عمار . . . وذكر أبو عبدالله هذا الكلام في وقت ما امتحن عباس بن عبدالعظيم العنبري وعلي ابن المديني بالبصرة فأما عباس فأقيم فضرب بالسوط فأجاب ، وأقعد علي ابن المديني فلم يمتحن حتى ضرب عباس وهو ينظر ، فلما رأى مانزل بعباس العنبري وأن عباساً قد أجاب، أجاب علي عند ذلك ، ولم ينل بمكروه ولاضرب . . فعذر أبو عبدالله عباساً ولم يعذر علياً لذلك »[1] .

والثاني - أنه هجرهم على وجه التأديب ، ليعلم العوام تعظيم القول الذي أجابوا عليه فيكون ذلك حفظاً لهم من الزيغ .

والثالث - أن معظم القوم لما أجابوا قبلوا الأموال وترددوا إلى القوم (يقصد الخلفاء والأمراء) وتقربوا إليهم ففعلوا مالايجوز فلهذا استحقوا الذم والهجر[2] .

وكذلك فعل مع من يسمع كتب الرأي فقد قدم رحمه الله حمص ووجَّه إلى أبي سليمان يحيى الجُوزجاني : « إن تركت الرأي أتيتك ، وذلك أن يحيى كان يسمع كتب الرأي فكان يذهب مذهبهم فلم يأته أحمد »[3] .

يقول أبو داود : سألت أحمد أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من

---

(١) محنة أحمد لحنبل بن إسحاق : ٣٧ - ٣٨ .

(٢) المناقب : ٥٢٥ .

(٣) الطبقات : ١/٤٠٢ ، المنهج الأحمد : ١/٣٣٨ .

أهل البدع أترك كلامه ؟ قال لا أو[1] تعلمه أن الذي رأيته معه صاحب بدعة ، فإن ترك كلامه وإلا فألحقه به » [2] .

هذا مايتعلق بتعامله رحمه الله مع أبنائه وأحبابه وعلماء عصره وماصاحب هذا من جفوة وهجر لبعضهم بسبب ماصدر منهم من هنات .

أما مايتعلق بالمبتدعة فقد كان رحمه الله يدعو إلى عدم مجالستهم أو مرافقتهم أو مشاورتهم يقول : « ولاتشاور أحداً من أهل البدع في دينك ولاترافقه في سفرك » [3] .

وقد نهى عن تكليم الخوارج[4] ومجاورتهم[5] ، وقال في الرافضة : « لاتكلمهم »[6] ، وقال لما اعترضوا على خلافة أبي بكر رضي الله عنه : « ما اعتراضهم في هذا يجفوا حتى يتوبوا . . . يجانبون ويبين أمرهم للناس »[7] ، وقال فيمن زعم أن علياً أفضل من أبي بكر : « هو رجل سوء لانخالطه ولانجالسه » [8] ، وأنكر على من سب معاوية بن أبي سفيان وأمر بجفوته حتى يتوب[9] ، ونهى عن الأكل معه[10] ، وكذا نهى عن تكليم من لم يربع بعلي في الخلافة » [11] .

وقد أعرض رحمه الله عن عبدالرحمن العتكي[12] لما حدث بأحاديث

---

(1) تأتي أو بمعنى بل كما قال تعالى : ﴿ **وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون** ﴾ أي بل يزيدون والآية في سورة الصافات : ١٤٧ .

(2) الطبقات : ١/ ١٦٠ ، مناقب أحمد : ٢٥٠ .

(3) الطبقات : ١/ ٣٤٤ .

(4) السنة للخلال : (١٣٧) بإسناد صحيح عن أحمد بن الحسين .

(5) المصدر السابق : (١٣٦) عن الحسن بن محمد السجستاني .

(6) المصدر السابق : (٧٨٦) عن الفضل بن زياد .

(7) السنة للخلال : (٣٦٩) بإسناد صحيح (٨٢٥) بإسناد صحيح .

(8) المصدر السابق : (٥٢٤) عن حنبل بن إسحاق .

(9) السنة للخلال : (٦٥٨) بإسناد صحيح وبنحوه (٦٥٩) بإسناد صحيح عن الصائغ .

(10) المصدر السابق : (٦٩٣) بإسناد صحيح عن أبي بكر بن سندي .

(11) الطبقات : ١/ ٤٥ ، المنهج الأحمد : ١/ ٢٥٨ .

(12) هو : عبدالرحمن بن صالح الأزدي أبو صالح العتكي ويقال أبو محمد الكوفي سكن بغداد مات سنة ٢٣٥ هـ . تهذيب التهذيب : ٦/ ١٩٧ ، ١٩٨ ، وقال عنه الذهبي رافضي . السير : ١١/ ٤٤٦ .

في مثالب الصحابة [1] .

والأمر كذلك مع دعاة المرجئة فقد قال رحمه الله في المرجيء لما سأل عنه : إذا كان داعياً يُجْفى؟ : قال : أي والله يُجْفى ويقصى»[2]، وقال : إذا كان المرجيء داعية فلا تكلمه »[3]، وقال : « المرجيء المخاصم منهم فلا تكلمه »[4] ، وقيل له : نكلم المرجئة ؟ قال : « إلا أن يكون داعية يخاصم فيه » [5] .

وقال في الجهمية لما ابتدعوا البدع المحدثة في القرآن : « القرآن كلام الله ليس بمخلوق ولاتخاصموا ولاتجالسوا من يخاصم » [6] ، وقال عندما سئل عمن قال : التلاوة مخلوقة وألفاظنا بالقرآن مخلوقة والقرآن كلام الله ليس بمخلوق : « يجانب » [7] ، ونهى عن مجالسة اللفظية[8] . يقول الآجري[9] : « احذروا رحمكم الله تعالى هؤلاء الذين يقولون لفظي بالقرآن مخلوق ، هذا عند أحمد ومن كان على طريقته منكر عظيم ، وقائل هذا مبتدع يجتنب ولايكلم ولايجالس ويُحذر منه الناس . . . » [10] .

وكذا الواقفة[11] بل وأمر بعدم كلام من يكلمهم[12] ، وقطع لسان الابن عن أبيه الواقفي المعاند[13] . وكذا الأخ عن أخيه[14] ، وإن كان للرجل أخت أو

---

(١) السنة للخلال : (٧٩٩) بإسناد صحيح عن المروذي .

(٢) المسائل التي حلف عليها أحمد لابن أبي يعلى : ٦٨ ، السنة للخلال : (١١٥٣) .

(٣) السنة للخلال : (١١٥٤) بإسناد صحيح عن الصائغ .

(٤) المصدر السابق : (١١٥٦) .

(٥) مسائل أحمد لأبي داود : ٢٧٦ .

(٦) السنة لعبدالله : ١/ ١٣٢ برواية عبدالله عنه .

(٧) المصدر السابق : ١/ ١٦٣ برواية عبدالله عنه .

(٨) السنة لعبدالله : ١/ ١٦٥ برواية عبدالله عنه .

(٩) هو : محمد بن الحسين بن عبدالله الإمام المحدث أبو بكر الآجري حنبلي المذهب على الراجح ، توفي سنة ٣٦٠ هـ . السير : ١٦/ ١٣٣ - ١٣٦ ، الشذرات : ٣/ ٧٥ .

(١٠) الشريعة : ٨٩ .

(١١) السنة لعبدالله : ١/ ١٧٩ ، السنة للخلال : (١٨١٥) بإسناد صحيح عن أحمد بن حسين .

(١٢) مناقب أحمد : ٢١٢ .

(١٣) السنة للخلال : (١٨١٢) بإسناد صحيح ، وهذا الهجر له من جهة بدعته ولاينافي هذا التلطف معه بالكلام في غير بدعته والإحسان إليه والنفقة عليه إن كان محتاجاً لأن ذلك من المصاحبة بالمعروف وقد قال الله تعالى في الوالدين الكافرين : ﴿ **وإن جاهداك على أن تشرك بي ماليس لك به علم فلا تطعهما** ﴾ ثم قال : ﴿ **وصاحبهما في الدنيا معروفا** ﴾ [سورة لقمان : ١٥] .

(١٤) المصدر السابق : (١٨١٤) بإسناد صحيح عن أحمد المزني .

عمة وزوجها واقفي ، فإن زارها في بيتها وكانت الدار لزوجها فلا يدخل ويقف على الباب [1] .

ومما يدل على عظم الخطر من الواقفة اختلاف المذهب المروي عن الإمام أحمد في تكفير من وقف في كفرهم ، حكى ذلك القاضي أبو يعلى في الروايتين والوجهين [2] .

وقال في القدري المجادل : « لاتكلمه إذا كان صاحب جدال » [3] .

المطلب الثاني : حكم السلام عليهم :

ومن طرق التعامل مع المبتدعة السلام عليهم .

إن من حقوق المسلم على أخيه المسلم إلقاء السلام عليه إذا لقيه كما قال عليه الصلاة والسلام : « حق المسلم على المسلم خمس » وذكر منها « إلقاء السلام » [4] .

قال النووي : « ابتداء السلام سنة ورده واجب » [5] .

ومن علم منه الابتداع والإحداث في الدين فترك السلام عليهم أولى ومن باب أولى الابتداء به . ويؤخذ هذا الحكم من حديث كعب بن مالك

---

(١) السنة للخلال : (١٨١٣) بإسناد صحيح عن محمد بن أبي حرب .

(٢) الروايتان والوجهان : ق ١٠ ب ومابعدها .

(٣) مسائل أحمد لأبي داود : ٢٧٢ .

(٤) متفق عليه من حديث أبي هريرة ، أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ، باب الأمر باتباع الجنائز : ٣/ ١١٢[فتح] ، ومسلم في كتاب السلام ، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام : (٢١٦٢) ، وأحمد في المسند : ٢/ ٥٤٠ .

(٥) شرح صحيح مسلم : ١٤/ ١٤٠.

المتقدم والذي فيه : « وآتي رسول الله ﷺ فأسلم عليه فأقول في نفسي هل حرك شفتيه برد السلام أم لا »[1] .

وقد ورد عن النبي ﷺ أنه ترك السلام على العصاة كما ترك ﷺ رد السلام على عمار بن ياسر حين تخلق بالزعفران[2] ، وكذا ترك عليه الصلاة والسلام رد السلام على من كان في يده خاتم ذهب[3] .

وإذا كان الوارد عن الرسول ﷺ ترك السلام على العصاة فأهل الأهواء والزيغ والبدع من باب أولى فهم أصحاب الشبه ، وأصحاب الشهوات أخف منهم ضرراً وأقل منهم شراً .

وقد عرف ذلك الصحابة وهم قد شهدوا التنزيل ، والتزموه فقد روى الإمام أحمد عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً جاءه فقال : إن فلاناً يقرأ عليك السلام . فقال عبدالله : بلغني أنه أحدث حدثاً فلا تقرأن عليه مني السلام ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنه سيكون في أمتي مسخ وقذف وهو في الزنديقية والقدرية »[4] .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) هو طيب من الزعفران ، ويكثر استعماله للنساء لذا ورد النهي عنه ، النهاية لابن الأثير : ٢/ ٧١ بتصرف . وقصة عمار رواها أبو داود في سننه كتاب السنة ، باب ترك السلام على أهل الأهواء : ٥/ ٨ وفيها : « . . . فسلمت عليه فلم يرد عليّ » وقال : « اذهب فاغسل هذا عنك » وحسن الشيخ الألباني إسنادها في صحيح أبي داود : ٣/ ٨٧٠ رقم (٣٨٤٦) .

(٣) أخرجه أحمد في المسند : ٢/ ١٦٣ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، والبخاري في الأدب المفرد : (١٠٢١) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٤/ ٢٦١ ، وأورده الهيثمي في المجمع : ٥/ ١٥١ ، وقال : رواه أحمد والطبراني وأحد إسنادي أحمد رجاله ثقات .

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة : ٤/ ٦٣٤ ، والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند : ٢/ ١٠٨ و ١٣٧ بإسناد صحيح ، والترمذي : (٢١٥٢) وقال : حسن صحيح غريب ، وبنحوه أبو داود : (٤٦١٣) ، وابن ماجة : (٤٠٦١) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي : المستدرك : ١/ ٨٤ ، وحسن الشيخ الألباني إسناده في حاشية المشكاة : ١/ ٣٨ .

وأخرج عبدالله بن أحمد وغيره عن حماد بن زيد[1] قال : كنت مع أيوب[2] ، ويونس[3] وابن عون[4] وغيرهم فمر بهم عمرو بن عبيد فسلم عليهم ووقف وقفة فما ردوا عليه السلام ثم جاز فما ذكروه .

والأقوال والأخبار في ذلك عن السلف كثيرة ذكر بعضها الشيخ حمود التويجري رحمه الله في رسالته : « تحفة الإخوان عما جاء في الموالاة والمعاداة والحب والبغض والهجران » .

- منهج الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في ذلك :

لقد كان الإمام أحمد رحمه الله يرى أن أهل البدع يجب أن يعاملوا معاملة حازمة وذلك بأن لايكلموا ولايجالسوا ، وكذا ورد عن الإمام أحمد نصوص وأقوال في السلام عليهم وحكمه .

وتتلخص أهم ملامح منهج الإمام أحمد في حكم السلام على المبتدعة في الآتي :

١ - يبين الإمام أحمد رحمه الله أن ترك السلام على المبتدع فيه فائدة ونفع للناس وفائدة للمبتدع نفسه ، ففيما يختص بالناس فيه بيان لهم ببدعة هذا المبتدع ليحذروه ويجتنبوه . وفيما يختص بالمبتدع فيه بيان له بقبح فعله وفساد معتقده وليعلم أن ما ابتدعه مسوغ لهجره وعدم السلام عليه وليعرف

---

(١) هو : حماد بن زيد بن درهم الأزدي أبو إسماعيل الأنصاري ، توفي سنة ١٧٩ هـ . سير أعلام النبلاء : ٧/ ٤٥٦ ، شذرات الذهب : ١/ ٢٩٢ .

(٢) هو : أيوب بن أبي تميمة كيسان الإمام الحافظ أبو بكر الغزي يعد من صغار التابعين ، توفي سنة ١٣١ هـ . سير أعلام النبلاء : ٦/ ١٥ - ٢٦ ، شذرات الذهب : ١/ ١٨١ .

(٣) هو : يونس عبيد بن دينار الإمام الحجة أبو عبدالله العبدي مولاهم البصري من صغار التابعين وفضلائهم ، توفي سنة ١٤٠ هـ ، وقيل ١٣٩ هـ . السير : ٦/ ٢٨٨ ، الشذرات : ١/ ٢٠٧ .

(٤) هو : عبدالله بن عون بن أرطبان الإمام القدوة أبو عون المزني مولاهم البصري ، توفي سنة ١٥٠ هـ . سير أعلام النبلاء : ٦/ ٣٦٤ - ٣٧٥ ، شذرات الذهب : ١/ ٢٣٠ .

(٥) السنة لعبدالله : ٢/ ٤٣٥ .

الحاكم . . . .

ولقد طبق الإمام أحمد هذا المنهج فلم يرد السلام على يحيى بن معين لما أجاب في المحنة [٥] .

وقد قدم ابن رباح الجهمي إلى البصرة فشيعه عبدالله القواريري وسلم عليه فصار القواريري إلى أحمد فقال له أحمد : ألم يكف ماكان من

(١) الشريعة : ٨٨ .
(٢) الغنية : ٨٠ ، الآداب الشرعية : ١/ ٢٥١ برواية عبدالله بن محمد بن الفضل الصيداوي . والحديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب محبة المؤمنين من الإيمان : ٥٤ ، عن أبي هريرة وأحمد : ٢/ ٣٩١ .
(٣) مسائل أبي داود : ٢٧٦ .
(٤) الروايتان والوجهان (ق ١٠ ب) .
(٥) مناقب أحمد : ٥٢٣ .

الإجابة حتى سلمت على ابن رباح . ورد الباب في وجهه [1] .

وقال المروذي : كان ربما دخل على أبي عبدالله الرجل في مرضه في قلبه عليه شيء فإذا رآه غمض عينيه ، ولربما سلم عليه الرجل منهم فلا يرد عليه [2] .

وقد أقر رحمه الله قول إبراهيم بن الحارث العبادي حينما قال وأبو عبدالله يسمع : إذا كان صاحب بدعة فلا يسلم عليه . . . فقال : عافاك الله ياأبا إسحاق وجزاك خيراً . كالمعجب بقوله [3] .

وسئل عن الرافضي الجار حينما يسلم على الرجل أيرد عليه السلام ؟ فقال : لا [4] .

وقال في الجهمي ، حينما سئل عمن يقول : لفظي بالقرآن مخلوق : « . . . ولايسلم عليه » [5] .

وقال : من شك في حديث الرؤية فهو جهمي . . . ولايسلم عليه [6] .

وقال ابن هانيء : « شهدت أبا عبدالله في طريق المسجد الجامع وسلم عليه رجل من الشاكة فلم يرد عليه السلام ، فأعاد عليه فدفعه أبو عبدالله ولم يسلم عليه » [7] .

وقال أبو داود : رأيت أبا عبدالله سلم عليه رجل من أهل بغداد ممن وقف - أي في القرآن - فقال له : اغرب ولاأرينك تجيء إلى بابي - في كلام غليظ - ولم يرد عليه السلام ، وقال : « ماأحوجك أن يصنع بك ماصنع عمر بصبيغ ، فرد الباب » [8] .

---

(١) محنة أحمد للمقدسي : ١٦٢ .
(٢) الروايتان والوجهان (ق ١٢ أ) .
(٣) السنة للخلال : (٩٤٨) وإسناده صحيح عن أبي بكر الأثرم .
(٤) السنة للخلال : (٧٨٣) وإسناده صحيح عن يوسف بن موسى ، وأورده ابن مفلح عن الخلال بسنده : ١/ ٢٥٥ .
(٥) مسائل ابن هانيء : ٢/ ١٥٢ .
(٦) إبطال التأويلات : ١٤٥ ، والسنة للخلال : (١٧٠٢) و (١٧٠٣) و (١٧٠٤) .
(٧) مسائل ابن هانيء : ٢/ ١٥٣ ، والسنة للخلال : (١٨٢١) وإسناده صحيح .
(٨) السنة للخلال : (١٨١٩) وإسناده صحيح ، ومسائل أبي داود : ٢٦٤ ، والشريعة للآجري : ٨٧-٨٨ .

المطلب الثالث : حكم مناكحة المبتدعة

لقد رغب الإسلام في الزواج وأمر به وحث عليه يقول تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ . . . ﴾ [سورة النساء : ٣].

ويقول عليه الصلاة والسلام في حديث معقل بن يسار رضي الله عنه : « تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم »[١].

وقال عليه الصلاة والسلام : « من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع منكم الباءة فليصم فإنه له وجاء »[٢].

ومناكحة الكفار المشركين لا تجوز ، يقول تعالى مبيناً تحريم تزوج الرجل المسلم بالمرأة الكافرة المشركة : ﴿ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٢٢١] ، وأما الكتابيات فنكاحهن جائز ، يقول تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ۖ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [سورة المائدة : ٥].

(١) أخرجه النسائي في النكاح ، باب كراهية تزويج العقيم : ١١ ، وابن حبان في صحيحه : (٤٠٥٦) و (٤٠٥٧) ، والحاكم في المستدرك : ٢/ ١٦٢ ، وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » .

(٢) متفق عليه من حديث ابن مسعود فأخرجه البخاري ، باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة : (١٩٠٥) ، وفي النكاح ، باب قول النبي ﷺ من استطاع الباءة فليتزوج : (٥٠٥٦) ، ومسلم في النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤونة (١) ، (٢) ، (١٤٠) ، وأحمد : ١/ ٤٢٤ ، ٤٣٢ .

فثبت بهذا تحريم نكاح الرجل المسلم للمرأة الكافرة المشركة وجوازه للكتابية ، يقول ابن قدامة ناقلاً إجماع العلماء على ذلك : « وسائر الكفار غير أهل الكتاب كمن عبد ما استحسن من الأصنام والأحجار والشجر والحيوان ، فلا خلاف بين أهل العلم في تحريم نسائهم وذبائحهم . . » [1] .

أما المبتدعة فيفرق بين مايكفر ببدعته ومن لايكفر ، فمن كفر ببدعته كالجهمية والرافضة وغلاة القدرية والباطنية والحلولية وغير ذلك فهم خارجون عن الإسلام مرتدون لايجوز نكاح نسائهم ، يقول طلحة بن مُصَرِّف[2] : « الرافضة لاتنكح نساؤهم ولاتؤكل ذبائحهم لأنهم أهل ردة » [3] .

وقال البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق بعد ذكره لفرق الغلاة من الرافضة والسبئية والحلولية والباطنية : « . . . فإن حكم هذه الطوائف التي ذكرناها حكم المرتدين عن الدين ولاتحل ذبائحهم ولايحل نكاح المرأة منهم » [4] .

ويقول ابن تيمية بعد ذكره لبدع بعض غلاة الرافضة : « فإن جميع هؤلاء الكفار أكفر من اليهود والنصارى . . . ولايحل نكاح نسائهم . . لأنهم مرتدون من شر المرتدين » [5] .

ولايجوز تزويج المرأة المسلمة لرجل مشرك . يقول تعالى : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ . . . ﴾ [سورة البقرة : ٢٢١] ويقول : ﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۖ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ۖ ﴾ [سورة الممتحنة : ١٠] ، قال القرطبي : « وأجمعت الأمة على أن المشرك لايطأ مؤمنة بوجه ، لما في ذلك من الغضاضة على الإسلام» [6] .

---

(١) المغني : ٩/٥٤٨ .

(٢) هو : طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب الإمام الحافظ أبو محمد اليامي الهَمْداني ، توفي في آخر سنة ١١٢ هـ . السير : ٥/١٩١ ، الشذرات : ١/١٤٥ .

(٣) الإبانة الصغرى لابن بطة : ١٦١ .

(٤) الفرق بين الفرق : ٣٥٧ .

(٥) مجموع الفتاوى : ٢٨/٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٦) تفسير القرطبي : ٣/٧٢ .

وكذا المبتدع الكافر ببدعة لايجوز إنكاحه المرأة المسلمة ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « لايجوز لأحد أن ينكح مَوْليته رافضياً ولامن يترك الصلاة ، ومتى زوجوه على أنه سني فصلى الخمس ثم ظهر أنه رافضي لايصلي ، أو عاد إلى الرفض وترك الصلاة ؛ فإنهم يفسخون النكاح »[1] .

أهم ملامح منهج الإمام أحمد رحمه الله في مناكحة المبتدعة :

١ - يقرر الإمام أحمد أن المبتدع الكافر ببدعته لاتجوز مناكحته لأنه مرتد عن الدين يقول رحمه الله في الجهمية : « . . . ولايناكحون ولايصلى خلفهم . . . وأن موالاة الإسلام انقطعت بينهم وبين المسلمين »[2] .
وقال في رسالة مسدد : « وأجمع من أدركنا من أهل العلم أن من هذه مقالته - أي مقالة الجهمية - إن لم يتب لم يناكح »[3] . وكذا قال في ربيبتها المعتزلة : « فهؤلاء الذين يقولون بهذه المقالة كفار لايناكحون . . . »[4] .
وأقر قول يحيى بن يحيى[5] : « من قال القرآن مخلوق فهو كافر لايكلم . . ولايناكح » وقال : « ثبت الله قوله »[6] .

٢ - يدعو الإمام أحمد إلى التفريق بين المرأة المسلمة والمبتدع الجهمي الكافر؛ يقول ابن قدامة : « فأما أهل البدع ، فإن أحمد قال في الرجل يزوج

---

(١) مجموع الفتاوى : ٣٢/ ٦١ .
(٢) شرح أصول الاعتقاد للالكائي : ١/ ٣٢١.
(٣) الطبقات : ١/ ٣٤٣.
(٤) المصدر السابق ، بنفس الرقم .
(٥) هو : يحيى بن يحيى بن أبي بكر النيسابوري أبو زكريا التميمي الحافظ عالم خراسان ، توفي سنة ٢٢٦ هـ . السير : ١٠/ ٥١٢.
(٦) الطبقات : ١/ ٣٤٠، المقصد الأرشد : ٢/ ٢٥٠ ، المنهج الأحمد : ١/ ١٠٢ برواية أبي أحمد المروزي محمود بن غيلان .

الجهمي : « يفرق بينهما . . . وإذا زوج أخته من هؤلاء اللفظية فهذا شر من الجهمي يفرق بينهما »[1] .

وقال المروذي : أخبرت أبا عبدالله أن أبا شعيب السوسي[2] الذي كان بالرقة فَرَّق بين ابنته وزوجها لما وقف في القرآن ، فقال : « أحسن عافاه الله وجعل يدعو له »[3] .

٣ - يحترز الإمام أحمد في إنكاح المبتدع غير الكافر بعدم المخاصمة والدعوة لبدعته يقول : « ولايزوج بنته من حروري مرق من الدين . . . ولامن القدري فإذا كان لايدعو فلا بأس »[4] ، ويقول القاضي (أي ابن أبي يعلى) : « المقلد منهم يصح تزويجه ومن كان داعية منهم فلا يصح تزويجه »[5] .

وقال حنبل بن إسحاق : قلت لأبي عبدالله : رجل زوج ابنته رجلاً وهو لايعلم ، فإذا هو يقول بمقالة رديئة من الإرجاء ؟ فقال : « إذا كان يغلو في ذلك ويدعو إليه رأيت أن يخلع ابنته ولايقيمها عنده »[6] .

٤ - وفي إنكاح المبتدع أو الزواج منه تقريب له ومحبة وإظهار لذلك ، والأولى المباينة والبعد والعداوة كما هو واضح من خلال أقوال الإمام أحمد التي سبق إيرادها في مبحث الهجر .

---

(١) المغني : ٩/ ٣٩٧ .

(٢) هو : صالح بن زياد بن عبدالله المحدث شيخ الرقة أبو شعيب السوسي الرقي . والسوسي نسبة إلى سوس مدينة بخراسان ، توفي سنة ٢٦١ هـ . السير : ١٢/ ٣٨٠ ، الشذرات : ٢/ ٢ .

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي : ٨٤ ، وقال عنه في السير : « وكان صاحب سنة دعا له الإمام - يعني أحمد - لما بلغه أن ختنه تكلم في القرآن ، فقام أبو شعيب عليه ليفارق بنته » ١٢/ ٣٨١ .

(٤) المغني : ٩/ ٣٥٧ .

(٥) المصدر السابق ، بنفس الرقم .

(٦) السنة للخلال : (١١٥٧) .

٥ - ومن منهجه في ذلك أن الولي في النكاح إن كان جهمياً فُسخ العقد وبَطُل ، يقول شمس الدين ابن قدامة في معرض حديثه عن شروط الولي في النكاح : « . . . ومنها العدالة ، قال أحمد : إذا كان - أي الولي - مثل ابن الخلنجي[١] وابن الجعد[٢] استقيل النكاح » - أي انفسخ - فظاهر هذا أنه أفسد النكاح لانتفاء عدالة المتولّي له . . »[٣] .

٦ - تبقى قضية مهمة تتعلق بتزويج المبتدع غير الكافر، ذلك أن في إقرار ذلك خَرْمٌ لشرط الكفاءة في النكاح ، حيث إن الرجل المبتدع ليس كفواً للمرأة المسلمة ، وقد اختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط الكفاءة لصحة النكاح ، وقد بسط ابن قدامة رحمه الله هذه المسألة فقال : « مسألة ، قال الخرَقي[٤] : « وإذا زُوِّجت من غير كفء فالنكاح باطل » قال ابن قدامة : اَختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط الكفاءة لصحة النكاح ، فروي عنه أنها شرط له ؛ قال : « إذا تزوج المولى العربية فُرِّق بينهما » . . . وقال أحمد في الرجل يشرب الشراب : « ماهو بكفء لها ، يفرق بينهما . . . والرواية الثانية عن أحمد أنها ليست شرطاً في النكاح وهذا قول أكثر أهل العلم . . . والصحيح أنها غير مشترطة ، وماروي فيها يدل على اعتبارها في الجملة ، ولايلزم منه اشتراطها »[٥] .

---

(١) هو : عبدالله بن محمد بن أبي يزيد الخلنجي ، ولي قضاء الشرقية في أيام الواثق ، وكان من أصحاب ابن أبي دؤاد وكان من المجردين للقول بخلق القرآن والمعلنين به ، وولاه المعتصم قضاء همذان ، وعزله المتوكل سنة ٢٣٧هـ . تاريخ بغداد : ١٠/ ٧٣ .

(٢) هو : الحسن بن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري ولي قضاء مدينة المنصور بعد عبدالرحمن ابن إسحاق الضبي سنة ٢٢٨هـ ، قال عنه أحمد : كان معروفا عند الناس بأنه جهمي ، مشهوراً بذلك ، توفي سنة ٢٤٢ هـ . تاريخ بغداد : ٧/ ٣٦٤ .

(٣) الشرح الكبير : ٧/ ٤٢٦ .

(٤) هو : عمر بن الحسين بن عبدالله بن أحمد أبو القاسم الخرقي ، له مصنفات كثيرة في مذهب أحمد منها : مختصر في الفقه الحنبلي شرحه ابن قدامة في كتابه المغني ، توفي سنة ١٣٤ هـ . ينظر : المغني ١/ ٦ - ٧ .

(٥) المغني : ٩/ ٣٨٧ - ٣٨٩ .

ويقول الشيخ رزق الله التميمي : « وكان من مذهبه اعتبار الكفاءة في النكاح وهي عنده الدين والمنصب »[1] .

يتبين من هذا أنه يجوز تزويج المبتدع غير الكافر من المرأة المسلمة لكن لايكون عقد النكاح لازماً إلا بموافقة المرأة وأوليائها على إمضائه . حيث إن المبتدع غير كفء للمرأة ، وحق الفسخ حاصل للمرأة وأوليائها ، وإن أسقطوا حقهم في ذلك صح النكاح[2] .

---

(١) الطبقات : ٢/ ٢٧٨ .

(٢) ينظر للاستزادة : المغني لابن قدامة : ٩/ ٣٨٧ - ٣٩٧ ، والمقنع مع الشرح الكبير مع الإنصاف ، تحقيق معالي الشيخ د/ عبدالله التركي : ٢٠/ ٢٦٠ - ٢٧٣ .

المطلب الرابع : حكم أكل ذبائح المبتدعة

مسألة أكل ذبائح المبتدعة قريبة من مسألة نكاح المبتدعة ، والقول فيها متفرع عن النظر في أحكام الذكاة والشروط المعتبرة في المذكي لتحل ذبيحته ؛ يقول الخرقي : « وذبيحة من أطاق الذبح من المسلمين وأهل الكتاب حلال إذا سموا أو نسوا التسمية »[1] .

ويقول المرداوي : « ويشترط للذكاة شروطاً أربعة **أحدها** : أهلية الذابح وهو أن يكون عاقلاً مسلماً أو كتابياً ولو حربياً ، فتباح ذبيحته ذكراً كان أو أنثى . . . وهذا المذهب في الجملة وعليه الأصحاب »[2] .

والمقصود أنه متى كان الذابح مسلماً أو كتابياً حلت ذبيحته ، ومن كان مشركاً أو مرتداً فلا تحل ، والدليل على حل ذبيحة أهل الكتاب قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ ﴾ [سورة المائدة : ٥] .

كما يدل له من السنة خبر اليهودية التي سمت النبي ﷺ بشاة مسمومة[3] فلو لم يكن الأكل منها حلال لم يأكل عليه الصلاة والسلام .

(١) المغني : ١١/ ٣١١، وينظر في هذا المطلب كتاب سماحة الشيخ عبدالله بن حميد رحمه الله : « حكم اللحوم المستوردة وذبائح أهل الكتاب وغيرهم » .

(٢) الإنصاف : ١/ ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الهبة ، باب قبول الهدية من المشركين : ٥/ ٢٣٠ عن أنس ، وفي الجزية ، باب إذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعفى عنهم : ٦/ ٢٧٢ عن أبي هريرة ، وفي الطب ، باب مايذكر في سم النبي ﷺ : ١/ ٢٤٤ ، وأحمد في المسند : ٢/ ٤٥١ عنه و ٣/ ٢١٨ عن أنس .

ومن كان مشركاً كافراً أو مرتداً فلا تحل ذبيحته .

والمبتدع الكافر ببدعته مرتد يعامل معاملة المرتدين إذا حكم عليه بالردة يقول النووي : « وذبيحة المرتد حرام عندنا ، وبه قال أكثر أهل العلم منهم أبو حنيفة وأحمد . . »[1] . فالمبتدع إن كانت بدعته مكفرة فذبيحته حرام ، وإن كانت بدعته مفسقة فذبيحته حلال لأن بدعته لم تخرجه عن الإسلام ، وهو أصل حل الذبيحة ، وكذا العاصي حكمه حكم الفاسق المبتدع غير الكافر .

يقول وكيع بن الجراح حينما سئل عن ذبائح الجهمية : « لاتؤكل لأنهم مرتدون »[2] ، والإمام أحمد رحمه الله يحكم بحرمة أكل ذبيحة الجهمي الكافر ببدعته مالم يتب ، فقد قال بعد حكايته لقولهم وبيانه لافتراقهم في رسالة مسدد : « . . . فكل هؤلاء جهمية كفار يستتابون . . . وأجمع من أدركنا من أهل العلم أن من هذه مقالته إن لم يتب لم يناكح . . . ولاتؤكل ذبيحته »[3] .

ولأن الجهمي مرتد كما هو معلوم من أقوال أهل العلم فالإمام أحمد لايجيز ذبيحته وكذا ذبيحة الزنديق[4] .

وفي أكل ذبيحته إكرام له وهو مايرده الإمام أحمد حيث يدعو إلى عداوتهم ومباينتهم كما سبق بيانه .

وأما من لم يكفر ببدعته فالظاهر عن أحمد أنه يجيزها وإن كان الأولى ترك ذلك ، ومن ذلك سؤال رجل له عن خال له ذكر أنه يتنقص معاوية وربما يأكل معه فقال له أبو عبدالله : « لاتأكل معه »[5] ، وهذا على الأحوط والأولى والأورع وإلا فالأصل حل ذلك لأنه لايكفر بذلك[*] .

---

(١) المجموع : ٩/ ٦٩ .

(٢) السنة لعبدالله بن أحمد : ١/ ١١٧ .

(٣) الطبقات : ١/ ٣٤٣، المقصد الأرشد : ٣/ ٢٦ ، مناقب أحمد : ٢٢٦ ، المنهج الأحمد : ١/ ٨٥ وفيه : « ولاتحل ذبيحته » .

(٤) انظر : مسائل أحمد لأبي داود : ٢٥٥ .

(٥) السنة للخلال : (٦٩٣) بإسناد صحيح برواية أبي بكر بن سندي .

(*) والمرويات عن الإمام أحمد في هذا المطلب قليلة .

المطلب الخامس : حكم عيادة مرضى المبتدعة

من الأمور المستحبة عيادة المرضى لمواساتهم والتخفيف عنهم ، وتشرع لمن كان كافراً رجاء إسلامه ولصلة رحمة وهذا مستنبط من قصة موت أبي طالب عم الرسول ﷺ حين عاده عليه الصلاة والسلام لما حضرته الوفاة وعنده أبو جهل وغيره من صناديد قريش[1] .

وروى أنس بن مالك رضي الله عنه أن غلاماً ليهود كان يخدم النبي ﷺ فمرض فأتاه عليه الصلاة والسلام يعوده فقال : « أسلم فأسلم »[2] .

فإذا غلب على الظن تحقق مصلحة من وراء عيادة الكافر برجاء إسلامه وهدايته فلا مانع منها .

أما المبتدع فلا يخلو - كما سبق - إما أن يكون كافراً ببدعته أو فاسق فمن كفر ببدعته فتشرع لدعوته إلى المعتقد السليم وهدايته ونصحه إن كان يرجى توبته وإلا فتمنع عيادته وبه قال الصحابة والسلف ، يقول ابن عمر وابن عباس وغيرهما : « القدرية مجوس هذه الأمة فإن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم »[3] .

وإن كان المبتدع فاسقاً ببدعته فتجوز عيادته إن لم يدع إلى بدعته ، وإن كان يدعو فالهجر يجب له فلا تشرع عيادته .

والإمام أحمد رحمه الله له منهج سديد في هذا ، وأهم ملامح هذا المنهج في الآتي :

١ - يعتبر الإمام أحمد عيادة الكافر المشرك أو الكتابي مشروعة رجاء إسلامه ، قال الأثرم : سمعت أبا عبدالله يسأل عن الرجل له قرابة

---

(١) متفق عليه من حديث المسيب بن حزن برواية ابنه سعيد [وهو المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي له صحبة قال ابن حجر : وقد شهد فتوح الشام ولم يتحر لي متى مات]. الإصابة : ٣/ ٤٠٠ ، ٤٠١ ، فأخرجه البخاري في الجنائز ، باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله : ٣/ ٢٢٢ ، ومسلم في الإيمان ، باب الدليل على صحة إسلام من حضر الموت مالم يشرع في النزع وهو الغرغرة .

(٢) أخرجه البخاري في المرضى ، باب عيادة المشرك : ١١٩/١٠ .

(٣) شرح أصول الاعتقاد للالكائي : ١١٥٠ ، ١١٦٢ .

نصراني يعوده ؟ قال : نعم ، قيل له : نصراني ؟ قال : « أرجو ألا تضيق العيادة ، قال الأثرم : قلت لأبي عبدالله مرة أخرى : يعود الرجل اليهودي والنصراني ؟ قال : « أليس عاد النبي ﷺ بَجَالة اليهودي ودعاه إلى الإسلام » .

وقال عندما سئل عن عيادة أحد المشركين : « إن كان يرى أنه إذا عاده يعرض عليه الإسلام يقبل منه فليعده . . وقال : إذا كان يرتجوه فلا بأس »[(١)] .

٢ - ينهى الإمام أحمد عن عيادة أهل البدع بقوله : « أهل البدع إن مرضوا فلا تعودوهم »[(٢)] ، وقال : « أهل البدع لايعادون إن مرضوا »[(٣)] .

وهو - أي النهي - آكد فيمن كفر ببدعته كالجهمية والرافضة وغلاة القدرية يقول في الجهمية : « لايناكحون . . ولاتعاد مرضاهم »[(٤)] ، وقال : « من شك في حديث الرؤية فهو جهمي . . ولاتعاد مرضاهم »[(٥)] .

٣ - وإن لم يكفر المبتدع ببدعته فيقيد الإمام أحمد النهي عنها بالدعوة إلى بدعته وإظهارها وإعلانها فقد قال رجل له : رجل قدري أعوده ؟ قال : « إذا كان داعية إلى هوى فلا »[(٦)] .

يقول المرداوي : « الرابعة (من الفوائد في كتاب الجنائز) : « نص الإمام أحمد أن المبتدع لايعاد وعنه لايعاد الداعية فقط . . . »[(٧)] .

يتبين من هذا أن الإمام أحمد يرى مشروعية عيادة الكافر المشرك والكتابي رجاء إسلامه وهدايته ، أما المبتدع فإن كفر ببدعته فعيادته منهي عنها، وإن فسق ولم يكفر بها فالمدار فيها الدعوة إلى بدعته وإظهاره لها فمن دعا إلى بدعته مُنعت عيادته ومن لم يدع أجيزت .

---

(١) جميع الروايات السابقة أخرجها الخلال في أحكام أهل الملل : ٢١٢- ٢١٣ ، وهذا النص مقيد للنص الأول فتكون الزيارة لمن رجى إسلامه وتوبته .

(٢) المغني لابن قدامة : ١٢/ ٢٥٦ .

(٣) المصدر السابق : ٣/ ٥٠٦ .

(٤) شرح أصول الاعتقاد للالكائي : ٢/ ٣٢١.

(٥) إبطال التأويلات لأبي يعلى : ١٤٥ .

(٦) السنة للخلال : (٩٤٦) بإسناد صحيح عن الأثرم ، وبمثله (٩٤٧) عن إبراهيم بن الحارث .

(٧) الإنصاف : ٢/ ٤٦٢ - ٤٦٣ .

المطلب السادس : حكم توريث المبتدعة وإرثهم

من المسائل المجمع عليها بين أهل العلم أن الكافر لايرث المسلم ، وأجاز بعضهم توريث الكافر من المسلم إذا أسلم قبل قسمة التركة ، وعند الجمهور المسلم لايرث الكافر ، والصواب أن المسلم لايرث الكافر ولا الكافر المسلم مطلقاً ، يقول عليه الصلاة والسلام في الحديث المروي في الصحيحين عن أسامة بن زيد : « لايرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم »[1] ، وقال ﷺ : « لايتوارث أهل ملتين شتى »[2] .

قال ابن قدامة : « أجمع أهل العلم على أن الكافر لايرث المسلم ، وقال جمهور الصحابة والفقهاء : لايرث المسلم الكافر . . . »[3] .

وأما المبتدع فإن كانت بدعته مكفرة اعتبر مرتداً والمرتد لايرث ، يقول ابن قدامة : « ولانعلم خلافاً بين أهل العلم أن المرتد لايرث أحداً . . . والزنديق كالمرتد فيما ذكرنا ، والزنديق هو الذي يظهر الإسلام ويستر الكفر وهو المنافق كما يسمى في عصر النبي ﷺ منافقاً ، ويسمى اليوم زنديقاً »[4] .

وأهم ملامح منهج الإمام أحمد في هذا :

١ - يعامل الإمام أحمد رحمه الله المبتدعة الكفار في مبحث الإرث معاملة المرتدين الزنادقة ؛ يقول رحمه الله في الجهمية مبيناً زندقتهم وكفرهم وردتهم عن الإسلام : « من قال شيء من الله مخلوق علمه أو كلامه فهو زنديق كافر . . . ويجعل ماله كمال المرتد - قال عبدالله ابن الإمام - ويذهب في مال المرتد إلى مذهب أهل المدينة أنه في بيت المال »[5] .

---

(١) متفق عليه من حديث أسامة بن زيد فأخرجه البخاري في الفرائض ، باب لايرث المسلم الكافر : ١٢/ ٥٠ ، ومسلم في الفرائض : (١٦١٤) .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده : ٢/ ١٧٨ ، ١٩٥ ، وصحح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله إسناده : ١/ ١٤٦ ، وأبو داود في الفرائض ، باب هل يرث المسلم الكافر : ٣/ ٣٢٨ ، وابن ماجة في الفرائض ، باب ميراث أهل الشرك : ٢/ ٩١٢ وغيرهم .

(٣) المغني : ٩/ ١٥٤ .

(٤) المصدر السابق : ٩/ ١٥٩ .

(٥) السنة لعبدالله : ١/ ١٦٤ .

ويبين شيخ الحنابلة البربهاري أن الإمام أحمد يفتي بعدم حل توريث الجهمي وإرثه يقول : « بعض العلماء منهم أحمد يقولون : الجهمي كافر ليس من أهل القبلة حلال الدم لايرث ولايورث »[1] .

وبما أنه كافر فهو لايرث ولايورث ويذكر الإمام أحمد قول عبدالرحمن بن مهدي في ذلك حينما سأله زياد بن أيوب[2] ياأبا عبدالله رجل قال لي القرآن مخلوق فقلت له : ياكافر هل ترى عليّ فيه إثم ؟ قال : « كان عبدالرحمن بن مهدي يقول لو كان لي منهم - أي من الجهمية - قرابة ثم مات ماورثته »[3] .

٢ - يعتبر الإمام أحمد مال الجهمي والرافضي فيئاً[4] للمسلمين يقول رحمه الله : « مال الزنديق في بيت المال »[5] ، ويقول : « المرتد لايرثه ورثته لأنه يقتل على الكفر ، وليس اختلاف أن المسلم لايرث الكافر »[6] .

٣ - ورأى بعض علماء الحنابلة أن الإمام أحمد يحكم على مال دعاة الجهمية والرافضة بأنه فيء ؛ يقول المرداوي : « كل مبتدع داعية إلى بدعة مكفرة فماله فيء ، نص عليه - أي أحمد - في الجهمي ، ونص تقي الدين ابن تيمية وغيره على أنه لاحصة للرافضة فيه ، ذكره ابن القيم عن أحمد ومالك رحمهما الله »[7] .

٤ - ومفهوم مانقل عن الإمام أحمد رحمه الله وعن علماء الحنابلة من بعده يدل على أن من لم يكن زنديقاً أو كافراً ببدعته فهو مسلم يرث ويورث وتجري عليه أحكام المسلم .

---

(١) شرح السنة : ٤٣ ، الطبقات : ٢/ ٣٠ .

(٢) هو : زياد بن أيوب بن زياد الإمام الحافظ أبو هاشم الطوسي يلقب دلّوية ، توفي سنة ٢٥٢ هـ . السير : ١٢/ ١٢٠ ، الطبقات : ١/ ١٥٦ - ١٥٨ .

(٣) شرح أصول الاعتقاد : ١/ ٣٢٠ ، وقول ابن مهدي في السنة لعبدالله : ١/ ١٢١ ، وخلق أفعال العباد للبخاري : ١٣ .

(٤) الفيء : ماأخذ من مال المشرك بغير قتال كالجزية والخراج . الإنصاف : ٤/ ١٩٨ .

(٥) الجامع لأحكام الملل للخلال : ٤٦٤ ، وينظر : المغني : ٩/ ١٥٩ .

(٦) مسائل أحمد لابنه صالح : (١٤٩٦) ، وينظر : جامع الخلال : ٤٥٢ - ٤٦٤ .

(٧) الإنصاف : ٤/ ١٩٨ .

الفصل الرابع
حكم الصلاة خلفهم وعليهم

المبحث الأول : حكم الصلاة خلفهم

إن مسألة الصلاة خلف أهل البدع من القضايا المهمة ذلك أنها تتعلق بفريضة واجبة من أوجب الفرائض ، وعليها يقوم الإسلام ، والعمل مستمر بها كل يوم خمس مرات ، وأهل البدع لاينقطعون ، وتلبيس إبليس عليهم مستمر إلى يوم القيامة وخصوصاً في الوقت الحاضر الذي انتشرت فيه البدع والمحدثات .

ومنهج السلف في هذه القضية يتلخص في الآتي :

ينهى السلف عن الصلاة خلف من كان كافراً ببدعته ، يقول عبدالله بن إدريس[١] عندما سئل عن الجهمية هل يصلى خلفهم ؟ فقال : « أمسلمون هؤلاء ؟ لا ولاكرامة لايصلى خلفهم »[٢]، وقال وكيع بن الجراح فيهم : « لايصلى خلفهم »[٣] .

ويقول البربهاري : « والصلوات الخمس جائزة خلف من صليت خلفه إلا أن يكون جهميا فإنه معطل ، وإن صليت خلفه فأعد صلاتك »[٤] .

وأما من لم يكفر ببدعته فإن كان معلناً لها ومخاصماً عليها وداعياً إليها ، ولم يمكن إقامة الجمع والجماعات إلا خلفه ولم يكن ثم إلا هو ففي تركها خلفه تعطيل لبعض الصلوات كالجمع والعيدين أو تفويت لواجب بتركها جماعة ، وقد صلى الصحابة رضوان الله عليهم خلف بعض دعاة الخوارج ، يقول ابن حزم : « مانعلم أحداً من

---

(١) هو : عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن أبو محمد الأودي الكوفي ، توفي سنة ١٩٢ هـ . السير : ٩/٤٢ .

(٢) السنة لعبدالله : ١/١١٥ وإسناده صحيح .

(٣) المصدر السابق ، بنفس الرقم وإسناده صحيح .

(٤) شرح السنة : ٤٩ .

الصحابة رضي الله عنهم امتنع من الصلاة خلف المختار[١] - وهذا قبل ادعائه النبوة - وعبيد الله بن زياد[٢] ولا الحجاج ، ولافاسق أفسق من هؤلاء . . »[٣] .

ويقول ابن تيمية رحمه الله : « ومما يدل على أن الصحابة لم يكفروا الخوارج أنهم كانوا يصلون خلفهم ، وكان عبدالله بن عمر رضي الله عنهما وغيره من الصحابة يصلون خلف نجدة الحروري »[٤] .

وإن لم يمكن إقامة المكتوبات الخمس خلف إمام عدل بأن كان كل الأئمة الذين يقيمونها من أهل البدع أو أنها لاتقام إلا في مكان واحد خلف مبتدع فحكمها حكم الجمعة والعيدين من وجوب الصلاة خلفهم ، يقول ابن تيمية : « ولو علم المأموم أن الإمام مبتدع يدعو إلى بدعته ، أو فاسق ظاهر الفسق ، وهو الإمام الراتب الذي لاتمكن الصلاة إلا خلفه كإمام الجمعة والعيدين ، والإمام في صلاة الحج بعرفة ونحو ذلك ، فإن المأموم يصلي خلفه عند عامة السلف والخلف وهذا مذهب أحمد والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم ، ولهذا قالوا في العقائد : إنه يصلى الجمعة والعيد خلف كل إمام براً كان أو فاجراً ، وكذلك إذا لم يكن في القرية إلا إمام واحد فإنها تصلى خلفه الجماعات ، فإن الصلاة في جماعة خير من صلاة الرجل وحده وإن كان الإمام فاسقاً هذا مذهب جماهير العلماء أحمد بن حنبل والشافعي وغيرهما ، بل الجماعة واجبة على الأعيان في ظاهر مذهب أحمد ، ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة »[٥] .

---

(١) هو : المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب ، ادعى أن الوحي يأتيه ، قتله طريف الحنفي من جند مصعب بن الزبير أخو أمير المؤمنين عبدالله بن الزبير رضي الله عنه سنة ٦٧ هـ . السير : ٣/ ٥٣٨ - ٥٤٤ ، الشذرات : ١/ ٧٤ - ٧٥ .

(٢) هو : عبيد الله بن زياد بن أبيه أبو حفص أمير العراق ، كان قبيح السريرة ، ممن قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما ، قتل سنة ٦٧ هـ . السير : ٣/ ٥٤٥ - ٥٤٩ ، الشذرات : ١/ ٧٤ .

(٣) المحلى : ٤/ ٣٠٢ .

(٤) منهاج السنة : ٥/ ٢٤٧ .

(٥) مجموع الفتاوى : ٢٣/ ٣٥٢ - ٣٥٣ .

والصلاة خلف عدول الأئمة أفضل من الصلاة خلف المبتدعة ، فإن أمكن أدائها خلفهم فتكره حينئذ خلف المبتدعة ، لكن الصلاة خلفهم - أي خلف المبتدعة - صحيحة على الراجح .

يقول ابن تيمية : « ولكن إذا ظهر من المصلي بدعة أو فجور وأمكن الصلاة خلف من يعلم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره ، فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم »(١) .

وإن كان المبتدع غير مظهر لبدعته متستراً عليها فتؤدى خلفه بلا إعادة ، وإن أمكن أدائها خلف غيره من عدول الأئمة فهذا أولى .

ونهى السلف رحمهم الله عن الصلاة خلف المبتدعة هجراً لهم وزجراً لفساد معتقدهم(٢) .

وينبغي مراعاة المصلحة في ذلك ودفع المفسدة فإن أدى عدم الصلاة خلفهم إلى تعطيلها وتفويتها فيصلى خلفهم درءاً لمفسدة تعطيل الجمعة وتفويت الجماعات(٣) .

خصائص منهج الإمام أحمد في هذه المسألة :

١ - إذا كان المبتدع كافراً ببدعته كالقول بخلق القرآن وغيرها من البدع المكفرة فلا يصلى خلفه ، يقول رحمه الله : « من قال شيء من الله مخلوق علمه أو كلامه فهو زنديق كافر . . . ولايصلى خلفه »(٤) ، وكذا غلاة القدرية ؛ فقد سئل عن القدري يصلى خلفه ؟ فقال : « إذا قال : إن الله لايعلم مايعمل العباد حتى يعملوا فلا يصلى خلفه »(٥) .

---

(١) مجموع الفتاوى : ٣/ ٢٨٠ .
(٢) ينظر : الشريعة للآجري : ٩١ ، منهاج السنة : ١/ ٦٣ - ٦٤ ، شرح الطحاوية : ٤٢٠ ، الاعتصام للشاطبي : ١/ ١٧٧ .
(٣) ينظر : المسائل الماردينية لابن تيمية : ٦٩ - ٧٠ .
(٤) السنة لعبدالله : ١/ ١٦٤ ، وينظر : مناقب أحمد : ٢١٣ ، ٢١٤ .
(٥) مناقب أحمد : ٢١٣ .

وكـذا من يشتـم الصحـابة ويتناولـهم بالسـوء قـال : « ولايصلى خلف الرافضي إذا كان يتناول أصحاب رسول الله ﷺ »[(١)].

وإذا كانت الصلاة جمعة أو عيداً أو غيرهما فيحضرها ثم يعيد الصلاة خلف قـائل هذه المقـالة يقـول رحمـه الله : « من قال ذلك القـول - يعني خلق القرآن - لايصلى خلفه الجمعة ولاغيرها إلا أنا لاندع إتيانها فإن صلى رجل أعاد الصلاة »[(٢)].

ويقول رحمه الله : « الجمعة تؤتى لفضلها والصلاة تعاد خلف من قال بهذه المقالة »[(٣)].

وقال أبو داود : « أيام كان يصلى الجمعَ الجهمية قلت له : الجمعة ؟ قال : أنا أعيد، ومتى صليت خلف أحد ممن يقول : القرآن مخلوق فأعد »[(٤)].

وقال حنبل بن إسحاق : « وكان أبو عبدالله يشهد صلاة الجمعة ويعيد الصلاة إذا رجع »، ويقول : « الجمعة تؤتى لفضلها والصلاة تعاد خلف من قال بهذه المقالة » ، وقال - أي حنبل - سمعت أبا عبدالله يقول : « إذا صلى بك إمام يوم الجمعة وله رأي فأجب للجمعة إذا كان الذي يأمر به - يعني الداعي - يدعو إلى رأي ، فأجبت الجمعة وأعدت الصلاة فلا بأس » ، فكان أبو عبدالله يحضر الجمعة في أيام الواثق إلى أن توارى ثم يرجع فيعيد فلما كانت أيام المتوكل كان يحضر الجمعة ولايعيد .

وقال حنبل : سمعت أبا عبدالله وسأله يعقوب الدورقي فقال له : ياأبا عبدالله ماترى الصلاة خلف من قال هذا الكلام - يعني ممن قال بخلق القرآن -؟ فقال أبو عبدالله : « إذا كان الذي يأمر بالصلاة لايقول هذا القول إلا عند الصلاة ولايترك الجمعة على حال ، فأما الجمعة فلابد من إتيانها فإن كان ممن يقول هذا أعيد الصلاة » ، وكان أبو عبدالله يأتي الجمعة في أيام الواثق

---

(١) مناقب أحمد : ٢١٣ .
(٢) السنة لعبد الله : ١/١٠٣ ، وينظر : مناقب أحمد : ٢١٤ .
(٣) ذكر محنة أحمد لحنبل : ٧٩ ، تاريخ الإسلام للذهبي : ١١٥ .
(٤) مسائل أحمد لأبي داود : ٤٣ .

وكان يصلي بنا رجل من ولد عيسى بن جعفر[1] ، فقيل لأبي عبدالله : إنه يقول هذا القول ، فكان أبو عبدالله يعيد الصلاة ، ثم ولي آخر له لقب فكان يعيد إلى أن ولي المتوكل فرفع هذا الكلام ، فكان لايعيد بعد ذلك ، فكنت ربما ذهبت معه في يوم الجمعة أمشي ورائه فكان يتخلل الدروب حتى لايعرف فيمضي فيصلي وينصرف »[2] .

ويقول ابن قدامة : « فأما الجمع والأعياد فإنها تصلى خلف كل بر وفاجر ، وقد كان أحمد يشهدها مع المعتزلة ، وكذلك العلماء الذين في عصره، . . . ولأن هذه الصلاة من شعائر الإسلام الظاهرة ، وتليها الأئمة دون غيرهم ، فتركها خلفهم يفضي إلى تركها بالكلية ، وإذا ثبت هذا فإنها تعاد خلف من يعاد خلفه غيرها ، قال أحمد : « أما الجمعة فينبغي شهودها فإن كان الذي يصلي منهم أعاد . . . »[3] .

وقد تمسك بعض الجهمية المتأخرين بما ورد من أن الإمام أحمد صلى خلف الجهمية في المحنة على أن الجهمية ليسوا كفاراً ، ورد عليهم علماء وأئمة الدعوة ومنهم الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ[4] رحمه الله حينما سأله بعض أخوانه عما أورده ابن تيمية رحمه الله من أن الإمام أحمد كان يصلي خلف الجهمية فقال : « . . . ووصل إلينا السؤال الذي يورده بعض الملحدين وهو أنه نُسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه ذكر عن الإمام أحمد أنه كان يصلي خلف الجهمية ، وجواب هذا لو سلم من أوضح الواضحات عند طلبة العلم وأهل الأثر ، وذلك أن الإمام أحمد وأمثاله من أهل العلم والحديث لايختلفون في تكفير الجهمية وأنهم ضلال زنادقة ، وقد ذكر من صنّف في

---

(١) لعله من ولد عيسى بن جعفر بن المنصور العباسي ، أحد أمراء بني العباس ، قتل سنة ١٨٥هـ . تحفة الأعيان : ١/ ٨٩ ، الأعلام : ٥/ ٢٨٥ .

(٢) ذكر محنة أحمد لحنبل بن إسحاق : ٧٩ - ٨٠ .

(٣) المغني : ٣/ ٢٢ .

(٤) هو : عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب ، ولد سنة ١٢٢٥هـ في الدرعية ثم انتقل إلى مصر ثم عاد إليها ، وتوفي سنة ١٢٩٣هـ ، له ترجمة وفيرة في كتاب مشاهير علماء نجد وغيرهم لعبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ : ٩٣ - ١٢١ .

السنة تكفيرهم عن عامة أهل العلم والأثر ، وعد اللالكائي رحمه الله تعالى منهم عدداً . . وكذا عبدالله ابن الإمام أحمد في كتاب السنة والخلال . . . وإمام الأئمة ابن خزيمة قرر كفرهم ونقله عن أساطين الأئمة ، وقد حكى كفرهم شمس الدين ابن القيم في كافيته عن خمسمائة من أئمة المسلمين وعلمائهم ، والصلاة خلفهم لاسيما صلاة الجمعة لاتنافي القول بتكفيرهم ، لكن تجب الإعادة حيث لاتمكن الصلاة خلف غيرهم ، والرواية المشهورة عن الإمام أحمد هي المنع من الصلاة خلفهم ، وقد يفرق بين من قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها وبين من لاشعور له بذلك ، وهذا القول يميل إليه شيخ الإسلام في المسائل التي قد يخفى دليلها على بعض الناس ، وعلى هذا القول فالجهمية في هذه الأزمنة قد بلغتهم الحجة وظهر الدليل . . . واشتهرت الأحاديث النبوية وظهرت ظهوراً ليس بعده إلا المكابرة والعناد ، وهذا حقيقة الكفر والإلحاد ، كيف لا وقولهم يقتضي تعطيل الذات . . . ومع ذلك فأهل العلم يتفقون على تكفيرهم وأن الصلاة لاتصح خلف كافر جهمي أو غيره ، وقد صرح الإمام أحمد فيما نقل عنه ابنه عبدالله وغيره أنه كان يعيد صلاة الجمعة وغيرها . . »[1] .

٢ - وإن كان المبتدع غير كافر ببدعته ، أو مختلف في تكفيره ، فينظر في حاله ، فإن كان داعية لبدعته ومعلناً لها ومخاصماً عليها فلا يصلى خلفه هجراً له وزجراً[2] ، قال رحمه الله عندما سأله ابنه عبدالله عن الصلاة خلف القدري : « إن كان ممن يخاصم فيه ويدعو إليه لايصلى خلفه »[3] ، وقال : «المرجيء إذا كان يخاصم فلا يصلى خلفه »[4] ، وقال : « من قال : الإيمان قول ، إذا كان داعية لمذهبه لايصلى خلفه ، وإن كان لاعلم لديه أرجو أن لايكون به بأس »[5] ، وقال لما سأله أبو داود : أصلي خلف المرجيء ؟ قال :

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية : ٣/٣٠٦ - ٣٠٨ .

(٢) ينظر : الطرق الحكمية لابن القيم : ٢٥٣ .

(٣) السنة لعبدالله : ١/٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٤) السنة للخلال : (١١٤٩) بإسناد صحيح عن المروذي .

(٥) مسائل أحمد لابن هانيء : ١/٦١ ، ٢/١٥٢ ، وبنحوه في السنة للخلال : (١١٤٧) عن حرب بن إسماعيل الكرماني ، بإسناد صحيح .

« إذا كان داعية فلا يصلى خلفه »[1] .

ومن لم يعلن بدعته ويدعو إليها فيُصلى خلفه على الأرجح من أقواله رحمه الله .

يقول الخرقي : « ومن صلى خلف من يعلن ببدعة . . . أعاد » قال ابن قدامة : « الإعلان : الإظهار وهو ضد الإسرار فظاهر هذا أن من ائتم بمن يظهر بدعته ويتكلم بها ويدعو إليها أو يناظر عليها ؛ فعليه الإعادة ، ومن لم يظهر بدعته فلا إعادة على المؤتم به ، وإن كان معتقداً لها ، قال الأثرم : قلت لأبي عبدالله : الرافضة الذين يتكلمون بما تعرف ؟ قال : نعم آمره أن يعيد ، قيل لأبي عبدالله : وهكذا أهل البدع كلهم ؟ قال : لا ، إن منهم من يسكت ، ومنهم من يقف ولايتكلم ، وقال : لاتصل خلف أحد من أهل الأهواء إذا كان داعية إلى هواه ، وقال : لاتصل خلف المرجيء إذا كان داعية ، وتخصيصه الداعية ومن يتكلم بالإعادة دون من يقف ولايتكلم يدل على ماقلناه »[2] .

وإن لم يكن ثَمَّ إمام إلا الداعية لمذهبه فيصلى خلفه الجمعة كيلا يفضي إلى تعطيلها[3] ، ولأن في ترك الصلاة خلفهم تفويت للجمعة ولذا أبيحت خلف الخوارج والمبتدعة[4] .

٣ - وإذا تكلم المبتدع ببدعته ثم نصح وأُرشد ، فتاب ورجع فالصلاة خلفه صحيحة ، قال أبو داود : سمعت أحمد سئل عن رجل تكلم ببدعته فقيل له : إن هذا بدعة فرجع عنه قال : « فصلوا خلفه إذا كنتم ترضونه ورجع عن الذي تكلم به »[5] .

٤ - وإذا كان الإمام عدلاً والوالي أو السلطان حاله غير مرضية لبدعته أو فسقه فالأصح : صحة الصلاة خلفه ، يقول أحمد بن إبراهيم الدورقي :

---

(١) مسائل أحمد لأبي داود : ٤٣ ، وينظر : السنة للخلال : (١١٤٦) بإسناد صحيح .
(٢) المغني : ٣/ ١٧ ، وينظر : شرح الزركشي على مختصر الخرقي : ٢/ ٩٠ .
(٣) المغني لابن قدامة : ٢/ ٣٠٤ .
(٤) المصدر السابق : ٢/ ٤٧٧ .
(٥) مسائل أحمد لأبي داود : ٤٣ .

سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام يقول : لو أن خمسين يؤمون الناس يوم الجمعة لايقولون القرآن مخلوق يأمر بعضهم بعضاً بالإمامة إلا أن الرأس الذي يأمرهم يقول هذا ، رأيت الإعادة ، . . . فأخبرت (القائل عبدالله بن أحمد) أبي رحمه الله بقول أبي عبيد ، فقال : « هذا يضيق على الناس ، إذا كان الذي يصلي بنا لايقول بشيء من هذا صليت خلفه ، فإذا كان الذي يصلي بنا يقول بشيء من هذا أعدت الصلاة خلفه »(١) .

ويقول ابن قدامة : « فإن كان المباشر لها عدلاً ، والمولّى له غير مرضي الحال لبدعته ، أو فسقه ، لم يُعدها نص عليه ، وقيل (أي لأحمد) : إنهم يقولون : إذا كان الذي وضعه (أي وضع الإمام) يقول بقولهم (أي بقول الجهمية) فسدت الصلاة ، قال : « لست أقول بهذا »(٢) .

٥ - وإن لم يعلم فسق إمامه ولابدعته حتى صلى معه ، فيقول ابن قدامة في ذلك : « فالصحيح أن هذا ينظر فيه فإن كان ممن يخفي بدعته وفسوقه صحت الصلاة خلفه . . . وإن كان ممن يظهر ذلك وجبت الإعادة خلفه . . . »(٣) .

٦ - وإن لم يعلم حاله ولم يظهر منه مايمنع الائتمام به ، فصلاة المأموم صحيحة ، نص عليه أحمد لأن الأصل في المسلمين السلامة . . . »(٤) .

---

(١) السنة لعبدالله : ١/ ١٣٠ .

(٢) المغني : ٣/ ٢٢ - ٢٣، وينظر : الإنصاف : ٢/ ٢٥٤ .

(٣) المغني : ٣/ ٢٣، وينظر : الإنصاف : ٢/ ٢٥٦ .

(٤) المغني : ٣/ ٢٣.

المبحث الثاني
حكم الصلاة على المبتدعة

التعامل مع أهل البدع يشمل الصلاة عليهم إذا ماتوا وشهود جنائزهم.

وقد قرر العلماء من أهل السنة والجماعة حرمة الصلاة على المنافقين والكفرة مستندين في ذلك على النصوص الشرعية منها قوله تعالى لنبيه ﷺ فيهم: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [سورة التوبة: ٨٤].

يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله: « أمر الله تعالى رسوله ﷺ أن يبرأ من المنافقين وأن لايصلي على أحد منهم إذا مات، وأن لايقوم على قبره ليستغفر له أو يدعو له لأنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا عليه، وهذا حكم عام في كل من عرف نفاقه وإن كان سبب نزول الآية في عبدالله بن أبيّ بن سلول رأس المنافقين »[(١)].

ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما أخرجه البخاري وأحمد: « لما مات عبدالله بن أُبيّ بن سلول، دُعي له رسول الله ﷺ ليصلي عليه فلما قام رسول الله ﷺ وثبت إليه فقلت: يارسول الله أتصلي على ابن أُبي وقد قال يوم كذا وكذا: كذا وكذا - أعدد عليه قوله - فتبسم رسول الله ﷺ وقال: « أخر عني ياعمر، فلما أكثرت عليه قال: « إني خيرت فاخترت لو أعلم أني إن زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها »، قال: فصلى عليه رسول الله ﷺ ثم انصرف، فلم يمكث إلا يسيراً حتى نزلت الآيتان من براءة: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا ... ﴾، قال: فعجبت من جرأتي على رسول الله ﷺ يومئذ والله ورسوله أعلم »[(٢)].

---

(١) تفسير ابن كثير: ٢/ ٣٨٧.

(٢) أخرجه البخاري في الجنائز، باب مايكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين: ٣/ ٢٢٨ عن عمر، وفي التفسير، باب: **﴿ولاتصل على أحد منهم مات أبداً ولاتقم على قبره﴾** عن ابن عمر، وأحمد في المسند: ١/ ١٦، عن عمر وغيره، وينظر: ٣/ ٤٨٨، ٤٨٩ و٦/ ٢٦٣.

ومن كان من المنافقين لم يظهر نفاقه فيصلى عليه ، ومن علم نفاقه فلا يصلى عليه ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان ذلك : « لكن بكل حال المسلمون المظهرون للإسلام قسمان : إما مؤمن وإما منافق ، فمن علم نفاقه لم تجز الصلاة عليه والاستغفار له ، ومن لم يعلم ذلك منه صُلي عليه ، وإذا علم شخص نفاق شخص لم يصل هو عليه ، وصلى عليه من لم يعلم نفاقه ، وكان عمر رضي الله عنه لايصلي على من لم يصل عليه حذيفة رضي الله عنه ، لأنه كان في غزوة تبوك قد عرف المنافقين الذين عزموا على الفتك برسول الله ﷺ »[1] .

فدل ذلك على حرمة الصلاة على المنافق المعلوم نفاقه والكافر ، أما من كان مسلماً وإن كان فاسقاً فيصلى عليه مالم يأت بناقض من نواقض الإسلام .

أما المبتدع فالمناط في بدعته وكفره بها ، فمن كفر ببدعته لايصلى عليه ، يقول ابن عباس في غلاة القدرية : « أولئك شرار هذه الأمة ، لاتعودوا مرضاهم ولاتصلوا على موتاهم »[2] .

وقال بشر بن الحارث في الجهمية : « وإن ماتوا فلا تشهدوهم »[3] .

وقال الفريابي[4] في الرافضة : « من شتم أبا بكر فهو كافر ، لايصلى عليه ، قيل له : فكيف نصنع به وهو يقول لا إله إلا الله ؟ قال : لاتمسوه بأيديكم ، ارفعوه بالخشب حتى توارره في حفرته »[5] .

أما من لم يبلغ ببدعته أو فسقه حد الكفر ، فإنه يصلى عليه ، ولو عظمت بدعته أو فسقه وفجوره ، لكن مشروعية الصلاة عليه ليست لكل أحد

---

(١) منهاج السنة : ٥/ ٢٣٦- ٢٣٧ .

(٢) شرح أصول الاعتقاد : ٤/ ٦٤٣ .

(٣) السنة لعبد الله : ١/ ١٢٥ - ١٢٦ .

(٤) هو : محمد بن يوسف بن واقد الإمام الحافظ أبو عبدالله الفريابي ، ولد في بضع وعشرين ومائة وتلقى عنه الإمام أحمد والبخاري ، وتوفي سنة ٢١٢هـ . السير : ١٠/ ١١٤- ١١٨ ، الجرح والتعديل : ٩/ ١١٨ .

(٥) السنة للخلال : (٧٩٤) ، المغني لابن قدامة : ٣/ ٥٠٧ .

إذ في ترك الصلاة عليه من العلماء والأعيان مصلحة الزجر عن فعله وتحذير الناس من بدعته ، مع قيام بعض الناس بالصلاة عليه لئلا يفضي ذلك إلى تعطيل الصلاة عليهم .

منهج الإمام أحمد في الصلاة على المبتدعة :

لقد كان للإمام أحمد رحمه الله موقف واضح فيما يتعلق بالصلاة على الميت ، ومما يدل على ذلك تركه الصلاة على بعض علماء عصره لاجتهادهم في إجابتهم في المحنة تقية ومنهم أبو نصر التمار [(١)] ، فقد قال أبو الحسن الميموني : « صح عندي أن أحمد لم يحضر أبا نصر التمار لما مات ، فحسبت أن ذلك لإجابته في المحنة » [(٢)] .

وقال ابن الجوزي : « ولما مات - أي التمار - لم يصل عليه » [(٣)] .

وكان لموقف الإمام أحمد القوي في هذه القضية وغيرها من المحدثات أثر قوي لدى عامة الناس ومن ذلك ماحصل للحارث المحاسبي لما هجره الإمام أحمد ، فلما توفي لم يصل عليه إلا أربعة أنفس [(٤)] .

وظاهر ماروي عن الإمام أحمد في الصلاة على المبتدعة التفصيل فإن كانت البدعة مكفرة فلا يصلى عليه بنفسه ولايرى أحداً غيره يصلى عليه ، وإن كانت البدعة غير مكفرة فلا يصلي بنفسه وإن صلى عموم الناس أو بعضهم فلا ينكر عليهم .

يقول في الجهمي : « من قال شيء من الله عز وجل مخلوق . . . فهو زنديق كافر لايصلى عليه » [(٥)] .

---

(١) هو : عبدالملك بن عبدالعزيز بن عبدالملك الإمام الزاهد أبو نصر التمار من الذين أجابوا في المحنة تقية وخوفاً من النكال وهو ثقة بحاله ولله الحمد ، توفي سنة ٢٢٨هـ . السير : ١٠/ ٥٧١ - ٥٧٤ ، تهذيب التهذيب : ٦/ ٤٠٦ - ٤٠٧ .

(٢) السير : ١٠/ ٥٧٣ ، ١١/ ٣٢٢ ، مناقب أحمد : ٥٢٢ .

(٣) مناقب أحمد : ٥٢٢ .

(٤) ينظر : السير : ١١/ ٣٢٧.

(٥) السنة لعبدالله : ١/ ١٦٤ .

وحكي عنه القول بعدم شهود جنائزهم [1] .

وقال رجل لأبي عبدالله : ماتقول في رجل من الجهمية يموت ولايشهده أحد من أصحابه أندفنه ؟ قال : « أقل مايكون هذا ، أرجو أن لاتبتلى بهذا ، ثم قال : « بلغني أن رجلاً منهم (أي من الجهمية) ضرب عنقه فطرحوه فيها - أي في حفرته - ولم يُصل عليه » [2] ، وقال : « لايصلى على الجهمي » [3] ، وقال فيه وفي القدري والرافضي : « إذا كان جهميا أو قدرياً أو رافضياً فلا يصلى عليه » [4] .

أما من لم يكفر ببدعته فظاهر كلامه - كما سبق بيانه - الامتناع من الصلاة عليه بنفسه ولاينكر علي من صلى عليه .

يقول في الخوارج : « ولاتصل عليهم » [5] ، ويقول في معرض حديثه عن أحكام التعامل مع المبتدعة بلا تعيين : « . . . ولايصلى عليهم إذا ماتوا ولايترحم عليهم إذا ذكروا . . . » [6] .

يقول ابن قدامة : « وظاهر كلام أحمد رحمه الله أنه لايُصلى على الخوارج فإنه قال : أهل البدع إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تصلوا عليهم ، وقال : الجهمية والرافضة لايصلى عليهم قد ترك النبي ﷺ الصلاة بأقل من هذا (أي من الرفض) إلى أن قال : وقال - أي أحمد - : « لا أشهد الجهمية ولا الرافضة ويشهده من شاء قد ترك النبي ﷺ الصلاة على أقل من هذا : الدَّيْن والغلول وقاتل نفسه ، وقال : لايصلى على الرافضي » [7] .

---

(١) شرح أصول الاعتقاد : ١/ ٣٢١ ، مناقب أحمد : ٢٣٠ .
(٢) السنة للخلال : (١٧١٢ أ) بإسناد صحيح .
(٣) المصدر السابق : (١٧١٢ ب) .
(٤) المصدر السابق : (٧٨٥) بإسناد صحيح عن الحسن بن علي الإسكافي .
(٥) المصدر السابق : (١٣٧) بإسناد صحيح عن أحمد بن الحسين بن حسان .
(٦) الغنية : ٨٠ .
(٧) المغني : ٣/ ٥٠٦ - ٥٠٧ ، وماتقدم في : ١٢/ ٢٥٦ .

وقال الميموني : سمعت أبا عبدالله يذكر الجهمية فقال رجل لأبي عبدالله : أرأيت إن مات في قرية ليس فيها إلا نصارى من يشهده ؟ قال أبو عبدالله مجيباً : « أنا لا أشهده يشهده من شاء » ، قال لي أبو عبدالله : « غير واحد يحكي عن وكيع أنه كافر »[1].

(١) السنة للخلال : (١٧١٣) بإسناد صحيح ، وتكفير وكيع للجهمية حكاه الدارمي في الرد على الجهمية : ١١١ ، ١١٧ ، والبخاري في خلق أفعال العباد : ١٢ .

الفصل الخامس
في أمور أخرى

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : لعنهم والدعاء عليهم

يطلق الإمام أحمد اللعن على المبتدعة على وجه العموم كقوله في الرافضة : « لعنهم الله لاتقبل شهادتهم »[(1)] ، وفي الجهمية : « على الجهمية لعنة الله »[(2)] .

وقال أيضاً : « وقالت طائفة : القرآن كلام الله وسكتت وهي الواقفة الملعونة . . . ، وأما المعتزلة الملعونة . . . وحكى قولهم »[(3)] .

وهذا اللعن مشتهر بين الصحابة والتابعين وسلف الأمة لأهل البدع من خوارج ورافضة وقدرية وجهمية ، وهو لعن لهم على وجه العموم لاتصافهم بالبدعة وفسقهم بها .

أما المعين فالإمام أحمد يتوقاه ويتوقف فيه للمسلم وإن كان فاجراً فاسقاً ، يقول رحمه الله عندما سأله أبو طالب من قال : لعن الله يزيد بن معاوية ؟ قال : « لا أتكلم في هذا » قلت : ماتقول فإن الذي تكلم به رجل لابأس به وأنا صائر إلى قولك،فقال أبو عبدالله : « قال النبي ﷺ : « لعن المؤمن كقتله » ، وقال : « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم » ، وقد صار يزيد فيهم ، فأرى الإمساك أحب إليّ »[(4)] .

وقال صالح بن أحمد لأبيه : إن قوماً ينسبوننا إلى تَوَلّي يزيد فقال له : « يابني وهل يتولّى يزيد أحد يؤمن بالله ، فقلت : فلم لاتلعنه ؟ فقال : « ومتى

---

(1) الطرق الحكمية برواية الميموني : ٢٥٤ .
(2) السنة للخلال : (١٧٠٩) بإسناد صحيح برواية عبيد الله بن أحمد الحلبي ، الطبقات : ١/١٩٨ .
(3) الطبقات : ١/٣٤٣.
(4) السنة للخلال : (٨٤٦) بإسناد صحيح ، ونقله القاضي في الروايتين والوجهين : ق ٨/أ.

رأيتني ألعن شيئاً . . . »[1] .

وقال في الحجاج حينما قال له صالح : الرجل يذكر عنده الحجاج أو غيره فيلعنه ؟ قال : « لايعجبني لو عبر فقال : ألا لعنة الله على الظالمين »[2] .

يقول ابن تيمية : « المعروف عن أحمد كراهة لعن المعين كالحجاج بن يوسف وأمثاله »[3] .

فثبت بهذا عن الإمام أحمد عدم لعن المعين تورعاً منه رحمه الله ، ولكون يزيد والحجاج من الذين عاشوا في العصور المشهود لهم بالخيرية من النبي ﷺ ، ولإنهم أمراء وهو رحمه الله يمنع من لعنهم ، فربما أدى ذلك إلى الهرج وسفك الدماء والفتن[4] .

هذا فيما يتعلق بلعن المعين من فسقة المسلمين وظلمتهم ، أما المبتدعة فالإمام أحمد لايطلق اللعن المعين عليهم حتى وإن أفضت بدعتهم إلى الكفر لأنه طرد وإبعاد عن رحمة الله ، وربما تاب الرجل منهم عن بدعته ، لكن في المقابل وحرصاً منه على بيان مدى فحش قول المبتدعة - خصوصاً الجهمية - وخطره وتغليب جانب النفع لعامة المسلمين قد يقر قول من يلعن بعض أعيانهم ؛ يقول إسحاق بن إبراهيم بن هانيء : حضرت العيد مع أبي عبدالله فإذا بقاص يقول : على ابن أبي دؤاد لعنة الله . . . وجعل يلعن ، فقال أبو عبدالله : « ماأنفعهم - يعني القصاص - للعامة »[5] .

لكنه رحمه الله لايطلق اللعن للمعين منه ابتداءاً .

والدعاء على المبتدعة قريب من اللعن إلا أنه ليس فيه قيد بتجويزه للمطلق فقط بل يجوز الدعاء على المعين أيضاً .

---

(١) الروايتان والوجهان : ق ٨/أ ، مجموع الفتاوى : ٣/ ٤١٢ ، ٤/ ٤٨٣ .
(٢) السنة للخلال : (٨٥١) وإسناده صحيح .
(٣) منهاج السنة : ٤/ ٥٦٩ .
(٤) ينظر : السنة للخلال : (٥٢١) ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مسائل أبي عبدالله للخلال : ق ٢٧/ب ، الآداب الشرعية لابن مفلح : ١/ ٢٧١ ، وفي تفصيل مسألة لعن يزيد في : الروايتين والوجهين لأبي يعلى : ٨/أ - ١٠/أ .
(٥) السنة للخلال : (١٧٦٠) بإسناد صحيح ، مسائل ابن هانيء : ٢/ ١٥٧ .

وهو رحمه الله يبين أن الصبر على الظالم يقتضي عدم الدعاء عليه يقول لرجل قال له : ادع على ظالمك ، قال : « ليس بصابر من دعا على ظالمه »[1] .

والصبر الجميل هو الذي لاشكوى فيه وإن كانت الشكوى إلى الله لاتنافيه[2] .

كما بين رحمه الله أن مافي مقدور العامة في التعامل مع الولاة الظلمة المبتدعين هو الدعاء عليهم ؛ قال أبو طالب : قد يقولون نقاتلهم ونخرج عليهم فقال : « لا ، السيف لانريده ، تكون فتنة يقتل فيها البريء ، الدعاء عليكم به »[3] .

وكما مر سابقاً ليس في الدعاء على المبتدعة تقييد بجوازه للمطلق ، بل يجوز الدعاء على معينهم لأن يكف الله شرهم وفسادهم وفجورهم ، وللتحذير من بدعتهم وبيان خطرها وعظمها ، وزجراً عن التمادي فيها لصاحبها .

يقول في الدعوة إلى الدعاء على الخوارج : « لو قنت على الخرمية »[4] .

وقال فيمن شبّه يده بيمين الله لما قرأ : ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [سورة الزمر : ٦٧] قطعها الله ثالثاً ثم حرد[5] وقام »[6] .

---

(١) الطبقات : ٢/ ٢٨٩ .

(٢) ينظر : مجموع الرسائل والمسائل لابن تيمية : ١/ ٥ - ٦ .

(٣) السنة للخلال : (١٧٠٧) بإسناد صحيح .

(٤) المغني لابن قدامة : ٢/ ٥٨٧ .

(٥) الحرد : ترك الجالسين والتحول عنهم ، اللسان ، مادة : حَرَدَ .

(٦) شرح أصول الاعتقاد للالكائي : ٣/ ٤٣٢ وقال محقق الكتاب د/ أحمد سعد حمدان : إن أحمد بن حنبل رحمه الله غضب من حركة الرجل الذي قرأ الآية ثم أشار بيده لأن ذلك يوهم التشبيه ، وهذا انحراف أخطر من التعطيل ، فما كان من أحمد رضي الله عنه ليفر من انحراف إلى انحراف آخر ، ولهذا جابه الرجل بالدعاء عليه بقطع يده التي أشار بها ، ثم نهض من المجلس الذي حدثت فيه تلك البدعة .

وأما في الجهمية وأصحابها فالروايات عنه في ذلك كثيرة في الدعاء على المعينين من أصحابها ، ومن ذلك قوله في داود بن علي لما بلغه أنه قال بحدوث القرآن : من داود بن علي ؟! « لافَرَّج الله عنه »(١) .

وقال أبو داود : سمعت أحمد وذكر رجلين كانا وقفا في القرآن ودعوا إليه فجعل يدعو عليهما وقال لي : « هؤلاء فتنة عظيمة ، وجعل يذكرهما بالمكروه »(٢) .

وذكر رحمه الله رجلاً من الجهمية فقال : « أخزاه الله »(٣) ، وذكر إنساناً منهم فقال : « قاتله الله »(٤) .

وقال عن ابن أبي دؤاد : « حشى الله قبره ناراً »(٥) ، وذكر رحمه الله شعيب بن سهل قاضي بغداد فقال : « أخزاه الله »(٦) .

وذكر ابن رباح وشعبوية (لقب شعيب بن سهل) فدعا عليهما دعاءاً ماسمعته - القائل الميموني - يدعو على أحد بمثله »(٧) .

وقال عبدالله بن أحمد : ذكر عند أبي رجل من أهل البصرة ممن كان يُحَدِّث ، فقلت له : إنه واقفي ، وقد تركه أصحاب الحديث ، فقال : « أبعده الله »(٨) .

---

(١) السير : ١٣/١٠٣ ، طبقات السبكي : ٢/٢٨٦ .

(٢) مسائل أحمد لأبي داود : ٢٦٤ ، وينظر : الشريعة للآجري : ٨٧ .

(٣) السنة للخلال : (١٧٠٥) بإسناد صحيح عن الميموني .

(٤) المصدر السابق : (١٧٠٦) بإسناد صحيح عن بكر بن محمد .

(٥) السنة للخلال : (١٧٥٩) بإسناد صحيح من رواية حبيش بن سعدي .

(٦) المصدر السابق : (١٧٦٤) بإسناد صحيح عن الكرماني . وشعيب بن سهل هو : أبو صالح الرازي قاضي الرصافة في أيام المعتصم ، كان يقول بقول جهم ويبغض أهل السنة ، توفي سنة ٢٤٦ هـ . تاريخ بغداد : ٤/٣٤٦ .

(٧) السنة للخلال : (١٧٦٥) بإسناد صحيح عن الميموني .

(٨) المصدر السابق : (١٨٢٣) بإسناد صحيح .

المبحث الثاني
إظهار العداوة والبغض لهم

وذلك في عدة مطالب :

١ - الحكم عليهم بالعقوبة إما بالسجن أو بالطرد أو بالقتل ، أو بالتعدي عليهم ، والفرح بما ينزله الله فيهم من عقاب .
٢ - غيبتهم والسخرية منهم .
٣ - منع البيع والشراء منهم والشفعة لهم .
٤ - منع الاستعانة بهم في الجهاد .
٥ - منع الاطلاع على مؤلفاتهم .
٦ - منع تلقي أبنائهم العلم عند العلماء .
٧ - منع تلقي العلم عنهم .

ومن خصائص منهج الإمام أحمد في التعامل مع الفرق وأهل الأهواء والبدع : إظهار العداوة والبغض لهم ، ذلك أنهم مبتدعون في الدين ، خارجون عن السنة ، والموالاة لهم وإظهار الحب والتقرب منهم مخالف لما دلت عليه النصوص الشرعية حتى ولو كانوا من أقرب الناس ، يقول تعالى مبيناً تحريم موادة من حاد الله ورسوله : ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾ [سورة المجادلة : ٢٢] .

وقد استدل بهذه الآية السلف على عداوة أهل البدع وبغضهم ، يقول القرطبي رحمه الله في تفسيره لهذه الآية : « استدل مالك رحمه الله من هذه الآية على معاداة القدرية وترك مجالستهم . . . »[١] .

وهذا هو المشهور عن الإمام أحمد في تعامله مع المبتدعة بإظهار العداوة والبغض لهم ، والتقرب إلى الله بذلك[٢] .

---

(١) تفسير القرطبي : ١٧/٣٠٨ .   (٢) الغنية للجيلاني : ٨٠ .

وقد ورد عنه كراهية مداراة من قال بخلق القرآن ، والأصح إظهار عداوتهم [(١)] .

ويقول : « تقربوا إلى الله ببغض أهل الإرجاء ، فإنه من أوثق الأعمال لدينا » [(٢)] .

ويقول الإمام أحمد فيما نقله الجيلاني في معرض حديثه عن أحكام التعامل مع المبتدعة : « . . . ولا يترحم عليهم إذا ذكروا بل يباينهم ويعاديهم في الله » [(٣)] .

ويقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ رحمهما الله مبيناً ماورد عن السلف في ذم المبتدعة وهجرهم : « ومن السنة المأثورة عن سلف الأمة وأئمتها وعن إمام السنة أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل - قدس الله روحه - التشديد في هجرهم وإهمالهم وترك جدالهم وإطراح كلامهم والتباعد عنهم بحسب الإمكان والتقرب إلى الله بمقتهم وذمهم وعيبهم » [(٤)] .

وإظهار العداوة والبغض والمقت للمبتدعة عند الإمام أحمد وغيره يتمثل في الآتي :

١ - الحكم عليهم بالعقوبة إما بالسجن أو بالطرد أو بالقتل أو بالضرب .

ومما يتعلق بعقوبتهم بالسجن فالإمام أحمد يرى ذلك لاسيما إن كان داعية - أي المبتدع - إلى بدعته لينكف ضرر بدعته عن المسلمين ، قال عبدالله ابن أحمد سألت أبي عن رجل ابتدع بدعة ، يدعو إليها وله دعاة عليها ، هل ترى أن يحبس ؟ قال : « نعم أرى أن يحبس ويكف بدعته عن المسلمين » [(٥)] .

ويقول المرداوي : « نص الإمام أحمد في المبتدع الداعية : يحبس حتى

---

(١) مسائل أحمد لابن الكوسج : ق ٢٢٠/ ب ، ٢٢١/أ .
(٢) الطبقات : ١/ ٢٦٤ ، المقصد الأرشد : ٢/ ٣٢٩، المنهج الأحمد : ١/ ١٥٩ .
(٣) الغنية : ٨٠ ، وينظر الصواعق المحرقة للهيتمي : ٣٧١ .
(٤) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية : ٣/ ١١١ .
(٥) مسائل أحمد لعبدالله : ٤٣٩ .

يكف عنها »[1].

وإذا كان للمبتدع أخوات أو بنات أو أمهات ، فلا يحبس مراعاة لقريباته ؛ قال المروذي : سألت أبا عبدالله عن قوم من أهل البدع يتعرضون ويُكفِّرون ؟ قال : « لاتتعرضوا لهم » ، قلت : وأي شيء تكره من أن يحبسوا ؟ قال : « لهم والدات وأخوات . . . »[2].

وفيما يتعلق بطردهم ، فقد أتى رجل من صور[3] متكلم حسن الهيئة إلى الأهواز[4] ، فجعل أهل الأهواز لايدرون مايردون عليه فأتوا عبدالوهاب الوراق وقصوا أمره عليه ، فقال : ماأدري ماهذا ، ائتوا أبا عبدالله أحمد بن حنبل ، فإنه جهبذ هذا الأمر ، فأتوه وأخبروه بالمسائل التي ألقاها عليهم ، فقال أبو عبدالله : « هذه مسائل جهم بن صفوان . . . اذهبوا فاطردوا هذا من عندكم »[5].

وكان ينقل أقوال السلف في الأمر بطرد المبتدعة كالمقر لها ، يقول فيما رواه عبدالله عنه : « كان ثور بن يزيد الكلاعي كان يرى القدر ، وكان من أهل حمص أخرجوه ونفوه لأنه كان يرى القدر ، وقال : وبلغني أنه أتى المدينة فقيل لمالك : قدم ثور ، فقال : لاتأتوه ولايُجْتمع عند رجل مبتدع في مسجد رسول الله ﷺ[6].

وكذا مع مثنى الأنماطي[7] ، يقول المروذي : قلت لأبي عبدالله : إن مثنى

---

(١) الإنصاف : ١٠/٢٤٩ .

(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح : ١/ ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٣) مدينة مشهورة معدودة في أعمال الأردن على الشرق من عكا وينسب إليها طائفة من العلماء . معجم البلدان : ٣/ ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

(٤) مدينة كانت فارسية تسمى خوزستان ثم في الإسلام الأهواز وهي بين البصرة وإيران . معجم البلدان : ١/ ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٥) السنة للخلال : (١٧٠١) .

(٦) شرح أصول الاعتقاد : (١٣٣٧) .

(٧) لم أجد له ترجمة وقال فيه عبدالله بن داود : لو كان لي على المثنى الأنماطي سبيل لنزعت لسانه من قفاه وكان جهمياً ، وسئل وكيع عنه فقال : كافر . خلق أفعال العباد للبخاري : ١٧ .

الأنماطي تكلم بواسط فأثنى على بشر المريسي ؟ فقال : نعم ، فقال يزيد[(١)] : يُنفى فأُنفي ، وكان من أهلها - يعني من أهل واسط »[(٢)] .

وأما الحكم بقتلهم إن كانوا كفرة ببدعتهم ودعاة إليها أو زنادقة ، ففيما يتعلق بالزنادقة فقد قال في رواية صالح : « الزنديق يستتاب ثلاثا »[(٣)] .

وقال حينما سأله المروذي : هل يستتاب هؤلاء ؟ قال : « أنا أرى أن أستتيب الزنادقة وغيرهم »[(٤)] .

وقال في رواية حنبل : « فأما الزنادقة الذين ينتحلون الإسلام وهم على دين غير ذلك فإن رجع وإلا قتل ، قال النبي ﷺ : « من بدل دينه فأقتلوه »[(٥)] .

وكذلك الحال مع دعاة الجهمية فدمهم حلال ، يقول البربهاري : « بعض العلماء منهم أحمد يقولون : الجهمي كافر ليس من أهل القبلة حلال الدم »[(٦)] .

وقال إبراهيم بن سعيد الأطروش : سألت أحمد عن قتل الجهمية فقال : « أرى قتل الدعاة منهم »[(٧)] .

وقال في رواية حنبل بن إسحاق : « من زعم أن الله لايرى في الآخرة فقد كفر بالله وكذب بالقرآن ورد على الله أمره . . . يستتاب فإن تاب وإلا قتل . . »[(٨)] .

---

(١) أي يزيد بن هارون الواسطي .

(٢) السنة للخلال : (١٧٢٤) بإسناد صحيح ، وينظر بنحوه عن صالح في مسائله : ١/ ٤٠٩ .

(٣) الجامع لأحكام الملل للخلال : (١٣٤١) ، وينظر مسائل عبدالله : (١٥٥٣) .

(٤) الجامع لأحكام الملل : (١٣٤٣) .

(٥) أخرجه البخاري في استتابة المرتدين ، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم : ١٢/ ٢٦٧ عن ابن عباس ، وفي الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب قول الله : ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ وقوله : ﴿ **وشاورهم في الأمر** ﴾ : ١٣/ ٣٣٩، وأحمد : ١/ ٢١٧، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٢٣ عن ابن عباس ، وعن معاذ : ٥/ ٢٣١ .

(٦) شرح السنة : ٤٣ ، الطبقات : ٢/ ٣٠ .

(٧) الطبقات : ١/ ٩٥ ، المقصد : ١/ ٤٢٤ ، المنهج : ١/ ٢٦٤ ، وتنظر أخبار الراوي في المصادر السابقة .

(٨) الطبقات : ١/ ١٤٥ ، المقصد : ١/ ٣٦٦ ، المنهج : ١/ ٣٥١ .

وقال أبو طالب : سألت أبا عبدالله أحمد بن حنبل عمن قال : « إن الله عز وجل لم يكلم موسى ؟ فقال : « يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه، ونقل مايوافق هذا عن عبدالرحمن بن مهدي »[(١)] .

ويقول في القدري جاحد العلم : « إذا جحد العلم يستتاب فإن تاب وإلا قتل »[(٢)]، وبين رحمه الله أن هذا رأي مالك وعمر بن عبدالعزيز[(٣)] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « وجَوَّز طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما قتل الداعية إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة . . »[(٤)] .

ويقول ابن القيم رحمه الله في سياق كلامه عن التعزير : « وقد ذكر بعض أصحاب الشافعي وأحمد نحو ذلك - أي قتله إذا اقتضت المصلحة ذلك - في قتل الداعية إلى البدعة كالتجهم والرفض وإنكار القدر ، وقد قتل عمر بن عبدالعزيز غيلان القدري لأنه كان داعية إلى بدعته »[(٥)] .

يتبين مما سبق أن الإمام أحمد يحكم بقتل دعاة البدع المكفرة حتى ينكف ضررهم عن الناس ويخمد إفسادهم في الأرض ويكونوا عبرة وعظة لغيرهم ، وهذا يكون من قبل ولاة الأمر لئلا تنتشر الفوضى والاضطراب بين الناس .

ومن العقوبة ضربهم وتأديبهم ، يقول في الرافضة فيمن سب أحداً من الصحابة : « أما القتل فأجبن عنه ولكن يضرب ضرباً شديداً ومـاأراه على الإسلام »[(٦)]، وقال عن منتقص معاوية : « أخلق أن يتعدى عليه »[(٧)] . وعمن يكتب أحاديث المثالب ويجمعها : « يستاهل صاحب هذه الأحاديث

---

(١) الشريعة للآجري : ٣٠٠ .
(٢) السنة للخلال : (٨٧٣) بإسناد صحيح عن المروذي ، وبنحوه : (٨٧٤) .
(٣) المصدر السابق : (٨٧٥) بإسناد صحيح عن محمد بن الحكم .
(٤) مجموع الفتاوى : ٢٨/٣٤٦.
(٥) الطرق الحكمية : ١٥٧ .
(٦) شرح أصول الاعتقاد : (١٢٦٢) ، (١٢٦٦) .
(٧) السنة للخلال : (١٤٨) بإسناد صحيح .

الرجم »[1] .

وقال رحمه الله لواقفي سلم عليه : اغرب لا أراك تجيء إلى بابي - في كلام غليظ - ولم يرد عليه السلام وقال له : « ماأحوجك إلى أن يصنع بك كما صنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصبيغ » ودخل بيته ورد الباب[2] .

ومن الأمور التي تدل على إظهار العداوة والبغض للمبتدعة والفرح بما ينزله الله لهم من العقاب ، ليعلموا ويعلم غيرهم فساد معتقدهم وأن الله مظهر الحق ولو كره المبطلون ، فرحه رحمه الله لما ضرب ابن عاصم الرافضي رأس الجسر[3] .

وقيل له الرجل يفرح بما ينزل بأصحاب ابن أبي دؤاد عليه في ذلك إثم ؟ قال : « ومن لايفرح بهذا ، قيل له إن ابن المبارك قال : الذي ينتقم من الحجاج هو ينتقم للحجاج من الناس ، قال : « أي شيء يشبه هذا (أي ابن أبي دؤاد) من الحجاج ؟! هؤلاء - أي الجهمية - أرادوا تبديل الدين »[4] .

٢ - غيبتهم والسخرية منهم :

يجب على العالم بيان خطر المبتدعة وكيدهم وضلالهم ، وهذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

والتحذير من المعينين منهم بذكر مافيهم من الشر من المندوبات بل هو أفضل من اعتكاف الرجل وصلاته وصومه . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

« ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة ، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين حتى قيل لأحمد بن حنبل : « الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع ؟ فقال : « إذا صام

---

(١) السنة للخلال : (٥٠١) بإسناد صحيح .
(٢) مسائل أحمد لأبي داود : ٢٦٤ ، الشريعة للآجري : ٨٧ - ٨٨ .
(٣) السنة للخلال : (١٨) بإسناد صحيح .
(٤) السنة للخلال : (١٧٦٩) بإسناد صحيح عن المروذي .

وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه ، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل » ، فتبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين ، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء المفسدين لفسد الدين . . . »[1] .

ويقول الشيخ أبو محمد رزق الله التميمي مبيناً مذهب الإمام أحمد في هذا : « وكان يقول - يعني أحمد - : « لاغيبة لأصحاب البدع » قد قال النبي ﷺ في عيينة بن حصن : « ذاك الأحمق المطاع »[2] .

ويقول الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبابطين[3] رحمه الله : « والإمام أحمد رحمه الله تعالى مع ورعه قد تكلم في أناس بأعيانهم وحذر منهم ، ومنهم من ليس معروفاً بالبدعة مثل كلامه في الحارث المحاسبي وقال : لايغرنك لينه وخشوعه فإنه رجل سوء لايعرفه إلا من خَبَره ، وكلامه رحمه الله تعالى في أهل البدع والتحذير منهم كثير »[4] .

---

(١) مجموع الفتاوى : ٢٨/ ٢٣١ ، ٢٣٢ ، وينظر : الآداب الشرعية : ١/ ٢٣٠ .

(٢) الطبقات : ٢/ ٢٧٤ ، وأما الحديث الوارد في الخبر فالمعروف مافي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : استأذن رجل على رسول الله ﷺ فقال : « ائذنوا له بئس أخو العشيرة أو ابن العشيرة » فلما دخل ألان له الكلام ، قلت يارسول الله : قلت الذي قلت ثم ألنت له الكلام !؟ قال: « أي عائشة إن شر الناس من تركه الناس أو ودعوه إتقاء فحشه » . أخرجه البخاري في الأدب ، باب مايجوز من اغتياب أهل الفساد والريب : ١٠/ ٤٧١ ، ومسلم في البر والصلة ، باب مداراة من يتقى فحشه : (٢٥٩١) ، وقال النووي : « قال القاضي - أي عياض - : هذا الرجل هو عيينة بن حصن ، ولم يكن أسلم حينئذ ، وإن كان قد أظهر الإسلام ، فأراد النبي ﷺ أن يبين حاله ليعرفه الناس ، ولايغتر به من لم يعرف حاله . . » . شرح النووي على صحيح مسلم : ١٦/ ١٤٤ .

(٣) هو : الشيخ العلامة عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز ابن خميس الملقب بأبا بطين مفتي الديار النجدية في عصره ، توفي سنة ١٢٨٢هـ . مشاهير علماء نجد وغيرهم : ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، الأعلام للزركلي : ٤/ ٢٣٢ . (٤) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية : ٣/ ١٩٨ .

وفيما يتعلق بالسخرية منهم فقد تقدم في المبحث الخاص بمنهج الإمام أحمد في الرد على الجهمية في قولهم بخلق القرآن مايفيد هذا .

وقال محمد بن منصور الطوسي : كنا نمضي إلى سعدوية[(١)] قال : فكان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو خيثمة وعدة قال : فتلقانا بشر المريسي فقصد له أبو خيثمة ثم التفت إلينا فقال : رأيتم قط أشبه باليهود منه ؟ فجعل أحمد بن حنبل رحمه الله يقول لأبي خيثمة : « سررتني ياأبا خيثمة ، رأيتُ مثل ذلك الوجه »[(٢)] .

٣ - منع البيع والشراء منهم ، والشفعة لهم :

وفي منع البيع والشراء من المبتدعة إذلال لهم وردع ليعلموا بعظم فعلهم ، وماجَرّوه على أنفسهم من ويلات نتيجة لمعتقدهم الفاسد .

وهذا مايأمر به الإمام أحمد ويدعو إليه ، يقول في الخوارج : « لاتبع لهم الطعام والثياب ولاتشتر منهم . . »[(٣)] .

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني : قلت لأحمد : الرجل يبيع غلامه من الخوارج ؟ قال : لا ، قلت : فيبيع منهم الطعام والثياب : قال : لا ، قلت فإن أكرهوه فيشتري منهم ؟ قال : « لايشترى ولايبيع »[(٤)] . ولم ير بأساً في البيع ممن لايرى رأي الخوارج[(٥)] .

وفيما يتعلق بالجهمية فيبرز بوضوح منهج الإمام أحمد في ذلك في الخبر الآتي :

قال المروذي : قلت لأبي عبدالله : أمر بقرية جهمي وليس معي زاد ترى أن أطوي ؟ (أي أنام على جوع) قال : « نعم اطوي ولاتشتري منه شيئاً ،

---

(١) هو : سعيد بن سليمان الحافظ أبو عثمان الضبي الواسطي الملقب بسعدوية ، ممن أجاب في المحنة تقية ، توفي سنة ٢٢٥ هـ . السير : ١٠/ ٤٨١ - ٤٨٣ .

(٢) السنة للخلال : (١٧٢٥) بإسناد صحيح .

(٣) السنة للخلال : (١٣٣) بإسناد صحيح عن يعقوب بن بختان .

(٤) المرجع السابق : (١٣٢) بإسناد صحيح .

(٥) المرجع السابق : (١٣٤٠) .

وقال المروذي في موضع آخر : سألت أبا عبدالله قلت : أبيع الثوب من الرجل الذي أكره كلامه ومبايعته (أعني الجهمي) ؟ قال : دعني حتى أنظر ، فلما كان بعد سألته عنها قال : « توق مبايعته » قلت : فإن بايعته وأنا لا أعلم قال : « إن قدرت أن ترد البيع فافعل » قلت : فإن لم يمكني أتصدق بالثمن ؟ قال : « أكره أن أحمل الناس على هذا فتذهب أموالهم » ، قلت : فكيف أصنع ؟ قال : « ما أدري أكره أن أتكلم فيه بشيء » قلت : إنما أريد أن أعرف مذهبك قال : أليس بعت ولاتعرفه ؟ قلت : نعم ، قال : « أكره أن أتكلم فيه بشيء ولكن أقل ماههنا أن تصدَّق بالربح وتوق مبايعتهم » قال المروذي : « هذه المسألة في الجهمي وحده »[1] .

فالأولى عدم مبايعة الجهمية ، وإن حصل من غير علم فيتصدق الرجل بثمن البيع تورعاً . والله أعلم .

والفرق بين التعامل مع الكفار وأهل البدع أن الكفار تبين أمرهم فيجوز البيع معهم والشراء كما فعل النبي ﷺ بخلاف المبتدع فإنه يخشى ضرره على المسلم وقد لايتبين أمره فيلبس على الناس ويضرهم[2] .

وفيما يتعلق بالشفعة[3] فيقول ابن قدامة مبينا مذهب الإمام أحمد :

« **فصل** ، فأما أهل البدع فمن حكم بإسلامه فله الشفعة لأنه مسلم فتثبت له الشفعة كالفاسق بالأفعال ، ولأن عموم الأدلة يقتضي ثبوتها لكل شريك فيدخل فيها ، وقد روى حرب أن أحمد سئل عن أصحاب البدع هل لهم شفعة ؟ ويُروى عن ابن إدريس أنه قال : ليس للرافضة شفعة ، فضحك أبو عبدالله وقال : « أراد أن يخرجهم عن الإسلام » ، فظاهر هذا أنه أثبت لهم الشفعة ، وهذا محمول على غير الغلاة منهم . . . ومن حكم بكفره من الدعاة إلى القول بخلق القرآن فلا شفعة له لأن الشفعة إذا لم تثبت للذمي الذي يقر

---

(١) السنة للخلال : (١٧١١) بإسناد صحيح ، وينظر : الورع للإمام أحمد : ٢٢- ٢٣ .

(٢) ينظر : السنة للخلال : (١٧٠٤) .

(٣) هي استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكة المنتقلة عنه من يد من انتقلت إليه . ينظر : المغني : ٧/ ٤٣٥ .

على كفره فغيره أولى . . »[1] .

٤ - منع الاستعانة بهم في الأمور المهمة كالقضاء والجهاد:

ومن منهج الإمام أحمد رحمه الله عدم الاستعانة بالمبتدعة بتقليدهم في مناصب هامة كالقضاء ونحوه أو الاستعانة بهم في الجهاد لأن في ذلك أعظم الضرر على المسلمين ، ولكونهم دعاة إلى بدعهم ، ولكون المسلمين يغترون بهم بعكس اليهود والنصارى ومن الأخبار عن الإمام أحمد في ذلك :

قوله فيما يتعلق بالجهاد لما جاءه رسول الخليفة المتوكل فسأله عن الاستعانة بأصحاب الأهواء ؟ قال : « لايستعان بهم » ، قال : أي رسول المتوكل - : فيستعان باليهود والنصارى ولايستعان بهم ؟ قال : « لا ، لأن اليهود والنصارى لايدعون إلى أديانهم ، وأصحاب الأهواء داعية »[2] .

وقال المروزي[3] : أنه استأذن على أحمد بن حنبل فأذن ، فجاء أربعة رسل للمتوكل يسألونه فقالوا : الجهمية يستعان بهم على أمور السلطان قليلها وكثيرها أم اليهود والنصارى ؟ فقال أحمد : « أما الجهمية فلا يستعان بهم على أمور السلطان قليلها وكثيرها ، وأما اليهود والنصارى فلا بأس أن يستعان بهم في بعض الأمور التي لايسلطون فيها على المسلمين حتى لايكونوا تحت أيديهم ، قد استعان بهم السلف » ، قال المروذي : أيستعان باليهود والنصارى وهم مشركون ولايستعان بالجهمي ؟ فقال : « يابني يغتر بهم المسلمون ، وأولئك لايغتر بهم المسلمون »[4] .

وفي جامع الخلال عن الإمام أحمد أن أصحاب بشر المريسي وأهل البدع والأهواء لاينبغي أن يستعان بهم في شيء من أمور المسلمين ، فإن في

---

(١) المغني : ٧/ ٥٢٥ - ٥٢٦ ، وينظر : شرح الزركشي على مختصر الخرقي : ٤/ ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢) مناقب أحمد : ٢١٤ .

(٣) هو : محمد بن أحمد المروروذي ذكره الخلال بجميل . ينظر : مروياته في الطبقات : ١/ ٢٦٤ ، المقصد : ٢/ ٣٣٨، المنهج : ١/ ٣٢٧.

(٤) الآداب الشرعية : ١/ ٢٧٥ .

ذلك أعظم الضرر على الدين والمسلمين [1].

وأما القضاء فيتضح رأيه من خلال الخبر الآتي :

قال أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان [2] : أمر المتوكل بمسألة أحمد بن حنبل عمن يتقلد القضاء وفيه التحذير من أحمد بن رباح وابن الخلنجي وشعيب بن سهل وعبيد الله بن أحمد وأبي شعيب ومحمد بن منصور قاضي الأهواز وابن علي بن الجعد والفتح بن سهل وابن الثلجي وإبراهيم بن عتاب .

وقال رحمه الله : « وفي الجملة إن أهل البدع والأهواء لاينبغي أن يستعان بهم في شيء من أمور المسلمين فإن في ذلك أعظم الضرر على الدين مع ماعليه رأي أمير المؤمنين أطال الله بقاءه من التمسك بالسنة والمخالفة لأهل البدع » [3].

٥ - منعه رحمه الله الاطلاع على مؤلفاتهم :

ومن منهج الإمام أحمد في التعامل مع المبتدعة : منعه من الاطلاع على كتبهم ومؤلفاتهم وهذا فيه إذلال لهم وإظهار للعداوة والبغض لهم .

وقد تقدم في الفصل الخاص بالرافضة أن من منهجه في الرد عليهم دعوته إلى إحراق وإتلاف الكتب المشتملة على مثالب الصحابة ، وكذا الكتب المشتملة على الضلال المخالفة للسنة [4].

وقد تعرض عليه بعض كتب أهل السنة ممن وقع في بعض البدع كالوقف ، قال أبو داود : سمعت أبا عبدالله قيل له : كتب إليك فلان رجل من المحدثين كان قذف بالوقف كتاباً يأتوك به ؟ قال :

---

(١) الآداب الشرعية : ١/ ٢٧٥ .

(٢) هو : الإمام المقريء المحدث عبيد الله بن يحيي بن خاقان كان أبوه وزيراً وأخوه وزيراً وهو محمد بن عبيد الله بن يحيى ، توفي سنة ٣٢٥هـ . السير : ١٥/ ٩٤ - ٩٥ .

(٣) مناقب أحمد : ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٤) ينظر : الطرق الحكمية : ٣٩٩ ومابعدها .

« ماأحب كتاب مثله إذا كان على ذلك الرأي » فقيل له : لعل فيه شيء ، فأذن أن يأتوا به [(١)].

٦ - منعه من تلقي أبنائهم العلم عند العلماء :

ومن منهجه رحمه الله في التعامل مع المبتدعة إذلالهم بمنعه تلقي أبنائهم العلم عن المقرئين والمحدثين لينكسر الأب ويذل به ، يقول المروذي : قلت لأبي عبدالله : الرجل المقريء يجيئه ابن الجهمي ترى أن يأخذ عليه ؟ قال : وابن كم هو ؟ قلت : ابن سبع أو ثمان . قال : « لايأخذ عليه ولايقبله ليذل الأب به » [(٢)].

٧ - وكذا منعه تلقي العلم عن شيوخهم وأئمتهم :

وإذا كان من منهج الإمام أحمد هجر المبتدعة وعدم مخالطتهم أو كلامهم فمن باب أولى عدم التلقي عنهم لأنهم غير مأمونين ، فسقة والفاسق لايصلح لتلقي العلم عنه [(٣)].

وتقدم الخبر الذي يفيد أن سؤال أصحاب الحديث على قلة معرفتهم أفضل من أصحاب الرأي [(٤)] . وقال عبدالله : قلت لأبي : ماتقول في أصحاب الحديث يأتون الشيخ لعله يكون مرجئاً أو شيعياً أو فيه شيء من خلاف السنة ، أينبغي أن أسكت فلا أحذر عنه أم أحذر عنه ؟ قال : « إن كان

---

(١) مسائل أحمد لأبي داود : ٢٦٤ ، السنة للخلال : (١٨١٧) بإسناد صحيح . وورد في خبر أنه يعرف بالواقفي وهو محمد بن يحيى بن أبي سمينة أبو جعفر البغدادي المتوفى سنة ٢٣٩هـ . تاريخ بغداد : ٣/٤١٣- ٤١٤ ، والوارد في خبر الخلال : (١٨١٨) بإسناد صحيح ، أنه بصري وكذا عن عبدالله بن أحمد : السنة للخلال : (١٨٢٣) بإسناد صحيح ، ولم أجد بصرياً بهذا الاسم . والله أعلم .

(٢) السنة للخلال : (١٧١٠) .

(٣) ينظر في ذلك : جامع بيان العلم وفضله : ٢٤٨ ، الكفاية : ١٢١ ومابعدها ، رياض الصالحين للنووي : ٥٣٠ ، الأذكار : ٣٠٤ ، شرح صحيح مسلم : ١٦/١٤٣ . وتقدم في مبحث الرواية عن المبتدعة بعض هذا .

(٤) تقدم في الصفحة : ١٠٩ .

يدعو إلى بدعته وهو إمام فيها ويدعو إليها فحذر عنه »[1] . وهو منهجه رحمه الله في الرواية عنهم فمدارها في المنع : الدعوة إلى بدعته .

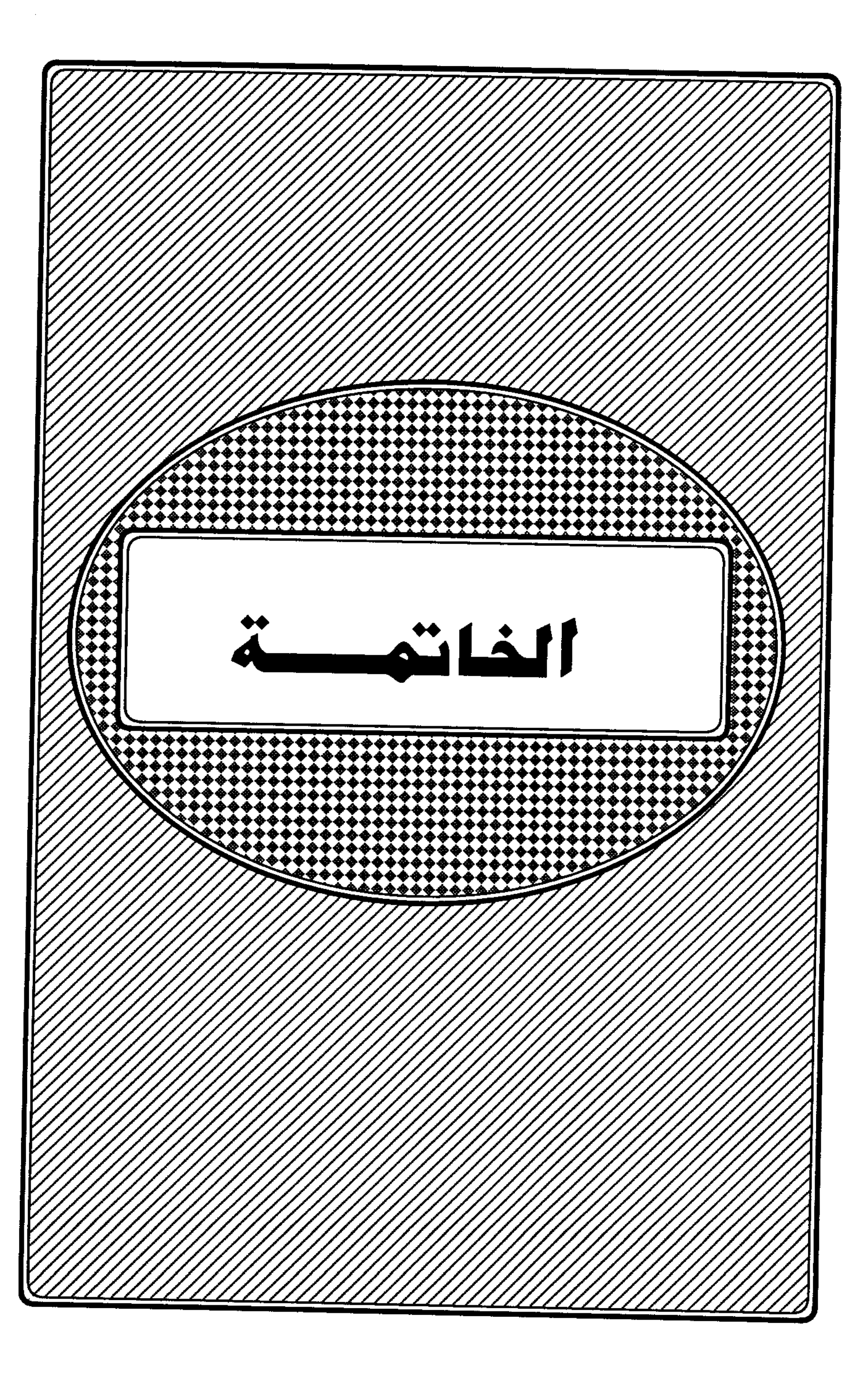
وبالجملة فقد كان حازماً في التعامل مع أهل البدع ، مبيناً عظم خطرهم وسوء مذهبهم وفساده بالعمل قبل القول ، ويكفي في الاستدلال على شدة حرصه على اتباع منهج السلف المتمثل في الآثار : كلامه في بعض علماء أهل السنة ومعاملتهم معاملة قاسية لما ابتعدوا قليلاً عن هذا المنهج ، وكذا في تعامله مع أبنائه وعمه مما سبق توضيحه ، فرحمة الله عليه من إمام مقدم وعظيم مفهم . وماأحوجنا في هذا العصر الذي انتشرت فيه الأهواء والبدع المضلة إلى احتذاء هذا المنهج القويم في التعامل معها ورمسها قبل فشائها . وياليت شعري لو عاش الإمام أحمد في هذا العصر فما هو فاعل ؟!

رزقنا الله إخلاص النية وصواب العمل ، والله أعلم .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

(١) مسائل أحمد لعبدالله : ٤٣٩ .



الخاتمة

« خاتمـة »

وتشتمل على أمرين :

أ - ملخص لأهم مباحث الرسالة .

ب - النتائج التي ظهرت من خلالها .

وفيما يلي ألخص أهم ماورد في هذه الرسالة من مباحث :

١ - في ترجمة الإمام أحمد تكلمت عن اسمه ونسبه وكنيته وولادته ونشأته وطلبه للعلم وعلمه وزهده وورعه وثناء العلماء عليه وبعض تلاميذه ، ومايتعلق بالحالة الأسرية له ، ثم مؤلفاته ، ووفاته .

٢ - في المصادر في معرفة أقوال الإمام أحمد ومواقفه تأكد لديّ وفرة المصادر القديمة والحديثة فيما يتعلق بمنهجه في الرد على الفرق .

وهذه المصادر هي مؤلفات الإمام أحمد ومسائله ، وماكتب عنه وجلها مطبوع ، وبعضها مخطوط ، وقد أشرت إلى ماطبع منها ومالم يطبع ، وكذلك بعض كتب أئمة الحنابلة وعلمائهم وغيرهم استفدت منها ، ومن بعض المؤلفات المعاصرة .

٣ - وفي التمهيد تحدثت عن نشأة الافتراق وأشهر الفرق في عصر الإمام أحمد ، وفيه بيان أن الناس كانوا في الجاهلية في أعظم جهل وشر وبعد عن الحق حتى بعث الله محمداً بالحق ، وأخرجهم من الظلمات إلى النور ، ثم تركهم على المحجة البيضاء . ثم بعد موت الرسول ﷺ اتبع الصحابة نهجه إلى أن ظهرت بعض البدع كالخروج والتشيع والقدر والإرجاء والتعطيل وغيرها .

وبينت أن لظهور الفرق واختلاف الأمة أسباباً كثيرة منها ماهو من فعل المسلمين أنفسهم ومنها ماهو بسبب الحروب والخلافات السياسية ومنها ماهو من أعداء المسلمين .

وبعد ذلك تكلمت عن أشهر الفرق في عصر الإمام أحمد وهم المعتزلة

والجهمية وبينت أنهما وجهان لعملة واحدة ، وأن الأئمة يردون عليهما جملة فلا يفرقون بينهما ومنهم الإمام أحمد ، وتحدثت عن الخوارج والرافضة والمرجئة والصوفية ، وبينت في حديثي عن الصوفية أنهم لم يكونوا في عصر الإمام أحمد فرقة لها أصول وخصائص وزعماء يتميزون بها عن غيرهم ، بل كانوا جماعات يجتمعون في المساجد وغيرها للعبادة والذكر ولم يكن قد ظهر فيهم بدع متأخري الصوفية ، وإن كانت لهم بعض البدع المخالفة للشرع وقد رد عليهم الإمام أحمد ، وقد بينت عند كل فرقة المصادر التي يَرْجع إليها مريد المزيد من كتب الأئمة والعلماء الذين بينوا أقوالهم وبدعهم وردوا عليهم .

٤ - وتطرقت في التمهيد إلى : منهج الإمام أحمد في تلقي علم العقيدة وتقريرها إجمالاً وتحدثت في هذا الموضوع من خلال أمرين :

الأول : منهجه في تلقي قضايا العقيدة وتقريرها وذكرت فيه خصائص ذلك وسماته .

الثاني : منهجه في حياته الخاصة ومدى تمسكه فيها بالسنة وذكرت بعض سمات هذا ، مؤيداً بما ورد عن الإمام ، أو أتباعه .

٥ - وتطرقت في التمهيد إلى توثيق مصنفات الإمام أحمد ومنها : الرد على الجهمية والزنادقة ، وأثبتُ بالأدلة صحة نسبته إلى الإمام أحمد، ورسالتا السنة ومسدد بن مسرهد .

وفي الباب الأول من الرسالة تحدثت عن منهج الإمام أحمد في الرد على الفرق عموماً ، من خلال :

أ - إيراده لأقوال أهل البدع ومذاهبهم .

ب - بيانه للحق الذي خالفوا فيه بالدليل .

وذكرت بعض أقوال الإمام أحمد في ذلك .

ثم تحدثت عن مسألة استدلال الإمام أحمد بالعقل والرد على شبه بعض المعتزلة في ذلك ، ثم ذكرت بعض السمات التي يركز الإمام أحمد عليها في

رده على بعض الفرق ومنها :

١ - التحذير الأكيد من علم الكلام وبيان خطره .

٢ - الدعوة إلى طلب الحديث وتعلمه لمواجهة المبتدعة وأهل الضلال .

٣ - بيان عظم دور العلماء في الرد على أهل البدع .

٤ - التحذير من كتب المبتدعة .

٥ - قرض الشعر في التحذير من أهل البدع .

وفي الباب الثاني تحدثت عن موقف الإمام أحمد من المرجئة وذكرت أن بحثي في ذلك متعلق بمن يؤخر العمل عن مسمى الإيمان ومن يقول الإيمان هو التصديق ومن يقول بعدم زيادته ونقصانه . . . ، وذكرت ماورد عن الإمام أحمد فيهم ، ومنهجه في الرد عليهم من خلال :

أ - حكايته لأقوالهم والذم والإنكار لها .

ب - تحذيره من الألقاب التي يلصقونها - كذبا وزوراً - بأهل السنة ، وأنهم الأولى بها .

جـ - إيراده الدليل عليهم .

د - إجابته على احتجاجهم ببعض الأدلة .

هـ - بيانه لفساد قولهم ومايؤدي بهم إليه .

ثم الحكم عليهم وأنهم لايكفرون ، عدا غلاتهم ممن يقول : أنا مؤمن مقر بالشهادتين ولم يفعل الفرائض ، فهم كفار .

ثم تحدثت عن موقف الإمام أحمد من أصحاب الرأي ، وعَرَّفت باختصار بالرأي ومدرسته ، ثم عرضت لما ورد عن الإمام أحمد في أهل الرأي ومنهجه في الرد عليهم والمتلخص في الآتي :

أ - الدعوة الخالصة إلى وجوب التمسك بالكتاب والسنة والآثار ، وتلقي العلم عن أهل الحديث ، والنهي عن طريقة أهل الرأي في افتراض المسائل التي لم تقع .

ب - التحذير من علم الكلام .

جـ - توضيحه لطريقة القياس المشروع ولصفة القائس .

د - التحذير من كتب المبتدعة أصحاب الرأي .

ثم ذكرت بعض مايستأنس به من سمات لمنهجه في الرد عليهم .

وبعد ذلك تحدثت عن حكم الإمام أحمد عليهم وأنهم لايكفرون .

ثم تحدثت عن مبحث هام وهو حقيقة ماورد عن الإمام أحمد في الإمام أبي حنيفة ، وذكرت أن الإمام أحمد يقدر أبا حنيفة ويجله ويحفظ له جهوده وتفانيه في خدمة الدين وإن كان خالف في بعض القضايا فهذا عن اجتهاد وتأويل وله إن شاء الله أجر على ذلك .

وبينت في هذا المبحث عدم صحة ماورد عن الإمام أحمد في الإمام أبي حنيفة من بعض الأقوال المروية عنه سواء من جهة فهم القول أم من جهة إسناد الخبر .

وفي الباب الثالث تكلمت عن موقف الإمام أحمد من الخوارج والرافضة ، وفيه فصلان :

الأول : الخوارج ، وذكرت ماورد عن الإمام أحمد فيهم ومنهجه في الرد عليهم المتلخص في الآتي :

أ - بيانه لعظم حق ولاة الأمر ومايجب نحوهم .

ب - إقراره بخلافة علي والتأكيد على أحقيتها .

جـ - حكاية قولهم والذم والإنكار له .

د - بيانه لصحة الحديث الوارد فيهم عن النبي ﷺ .

هـ - التحذير من أفراد معينين منهم .

و - الدعوة إلى قتالهم والخروج إليهم .

ز - الموقف العملي منهم .

ثم ختمت الفصل بمبحث الحكم عليهم وتبين لي أن الراجح عدم تكفيرهم .

وفي الفصل الثاني تطرقت إلى موقف الإمام أحمد من الرافضة ، وفيه عرض لما ورد عن الإمام أحمد فيهم ومنهجه في الرد عليهم المتلخص في الآتـي :

١ - حكاية قولهم السيء والذم والإنكار عليه ، والتشنيع عليهم بأشد الألفاظ .

٢ - الترحم على الصحابة وذكر محاسنهم والتصنيف في فضائلهم والكف عما شجر بينهم .

٣ - إيراده الأدلة عليهم .

٤ - بيانه السنة في التفضيل وتثبيت خلافة عثمان رضي الله عنه ومن باب أولى خلافة الشيخين .

٥ - الثناء على معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص وطلحة والزبير وعائشة .

٦ - التحذير من أفراد معينين منهم .

٧ - الدعوة إلى إحراق وإتلاف الكتب المشتملة على مثالب الصحابة .

٨ - الموقف العملي .

وفي المبحث الخاص بحكم الإمام أحمد على الرافضة ذكرت محل النزاع بين العلماء والباحثين ، وبينت أن الخلاف حاصل فيمن سب الشيخين وبقية الصحابة وحكم بارتدادهم إلا نفراً يسيراً منهم .

وعرضت لما ورد عن الإمام أحمد من أقوال في تكفيرهم وفي تفسيقهم ، وتبين أن بعض العلماء حاولوا الجمع بين هذه النصوص بأن التكفير لاستحلال السب أو كان السب في دينهم ، أو بحمل الكلام على الظاهر فتكون في المذهب روايتان .

وبينت الراجح لدي في هذه المسألة .

وفي الباب الرابع من الرسالة وهو موقف الإمام أحمد من الجهمية والمعتزلة ، وفيه فصلان :

الأول : الجهمية وذكرت ماورد عن الإمام أحمد فيهم ، ومنهجه في الرد

عليهم المتلخص في الآتي :

أ - حكاية قولهم وبدعهم وذمها وإنكارها وبيان فسادها وخطرها .

ب - الرد على آرائهم في المباحث التي خالفوا فيها وهي : نفي الصفات ، مسألة الكلام الإلهي ، الاستواء على العرش ، المعية ، نفي الرؤية ، خلق القرآن ، الجبر ، فناء الجنة والنار .

جـ - بيانه لضرر علم الكلام وتأثيره عليهم .

د - توضيحه لأهم الأسباب لضلالهم وهو دعوتهم غيرهم إلى المتشابه من القرآن والحديث .

هـ - التحذير الشديد من رؤوسهم .

ثم بينت منهج الإمام أحمد في الرد على الجهمية فيما يتعلق ببدعهم في القرآن الكريم .

وتعرضت في المبحث الثالث إلى حكم الإمام أحمد عليهم ، وذكرت أن الإمام أحمد يكفرهم بأقوالهم ، وذكرت عنه مايفيد هذا ، وأنه للمقالة لا للقائل وأما المعين فهو لايكفر أعيان الجهمية ثم تحدثت عن اللفظية والواقفة وماورد عن الإمام فيهم من رد وإنكار لمقالتهم .

وتطرقت في الفصل الثاني إلى المعتزلة وبينت أنني سأقتصر على مبحثي القدر وحكم مرتكب الكبيرة ، وهما أشهر ماخالف فيه المعتزلة الجهمية .

وذكرت في القسم الأول ماورد عن الإمام أحمد في القدرية ومنهجه في الرد عليهم المتلخص في الآتي :

أ - عرضه لقولهم وذمه وإنكاره .

ب - بيانه لما يلزم على قولهم من لوازم شنيعة .

جـ - إيراده الدليل والحجة عليهم .

د - إثباته وتقريره لمرتبتي العلم والكتابة في الرد على غلاتهم ، والإرادة والخلق في الرد على متأخريهم .

هـ - التحذير من علمائهم ورواية مانقل عن السلف فيهم .

و - التحذير من جدالهم وخصامهم في مباحث القدر وغيرها .

ثم عرضت لمبحث حكم الإمام أحمد على القدرية ، وبينت أنه يكفر غلاتهم منكري العلم الإلهي وكتابة الله للأشياء في اللوح المحفوظ ، وأما غير المنكرين للعلم فلا يكفرون بل يفسقون .

ثم انتهيت إلى مخالفتهم في مبحث الإيمان وحكم مرتكب الكبيرة ويتلخص منهجه في الرد عليهم في الآتي :

١ - ذكر المذهب الحق في هذه المسألة التي خالفوا فيها .

٢ - حكايته لقولهم الفاسد وبيان مايلزم عليهم من لوازم شنيعة .

وفي الباب الخامس من الرسالة وهو موقف الإمام أحمد من الصوفية بينت ماورد عنه رحمه الله من مدح لهم على بعض صفاتهم ومحاسنهم ومن إنكار عليهم على بعض بدعهم وماشذوا فيه وبينت موقفه المعتدل منهم في الآتي :

أ - محبته لهم على صلاحهم واستقامتهم .

ب - تقريبه لبعض عبادهم وذكرت منهم أربعة عشر رجلاً .

جـ - تبريره لما يحصل لبعض العلماء من الصعق والغشي عند سماع القرآن بأن هذا ليس بإرادتهم .

وبالمقابل فيما يتعلق بالرد علي بدعهم ، أبرزته في الآتي :

أ - كراهته لاجتماعاتهم الخاصة وأمره بهجرانهم وعدم صحبتهم .

ب - التحذير من أبرز زعمائهم وهو الحارث المحاسبي .

جـ - منعه وذمه لأبرز ماشتهروا به من أفعال مخالفة للشرع ومنها (السياحة ، الجوع ، العزوبة ، التغبير ، الاجتماع لسماع القصائد والقراءة بالألحان ، الوساوس والخطرات) .

ثم عرجت إلى مبحث حكم الإمام أحمد عليهم وبينت أنه يتميز بالاعتدال والقصد ، وأن من مذهبه رحمه الله الزهد ، لكنه ليس زهداً مفضياً إلى تحريم الحلال والامتناع عن المباح .

وفي **الباب السادس** من الرسالة تحدثت عن موقف الإمام أحمد العملي من الفرق وأهل الأهواء والبدع ، وبينت أهمية الموقف العملي في التأثير على الناس ودعوتهم إلى الحق ، وذكرت أن هذا من صميم منهج الإمام أحمد في الدعوة إلى المعتقد الحق والتحذير من البدع .

وتحدثت عن محنة القول بخلق القرآن متوخياً الإيجاز فيها وماأدى موقف الإمام أحمد فيها إليه من نتائج عظيمة .

وتطرقت في **الفصل الأول** من الباب إلى التحذير من المبتدعة بالتأليف فيهم والمناظرة لهم .

وفي المبحث الأول منه وهو التحذير منهم بالتأليف فيهم بينت بعض جهود السلف في هذا المجال وعلى رأسهم الإمام أحمد الذي يعد من أوائل من ألّف في الرد على المبتدعة من خلال كتابه الرد على الجهمية والزنادقة وغيره .

وقد عرضت لأهم ماورد في بعض رسائل الإمام وهي رسالة السنة ، رسالة مسدد ، رسالة عبدوس ، رسالة الإمام أحمد إلى الخليفة المتوكل .

وبينت أن الإمام أحمد يركز من خلال هذه الرسائل على بعض الأمور التي انتشرت في عصره من بدع أصحاب الأهواء ، والتي يحتاج الناس فيها إلى مزيد كشف لزيفها وضلالها الأمر الذي يدل على فهم سليم من الإمام أحمد لواقعه الذي عاش فيه .

وفي المبحث الثاني تحدثت عن مناظرة المبتدعة ، وبينت بعض ماورد عن السلف في ذم المناظرة ، وماورد عنهم من فضيلة مناظرتهم وذكرت أن المناظرة منقسمة إلى قسمين محمودة مأمور بها ومذمومة منهي عنها ، وذكرت بعض الضوابط التي تميز بين النوعين .

ثم تطرقت إلى منهج الإمام أحمد في مناظراته ، وأبرز أهم الخصائص العامة لهذه المناظرات في الآتي :

أ - دعوته إلى التلقي الفعلي من الكتاب والسنة واستمداد الأحكام منهما .

ب - توضيحه لحقيقة المبتدعة وجرأتهم على إنكار الآثار .

جـ - تحقيره لأهل البدع وبيان أنهم ليسوا أهلاً للرد عليهم .
د - القوة في إقناع الخصم .

وفي **الفصل الثاني** وهو الرواية عن المبتدعة بينت جهود الإمام أحمد في مجال تمحيص رواة الحديث وبيان المقبول من المردود .

ثم بينت أقوال أهل العلم في حكم الرواية عن المبتدعة بإيجاز ، ثم ذكرت منهج الإمام أحمد في ذلك : وأنه يرد رواية الداعي إلى بدعته .

وذكرت بعض من روى الإمام أحمد عنهم من المبتدعة ، وبعضهم كانوا دعاة وقد خَرَّجت هذا الإشكال .

ثم ذكرت أسماء بعض من تكلم فيهم الإمام أحمد بسبب بدعتهم من خوارج وشيعة ورافضة ومرجئة وقدرية وجهمية ومعتزلة ذاكراً قول الإمام أحمد فيهم مع تعريف مختصر لهم وإحالة إلى المراجع للاستزادة .

ثم تحدثت عن حكم قبول شهادة المبتدعة وذكرت بعض مانقل عن السلف في هذا المبحث ، ومنهج الإمام أحمد في شهادة المبتدعة والمتلخص في الآتي :

أ - المبتدعة الكفار ببدعتهم شهادتهم مردودة كالجهمية والرافضة وغلاة القدرية .
ب - من لم يكفر ببدعته ففيه تفصيل فمن أعلن بدعته وخاصم ودعا إليها ردت ، ومن لم يكن كذلك قبلت .
جـ - وكما يمنع الإمام أحمد شهادة الجهمية فإنه يمنع من الشهادة لدى قضاتهم .

وفي الفصل الثالث من هذا الباب تحدثت عن التعامل مع المبتدعة ويشمل عدة مباحث :

الأول : الهجر ، وذكرت نبذة عن تأصيله الشرعي من الكتاب والسنة وأقوال السلف ، ثم بينت منهج الإمام أحمد في ذلك المتلخص في الآتي :

أ - يعتبر رحمه الله الهجر لهم من السنة التي يجب التمسك بها .
ب - يبين رحمه الله أن التقاطع لأجل الأمور الدنيوية لايجوز فوق ثلاث ، ويجوز لأجل الدين الزيادة على ثلاث .

جـ - من خاصم في بدعته وجادل ودعا إليها تمنع مجالسته .

ثم ذكرت ماورد عن الإمام أحمد من هجره لبعض أحبابه لما أجابوا في المحنة تقية ولبعض معاصريه لما ابتدعوا وخالفوا السنة في بعض الأمور .

ثم بينت ماورد عن الإمام أحمد من أقوال في هجر المبتدعة .

وتطرقت إلى حكم السلام عليهم وذكرت نبذة عن التأصيل الشرعي لذلك ومنهج الإمام أحمد المتلخص في الآتي :

أ - يبين الإمام أحمد أن ترك السلام على المبتدع فيه فائدة ونفع للناس وللمبتدع نفسه .

ب - يمنع الإمام أحمد السلام على الجهمية وفرقها ، والرافضة .

وفي المطلب الثالث تحدثت عن حكم مناكحةالمبتدعة وذكرت باختصار بعض الأدلة على الترغيب في النكاح ، وحكم مناكحة أهل الكتاب ، ومنهج الإمام أحمد في مناكحة المبتدعة المتلخص في الآتي :

أ - يقرر رحمه الله أن من كفر ببدعته لاتجوز مناكحته لأنه مرتد عن الدين .

ب - يدعو رحمه الله إلى التفريق بين المرأة المسلمة والمبتدع الجهمي .

جـ - يحترز رحمه الله في جواز إنكاح المبتدع غير الكافر بعدم المخاصمة والدعوة إلى بدعته .

د - في إنكاح المبتدعة أو الزواج منهم تقريب لهم والأولى خلاف ذلك .

هـ - إذا كان الولي في النكاح جهمياً فسخ العقد وبطل على الراجح في المذهب .

و - في تزويج المبتدع غير الكافر بالمرأة المسلمة خرم لشرط الكفاءة في النكاح .

وفي المطلب الرابع تحدثت عن حكم أكل ذبائح المبتدعة وذكرت بعض أقوال السلف في ذلك وأن الإمام أحمد يحكم بحرمة ذبائح كفرة المبتدعة مالم يتوبوا ، ومن لم يكفر ببدعته فتجوز ذبيحته والأولى البعد عنها وعدم مشاركة المبتدعة فيها .

وفي المطلب الخامس وهو حكم عيادة مرضى المبتدعة بينت أنه بالنسبة للكافر الأصلي تجوز عيادته رجاء إسلامه وبالنسبة للمبتدعة فكفارهم تشرع لدعوته إلى الحق وهدايته إن كان ترجى توبته وإلا فلا ، وإن كان فاسقاً ببدعته فتجوز عيادته مالم يدع إليها .

وأبرز ملامح منهج الإمام أحمد يتلخص في :

أ - يعتبر الإمام زيارة الكافر أو الكتابي وعيادتهما مشروعة رجاء إسلامهما .

ب - ينهى الإمام أحمد عن عيادة المبتدعة وهو آكد في كفارهم ومن لم يكفر منهم فمن أعلنها - أي بدعته وأظهرها ودعا إليها فتمنع .

وفي المطلب السادس تحدثت عن حكم توريثهم وإرثهم وبينت منهج السلف في ذلك ، وأهم ملامح منهج الإمام أحمد الذي يتلخص في :

أ - يعامل الإمام أحمد المبتدعة الكفار معاملة المرتدين الزنادقة في التوريث .

ب - يعتبر الإمام أحمد مالهم فيء للمسلمين يوضع في بيت المال .

جـ - مفهوم مانقل عنه رحمه الله يدل على أن من لم يكن كافراً ببدعته فهو يرث ويورث وتجري عليه أحكام المسلمين .

وفي **الفصل الرابع** تطرقت إلى حكم الصلاة خلفهم وعليهم ، وفي المطلب الأول وهو حكم الصلاة خلفهم بينت أهمية بحث هذه المسألة ومنهج السلف فيها ثم منهج الإمام أحمد فيها المتلخص في :

أ - إذا كان المبتدع كافراً ببدعته فلا يصلى خلفه ، وإن كانت الصلاة مما يَلزم فيها إمام كجمعة أو عيد أو غيرها فيصلي ثم يعيد .

ب - إذا لم يكن المبتدع كافراً ببدعته فينظر في حاله فإن دعى إليها وخاصم فلا يصلى خلفه هجراً وزجراً ، وتجوز خلف من لم يعلن ويدعو لها .

جـ - إذا تكلم المبتدع ببدعته ثم نصح وأرشد فتاب فتصح الصلاة خلفه .

د - إذا كان الإمام عدلاً والسلطان غير عدل فتصح الصلاة خلف الإمام .

هـ - إن لم يعلم ابتداع الإمام حتى صلى خلفه فينظر فإن كان يخفى بدعته صلى خلفه وإن كان يظهرها أعاد الصلاة .

و - وإن لم يعلم حاله ولم يظهر منه مايمنع الائتمام به صحت الصلاة خلفه .

وفي المبحث الثاني وهو حكم الصلاة عليهم بينت التأصيل الشرعي لذلك وذكرت بعض أقوال السلف فيه .

وبالنسبة لمنهج الإمام أحمد في ذلك فيتسم بالحزم ذلك أنه امتنع عن الصلاة على بعض علماء عصره لإجابتهم في المحنة .

وفيما يتعلق بالمبتدعة فيفصل في ذلك : فمن كانت بدعته مكفرة لايصلي عليه ولايرى أحداً غيره يصلى عليه ومن لم تكن مكفرة فلا يصلي عليه بنفسه وإن صلى عامة الناس أو بعضهم لم ينكر عليهم .

وفي **الفصل الخامس** ذكرت عدة أمور وردت عن الإمام أحمد تدل على منهج حازم قوي في معاملة المبتدعة ومنها لعنهم والدعاء عليهم وبينت أن الإمام أحمد يتوقى إطلاق اللعن المعين على المبتدعة وبالنسبة للدعاء عليهم فيدعو على أعيانهم .

ثم ذكرت عدة أمور تدل على إظهار العداوة والبغض للمبتدعة مؤيداً جميع ذلك بما ورد عن الإمام أحمد أو أحد أتباعه .

ب - أهــم النتائــج :

أذكر فيما يلي بإيجاز أهم نتائج هذا البحث :

١ - فيما يتعلق بالمصادر في معرفة أقوال الإمام أحمد ومواقفه من الفرق وأهل الأهواء والبدع تأكد لدي وفرتها مابين مطبوع ومخطوط ، وتوجد بعض المباحث التي يقل ويندر ماورد عن الإمام أحمد فيها من أقوال وهي قليلة .

٢ - لاختلاف الأمة وظهور البدع أسباب كثيرة منها مايتعلق بالمسلمين أنفسهم ومنها ماهو دخيل عليهم من غير المسلمين .

٣ - رد الأئمة والعلماء على الجهمية والمعتزلة ولم يفرقوا بينهما ومنهم الإمام أحمد .

٤ - ثبت بالدليل صحة نسبة كتاب الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد وكذا رسالتي مسدد والاصطخري .

٥ - الإمام أحمد يستدل بالعقل كثيراً ويحفظ له مكانته .

٦ - فيما يتعلق بمنهج الإمام أحمد في الرد على الفرق ، فإن له خصائص مشتركة بين بعض الفرق أهمها :

أ - حكايته لأقوالهم وذمها وإنكارها (المرجئة ، الخوارج ، الرافضة ، الجهمية ، القدرية) .

ب - تحذيره من الألقاب التي يلصقونها في أهل السنة وهم أولى بها (ماسبق مع أصحاب الرأي) .

جـ - إيراده الأدلة عليهم (المرجئة ، الخوارج ، الرافضة ، الجهمية ، القدرية) .

د - التحذير من علم الكلام (أصحاب الرأي ، الجهمية ، المعتزلة القدرية) .

هـ - التحذير من كتبهم ومؤلفاتهم (أصحاب الرأي ، الرافضة) .

و - التحذير من زعمائهم وبعض أفراد منهم (أصحاب الرأي ، الخوارج ، الرافضة ، الجهمية ، المعتزلة القدرية ، الصوفية) .

٧ - كان الإمام أحمد يقرض القليل من الشعر في التحذير من بدعة أو في العتب على من خالف منهج السلف .

٨ - الصوفية في زمن الإمام أحمد جماعات يجتمعون في المساجد والبيوت للعبادة والذكر ولم يتلبسوا ببعض بدع متأخريهم الجسيمة ، وإن كان هذا لايعني استقامتهم على منهج السلف بل صدر منهم بعض البدع ومخالفة السنة وحذر الإمام أحمد منها .

٩ - لم يثبت - ولله الحمد - حط من الإمام أحمد تجاه الإمام أبي حنيفة رحمهما الله ، والثابت أن الإمام أحمد يقدر أبا حنيفة ويجله ويحفظ له جهوده في خدمة الدين وإن خالف في بعض القضايا فهو ليس بمعصوم .

١٠- يتميز موقف الإمام أحمد من الصوفية بالاعتدال والقصد والتوسط .

١١- بالنسبة إلى تكفير الفرق بمقالاتهم فالمرجئة وأصحاب الرأي والقدرية لايكفرون ، والخوارج الراجح عدم تكفيرهم ، والجهمية وغلاة القدرية كفار .

وبالنسبة للرافضة فقد ظهر أن من سب الشيخين أبا بكر وعمر مستحلا لذلك فهو كافر ، ومن قدح فيهما قدحاً يتعلق بأمور الدين فهو كافر ، ومن سبهما لأجل الدنيا لم يكفر بل يفسق ، ومن سب الواحد أو الاثنين عداهما سبا يقدح في دينهما فهو فاسق والله أعلم .

١٢- للموقف العملي أهمية عظيمة في تقرير الحق والتحذير من الباطل والضلال ، وقد أولى الإمام أحمد رحمه الله هذا عناية كبيرة .

١٣- بالنسبة للموقف العملي للإمام أحمد من الفرق يتبين مايلي :

أ - يحترز الإمام أحمد كثيراً بأمرين :

الأول : الكفر بالبدعة .

الثاني : الدعوة إليها والمخاصمة والإعلان .

ونمثل بالآتي :

(شهادة المبتدعة) : من كفر ببدعته لاتقبل شهادته ومن لم يكفر : فإن أعلنها وخاصم عليها فترد وإلا فلا .

ففي الأمر الأول يحترز الإمام أحمد به في الآتي :

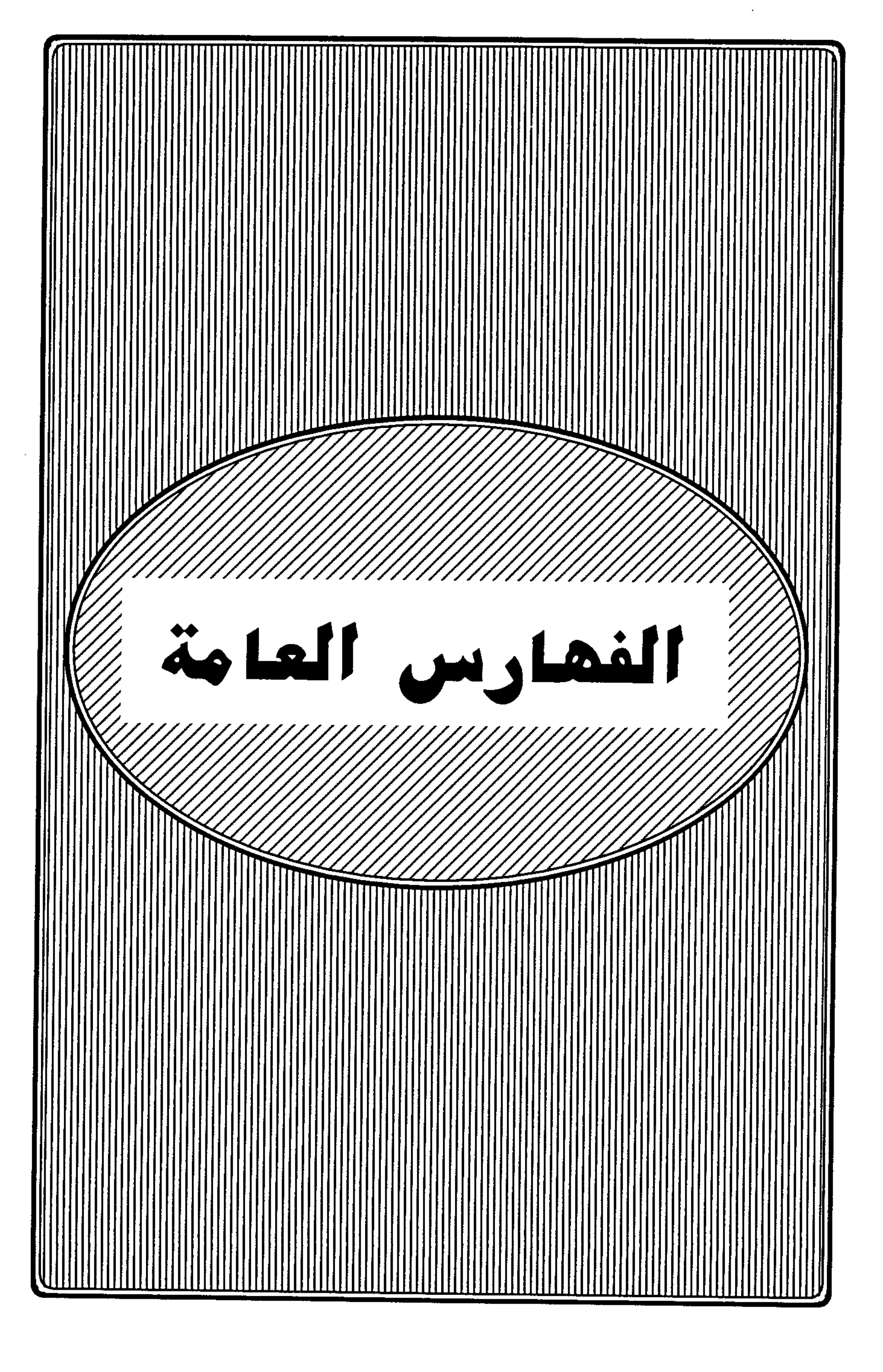
(الشهادة ، السلام ، النكاح ، الذبائح ، العيادة (على تفصيل) ، الإرث ، الصلاة خلفهم وعليهم) .

وفي الأمر الثاني يحترز به في :

(الشهادة ، الهجر ، النكاح ، العيادة ، الصلاة خلفهم) .

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث .

وفي الختام هذا جهد المقل أقدمه ، فما كان من صواب فمن الله وهو المحمود على توفيقه ، وماكان من خطأ فمني ومن الشيطان ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله .


الفهارس العامة

الفهارس العامة

1 - فهرس الآيات القرآنية .
2 - فهرس الأحاديث النبوية .
3 - فهرس الأعلام المترجم لهم في الحاشية .
4 - فهرس الفرق والطوائف .
5 - فهرس الأماكن .
6 - فهرس الأبيات الشعرية .
7 - فهرس أسماء الكتب الواردة في الرسالة .
8 - فهرس المصادر والمراجع .
9 - فهرس الموضوعات .

أولاً : فهرس الآيات

الآيـــة : **رقم الصفحة :**

ثانياً : فهرس الأحاديث

الحديث : **رقم الصفحة :**

ثالثاً : فهرس الأعلام المترجم لهم في الحاشية

العلــم :	رقم الصفحة :

رابعاً : فهرس الفرق والطوائف

خامساً : فهرس الأماكن

سادساً : فهرس الأبيات الشعرية

سابعاً : فهرس أسماء الكتب الواردة في الرسالة

ثامناً : أسماء المصادر والمراجع في الرسالة

١ - الإبانة عن أصول الديانة ، للأشعري ، المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٨٥هـ .

٢ - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ، لابن بطة ، تحقيق : رضا نعسان معطي ، دار الراية للنشر والتوزيع ، ط الثانية ١٤١٥هـ .

٣ - إبطال التأويلات لأخبار الصفات ، لأبي يعلى ، مخطوط ، طبع أوله بتحقيق : محمد الحمود ، مكتبة دار الإمام الذهبي ١٤١٠هـ .

٤ - اجتماع الجيوش الإسلامية ، لابن القيم ، تحقيق : عواد المعتق ، مطابع الفرزدق ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .

٥ - أحكام أهل الملل ، للخلال ، تحقيق : سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ١٤١٤هـ .

٦ - الإحكام في أصول الأحكام ، للآمدي ، علق عليه : الشيخ عبدالرزاق عفيفي وصححه : الشيخ عبدالله بن غديان وعلي الحمد الصالحي ، ط الأولى ١٣٨٧هـ .

٧ - أحمد بن حنبل ، لعبدالحليم الجندي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر ، ١٣٩٠هـ .

٨ - إحياء علوم الدين ، للغزالي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، شركة الحلبي ١٣٥٨هـ .

٩ - الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية المشبهة ، لابن قتيبة ، ضمن عقائد السلف للنشار والطالبي ، مكتبة الآثار السلفية ١٩٧١م .

١٠ - آداب الشافعي ومناقبه ، لابن أبي حاتم الرازي ، تحقيق : عبدالغني عبدالخالق ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط الثانية ١٤١٣هـ .

١١ - الآداب الشرعية ، لابن مفلح ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، عمر القيام ، ط الأولى ١٤١٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٢ - الأذكار ، للنووي ، تحقيق : محي الدين مستو ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط الأولى ١٤٠٧هـ .

١٣ - الإرشاد إلى قواعد الأدلة في أصول الاعتقاد ، للجويني ، حققه : محمد يوسف موسى وعلي عبدالمنعم عبدالحميد ، مكتبة الخانجي ، مصر ١٣٦٩هـ .

١٤ - إرشاد طلاب الحقائق ، للنووي ، تحقيق : عبدالباري السلفي ، مكتبة الإيمان بالمدينة ١٤٠٨هـ .

١٥ - الأسماء والصفات ، للبيهقي ، تحقيق : عبدالله محمد الحاشدي ، مكتبة السوادي، ط الأولى ١٤١٣هـ .

١٦ - الإصابة في تمييز أسماء الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : علي البجاوي، دار نهضة مصر للطبع .
١٧ - أصول الدين ، للبغدادي، مدرسة الفنون التركية ،استنبول ،ط الأولى ١٣٤٦هـ .
١٨ - أصول الدين عند الإمام أحمد بن حنبل ، د/ عبدالله بن سليمان الجاسر ، رسالة دكتوراه ، كلية أصول الدين بالرياض ١٤٠٧هـ .
١٩ - أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، معالي الشيخ د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، ط الرابعة ١٤١٦هـ .
٢٠ - الاعتصام ، للشاطبي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ١٤٠٥هـ .
٢١ - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، للرازي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ١٣٩٨هـ .
٢٢ - الأعلام ، للزركلي ، دار العلم للملايين ، ط الثالثة .
٢٣ - أعلام الموقعين ، لابن القيم ، تحقيق : عبدالرحمن الوكيل ، دار الكتب الحديثة ، مصر ١٣٨٩هـ .
٢٤ - إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان ، لابن القيم ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، ط مصطفى الحلبي ١٣٨١هـ .
٢٥ - اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، لابن تيمية ، تحقيق : د/ ناصر ابن عبدالكريم العقل ، ط الأولى ١٤٠٦هـ ، مطابع العبيكان .
٢٦ - الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى ماذكر في تهذيب الكمال ، لابن حمزة الحسيني ، تحقيق : عبدالله سرور ، دار اللواء ، ط الأولى ١٤١٢هـ .
٢٧ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، للخلال ، تحقيق : عبدالقادر عطا ، دار الاعتصام ، ط الأولى ١٣٩٥هـ .
٢٨ - الأنساب ، للسمعاني ، الدار السلفية بالهند ، تصحيح المعلمي ، ط الأولى ١٣٨٢هـ .
٢٩ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، للمرداوي ، تصحيح : الشيخ / محمد حامد الفقي ، ط الأولى ١٣٧٤هـ .
٣٠ - الإيمان ، لابن تيمية ، المكتب الإسلامي ، ط الثانية ١٣٩٢هـ .
٣١ - الإيمان ، لابن مندة ، تحقيق : د/ علي الفقيهي، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤٠٦هـ.
٣٢ - بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ، يوسف بن عبدالهادي ، تحقيق : وصي الله عباس ، دار الراية ، ط الأولى ١٤٠٩هـ .
٣٣ - البحر المحيط ، للزركشي ، صححه : عبدالقادر العاني ، دار الصفوة للطباعة والنشر ، ط الثانية ١٤١٣هـ .
٣٤ - البدء والتاريخ ، المطهر بن طاهر المقدسي ، عناية هوار ، باريس ١٩٨٩م .

٣٥ - البداية والنهاية ، ابن كثير ، مكتبة المعارف بيروت ، ط الأولى ١٩٦٦م .
٣٦ - البدع والنهي عنها ، ابن وضاح ، تحقيق : محمد أحمد دهمان ، دار البصائر ، دمشق ، ط الثانية ١٤٠٠هـ .
٣٧ - البدر الطالع بمحاسن مابعد القرن السابع ، الشوكاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
٣٨ - البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ، السكسكي ، تحقيق : خليل أحمد الحاج ، دار التراث العربي ، القاهرة ، ط الأولى ١٤٠٠هـ .
٣٩ - بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية أو نقض تأسيس الجهمية ، مخطوط طبع أوله بتصحيح محمد بن قاسم ، مطابع الحكومة ، وحُقق في رسائل دكتوراه في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة ، الرياض .
٤٠ - تاج العروس ، للزبيدي ، تحقيق : عبدالستار فراج ، مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٥هـ .
٤١ - تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان ، طبعة دار المعارف بمصر (الطبعة المترجمة) .
٤٢ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير الأعلام ، الذهبي ، تحقيق : عمر عبدالسلام تدمري ، ط الأولى ١٤١١هـ ، دار الكتاب العربي .
٤٣ - تاريخ الأمم والملوك ، الطبري ، ط الثانية ، دار المعارف ، مصر .
٤٤ - تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
٤٥ - تاريخ التراث العربي ، فؤاد سزكين ، ترجمة : محمود فهمي حجازي وفهمي أبو الفضل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧م .
٤٦ - تاريخ الجهمية والمعتزلة ، للقاسمي ، مؤسسة الرسالة ، ط الثالثة ١٤٠٥هـ .
٤٧ - تاريخ الخلفاء ، السيوطي ، اعتناء : مصطفى عبدالقادر عطا ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط الأولى ١٤١٤هـ .
٤٨ - التاريخ الكبير ، البخاري ، جمعية دائرة المعارف العثمانية ، ط الأولى ١٣٦١هـ .
٤٩ - التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ، للاسفراييني ، علق عليه : محمد زاهد الكوثري ، مكتبة الخانجي ، مصر ١٣٧٤هـ .
٥٠ - تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ، لابن عساكر ، تعليق : محمد زاهد الكوثري ، دار الكتاب العربي ، ط الرابعة ١٤١١هـ .
٥١ - تحفة الأخوان عما جاء في الموالاة والمعاداة والحب والبغض والهجران ، الشيخ/ حمود بن عبدالله التويجري ، مؤسسة النور للطباعة والتجليد ، ط الأولى ، الرياض .
٥٢ - التدمرية ، لابن تيمية ، تحقيق : د/ محمد بن عودة السعوي ، شركة العبيكان للطباعة والنشر ، ط الأولى ١٤٠٥هـ .
٥٣ - التصوف في تهامة ، محمد بن أحمد العقيلي ، دار البلاد اللطباعة والنشر ، جدة .

٥٤ - تعجيل المنفعة ، ابن حجر العسقلاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٥٥ - تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل ، البغوي ، تحقيق : خالد عبدالرحمن العك، مروان سوار ، دار المعرفة ، ط الأولى ١٤٠٦هـ .
٥٦ - تفسير الشوكاني المسمى فتح القدير ، تحقيق : عبدالرحمن عميرة ، دار الوفاء ، ط الأولى ١٤١٥هـ .
٥٧ - تفسير الطبري المسمى جامع البيان ، تحقيق الأستاذ : محمود شاكر ، دار المعارف، مصر .
٥٨ - تفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القرآن ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط الثالثة ١٣٨٧هـ .
٥٩ - التفسير الكبير ، ابن تيمية ، تحقيق : عبدالرحمن عميرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .
٦٠ - تفسير ابن كثير ، عيسى الحلبي ، دار إحياء الكتب العربية .
٦١ - تلبيس إبليس ، ابن الجوزي ، صححه : محمد منير الدمشقي ، إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة ، والمختصر لعلي الشربجي ، مؤسسة الرسالة ١٤١٢هـ .
٦٢ - التمام لما صح في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام والمختار من الوجهين عن أصحابه العرانين الكرام ، لابن أبي يعلى ، تحقيق : د/ عبدالله محمد الطيار ، عبدالعزيز محمد المدالله ، دار العاصمة ، ط الأولى ١٤١٤هـ .
٦٤ - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ، الملطي ، تعليق : محمد زاهد الكوثري ، مكتبة المثنى ببغداد ١٣٨٨هـ .
٦٥ - التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، المعلمي ، تعليق : محمد ناصر الدين الألباني ، ط الثانية ١٤٠٣هـ (الإفتاء) .
٦٦ - تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ابن بدران ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط الثالثة ١٤٠٧هـ .
٦٧ - تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، دار صادر ، ط الأولى ١٣٢٥هـ .
٦٨ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، المزي ، تحقيق : بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤١٣هـ .
٦٩ - تهذيب اللغة ، الأزهري ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مراجعة محمد النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٨٤هـ .
٧٠ - التوحيد وإثبات صفات الرب ، ابن خزيمة ، تحقيق : د. عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان ، مطابع الفرزدق ، الرياض ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .
٧١ - ابن تيمية وآراؤه في الحكم والإدارة ، حمد بن إبراهيم الفريان ، رسالة دكتوراه ، المعهد العالي للقضاء ١٤٠٤/ ١٤٠٥هـ .

٧٢- جامع بيان العلم وفضله ، ابن عبدالبر ، دار الكتب الإسلامية ، القاهرة ، ط الثانية ١٤٠٢هـ .

٧٣- جامع الرسائل والمسائل، ابن تيمية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٣هـ .

٧٤- جامع العلوم والحكم ، ابن رجب ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .

٧٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، الخطيب البغدادي ، تحقيق : محمد عجاج الخطيب ، مؤسسة الرسالة ، ط الثانية ١٤١٤هـ .

٧٦- الجرح والتعديل ، الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى .

٧٧- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، ابن تيمية ، تحقيق : علي بن حسن ناصر ، عبدالعزيز العسكر ، حمدان الحمدان ، دار العاصمة ، ط الأولى ١٤١٤هـ .

٧٨- الجواهر المضيئة في تراجم الحنفية ، القرشي ، تحقيق : د/ عبدالفتاح الحلو ، هجر للطباعة والنشر ، مصر ، ط الثانية ١٤١٣هـ .

٧٩- الجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل ، محمد السعدي ، تحقيق : د . عبدالله التركي ، هجر للطباعة والنشر ، ط الأولى ١٤٠٧هـ .

٨٠- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ، ابن القيم ، قدم له : علي السيد المدني ، مطبعة المدني ، القاهرة .

٨١- الحث على العمل والتجارة ، الخلال ، تحقيق : محمود الحداد ، دار العاصمة ، ط الأولى ١٤٠٧هـ .

٨٢- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة ، الأصبهاني ، تحقيق : محمد ربيع المدخلي ، محمد أبو رحيم ، دار الراية ، ط الأولى ١٤١١ هـ .

٨٣- حكم اللحوم المستوردة وذبائح أهل الكتاب وغيرهم ، الشيخ عبدالله بن حميد رحمه الله ، المطابع النموذجية ، الرياض .

٨٤- حلية الأولياء ، لأبي نعيم ، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٩٤هـ ، ط الأولى .

٨٥- الحموية ، لابن تيمية ، ضمن مجموعة نفائس بتحقيق : الشيخ / محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، ط الأولى ١٣٧١هـ .

٨٦- الحنابلة في بغداد ، محمد أحمد محمود ، المكتب الإسلامي ، ط الأولى ١٤٠٦هـ .

٨٧- ابن حنبل ، لأبي زهرة ، دار الفكر العربي .

٨٨- الخطط والآثار ، المقريزي ، مكتبة المثنى ، بغداد .

٨٩- خلاصة تهذيب الكمال ، الخزرجي ، عناية : عبدالفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ، ط الثانية ١٣٩١هـ .

٩٠- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل ، البخاري ، مؤسسة الرسالة ، ط الثالثة ١٤١١هـ .

٩١ - الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، الهيتمي ، علق عليه : محمد عاشق المدني ، مطبعة المدني ، ط الأولى ١٤١٥هـ .
٩٢ - درء تعارض العقل والنقل ، ابن تيمية ، تحقيق : د/ محمد رشاد سالم ، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٩٨٠م .
٩٣ - دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين ، أحمد جلي ، ط مركز البحوث والدراسات الإسلامية بمركز الملك فيصل .
٩٤ - الدرر السنية في الأجوبة النجدية ، جمع : عبدالرحمن بن قاسم ، ط الإفتاء .
٩٥ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، السيوطي ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠٣هـ .
٩٦ - ذكر المحنة ، حنبل بن إسحاق ، تحقيق : محمد نغش ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ١٣٩٧هـ .
٩٧ - ذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين ، اليافعي ، تحقيق : موسى الدويش ، دار البخاري ، ط الأولى ١٤١٠هـ .
٩٨ - ذيل طبقات الحنابلة ، ابن رجب ، دار المعرفة ، بيروت .
٩٩ - الرأي وأثره في مدرسة أهل المدينة ، أبو بكر إسماعيل ميقا ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤٠٥هـ .
١٠٠- الرد على الأشاعرة ، ابن عقيل ، مخطوط .
١٠١- الرد على الجهمية والزنادقة ، الإمام أحمد ، طبعة الإفتاء ، تصحيح الشيخ إسماعيل الأنصاري .
١٠٢- الرد على الرافضة ، الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، تحقيق : ناصر سعد الرشيد ، مطابع الصفا ، مكة ، ط الثالثة ١٤٠٢هـ .
١٠٣- الرد على الرافضة ، محمد بن خليل المقدسي .
١٠٤- الرد على المريسي ، الدارمي ، ضمن عقائد السلف للنشار والطالبي .
١٠٥- الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر ، ابن ناصر الدين ، تحقيق : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط الأولى ١٤٠٠هـ .
١٠٦- رسائل الجاحظ ، جمع وتحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
١٠٧- الرسالة القشيرية ، تحقيق : محمد حسن ، المعهد المركزي للأبحاث الإسلامية ، باكستان .
١٠٨- الرسالة ، الشافعي ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، ط الأولى ١٣٥٨هـ .
١٠٩- الرواة الذين تأثروا بابن سبأ ، سعدي الهاشمي ، ط الأولى ١٤١٣هـ .
١١٠- الروايتين والوجهين ، لأبي يعلي ، مخطوط .
١١١- رياض الصالحين ، النووي ، تحقيق : الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط الثالثة ١٤٠٦هـ .

١١٢- زاد المعاد في هدي خير العباد ، ابن القيم ، تحقيق : عبدالقادر الأرنؤوط ، شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٣٩٩هـ .
١١٣- الزهد ، الإمام أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الثانية ١٤١٤هـ .
١١٤- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ، لابن حميد ، تحقيق : د/ عبدالرحمن العثيمين ، مراجعة : بكر أبو زيد ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤١٦هـ .
١١٥- سرح العيون ، ابن نباته ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .
١١٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة ، الألباني ، المكتب الإسلامي .
١١٧- السماع ، ابن القيسراني ، تحقيق : أبو الوفا المراغي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر ١٣٩٠هـ .
١١٨- السنة ، لابن أبي عاصم ، تحقيق : الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط الثانية ١٤٠٥هـ .
١١٩- السنة ، الإمام أحمد ، ط الإفتاء ، تصحيح : الشيخ إسماعيل الأنصاري .
١٢٠- السنة ، عبدالله بن أحمد ، تحقيق : محمد سعيد القحطاني ، رمادي للنشر ، ط الثانية ١٤١٤هـ .
١٢١- السنة ، الخلال ، تحقيق : عطية الزهراني ، دار الراية ، ط الأولى ١٤١٠هـ .
١٢٢- سنن أبي داود ، تحقيق : عزت الدعاس ، ط الأولى ١٣٨٨هـ .
١٢٣- سنن الترمذي ، تعليق : عبدالوهاب عبداللطيف ، ط الأولى ١٣٨٤هـ .
١٢٤- سنن الدارقطني ، مع التعليق المغني لمحمد شمس الدين آبادي ، طبعة المدينة المنورة ١٣٨٦هـ .
١٢٥- سنن الدارمي ، عناية : محمد أحمد دهمان ، دار إحياء السنة النبوية .
١٢٦- سنن ابن ماجة ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر بيروت ، ط الأولى .
١٢٧- سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، تحقيق وإشراف : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤٠٢هـ .
١٢٨- سيرة الإمام أحمد ، ابنه صالح ، تحقيق : فؤاد عبدالمنعم أحمد ، دار الدعوة للطبع والنشر ، ط الثانية ١٤٠٤هـ .
١٢٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
١٣٠- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، للالكائي ، تحقيق : د/ أحمد سعد حمدان ، دار طيبة للنشر ، ط الثانية ١٤١١هـ .
١٣١- شرح اعتقاد أحمد ، علي بن شكر ، مخطوط .
١٣٢- شرح الزركشي على مختصر الخرقي ،تحقيق :عبدالله بن جبرين ، طبعة العبيكان .
١٣٣- شرح السنة ، البربهاري ، تحقيق : محمد بن سعيد القحطاني ، دار ابن القيم ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .

١٣٤- شرح السنة ، البغوي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط الأولى ١٣٩٠هـ .
١٣٥- شرح العقيدة الأصفهانية ، ابن تيمية ، تحقيق : د . محمد بن عودة السعودي ، رسالة دكتوراه ، كلية أصول الدين بالرياض .
١٣٦- شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز ، تحقيق : د . عبدالله التركي ، شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط الثانية ١٤١٣هـ .
١٣٧- شرح علل الترمذي ، ابن رجب ، تحقيق : نور الدين عتر ، دار الملاح للطباعة والنشر ، ط الأولى ١٣٩٨هـ .
١٣٨- شرح الفقه الأكبر ، ملا علي القاري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٩هـ .
١٣٩- الشرح الكبير ، ملحق بالمغني لابن قدامة وهو لشمس الدين ابن قدامة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٣٩٢هـ .
١٤٠- شرح الكوكب المنير ، للفتوحي ، تحقيق : محمد الزحيلي ، نزيه حماد ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة ١٤٠٠هـ .
١٤١- شرح معاني الآثار ، الطحاوي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤١٥هـ .
١٤٢- شرح نخبة الفكر ، ابن حجر ، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
١٤٣- شرح نونية ابن القيم ، ابن عيسى ، المكتب الإسلامي ، ط الثانية ١٣٩٢هـ .
١٤٤- شرح النووي على صحيح مسلم ، المطبعة المصرية ، القاهرة .
١٤٥- شرف أصحاب الحديث ، الخطيب البغدادي ، تحقيق : محمد سعيد أوغلي ، دار إحياء السنة النبوية .
١٤٦- الشريعة ، الآجري ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، مصر ١٣٦٩هـ .
١٤٧- شفاء العليل ، ابن القيم ، تحرير : الحساني حسن عبدالله ، دار التراث ، القاهرة .
١٤٨- الشيخ محمد بن عبدالوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية ، لأحمد بن حجر آل بوطامي ، تقديم : الشيخ عبدالعزيز بن باز ، مطبعة الحكومة بمكة ١٣٩٥هـ .
١٤٩- الصارم المسلول على شاتم الرسول ، ابن تيمية ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ط الأولى ١٣٩٧هـ .
١٥٠- صحيح ابن حبان ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .
١٥١- صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، ط الأولى ١٣٧٤هـ .
١٥٢- صريح السنة ، الطبري ، تحقيق : بدر المعتوق ، دار الخلفاء ، ط الأولى ١٤٠٥هـ.

١٥٣- صفة الصفـوة ، ابن الجـوزي ، تحقيق : محمـود فاخـوري ، دار الوعي ، حلب ، ط الأولى ١٣٨٩هـ .

١٥٤- الصفدية ، ابن تيمية ، تحقيق : محمد رشاد سالم (ج١)، شركة مطابع حنيفة ، الرياض ١٣٩٦هـ .

١٥٥- الصـواعق المحـرقـة على أهـل الرفض والزندقـة ، ابن حـجـر الهـيـتـمي ، تعـليق : عبدالوهاب عبداللطيف ، دار الكتب العلمية ، ط الثالث ١٤١٤هـ ، وطبعة أخرى محققة في مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ ، تحقيق الباحث : عبدالرحمن التركي .

١٥٦- الصواعق المرسلة على الجهمية المعطلة ، ابن القيم ، تحقيق : د/ علي محمد الدخيل الله ، ط الأولى ١٤٠٨هـ ، دار العاصمة في الرياض .

١٥٧- صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام ، السيوطي ، نشره : علي سـامي النشار ، مطبعة السعادة .

١٥٨- الضـعفاء الكبير ، العقيلي ، تحقيق : عبدالمعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٤هـ .

١٥٩- ضعيف الجامع ، الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط الثانية ١٣٩٦هـ .

١٦٠- ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة ، عبـدالله محـمـد القرني ، مؤسـسة الرسالة، ط الأولى ١٤١٣هـ .

١٦١- طبقات الحنابلة ، ابن أبي يعلى ، مصورة عن طبعة الفقي ، دار المعرفة ، بيروت .

١٦٢- طبقات ابن سعد ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٨هـ .

١٦٣- طبقات الشافعية ، السبكي ، تحقيق : محمود الطناحي ، عبدالفتاح الحلو ، مطبعة عيسى الحلبي ، ط الأولى ١٣٨٣هـ .

١٦٤- طبقات المدلسين ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : عاصم القريوتي ، مكتبة المنار، ط الأولى .

١٦٥- الطرق الحكمية ، ابن القيم ، تحقيق : محـمـد جميل غـازي ، مطبعـة المدني ، القاهرة.

١٦٦- عبـدالله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة ، سليمان العودة ، دار طيبة ، ط الأولى ١٤٠٥هـ .

١٦٧- العدة في أصول الفقه ، لأبي يعلى ، تحـقيق : أحـمـد سير مبـاركي ، ط الثـانية ١٤١٠هـ.

١٦٨- عقائد السلف ، النشار والطالبي ، مكتبة الآثار السلفية ١٩٧١م .

١٦٩- عقود الجمان ، شمس الدين الشافعي ، مكتبة الإيمان ، المدينة .

١٧٠- العلل ومعرفة الرجال ، الإمام أحمد ، اعتنى به : محـمد حسام بيضون ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط الأولى ١٤١٠هـ .

١٧١- علوم الحديث ، ابن الصلاح ، تحقيق : نور الدين عتر ، دار الفكر ، ط الثالثة ١٤٠٤هـ .
١٧٢- عيون الأخبار ، ابن قتيبة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط الأولى ١٣٤٣هـ.
١٧٣- غاية المرام ، الآمدي ، تحقيق : حسن عبداللطيف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر ١٣٩١هـ .
١٧٤- الغنية لطالبي طريق الحق ، الجيلاني ، ط الثالثة ١٣٧٥هـ ، مطبعة الحلبي ، مصر .
١٧٥- فتح الباري ، ابن حجر ، المطبعة السلفية ، القاهرة .
١٧٦- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ، عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ط الخامسة ١٣٧٢هـ .
١٧٧- فتح المغيث ، السخاوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٣هـ.
١٧٨- الفرق بين الفرق ، البغدادي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة صبيح ، القاهرة .
١٧٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ابن حزم ، تحقيق : محمد إبراهيم نصر ، عبدالرحمن عميرة ، مكتبات عكاظ .
١٨٠- فضائح الباطنية ، الغزالي ، تحقيق : عبدالرحمن بدوي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٣هـ .
١٨١- فضائل الصحابة ، الإمام أحمد ، تحقيق : وصي الله عباس ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤٠٣هـ .
١٨٢- الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة ، عبدالرحمن عبدالخالق ، مكتبة ابن تيمية، الكويت ، ط الثانية .
١٨٣- فهرس مخطوطات الحديث بالظاهرية ، جمع الألباني .
١٨٤- الفهرست ، ابن النديم ، المطبعة الرحمانية ، مصر .
١٨٥- القاموس المحيط ، الفيروزأبادي ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤٠٦هـ.
١٨٦- القصاص والمذكرين ، ابن الجوزي ، تحقيق : قاسم السامرائي ، دار أمية للنشر ، ط الأولى ١٤٠٣هـ .
١٨٧- قصد السبيل بما في اللغة العربية من الدخيل ، المحبي ، تحقيق : عثمان الصيني ، مكتبة التوبة ، الرياض ، ط الأولى ١٤١٥هـ .
١٨٨- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ، د . عبدالرحمن بن صالح المحمود ، دار النشر الدولي ، ط الأولى ١٤١٤هـ .
١٨٩- قواعد التحديث ، القاسمي ، دار إحياء السنة النبوية ، بيروت ، ط الأولى ١٣٩٩هـ.
١٩٠- الكاشف ، الذهبي ، تحقيق : عزت علي عطية ، موسى محمد الموشي ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ط الأولى ١٣٩٢هـ .

١٩١- الكامل في التاريخ ، ابن الأثير ، تحقيق : إحسان عباس ، طبعة دار صادر ١٣٨٥هـ.
١٩٢- الكامل في الضعفاء ، ابن عدي ، تحقيق : سهيل زكار ، يحيى غزاوي ، دار الفكر ، ط الثالثة ١٤٠٩هـ .
١٩٣- الكفاية ، الخطيب البغدادي ، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
١٩٤- كلمة الإخلاص وتحقيق معناها ، ابن رجب الحنبلي .
١٩٥- كنز العمال ، المتقي الهندي ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤١٣هـ .
١٩٦- لوائح الأنوار السنية ، السفاريني ، تحقيق : عبدالله محمد البصيري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط الأولى ١٤١٥هـ .
١٩٧- لوامع الأنوار البهية ، السفاريني .
١٩٨- اللباب في تهذيب الأنساب ، ابن الأثير ، مكتبة القدسي ، ١٣٥٧هـ ، القاهرة .
١٩٩- لسان العرب ، ابن منظور ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
٢٠٠- لسان الميزان ، لابن حجر ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ١٣٩٠هـ .
٢٠١- الماتريدية ، دراسة وتقويم ، أحمد عوض الله الحربي ، دار العاصمة ، الرياض ، ط الأولى ١٤١٣هـ.
٢٠٢- مباحث في علوم القرآن ، الشيخ/ مناع القطان ، منشورات العصر الحديث ١٣٩١هـ.
٢٠٣- المجروحين ، ابن حبان ، تحقيق : محمود زايد ، دار المعرفة بيروت .
٢٠٤- مجمع الزوائد ، الهيثمي ، مكتبة القدسي ، القاهرة ١٣٥٢هـ .
٢٠٥- مجموع الرسائل والمسائل النجدية ، مطبعة المنار ، مصر ، ط الأولى ١٣٤٦هـ .
٢٠٦- مجموع فتاوى ابن تيمية ، جمع وترتيب : عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد ، ط الأولي ١٣٨١هـ ، مطابع الرياض .
٢٠٧- المحلى ، ابن حزم ، تحقيق : حسن زيدان طلبه ، مكتبة الجمهورية بمصر ١٣٩٠هـ.
٢٠٨- محنة أحمد بن حنبل ، المقدسي ، تحقيق : د. عبدالله التركي ، هجر للطباعة والنشر ، ط الأولى ١٤٠٧هـ .
٢٠٩- مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ، محمد بن الموصلي ، تحقيق : سيد إبراهيم ، دار الحديث ، القاهرة ، ط الأولى ١٤١٢هـ .
٢١٠- مختصر طبقات الحنابلة لابن شطي ، دراسة : فواز زمرلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٦هـ .
٢١١- مختصر العلو للعلي الغفار للألباني ، ط الأولى ، ١٤٠١هـ ، المكتب الإسلامي .
٢١٢- مدارج السالكين ، ابن القيم ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ١٣٧٥هـ.

٢١٣- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، ابن بدران ، تحقيق وتعليق : د . عبدالله التركي ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤١١هـ .
٢١٤- المراسيل ، لأبي داود ، تحقيق : عبدالعزيز السيروان ، دار القلم بيروت ، ط الأولى ١٤٠٦هـ.
٢١٥- مسائل أحمد ، لابن هانيء ، تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي .
٢١٦- مسائل أحمد ، لابنه صالح ، تحقيق : فضل الرحمن محمد ، الدار العلمية بالهند، ط الأولى ١٤٠٨هـ .
٢١٧- مسائل أحمد ، لابنه عبدالله ، تحقيق : علي سليمان المهنا ، مكتبة الدار بالمدينة ، ط الأولى ١٤٠٦هـ . وأخرى بتحقيق : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي .
٢١٨- مسائل أحمد ، لأبي داود ، اعتنى به : محمد بهجت البيطار ، محمود رشيد رضا.
٢١٩- مسائل أحمد ، ابن الكوسج ، مخطوط وطبع أوله .
٢٢٠- المسائل التي حلف عليها أحمد ، لابن أبي يعلى ، تحقيق : محمود الحداد ، دار العاصمة ، الرياض ، ط الأولى ١٤٠٧هـ .
٢٢١- المسائل الماردينية ، ابن تيمية ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ط الثانية ١٩٨٣هـ .
٢٢٢- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة ، جمع : عبدالإله ابن سلمان الأحمدي ، دار طيبة ، الرياض ، ط الأولى ١٤١٢هـ .
٢٢٣- المستدرك ، الحاكم ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٢٢٤- مسند أحمد ، ط دار صادر ، بيروت .
٢٢٥- مسند أحمد ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ١٣٧٤هـ .
٢٢٦- المسودة في أصول الفقه ، آل ابن تيمية ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة .
٢٢٧- مشاهير علماء نجد وغيرهم ، عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ ، دار اليمامة للبحث والتأليف والنشر ، ط الثانية ١٣٩٤هـ .
٢٢٨- مشكاة المصابيح ، التبريزي ، تحقيق : الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط الثالثة ١٤٠٥هـ .
٢٢٩- المصباح المنير ، الفيومي ، تصحيح : مصطفى السقا ، مطبعة الحلبي ، مصر .
٢٣٠- مصطلحات الفقه الحنبلي ، سالم بن علي الثقفي ، ط الإفتاء .
٢٣١- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد ، الجزري ، طبع مع طبعة شاكر في المسند .
٢٣٢- المعارف ، ابن قتيبة ، تحقيق : ثروت عكاشة ، دار المعارف ، مصر .
٢٣٣- معالم السنن ، الخطابي ، ملحق بسنن أبي داود .
٢٣٤- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت ١٣٩٩هـ .

٢٣٥- معجم شيوخ أحمد في المسند ، عامر حسن صبري ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط الأولى ١٤١٣هـ .
٢٣٦- المعجم الكبير ، الطبراني ، تحقيق : حمدي السلفي ، الدار العربية بغداد ، ط الأولى ١٣٩٩هـ .
٢٣٧- معجم المؤلفين ، كحالة ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤١٤هـ .
٢٣٨- المعيار المعرب ، الونشريسي ، تخريج : محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
٢٣٩- المغني ، ابن قدامة ، تحقيق : د . عبدالله التركي ، د . عبدالفتاح الحلو ، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط الثانية ١٤١٢هـ .
٢٤٠- مقالات الإسلاميين ، الأشعري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، ط الأولى ، القاهرة ١٣٦٩هـ .
٢٤١- مقدمة ابن خلدون ، تحقيق : علي عبدالواحد وافي ، دار نهضة مصر للطبع ، القاهرة .
٢٤٢- مقدمة كتاب الرد على الجهمية للإمام أحمد ، تحقيق : عميرة ، دار اللواء ، الرياض ١٣٩٧هـ .
٢٤٣- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ، ابن مفلح ، تحقيق : عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة الرشد ، ط الأولى ١٤١٠هـ .
٢٤٤- المقنع والشرح الكبير والإنصاف ، موسوعة فقهية ، تحقيق : د . عبدالله التركي ، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط الأولى ١٤١٤هـ .
٢٤٥- الملل والنحل ، الشهرستاني ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، ط الحلبي ، مصر ١٣٨٧هـ .
٢٤٦- مناقب أبي حنيفة ، الموفق المكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠١هـ .
٢٤٧- مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه ، الذهبي ، تعليق : محمد زاهد الكوثري ، أبو الوفا الأفغاني ، دار الكتاب العربي ، مصر .
٢٤٨- مناقب الإمام أحمد ، ابن الجوزي ، تحقيق : د . عبدالله التركي ، هجر للطباعة والنشر ، ط الثانية ١٤٠٩هـ .
٢٤٩- مناقب الشافعي ، البيهقي ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار التراث القاهرة ، ط الأولى ١٣٩٠هـ .
٢٥٠- مناقب عمر ، ابن الجوزي ، تحقيق : زينب إبراهيم القاروط ، دار الكتب العلمية ، ط ٣ ، ١٤٠٧هـ .
٢٥١- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، ابن الجوزي ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ١٤١٢هـ.

٢٥٢- المنقذ من الضلال ، الغزالي ، ضمن المجموعة الكاملة لعبدالحليم محمود شيخ الأزهر ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط الثانية ١٩٨٥م .

٢٥٣- منهاج السنة في نقض كلام الشيعة والقدرية ، ابن تيمية ، تحقيق : د/ محمد رشاد سالم ، طبعة جامعة الإمام .

٢٥٤- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ، العليمي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط الأولى ١٣٨٣هـ .

٢٥٥- الموطأ ، مالك ، تصحيح وتخريج : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

٢٥٦- موقف الإمام أحمد من الزنادقة والجهمية ، رسالة ماجستير ، عيسى يوجا آر مصطفى ١٤٠٦هـ ، جامعة أم القرى .

٢٥٧- موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، د . عبدالرحمن بن صالح المحمود ، مكتبة الرشد، الرياض ، ط الثانية ١٤١٦هـ .

٢٥٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الذهبي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، ط الأولى ١٣٨٢هـ .

٢٥٩- النبوات ، ابن تيمية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

٢٦٠- نزهة الأسماع في مسألة السماع ، ابن رجب ، تحقيق : الوليد بن عبدالرحمن الفريان ، دار طيبة ، ط الأولى ١٤٠٧هـ .

٢٦١- نشأة الآراء والمذاهب ، يحيى فرغل ، مجمع البحوث الإسلامية ١٣٩٩هـ .

٢٦٢- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، علي سامي النشار ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م .

٢٦٣- النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد ، الغزي ، تحقيق : محمد مطيع الحافظ ، نزار أباظة ، دار الفكر ١٤٠٢هـ .

٢٦٤- النهاية ، ابن الأثير ، تحقيق : محمود الطناحي ، طاهر الزاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ط الأولى ١٣٨٧هـ .

٢٦٥- نهاية الإقدام ، الشهرستاني ، صححه الفرد جيوم .

٢٦٦- هدى الساري ، ابن حجر ، مقدمة فتح الباري ، اعتناء : محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية .

٢٦٧- هذه هي الصوفية ، عبدالرحمن الوكيل ، دار اللواء ، الرياض ، ط الخامسة ١٤٠٣هـ .

٢٦٨- الواضح في أصول الفقه ، ابن عقيل ، مخطوط .

٢٦٩- الوافي بالوفيات ، الصفدي ، اعتناء : هلموت ريتر ، دار النشرات الإسلامية ١٤٠١هـ .

٢٧٠- الورع ، الإمام أحمد ، تحقيق : زينب إبراهيم القاروط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٣هـ .

تاسعاً : فهرس الموضوعات

الموضوع : **رقم الصفحة :**